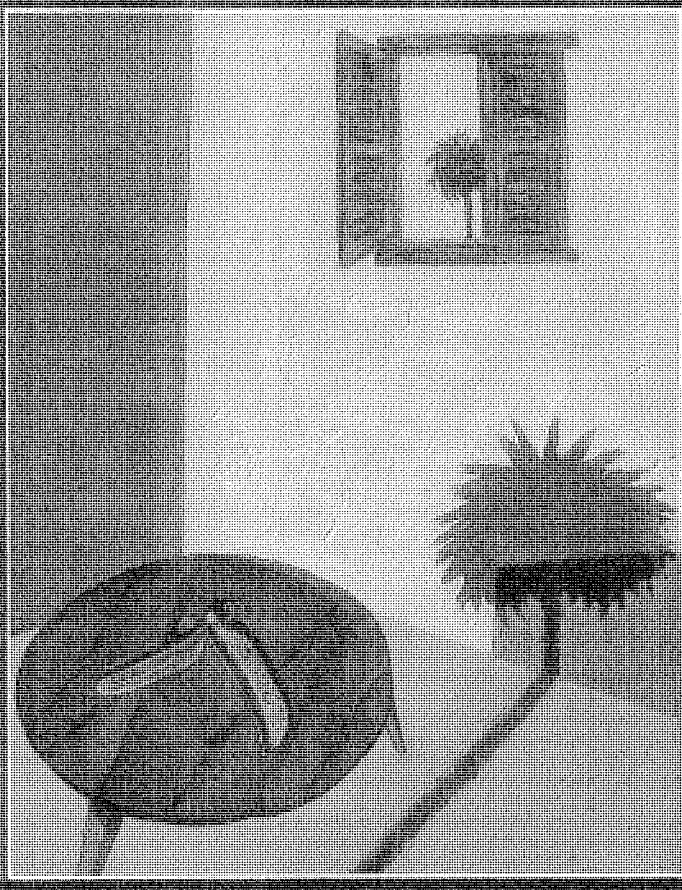
من نافذة السفارة

العرب في ضوء الوثائق البريطانية

نجدة فتحي صفوة



نجدة فتحي صفوة

دبلوماسي وكاتب عراقي. تخرج من كلية الحقوق ببغداد (١٩٤٥) وواصل دراسته في جامعة لندن، وقضى في السلك الدبلوماسي العراقي ٢٥ عاماً تقريباً، عمل خلالها في لندن وعمّان والقاهرة وجدة وباريس وانقرة وواشنطن وموسكو على التوالي، وكان وزيراً مفوضاً ومديراً عاماً للدائرة السياسية في وزارة الخارجية حين استقال من الوظيفة في سنة ١٩٦٧ وتفرّغ للكتابة في الشؤون الدبلوماسية والتاريخية. يقيم في لندن منذ سنة ١٩٧٩. عُني بالأدب العربي والكتابة منذ حداثته ونُشر له كتابان وهو لا يزال طالباً في بغداد: «مذاهب الأدب الغربي» (١٩٤٣) و «إيليا أبو ماضي والحركة الأدبية في المهجر» (١٩٤٥)، ومن مؤلفاته الحديثة: «العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب» و «حكايات دبلوماسية» و «بيروبيجان: التجربة السوفيتية لإنشاء وطن قومي يهودي» و «العراق في الوثائق البريطانية ـ ١٩٣٦» كما حقق عدة كتب نشرت بعضها دار رياض الريس للكتب والنشر في لندن، منها «مرآة الشام» لعزيز العظمة و «وجوه عراقية» لتوفيق السويدي، و «خواطر وأفكار» للرصافي. وله مئات المقالات في شتى الصحف والمجلات العربية في مصر ولبنان والعراق.

«من نافذة السفارة»

مِن نَافِذةِ السفَارة

العرب في ضوء الوثائق البريطانية

من نافذة السفارة

العرب في ضوء الوثائق البريطانية

نجدة فتحي صفوة

RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر
LONDON - CYPRUS
لندن - قبرص

FROM AN EMBASSY WINDOW
The Arabs in the light of Secret British Documents

BY

NAGDAT FATHI SAFWAH

First Published in the United Kingdom in 1992

56 Knightsbridge
London SW1X 7NJ
U.K.

CYPRUS: P.O.Box: 7038 - Limassol

British Library Cataloguing in Publication Data
Safwah, Nagdat Fathi
From an Embassy Window
The Arabs in the light of Secret
British Documents
1. Arab countries, history
I. Title
909'.0974927

ISBN 1-85513-021-1

الطبعة الأولى: كانون الثاني / يناير ١٩٩٢

المحتويات

المملكة الاردنية الهاشمية

سوريا ولبنان

المملكة العربية السعودية

الخليج العربي

الجزائر

المغرب

الوطن المحتل

مقدمة

كتب المؤرخ والفيلسوف الفرنسي الشهير أرنست رينان قبل مائة عام تقريباً: «إن الوثائق أداة خرساء بيد من لا يعرف كيف يحييها، وينفخ من روحه فيها».

ويحتوي هذا الكتاب على مجموعة من وثائق الحكومة البريطانية السرية عن البلاد العربية والقضايا العربية، وهي تقارير كتبها دبلوماسيون بريطانيون عملوا في الأقطار العربية المختلفة عن الأحداث التي عاصروها وشهدوها من نافذة ممثلياتهم ـ سفارات كانت أم مفوضيات أم قنصليات ـ وربما مدوا أيديهم أحياناً من النافذة وتدخلوا في تلك الأحداث.

وقد ترجمنا هذه الوثائق ترجمة دقيقة، دون أي حذف أو تحريف في نصوصها، ثم قدمناها أو ألحقناها بتمهيدات أو تعليقات أو مناقشات، حاولنا فيها إلقاء مزيد من الضوء على بعض جوانب القضايا التي تناولتها من وجهة النظر العربية ـ أو من وجهة نظر كاتب هذه السطور على الأقل ـ وذلك بقصد تثبيت بعض الحقائق التاريخية، وإخراج هذه الوثائق عن صفة «الأداة الخرساء» وإضفاء شيء من الحياة عليها.

والواقع أن «الوثائق» المجردة لا يمكن أن تعد تاريخاً، ولكنها «مادة خام» للتاريخ. ولا بد من إمرار هذه المادة الخام بعمليات معقدة من الغربلة والتحليل والمقارنة، قبل الأخذ بما جاء فيها، وإصدار أي حكم تاريخي إستناداً إليها.

وتعود أغلبية الوثائق التي يتضمنها هذا الكتاب ـ مع بعض الاستثناءات القليلة ـ إلى أواسط الخمسينات من هذا القرن، وكانت في وقت كتابتها محاطة بأعلى درجة من السرية بطبيعة الحال. وكان القانون الخاص بحفظ الوثائق الرسمية «للحكومة البريطانية، لا يسمح بفتح الوثائق لعامة الناس ـ بمن فيهم المؤرخون والصحافيون والباحثون ـ إلا بعد مرور خمسين عاماً عليها. ولذلك كان هؤلاء يجدون صعوبة كبيرة في دراسة الأحداث التاريخية التي كانت بريطانيا طرفاً مباشراً أو غير مباشر فيها، أو كان لها فيها دور كبير أو صغير، إذا كانت هذه الأحداث تعود إلى فترة تقل عن خمسين عاماً.

وفي سنة ١٩٦٧ اتخذت الحكومة البريطانية قراراً خطيراً، فعدّلت ذلك القانون، وخفضت مدة الحظر المفروض على الوثائق الرسمية من خمسين عاماً إلى ثلاثين. وكان لهذا الاجراء صداه الكبير في الأوساط التاريخية والصحافية في جميع أنحاء العالم، نظراً لسعة علاقات بريطانيا الخارجية ونفوذها الواسع الذي مارسته خلال القرنين الماضيين في شتى أنحاء العالم، ودورها الرئيسي في توجيه السياسة الدولية، ومصائر كثير من الشعوب.

وتؤلف الوثائق البريطانية، إضافة إلى قيمتها التاريخية الكبيرة، وفائدتها للباحثين المتخصصين، مادة طريفة للقارىء العام، لاحتوائها على معلومات مجهولة وأسرار عن أحداث مهمة أو تافهة، وقعت في عهود قريبة لا يزال بيننا الكثيرون ممن عاصروها أو أسهموا فيها أو اطلعوا على جوانب منها دون جوانب. والآن يفتح لهم ما كان مجهولاً منها مما يتعلق ببريطانيا وعلاقاتها بالأقطار الأخرى بصورة خاصة.

وغني عن البيان أن هذه الوثائق تحتوي على أمور قد لا ترضينا، ومعلومات قد لا تكون دقيقة، أو يظهر فيما بعد أنها كانت مغلوطة، وآراء قد نخالف أصحابها فيها. ولكن علينا أن لا ننسى أنها وثائق بريطانية وليست عراقية ولا مصرية ولا سعودية، وأن الذين أعدّوها هم دبلوماسيون بريطانيون كانوا يمثلون بلادهم في أقطار أجنبية، وكانت مهمتهم الأولى رعاية مصالح بلادهم، ومراقبة الأحداث من زاوية تلك المصالح، وتحليلها على ضوئها، وتقييمها حسب آثارها السلبية والايجابية عليها. وذلك أمر طبيعي، ومن البدهي أن الدبلوماسي العربي أيضاً ـ على سبيل المثال ـ حين يبعث بتقاريره عن أحداث الدول التي يمثل بلاده فيها وسياستها، يضع مواقف تلك الدول من قضايا بلاده ومن القضايا العربية بصورة عامة، في المكان الأول من اهتمامه، ويتخذ من تلك المواقف مقياساً لتقييم سياسة هذا القطر أو ذاك.

ولكن هذه الوثائق تحتوي، في الوقت نفسه، على معلومات وحقائق، كان الممثلون البريطانيون في الخارج يحرصون على إبلاغها إلى حكومتهم بأكثر ما يستطيعون من دقة، وهم يعلمون أن المعلومات التي يبعثون بها ستبقى سرية لمدة طويلة. وليس هنالك ـ في الحالات الاعتيادية ـ سبب يدعو إلى الافتراض بأن الممثل البريطاني ـ أو ممثل أية دولة ـ يحاول تضليل حكومته، أو تزويدها ـ عن عمد ـ بمعلومات خاطئة قد يظهر زيفها فيما بعد، فيسيء إلى مكانته، ويزعزع ثقة حكومته به.

ولا شك أن من أولى المهام التي تقع على عاتق الدبلوماسي الذي يمثل حكومته، هو تحسين العلاقات مع الدولة التي اعتمد لديها. فالدبلوماسي رسول سلام ووئام، وليس رسول عراك وخصام. أو ان ذلك هو ما يفترض فيه. ولذلك قيل إن الحروب، في كثير من الحالات، ليست إلا مظهراً من مظاهر فشل الدبلوماسية.

ولكن السلام والوئام لا يمكن أن يسودا العلاقات بين الدول، ما لم تفهم كل دولة مواقف الدول التي تتعامل معها فهماً صحيحاً، وتعرف ماذا يجري فيها، وكيف يفكر ساستها وأصحاب الرأي فيها، وما هي اتجاهات الرأي العام في البلد الآخر، وما هي العوامل المؤثرة فيها. ولذلك فإن تقارير

الدبلوماسي إلى حكومته يكون لها أثرها الكبير، المباشر وغير المباشر، في رسم سياستها وتحديد مواقفها.

ومن الدبلوماسيين من يفهمون رسالتهم فهماً صحيحاً، ويدركون أن مهمتهم الأولى هي تحسين العلاقات وتطويرها وليس تعقيدها. وتحسين العلاقات مهمة شاقة ودقيقة، وتقويض العلاقات عملية ليس هنالك ما هو أسهل منها. والدبلوماسيون من هذا النوع يتفهمون مواقف الطرف الآخر، ويضعون أنفسهم في مكانه، قبل إصدار أحكامهم على أعماله، ـ مع الحذر الواجب من الانجراف الزائد في اتخاذ موقف متعاطف أكثر مما ينبغي ـ ولذلك تحمل تقاريرهم روح التفاهم والتوفيق، وتسهّل مهمة حكومتهم في إيجاد الحلول للمشاكل القائمة.

ولكن هناك طائفة ثانية من الدبلوماسيين ممن يسيئون الظن على الدوام، ويفسرون كل حدث بأسوأ ما يحتمله من معان، ويعكسونها إلى حكوماتهم مع إبراز الجوانب السلبية فيها، مهوّلين الأمور البسيطة، متخذين منها وسيلة للمشاكسة والاحتجاج وإثارة المشاكل. ومن شأن تقارير هؤلاء الدبلوماسيين بطبيعة الحال هو استفزاز حكوماتهم، وحملها على اتخاذ مواقف سلبية لأسباب قد تكون في أصلها واهية، أو أحداث بسيطة كان باستطاعة الممثل الدبلوماسي التغاضي عنها، أو حلها في مكانها بشيء من اللباقة والحكمة وتسويتها بطريقة ودية. والأمر كله يتوقف على طبائع الدبلوماسي الشخصية، وعلى أخلاقه ونفسيته. فهنالك من الناس من يثور لأسباب تافهة، ويفسر تصرفات الآخرين وأقوالهم في حساسية زائدة، فيجد في كل قول أو فعل مساساً به، أو احتقاراً له. ومنهم من يكون حسن الظن بالناس، واثقاً بنفسه، مترفعاً عن الصغائر، يتوسم الخير والطيبة في الآخرين، ويحاول أن يجد لهم العذر في هفواتهم.

والدبلوماسيون في النهاية بشر، ومنهم من يكون ذا حساسية زائدة، مبعثها في كثير من الحالات شعور بالنقص، أو رغبة في الظهور، ويكثر هذا النوع من الدبلوماسيين في الدول التي تطرأ على أنظمتها السياسية تغييرات مفاجئة عنيفة أو يجدّ فيها حادث خطير أو نكبة كبيرة. حيث تتوتر الأعصاب، وتجد الإنتهازية مرتعاً خصباً، وفي هذا الجو يسيء هذا النوع من الدبلوماسيين الظن في كل شخص، ولا يرى الأصل براءة الذمة، بل يعدّ كل من يتعامل معه عدواً حتى يثبت له العكس. وغالباً ما يتخذ هذا النوع من الدبلوماسيين من ذلك وسيلة لاظهار اخلاصهم لنظام الحكم، وحرصهم الزائد على مصالحه، في حين أنهم باتخاذ تلك المواقف المفرطة في السلبية، يسيئون اليه من حيث لا يعلمون، وبذلك يضعون مصلحتهم الشخصية، وما يكسبونه من التقرير الوقتي، فوق مصلحة بلادهم ا لحقيقية في الأمد الطويل.

وسيجد القارىء في الوثائق التي يتضمنها هذا الكتاب مجموعة مختلفة من التقارير والمراسلات، صادرة عن دبلوماسيين من أنواع مختلفة، في ظروف مختلفة، وفي الفترة التي بدأت فيها الشمس تغرب عن بعض أجزاء الامبراطورية التي لم تكن تغيب عنها في السابق قط. وهي توفر للقارىء فكرة عامة عن نظرة الدبلوماسية البريطانية إلى قضايا البلاد العربية وكيفية تحليل الدبلوماسيين البريطانيين لها في منتصف الخمسينات، كما كانت تبدو لهم من نافذة السفارة

البريطانية في ذلك الوقت، حيث كان زجاج نوافذها صافياً في بعض الحالات، ويعلوه الغبار الذي يحجب الرؤية، أو التموج الذي يشوه المناظر، في حالات أخرى.

نجدة فتحي صفوة

المصالح البريطانية في الشرق الأوسط

ارتبطت مصالح بريطانيا بالمنطقة التي صارت تعرف بالشرق الأوسط منذ أواخر القرن الثامن عشر. وقد تغيّرت طبيعة تلك المصالح من وقت لآخر، ودارت حول محاور مختلفة اقتضتها التغيّرات التي طرأت على العلاقات الدولية، وتوازن القوى بين الدول الكبرى.

وكان المحور الرئيسي خلال معظم هذه الفترة هو الهند. ولذلك كانت سياسة بريطانيا تحاول على الدوام إحاطة الهند بحلقة من «الدول العازلة»، فكانت تهتمّ بالحفاظ على كيان الدولة العثمانية وإيران، للحيلولة دون أي توسع يستهدف الهند من جانب الامبراطورية الروسية أو غيرها. ولم تتخلّ بريطانيا عن سياستها التقليدية في إسناد الدولة العثمانيّة إلّا بعد أن انحازت الأخيرة إلى «الدول المركزية» في الحرب العالمية الأولى. وكذلك كانت حماية خطوط المواصلات من الهند واليها، تؤلف ركناً أساسياً في السياسة البريطانية.

وبعد اكتشاف النفط أصبحت للمنطقة أهمية مباشرة خاصة بها، وليس بسبب منطقة أخرى، أو لوقوعها في طريق الهند، حتى قيل في حينه إن حدود بريطانيا لم تعد تنتهي في نهر الراين، بل انها تمتدّ الى «الشرق الأدنى».

وتغيّرت الصورة بعد الحرب العالمية الأولى. وفي مقالة بعنوان «المصالح البريطانية في الشرق الأوسط» حصرت أليزابث مونرو[1] مصالح بريطانيا في المنطقة خلال فترة ما بين الحربين، بأربع فئات:

أولاً: ذهبت إلى أن مصالح بريطانيا «الرئيسية» أصبحت نفسيّة ـ سايكولوجيّة ـ وأن قوّة بريطانيا في حوض البحر الأبيض المتوسط، كان من شأنها أن تدعم نفوذ بريطانيا في أوروبا، وأن تسند موقفها في

(١) اليزابيث مونرو مؤلفة بريطانية متخصصة في شؤون الشرق الأوسط. كانت خلال الحرب العالمية الثانية مديرة لشعبة الشرق الأوسط في وزارة الاعلام البريطانية، وفي سنة ١٩٤٥ أصبحت مراسلة لمجلة (ايكونوميست) لشؤون الشرق الأوسط، وعيّنت في سنة ١٩٥٨ أستاذة لدراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكسفورد (كلية سنت أنطوني) وبقيت في هذا العمل حتى سنة ١٩٧٣، ثم تقاعدت منه وتوفيت في لندن في آذار (مارس) سنة ١٩٨٦. لها كتب ومقالات عديدة من أهمها كتابها:
- Elizabeth Monroe, **Britain's Moment in the Middle East,** (Chatto & Windus) London 1964.

التعامل مع هتلر، إضافة إلى ما كانت توحي به من ثقة بقوّة بريطانيا وسلامة وضعها المالي في «المناطق الصحراوية» التي ضمّت بعض خطوط المواصلات البريطانية مع الهند، ومراكز شركات النفط.

ثانياً: كانت الفئة الثانية من المصالح في رأيها «ستراتيجية»، ولكن فكرة اعتبار قناة السويس «شرياناً حيوياً للامبراطورية» قد تمّ التخلّي عنها. وكان المعتقد أن اجتياز البحر المتوسط أصبح أمراً مستحيلاً في الحرب، غير أن القواعد البريطانية في الشرق الأدنى كانت ذات قيمة ستراتيجية لتمكينها بريطانيا من مواجهة أكثر المهاجمين احتمالاً في ذلك الوقت،. أي ايطاليا.

ثالثاً: أما الفئة الثالثة من المصالح فكانت تجارية. وعلى الرغم من أن تجارة بريطانيا مع الشرق الأوسط نفسه كانت صغيرة نسبياً بما في ذلك نفط إيران، وقطن مصر، ومنتجات تركيا الزراعية وتبوغها. فقد كانت الواردات من جميع دول المنطقة والمحميات البريطانية والسلطنات في سنة ١٩٣٨ حوالى ٣,٥ بالمائة فقط من مجموع تجارة بريطانيا، في حين أن صادرات بريطانيا اليها في السنة نفسها لم تزد على ٥ بالمائة. على أن المصلحة التجارية الرئيسية كانت تكمن في كون الشرق الأوسط خطاً للمواصلات، وأن التجارة البريطانية كانت تؤلف ٥٠ بالمائة تقريباً من التجارة التي تمرّ من قناة السويس.

رابعاً: وكانت «المصلحة» البريطانية الرابعة، بنظر أليزابث مونرو، حماية وعد بلفور للصهيونيين الذين لم يكونوا في ذلك الوقت بقوّتهم الحالية، ولم يكن في وسع بريطانيا، وهتلر في أوج قوّته واضطهاده لليهود، أن تتركهم وشأنهم «يعومون أو يغرقون مع العرب»[٢].

أما خلال الحرب العالمية الثانية، فقد كان الدفاع عن الشرق الأوسط هدفاً أساسياً من أهداف بريطانيا، وقد لخّص «آلان ميشيه» في كتابه «التراجع إلى النصر» ماذا كان سيحدث في حالة وقوع هذه المنطقة الحسّاسة بيد الألمان، فقال إن ذلك كان سيؤدي الى:

١ ـ حصول ألمانيا على كميات من النفط تمكّنها من الاستمرار في الحرب إلى ما لا نهاية.

٢ ـ فقدان الحلفاء خطوط التموين الوحيدة التي تبقى مفتوحة في جميع فصول السنة، إلى روسيا عبر إيران.

٣ ـ سيطرة ألمانيا على ساحل أفريقيا الغربية مع مواطىء القدم التي تمكنهم من الهجوم على أميركا.

٤ ـ التقاء ألمانيا مع اليابان وتبادل المواد الخام من آسيا بالمنتجات الصناعية الأوروبية.

في حين أن سيطرة الحلفاء على الشرق الأوسط كانت، في حسابات الحلفاء، ستمكنهم من:

١ ـ الحصول على قاعدة يستطيعون منها أن يهاجموا ألمانيا عبر ايطاليا واليونان وتركيا.

٢ ـ الالتفاف حول ممتلكات فيشي في أفريقيا، وإحباط أي تحرّك ألمانيّ لترسيخ أقدامهم في الشاطىء الغربيّ من تلك القارّة.

(٢) Monroe, Elizabeth, "British Interests in the Middle East", **The Middle East Journal,** volume 2, No. 2 Washington, D.C., April 1984. pp. 129 - 146.

٣ ـ الحفاظ على طريق التموين إلى روسيا عبر ايران.

٤ ـ الفصل بين شطري دول المحور في أوروبا وآسيا، لمعالجة أمر كل شطر على حدة.

٥ ـ إجبار الألمان على البقاء داخل أوروبا إلى أن يصبح الحلفاء مستعدين ومجهّزين بدرجة كافية للبدء بالهجوم(٣).

وقد تغيّرت الصورة مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تعد احتمالات الهجوم تأتي من ايطاليا، بل انتقل مصدر التهديد ـ من وجهة نظر بريطانيا على الأقل ـ إلى الاتحاد السوفياتي، كما انتقل محور الدفاع البريطاني من دائرته القديمة التي كانت تشمل حوض البحر المتوسط فقط، إلى محور جديد أطول، يسير في خطٍّ منحنٍ يبدأ باليونان في الشمال الغربي، ويستدير نحو العراق والأردن والمملكة العربية السعودية وعدن، ويرتبط بعد ذلك بكينيا وخطوط الدفاع عن أفريقيا الجنوبية.

أما في الخمسينات، وبعد استقلال الهند وباكستان، فقد اتخذت المصالح البريطانية شكلاً جديداً. وكان مخططو سياسة بريطانيا وستراتيجيتها يضعون الخطر السوفياتي من الخارج، والخطر الشيوعي من الداخل، في المرتبة الأولى من الأهمية بالنسبة لصيانة مصالحهم. وإلى جانب ذلك كان هنالك عدد من الاعتبارات الأخرى، وبعضها لا يخلو من غرابة. فقد كان من أهم تلك الاعتبارات في نظر المحللين الستراتيجيين ومخططي سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، هي «الوعي القومي والروح الوطنية» في أقطار المنطقة. فقد كانوا يعتبرونهما مصدر خطر كبير قد ينفجر يوماً، ويثور على الغرب، أو على «الاستعمار» ـ متمثلاً في بريطانيا ـ فيقضي على مصالحها. خطر لا يقلّ في أهميته عن الخطر الشيوعي، يشار اليه في كثير من التقارير البريطانية باعتباره من المظاهر السلبية التي تهدد المصالح البريطانية، مما يستحسن الحدّ منه بقدر الامكان(٤).

ويتساءل آلبرت حوراني عن مدى سلامة مثل هذه النظرة قائلاً:

> «لماذا يجب أن نكون متأكدين إلى هذا الحدّ من أن الثورة على الغرب لا بدّ أن تكون غير عقلانية، وكأنما هنالك تناسق طبيعيّ، بلا قيد ولا شرط، بين مصالح الغرب ومصالح شعوب الشرق الأوسط...»(٥).

---

(٣) Michie, Allan A., **Retreat to Victory,** London, (George Allen and Unwin), 1942, p. 20.

(٤) انظر على سبيل المثال المقالة التي نشرتها جريدة «التايمس» اللندنية بتاريخ ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤ بعنوان «التحوّل في العراق ـ تيّار الوطنية» والتي كتبت بمناسبة استقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى، وتأليف وزارة جميل المدفعي، وفيها يتساءل مراسل الجريدة الخاص في بغداد هل ستأخذ «الوطنية» زمام الأمور بيديها؟ وما سينجم عن ذلك؟ وتشير المقالة الى جميل المدفعي بانه «رجل محترم، ومن جملة رصيده أنه ساعد في قيادة الثورة ضدّ بريطانيا في سنة ١٩٢٠، وهي حقيقة نستطيع أن نغتفرها له...»:

«Transition in Iraq - The Trend of Nationalism» , **The Times,** London, January 11, 1934.

وكذلك انظر مقالة بعنوان «بريطانيا والقومية العربية في العراق» بقلم أولريخ ماير:

Mayer, Ulrich, :Britain and Arab Nationalism in Iraq, in **The Contemporary Review,** London, July 1941, pp. 32 - 40.

وهذه الأمثلة هي قليل من كثير.

(٥) Hourani, Albert, "The Decline of the West in the Middle East", Part I, in: **International Affairs,** London, January 1953, p. 23.

أما الاعتبار الثاني فكان ما يصفونه بـ «الصراع العربي ـ الاسرائيليّ»، والذي هو، في حقيقته وجوهره، الآثار والمشاكل الناجمة عن إقامة دولة يهودية على أرض عربية ليست خالية من السكان، وعن طريق الاعتداء عليهم واحتلال أراضيهم بالقوّة وطردهم من بلادهم. وهم يشيرون على الدوام الى «السلم والأمن في المنطقة»، في حين أن الاشارة في الواقع هي تعبير عن القلق القديم على تنفيذ وعد بلفور، القلق على مصير إسرائيل. وهو قلق قائم لا شكّ فيه، وإن كان الكتّاب والساسة البريطانيون يشعرون بالحرج في التصريح به، حتى في محادثاتهم الخاصة وتقاريرهم السريّة، ولكنه يرد فيها ضمناً، وكأنه جزء من المسؤولية عن سلامة اسرائيل يقع على عاتقهم، أو كأنّ عدم نجاح فكرة وعد بلفور تجعلهم يشعرون بتأنيب الضمير، في حين أن الوعد نفسه أجدر أن يشعرهم بذلك التأنيب، لأنه وعد غير أخلاقيّ، قطعه من لا حقّ له في قطعه، لمن لا حق لهم فيه. وقد اعترف بذلك فعلاً خبير بريطانيّ كبير في شؤون الشرق الأوسط، قضى معظم حياته في المنطقة، وله مؤلفات أساسية في تاريخ العراق وسوريا ولبنان ونفط الشرق الأوسط، وهو لونغريك، حين كتب في مقالة له نشرت في سنة ١٩٥٣:

«... أما فيما يتعلق بموضوع فلسطين، فإن البريطاني الذي يحاول تبرير موقفه لا يسعه إلاّ أن يشعر بخجل كبير ان تقلبات السياسة البريطانية وافلاسها أمر معروف جداً. وعن هذا السجل المحزن يجب أن يعترف البريطانيون بأنهم مذنبون إلى حدّ كبير في كل ما يستطيع أن يزعمه العرب في اتهامهم».

ولكنه، مع ذلك، يمضي فيحاول تبرير موقف بريطانيا قائلاً:

«... ولكن من الانصاف أن يقال إن النتيجة المأساوية لم تكن جزءاً من سياسة بريطانيا، وانها كانت بغيضة تماماً لمشاعر البريطانيين. ان خلق الظروف التي أسست فيها دولة إسرائيل كانت من عمل الأمم المتحدة، تحت ضغط أميركيّ قوي جداً، وان سلسلة الجرائم الوحشية التي شرّدت العرب في فلسطين كانت من عمل الصهيونيين المحليين..»(٦).

أما قضية النفط، فان أولئك الكتّاب والمحللين، قلما أبدوا تفهماً صحيحاً لوجهة نظر الأقطار التي كانت تطالب بحقّها في ثروتها الطبيعية، وكفاحها من أجل ذلك الحق. وحين يكتشف النفط في قطعة أرض يمتلكها مواطن أميركيّ فيستغلّه ويثرئ بسببه، يكون الأمر بنظرهم طبيعياً ومشروعاً. ولكن إذا اكتشف النفط في قطر من أقطار الشرق الأوسط هو في أمس الحاجة الى المال لرفع مستوى معيشة شعبه وتطوير بلاده، وأرادت حكومة ذلك القطر أو شعبه حماية حقوقهم في هذه الثورة التي وجدت في أرضهم، فذلك هو الشغب، وتلك هي الفتنة التي تهدد الأمن والسلام. ومن العجيب مثلاً أن نقرأ لباحثة مثل اليزابث مونرو قولها:

«.. والواقع، أن العامل الوحيد لاثارة البغضاء في الصورة يأتي من الوطنيين الذين يفضلون أن ينسوا أن الشركات [أي شركات النفط الأجنبية] تدفع ما عليها بصورة منتظمة، وتعمل بجدّ، فيجلسون ويتمنون لو كانوا هم الذين يقومون بعمليات التنقيب، والتصفية، والتوزيع بأنفسهم...»(٧).

تقول هذا، وكأنّ المفروض أن لا تدفع شركات النفط ما عليها بصورة منتظمة، وهي إذا فعلت تكون

(٦) Longrigg, Stephen Hemsley, "The Decline of the West in the Middle East - An Alternative View" in **International Affairs,** London, July 1953, pp. 336 - 337.

(٧) اليزابث مونرو، المرجع سالف الذكر ،ص ١٣٥.

متفضلة، وأن تلك الشركات تعمل بجدّ، وكأنّ المفروض أن لا تعمل بجد، أو كأنها تعمل لمصلحة القطر الذي تستغل نفطه فقط، وانها لا مصلحة لها هي في الأمر. وهكذا ترى هذه الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط أن الوطنيين ـ المشاغبين الخطرين ـ يطالبون بما لا يستحقونه، ويحاولون القيام بما لا يجيدونه، فيا لهم من أشرار خبثاء يريدون أن يتصرّفوا بثروتهم كما يشاؤون، فلا بدّ من التحفّظ من شغبهم وفتنتهم لأنها من عوامل البغضاء. وهي ترى أيضاً أن أنابيب النفط التي تمدّ عبر الصحارى، والأقطار التي تمرّ بها، ويكلفّ بناؤها ومدّها مبالغ طائلة، معرّضة للتخريب بسبب انخفاض المستوى الاجتماعي لشعوب المنطقة، والخلافات التي تنشب بين أقطارها، ولذلك ترى أن تقديم المساعدة الاجتماعية لتلك الأقطار، هو أحد المسائل التي تكفل الحفاظ على الهدوء والاستقرار فيها، وبالتالي تضمن تدفق النفط إلى الغرب. وذلك هو بيت القصيد.

وفي سنة ١٩٥٦ كتب السر جون تراوتبك[٨] مقالة في مجلة (التاريخ المعاصر) حدد فيها أهداف بريطانيا في الشرق الأوسط بالنقاط الثلاث الآتية:

١ ـ الدفاع عن المنطقة بأسرها من العدوان الخارجي [أي من جهة أجنبية، كأنّ بريطانيا نفسها ليست جهة أجنبية في المنطقة].

٢ ـ استتباب السلم الداخلي والخارجي بين دول المنطقة [ولما كانت اسرائيل احدى دول المنطقة، فان المفهوم الضمنيّ لهذا الهدف، هو حماية اسرائيل، وذلك هو المقصود بـ «السلم الخارجي بين دول المنطقة» بالدرجة الأولى].

٣ ـ تقديم المساعدة اللازمة لتنمية دول المنطقة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية [الغرض مسكوت عنه، والمقصود هو الاعتقاد بأن ذلك سيحول دون انتشار الشيوعية في المنطقة، بما في ذلك من إضرار بمصالح الغرب بصورة عامة، وبريطانيا بصورة خاصة].

وهو يضيف:

> «انها أهداف كريمة، ومن الخطأ الافتراض بأن المقصود بها هو النفط وحده، على الرغم من اهميته»[٩].

ويصل بنا هذا العرض السريع لتطوّر المصالح البريطانية في الشرق الأوسط ـ كما يراه المحللون البريطانيون ـ إلى وثيقة مهمة فتحت فيما فتح من الوثائق البريطانية السريّة، وهي تقرير للسير جي. سي. ستيرنديل ـ بينيت، رئيس مكتب الشرق الأوسط البريطاني في (فايد)، وهو تقرير على جانب كبير من الأهمية، وأهميته تكمن في ما يعرضه من موقف بريطانيا وستراتيجيتها في الشرق الأوسط في أواسط الخمسينات. وقد أرسل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٤.

(٨) السر جون تراوتبك (١٩٨٤ ـ ١٩٧١) دبلوماسي بريطاني كان رئيساً لمكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة، ثم عيّن سفيراً في بغداد بين سنتي ١٩٥١ ـ ١٩٥٤، وعمل قبل ذلك في سفارات بريطانيا ومفوضياتها في اقطار عديدة بينها تركيا واثيوبيا.

(٩) Troutbeck, Sir John, "Britain in the Middle East" **Current History,** vol. 30, No. 178, London, June 1956, pp. 321 - 326.

وكانت بريطانيا قد استحدثت خلال الحرب منصباً خاصاً لشؤون الشرق الأوسط، وهو منصب وزير الدولة في الشرق الأوسط، وجعلت مقره في القاهرة، ومهمته مساعدة الحكومة في لندن في رسم سياستها في المنطقة، والتنسيق بين أعمال الممثلين البريطانيين في دولها. وألغي هذا المنصب بعد سنوات قلائل ليحل محله «مكتب الشرق الأوسط البريطاني» الذي أصبح مقرّه في القاعدة البريطانية في (فايد)، وعيّن لرئاسته السر جون تراوتبك، الذي بقي في هذا المنصب حتى سنة ١٩٥٤، فلما نقل سفيراً لحكومته في العراق، عيّن خلفاً له السر جون سيسل ستيرنديل بينيت(١٠).

وفي تموز (يوليو) ١٩٥٤ رأى ستيرنديل بينيت أن المصلحة تقضي بعقد مؤتمر لممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط، بسبب الأهمية التي ما تزال المنطقة تحتفظ بها بالنسبة لبريطانيا، وضرورة إعادة النظر في السياسة البريطانية فيها، في ضوء التغيرات التي طرأت على الوضع الدولي بصورة عامة، وفي المنطقة نفسها بصورة خاصة، وكتب، تأييداً لاقتراحه، تقريراً على شيء من التفصيل ضمّنه رؤيته للمصالح البـريـطانية في المنطقة، والأسباب التي تدعو إلى إعادة النظر فيها، وتحديد المواقف التي يتعين على بريطانيا الابقاء عليها، وتلك التي يجب تعديلها، وخاصة تجاه التحديات التي توجه إلى بريطانيا من الاتحاد السوفياتي، ومن «القومية العربية»، وتجاه المشكلة بين العرب واسرائيل، وكذلك التحدي الذي يأتي من حلفاء بريطانيا أنفسهم.

وفي أدناه ترجمة دقيقة للتقرير المعنون الى السر ايفون كيركباتريك، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية(١١):

مكتب الشرق الأوسط البريطاني

فايد

القسم السياسي

١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٤ **سرّي وشخصي**

عزيزي كيرك،

كان آخر مؤتمر لممثلي جلالتها في الشرق الأوسط قد عقد قبل سنتين، وأودّ أن أقترح الآن أنه قد يكون من المفيد عقد مؤتمر آخر في هذه السنة.

٢ ـ ان مصلحتنا الرئيسية في الشرق الأوسط هي ستراتيجية. والمنطقة مهمة للغاية بالنسبة لنا بسبب الفرص التي تتيحها، والتي نأمل أن نطوّرها من أجل مصالحنا التجارية. ولكن أهميتها الأساسية تكمن في كونها أحد مراكز تقاطع الطرق في المواصلات البحرية والجويّة، وفي النفط الذي تحتويه، وما فيها من مجال المناورة والهجوم في حالة الحرب مع روسيا.

٣ ـ لقد تعوّدنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على التفكير في سياستنا في الشرق الأوسط باعتبارها قائمة على أساس احتمال الحرب مع روسيا، وكان هدفنا النهائي تنظيم الشرق

---

(١٠) السر جون سسيل ستيرنديل بينيت (١٨٩٥ ـ ١٩٦٩) من كبار الدبلوماسيين البريطانيين الذين كانت لهم خبرة طويلة في شؤون الشرق الأوسط. عمل في مطلع حياته الدبلوماسية في سنتياغو، ثم في القاهرة (١٩٣٧ ـ ١٩٤٢) وأنقرة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) كما ألحق بمؤتمر وزراء الخارجية في موسكو، ومؤتمر السلام في باريس ونيويورك، وأصبح وزيراً مفوضاً في صوفيا، ونائباً للمندوب السامي في سنغافورة. وأخيراً عيّن رئيساً لمكتب الشرق الأوسط البريطاني في مصر من سنة ١٩٥٣ حتى تقاعده في سنة ١٩٥٦.

(١١) من السر جي. سي. ستيرنديل بينيت الى السر ايفون كيركباتريك: F.O. 371/110782 (V1056/1), 13 July 1954

الأوسط لأغراض دفاعية، وهجومية مقابلة. ان مظاهر الشعور القومي ضمن المنطقة، التي كانت صفتها المميزة الرئيسية، كانت تعالج بصورة رئيسية من وجهة نظر المجال الذي تتيحه للاستغلال الشيوعي، وبالتالي مدى تأثيرها في تحقيق ذلك الهدف النهائي. ولمّا وصلت إلى هنا، مثلاً، قبل حوالي تسعة اشهر، وجدت أن دعايتنا كانت موجهة بصورة رئيسية ضد الخطر الشيوعي، وان كانت تعير اهتماماً ضئيلاً نسبياً للهجمات المسمومة التي يشنها الوطنيون المتطرفون في المنطقة على سياستنا وسمعتنا.

٤ - وربما كانت هنالك أسباب وجيهة لضبط النفس في مواجهة تلك الهجمات من جانب وسائل اعلامنا. ولكن تبقى تلك الحقيقة الواقعة وهي أننا في سياستنا أُجبرنا بصورة متزايدة على تحويل اهتمامنا عن انشغالنا الرئيسي مع روسيا والشيوعية، إلى المشاكل ذات الطابع الآنيّ التي خلفتها لنا الوطنية المتأججة ضمن المنطقة نفسها، وبصورة خاصة العداء المركزي بين العرب واسرائيل بسبب فلسطين. ان الوضع الخاص الذي لا نزال نحتله في الشرق الأوسط لم يجعلنا فقط الهدف المفضل لهجمات الوطنية المتطرفة، وخاصة في ايران ومصر، بل جعل من المستحيل علينا أن نبقى بمعزل عن المنازعات الداخلية في المنطقة. واننا بصورة خاصة متورطون تورطاً لا مناص منه في قضية فلسطين المستعصية حتى الآن، وذلك لأسباب تاريخية، وكذلك بسبب المسؤوليات العملية الناجمة عن المعاهدة مع الأردن، وعن التصريح الثلاثي لسنة ١٩٥٠، تلك المسؤوليات التي جعلت عطفنا موزّعاً، وبذلك أصبحت ممارستها مستحيلة إذا جدّ الأمر.

٥ - وفضلاً عن الاحتمال المزعج بأن نجد أنفسنا في أيّ وقت متورطين في انفجار كبير داخل منطقة الشرق الأوسط نفسها، فان الملامح الرئيسية للوضع، على قدر تعلق الأمر بنا، هي كما يأتي: اننا طرف في بعض المعاهدات التي عقدت مفترضة القيام باجراء ضدّ عدوّ خارج منطقة الشرق الأوسط. وفي حالة عدم اعتبارها من قبل المصريين والوطنيين العرب ملغاة، أو أثراً من آثار القيود الاستعمارية الماضية، فهنالك اتجاه للنظر الى المعاهدات مع مصر والأردن، في جميع الأحوال، وكذلك المعاهدة مع العراق إلى حدّ ما، من حيث استعمالها المحتمل ضد اسرائيل بصورة رئيسية. وفيما يتعلق بالدفاع، ان نظرتنا في الواقع متجهة إلى الخارج، أما الدول الناطقة باللغة العربية، فإن أنظارها تتجه، بشكل رئيسيّ، إلى الداخل. وبعض تلك الدول يقدّر الخطر الروسي ولكن بشكل باهت. ولكن اسرائيل، وأماني العرب الخاصة داخل العالم العربي، تأتي في المقدّمة، وان أقصى أشكال الحقد الذي لا يفتأ ينبع داخل المنطقة «ضدّ الاستعمار»، و«ضدّ الغرب» يوجه بصورة مستمرّة ضدنا إلى درجة تحمل المراقب المحايد الذي لا يحسب حساب الحالة النفسية في الداخل على الظن بأننا العدوّ الرئيسيّ.

٦ - هنالك، مع ذلك، بعض المؤشرات التي تدل على احتمال تغيّر هذه الصورة في المستقبل القريب، من نواح عديدة.

٧ - ومع كل الحذر الواجب التزامه إزاء المبالغة في التفاؤل، فهنالك على الأقل احتمال لا بأس به للتوصل، خلال الشهور القلائل القادمة الى اتفاق مع ايران في قضية النفط، واتفاق مع مصر حول قاعدة قناة السويس. وفضلاً عن ذلك، فهناك بعض الدلائل، مهما كانت باهتة وغير ملموسة، على وجود شعور متزايد لدى الدول العربية تجاه الخطر الشيوعي، سواء أكان خارجياً أم داخلياً، وادراك متزايد بأن مصالحها الحقيقية تكمن مع الغرب. ولذلك فانه ليس سابقاً لأوانه أن نبدأ في رسم خطوط سياستنا المستقبلة في الشرق الأوسط، إذا تحققت الاتفاقات مع ايران ومصر، وبذلك خفّت حدة العداء تجاه الغرب.

٨ ـ ان وضعاً من ذلك النوع، سيحيي من جديد امكان تقدم في تنظيم الدفاع عن المنطقة ضد هجوم روسي محتمل فيما بعد. وبصرف النظر عن أي اتفاق مع مصر، فان المفاهيم الستراتيجية الجديدة التي يحتمها تطوّر الأسلحة النووية، ستجعل من الضروري إجراء تغييرات في توزيع قواتنا في الشرق الأوسط، وربما معاهداتنا القائمة حالياً معها. ولذلك فمن وجهة النظر الدفاعية سيكون اجتماع مائدة مستديرة لاجراء مناقشة بين ممثلي جلالتها في الشرق الأوسط، وأولئك المعنيين بصنع السياسة في لندن، أمراً يأتي في وقته المناسب إذا عقد في المستقبل القريب، كما أنه سيكون ذا فائدة متبادلة من وجهة النظر الدفاعية.

٩ ـ ولكن استعراض الموقف في الشرق الأوسط كله ليس أمراً مستعجلاً إلى حدّ كبير من وجهة النظر العسكرية وحدها.

١٠ ـ لقد كان الخطر السوفياتي مزدوجاً على الدوام. وعلى رغم من أنه كان من الضروري منح الأولوية للخطر العسكري المحتمل، وبالتالي التخطيط الدفاعي، فان البديل لتقدم الشيوعية نحو هدفها النهائي بوسائل غير الحرب، أو «الحرب بالنيابة» هو التغلغل السياسي والاقتصادي والأعمال الهدامة، والعرقلة، والامتصاص. وان ذلك البديل، يشكل، في نظري، خطراً أكبر من حيث كونه أكثر احتمالاً، وكذلك أصعب مقاومة.

١١ ـ لم تسجل الشيوعية تقدماً كبيراً في الشرق الأوسط من هذه الناحية لحدّ الآن، وربما كان ذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

(أ) ان منطقة الشرق الأوسط لم تكن حتى الآن لتعطف على الشيوعية من حيث الأساس.

(ب) ان التاكتيك الحربي السوفياتي لقي اندحاره الأول في ايران في سنة ١٩٤٦.

(ج) كان من الواضح أن مزيداً من المحاولات المماثلة ستقابل بمعارضة أميركية وبريطانية مشتركة.

(د) ان الشيوعيين يفضلون، على أي حال، القيام بالأمور على مراحل، ويهاجمون منطقة واحدة فقط في كل مرة.

١٢ ـ قد يكون الوضع على وشك أن يتغير من هذه الناحية أيضاً، ومن المستحيل علينا أن نتكهن بالتطورات المحتملة في الشرق الأقصى. ولكن إذا تحقق نوع من تسوية يتمّ التفاهم عليها في الهند الصينية ـ كما يبدو الأمر محتملاً على الأقل ـ وإذا جدّت فترة من الركود في العلاقات مع كوريا ـ كما يبدو محتملاً أيضاً ـ وكذلك جاءت فترة من التودد الصيني نحو أقطار جنوبي وجنوب شرقي آسيا، فسيكون هنالك في تلك الحالة كل احتمال لتصعيد الضغط الشيوعي في الشرق الأوسط. والواقع أن المسرح معدّ إعداداً جيداً لهذا التحوّل، نظراً للبلبلة التي لا تزال تسود العالم العربي منذ بداية هذا العام، وللانشقاق والفوضى بين الدول العربية، والتوتر المتزايد في الوقت نفسه بينها وبين اسرائيل. ومن الواضح أن هناك علائم تدل على أن الروس وأتباعهم الآخرين كانوا منذ بضعة شهور منهمكين في رسم خططهم لاستغلال وضع يبدو انه ـ بصورة سطحية على أي حال ـ يوفّر لهم مجالاً بهذه السعة. كما أن هنالك مؤشرات تدل على نشاط شيوعيّ متزايد في الأوساط اليسارية والسائرة في ركابها، كما تدلّ على استعداد من جانب الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه، للتغلغل، والدعاية، والدعاية التجارية.

١٣ ـ ولذلك فان هنالك حاجة، بل حاجة عاجلة، للنظر الى الشرق الأوسط من زاوية هذه الحملة السوفياتية الجديدة المحتملة للسيطرة على المنطقة بوسائل غير عسكرية. ان أحد الأهداف

الرئيسية للمؤتمر الذي اقترحه، سيكون محاولة تقييم الفرص التي يتيحها الوضع الراهن، والاجراءات التي يمكن اتخاذها اما من قبل دول المنطقة ـ بتشجيع منا ـ أو من قبلنا مباشرة، لمواجهة تلك الفعاليات.

١٤ ـ ان مشكلة الشرق الأوسط كلها هي مشكلة حالة نفسية وعواطف، أكثر منها مشكلة منطقية أو عملية تخضع للتفكير السليم. ولكن استعراضاً للوضع، على الأقل، مع أولئك الذين يعيشون في غمرته، قد يضع أسس دراسة أكثر تعمقاً لأسباب الخصومات في الشرق الأوسط، مع محاولة اكتشاف العوامل التي يمكن تطويرها، بحيث تعود بأكبر فائدة ممكنة، أو تشجيعها لصالح المنطقة في النهاية. أما فيما يتعلق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي يطغى على ما عداه، فأعتقد اننا يجب أن نقرر بأنه قضية طويلة الأمد، ولا مجال لحلها بالعصا السحرية، ولكن النقاش الصريح، على الأقل، قد يؤدي إلى ظهور أكثر الأساليب التي تبشر بالأمل في معالجتها، وتلك التي يجب تفاديها ان أمكن. وهو قد يظهر أيضاً كيف أن طرق المعالجة غير المباشرة التي تهدف إلى «حل وسط» يمكن اللجوء اليها لمعالجة قضايا من قبيل مياه نهر الأردن، أو اللاجئين العرب. وهي على أي حال قضايا يمكن مناقشتها بصورة نافعة على أساس مزاياها الحقيقية.

١٥ ـ وسيكون من الضروري بطبيعة الحال خلال عرض واسع الخطوط كهذا، أن نواجه بصراحة نواحي شاذة معينة في موقف بريطانيا وفي سياستها في الشرق الأوسط. وقد نعيد النظر في بعض المبادىء التي كنا نسير عليها حتى الآن. ولا بدّ لنا أيضاً من أن نتفحص بدقة الطابع الحقيقي لمصالحنا في الشرق الأوسط، بقصد تأكيدها، أو اعادة تقييمها، وسيكون الهدف هو التوصل إلى تحديد الموقف الذي يتعين علينا أن نحاول الابقاء عليه، وتخمين المساهمة التي نستطيع، بل يجب علينا، تقديمها من أجل استقرار المنطقة ورخائها وتطورها بطريقة غير ثورية. أو بعبارة أخرى، درجة الجهد الذي يجب أن نبذله في شتى المجالات في المنطقة، على أن نعتبر، ضمن أمور أخرى، التحدي الموجه إلى موقفنا ليس فقط من الخطر السوفياتي، والقومية العربية، والمشكلة العربية ـ الاسرائيلية، بل التحدي الناجم عن الفعاليات التجارية، والشبيهة بالتجارية، والفعاليات الأخرى للأقطار التي هي إلى جانبنا في مكافحة الخطر الشيوعي كأميركا، وألمانيا، وهولندا، وفرنسا.

١٦ ـ هذه جميعاً أمور يمكن بحثها عن طريق المراسلات وحدها بطبيعة الحال، ولكن النتيجة ستكون عبارة عن كمية عسيرة الهضم من الأوراق، ومن الآراء المختلفة التي سيمكن التوفيق بينها، أو على الأقل تعريفها على طاولة اجتماع. وقد يكون عقد المؤتمر مجرّد خطوة في عملية رسم السياسة، ولكنه يمكن أن يكون خطوة واسعة نسبياً تنفع في القاء الضوء على كثير من المسائل التي هي مرتبكة وغامضة في الوقت الحاضر، وفي توضيحها.

١٧ ـ أرجو أن أتمكن في المستقبل القريب جداً من التوسّع في بعض الموضوعات الرئيسية المقترحة في هذه الرسالة، برسائل أخرى أو تقارير مستقلة، ولكنني أعتقد ـ دون انتظار قيامي بذلك ـ أن الأفضل هو أن أبعث بهذه الرسالة التي تضمّ رؤوس أقلام عريضة للحقل الذي اتصور أن مؤتمراً لممثلينا في الشرق الأوسط يمكن ان يغطيه، والذي أستطيع أن أعرب عن اعتقادي بلزوم تغطيته بهذه الطريقة دونما تأخير كبير. ولذلك فانني أبعث بهذه الرسالة دون الزامكم بشيء في هذه المرحلة بالضرورة، ولعلكم تنظرون في الفكرة، وتدرسونها من وجهة نظر الامكانات العملية.

١٨ ـ وقد تكون هنالك صعوبة عملية دون عقد مثل هذا المؤتمر في أية عاصمة من عواصم الشرق الأوسط (وان كان ذلك هو ما يفعله الأميركيون والفرنسيون في فترات دورية). وإذا كان له

أن يعقد في أي مكان من الشرق الأوسط، فانني أرى أن قبرص ستكون أفضل مكان لذلك. ولكن المطلوب ليس عقد اجتماع بين ممثلينا في الشرق الأوسط وحدهم، بقدر عقده بينهم وبين أولئك المعنيين الرئيسيين بالسياسة في لندن. ولذلك فمن الواضح أن خير مكان لمثل هذا المؤتمر هو لندن، حيث يستطيع وزير الخارجية، إذا سمح وقته، وغيره من الوزراء، وربما رؤساء أركان القوات المسلحة أيضاً أن يشاركوا فيه، ولو لبعض الوقت.

١٩ ـ وقد يكون من المناسب جداً أن يعقد مثل هذا المؤتمر قبل افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعتقد أن نسبة معينة من رؤساء البعثات [الدبلوماسية] قد يكونون في المملكة المتحدة لقضاء اجازاتهم في أواخر آب أو بداية أيلول. أما الآخرون، فيمكن استدعاؤهم الى لندن لمدة قصيرة بدون صعوبة كبيرة.

٢٠ ـ فإذا وافقتم من حيث المبدأ، فسأكون ممتناً لو تفضلتم بإعلامي، بأسرع وقت ممكن، عسى أن أستطيع تقديم المساعدة بأن أوضح، بمزيد من التركيز، بعض القضايا المعينة التي ينبغي أن تبحث.

المخلص

جي. سي. ستيرنديل ـ بينيت

(انتهى التقرير)

* * * * *

ويلاحظ من قراءة سطور هذا التقرير، ومن استجلاء ما جاء بين سطوره ـ وهو في بعض المواطن أكثر أهمية وأكبر دلالة ـ أن مصلحة بريطانيا الرئيسية في الشرق الأوسط في تلك المرحلة كانت ـ شأنها في جميع المراحل الماضية ـ ستراتيجية، وأن المنطقة كانت عظيمة الأهمية بالنسبة لبريطانيا أيضاً بسبب الفرص التجارية التي تتيحها، ولكن أهميتها الرئيسية كانت تكمن في كونها مركزاً لتقاطع الطرق العالمية المهمة في المواصلات البحرية والجوية، وفي النفط الذي تحتويه، وما فيها من مجال المناورة والهجوم في حالة وقوع حرب مع روسيا.

ويظهر من قراءة التقرير أيضاً أن السر ستيرنديل ـ بينيت لا يختلف عن غيره في نظرته الى مظاهر الوعي القومي والروح الوطنية التي استيقظت في المنطقة كعامل من العوامل التي تهدد المصالح البريطانية فيها.

أما ما يسميه «العداء الأساسي ـ أو المركزي ـ بين العرب واسرائيل» في فلسطين، فهو يرى أن الوضع الخاص الذي تحتله بريطانيا في الشرق الأوسط جعلها الهدف المفضل لهجمات «الوطنية المتطرفة»، وجعل من المستحيل عليها البقاء بمعزل عن المنازعات الداخلية فيها. وهو يكاد يلوم العرب على تقديم الخطر الصهيوني على الخطر الشيوعي (لأنه أعرف بمصالحهم منهم... كما يستنتج من أقواله ضمناً) إذ يقول أن دول المنطقة تنظر إلى المعاهدات الدفاعية بينها وبين بريطانيا من حيث جدواها في مواجهة الخطر الذي يأتي من داخل المنطقة (أي اسرائيل) في حين أن بريطانيا تنظر اليها كإجراء متخذ ضدّ خطر يأتي من خارجها (أي من الاتحاد السوفياتي).

ولكن مشكلة الشرق الأوسط ـ بنظره ـ هي مشكلة حالة نفسية وعواطف أكثر منها مشكلة منطقية أو عملية تخضع للتفكير السليم. وهو يرى أن «النزاع العربي ـ الاسرائيلي» قضية طويلة الأمد، ولا يمكن

حلها بالعصا السحرية، وينصح باتباع طرق المعالجة «غير المباشرة» التي تهدف الى «حل وسط»... ما دام «الحل الأمثل» هو مما يصعب تحقيقه (في الوقت الحاضر).

ولكن ما هو «الحل الأمثل» في تصوّره؟ ذلك الحل المنطقيّ الذي يخضع للتفكير السليم؟ من الواضح أن المفهوم الضمنيّ لذلك الحل ـ في ذهنه ـ هو قبول العرب بقيام اسرائيل، واعتراف الدول العربية بها، وتنازل العرب عن حقوقهم في فلسطين، وبذلك تنتهي المشاكل ببساطة، وكان الله يحب المحسنين. وقد نبّه إلى هذا الرأي الأستاذ آلبرت حوراني في سنة ١٩٥٣ حين كتب: «اننا كثيراً ما تحدثنا عن مشكلة فلسطين وكأنها أمر قد انتهى، وكأنّ كل ما بقي منها هو أن ننتظر حتى ينسى العرب اندحارهم، ويعترفوا بالأمر الواقع»(١٢). وقد أثبتت الأيام صحة هذا التحليل وأظهرت أن الأمر في سنة ١٩٥٣ لم يكن منتهياً، إذ وقع بعدها العدوان الثلاثي في سنة ١٩٥٦، وحدثت حرب حزيران (يونيو) في سنة ١٩٦٧، وحرب رمضان في سنة ١٩٧٣، وحرب لبنان سنة ١٩٨٢، والبقية تأتي. وإذا أراد أصدقاء اسرائيل وحماتها أن ينتظروا لكي ينسى العرب حقوقهم في بلادهم، فسيطول انتظارهم ويطول.

وأخيراً يلاحظ في تقرير ستيرنديل بينيت أنه يشير الى الدول العربية بعبارة «الدول الناطقة باللغة العربية» وما يحمله ذلك من معنى التشكيك في عروبة بعضها.

ويبدو أن الحكومة البريطانية وافقت على اقتراح عقد مؤتمر للسفراء البريطانيين في دول الشرق الأوسط، وتقرر عقده في بيروت، وأعدّ جدول أعماله الذي احتوى على ما سيبحث فيه من موضوعات، وهو كما يأتي:

سريّ

الموضوعات التي ستبحث في بيروت(١٣)

١ ـ احتياجات الغرب السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، وخاصة من حيث اعادة توزيع القوات البريطانية، وقضية مرور الطائرات.

٢ ـ الدفاع الجماعي: ميثاق الضمان الجماعي العربي والميثاق التركي ـ الباكستاني، وتعديلات نوري باشا السعيد على هذه الموضوعات.

٣ ـ الوحدة العربية، ويضمنها موقف بريطانيا من مشروعات الاتحاد الفدرالي، ومن دول الاطار الشمالي.

٤ ـ النزاع العربي ـ الاسرائيلي. تقييم امكانات:
(أ) تسوية، أو
(ب) حل وسط
السياسة الخاصة بتزويد االأسلحة.

٥ ـ الأهمية المستقبلة لمصر والمملكة العربية السعودية، ظروف وقت السلم، وموقفهما من بريطانيا.

٦ ـ النفوذ الأميركي والفرنسي في الشرق الأوسط.

(١٢) Hourani, Albert, "The Decline of the West in the Middle East", Part II., in: **International Affairs,** London, April, 1953, p. 174.

(١٣) محفوظ في الاضبارة المرقمة: (PRO) F.O. 371/110783

٧ ـ موقف بريطانيا في الخليج الفارسي[١٤] ومحمية عدن.

٨ ـ الشيوعية في الشرق الأوسط، واجراءات مواجهتها.

٩ ـ التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، واجراءات تطويرها.

١٠ ـ إعادة بناء النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ـ الأهداف والأساليب.

(انتهى)

(١٤) كذا جاءت في الأصل، ومن الواضح أن المقصود هو «الخليج العربي».

موقف بريطانيا من الوحدة العربية

لو وردت الأنباء يوماً بأن «المملكة المتحدة» البريطانية تقرر تقسيمها إلى أربع دول، فأصبحت هنالك بدلها دول انكلترا، وويلز، واسكتلندا، وايرلندا، لاستغرب العالم هذا الخبر وذهل له، ولتساءل أبسط الناس معرفة بالسياسة الدولية وأكثرهم جهلاً بالأمور، هل جن جنون البريطانيين؟ ما لهم يصبحون أربع دول صغيرة، بعد أن كانوا دولة قوية واحدة، وتجمعهم مصالح مشتركة، ولغة واحدة، وثقافة واحدة، وتاريخ واحد؟

ولما أدت ظروف الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من تطورات في الموقف الدولي، إلى تقسيم ألمانيا الى دولتين شرقية وغربية، لم ينظر الرأي العام العالمي إلى هذا التقسيم بعين الارتياح، ووجده مخالفاً لطبيعة الأمور، ولمصالح الشعب الألماني نفسه، ولا يزال الايمان سائداً بأن الدولتين ستعودان فتتحدان يوماً ما، عاجلاً أم آجلاً.

ومع ذلك، حين يرى أولئك الناس، وكثيرون من العرب أنفسهم، انقسام الأمة العربية الى عشرين دولة بين كبيرة وصغيرة، وغنية وفقيرة، لا يثير ذلك استغرابهم، ويجدونه أمراً طبيعياً أو «واقعياً». وإذا تحدث أحد عن الوحدة العربية جاداً، اتهموه بعدم الواقعية، والجري وراء الأوهام والخيالات. بل انهم لا يفتأون يبحثون عن الأسباب والمبررات التي تجعلها بنظرهم مستحيلة التحقيق.

وقد كانت الدول العربية ـ أو معظمها ـ جزءاً من الدولة العثمانية التي امتدت رقعتها في وقت من الأوقات من ليبيا والجزائر غرباً، الى الحجاز واليمن جنوباً، وسوريا والعراق شرقاً. وكان والي بغداد ينقل الى دمشق، و«دفتردار حلب» ينقل الى مكة، وقائد حامية القدس ينقل الى «طرابلس الغرب»، موظفين في دولة واحدة، وكان الأمر يبدو طبيعياً.

ولما بدأت الحركات القومية في الوطن العربي، وخاصة بعد استيلاء الاتحاديين على الحكم، وتمييزهم العنصري بين الأتراك وغيرهم من عناصر الدولة العثمانية، لم يكن هدف تلك الحركات «الوحدة العربية» بل «استقلال البلاد العربية»، لأن الوحدة هي الوضع الطبيعي لكل أمة من الأمم، والتجزئة هي الوضع الشاذ. ولم يكن في تصور الوطنيين العرب أن الاستقلال حين يتحقق، ستكون هنالك «دول عربية»، كما أن تقسيمهم فيما بعد إلى دول ودويلات لم يكن في الواقع إلا «اقتساماً» من جانب دول أخرى، ونتيجة

للمساومات والاتفاقات بين الدول الأجنبية الطامعة فيها، وليس بسبب رغبات شعوب الأقطار العربية أو تباين مصالحها. كما أن الحدود التي قامت بين «الدول» العربية رسمت على الخارطة ليس لأسباب قائمة على اعتبارات تاريخية أو عملية، بل نتيجة لتلك المساومات.

ولما اتفق الشريف حسين، شريف مكة وأميرها، مع بريطانيا على تأييد الحلفاء في المجهود الحربي، وإعلان الثورة على الدولة العثمانية، لم يكن في تصوره ولا في تصور القوميين العرب في ذلك الوقت أن ينتهي الأمر إلى قيام اثنتي عشرة دولة في المشرق العربي وحده، أي شرقي قناة السويس. والمراسلات التي تبودلت بين الشريف حسين والسر هنري مكماهون في هذا الشأن، كانت خالية من أسماء الحجاز وسوريا والعراق، وكان الشريف حسين يتكلم باسم العرب والأمة العربية، وكان المطلب الأول الذي اشترطه لقيامه بالثورة هو «اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية».

وجاء جواب مكماهون متضمناً تأكيد أقوال اللورد كتشنر حول رغبة بريطانيا «في استقلال بلاد العرب وسكانها..».

والواقع أن بريطانيا كانت في ذلك الوقت ـ وفي ظروف الحرب الحرجة ـ تدغدغ أحلام العرب بـ «استقلال بلادهم، لاستمالتهم إلى جانبها، وكسباً لتأييدهم».

وفي الوقت الذي كان مكماهون يتبادل فيه هذه الرسائل مع الحسين، ويتعهد له باسم بريطانيا بتأييد «استقلال العرب» بعد الحرب في حالة اعلانهم الحرب على الدولة العثمانية، كانت المفاوضات تجري سراً بين ممثلي الدول الكبرى لاقتسام تلك البلاد بعد الحرب، والاتفاق على نصيب كل دولة فيها. وقد انتهت تلك المفاوضات باتفاقية «سايكس ـ بيكو» اللاأخلاقية التي قضت بتقسيم الولايات المنسلخة عن الدولة العثمانية إلى أربع مناطق: تترك احداها لفرنسا، لتتصرف فيها كما تشاء، وأخرى لبريطانيا، لتتصرف بها كما تشاء أيضاً، وثالثة تنشأ فيها إمارة أو إمارات عربية تكون تحت نفوذ بريطانيا، ورابعة تنشأ فيها إمارة أو إمارات عربية تحت نفوذ فرنسا. ولم يبق خارج نطاق هذه الاتفاقية سوى مملكة الحجاز.

ولما استولت فرنسا على سوريا بعد معركة ميسلون وقضت على «الدولة العربية» فيها، قامت بتجزئة أراضي تلك الدولة الصغيرة إلى أربع دول أخرى أصغر منها، فأنشأت فيها دولة في حلب، وأخرى في دمشق، وثالثة في جبل العلويين، ورابعة في جبل الدروز. ولكن هذه الدول لم يكتب لها أن تعيش طويلاً. لأنها كانت كيانات مصطنعة، فتراجعت عنها دولة الانتداب بعد حين.

وثار العرب على الحكم الأجنبي الغربي، كما ثاروا على الحكم العثماني، وبذلوا في سبيل تحرير البلاد منهم تضحيات غالية، حتى تمكنوا أخيراً، وبمساعدة ظروف الحرب العالمية الثانية، من اخراج الأجنبي من بلادهم، والحصول على استقلالهم.

ولكن: «ما أغربنا» كما تساءل ساطع الحصري:

«اننا ثرنا على الانكليز.. ثرنا على الفرنسيين...

ثرنا على الذين استولوا على بلادنا، وحاولوا استعبادنا...

«كررنا الثورات الحمراء عدة مرات، وواصلنا الثورات البيضاء عدة عقود من السنين.

«وقاسينا في هذا السبيل ألواناً من العذاب، وتكبدنا أنواعاً من الخسائر، وضحينا كثيراً من الأرواح...

«ولكنا:

«عندما تحررنا من نير هؤلاء.. أخذنا نقدس الحدود التي أقاموها في بلادنا، بعد أن قطعوا أوصالها...

«ونسينا أن تلك الحدود، إنما كانت حدود (الحبس الانفرادي)، و(الاقامة الاجبارية) التي كانوا فرضوها علينا»[1].

لقد أصبحت الحدود التي رسمها الأجنبي على خارطة الوطن العربي وفقاً لمصالحه لا مصالح سكان البلاد، ثابتة مع الأسف، وكلما مر عليها الزمن ازدادت رسوخاً، وتكوّن لكل دولة قامت بموجبها طابعها الخاص، ولحكام كل منها مصالحه وطموحه، حتى أصبح الحديث عن «الوحدة العربية» تهديداً لاستقلال تلك الدول، وتعرضاً لكيانها. وتوجد اليوم عشرون دولة عربية، لكل منها جيشها، وتمثيلها الخارجي، ولكل منها سفير في عشرين دولة عربية، أي أن الدول العربية تتبادل فيما بينها فقط، أربعمائة سفارة تقريباً... فما أبعد الطريق، وما أصعبه.

وإذا كانت فكرة «الوحدة العربية» حديثة نسبياً، فذلك لأن التجزئة حديثة. ولا يمكن أن تظهر فكرة الوحدة والدعوة اليها، إلا إذا كانت هنالك تجزئة قائمة.

«وعلى الرغم من أن الوحدة لا تزال في منطق جماهير الامة بديهية، فانها اليوم أصبحت مستحيلة في واقع الأنظمة التي تقوم على أسس مجزئة للأمة ولاقطارها، تماماً كما يشاء لها العدو أن تكون»[2].

ولذلك اتخذت الدول الكبرى ذات المصالح المهمة في المنطقة العربية من الوحدة العربية على الدوام وسيلة لتحقيق تلك المصالح أو حمايتها، وكانت مواقفها من أية محاولة لتحقيق الوحدة كلياً أو على مراحل، تمليها تلك المصالح. ومما يدل على ذلك أن بريطانيا حينما وجدت في سنة ١٩٤٠ أن قيام« جامعة الدول العربية» يدعم نفوذها في البلاد العربية ويتفق مع مصالحها، شجعت قيامها وباركته، ولو شاءت لعارضتها أشد المعارضة ووضعت دون تأسيسها شتى العراقيل.

وبين أيدينا تقرير أو مذكرة أعدت في وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٩٣٣ عن موقف بريطانيا من الوحدة العربية، وهي وثيقة خطيرة ونموذج صارخ لكيفية اتخاذ الدول الكبرى مواقفها من قضايا الأمم الأخرى من زاوية مصالحها وحدها، وتضخيم نقاط الضعف وتكييف الحقائق بما ينسجم وأهواءها.

وقد أعد هذا التقرير المستر جورج رندل[3] رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية في ذلك الوقت،

---

(١) ساطع الحصري، **العروبة أولاً**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٥، ص ٧.

(٢) الدكتور الياس فرح، «ماذا تعني الوحدة العربية اليوم؟» مقالة في مجلة **آفاق عربية**، العدد الثاني، السنة الحادية عشرة، بغداد، شباط (فبراير) ١٩٨٦، ص ٩.

(٣) جورج رندل (السر جورج رندل فيما بعد) (١٨٨٩ ـ ١٩٧٩) كان من الدبلوماسيين البريطانيين البارزين، انتمى الى السلك الدبلوماسي في سنة ١٩١٣ وعمل في عدد من العواصم الاوروبية ثم نقل الى وزارة الخارجية رئيساً للدائرة الشرقية. وبقي في هذا المنصب ثماني سنوات قام خلالها بدور رئيسي في توجيه علاقات بريطانيا مع الدولة العربية، وخاصة مع العراق =

بمناسبة زيارة رسمية كان الملك فيصل الأول، ملك العراق، يعتزم القيام بها إلى انكلترا بدعوة من الملك جورج الخامس، على أثر استقلال العراق وقبوله عضواً في عصبة الأمم.

وكان فيصل الأول في تلك الأيام يفكر في عقد «مؤتمر عربي» في بغداد، يبحث فيه موضوع «الوحدة العربية». وجاء في تقارير السر فرانسيس همفريز، السفير البريطاني في بغداد، ان الملك فيصل أعرب له عن اعتقاده أنه بجمعه عدداً من الزعماء العرب في بغداد، سيجعلهم مطلعين على حقيقة الاستقلال الذي يتمتع به العراق، وبذلك يبدد شكوكهم في سياسة بريطانيا نحو العرب. وأضاف همفريز أن فيصل يأمل أيضاً، باطلاعه السوريين على ما يتمتع به العراق من استقلال، أن يغريهم على مواصلة الكفاح ضد فرنسا(٤).

ولكن بريطانيا لم تكن مرتاحة لفكرة عقد هذا المؤتمر، وكانت على وجه التأكيد غير راغبة في إحراج فرنسا، ولا في تغيير الوضع القائم في الشرق الأوسط.

إضافة الى ذلك، قام الدكتور برودتسكي، من أعضاء المنظمة الصهيونية في لندن، بزيارة الى وزارة المستعمرات، وطالب بأن تمارس الحكومة البريطانية نفوذها لدى العراق وتجعل من الواضح لها أنها لن توافق على مهاجمة الصهيونية في المؤتمر(٥).

وفي بغداد أخذ السر فرانسيس همفريز يضغط على فيصل للتخلي عن فكرة المؤتمر، أو على الأقل تأجيل عقده. كما أنه ألح على وزارة الخارجية بأن يقابل وزير الخارجية ـ السر جون سايمون ـ الملك فيصل بعد انتهاء زيارته الرسمية الى لندن، ويقنعه بالعدول عن الفكرة، أو على الأقل بعدم عقد المؤتمر خلال السنتين التاليتين. ولذلك عهدت الوزارة الى المستر رندل بإعداد تقرير أو مذكرة تتضمن الحجج المقترحة التي يستطيع وزير الخارجية أن يطرحها ضد فكرة المؤتمر، والخطوط العامة التي يجب أن يعالج الموضوع على ضوئها، فكانت هذه المذكرة.

وتبدأ المذكرة بشرح مفهوم «الوحدة العربية»، أو بالأصح ما تفهمه الحكومة البريطانية منها، فتقول انها «لا بد أن تعني الاتحاد، إما في دولة واحدة، أو في تجمع بين دول ذات حكم ذاتي، بين كل الأقاليم العثمانية السابقة الواقعة الى جنوب تركيا الحالية، حيث يؤلف العرب الأكثرية الساحقة بين سكانها»

= والمملكة العربية السعودية اللتين ظهرتا في تلك الفترة على مسرح السياسة الدولية كدولة عربية جديدة. وقام بعدة سفرات إلى البلاد العربية وكانت له علاقات ودية مع عدد من الساسة العرب. وكان آخر منصب شغله وهو منصب وزير بريطانيا المفوض في بلجيكا، وبعده أحيل على التقاعد في سنة ١٩٥٠ بعد خدمة دبلوماسية دامت ٣٧ عاماً. على أن حكومته أناطت به بعد تقاعده بعض المهمات الدبلوماسية، وكان أهمها اشتراكه في المفاوضات لعقد الاتفاقية المالية بين بريطانيا ومصر التي استمرت من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٤. توفي السر جورج رندل في سنة ١٩٧٩ عن تسعين عاماً، وله مذكرات نشرت في عام ١٩٥٠ بعنوان «السيف وغصن الزيتون».

Sir George Rendel, **The Sowrd and the Olive**, London (John Murray), 1950.

(٤) كتاب من السر فرانسيس همفريز الى السر لانسيلوت أوليفانت في وزارة الخارجية، ومرفقه محضر محادثة السفير مع الملك فيصل في بغداد بتاريخ ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣.

F. O. 37116854 (E 773).

(٥) F. O. 371/16854 (E 578), 28 January 1933

وأن تطبيق الفكرة سيقتصر على النصف الشمالي الغربي من البلاد العربية. وهكذا فان المذكرة، منذ البداية لا تدخل في حسابها أقطار المغرب العربي (أو أفريقيا الشمالية) ولا تتطرق لذكرها اطلاقاً، ولكنها أيضاً لا تأتي على أي ذكر لمصر ولا للسودان، وكأنها جميعاً ليست أقطاراً عربية يعنيها الموضوع من قريب أو بعيد، وتركز بحثها على الأقطار المنسلخة عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، والواقعة شرقي قناة السويس.

وفيما يتعلق بهذه الأقطار تقرر المذكرة أيتها يجب أن تدخل في «الوحدة العربية» وأيتها لا يجوز دخولها، وكأن «الوحدة العربية» جمعية أو ناد، وبريطانيا هي صاحبة الشأن في وضع شروط العضوية.

ثم تبدأ المذكرة بسرد اعتراضات الحكومة البريطانية على فكرة «الوحدة العربية»، والعقبات التي تعتقد أنها ستحول دون تحقيقها، والأسباب التي تجعل انتماء هذه الدولة أو تلك، مضراً بمصالح بريطانيا، مما يجعلها ترفض ادخالها فيها. ثم تستبعد هذه الدول واحدة بعد أخرى، حتى تنتهي بالتأكيد على وجوب «تثبيط» أية محاولة في هذا السبيل.

(الوثيقة)[٦]

الدائرة الشرقية (عام) **سري**

(E 3119/347/65)

١٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٣

موقف حكومة جلالته من قضية الوحدة العربية

١ ـ «الوحدة العربية» عبارة غامضة جداً، استعملت للدلالة على معانٍ عديدة مختلفة.

٢ ـ فهي تظهر بصورة عامة في مناسبات من قبيل المؤتمرات العربية والاسلامية، وهي في أمثال هذه المناسبات تستعمل بشكل فضفاض كصرخة شعبية عامة ضد «الاستعمار الغربي»، أو ضد «الحركة الصهيونية»، ولكنها في واقع الأمر قلما دلت على أكثر من فكرة غير ناضجة، للتعاون فيما بين الشعب الناطق باللغة العربية في شؤون التعليم والدعاية، وربما أيضاً في القضايا السياسية ـ الدينية، كقضية سكة حديد الحجاز، أو مستقبل الأماكن المقدسة.. الخ. و«الوحدة العربية» بهذا المعنى شيء مشابه «للجامعة العربية». وأهميتها فيما يبدو لا تزيد على أهمية حركة «الجامعة الاسلامية» التي كنا نسمع الكثير عنها قبل حوالي عشرين عاماً.

٣ ـ أما من الناحية السياسية والعملية، فان «الوحدة العربية» يجب أن تعني الاتحاد، إما في دولة واحدة، أو في تجمع بين دول ذات حكم ذاتي، بين كل الأقاليم العثمانية السابقة الواقعة إلى جنوب تركيا الحالية، حيث يؤلف العرب الأغلبية الساحقة من سكانها. ان هذا سيقصر تطبيق الفكرة على النصف الشمالي الغربي من البلاد العربية، أي الأقاليم الناطقة باللغة العربية في الشمال الغربي من خط يمتد من منتصف الخليج الفارسي[٧] الى النهاية

(٦) وثائق وزارة الخارجية، الإضبارة رقم: F. O. 371/16855

(٧) يكرر كاتب المذكرة تسمية الخليج العربي بـ «الخليج الفارسي»، وهي تسمية مخالفة لواقع الأمر بطبيعة الحال. ولما كان المعنى المقصود مفهوماً نكتفي بهذه الاشارة.

الجنوبية للبحر الأحمر. والواقع أن هذه المنطقة هي التي يمكن للفكرة أن تطبق فيها بصورة صحيحة. ولذلك فان المذكرات التي تكتب في الوقت الحاضر تبحث في هذه القضية انطلاقاً من وجهة النظر المذكورة. ولكن من المحتمل جداً أن تظهر محاولات لتوسيع فكرة «الوحدة العربية» لتشمل دول الخليج الفارسي (كذا)، فتمتد إلى جنوب الجزيرة العربية والجنوب الشرق منها. ولذلك فليس من الممكن البحث في الموضوع دون التطرق الى علاقته المحتملة بتلك المناطق أيضاً.

٤ - ان فكرة «الوحدة العربية»، في تطبيقها على الأقاليم العثمانية السابقة - أي المناطق الناطقة باللغة العربية والواقعة في الشمال الغربي من الخط المذكور في الفقرة السابقة - كانت الهدف النهائي للثورة العربية خلال الحرب، والمثل الأعلى الذي من أجله كافح الهاشميون برئاسة الحسين والكرنل لورنس، خلال فترة الحرب والهدنة. وما من ريب في أن الأعضاء الآخرين في الأسرة الهاشمية - فيصل وعلي وعبد الله - لم يتخلوا عن هذا الحلم قط، على الرغم من أن التطورات اللاحقة جعلته غير عملي.

٥ - أن أهم هذه التطورات اللاحقة، من وجهة النظر العربية البحتة، تمثلت في تولي ابن سعود للسلطة واستيلائه على القسم الأعظم من الجزيرة العربية، بما في ذلك مملكة الحجاز السابقة. ان المنافسة العائلية بين الهاشميين والسعوديين تكاد تجعل من غير الممكن قيام أي ائتلاف وثيق أو عضوي بين المناطق التي يحتلها كل منهما. صحيح، أن ملك العراق فيصل قد تصالح مع ابن سعود، وأصبحت علاقاته مع المملكة العربية السعودية ودية، واننا نعمل جاهدين - مع أمل لا بأس به على الأقل في النجاح - على تحقيق تقارب بين ابن سعود وأمير شرق الأردن عبد الله، ولكن المنافسة بين نظامي العائلتين لا تزال عاملاً أساسياً في الوضع، وما لم تختف احدى المجموعتين فعلاً، فلا يبدو ثم أي أمل في قيام اتحاد بين الأقاليم التي يحكمها ابن سعود حالياً (أي القسم الأعظم من شبه الجزيرة العربية، بما فيه مملكة الحجاز السابقة) وتلك التي يحكمها الهاشميون (أي مملكة العراق المستقلة ومنطقة الانتداب في شرق الأردن). وطالما بقي العرب أنفسهم منقسمين إلى هذين المعسكرين، فان أي حديث عن الوحدة السياسية العربية، بمعناها الأوسع، لا بد أن يكون وهماً من الأوهام.

٦ - إضافة الى ذلك، فسيكون من المستحيل. في الظروف الراهنة، أن تدعم حكومة جلالته أياً من هاتين المجموعتين ضد الأخرى، طالما هي مرتبطة مع كلتيهما بالتزامات خاصة. فإلى جانب الدعم الذي قدمه الهاشميون لقضية الحلفاء خلال الحرب العظمى، فقد وقف الملك فيصل والأمير عبد الله موقفاً طيباً من حكومة جلالته. وليس من الضروري الدخول في التفاصيل، ولكن هناك حالتين قدم فيهما الأمير عبد الله، بتعاونه، مساعدة فعلية لحكومة جلالته، وهما: ثورة الدروز في سنة ١٩٢٥، واضطرابات فلسطين في سنة ١٩٢٩. وفضلاً عن ذلك، فان حكومة جلالته لها مسؤولية خاصة في دعم نظام حكم الأمير عبد الله الذي تأسس في شرق الأردن تحت حمايتها المباشرة، بوصفها دولة الانتداب. كما أن حكومة جلالته مرتبطة بدرجة لا تقل عن ذلك بملك العراق فيصل، بمعاهدة التحالف البريطانية - العراقية لسنة ١٩٣٠، وكذلك فهي - من وجهة أخرى - ترتبط بروابط خاصة بالملك ابن سعود في المملكة العربية السعودية منذ عقد معاهدة جدة في سنة ١٩٢٧. فالملك ابن سعود لم يكتف بمواصلة علاقاته الودية وتطويرها، بل أثبت أيضاً أنه واحد من الحكام القلائل القادرين على تأسيس وإدامة حكومة مستقرة يسودها النظام في الجزيرة العربية. والى جانب ذلك، فمن المهم بالنسبة لحكومة جلالته، نظراً لمصالحها الاسلامية الكبيرة في الهند

وغيرها، أن تكون صلاتها ودية مع حاكم الأماكن الاسلامية المقدسة. وإزاء هذه الظروف، فان سياسة حكومة جلالته هي الحفاظ على التوازن بصورة متساوية بين الهاشميين من جهة، والسعوديين من جهة أخرى، وفي الوقت الذي تقوم فيه بكل ما في وسعها من أجل تنمية العلاقات الودية مع الجهتين، أن تمتنع عن القيام بأي عمل قد يؤدي الى سيطرة أحد البيتين في الجزيرة العربية على حساب الآخر.

٧ - والى جانب هذه الصعوبة الكبرى، فهنالك أيضاً، في الجزيرة العربية نفسها، عوامل أخرى لا يمكن التوفيق بينها في أي نظام موحد، وأهم هذه العوامل هو مملكة اليمن المستقلة التي يحكمها (الامام يحيى)، وهو رجل قصير النظر ومشاكس، وعلاقاته مع ابن سعود والملك فيصل غير واضحة، على الرغم من أنه، في الظاهر، تربطه معاهدات صداقة مع كليهما، وكذلك مع شتى الحكام العرب الصغيرين مثل شيوخ الكويت، والبحرين، وقطر، والساحل المهادن، الذين هم شديدو الغيرة بعضهم من بعض، وكذلك شديدو الغيرة على استقلالهم ولا يظهرون أية قدرة على التعاون السياسي. ان سلطنة مسقط وعمان، ومحمية عدن لا تحتاج في الوقت الحاضر الى البحث في أمرها من هذه الناحية، ومن جهة أخرى، إذا تمكن انصار الوحدة السياسية بين العرب من ترجمة مثلهم الأعلى الى التطبيق العملي، فمن المحتمل أنهم سيمارسون ضغطاً قوياً على مشيخات الخليج الفارسي [كذا] وجنوب الجزيرة العربية، وعلى سلطنة مسقط وعمان، للاشتراك في تحقيق هدفهم. ان مشيخات كالكويت والبحرين هي على اتصال وثيق بالعراق والملكة العربية السعودية من الناحيتين التجارية والسياسية. إضافة الى ذلك، فان هذه الدول جميعاً، بما فيها مسقط، ترتبط بابن سعود بواسطة الحج السنوي الى مكة، حيث يحضر لأدائه كثيرون من أعضاء الأسر الحاكمة فيها. ويتيح الحج فرصاً استثنائية ليس في مجال الدعاية الدينية والثقافية فقط، بل في مجال الدعاية السياسية أيضاً. وإذا كان لمكة أن تصبح في وقت ما مركزاً سياسياً لدولة عربية موحدة، أو لاتحاد عربي كبير، فمن المحتمل أن يكون المثل الأعلى السياسي الذي تمثله مصدر جذب كبير بالنسبة للحكام العرب في دول جنوب الجزيرة العربية والخليج الفارسي [كذا]، فمن الاعتبارات المهمة فيها هو أن العلاقات الخارجية للحكام العرب (باستثناء حالة مسقط وعمان حيث تمارس، مع ذلك، نفوذاً كبيراً) تمارسها نيابة عنهم حصراً حكومة جلالته بموجب المعاهدة، وان حكومة جلالته ملزمة، بواسطة سلسلة من المعاهدات، بمنح هذه الدول درجات مختلفة من الحماية ضد العدوان الخارجي، وبمساعدتها في الحفاظ على استقلالها. والى جانب هذه الالتزامات بموجب المعاهدات، فإن المبدأ الأساسي في سياسة حكومة جلالته في الشرق الأوسط هو أن هذه الدول يجب أن لا يمتصها أي من جيرانها، بل انها يجب أن تبقى بقدر الامكان وحدات منفصلة تحت السيطرة البريطانية المؤثرة. ان تطور المواصلات الجوية - المدنية منها والعسكرية - في داخل الامبراطورية، قد أضفى على هذا المبدأ المستقر جيداً في السنوات الأخيرة، أهمية جديدة. وفي حالة الكويت، أظهر ملك العراق فيصل، وملك الملكة العربية السعودية ابن سعود، في أوقات مختلفة بعض علائم الرغبة في وضع يدهما على هذه المنطقة التي ستكون كسباً مفيداً لأي منهما. ومن المهم بالنسبة لنا، على أساس المعاهدة، وكذلك على أساس مقتضيات سياسة الامبراطورية، أن لا يتم امتصاص الكويت سواء من قبل السعودية أو العراق. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالبحرين. فالى جانب التزاماتنا بموجب المعاهدة في حماية الشيخ من الاعتداء، فان امتصاص الجزر من قبل السعودية أو ايران لهو ضد المصالح البريطانية بالتأكيد. وقد سبق للملك ابن سعود، بموجب المادة (٦) من معاهدة «جدة»، ان

اعترف بصورة قاطعة، بالعلاقات الخاصة القائمة بين جلالته والدول العربية في الخليج الفارسي [كذا]. ولذلك فليس من المحتمل أن يعمد الى ضم البحرين. وفي الوقت نفسه فان من أهدافنا الرئيسية في مفاوضاتنا مع ايران، أن نحصل منها على اعتراف مماثل بعلاقاتنا الخاصة في البحرين.. الخ. والتخلي عن الادعاءات الفارسية البالية في كل من البحرين وجزر معينة أخرى في الخليج. وفي هذه الظروف سيكون من المستحيل أن توافق حكومة جلالته على احتواء أي من الدول العربية الصغيرة المستقلة، سواء أكانت في الخليج الفارسي [كذا] أم في جنوب الجزيرة العربية، في تجمع عربي واسع.

٨ ـ أما في الشمال والغرب فان أي مشروع «للوحدة العربية» بأي معنى عملي لهذا المصطلح، سيتعارض مع نظام الانتداب في دول المشرق الفرنسية وفي فلسطين، بكل ما يتضمنه ذلك النظام ويدل عليه. ان الفرنسيين حتى وان كانوا مستعدين، ضمن شروط معينة، للموافقة على تحرير دولة سوريا الأصلية، فانهم جعلوا من الواضح أنهم لا ينوون التخلي عن سيطرتهم على دولة لبنان التي يؤلف المسيحيون أغلبيتها الساحقة.. وكذلك ـ في الوقت الحاضر على الأقل ـ تلك الرقعة الغريبة غير العربية، وهي جبل الدروز. ان حكومة جلالته لا يسعها أن توافق على امتصاص فلسطين بأية طريقة كانت، في أي نوع من اتحاد يؤلف فيه العرب أغلبية ساحقة، إن لم يكن لشيء، فبسبب ضلوعها العميق في سياسة الوطن القومي اليهودي، فضلاً عن التزاماتها نحو الجاليات غير العربية أو غير المسلمة، ومصالحها في فلسطين.

٩ ـ ولذلك تصبح قضية الوحدة العربية، من وجهة نظر السياسات العملية، مقتصرة على امكانية نوع من التجمع بين العراق وشرق الأردن وسوريا.

١٠ ـ أما فيما يتعلق بشرق الأردن[٨] (الذي يبدو في الوهلة الأولى أن اتحاده مع العراق أسهل من غيره، لأن شرق الأردن دولة عربية خالصة، ولأن حاكمه هو شقيق الملك فيصل) فهنالك صعوبة مبدئية ناجمة عن كون شرق الأردن مشمولاً بالانتداب على فلسطين وهو ـ من الناحية الفنية جزء لا يتجزأ منها. ولذلك فسيكون من الضروري قبل القيام بأي توحيد بين شرق الأردن والعراق أن تتخذ حكومة جلالته ما يلزم لفك ارتباط شرق الأردن من نظام الانتداب. ولكن شرق الأردن، مع ذلك، لا يحقق أياً من الشروط التي اشترطتها عصبة الأمم لتبرير رفع الانتداب عن اقليم من الأقاليم. ولكن حتى لو توفرت في شرق الأردن هذه الشروط الى حد ما، فهنالك عامل يقوم دون تحريرها من الانتداب هو احتمال أن تقوم، قبل مرور وقت طويل، مستوطنة يهودية في شرق الأردن، وعلى الرغم من أنه ليس هنالك احتمال بتوسيع نطاق مواد صك الانتداب على فلسطين المتعلقة بتأسيس وطن قومي، لتشمل الأردن ايضاً، فان وجود أقلية يهودية في شرق الأردن، من شأنه بالتأكيد أن يزيد في الصعوبات التي تقوم دون انهاء نظام الانتداب في تلك المنطقة.

---

(٨) هنالك اختلاف في كتابة اسم «امارة» شرق الأردن، إذ يكتبها البعض «شرقي الأردن»، ولكن كاتب هذه السطور سمع حينما كان في عمان في عهد الملك عبد الله أن حكومة الأردن كانت قد أحالت الموضوع إلى بعض الخبراء اللغويين والتاريخيين، فأفتوا في حينه بأن «شرق الأردن»، بدون ياء النسبة ـ هي الأقرب إلى الصواب، وبهذا جرت كتابتها بعد ذلك زمناً. ومع ذلك، فيلاحظ أن الملك عبد الله، في مذكراته، وخاصة في الطبعة الأولى التي طبعت في عمان، كان يكتبها مع ياء النسبة مرة، وبدونها أخرى، وكان الملك عبد الله كبير الاهتمام باللغة العربية وآدابها، عارفاً بقواعدها. والواقع أن كلتا التسميتين صحيح، وان كان من المستحسن الاستقرار على احداهما في الدلالة على اسم الدولة.

١١ ـ أما فيما يتعلق بدولة سوريا، فليس هنالك شك في أن الفرنسيين يفكرون بصورة جدية في امكانية تحريرها، وان ملك العراق فيصل، والقوميين العرب بصورة عامة في كل من العراق وسوريا، يفكرون في إمكان قيام وحدة بين سوريا والعراق، ربما تحت حكم فرد واحد. ومع ذلك فهنالك صعوبات واعتراضات شديدة متنوعة على مثل هذا المشروع.

١٢ ـ فليس من المحتمل، أولاً، أن يتخلى الفرنسيون عن سوريا كلياً. وحتى لو تحررت سوريا من الانتداب، فالاحتمال هو أن يحل محل الانتداب معاهدة تحالف فرنسية ـ سورية على غرار المعاهدة البريطانية ـ العراقية لسنة ١٩٣٠، وفي هذا الوضع الجديد سيصبح «الجزء السوري» من الدولة الجديدة، أو الاتحاد الجديد، سواء اتخذ شكلاً جمهورياً أم ملكياً، مرتبطاً بفرنسا، وسيبقى النفوذ السياسي والثقافي الفرنسي سائداً فيه. في حين أن «الجزء العراقي» سيكون مرتبطاً ببريطانيا، بموجب المعاهدة البريطانية ـ العراقية لسنة ١٩٣٠، وسيبقى النفوذ البريطاني سائداً فيه. ومن المحتمل جداً أن يؤدي هذا الوضع الى نوع من التنافس الدولي الذي يتطور الى مشاكل دولية خطيرة.

١٣ ـ اضافة الى ذلك فان سوريا في الوقت الحاضر أكثر تطوراً من العراق. وعلى الرغم من أن شعبها أقل اندفاعاً، فان مدنها أكبر وأكثر ازدهاراً، وثقافتها ومدنيتها أكثر تقدماً. وعلى أي حال فان ظروف المعيشة فيها أفضل، والحياة فيها مريحة أكثر من الحياة في العراق. ولذلك فمن المحتمل أن ينجذب العراقيون بصورة متزايدة الى المدن السورية كدمشق وحلب، وكذلك ـ وبدرجة أكبر بالتأكيد ـ الى منطقة لبنان الفرنسية أو مدينة بيروت. وبذلك سيتركز النفوذ السوري، وبالتالي الفرنسي، في العراق ويزداد رسوخاً، بل إن عاصمة الدولة الجديدة قد تنتقل الى دمشق التي هي مدينة ألطف من بغداد كثيراً، ونتيجة لذلك فان النفوذ الفرنسي ـ السوري قد يمتد شرقاً فيتغير طابع العراق برمته، كما يتغير شكل العلاقة السياسية بين حكومة جلالته وذلك القطر. ومن الواضح أن تطوراً كهذا سيؤثر بصورة جدية بالمصالح المباشرة لحكومة جلالته ويؤدي الى الاضرار بها، وبصورة خاصة فيما يتعلق بسلامة المواصلات الامبراطورية التي تمت المحافظة عليها بكل دقة في المعاهدة البريطانية ـ العراقية لسنة ١٩٣٠.

١٤ ـ ان القضية التي تناولتها الفقرات ١١ و١٢ و١٣ أعلاه، قد نظرت فيها اللجنة الوزارية الفرعية للشرق الأوسط المنبثقة عن لجنة الدفاع الامبراطورية، في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣١، وكانت النتائج التي تم التوصل اليها في هذا الشأن كالآتي:

(١) النتيجة التي هي في مصلحة حكومة جلالته هي تأسيس جمهورية سورية، ذات رئيس سوري.

(٢) ان اناطة تاجي سوريا والعراق معاً بشخص واحد سيكون أمراً غير مرغوب فيه جداً. ومن المحتمل أن يكون غير عملي على أي حال.

(٣) ان أية محاولة من جانب الملك فيصل لنقل تاجه من العراق الى سوريا ستكون ضد مصالح بريطانيا.

١٥ ـ حتى ولو أمكن التغلب على جميع هذه العقبات المتعلقة بالأسر الحاكمة والسياسة، فمن المشكوك فيه جداً أن يكون تحقيق الوحدة العربية ممكناً حتى بين الدول الكبيرة مثل المملكة العربية السعودية والعراق الخ.. ان لم يكن لشيء فلأسباب جغرافية. ففي واقع الأمر، ليس هنالك بين البلاد العربية وحدة جغرافية، على الرغم من تشابهها وتماسكها الجغرافي الظاهري. فالأقطار الشمالية كالعراق، وسوريا، وفلسطين، وشرق الأردن، كلها مختلف

بعضها عن البعض الآخر في مواقعها وتربتها وطابعها العام. فالبلاد العربية الجنوبية، وان كانت في النظرة الأولى الى الخارطة تبدو وكأنها موحدة نوعاً ما، فانها يمكن أن توصف، بصورة أدق، بأنها أرخبيل من المستوطنات البشرية في بحر من الصحراء، تسكنها عشائر تسيرها متطلبات حياة الصحراء لتصبح نوعاً من قراصنة البر الذين يغزو بعضهم بعضاً بدون انقطاع. ان أية فكرة للوحدة على أساس المفاهيم الغربية الاعتيادية التي توحي بها هذه التعابير، هي غير قابلة التطبيق على منطقة من هذا النوع.

١٦ ـ أما من وجهة نظر التعاون والتفاهم الدولي العام، والتنمية الثقافية، والرخاء الاقتصادي، فان حكومة جلالته لا يسعها بطبيعة الحال الا أن تنظر بعين العطف الى حركة ترمي الى جلب شعوب الأقطار العربية الى علاقة أوثق وأكثر ودية بين بعضها البعض، بشرط أن لا يتناقض ذلك مع التزاماتها ومسؤولياتها بموجب المعاهدات، نحو دول معينة يتعلق بها الأمر. والواقع أن حكومة جلالته قد فعلت كل ما كان بالامكان من أجل هذه الغاية. ان تحسن العلاقات في السنوات القلائل الماضية بين العراق والمملكة العربية السعودية كان بصورة رئيسية نتيجة لجهود حكومة جلالته التي حققت المصالحة بين الملك فيصل والملك ابن سعود على ظهر الباخرة (لوبين) في شباط (فبراير) ١٩٣٠[٩]، وحكومة جلالته الآن مهتمة بصورة فعالة لتحقيق تحسن مماثل في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وشرق الأردن، وهي تأمل أن تؤدي هذه الجهود الى عقد معاهدة، بما في ذلك معاهدات صداقة وحسن جوار بين الملك ابن سعود والأمير عبد الله، على غرار المعاهدة التي عقدت بين المملكة العربية السعودية والعراق في نيسان (أبريل). إضافة إلى ذلك فان حكومة جلالته قد استهدفت زيادة التعاون الوثيق بين الدول العربية في الشؤون الاقتصادية، قد نجحت في أن تحمل العراق وشرق الأردن على وضع بنود مناسبة في الاتفاقات ذات العلاقة، تقضي بمنح «معاملة أفضل الأمم حظوة» في تعريفتها الجمركية، الى الأقطار العربية المجاورة، مهما كانت التزاماتها بمنح تلك المعاملة الى الأقطار الأخرى.

١٧ ـ وإذا كان موقف حكومة جلالته من مشكلة الوحدة العربية سيثار موضوعه خلال زيارة الملك فيصل المنتظرة الى بريطانيا ـ وهو أمر يبدو محتملاً ـ فالمقترح أن يقال لجلالته إن الموقف العام للحكومة البريطانية سيكون موقف العطف الودي من أي اقتراح بناء للتعاون الاقتصادي السلمي، ولتنمية العلاقات الثقافية الوثيقة بين الأقطار الرئيسية في البلاد العربية. ويمكن أن يفسح المجال للملك فيصل أن يشرح بالتفصيل بيان ما في ذهنه بالضبط، ولكن طالما كان من غير الممكن لحكومة جلالته (للأسباب المبينة أعلاه، وخاصة في الفقرات ٦ و٨ و٩ و١٥) أن تدعم أية سياسة خططت لتحقيق الوحدة السياسية بين البلاد

---

(٩) مؤتمر «لوبن» الذي عقد بين الملك فيصل الأول والملك عبد العزيز بن سعود في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٣٠، كان اجتماعاً حاسماً في تاريخ العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية. وقد ظهرت فكرة عقده حينما كان الملك عبد العزيز بن سعود في حملة لتعقُّب الثائر النجدي فيصل الدويش، فاقترب من الحدود العراقية، وانتهز الملك فيصل هذه الفرصة فاقترح ـ ربما بوحي من بريطانيا ـ الاجتماع به وحل المشاكل المعقدة القائمة بين البلدين، وبعد مباحثات تمهيدية بين ممثلي الحكومتين جرت في الكويت وبغداد، اقترحت بريطانيا عقد الاجتماع على ظهر الدارعة البريطانية لوبن (Lupin) في مياه الخليج العربي. وقد أسفر هذا الاجتماع عن إزالة الجفوة بين الملكين الهاشمي والسعودي والاتفاق على عقد معاهدة حسن الجوار بين العراق ونجد (التي وقعت في نيسان (أبريل) ١٩٣٠) التي تعهد فيها الطرفان بمنع الغزو والاعتداء بين عشائرهما، وعلى تسليم المجرمين، وتأليف لجان خاصة لحل القضايا التي تقع على الحدود، وقضايا ثانوية أخرى. وقد صار ذلك المؤتمر يعرف باسم الدارعة التي عقد على ظهرها.

العربية، فيبدو من المستحسن أن تنتهز أية فرصة مناسبة لتثبيط فيصل بصورة مشددة عن التورط أو الالتزام بمشروع من هذا القبيل. ان هذا «التثبيط» يمكن ان يكون مثلاً في شكل نصيحة تسدى لجلالته، كما سبق للسر فرانسيس همفري، وإفهامه بأن خير طريقة يستطيع جلالته أن يخدم بها قضية العرب، هي تركيز نشاطه وقدراته على التنمية السلمية لموارد بلاده ومنشآتها، حيث تستطيع حكومة العراق أن تكون نموذجاً، ومصدراً روحياً، للدول العربية الأخرى.

جي. دبليو. رندل
وزارة الخارجية
١٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٣

* * * * *

بهذا تنتهي مذكرة رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، ولو شئنا أن نجاري كاتب هذه المذكرة في الأسباب التي ادعى أنها تجعل أية وحدة بين أقطار الوطن العربي مطلباً غير عملي أو مستحيل التحقيق، فأعددنا مذكرة حول وحدة أقسام «المملكة المتحدة» البريطانية، لوجدنا أن هناك من الأسباب التي تجعل قيام أية وحدة بينها ما يفوق تلك التي أوردها مستر رندل في مذكرته.

ومن المعروف أن بريطانيا، أو «المملكة المتحدة» ـ كما تحب أن تدعى ـ كانت تتألف في السابق من أربعة أقطار هي: انكلترا، وويلز، واسكتلندا، وايرلندا، وكانت تعرف عادة باسم «الجزر البريطانية»، وان شعوب هذه الجزر قلما كانت متحدة سياسياً أو ثقافياً. وكانت هنالك عائلة مالكة أنكلو ـ ساكسونية تحكم انكلترا، وأخرى اسكتلندية في اسكتلندا، وأمراء من ويلز يحكمون بلادهم. أما ايرلندا فكانت في حالة من الفوضى السياسية. وقد بدأت المحاولات لتوحيد هذه الأقطار المتنافرة منذ القرن الثاني عشر، ولكنها لم تدخل تحت سيادة ملك واحد إلا في سنة ١٦٠٣، أي بعد أربعة قرون من الحروب والاضطرابات، والوحدة السياسية بينها لم تتحقق الا في سنة ١٨٠٦ (١٠).

ويمكن للمذكرة «المتصورة» عن امكانية قيام وحدة بين هذه الأقطار أن ترتكز على النقاط التالية:

«١ ـ ان انكلترا، وويلز، واسكتلندا، وايرلندا، أقطار تتألف من شعوب مختلفة في عناصرها القومية، جاءت من بلاد مختلفة، وتقوم بينها عداوات قديمة، وتاريخها حافل بحروب كثيرة، مما لا يمكن معه جمعها في دولة واحدة.

٢ ـ فالشعب الاسكتلندي يختلف عن الشعب الانكليزي في طباعه، وشكله، وعاداته، والاسكتلندي يغضب إذا قيل له انه انكليزي.

٣ ـ ان الشعب الايرلندي يختلف عن الشعبين الانكليزي والاسكتلندي اختلافات كبيرة، مصالحه الاقتصادية، وعاداته مختلفة، وهو كالاسكتلندي لا يرضى أن يوصف بالانكليزي. وهو، بعد، كاثوليكي المذهب، في حين أن الانكليز ينتمون الى الكنيسة البروتستانتية، وبين أبناء الطائفتين عداوات دينية قديمة واختلافات عقائدية راسخة لا يمكن القضاء عليها في أية وحدة سياسية.

(١٠) انظر مثلاً: Hugh Trevor-Roper, "The Unity of the Kingdom" **in The English World,** Edited by Robert Blake, London (Thames & Hudson-book Club Associates), 1982, p. 100.

٤ ـ وفي ويلز شعب فخور بقوميته، وهو يتكلم لغة بعيدة كل البعد عن الانكليزية، مما يجعل الوحدة غير قابلة التطبيق.

٥ ـ ان هذه الأقطار لا تربطها وحدة جغرافية شاملة، وهي مختلفة بعضها عن بعض في مواقعها وتربتها وطابعها العام. وبعضها جبلي والآخر عبارة عن سهول، أو جزر منفصلة، واقتصادياتها متباينة، فمنها من يعيش على الزراعة، والبعض الآخر على الصناعة واستخراج الفحم، وغيرهم على صيد الأسماك، وان الوحدة بينهم تؤدي الى الاضرار بمصالحهم الاقتصادية الراسخة منذ قرون.

٦ ـ ان قيام «مملكة متحدة» يجعلها أقوى مما ترغب فيه الدول الأوروبية القريبة منها، والتي تعتبر قيام مثل تلك الدول تهديداً لمصالحها الحيوية وأمنها القومي. الخ... الخ...».

ومع ذلك، فان مذكرة المستر رندل كتبت في سنة ١٩٢٣، وقد تغيرت الظروف الدولية بعدها تغيراً كبيراً، وانتهى العصر الذي كانت تقرر فيه دولة واحدة، مصائر غيرها من الدول، مهما كبرت أو قويت. وأصبحت الوحدة العربية الآن قضية عربية للعرب وحدهم أن يعملوا على تحقيقها بأنفسهم، متخلين عن المصالح الاقليمية والشخصية. فهل هم فاعلون؟

موقف بريطانيا
من تأسيس الجامعة العربية

لم يعد سرّاً من الأسرار أن موقف الحكومة البريطانية من تأسيس «جامعة الدول العربية» كان منذ البداية موقف التشجيع والتأييد. وليس من المستغرب، بل من الطبيعي جداً، أن يكون هذا الموقف صادراً عن منطلق الحرص على المصالح البريطانية، أكثر من كونه حباً بسواد عيون العرب ورغبة في تحقيق أمانيهم القومية لوجه الله تعالى. ولكن من الطبيعي أيضاً ـ وليس مما يشكل مطعناً في الجامعة العربية ـ أن تنتهز الدول العربية المستقلة فرصة توافق تلك المصالح، في إحدى مراحلها، مع أمانيها القومية ومصالحها هي أيضاً، فتجتمع لتأسيس هذه المنظمة التي أريد بها أن تكون الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الهدف الأبعد والنهائي، وهو الوحدة العربية الشاملة التي تمنى الشعب العربي تحقيقها لتكون للعرب دولة قوية كبرى، وأعرب حكامه، على اختلاف اتجاهاتهم وتطلعاتهم ومصالحهم، عن تأييدهم لها، واعتزامهم العمل لأجل تحقيقها، مهما كان نصيب تصريحاتهم هذه من الصدق والاخلاص والرغبة الحقيقية.

وحين أدلى المستر أنطوني ايدن، وزير خارجية بريطانيا، بتصريحه الذي قال فيه «ان الحكومة البريطانية ستنظر بعين العطف الى أية محاولة من جانب أصدقائنا العرب لتحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية بل وسياسية أيضاً..» كان ذلك بمثابة «الضوء الأخضر» خاصة بالنسبة للدول العربية التي كان بعضها لا يزال مرتبطاً ببريطانيا بمعاهدات «تحالف» تقيّد كثيراً من تصرفاتها في الشؤون الخارجية على الأقل.

وفي هذا الصدد أشار الملك عبد الله الى الجامعة العربية في مذكراته اشارة طريفة بعبارات ذات دلالة، فقال:

«الجامعة العربية صوت فاه به نوري باشا السعيد، وتلقّفه مصطفى النحاس باشا، وأيّده مستر أنطوني ايدن. فهو جراب أدخلت فيه سبعة رؤوس ـ اليمن والعراق والشام ولبنان ومصر وشرقي الأردن ـ[1] بسرعة عجيبة، في وقت كانت فيه سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وشرقي الأردن تحت

(١) يلاحظ في هذه الفقرة ان الدول التي ذكر الملك عبد الله أسماءها ست دول وليست سبعاً، وانه لم يذكر المملكة العربية =

الانتداب البريطاني، والعراق ومصر تحت المعاهدتين الساريتين الى الآن، فالدول العربية كانت حينذاك في قيود انتدابية وعهدية، ما عدا اليمن ونجدا، فانهما كانتا حرّتين... ... وظن الغريب الراضي عن هذه الجامعة أنها ستكون خير أداة لدوام الانتدابات ودوام الأحكام العهدية...»[٢].

وتحتوي الوثائق البريطانية على كثير من التقارير والمراسلات التي تكشف عن الاتصالات التي أجريت خلال تأسيس الجامعة، وتوضح موقف الحكومة البريطانية من هذه المنظمة العربية الدولية المهمة التي كان تأسيسها حدثاً خطيراً في تاريخ الأمة العربية، والخطوة الرسمية العملية الأولى في سبيل الوحدة، مهما كان نصيبها من النجاح أو الفشل في تحقيق أهدافها. وتوضح تلك الوثائق أيضاً طبيعة اتصالات الحكومة البريطانية بمختلف الدول العربية التي تألفت منها «جامعة الدول العربية» في بداية تأسيسها، وكانت في ذلك الوقت سبع دول مستقلة.

وفي برقية أرسلها اللورد كيلرن، السفير البريطاني في القاهرة، الذي كان يمارس أوسع نفوذ في أكبر دولة عربيـة، يصف الجوّ الذي كان يسود الدول العربية، وطبيعة العلاقات بينها أثناء تأسيس الجامعة العربية. وتعطي هذه البرقية التي أرسلت الى وزارة الخارجية البريطانية قبل ثلاثة وأربعين عاماً، لقارئها اليوم، فكرة واضحة عن موقف بريطانيا من جامعة الدول العربية ونظرتها اليها، وأسباب تأييدها لفكرة تأسيسها.

الوثيقة (١)

برقية من اللورد كيلرن الى المستر ايدن[٣]

القاهرة في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٥ — **(الرقم ٨٠)**

ازدادت المنافسات القديمة بين الدول العربية حدة خلال المناقشات التي أسفرت عن وضع ميثاق الجامعة العربية. وفي هذه المنافسات دخلت مصر عنصراً جديداً. وقد أصبحت المنافسة بين مصر والعراق على زعامة «الوحدة العربية» واضحة منذ بداية المناقشات. فالهاشميون، ونوري السعيد، بارتباطهم الوثيق وضلوعهم في الحركة العربية منذ مراحلها المبكرة، كان من الطبيعيّ أن يستاءوا لازاحتهم عن الدور الرئيسي من قبل قادم جديد. وقد انحاز ابن سعود بصورة طبيعية الى جانب مصر ضد خصومه القدماء، الهاشميين ونوري. أما لبنان، الذي كان خائفاً من سيطرة البرّ الداخلي المسلم الذي لم يتشرب بعد بالطابع الأوروبي، فقد تبعه بصورة طبيعية أيضاً، لاعتباره مصر دولة عصرية أقل تطرفاً من سوريا والعراق. بل إن ذكريات ابراهيم باشا استعيدت لايجاد علاقات أوثق بين لبنان ومصر. وأما سوريا، التي لم تكن في البداية متحمسة في تأييد مصر، فقد انساقت نحوها تدريجياً بسبب رغبة العناصر الحاكمة في سوريا حالياً في الحفاظ على النظام الجمهوري، ومخاوفها من المخططات الهاشمية بشأن سوريا. وكان الملك فاروق يعامل الأمير عبد الاله على الدوم باستعلاء، وكان الود بينهما مفقوداً. إضافة الى ذلك، فقد كان لا بدّ لأمير هاشمي تراوده الأحلام بشأن عرش سوريا، أن يجد نفسه في المعسكر المعارض لحكام سوريا

= السعودية، ولا يعرف هل كان اغفالها مقصوداً أم أنها سقطت سهواً، كما يلاحظ أنه حين تطرّق اليها فيما بعد سمّاها «نجدا».

(٢) **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين**، الدار المتحدة للنشر، الجزء الثالث، (التكملة)، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٣٧.

(٣) Lord Killearn to Mr. Eden, P.R.O. - F.O. 371/45237 (E 2091), 23 March 1945.

الحاليين. وكذلك كان من الحتميّ بالدرجة نفسها، أن تجد الدولتان الهاشميتان نفسيهما واقفتين في صف واحد تجاه (الكتلة) المصرية، على الرغم من المنافسات على سوريا بين عبد الاله والأسرة المالكة العراقية.

٢ ـ وقد ظهر آخر مراحل هذه التطورات في هذا الاتجاه نحو عقد معاهدات بين مصر والمملكة العربية السعودية، مع اقتراح ضمّ سوريا اليها، وبين مصر ولبنان. وهكذا أوشك الهاشميون أن يكونوا معزولين في الجامعة العربية.

٣ ـ ان حركة الاتحاد العربي التي شجعها التصريح الصادر من جانبنا بالعطف على أية محاولة عربية للتقارب، بدأت بالرغبة الحقيقية في الحد من (بلقنة) البلاد العربية (أو تجزئتها الى دويلات متناحرة) والتي كان سببها الرئيسي ضرورات السياسة البريطانية ـ الفرنسية، وكذلك الرغبة الصادقة بنفس الدرجة في حماية الأراضي العربية من التدخل الأجنبي.

٤ ـ وقد أخذت مصر المبادرة، وكان حافزها المبدئي أسباب من السياسة الداخلية الى حد كبير. فقد أراد النحاس باشا تقوية مكانته الداخلية بالظهور كزعيم للعالم العربي، ورغب الملك فاروق في تعزيز عرشه باتخاذ دورٍ مماثل. أما الملك ابن سعود، فقد كان منذ البداية معارضاً لفكرة الوحدة العربية لأنه كان يخشى أن يؤدي ذلك الى سيطرة هاشمية على الهلال الخصيب، مما يعرّض مكانته في الحجاز الى الخطر، ومن هنا جاء تصميمه على نسف أيّ تجمّع في الشمال. وكان لبنان مصمماً على الاحتفاظ باستقلاله التام للحيلولة دون امتصاصه من قبل أي كتلة مسلمة. وقد أدى موقف ابن سعود ولبنان الى إبطال أي نفوذ حقيقي للجامعة، كما أدى موقف لبنان الى شل أية وظيفة تنفيذية لها، مثل تلك التي تقضي باللجوء الى التحكيم الاجباري. ان ما أبقى ابن سعود ولبنان في الجامعة كان، الى حد كبير، نفوذ مصر التي اعتبر تأييدها ضمانة ضد المخاطر التي كانا يريانها فيها. أما سوريا فانها بعد أن استهدفت ايجاد سوريا الكبرى تحت حكم دمشق، أيدت الابقاء على الانقسامات الحالية في القسم الغربي من الهلال الخصيب. وكان هذا التأييد يعود الى التخوف من أن معارضة فكرة «سوريا الكبرى» ستدفع بلبنان الى أحضان فرنسا، كما أن تأييد سوريا كان بلا شك يعود جزئياً الى نفوذ مصر التي كانت بحاجة الى معونتها في تحريرها من فرنسا، ودعمها ضد المخططات الهاشميّة.

٥ ـ ويتضح من كل هذا أن نفوذ مصر هو عامل حاسم في التطور الحالي للدول العربية، وأن الهاشميين يزاحون الى الصف الخلفي، وذلك يعود الى حدّ كبير الى سيطرة المصريين على منافسيهم. وهذا الوضع ليس مرضياً. إن لدينا التزاماتنا تجاه الهاشميين بسبب دورهم في الحرب الأخيرة، ونفوذهم الذي حقق الاستقرار في شرق الأردن والعراق. وليس من مصلحتنا ازاء الوضع الحالي في العالم العربي أن تضعف مكانة الهاشميين في هذين البلدين، ولذلك فانني أقترح أن توجّه جهودنا للحيلولة دون عزلة الهاشميين داخل الجامعة العربية. وإذا قمنا باتصالات مع ابن سعود نعترض فيها على عقد المعاهدات الانفرادية، فإننا يجب أن نقوم باتصالات مماثلة مع الملك فاروق والحكومة المصرية. وبامكاننا تبرير هذه الاحتجاجات برغبتنا في تحقيق الوحدة بين أصدقائنا المصريين والعرب، وإزالة خطر الانشقاق الحالي الذي قد يؤدي الى تحطيم الجامعة العربية.

٦ ـ لقد تحققت الوحدة العربية الآن على الورق بتأسيس الكتلة المصرية ـ العربية من الدول المستقلة، مع الاحتفاظ بسياساتها التي كانت في الفترة السابقة للجامعة العربية متضاربة في كثير من الأحيان. ولا شك أنه سيكون هنالك كثير من الخلافات بين أعضاء الجامعة، ولولا مساعينا الطيبة يحتمل أن تؤدي هذه المماحكات الى وهن الجامعة العربية ان لم يكن

تفككها. وهنالك أيضاً من يناقش ـ استناداً الى مبدأ «فرّق تسد» ـ قائلاً بأن مثل هذا التفكك لن يكون منافياً لمصلحتنا. وعلى الرغم من أن هذا قد يكون رأياً له وجاهته في الأمد القصير، فانني أعتقد أنكم توافقونني أن من مصلحتنا في الأمد الطويل أن لا ينشغل العالم المصري ـ العربي بنزاعات داخلية تجعله عرضة ليس للتغلغل البريطاني فقط، بل للتغلغل الروسي أيضاً. اضافة الى ذلك فان (بلقنة) العالم العربي ستؤدي الى التردّي المادي الذي يثير الاستياء في منطقة واسعة تجاور خطوط مواصلاتنا، ومنها تأتي تجهيزاتنا الحيوية من النفط. ولذلك أرى من مصلحتنا في الأمد الطويل أن نعزز، عن طريق التعاون العربي، المصالح المادية لهذه الاقطار ونحقق أمانيها العاطفية بقدر ما تسمح به مصالحنا الامبراطورية. وعلى الرغم من أن هذه الأماني في كثير من الأحيان تضيع بنتيجة منافسات من النوع الذي وصفته، فانها مع ذلك تؤلف عنصراً دائمياً في علاقات هذه الأقطار مع بريطانيا العظمى وكذلك في استقرار الشرق الأوسط بأجمعه.

٧ ـ وفي الوقت الحاضر يمكن أن يقال ان الهدف الوحيد الذي يجمع بين هذه الدول هو التخلص من الفرنسيين في سوريا، والحيلولة دون السيطرة الصهيونية على فلسطين. ومهما كانت الانشقاقات التي تضعف الجامعة العربية، فاننا يجب أن نحسب حساباً للموقف الموحد في هاتين القضيتين.

(انتهت البرقية)

* * * * *

ولما وصلت هذه البرقية الى وزارة الخارجية، دوّن عليها المسؤولون عن الشؤون المصرية والعربية التعليقات الآتية:

تعليقات وزارة الخارجية على برقية اللورد كيلرن

(١)

لقد عقد العراق الآن معاهدة الأخوّة العربية مع المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، إذ يستطيع هو أيضاً أن ينضمّ اليها إذا شاء.

وقد تبين أن معاهدة الأخوّة العربية في الواقع ليست كبيرة الأهمية في العلاقات بين هذه الأقطار، كما أنه ليس من المحتمل أن تؤدي المعاهدة المقترحة بين مصر والسعودية وسوريا الى نتائج أكبر، فيما إذا تم عقدها أصلاً.

وأغلب الظن أن مشاعر الغيرة الصغيرة التي تظهرها الدول العربية في هذه الأيام المبكرة من محاولاتها لايجاد أسس للتعاون، ستكون سريعة الزوال، وسيكون من الخطأ إدخال تعديلات مستمرة على السياسة، أو تبنّي سياسات جديدة، لمواجهتها.

وبعد أن تمّ اقناع مصر بالانتماء الى حركة الوحدة العربية، فان غناها وتقدمها في مضمار المدنية، جعلا الزعامة من نصيبها بصورة طبيعية، وسيكون من السخف أن ينافسها العراق على هذه المكانة. ولا يمكن أن ينتظر من مصر ولا من سوريا (التي تعدّ نفسها أكثر رقيّاً من العراق) أن يسمحا للعراق بتسنّم دور الزعامة.

ان احباط فكرة قيام اتحاد فدرالي عربي بايجاد «جامعة عربية» لم يعد بضرر كبير، فهي النتيجة

الصحيحة لتقدير الصعوبات الفعلية القائمة دون الاتحاد.

وانني لا أستطيع أن أتفق مع الرأي القائل بأن الهاشميين «قد أزيحوا الى الخلفية»، وكل ما هنالك أنهم وُضعوا في مكانهم الصحيح، وهذا أمر جيد، وسيكون من الخطأ محاولة دفعهم الى مكانة أعلى لا يستطيعون الحفاظ عليها بدون مساعدة. كما أنني أعتقد، اضافة الى ذلك، أن قضية الوحدة العربية بنظر عرب العراق وشرق الأردن أهم من قضية البيت الهاشمي.

ولا أعتقد أن التزاماتنا للهاشميين لقاء تعاونهم في الحرب بين سنتي ١٩١٤ و١٩١٨ تتطلب منا أن نفعل أي شيء لهم، وان امتناعنا عن ذلك لا يعدّ تقصيراً، فقد صفّينا ديوننا لهم منذ مدة طويلة مع فائدة عالية.

واذا ما ظهر من وقت لآخر أن من مصلحتنا بذل مساعينا الحميدة بصورة عامة لتخفيف حدة الخلافات التي تظهر بين أعضاء الجامعة العربية، فاننا يجب أن نكون حذرين جداً من الانحياز الى أي جانب.

اننا لا نريد بالضرورة أن نفرّق لنسود. والجامعة العربية بصورة عامة قد لا تكون شيئاً سيئاً من وجهة نظرنا (وان كان حدوث شيء من التنافر بين أعضائها أمراً لا يعود علينا بالضرر في الوقت الحاضر) وانها لمبالغة أن نصف النزاعات البسيطة التي حدثت بين الحكام وممثلي الدول الأعضاء في الجامعة العربية بأنها «خلافات داخلية مستعصية ستكون نتيجتها (بلقنة) العالم العربي، وانها ستؤدي الى التردّي الذي سيكون من شأنه اثارة الاستياء في منطقة واسعة تجاور خطوط مواصلاتنا، ومنها تأتي تجهيزاتنا الحيوية من النفط.

ويبدو لدى التحليل، مع ذلك، أن كل ما تدل عليه هذه البرقية الطويلة هو أننا إذا قمنا باتصالات مع ابن سعود ضد عقد معاهدات فردية (على الرغم من عدم اقتراح سياسة من هذا القبيل) فانه يجب تقديم احتجاجات مماثلة الى الملك فاروق والحكومة المصرية. ولا يبدو من المؤكد مطلقاً، مع ذلك، أن الملك فاروق أو الحكومة المصرية، عقدا أية معاهدة من هذا النوع.

هولت

١٩٤٥/٣/٢٩

(٢)

انني أتفق مع المستر هولت أن الهاشميين (أي حكام شرق الأردن والعراق) قد جلبوا هذا على أنفسهم الى حد ما. أن الأمير عبد الله غير حكيم بشكل خاص. ولكننا مع ذلك لا نريد للقطرين العربيين اللذين تربطنا بهما علاقات مهمة ـ أي مصر والعراق ـ أن يحدثا انشقاقاً في العالم العربي. انني أتفق مع اللورد كيلرن في أننا يجب أن نحاول ابقاء الدول العربية متحدة، ونوجه الجامعة العربية في الاتجاه الذي نرغب فيه.

٢ ـ انني أتفق مع اللورد كيلرن في أن تنمية الجامعة العربية هي لمصلحتنا في الأمد الطويل. ان الشرق الأوسط لن يكون له نفس الطابع الذي تميز به قبل الحرب. فالأميركيون يزدادون اهتماماً به، ومصالحهم ستنمو مع تطور صناعة النفط في الخليج العربي، وبناء خط الأنابيب الجديد الممتد الى البحر المتوسط. كما أن الروس بدأوا باظهار شيء من الاهتمام. ان (فرّق تسد) قد يكون شعاراً خطراً في المستقبل، لأن الآخرين قد يفيدون من الانقسامات لتحقيق أغراضهم الخاصة. ان ما حدث في البلقان هو درس لما يمكن أن يحدث حينما تتنافس الدول الكبرى في خلق الانقسامات وفي اسناد الكتل المتصارعة. ولكننا حيث

أخفقنا في خلق أي تضامن محلّي في البلقان، على الرغم من المحاولات العديدة، فان الدول المحلية في الشرق الأوسط قامت بذلك من تلقاء أنفسها مع تشجيع صغير نسبياً. انني أرى أن مما سيعود بفوائد كبيرة في المستقبل، هو توثيق التضامن بين الدول العربية، وتشجيعها على الاتجاه الينا بطلب القيادة والمعونة، إذ أن لديهم ميلاً قوياً للقيام بذلك.

٣ ـ صحيح، أن الجامعة العربية قد تصبح مصدر إحراج في حالة قيام نزاع خطير بشأن فلسطين. ولكن الدول العربية ستكون متحدةً في تلك القضية على أي حال. وقد يصحّ الشيء نفسه في أي نزاع خطير بشأن حقوقنا التعاهدية في إحدى الدول، وذلك هو التغيير الكبير الذي حدث منذ بدء الحرب. وان الجامعة العربية هي التعبير عن ذلك، وليست سببه.

٤ ـ وكذلك فانني أرى في تنمية الجامعة العربية فائدة أخرى، إذ أننا لو قمنا من جانبنا بتأسيس منظمة أمنية اقليمية في الشرق الأوسط، كان علينا أن ندخل فيها الأميركيين والفرنسيين والروس، فضلاً عن الدول المحلية (بما فيها تركيا وايران) وذلك سيجعلنا أقلية ضئيلة بين الدول الأخرى، وسيؤدي هذا الى تضاؤل مكانتنا ونفوذنا في الدول العربية في الشرق الأوسط. أما الآن، فنظراً لعلاقاتنا الوثيقة مع كثير من أعضاء جامعة الدول العربية، سنكون قادرين على التأثير في فعالياتها أكثر مما تستطيعه أية دولة أخرى. ولذلك، اذا كان لا بدّ من وجود منظمة اقليمية في الشرق الأوسط (ويبدو ذلك أمراً لا بدّ منه الى حد كبير) فان وجود الجامعة العربية أمر لا بأس به من وجهة نظرنا.

٥ ـ ان الخطر الرئيسي الذي أراه في الوقت الحاضر هو أن الجامعة العربية، ربما بنفوذ أمينها العام عزّام بك، لن تركز اهتمامها في ازالة الخلافات والانقسامات الداخلية ـ وهو هدف يجب أن يحظى بعطف الجميع ـ بل إنه سيركز اهتمامه بدلاً من ذلك في مهمة أكبر في ظاهرها، وأكثر خطورة، وأقل فائدة، وهي إثارة العرب في الدول العربية غير المستقلة مثل فلسطين، والخليج العربي وعدن وأفريقيا الشمالية الفرنسية، والايطالية سابقاً. وهذا سيثير اعتراض فرنسا، ويجعل التسوية السورية أصعب تحقيقاً، وقد يُحدث صعوباتٍ في الدول العربية الخليجية، ويؤدي في النهاية حتماً الى جعل الجامعة العربية كلها عقيمة (واذا حدث هذا فاننا فيما أرى يجب أن نمارس نفوذنا مع كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة على انفراد، لاثارة الاضطراب داخل الجامعة وبذلك إعلان فشلها) وسيكون هذا أمراً مؤسفاً، ولذلك يتعين علينا أن نوجه الجامعة العربية بعيداً عن هذه السياسة نحو فعاليات أكثر فائدة.

٦ ـ وفي الأمد القصير يجعل تطور الجامعة من الضروري أكثر من أي وقت آخر أن لا نضع لفلسطين تسوية فيها إساءة كبيرة لمصالح العرب وآمالهم.

٧ ـ فاذا تمت الموافقة على هذا الرأي بخطوطه العريضة، أودّ أن أقترح تجسيدها في برقية عامة يكون من شأنها ايضاح اتجاهنا في التفكير، الى جميع ممثلياتنا في الشرق الأوسط. أما فيما يتعلق بالاجراء المباشر الواجب اتخاذه، فاننا يجب أن نُدخل النقطة التي أثارها المستر هولت في الفقرة (أ) ـ وقد أثار استغرابي حينما كنت في الشرق الأوسط أن كثيراً من الناس هناك (ولكن ليس ممثلو جلالته بطبيعة الحال) يبدون غير متأكدين الى حد بعيد من سياستنا، على الرغم من التصريحات التي أصدرناها. وأعتقد أن برقية عامة نشرح فيها أفكارنا ستساعد في هذا المجال.

ر. م. هانكي

(٣)

انني أتفق أن بعض التوجيه العام على الأسس المقترحة سيكون مفيداً، ولكن ليس من الواضح عندي كيف سيصل هذا الى الآخرين (من غير ممثلي حكومة جلالته) ممن هم ليسوا متأكدين من سياستنا. ان مظاهر قدرتنا على التكيّف (التي كثيراً ما تعرضت للانتقاد بوصفها انتهازية أو مرتجلة) غير واضحة للرعايا البريطانيين في الشرق الأوسط ممن لا يرون ما وراء الأحداث. ولكننا يجب أن لا نفقد حريتنا في العمل، خاصة تجاه منظمة جديدة لم تجرّب بعد، كالجامعة العربية. وعلينا أن نواصل ممارسة نفوذنا عن طريق تقديم النصيحة الحكيمة المتّزنة الى الأشخاص القليلين نسبياً الذين اشتركوا في هذه التجربة، ولكننا في هذه المرحلة المبكرة يجب أن لا نأخذ الجامعة العربية نفسها مأخذ الجدّ الزائد بالشكل الذي يقترحه اللورد كيلرن فيما يبدو، وعلينا أن لا نحاول التدخل في تطوراتها وان بدت في البداية غير سوية نوعاً ما، بل علينا أن نحاول اقناع الزعماء فرادى بأن يكتفوا بالنجاح المبدئي في الأمور الصغيرة التي تستطيع الجامعة أن تضطلع بها. إن عدم النجاح، حتى في قضية على شيء من الاهمية قد لا تكون الجامعة مستعدة لمعالجتها بعد، سيؤدي الى إحباط الأمر كله.

أ. ف. برايس

(٤)

انني أتفق مع كل ما كتبه المستر هانكي.

ستيفنز

(٥)

وكذلك انا. ولكنها السياسة التي كنا نسير عليها منذ وقت طويل. انني لست مقتنعاً تماماً بضرورة ارسال «برقية عامة» تشرح سياستنا الى ممثلياتنا في الشرق الأوسط، (خاصة وأن سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين لا تزال في دور التكوين) ولكن اذا استطاع المستر هانكي أن يجد الوقت لإعداد مسودة لما يفكر فيه، فبإمكاننا أن ننظر في الأمر بعد ذلك.

باكستر

٨/٤

أؤيد اقتراح المستر باكستر.

ر. سي

٨/٤

* * * * *

الوثيقة (٢)

(برقية من وزير الخارجية الى السفير البريطاني في القاهرة)

برقيتكم (المرقمة ٨٠ والمؤرخة في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٥) حول تأسيس الجامعة العربية تتضمن تحليلاً مفيداً للقوى العاملة في الجامعة العربية. ومن الواضح أننا يجب أن نحسب حساب امكانية ازدياد المنافسات والمنازعات الكامنة بين الدول الأعضاء الى حد يؤدي الى انهيار الجامعة، وتفكك حرية الوحدة العربية بأجمعها.

٢ ـ انني اتفق كل الاتفاق مع رأيكم بأن من مصلحتنا في الأمد الطويل أن لا يكون العالم العربي منقسماً على نفسه بسبب النزاعات الداخلية. ان حكومة جلالته لن تستفيد من (بلقنة) المنطقة ووجود فئات عربية متصارعة تنشد معونة الدول الخارجية بعضها ضد

بعض. ان مصلحتنا تتطلب حالة من الاستقرار السياسي في المنطقة بأسرها وبصورة تمكننا من تعزيز العلاقات الودية التي تمكنا من تأسيسها مع كل واحدة من الدول العربية.

٣ ـ هنالك في بريطانيا، منذ مدة طويلة، كثير من العطف على أماني العرب في تقليل الحدود التي فرضت عليهم بنتيجة الحرب الماضية، كما أن حركة الوحدة العربية قد شجعتها وساعدتها التصريحات العامة العديدة التي صدرت عن حكومة جلالته خلال السنوات القلائل الماضية. ان السياسة العامة لحكومة جلالته كانت عدم معارضة حركة الوحدة العربية، لأن ذلك لن يؤدي الاّ إلى اثارة عداوة العرب. بل ان تلك السياسة كانت، على العكس من ذلك، الاستمرار في اظهار العطف نحوها، ومحاولة توجيهها في قنوات مرضية، مع ترك أمر الخطة العملية للعرب أنفسهم.

٤ ـ أما الآن وقد تمكن العرب أنفسهم، وبمبادرة منهم، أن يؤسسوا «جامعة عربية»، فمن الواضح أن سياسة الحكومة البريطانية يجب أن تكون ادامة موقفها المتّسم بالعطف، ومحاولة توجيه فعاليات الجامعة بطريقة تحول دون سيرها ضد المصالح البريطانية، والمصالح الحقيقية للعرب انفسهم ايضاً. اضافة الى ذلك فانني أتفق مع رأيكم القائل بأنه ستكون هنالك فائدة حقيقية في مواصلة دعم التضامن الحقيقي بين الدول العربية وتشجيعها على التطلع الينا بطلب التوجيه والمساعدة.

٥ ـ صحيح أن الجامعة العربية قد تقوم بدور محرج في حالة مواجهتنا صعوبات حقيقية بشأن فلسطين أو دول ساحل البحر المتوسط، أو حتى بشأن علاقاتنا التعاهدية في مصر أو العراق. وبقدر تعلق الأمر بفلسطين، أو دول ساحل البحر المتوسط، فقد أصبح من الواضح في السنوات الأخيرة أن العالم العربي بأجمعه سيكون متحداً على أي حال فيما يتعلق بأمثال هذه الموضوعات وأنه سيتوقع مراعاة وجهات نظره فيها الى حدّ ما، اذ كان لعلاقاتنا الدولية أن تستمر، فضلاً عن أن إحدى الصعوبات في التعامل مع المشكلة الفلسطينية في الماضي كانت عدم وجود أية هيئة عربية لها القدرة أو الصلاحية للتداول في قضية العرب. ان المنظمة الجديدة قد تسهّل هذه المشكلة.

٦ ـ انني واثق من أنه سيكون في مصلحة الجامعة العربية تركيز اهتمامها الرئيسي في شؤونها الداخلية، أي تنسيق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول العربية وأنظمتها الادارية المتنوعة، وإلغاء الاختلافات والانشقاقات الداخلية. إن مثل هذه السياسة ستجلب العطف الشامل. وهنالك، مع ذلك، شيء من الخطر بأن تنصرف بدلاً من ذلك الى مهمة فيها مزيد من المظاهر، ومزيد من الخطر، وهي مهمة التحريض نيابة عن العرب في خارج أقاليم الدول الأعضاء، كأفريقيا الشمالية، أو حتى مشيخات الخليج العربي. ان العبارات التي صيغ بها ملحق ميثاق الجامعة فيما يتعلق بالعرب في الدول العربية غير المستقلة، يبعث على الأسف. ان فعاليات من هذا النوع لن تعود على العرب بفائدة في الأمد الطويل، وتبعث الشكوك في حكمة الجامعة الجديدة باعتبارها ليست أكثر من مجمع يضمّ مشاغبين محترفين، في حين أن أي تدخل زائد في شؤون أفريقيا الشمالية في هذه المرحلة سيسيء حتماً الى شؤون سوريا ولبنان التي نحاول نحن الآن تدبيرها مع فرنسا. وانني لآمل مخلصاً أننا سنكون قادرين على ابعاد الجامعة و[عبد الرحمن] عزام بك بصورة خاصة، عن أي اتجاه من هذا القبيل، بل عن أي اتجاه للتحريض على تعديل المعاهدة البريطانية ـ المصرية أو المعاهدة البريطانية ـ العراقية.

٧ ـ والخلاصة أنني أتفق في أننا يجب أن نرحب بالجامعة العربية، وأن نفعل ما في وسعنا للتخفيف من حدة انشقاقاتها الداخلية وتوجيه فعالياتها في قنوات مفيدة. ان على جميع ممثلي الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط أن يتعاونوا من أجل هذه الغاية، وانني أوافق على قيامكم باحتجاج غير رسمي، وودّي، لدى الملك فاروق أو الحكومة المصرية، اذا لزم الأمر، للحيلولة دون عزلة الحكام الهاشميين.

(البرقية مكررة الى الممثليات البريطانية في بغداد وجدة وبيروت والقدس وطهران وأنقرة وحكومات الهند وواشنطن وباريس وموسكو).

(انتهى)

الفصل الرابع

نظرة بريطانيا الى الوحدة بين مصر وسوريّا

كانت «الوحدة العربية» مطلباً قومياً عربياً منذ انبثاق فجر النهضة العربية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر، ثم استقلال عدد من الدول العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وعدد آخر منها بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد بلغ عدد الدول العربية المستقلة في الوقت الحاضر اثنتين وعشرين دولة نصت دساتير معظمها على أنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وان لم تنص على هدف الوحدة صراحة. على أن عروبة هذه الدول وشعوبها لا تحتاج الى نص دستوري، والدساتير تتغير، وأنظمة الحكم تتبدل، ولكن الأمة باقية، لأنها حقيقة تاريخية واقعة، سواء أنصت عليها الدساتير أم سكتت عنها.

وقد شهدت الدول العربية، في حقب مختلفة من تاريخها الحديث، محاولات شتى للاتحاد، اتخذت أشكالاً مختلفة، وجاءت بدوافع متنوعة، وحققت درجات متفاوتة من النجاح. وكان أول تطبيق عملي لها توحيد سلطنة نجد ومملكة الحجاز في دولة واحدة هي «المملكة العربية السعودية». وكانت هذه الخطوة الرائدة أكثر المحاولات التي أعقبتها تماسكاً ودواماً. ثم شهدت المنطقة الممتدة من العراق الى مصر محاولات عديدة، وطرحت فيها مشروعات اتحادية مختلفة، تارة باسم الهلال الخصيب، وطوراً باسم سوريا الكبرى، فلم يكتب لها النجاح، حتى جاءت الوحدة بين مصر وسوريا في سنة ١٩٥٨، لتشكيل «الجمهورية العربية المتحدة» التي انضمّت اليها اليمن في وقت لاحق، ثم الوحدة بين العراق والأردن باسم «الاتحاد الهاشمي»، وهما محاولتان أمكن وضعهما موضع التنفيذ، ولكن لم يكتب لهما الدوام لأسباب لم تعد خافية.

وأعقبت هاتين التجربتين محاولات أخرى للوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وبين سوريا والعراق، فلم تحقق أي نجاح أيضاً.

وشهدت الدول العربية في القارة الأفريقية محاولات اتحادية عديدة أيضاً بدأت بمحاولة لتوحيد مصر والسودان تحت شعار «وحدة وادي النيل»، ومحاولات عديدة أخرى من جانب الدول العربية في أفريقيا الشمالية، وهي محاولات ظهرت من وقت لآخر، وما زال بعضها مستمراً.

وآخر الخطوات التي حققت نجاحاً تتمثل في «الامارات العربية المتحدة» في الخليج العربي، وكانت هذه الخطوة نموذجاً مختلفاً في تركيبه عن التجارب الاتحادية السابقة، حيث احتفظت كل امارة من الأمارات التي انضوت تحت لواء الاتحاد الجديد بكيانها الداخلي، وحكامها الوراثيين، على الرغم من تأليفها دولة واحدة من الناحية الدولية. وكانت هذه صيغة عملية وخطوة مباركة في طريق الوحدة العربية.

ومهما كان نصيب محاولات الوحدة من النجاح أو الفشل، فان استمرار هذه المحاولات، والتفكير الدائم فيها، واصرار الدول العربية عليها كلما وجدت الفرصة لذلك، لدليل على أنها مطلب قومي تاريخي حقيقي، وفكرة واضحة في الأذهان، وان الانتكاسات التي منيت بها من وقت لآخر لم تكن بسبب عدم سلامة الفكرة، بل نتيجة للاعتبارات العملية، والأوضاع السياسية القائمة في الدول العربية، وتغلب المصالح الآنية على المصلحة العربية الشاملة والمنافع التي يحققها أي اتحاد في الأمد الطويل. وقد يضاف الى تلك الأسباب مواقف الدول الكبرى، وتضارب مصالحها في المنطقة.

وتحل هذه الأيام ذكرى مرور ثلاثين عاماً على احدى التجارب الرئيسية في طريق الوحدة العربية، وهي اتحاد دولتين عربيتين مستقلتين هما مصر وسوريا، بمحض ارادتهما، ذلك الاتحاد الذي أعقبه، أو جاء رد فعل له، الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن.

وكانت بريطانيا في تلك الفترة لا تزال تقوم بدور مهم في أحداث المنطقة خلال قيام الوحدتين المصرية ـ السورية والعراقية ـ الأردنية، ولذلك فان الوثائق البريطانية تؤلف مصدراً مهماً في تاريخها، يلقي كثيراً من الأضواء على الأحداث التي رافقتها. ولكن وثائق سنة ١٩٥٨ لما تفتح بعد، ولن يتاح للباحثين الاطلاع عليها الاّ في مطلع عام ١٩٨٩. ومع ذلك فاننا نعرض في هذا الفصل لمجموعة من الوثائق السرية التي تعود لعام ١٩٥٦، وكانت فكرتها تختمر خلالها، والأحداث تتلاحق تمهيداً لها، وهي وثائق لا يمكن أن تكون شاملة بطبيعة الحال، نظراً لضخامة عدد الوثائق المتوافرة، ولذلك اخترنا منها مجموعة متفرقة لم يسبق نشرها، وهي بمجموعها تقدم فكرة عن الجو السياسي السائد في الأقطار المعنية قبيل قيام تينك الوحدتين، وخاصة الوحدة بين مصر وسوريا.

ولا شك أن الوثائق التي ستفتح في السنة القادمة، وتلك التي ستليها، ستتضمن حقائق تاريخية أخرى، في التقارير التي بعثت بها السفارات البريطانية في العواصم العربية، والمراسلات التي تبادلتها مع وزارة الخارجية في لندن، والمذكرات التي أعدت في هذه الوزارة خلال عملية رسم السياسة البريطانية في هذا الجزء من الوطن العربي.

وقد عالج باتريك سيل موضوع الوحدة بين مصر وسوريا في كتابه القيم «الصراع على سوريا»[١] بكثير من الموضوعية والدقة والاحاطة. ومع ذلك فان تلك الدراسة صدرت في سنة ١٩٦٥ حينما كان الحظر المفروض على الوثائق البريطانية لا يزال لمدة خمسين عاماً، ولذلك لم يتح للمؤلف أن يطلع عليها، وان كان ذلك لا يقلل من أهمية دراسته، ولا بإحاطته بالموضوع، لأنه عزز تلك الدراسة بمقابلات شخصية مع أهم السياسيين المصريين والسوريين والعراقيين في تلك الفترة، وحصل على معلومات مهمة وأولية لا تترك زيادة لمستزيد.

---

(١) Patrick Seale, **The Struggle for Syria,** Oxford University Press, London 1965.

ان أهم ما يلفت النظر في الوثائق البريطانية المتعلقة بالوطن العربي بصورة عامة، هو مفهوم المسؤولين البريطانيين للقومية العربية ونظرتهم اليها. وفي الوقت الذي لم تستسغ فيه بريطانيا ـ وغيرها من الدول الغربية ـ فكرة قيام دولتين المانيتين لأسباب خارجة عن ارادة الشعب الألماني الواحد قومية ولغة، ولاعتبارات فرضتها ظروف السياسة الدولية والمصالح المتضاربة للدول الكبرى، فانها لم تنظر النظرة نفسها الى الدول العربية التي تجمع بينها الروابط نفسها التي تجمع بين الشعب الألماني في الدولتين الألمانيتين الشرقية والغربية، أو الديموقراطية والاتحادية، ولم تفهم القومية العربية على حقيقتها ولماذا يريد العرب أن يتحدوا. أو لعلها تفهم ذلك حق الفهم، ولكن مصالحها تغير نظرتها اليها، وتوجه موقفها منها.

وفي سنة ١٩٥٦ كان رئيس وزراء بريطانيا هو أنطوني ايدن ـ الذي سبق له أن شغل منصب وزير الخارجية لسنوات طويلة مع تشرشل ثم خلفه في رئاسة الوزارة. وكان المستر ايدن في مطلع حياته يعدّ من خبراء بريطانيا في شؤون الشرق الأوسط وفي الشؤون العربية بصورة خاصة، بل ان موضوع اختصاصه خلال دراسته في جامعة أوكسفورد كان اللغة العربية. ومع ذلك فاننا نجد في وثائق الحكومة البريطانية خلال رئاسته للوزارة في سنة ١٩٥٦ مذكرة وجهها الى وزير الخارجية سلوين لويد تدل على قلة فهم غريبة للقومية العربية. وقد كتبت هذه المذكرة قبل العدوان الثلاثي على مصر بمدة قصيرة، وفي وقت كانت فيه فكرة العدوان تدور في رأس ايدن الذي خطط لها، ثم ذهب ضحيتها.

وقد كتب ايدن هذه المذكرة الى وزير خارجيته بمناسبة غياب كل من الملك فيصل الثاني، ملك العراق، والأمير عبد الاله الوصي على العرش، ونوري السعيد، رئيس وزراء العراق، عن منطقة الشرق الأوسط في تلك الأيام الحرجة التي سبقت العدوان، وسبقت الوحدة. وهذا ما جاء فيها:

الوثيقة رقم (١)

(من المستر أنطوني ايدن الى المستر سلوين لويد[٢] وزير الخارجية)

أعتقد أن الخطر الرئيسي الذي يواجهنا الآن قد يكمن في القومية العربية التي تكتسح الشرق الأوسط بأجمعه. والمفتاح هنا ـ مرة أخرى ـ هو العراق. وأنني لست مرتاحاً لغياب نوري (السعيد) والملك وولي العهد جميعاً في وقت واحد، ومن المحتمل أن يكون الاسبوعان القادمان خطرين، فهل تعتقد ان نوري يجب أن يعود أو ينوّه له باحتمال ذلك. أظن انه يعلم اننا ننوي ان نكون صارمين، ولكنني اتذكر الانقلاب الذي حدث في سنة ١٩٤١، حينما ألقي به مع عبد الاله خارجاً. وكنت افضل أن يكون كل من الملك ونوري في المنطقة الآن.

وسأتصل بوزير الدفاع للتأكد من ان قواتنا في الخليج كافية.

واعتقد اننا يجب ايضاً ان نكرر تطمين الأتراك والايرانيين بأننا ننوي أن نكون صارمين، ولعلكم فعلتم ذلك.

أنطوني ايدن

١٩٥٦/٧/٩

* * * * *

(٢) F.O. 371/121295 (V 10715/1), 29 July 1956.

وقد شهد مطلع السنة التي كتبت فيها هذه المذكرة التاريخية البالغة الدلالة بداية الظروف السياسية التي انتهت بالوحدة بين مصر وسوريا. ولا شك أن سوريا، والأوضاع الداخلية فيها، كانت المحور الذي تدور حوله السياسة العربية، ومن ورائها السياسة البريطانية في المنطقة. وكانت المنافسة بين العراق ومصر، أو بين نوري السعيد وجمال عبد الناصر، على اجتذاب سوريا على أشدها.

وكانت «الحرب الباردة» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أوجها، والصراع بينهما على النفوذ في المنطقة قد أخذ يزداد بنتيجة تطور الأوضاع السياسية في المنطقة بما كانت كل من الدولتين الكبريين تجده مؤثراً في مصالحها وسياستها أي تأثير.

وكان العراق قد انتمى الى «ميثاق بغداد»، وبذلك أصبح في المعسكر الغربي بصورة رسمية، في حين أن مصر قاومت ذلك الميثاق مقاومة عنيفة، وشنت عليه حملة اعلامية قوية. وكانت علاقاتها بالغرب قد ساءت الى درجة كبيرة، ثم تفاقمت في العدوان العسكري السافر الذي قامت به بريطانيا وفرنسا بالتعاون مع ألد أعداء مصر والأمة العربية جميعاً، وهي اسرائيل.

وكان هدف السياسة العراقية منذ عام ١٩٤٩ وما بعده، هو الأخذ بيد أصدقائه في سوريا، ومساعدتهم في الوصول الى الحكم، فاذا تحقق ذلك أعلنوا الوحدة مع العراق. وهذا ما لم ترغب فيه مصر والمملكة العربية السعودية، كما أن فرنسا كانت معارضة له. وكانت لكل من هذه الدول أسبابها في تلك المعارضة. أما بريطانيا فقد كانت ترغب في تلك الوحدة التي ستؤدي الى امتداد نفوذها الى سوريا. ولما كان نفوذها في الأردن قائماً، فان تلك الوحدة كانت ستحقق لها السيطرة الكاملة على شرقي البحر المتوسط برمته، وتخدم مصالحها خدمة كبرى. ولكنها، مع ذلك، كانت مترددة في تقديم المعونة الفعالة في هذا الشأن. أما الولايات المتحدة، فانها لم تحبذ قيام أي دمج بين العراق وسوريا، مراعاة للمملكة العربية السعودية التي كانت لا تزال لها فيها مصالح نفطية كبيرة، وكذلك مراعاة لجمال عبد الناصر. أما في الأردن، فان الملك حسين كان يرى أن اتحاد سوريا مع الأردن والعراق خطوة عملية أكثر من اتحادها مع مصر، لأنها أقرب الدول العربية اليهما جغرافياً وطبيعياً.

وفي شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٦ قام وفد برلماني سوري بزيارة الى مصر. وفي نهاية نيسان (أبريل) من العام نفسه، قام وفد آخر من أعضاء البرلمان السوري بزيارة الى العراق. وقد بعثت السفارة البريطانية في دمشق، والسفارة البريطانية في بغداد، بتقريرين سريين يحتويان على المعلومات التي حصلا عليها عن هاتين الزيارتين، وما دار خلالهما، ومن هذين التقريرين يمكن التوصل الى فكرة عن الجو السياسي السائد في هذه الأقطار العربية الثلاثة، والذي تمخض عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا بعد ذلك بعام واحد تقريباً.

وفيما يلي ترجمة كاملة للتقريرين:

الوثيقة (٢)
(من السر جون غاردنر الى المستر سلوين لويد)[٣]

السفارة البريطانية
دمشق

سرّي

١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٦

الرقم ٣١

سيدي،

أتشرف باعلامكم أن الوفد البرلماني السوري الذي زار مصر في الفترة بين ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦، و٣٠ منه، قد تعرض طيلة مدة زيارته ـ استناداً الى مصادر موثوقة ـ الى دعاية صارخة ضد ميثاق بغداد. وقد عرضت السلطات المصرية العسكرية بصورة خاصة، التجهيزات العسكرية بقصد اطلاع الوفد على مزايا التقارب مع الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي بالقياس الى تلك المتأتية من ميثاق بغداد. وحينما أطلع الوفد على دبابة ثقيلة من صنع احدى الدول الشرقية، علّق الضابط المرافق للوفد بأن «هذه أحسن دبابة في العالم»، ولا تضاهيها الا دبابة أميركية رفض الأميركيون تزويد أي من حلفائهم بها. وخلال عرض جوي بعد ذلك، اطلع الوفد على طائرتين أو ثلاث من طراز (MIG) الى جانب بعض الطائرات البريطانية القديمة التي أشير الى بطئها المناقض لسرعة الطائرات الروسية.

١ ـ وقد أثارت هذه التظاهرات بصورة خاصة أحد أعضاء الوفد، وهو عدنان الأتاسي، نجل رئيس الجمهورية السابق، ومن أعضاء «حزب الشعب» الأقوياء، ومن مؤيدي التعاون مع العراق والغرب. وعلى أثر ذلك طلب مقابلة البكباشي جمال عبد الناصر. وقد علمت من مصدر موثوق أنه حذره من مخاطر السياسة المصرية ـ السعودية الحالية. ويظهر أن عدنان بك قال إن سياسة هذين القطرين تؤدي الى انشقاق في العالم العربي، وان الشيوعية والحركات اليسارية، في سوريا على أي حال، تحقق مكاسب سريعة. وعلى الرغم من أن سوريا في الوقت الحاضر تسير في عجلة السياسة المصرية وتتبع قيادتها، فان هذه الحالة لا يمكن ان تدوم طويلاً. ان مصر، عاجلاً كان ذلك ام آجلاً، سترغب في الكف عن مغازلة الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي واستعادة صداقة الغرب وثقته، وهما أثمن للعرب من صداقة روسيا وثقتها. ولكن اذا استمر عبد الناصر وأصدقاؤه السعوديون مع ذلك في سياستهم الحالية لمدة أطول مما ينبغي، فانهم سيجدون سوريا، وربما أقطاراً أخرى ايضاً، قد التزمت مع الشيوعيين بصورة أقوى مما تستطيع معها أن تساير مصر في سياستها المعدلة.

٢ ـ جواباً عن ذلك قال البكباشي جمال عبد الناصر إن سياسة مصر كانت نتيجة ضرورية لميثاق بغداد والضغط المستمر الذي يمارس على سوريا وغيرها للانضمام اليه. ولما أنكر عدنان بك ممارسة أي ضغط من هذا النوع على سوريا أجاب جمال عبد الناصر بكل صراحة أن سوريا قد تنجذب الى فلك العراق وتكون النتيجة ضياع النفوذ المصري في العالم العربي.

٤ ـ انني بطبيعة الحال لا أستطيع مطلقاً أن أعرف الأثر الذي تركته ملاحظات عدنان بك على

(٣) F.O. 371/121864 (VY 10316/2), Feb. 17, 1956.

البكباشي جمال عبد الناصر، ومع ذلك، فليس ثمة شك في أن العرض العسكري كان له تأثير كبير على البرلمانيين السوريين من حيث اعجابهم بقوّة مصر العسكرية، وكذلك من حيث مزايا مغازلة العالم الشيوعي. وقد علمت أن زميلي (السفير) التركي قلق لهذه النتيجة، وأنه يفكر في أن يقترح على حكومته دعوة البرلمانيين السوريين لحضور مناسبة عسكرية في تركيا. وتفضلوا... الخ».

الفصل الخامس

النفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط وكيفية مقاومته

تعليقات سفراء بريطانيا في الشرق الأوسط على تقرير سريّ للغاية أبقته الحكومة البريطانية مغلقاً لمدة ٥٠ عاماً.

كانت الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية قد افتتحت مكتباً باسم «مكتب الشرق الأوسط البريطاني» مهمته تنظيم علاقات بريطانيا مع أقطار الشرق الأوسط، وتنسيق أعمال سفاراتها في عواصمه. وكان يشرف على المكتب خلال الحرب رئيس بدرجة وزير، وهو «وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط» وكان مقره في القاهرة. ثم نقل المكتب الى القاعدة البريطانية في (فايد) وصار يعين لرئاسته أحد كبار السفراء في وزارة الخارجية.

وكان من أهم القضايا التي تشغل اهتمام الدول الغربية التي لها مصالح في الشرق الأوسط، هو علاقات دول المنطقة بالاتحاد السوفياتي، وتغلغل النفوذ الشيوعي فيها، وكيفية مقاومته. واذا كان الاتحاد السوفياتي اليوم يقيم علاقات وثيقة مع بعض الدول التي لا تسمح بالنشاط الشيوعي في بلادها وتقاومه، فان الوضع في الخمسينات كان مختلفاً عن ذلك كل الاختلاف، ولم يكن الاتحاد السوفياتي قد تقبّل بعد مبدأ الفصل بين العلاقات مع دولة من الدول، وموقف تلك الدولة من الشيوعية في بلادها.

وفي سنة ١٩٥٤ كتب مدير «مكتب الشرق الأوسط البريطاني» في فايد تقريراً سرياً (رقمه ٣١ وتاريخه ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤) حلل فيه سياسة الاتحاد السوفياتي، والنفوذ الذي يمارسه في المنطقة، عارضاً اقتراحاته بشأن السياسة التي ينبغي لبريطانيا أن تتبعها لمقاومة ذلك النفوذ. وأرسل مدير المكتب المذكور «المستر بيك» نسخاً من تقريره هذا الى رؤساء البعثات الدبلوماسية البريطانية في المنطقة طالباً اليهم ابداء ملاحظاتهم على مقترحاته في ضوء خبرتهم ومعرفتهم بالأقطار التي يمثلون بريطانيا لديها. فاستجاب عدد من سفراء بريطانيا في عواصم الشرق الأوسط لهذا الطلب، وكتبوا تقارير كانت في حينها بالغة الأهمية، وسرية للغاية، علقوا فيها على ذلك التقرير والمقترحات الواردة فيه.

ومن المعروف أن الوثائق البريطانية تبقى مغلقة لمدة ثلاثين عاماً على الأقل، ومع ذلك فان القانون الخاص بحفظ الوثائق يخول الحكومة الحق في ابقاء بعض الوثائق مغلقة لمدة تزيد على ذلك اذا وجدت أن في

فتحها اضراراً بمصالح بريطانيا، أو احراجاً لها أو لأشخاص ما زالوا على قيد الحياة. ويعثر الباحثون من وقت لآخر على وثائق رفعت من أضابيرها، ووضعت بدلها بطاقة كتب عليها أن هذه الوثيقة مغلقة لمدة ٥٠ عاماً، أو ٧٥ عاماً.

وقد ارتأت الحكومة البريطانية إبقاء تقرير «مدير مكتب الشرق الأوسط البريطاني» عن «النفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط وكيفية مقاومته» مغلقاً لمدة خمسين عاماً بدلاً من ثلاثين، وهو أمر لا غرابة فيه، ولكن الغريب أنها لم تفرض مثل هذا القيد على تقارير السفراء الذين علقوا عليه. ولذلك كان الاطلاع على هذه التقارير (التي فتحت في سنة ١٩٨٥) يعطي، الى حدّ ما، فكرة عن محتويات تقرير مكتب الشرق الأوسط الذي لا بد من الانتظار حتى سنة ٢٠٠٥ للإطلاع على نصه الكامل.

ويستنتج من تعليقات الممثلين البريطانيين على التقرير الذي لا يزال مغلقاً، أنه كان يتضمن في جملة ما قد يتضمنه من أمور أخرى، النقاط التالية:

١ ـ ان الاتحاد السوفياتي يعمل على مدّ نفوذه في أقطار الشرق الأوسط العربية وغير العربية، وعلى منافسة النفوذ البريطاني فيها.

٢ ـ ان الشيوعيين المحليين في هذه الأقطار يعملون على نسف مكانة بريطانيا وفسح المجال للاتحاد السوفياتي ليحتلّ تلك المكانة.

٣ ـ ان سوريا قد أصبحت بؤرة الاهتمام السوفياتي في الشرق الأوسط، وان تيار الأحداث فيها منذ سقوط الشيشكلي قد مال لمصلحة الاتحاد السوفياتي بصورة متزايدة.

٤ ـ ان انعدام المقاومة ضد التغلغل الشيوعي يعود الى سببين، هما: «الجهل السائد» و«الانشغال الذهني التام باسرائيل».

٥ ـ ان النفوذ السوفياتي وانتشار الشيوعية في أقطار الشرق الأوسط يدعوان الى القلق، ولا بد لبريطانيا من اتخاذ اجراءات سريعة وحاسمة للحد من ذلك النفوذ.

أما الاجراءات العملية التي يقترحها مكتب الشرق الأوسط في تقريره (المغلق) فيمكن أن يستشفّ من خلال التعليقات عليها أنها كانت تتلخص فيما يأتي:

١ ـ التعاون المباشر بين السفارات البريطانية في أقطار الشرق الأوسط وبين الحكومات التي اعتمدت لديها من أجل مقاومة النشاط الشيوعي المحلي، وان ترتيبات الدفاع المتخذة مع دول الشرق الأوسط يجب أن تتضمن بنداً ـ سرياً أو مكشوفاً ـ يهدف الى تأمين التعاون في هذا المجال.

٢ ـ زيادة المعونة الاقتصادية التي تقدمها بريطانيا لأقطار الشرق الأوسط.

٣ ـ زيادة التبادل التجاري بين بريطانيا وأقطار الشرق الأوسط.

٤ ـ تشجيع قيام مصالح اقتصادية ذات علاقة بريطانية في تلك الأقطار.

٥ ـ تقوية الدعاية ضد الشيوعية.

٦ ـ مقاومة الشيوعية بطريقة غير مباشرة، وذلك بتشجيع نشاط الجماعات المعادية.

٧ ـ توسيع التعاون المباشر بين بريطانيا والموظفين العرب في الاجراءات الأمنية ضد الشيوعيين.

وقد علق على هذا التقرير ممثلو بريطانيا في ست عواصم، أربع منها عربية، (وهي بغداد وعمان وبيروت ودمشق، واثنتان منها غير عربية، وهما (طهران وتل أبيب).

ونعرض أهم ما تضمنته تلك التقارير الواردة من هذه الجهات.

العراق

أبدى «السر جون تراوتبك» السفير البريطاني في بغداد في تقريره المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤[١] انه يتفق بصورة عامة مع التقييم الذي تضمنه تقرير مدير مكتب الشرق الأوسط البريطاني للوضع، وعلى قدر تعلق الأمر بالعراق فان رئيس الوزراء، نوري السعيد، ووزير الداخلية، سعيد قزاز، يدركان أخطار الشيوعية كل الادراك، وانهما أظهرا استعداداً كبيراً للتعاون مع بريطانيا في الشؤون الأمنية، وان الوضع في العراق مستقرّ، ولكنه سيكون مختلفاً جداً لو جاء مكان نوري باشا وسعيد قزاز وزراء أقل منهما كفاءة ونشاطاً، وأنه ليس على يقين من أنهما يستطيعان الحفاظ على هذا الوضع الى ما لا نهاية له، الا اذا حدثت اصلاحات داخلية أكثر ايجابية، وأبعد مدى مما أظهر نوري السعيد استعداداً لتبنّيه حتى الآن.

ويضيف السفير في فقرة أخرى من تقريره أن الحيلولة دون تقدم الشيوعية في الشرق الأوسط، لن تنجح الا برفع مستويات المعيشة في جميع أنحائه، وان اساءة تفسير المعونة الاقتصادية في بعض الحالات أو اساءة استعمالها، ليست حجّة صحيحة تبرر انقطاعها، كما أن توسيع نطاق التجارة البريطانية في العراق سيكون له أثره المفيد في هذا المجال.

أما إدخال بند ـ سري أو مكشوف ـ على ترتيبات الدفاع المتخذة مع دول الشرق الأوسط، يهدف الى تأمين التعاون لأجل القضاء على النفوذ الشيوعي في المنطقة، فقد أبدى السفير أنه يشك في صحة اتباع هذا الأسلوب في العراق، لأن نوري السعيد وغيره من الزعماء السياسيين قد أكدوا مراراً رغبتهم في أنه مهما كانت الترتيبات التي ستحل في النهاية محل المعاهدة العراقية ـ البريطانية، فانها يجب أن تكون بسيطة وغير رسمية بقدر الامكان، ولذلك فانه يشك في احتمال موافقتهم على هذا البند.

وختم السفير تقريره قائلاً: إن الوضع في رأيه لا بد أن يبقى خطراً طالما بقيت «مشكلة اسرائيل» ـ كما يسميها ـ غير محلولة، وان هذه المشكلة يمكن مقارنتها مع مشكلة بريطانيا مع ألمانيا قبل الحرب ثم قال:

> «ان العداء السوفياتي نحو الغرب لم يكن أقل عنفاً مما هو عليه اليوم، ولكن انشغالنا الذهني الكامل بألمانيا كان بدرجة جعلتنا نتفاهم مع خصمنا العنيد لكي ننقذ أنفسنا من العدوان الألماني. واننا لا نزال نتباهى ببعد نظرنا في القيام بذلك. فلماذا يجب أن نتوقع من الدول العربية أن تتخذ موقفاً مختلفاً من مشكلتها الشبيهة بتلك شبهاً عظيماً؟ وإضافة الى ذلك، طالما كانت لدى الدول العربية هذه الشكوى الملتهبة من الغرب، فان الاتحاد السوفياتي سيكون بيده سلاح جاهز لينسف به نفوذنا، ومن الغريب أنهم لم يستغلّوه أكثر مما فعلوا حتى الآن. وقد حاولت بعض

(١) Sir J. Troutbeck, Baghdad to Sir A. Eden: F.O. 371/110992 (VQ 1016/8), 20 October 1954.

الحكومات العراقية احباط قدرة الاتحاد السوفياتي على استعمال هذا السلاح بنشر الاشاعات القائلة بأن الشيوعيين المحليين يعملون يداً بيد مع الصهيونيين، بل انهم وكلاء للصهيونية. وفي ظني لا يمكن أن يكون هنالك سلاح أمضى من ذلك في الدعاية، وان كان يصعب استعماله من جانبنا لأسباب واضحة».

الأردن

ومن عمان علّق السفير البريطاني، المستر تشارلز ديوك، على تقرير مكتب الشرق الأوسط البريطاني، فيما يتعلق بالوضع في المملكة الأردنية الهاشمية وبعث بتقرير مؤرخ في ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) (٢) قائلاً إنه يؤيد ما جاء في التقرير من أن الشيوعيين المحليين في الأردن يعملون منذ مدة على نسف مكانة بريطانيا في الشرق الأوسط، وأنهم بذلك يخدمون أغراض الاتحاد السوفياتي سواء أكانوا أنصاراً معتمدين له أم لم يكونوا. وأن تحقيقهم بعض النجاح في الأردن أمر لا يمكن إنكاره. وقال السفير أنه لو أجريت في الأردن انتخابات حرة لانتخب عدة مرشحين شيوعيين. على أن البرلمان الأردني الأخير كان يضمّ عضوين كانا شيوعيين بصورة تكاد تكون مؤكدة، وعدة أعضاء آخرين كانوا من المسايرين لهما. ويعزو السفير البريطاني أي نجاح حققته الشيوعية في الأردن الى الضعف الأساسي في المجتمع الأردني والى الانشغال الذهني العميق للعناصر المثقفة بقضية اسرائيل، والى حالة اللاجئين الفلسطينيين.

ويضيف السفير أن هناك جهلاً واسع النطاق لمدى اعتماد الأردن على حكومة جلالته، وان أولئك الذين يدركونه يمكن أن يقسموا الى فئتين: أولئك الذين يظنون أنهم يسدون الى بريطانيا فضلاً بأخذ أموالها، والذين يعتقدون أن الدول العربية تستطيع وترغب في النهوض بهذا العبء اذا أمكن اقناع حكومة جلالته بالتخلّي عنه. ولذلك فان هذه الفئة الأخيرة تعتبر المعاهدة البريطانية ـ الأردنية عقبة تقوم دون الوحدة العربية، ولهذا الاعتقاد يدين الشيوعيون بمعظم نجاحهم في التغلغل بين الجماعات الوطنية المتطرفة في الأردن.

أما عن وجود حوالي نصف مليون لاجىء فلسطيني في الأردن، فيقول المستر ديوك إنه لا يمكن أن يكون ثمّ أمل قريب في اندماج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للبلاد، إلا بعد أن يتم التوصل الى وسيلة ما لاخراج ثلثهم من الأردن. وان هذه الحقيقة واضحة في أعين الوطنيين الأردنيين الأكثر ذكاء.

وأبدى السفير أنه يعتقد أن القائمين بالدعاية الشيوعية في الأردن يعتمدون على حلفاء كثيرين لتأييدهم في جهودهم من أجل تحقيق أهدافهم. أما الجهات التي تستطيع بريطانيا أن تعتمد عليها في مقاومة النفوذ الشيوعي فيقول السفير عنها:

«انهم بصورة عامة الطبقات الرجعية التي تفضل في الأحوال الأخرى عدم الارتباط بها أكثر مما يلزم. ويمكن القول، بصورة عامة وفضفاضة، ان الطبقات المتوسطة النشيطة سياسياً والضعيفة اقتصادياً، هي أميل الى أن تكون ضدنا، في حين أن أصحاب الأراضي، والتجار الكبار، والقصر، سيكونون الى جانبنا. أما الفلاحون والقرويون ومعظم اللاجئين فانهم محايدون، ولكنهم حينما يصبحون قوة سياسية، يكونون أكثر تعرضاً لنفوذ الشيوعيين منهم الى نفوذنا. ولذلك فان الأوراق

(٢) Mr. C. Duke to Sir A. Eden, F.O. 371/110846, (VJ 2191/3), 23 October 1954.

> في الأردن مرتبة ضدنا، ولكن (الجوكر) لا يزال بيدنا، وطالما كان النفوذ البريطاني غالباً في الجيش العربي، فان ورقتنا ستظل الأقوى».

وبعد أن يشير السفير الى أهمية «المعونة الاقتصادية» وزيادة التبادل التجاري، وتقوية النفوذ البريطاني في الجيش العربي، يختم تقريره بقوله::

> «ولدى التحليل الأخير فاننا لن نستطيع الحفاظ على نفوذنا الا اذا جعلنا موقفنا من النزاع العربي ـ الاسرائيلي منسجماً، الى اقصى حد ممكن، مع ما يشعر الأردن أن من حقه أن يتوقعه منا بصفته حليفنا».

وهكذا يعود السفير فيعترف بأن ما ذهب اليه من «الانشغال الذهني الكامل» للعرب بقضية فلسطين هو أساس المشكلة.

لبنان

أما السفير البريطاني في بيروت فقد كان في ذلك الوقت، أي سنة ١٩٥٤، هو المستر جابمان آندرون الذي كان من كبار خبراء وزارة الخارجية في الشؤون العربية. وقد علق على تقرير مكتب الشرق الأوسط البريطاني في فايد بتقريره المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤[٣]، بأنه جاء في وقته المناسب تماماً لهذا الموضوع المهم، وأنه مع ذلك يختلف الى حد ما مع استنتاجاته العامة بشأن الأمور التي من شأنها أن تقوّي الشيوعية في الأقطار العربية، وتلك التي تضعفها، كما أنه يختلف بصورة خاصة مع ما جاء في التقرير من تقييم الخطر الشيوعي في لبنان.

وقال السفير إنه لا يستطيع أن يتفق مع ما جاء في تقرير المكتب بأن التيارات الشيوعية في لبنان تشكل سبباً «لقلق جدّي»، كما أنه لا يتفق معه في أن لبنان «يقاد في اتجاه هو لصالح الاتحاد السوفياتي»، فتلك، في نظره، رؤية غير واضحة للوضع في لبنان. فالحزب الشيوعي اللبناني صغير، وكذلك غير مرخّص، وهو سيىء التنظيم، وقوته من الناحية العددية أقل مما كانت عليه في سنة ١٩٤٧، وهو يفتقر الى كوادر مدربة، والى التنظيم الضروري لأي توسع سريع. ومن هنا فان أهميته، كقوة مناضلة معرقلة، تكاد تكون تافهة. وربما كان «أنصار السلام» أكثر ضجيجاً من السابق، كما أن قسماً من الطلاب هم أكثر جموحاً مما كانوا عليه قبل سنة ١٩٤٨، ولكن الحركة الشيوعية فشلت فشلاً ملحوظاً في كسب التأييد من أية فئة مهمة.

وأيد السفير في تقريره أن رئيس الجمهورية لم يكن شخصية قوية، وأنه معرض للنفوذ الشخصي ويتدخل في الادارة أحياناً بطريقة مناقضة للمبادىء السليمة، وقال «ان مما يجدر تسجيله أن هذه السفارة على صلة وثيقة برئيس الأمن العام في الاجراءات التي تتخذ ضد الشيوعية، وهي حقيقة ليست معروفة على نطاق واسع، وان هذا الموظف حريص مثلنا على عدم إضاعة أية فرصة لاتخاذ اجراء مؤثر.

وقال المستر جابمان آندروز انه يرى من قبيل الوقوع في أوهام الشيوعيين أنفسهم في التفسير المادي للتاريخ:

---

(٣) Sir Chapman Andrews to Sir A, Eden, F.O. 371/110846 (V 2191/4), 26 October 1954.

«أن نتصور أن مزيداً من المعونة الاقتصادية، أو مزيداً من التبادل التجاري، يعني بالضرورة نقصاً في عدد الشيوعيين».

وان التبادل التجاري إذا كان من شأنه أن يحقق مصالح تجارية في علاقات بريطانيا مع الفئات المتنفذة من الشعب، فان ذلك ليس ضماناً ـ في غياب تيارات اجتماعية سليمة ـ لتكوين مناعة ضد الشيوعيين في لبنان. وقد يظهر أن العكس صحيح، إذا كانت الثروة الناجمة عن ذلك تدار بطريقة محدودة ضيقة، أو تظهر للعيان بصورة لافتة للنظر.

ثم ختم السفير تقريره قائلاً:

«انني واثق من أن الافتقار الى الرعاية الاجتماعية الكافية، واحتمال اساءات الاستعمال في الحياة العامة، والفروق الشاسعة في الثروات، وعدم الكفاءة الوطنية التي تنجم عنها وعن أسباب أخرى، هي البذور الحقيقية للشيوعية. ولأجل معالجة هذه الأمور يجب أن تكون الاتصالات الشخصية، والدعاية المناسبة، والمعونة الحكيمة في الوقت والمكان المناسبين، هي الأمور التي يجب أن نقوم بها لكي نوجه الى الشيوعية اللكمة التي تلقي بها خارج الحلبة».

سوريّا

أما الممثل البريطاني في دمشق فقد أرسل تعليقاته على تقرير مكتب الشرق الأوسط البريطاني في كتاب مؤرخ في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤[٤]. وقد أبدى فيه أيضاً أنه يتفق بصورة عامة مع التحليل الوارد فيه، وكذلك مع استنتاجاته، وأشار الى الاجراءات العملية التي يجب اتخاذها لمواجهة التزايد في النفوذ السوفياتي، وقال ان الانتخابات العامة التي أجريت في سوريا أخيراً قد أسفرت عن وضع مرتبك غامض لا يبدو فيه أي أساس لحكومة مستقرة، وان تلك الانتخابات لم تجعل اتخاذ اجراءات صارمة ضد الشيوعيين من جانب الحكومة السورية أمراً غير محتمل فقط، بل انها عززت قوة الشيوعية بانتخاب رئيس الحزب الشيوعي (خالد بكداش) لأحد مقاعد دمشق بأغلبية كبيرة، مما سيوفر للحزب منبراً مضموناً ومحترماً أكثر مما كان لديه في أي وقت مضى.

وجاء في تقرير السفارة في دمشق أيضاً أن بريطانيا في الوقت الذي يجب أن تحاول فيه حمل الحكومة السورية على عرقلة انتشار الشيوعية، فانها لا تستطيع أن تعتمد على تعاونها المؤثر، والصعوبة هنا تكمن في أن الشيوعية تعتبر في سوريا بصورة عامة خطراً أهون من اسرائيل أولاً، وأهون من الاستعمار ثانياً، اذ «أن دور الغرب في قضية فلسطين كان بالضبط السبب الرئيسي في نموّ العطف على الاتحاد السوفياتي، ولم يؤدّ ذلك بالضرورة الى زيادة عدد الشيوعيين المقتنعين بها، فلا شك أن هناك عوامل أخرى ـ كالظروف الاجتماعية مثلاً ـ مما يجب أن يحسب حسابها أيضاً. ولكن ذلك الدور (دور الغرب في قضية فلسطين) أدى على وجه التأكيد خدمة عظيمة للحزب الشيوعي المحليّ بتمكينه من توجيه نداءاته على أسس وطنية الى أولئك الذين لا تهمّهم الجوانب العقائدية من الشيوعية. اضافة الى ذلك، طالما بقيت كراهية الاستعمار عاملاً كبيراً في موقف سوريا من الدول الغربية، فان تشجيعاً سافراً أكثر من اللازم للفعاليات المعادية للشيوعية سيؤدي الى اخفاقه في تحقيق أهدافه.

(٤) Mr. F.G.K. Gallagher to Sir A. Eden, F.O. 371/110846 (V 2191/5), 29 October 1954.

أما فيما يتعلق بالمعونة الاقتصادية والتبادل التجاري، فان الممثل البريطاني في دمشق يشك في أنهما سيكونان ذوَيْ أثر كبير في مقاومة الشيوعية أو في عودتها بأية فائدة فورية على الطبقة التي يكون من المهم إبعادها عن الشيوعية، وهي العدد المتزايد من عمال المصانع الفقراء الذين يعيش معظمهم في ظروف هي على أقسى درجات البؤس.

وأخيراً يختم تقرير دمشق بخلاصة للموضوع تقول:

«ان النفوذ السوفياتي والشيوعي في سوريا هو في تزايد كما يبدو، وليس من المحتمل أن تقوم الحكومة (السورية) باتخاذ اجراء حاسم لمقاومته. ان جهودنا تسير في الاتجاه الصحيح، ولكنها تحتاج الى التقوية والتعزيز. وعلينا أن نتذكر فيما يتعلق بالسوريين بصورة عامة أن أخطار (اسرائيل) و(الاستعمار) هي فورية وحقيقية أكثر من تلك التي تأتي من الشيوعية والاتحاد السوفياتي».

طهران

أما السفارة البريطانية في طهران فقد أبدت في كتابها المؤرخ في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤[٥]، ان السفير قد سبق له أن عالج هذا الموضوع في تقرير عن الدعاية المناهضة للشيوعية والدعاية المناهضة للقومية، وكانت النقاط الرئيسية الواردة فيه هي أن تقرير مكتب الشرق الأوسط البريطاني قد أُعدّ مع تركيز خاص على العالم العربي. وعلى الرغم من أن ايران هي في كثير من الوجوه تمثل حالة خاصة، فليست لدى السفارة أية اعتراضات على الاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقرير.

وأبدت السفارة أيضاً أن المؤامرة العسكرية التي اكتشفت في طهران، دلت على أن التغلغل الشيوعي في الأجهزة الأمنية الايرانية كان خطيراً، وأن هناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن التغلغل في الجهاز الاداري كان كبيراً أيضاً، وخاصة في ميداني التعليم والعدل.

ثم قالت ان الحكومة الايرانية في ذلك كانت مصممة على محاربة حزب (توده) ولكنها مع ذلك لا ترغب في استفزاز الاتحاد السوفياتي.

«ولذلك فاننا نؤيد تماماً ما جاء في الوثيقة موضوع البحث بأننا يجب أن نكون حذرين جداً بشأن الوقت والكيفية التي نحاول بها تعزيز الاجراءات التي تدخل في نطاق اختصاصات السلطة الايرانية، وهذا مهم في ايران بصورة خاصة لأن أحد أهدافنا الرئيسية في المنطقة هو نفي الاعتقاد السائد بأننا نتدخل في شؤون ايران الداخلية».

وتختم السفارة البريطانية في طهران كتابها بقولها:

«اننا نتفق كثيراً مع الأهمية التي يعيرها التقرير الى الاجراءات «الايجابية» و«غير التدخلية» وطالما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية باقية على ما هي عليه من سوء، فان الدعاية المباشرة ضد الشيوعية لن تجد آذاناً صاغية الّا من أولئك الذين هم مقتنعون بمعاداة الشيوعية قبلاً، ومن الممكن أن تكون لها آثار عكسية سيئة على الآخرين ممن هم ليسوا شيوعيين. ان هدفنا الأصلي

(٥) Chancery, British Embassy, Tehran to Levant Department Foreign Office, F.O. 371/110846 (V 2191/6), 15 December 1954.

في الدعاية يجب أن يكون التشجيع المستمر للحكومة ولأصحاب النفوذ باتجاه الاصلاح الاجتماعي الجدّي والتنمية الاقتصادية المخططة. وكلما زادت المعونة العملية التي نقدمها كلما كان ذلك أفضل».

اسرائيل

وكان آخر تعليق ورد الى وزارة الخارجية على تقرير مكتب الشرق الأوسط البريطاني هو الذي أرسلته السفارة البريطانية في تل أبيب بتاريخ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤.

وقد أبدت السفارة في كتابها أن النفوذ الشيوعي في اسرائيل تافه جداً (باستثناء مجموعة أو مجموعتين من السكان العرب) وكذلك لأن قدرات الحكومة السوفياتية في القيام بالأعمال الشريرة في اسرائيل محدودة جداً بسبب سياستها نحو الدول العربية. إضافة الى ذلك يجب أن لا يغرب عن البال أن (الوطنية) الاسرائيلية (كذا) لا توفّر أرضاً خصبة جداً للدسائس الشيوعية، لأن تلك الوطنية ـ في جميع الحالات والأغراض ـ خالية من شعور الكراهية نحو الأجانب أو الخوف منهم.

وأضافت السفارة أنه لن يكون من الحكمة بطبيعة الحال أن نستنتج أن لدى اسرائيل مناعة دائمية ضد الشيوعية، وأنه ليس هنالك ما يجب أن نخشاه من الدسائس أو الضغوط السوفياتية. ان وجود مليوني يهودي في الاتحاد السوفياتي يضع في يد الحكومة السوفياتية سلاحاً تستطيع استعماله في اسرائيل بطريقة مؤثرة جداً لو سمحت بذلك سياستها نحو الدول العربية. اضافة الى ذلك فان الحصار العربي، وبصورة خاصة غلق قناة السويس بوجه السفن الاسرائيلية وسفن أية دولة أخرى تحمل النفط الى اسرائيل، يزوّد الاتحاد السوفياتي بسلاح اقتصادي يمكن أن يكون ذا أهمية كبرى فيما اذا تدهور الاقتصاد الاسرائيلي بصورة حادة، لأن الاتحاد السوفياتي، في حالة بقاء الأحوال الراهنة، هو أقرب مصدر للنفط بالنسبة لاسرائيل، كما أنه أرخص مصدر له الى حد بعيد. كما يجب أن يضاف الى ذلك أن معظم زعماء اسرائيل الحاليين، بمن فيهم رئيس الوزراء، هم من أصل روسي، وان كونهم معارضين بقوّة ـ وفي بعض الأحيان بشكل محرج تقريباً ـ الأساليب السوفياتية والثقافة السوفياتية، لا يدلّ على أنهم بمنجاة من مشاعر الحنين التي يشعر بها المغتربون الروس في البلاد الأخرى. ومع ذلك، فيمكن أن يقال في الوقت الحاضر ان الأصل الروسي للشخصيات الرئيسية في اسرائيل، ووجود عدد كبير من السكان اليهود في روسيا، يحولان دون امتداد النفوذ السوفياتي الى هذا البلد.

وأخيراً أشارت السفارة في كتابها:

ان الاجراءات المقترحة التي تم تعدادها في تقرير مكتب الشرق الأوسط البريطاني باعتبارها داخلة في نطاق سلطة الدولة المعنية هي مطبقة في الوقت الحاضر في اسرائيل بالدرجة نفسها التي تطبق بها في المملكة المتحدة ـ أي في ضمن الحدود التي يفرضها الاعتراف بالحزب الشيوعي كحزب سياسي مشروع ـ وانها تلقت تأكيدات بأن جميع الشيوعيين الذين يمكن أن يكونوا مصدر خطر محتمل ـ سواء أكانوا ممن يعترفون بكونهم شيوعيين أم لا يعترفون ـ قد تمّ تعيينهم وحصرهم، وانه يمكن الاحاطة بهم بدون صعوبة كبيرة في حالة وقوع الخطر.

خلاصة

ان هذه التقارير التي كتبها ممثلو بريطانيا في ست من عواصم الشرق الأوسط هي كل ما سمحت الحكومة البريطانية بفتحه حول هذا الموضوع.

أما التقرير الأصلي الذي أعده «مكتب الشرق الأوسط البريطاني» في (فايد) فلا يزال مغلقاً كما سبقت الاشارة الى ذلك.

ويمكن تلخيص ملاحظات أولئك الممثلين البريطانيين الذين استجابوا لدعوة مكتب الشرق الأوسط بابداء آرائهم في تقريره، بما يأتي:

١ ـ ان الوضع في لبنان لا يشجع على انتشار الشيوعية ولا يفسح مجالاً كبيراً لزيادة النفوذ السوفياتي، ولذلك فان الشيوعية لا تشكل سبباً لقلق جدّي في لبنان، وان القول بأن لبنان يقاد في اتجاه هو في صالح الاتحاد السوفياتي لا ينطبق على حقائق الوضع في لبنان.

٢ ـ ان سوريا هي النقطة التي تركز فيها اهتمام الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وان تيار الأحداث في سوريا منذ سقوط الشيشكلي في شباط (فبراير) من تلك السنة (١٩٥٤) يسير لمصلحة الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ ان أي نجاح حققته الشيوعية في الأردن يمكن أن يعزى بالدرجة الأولى الى الضعف الأساسي في المجتمع الأردني، والى اهتمام العناصر المثقفة بقضية فلسطين دون سواها، والى حالة اللاجئين الفلسطينيين. كما أن الجيش العربي في الأردن يشكل خير ضمانة لمصلحة بريطانيا، وأقوى رادع لأي خطر شيوعي محتمل، ولذلك ينبغي دعمه وتقويته وإدامة النفوذ البريطاني فيه.

٤ ـ الحكومة العراقية تقدّر أخطار الشيوعية كل التقدير، وأنها أظهرت استعداداً كبيراً للتعاون مع بريطانيا في الشؤون الأمنية، ولكن الوضع قد يكون مختلفاً جداً في حالة حدوث تغيير في الحكومة وخروج نوري السعيد ووزير داخليته سعيد قزاز من الحكم. على أن الاتفاق بين الحكومة البريطانية وأية حكومة أخرى بشأن التعاون في مجال مقاومة النفوذ الشيوعي ـ وخاصة فيما يتعلق بالعراق ـ لن يتمّ عن طريق الاتفاقات الرسمية، بل المهم أن تكون العلاقات بين تلك الحكومات وديّة.

٥ ـ ان الشيوعية في ايران كانت متغلغلة بصورة خاصة في الأجهزة الأمنية الايرانية، وكذلك في الجهاز الاداري، وبصورة خاصة في ميدان التعليم والجهاز العدلي. وان الحكومة الايرانية على الرغم من أنها كانت مصممة على محاربة حزب (توده) الشيوعي، فانها أيضاً كانت تحاول أن تتحاشى استفزاز جارتها الكبرى الاتحاد السوفياتي أكثر مما يلزم.

٦ ـ ان قدرة الاتحاد السوفياتي على ترويج الشيوعية في اسرائيل محدودة جداً بسبب علاقات الأول بالدول العربية. على أن وجود مليوني يهودي في الاتحاد السوفياتي يمكن أن يتخذ سلاحاً قوياً بيده، فيما اذا سمحت بذلك علاقاته مع الدول العربية في يوم من الأيام. كما أن الاتحاد السوفياتي يشكل أقرب مصدر للنفط وأرخصه بالنسبة لاسرائيل في حالة انقطاع وصوله اليها بنتيجة المقاطعة العربية وغلق قناة السويس بوجه السفن الاسرائيلية أو السفن الأجنبية الأخرى المتجهة اليها.

وان اسرائيل تتخذ جميع الاجراءات الأمنية التي يقترحها مكتب الشرق الأوسط البريطاني على قدر ما يسمح به نظامها السياسي الذي منح الحزب الشيوعي حق ممارسة نشاطه كحزب مرخص رسمياً.

٧ ـ ان أية اجراءات أمنية تتخذ عن طريق التعاون المشترك بين الممثليات البريطانية في عواصم الشرق الأوسط وموظفي الحكومات المعنية، لا يمكن أن تحدث أثرها الكامل الّا اذا اتخذت بالتعاون بين أقطار المنطقة وكانت مطبقة فيها جميعاً، وذلك بسبب سهولة الانتقال عبر الحدود بين أقطار الشرق الأوسط (باستثناء اسرائيل طبعاً).

٨ ـ كان الممثلون البريطانيون الذين أبدوا ملاحظاتهم على تقرير مكتب الشرق الأوسط البريطاني متفقين في أن الدول العربية ترى في «اسرائيل» و«الاستعمار الغربي» الذي يدعمها بقوة، خطراً أكبر من أي خطر آخر، ولذلك فليس من المتوقع حدوث تغيير كبير في الأوضاع واضعاف الشيوعية طالما بقيت قضية فلسطين بدون حل، لأن الشعب العربي يدرك تمام الادراك دور الغرب في حماية اسرائيل واسنادها، مما يشجع الاتحاد السوفياتي على استغلال هذا الوضع لصالحه. كما كان أولئك السفراء متفقين على أن مقاومة الشيوعية والحدّ من انتشارها لا يكون باتخاذ الاجراءات القمعيّة، بل بتشجيع الاصلاحات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وبتقديم المعونات الاقتصادية بطريقة حكيمة. أما الدعاية المباشرة فلن تؤثر الّا على طبقة معينة هي ضدّ الشيوعية قبل ذلك، بل ومن الممكن أن تؤدي تلك الدعاية ـ اذا لم تقم على أسس مدروسة جيداً ـ الى آثار عكسية بين أولئك الذين ليسوا شيوعيين.

مصر

(1011/48/54)

CONFIDENTIAL

No. 68

BRITISH EMBASSY

CAIRO

March 15, 1954.

E 1015/13

Sir,

I have the honour to submit in amplification of my telegraphic reports the following more detailed account of the developments of the past fortnight, the highlights of which were the resignation of General Naguib from all his appointments and his subsequent reinstatement.

2. The actual sequence of events, which are summarised in the enclosure in this despatch, is now fairly clearly established. The underlying reasons, however, continue to be obscure. The General's own version of the events which led to his resignation is not known and only limited information, apart from that from the Council of the Revolutionary Command sources, is available regarding the action of the Cavalry officers which was largely responsible for his reinstatement. In these circumstances any assessment of the eventual outcome and of future developments must necessarily be extremely tentative.

/3. ...

The Right Honourable,
Anthony Eden,
Etc., etc., etc.,

هل من بديل لمحمد نجيب؟

الآن وقد ابتعدت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر أكثر من ثلاثين عاماً، لم يبق من خفاياها وملابساتها ما لم يعد معروفاً بعد أن صدرت مذكرات المسهمين فيها، ودراسات المؤرخين والباحثين والكتّاب عنها، في مصر وخارجها. وقد درس أولئك الكتاب والباحثون مذكرات الرجال الذين أسهموا في الثورة أو عاصروها، وقابلوا بينها وحللوها، كما تحدّث الكثيرون منهم الى أولئك الذين اشتركوا في تلك الثورة التي أطاحت بالنظام الملكي في مصر، تدفعهم الآمال العريضة، وتحدوهم الرغبة المخلصة في تحرير البلاد من حكم فاسد، ورفع مستوى الشعب الذي كانت أغلبيته الساحقة تعاني من الفقر والحرمان، وقد لا تخلو دوافعهم أيضاً من قناعة الشباب بصحّة آرائهم ومعتقداتهم وحلولهم لمشاكل البلاد، ومن طموحهم الى السلطة.

وبعد ثلاثين عاماً ـ أو نحوها ـ حافلة بالأحداث الجسام في حياة مصر وحياتهم، أين يقف القائمون بتلك الثورة اليوم، وهل أحسنوا صنعاً أم أساءوا، وكم من أهدافهم قد تحقق، وماذا كان مصيرهم؟؟

كلهم تقريباً أصبحوا في ذمة التاريخ الذي لا يرحم، وأصبح الغد المأمول واقعاً حيّاً، والمستقبل المجهول حاضراً سويّاً. وقد تحقق من آمالهم ما تحقق، وأخفق منها ما أخفق. ومات منهم من مات بصورة مفاجئة وهو في أوج قوّته ومكانته، ليس في مصر وحدها، بل في المحيط الدولي، أو انتهت حياته بالانتحار في ظروف ليست مشرّفة، ومنهم من امتدّ به الأجل حتى شهد منجزات الثورة وكبواتها، وتحوّلها من حال الى حال، ومنهم من اعتزل الحياة العامة وألقى السلاح، وانزوى يتأمل ماضي الثورة وحاضرها، يستخلص العبر ويستعيد الذكريات، ويدوّن المذكرات، ويندم على الهفوات، أو يتحسّر على ما فات. وقد أزال الزمن الحرج عن القائمين بالثورة، والمتصلين بهم في الادلاء بمعلوماتهم، وتسجيل أدوارهم ومواقفهم ومشاعرهم، والتصريح بما شهدوه أو سمعوه أو أؤتمنوا عليه من أمور كانت تعدّ في يومها أسراراً خطيرة، وسياسة عليا. ولم تبق من أسرار الثورة وأحداثها بقية خافية سوى الوثائق الرسمية، والمواقف الحقيقية للدول الكبرى منها، وردود فعلها تجاهها، وانطباعاتها الآنيّة واللاحقة عن أحداثها ورجالها.

الولايات المتحدة التي كانت ممثلة في مصر بسفير من أقدر سفرائها في تاريخ دبلوماسيتها «جفرسون كافري»، وكان، هو وموظفو سفارته، على صلات وثيقة ـ مريبة أو غير مريبة ـ برجال القصر والدولة في

العهد الملكي، واستمرّت تلك الصلات مع رجال الثورة، وزعماء المعارضة وأحزابها. ولما تقرر اخراج فاروق من مصر كان الشخص الوحيد الذي طلب فاروق أن يكون حاضراً خلال مغادرته هو السفير الأميركي كافري. ومن أسف أن المستر كافري لم يكتب مذكراته، كما يفعل معظم السفراء الأميركيين وغيرهم بعد تقاعدهم، فقد كان من أكثر الدبلوماسيين اطلاعاً على دخائل الأمور قبيل الثورة، وخلالها، وبعدها.

أما فرنسا التي كانت مصالحها الاقتصادية في مصر، وفي قناة السويس وغيرها قديمة راسخة، ونفوذها الثقافي تمتدّ جذوره الى عهد بعيد يتصل بحملة نابليون، فقد شعرت أن تلك المصالح، وذلك النفوذ، ينحسران يوماً بعد يوم، مما جعلها تتورط أخيراً في عملية تتسم بالتهوّر والرعونة، فتضع يدها اليمنى بيد بريطانيا، واليسرى بيد اسرائيل، لتسهم في عدوان ثلاثي باء على أطرافه بالخيبة والفشل، وأثار استنكار العالم، وأصبح فضيحة تاريخية.

وأخيراً ـ وبالتأكيد ليس آخراً ـ بريطانيا التي كانت علاقاتها مع مصر أوثق من علاقات غيرها بطبيعة الحال، ومصالحها أكبر، ونفوذها أوسع، بعد احتلال دام ثلاثين عاماً، وحماية امتدت ثمانية أعوام، ونفوذ سياسي ثقيل الوطأة، عن طريق معاهدة غير متكافئة، خيّم على البلاد ثلاثين سنة أخرى. وقد شمل ذلك النفوذ ميادين سياسية وستراتيجية واقتصادية وثقافية عديدة، وكانت قضية القواعد البريطانية وقضية السودان، والمصالح والارتباطات قد ربطت مقدّرات البلدين ببعضهما، وجعلت الحكومة البريطانية تشترك في العدوان الثلاثي الفاشل الذي أطاح برئيس وزرائها أنطوني ايدن، وقضى على حياته السياسية، بعد أن كان من أعرق السياسيين ورجال الدولة البريطانيين في القرن العشرين، وربيب تشرشل وخليفته.

ان الولايات المتحدة لا تفتح من وثائقها الاّ مقتطفات منتخبة، وفي فترات غير معيّنة. وقد تكون الوثائق التي تفتحها فرنسا أوفر من الوثائق الأميركية، ولكنها تتأخر في فتحها بحيث لا تتوافر حتى الآن الوثائق الكاملة التي تعود الى تلك الفترة. أما بريطانيا فانها بعد تعديل قانونها الخاص بفتح الوثائق الرسمية في سنة ١٩٦٧، والذي يقضي بخفض مدة الحظر المفروض عليها من خمسين عاماً الى ثلاثين، فقد أصبح بامكان الباحثين الآن دراسة وثائقها الرسمية التي تعود الى ثلاثين عاماً أو ما قبلها، بما فيها تقارير سفرائها المعتمدين في الدول الأخرى، والاطلاع على ما كان لديهم من معلومات عن الأحداث التي شهدوها، أو اطلعوا على جوانب خفيّة منها، أو ربما كان لهم دور ثانويّ أو رئيسيّ في صنعها، اضافة الى تحليلهم لها من وجهة نظر بلادهم، ومن زاوية مصالحها.

وفي مطلع العام (١٩٨٥) أصبحت تقارير السر رالف ستيفنسن، السفير البريطاني في مصر، عن أحداث سنة ١٩٥٤، في متناول الباحثين، بما فيها الخلافات التي نشبت بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة، والأزمة التي أعقبتها في شهر (آذار) مارس، والعلاقات بين الاخوان المسلمين ورجال الثورة، ومحاولة اغتيال «رئيس الوزراء» جمال عبد الناصر، ومحاكمة مدبري العملية، واقصاء محمد نجيب نهائياً.

كانت السفارة البريطانية في القاهرة ـ بحكم عملها وواجبها ـ تخبر حكومتها بكل تطوّر يطرأ على الوضع، أولاً بأول، في برقيات عاجلة، أو رسائل مختصرة سريعة. فكانت ترسل في يوم واحد برقيات ورسائل عديدة، تبقي فيها حكومتها على علم بكل حدث تسمع بوقوعه، بل كل اشاعة تبلغها. ولكن السفير يعود

بعد ذلك، فيعدّ، بين فترة وأخرى، تقريراً شاملاً يستعرض فيه أحداث الأسابيع الماضية بصورة ضافية، ويضعها في تسلسلها الصحيح، واطارها الواضح، بعد إعادة النظر والتفكير فيها، والتأكد من صحتها، مع تعليقاته، واستنتاجاته، وتوقعاته.

وسنتجرر في هذه الفصول عن تلك البرقيات والرسائل العاجلة التي كانت تنهال على وزارة الخارجية من سفارتها في القاهرة بين ساعة وأخرى كلما تأزمت الأمور، أو استجدّت الأحداث، مقتصرين على البرقيات المهمة والتقارير التي بعث بها السر رالف ستيفنسن، وأجمل فيها تطورات الأحداث كما شهدها من نافذة السفارة البريطانية يومذاك، وهي تعطي فكرة واضحة عن رأي بريطانيا في الثورة في بداية عهدها، وكيفية تقييم السفير البريطاني لأحداثها ورجالها.

وفي مطلع سنة ١٩٥٤، وبعد مرور سنة وخمسة أشهر على ثورة ٢٣ يوليو، كان الوضع في مصر لا يزال بعيداً عن الاستقرار، والعلاقات بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة بين مدّ وجزر، والمفاوضات المصرية ـ البريطانية حول القاعدة البريطانية في منطقة القناة لا تتقدم خطوة الّا لتتراجع خطوتين. وكانت الأحزاب السياسية القديمة، والاخوان المسلمون، والشيوعيون، يعملون ما في وسعهم لبلبلة الوضع، وإسقاط النظام ان أمكن، دون أن يوجد بينهم قاسم مشترك سوى ذلك الهدف.

وكانت برقيات السفارة البريطانية في القاهرة وتقاريرها تحيط وزارة الخارجية علماً بتطورات الوضع الداخلي من جهة، والمفاوضات التي تجريها مع الحكومة الجديدة في مصر، من جهة أخرى. وبصورة عامة، كان الوضع في مصر غامضاً، ومصير نظام الحكم الجديد الذي لم تألفه بريطانيا في مصر مجهولاً، والصحافة المصرية تشنّ حملاتها على بريطانيا بلا هوادة.

وهنا يبدو أن الحكومة البريطانية أخذت تتساءل هل تسير مع ذلك النظام الذي كان محمد نجيب لا يزال يترأسه، الى آخر الطريق، أم تفكر في ايجاد بديل قد يكون التعامل معه عملياً أكثر من التعامل مع الحكومة الحالية، ومن عسى أن يكون هذا البديل الذي قد تستطيع أن تأتي به إلى الحكم، أو تساعده في ذلك، وتسنده، وتتعامل معه؟ وهل آن لها أن تبدأ بعض الأعمال التخريبية أو الهدّامة لإسقاط النظام الحالي، أم أنه ليس هنالك من بديل في الوقت الحاضر، كما كان الرأي السائد آنئذ؟

ثم ماذا يحدث لو قام شخص من أعداء النظام باغتيال محمد نجيب مثلاً، أو لو سقط محمد نجيب وحكومته لسبب من الأسباب وأصبحت البلاد عرضة للفوضى تتقاذفها أهواء أعداء النظام ويستغلها من يرون في تلك الفوضى مصلحة لهم؟ ماذا يتعين على بريطانيا أن تقوم به في تلك الحالة، وأي جهة يجب أن تسند؟ وجدت بريطانيا أن ذلك أمر عليها أن تفكر فيه وتكون على استعداد لمواجهته قبل حدوثه. وهكذا وجّه المستر بول ميسن، من كبار موظفي وزارة الخارجية الرسالة الآتية الى السر رالف ستيفنسن، السفير البريطاني في القاهرة:

(١)

(من المستر بول ميسن الى السر رالف ستيفنسن)[1]

وزارة الخارجية

٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤

سرّي للغاية

عزيزي رالف،

كان وزير الخارجية يتساءل فيما اذا كان من المستحسن أن نلقي نظرة أخرى على الرأي القائل بأنه «ليست هنالك حكومة بديلة عن حكومة محمد نجيب»، وأن ندرس ما اذا كان هنالك شخص آخر نستطيع أن نسنده في مصر اذا قتل محمد نجيب أو سقط، وهددت الفوضى بأن تسود البلاد.

٢ ـ ان تكهناتنا هنا عن مثل هذه الحالة، هي أنه سيظهر وضع مشوّش ينتهي باحدى النتائج الآتية:

(أ) أن يتولى السلطة أحد أعوان محمد نجيب، ولعله جمال عبد الناصر، فيؤسس دكتاتورية تكون أكثر قسوة من الحالية.

(ب) انقلاب جديد تقوم به جماعة عسكرية أخرى بقيادة ضابط ساخط على الأوضاع الراهنة، وربما بدعم من الوفد.

(ج) فترة من حكم الرعاع تمتد مدة طويلة، وتنتهي بالاستيلاء على السلطة إما من قبل الاخوان المسلمين، أو زعيم جديد، يدعمه الوفد أو الاخوان المسلمون.

٣ ـ وفي حالة حدوث أي من هذه النتائج فلا ندري هل هنالك شخص نستطيع أن نسنده الى حدّ التفاوض معه على أسس معقولة، أم هل تدخلنا عملية الاسناد في التزامات مالية أو عسكرية؟

المخلص

ب. ميسن

(٢)

وفي هذه الفترة سافر وزير الخارجية، أنطوني ايدن، الى برلين لحضور المباحثات الرباعية التي كانت تجري فيها في ذلك الوقت. ومن برلين كتب المستر ايفلين شكبره، مساعد وكيل وزارة الخارجية الذي كان يرافق ايدن، الى السر ايفون كيركباتريك، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية في لندن، الرسالة الآتية:

من المستر شكبره الى السر ايفون كيركباتريك[2]

الوفد البريطاني الى المحادثات الرباعية

برلين

٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤

سرّي للغاية

عزيزي كيرك،

قبيل مغادرتنا الى برلين أرسلت مذكرة الى الدائرة، بايعاز من الوزير، طالباً أن ندرس فيما اذا كان

---

(١) P. Mason to Sir Ralph Stevenson, F.O. 371/108375 (JE 1056/1 G).

(٢) Mr. E. Shuckbugh to Sir Ivon Kirkpatrick F.O. 371/108375 (JE 1056/G 2) 27 January 1954.

هنالك أي بديل لنظام محمد نجيب في مصر نستطيع أن نعلق عليه أية آمال فيما اذا ساءت الأمور في تعاملنا مع الجماعة الحالية.

ولست أدري هل ظهرت أية أفكار بنتيجة هذا، ولكن الوزير أشار اليها اليوم مرة أخرى. ويفهم من الصحافة أن زعماء نظام الحكم الحالي يقومون بدور رئيسي في اثارة المشاعر المعادية لبريطانيا. وان ما يرغب أن تقوم الدائرة بدراسته (بالتشاور مع رالف ستيفنسن اذا لزم الأمر) هو هل هنالك زعيم سياسي، من الوفد أو غيره، قد يكون من الممكن الاتصال به، وفيما اذا كان من الممكن في الواقع البدء بأية فعاليات هدامة في مصر.

المخلص

ايفلين شكبره

(٣)

وتلقى المستر شكبره الجواب الآتي عن رسالته(٣):

وزارة الخارجية

٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤

عزيزي ايفلين،

شكراً على رسالتك (السرية للغاية) المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني (يناير) حول قضية البديل المحتمل لنظام محمد نجيب في مصر. قد يرغب الوزير في أن يعلم أننا كتبنا الى ستيفنسن في ٢٣ كانون الثاني (يناير) بالمعنى الوارد في المذكرة التي تشير اليها في الفقرة الأولى من رسالتك.

وقد تجدر الاضافة أن رأي الدائرة كان حتى الآن أن محمد نجيب يمكن أن يعتبر نظيراً لزاهدي، بينما يمكن مقارنة النحاس بمصدّق. واذا هددت الفوضى، فستظهر هناك حالة مشوّشة تنتهي بأحد الأمور التالية:

(أ) أن يتولى السلطة أحد أعوان محمد نجيب، ولعله جمال عبد الناصر، فيؤسس دكتاتورية تكون أكثر قسوة من الحالية.

(ب) انقلاب جديد تقوم به جماعة عسكرية أخرى بقيادة ضابط ساخط على الأوضاع الراهنة، ربما بدعم من الوفد.

(ج) فترة من حكم الرعاع تمتد مدة طويلة، وتنتهي بالاستيلاء على السلطة إما من قبل الاخوان المسلمين، أو زعيم جديد يدعمه الوفد أو الاخوان المسلمون

ولكن هذا ـ كما سبق أن قلت ـ قد عرض على ستيفنسن، واننا سنتسلم تعليقاته سريعاً.

المخلص

كيركباتريك

(٤)

وفي هذه الأثناء جاء صوت غريب من السودان: ويبدو أن لجنة الحاكم العام للسودان كانت مطلعة على هذه الاستفسارات والمخابرات، فقد كتب المستر غرافتي ـ سمث الى وزارة الخارجية الرسالة التالية التي تضمنت بعض المقترحات بشأن ايجاد بديل لحكم محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة في مصر:

(٣) Shuckburgh to kirkpatrick, F.O. 371/108375 (JE 1056/2G) 29 January 1954.

(من المستر غرافتي ـ سمث الى المستر روجر آلن)[٤]

لجنة الحاكم العام

الخرطوم

٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٤

عزيزي روجر،

لما كانت رؤوس مزيد من الزنابق تقتطف في القاهرة، فقد أصبح من الصعوبة بدرجة متزايدة ايجاد أي بديل لنظام الحكم الحالي في مصر، في مواجهة ضرورة عاجلة قد تظهر.

أحد اتجاهات التفكير الغريبة نوعاً ما (التي أُفصح لي عنها مؤخراً بصورة سرّية) هو توجيه نداء الى الملك سعود، حينما يكون الوقت مناسباً لذلك، لقبول عرش مصر. والحجة التي يبنى عليها هذا الرأي هي أن المصريين ملكيون في قلوبهم، ولكن فاروق وأسرته قد أسيئت سمعتهم بصورة بالغة، بحيث أنه لم يعد مقبولاً. وقد قيل إن ملكاً يجمع بين حماية العتبات المقدسة، والعائدات الضخمة من النفط، يمكن أن يكون متأكداً من ترحيب شعبي في مصر.

ان قلب حملة ابراهيم باشا على االوهابيين بين سنتي ١٨١١ و١٨١٨ بهذه الصورة المزوّقة، يغفل حساب ردود الفعل التي ستحدث لدى الفئة المتعلمة والمتحضرة من المصريين تجاه احتمال حكم نجديّ بدويّ، ويفترض بسهولة مبالغ فيها امكانية التعايش بين بلاط وهابيّ، وأسلوب المعيشة السهلة الطليقة التي تعوّد عليها المصريون. ولما كان الملك سعود قد أُشعر بالموضوع بصورة سرّية، وانه ـ على ما قيل ـ أظهر اهتماماً كبيراً بالاقتراح، فانني لا أظن أن الأمر مما يجدر ابلاغه اليكم، اذا لم يكن ستيفنسن قد فعل ذلك حتى الآن.

وأضيف أن الجماعة نفسها من المصريين تفضل تعزيز مشروع «الهلال الخصيب» وإذا جاز لي أن أستعمل عبارة فظيعة فأقول «ازالة بَلْقَنَة» العراق وسوريا ولبنان والأردن لخلق كتلة كبيرة وواثقة من نفسها بدرجة تمكنها من الانضمام الى منظمة دفاع عن الشرق الأوسط ضد روسيا. وانني أشك في قدرتهم على تحقيق الكثير، ولكن موقفهم بنّاء على الأقل.

ل. غرافتي ـ سمث

وقد علق مدير الدائرة الشرقية، وهو يحوّل هذه الرسالة الى الدائرة االأفريقية بكلمة واحدة فقط وهي: غريب!

وعلق موظف آخر في الوزارة قائلاً:

١ ـ إن معظم المصريين معادون لفكرة «الهلال الخصيب»، ولذلك لا بدّ أن تكون هذه الجماعة من نوعية غريبة. ان الملك سعود أيضاً معادٍ لها.

٢ ـ قد يكون في هذه الفكرة شيء من الجاذبية لوزير المالية المصري الذي يرغب بلا شك في أن يضع يده على بعض الذهب السعودي، وباستثناء ذلك، فليس هنالك من يتحمس لهذه الفكرة في القاهرة.

٣ ـ وقد يكون من الأفضل انتظار تعليقات السر رالف ستيفنسن.

(التوقيع)

ر. سي. بلاكهام

(٤) L. Grafftey - Smith to Roger Allen, F.O. 371/108579 (E 1942/1) 26 February 1954.

(٥)

ويبدو أن ردّ السفير البريطاني في القاهرة ستيفنسن قد تأخر بالبريد، فكرر فحوى رسالته برقياً، حتى وصلت الرسالة التي كان قد كتبها الى المستر روجر آلن، وهذا نصها:

(من السر رالف ستيفنسن الى المستر روجر آلن)(٥)

السفارة البريطانية

القاهرة

١٠ شباط (فبراير) ١٩٥٤

عزيزي روجر،

لقد فكرت ملياً بما جاء في كتاب بول ميسن المؤرخ في ٢٣ كانون الثاني (يناير)، ولكنني أخشى أن النتيجة لا مفرّ منها ـ وهي أنه ليست هنالك حكومة بديلة يمكن تصورها لمصر في الوقت الحاضر.

٢ ـ ان اغتيال اللواء محمد نجيب نفسه، أو أحد رجاله الرئيسيين مثل جمال عبد الناصر، لن يؤدي في رأيي الى انتهاء نظام الحكم ولا الى انهيار القانون والنظام. ان ما يبدو أكثر احتمالاً، كما يذهب بول ميسن، هو أن يحمل ذلك مجلس قيادة الثورة على رصّ صفوفه، وممارسته ضغطاً أشدّ قسوة على القائمين بتلك الجريمة. وأن القطر بصورة عامة سيسوده الرعب ويصبح مشلولاً.

٣ ـ ان تغييراً في النظام الحالي لا يمكن أن يحدث الاّ عن طريق الجيش، إما بقيام الجيش بعملٍ ما من تلقاء نفسه، أو بتأييده شخصاً أو هيئة من خارجه. وليس هناك في الوقت الحاضر ما يدل على أن الجيش يفكر في القيام بانقلاب ضد مجلس قيادة الثورة، كما انه ليس هنالك أي شخص بارز في الحياة السياسية بدرجة تجعله قادراً، في الوقت الحاضر، على كسب تأييد الجيش. ان آخر محاولة من هذا القبيل ـ قام بها البكباشي رشاد مهنا ـ منيت بفشل ذريع.

٤ ـ وليس ثمّ شك بطبيعة الحال أن ثورة الجيش قد زعزعت بشدة جميع المصالح الراسخة في البلاد، وانه لمن الممكن ـ نظرياً على الأقل ـ أن يحاول المولون وأصحاب الأراضي.. الخ ـ شراء عدد كاف من الاتباع من صفوف الجيش ليتمكنوا من الاستيلاء على السلطة. ولكن مما يشكّ فيه جداً أن تكون لدى أي فرد من هؤلاء الناس الشجاعة الكافية لاتخاذ اجراء في هذه الظروف. وحتى لو وجد مثل هذا الشخص، فانه ازاء الظروف الحاليّة مقضيّ عليه بالفشل لانعدام التأييد الكافي. ان هؤلاء الناس الآن خائفون ومنشقون على أنفسهم بحيث لا تبدو هنالك أية امكانية لعمل منسق من جانبهم يكسبهم عدداً كافياً من الأتباع في الجيش. وحتى لو فكرنا في تأييد انقلاب كهذا ـ لا سمح الله ـ فلن يكون هنالك ما يؤكد أن هؤلاء الأشخاص سينظرون الى مسؤولياتهم على ضوء تنازلات تكون لصالحنا أكثر من السابق. ان أية تنازلات عرضناها على نظام الحكم الحالي لا يمكن سحبها من أي ممن يخلفونهم. ولكن قد يكون من الضروري جعلها أساساً للمفاوضات المقبلة.

٥ ـ وهنالك تطور آخر محتمل، لم يغطّه ما جاء في كتاب بول ميسن بصورة دقيقة، وهو أن الجناح الأكثر شعوراً بالمسؤولية من مجلس قيادة الثورة قد يحاول نقل الادارة الفعلية

(٥) Sir Ralph Stevenson to R. Allen, F.O. 371/108375 (JE 1056/4 G) 10 February 1954.

للحكومة الى أيدي حكومة مدنية مؤلفة من الفنيين، في الوقت الذي يحتفظ فيه بالسلطة الفعلية لنفسه. على أنني، مع ذلك، لا أستطيع أن أتوقع حدوث هذا في المرحلة الراهنة من التأزم، وانه سيكون أيسر على مجلس قيادة الثورة أن يتبع سياسة كهذه بعد التوقيع على الاتفاقية، وليس قبله.

٦ - وباختصار، يبدو أنه ليس هنالك في الوقت الحاضر بديل عن النظام الحالي ظاهر للعيان، ولا زعيم معارض محتمل يكون جديراً بالاسناد. ولذلك فليست هنالك فائدة كبيرة في محاولة التعرف هل سيكون البديل أفضل أم أسوأ، ولكننا قد نضطر في النهاية الى أن ندفع ثمناً أغلى، اذا أخذنا بنصيحة مغلوطة فتعمّدنا تأجيل التسوية، معتمدين على احتمال بعيد لظهور ما هو أفضل فيما بعد.

(٦)

وعلى أثر هذه الرسالة رفعت الدائرة المختصة المذكرة الآتية الى وزير الخارجية تلخص فيها الموضوع، والرأي الذي تمّ التوصل اليه(٦):

«١ - استفسر وزير الخارجية هل توجد شخصية نستطيع أن نسندها في مصر في حالة اغتيال اللواء محمد نجيب أو سقوطه، واذا هددت الفوضى بأن تعمّ البلاد.

٢ - وقد نظر سفير جلالتها في القاهرة في هذا الأمر، وكانت النتيجة التي توصل اليها هي أنه ليس هنالك رئيس صوري يمكن أن نسنده كبديل. ان اغتيال اللواء محمد نجيب، أو نائبه البكباشي جمال عبد الناصر، ربما سيحمل مجلس قيادة الثورة على أن يرصّ صفوفه ويقمع خصومه بلا رحمة، قابضاً على زمام الحكومة بقوة. أما احتمالات حدوث تغيير في الزعامة بنتيجة أسباب أخرى فهي ضعيفة».

ولما عُرضت المذكرة على المستر ايدن وقع في أسفلها بالأحرف الأولى من اسمه دون تعليق، دليلاً على اطلاعه عليها، وبذلك انتهى هذا التساؤل، وواصلت بريطانيا تعاملها مع محمد نجيب، ومن بعده مع جمال عبد الناصر بثقة واطمئنان.

(٦) F.O. 371/108375 (JE 1056/3 G), 20 February 1954.

الفصل الثاني

الاخوان المسلمون

بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر

كان لجماعة «الاخوان المسلمين» في مصر منذ ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ دور رئيسي وهام في الحياة السياسية، وكذلك في الخلاف الذي نشب بين مجلس قيادة الثورة بزعامة جمال عبد الناصر من جهة، ومحمد نجيب من جهة أخرى، وكان هذا الدور من الاعتبارات الرئيسية التي وجهت قرارات مجلس قيادة الثورة التي انتهت بإعفاء محمد نجيب من مناصبه، ثم اعادته اليها، ثم اعفائه منها مرة أخرى، وكذلك في حلّ حركة الاخوان المسلمين بوصفها منظمة سياسية وليست دينية، وما أعقب ذلك من المحاولة التي قام بها الاخوان لاغتيال جمال عبد الناصر في الاسكندرية، ومحاكمات القائمين بالمحاولة ومدبريها.

ومن المعروف الآن أن جماعة «الاخوان المسلمين» كانت من الفئات السياسية القليلة التي عرفت بأمر ثورة ٢٣ تموز (يوليو) قبل حدوثها، كما صرّح بذلك أكثر من عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة في مذكراتهم وتصريحاتهم. ولما تأزم الموقف بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة، كان المجلس في الوقت نفسه يجد معارضة بل مقاومة متزايدة من جانب عناصر سياسية أخرى كالوفديين والشيوعيين الى جانب الاخوان المسلمين. وقد حاول محمد نجيب نقل صراعه مع مجلس قيادة الثورة على السلطة، الى الجماهير، ونجح في محاولته هذه، ولكن نجاحه كان موقتاً.

ولما أصدر مجلس قيادة الثورة قراره بحل الاخوان المسلمين، فقد بطبيعة الحال تأييد احدى القوى السياسية المهمة في البلد، وعلى أثر ذلك قدّم اللواء محمد نجيب استقالته الى مجلس قيادة الثورة يوم ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٥٢، وقد أدت هذه الاستقالة في حينها الى الأزمة المعروفة بـ «أزمة مارس» التي كانت في الواقع صراعاً بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر، وانتهت أخيراً بانتصار جمال عبد الناصر واقصاء محمد نجيب نهائياً.

على أن الصراع بين الاخوان المسلمين ومجلس قيادة الثورة كان مستمراً، في الخفاء والعلن، حتى جاءت محاولة اغتيال جمال عبد الناصر، فكانت عاملاً حاسماً في القضاء على نفوذ الاخوان المسلمين من جهة، كما وفرت لمجلس قيادة الثورة الفرصة التي كان ينتظرها لإقصاء محمد نجيب نهائياً.

وتُلقي الوثائق البريطانية التي فتحت، أضواء جديدة ومهمة على الأحداث السياسية في مصر في سنة

١٩٥٤، تلك السنة الحاسمة في تاريخها، اذ لا شك أن الأحداث الخطيرة التي شهدتها مصر خلال هذه السنة، هي التي حددت مصير ثورة ٢٣ تموز (يوليو) بشكل حاسم، وكانت بداية عهد جمال عبد الناصر الذي امتدّ ستة عشر عاماً في حياة مصر السياسية.

وكانت علاقة بريطانيا بمصر في ذلك الوقت ما تزال قوية، ومفاوضاتها معها مستمرّة. ونقدم في هذا الفصل مجموعة من الوثائق البريطانية، وهي عبارة عن البرقيات والتقارير التي كانت السفارة البريطانية في القاهرة تبعث بها الى حكومتها في لندن خلال هذه الفترة عن الاخوان المسلمين وعلاقتهم بمحمد نجيب وجمال عبد الناصر والسفارة البريطانية، وتطورات الأحداث المتعلقة بهم:

(١)
(تقرير من السفارة البريطانية في القاهرة الى وزارة الخارجية)[١]

السفارة البريطانية

القاهرة — سرّي

٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣

الى الوزارة المحترمة:

حينما قابل تريفور ايفانز الوزير المفوض في السفارة البكباشي جمال عبد الناصر في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سأله عن التطورات الأخيرة في أمر الأخوان المسلمين، وخاصة عن الانفجار الذي وقع في العباسية، وقرارات الفصل من الاخوان.

٢ ـ قال البكباشي عبد الناصر إن الرجل الذي قتل في الانفجار (وهو سيد فائز) وكذلك أولئك الذين فصلوا، كانوا من أعضاء (النظام الخاص) للمرحوم الشيخ حسن البنّا الذي لم ينجح الهضيبي في السيطرة عليه قط. أما الاخوان «مالك» السيئو الصيت (كان يوسف مالك قد اشترك في محاولة للاعتداء على حياة حامد جودة) فقد كانوا كذلك من أعضاء هذه العصابة الارهابية. وكان البكباشي عبد الناصر قد أخبر تريفور ايفانز سابقاً أنه كان منذ مدة طويلة على صلة بمنظمة سريّة داخل الاخوان المسلمين لم يكن حتى للهضيبي علم كبير بها. وليس هنالك شك في أنه كان يشير الى (النظام الخاص). ومضى البكباشي عبد الناصر قائلاً: لما ذهب فائز الى الهضيبي قبل وفاته بأسبوعين (بعد أن وافق على قبول ٥٠٠ جنيه مصري) فقد كان من المحتمل جداً أنه قتل بيد رفاقه السابقين.

٣ ـ وقال البكباشي عبد الناصر متحدثاً عن الثورة المجهضة التي حدثت داخل الأخوان، وأعقبت حادث الانفجار، مما أدى الى طرد العشماوي ورفاقه، إنه استدعى عشماوي حالاً، وكذلك الشيخ فرغلي (الذي ينتمي الى الشقّ الآخر) وقال لهما بصراحة انه اذا حدث أي اضطراب في اجتماع الاخوان الذي كان مقرراً عقده في وقت متأخر من ذلك اليوم، فانه لن يستطيع البقاء في موقف سلبي. فقطعا له وعداً بعدم وقوع أية حوادث. كما أنه حذّر أيضاً أعضاء (النظام الخاص)، وكانوا قد وضعوا تحت المراقبة (وقد علّق ايفانز أن ذلك، في رأيه، كان ضرورياً جداً).

٤ ـ قال البكباشي عبد الناصر إن زعماء الأخوان كانوا جماعة تافهة، وانهم ضد بعضهم

---

(١) F.O. 371/108319 (JE 1016/1), 30 December 1954

البعض، والهمّ الرئيسي للهضيبي هو الاحتفاظ بمنصبه مرشداً عاماً، وان الآخرين كانوا يحاولون أخذ مكانه. وقال البكباشي عبد الناصر انه على صلة بهؤلاء الزعماء جميعاً: الهضيبي، عودة، فرغلي، عشماوي (بواسطة سعيد سابق)، عبد الرحمن البنا، وحتى عابدين الذي كانت حياته الخاصة، كما سبق أن أخبرنا، لا توحي بالاحترام. ان موقفه هو، مع ذلك، كان دقيقاً. فعلى الرغم من أن الجيش كان مسيطراً على الاخوان ـ اذ انه لا يحتمل دولة داخل دولة ـ فانه كان يخشى حدوث مزيد من الاضطرابات.

٥ ـ ان هذه المعلومات ليست مفيدة في حدّ ذاتها فقط، بل اننا نجد من الجدير بالاهتمام أن يتكلم البكباشي جمال عبد الناصر بمثل هذه الحريّة عن مثل هذه الأمور الدقيقة جداً.

٦ ـ ويبدو أن البكباشي عبد الناصر، بعد أن أيد البنا، وعشماوي الخ.. لقص أجنحة الهضيبي، فانه سحب تأييده منهما الى حدّ ما، ومن المؤكد أن عشماوي لم يحصل على مساعدة كبيرة من الجيش خلال المشادة الأخيرة، والجمعية التأسيسية أيدت اجراء الهضيبي حالاً، وحافظت على أمر الفصل الصادر بحق عشماوي وغزالي وجلال. ومن الجدير بالاهتمام أنه لم يرد ذكر لأيّ اجراء آخر ضد سعيد سابق. وخلال ذاك يحتفظ عشماوي بسيطرته على «الدعوة» التي تواصل بيانه الاعتذاري. ويؤكد آخر ما صدر من ذلك البيان، وهو بقلم غزالي، أن الشجار الأخير في صفوف الاخوان المسلمين كان نتيجة مناورات الصهيونية والاستعمار، وتسللهما. ومع ذلك، فاننا نشك في أن يكون التقارب بين جماعة الهضيبي ونظام الحكم متيناً جداً، وأن يكون أكثر من أمر موقت.

(٢)

حادث جامعة القاهرة

(برقية من السر رالف ستيفنسن الى المستر أنطوني ايدن)(٢)

الرقم: ٥٤ **سرّي**

التاريخ ١٣/١/١٩٥٤

وقع صدام بين الاخوان المسلمين وطلاب هيئة التحرير في جامعة القاهرة أمس بمناسبة الاحتفال بذكرى شهداء القناة. واستناداً الى أحد التقارير، كان الزعيم الديني الايراني، نوّاب صفوي، يخطب في الاجتماع حينما قام الطلاب من أعضاء الاخوان المسلمين بمظاهرة صاخبة ضد نظام الحكم.

٢ ـ ان البيان الرسمي الذي صدر في وقت متأخر من ليلة أمس، لم يتطرق لذكر الاخوان المسلمين، ولكنه اعترف بأن الأسلحة النارية قد استعملت وأن سيارة قد أحرقت.

٣ ـ يبدو أن مجلس قيادة الثورة يعتبر الحادث خطيراً، وهنالك تقارير موثوقة بصورة تكاد تكون مؤكدة، بأن كثيراً من الأعضاء البارزين في الاخوان، بمن فيهم الهضيبي، قد اعتُقلوا، وأن نوّاب صفوي سيسفّر الى خارج القطر. ينتظر أن يعلن عن حل الاخوان المسلمين هذه الليلة.

٤ ـ تُتخذ الاجراءات ضد الاخوان المسلمين في الاسماعيلية أيضاً، وان مقرّ القوات

(٢) From Cairo to Foreign Office, F.O. 371/108319 (JE 1016/2), 13 January 1954.

البريطانيةقد أنذرباحتمال وقوع تحركات للقوات من سيناء الى الدلتا. وقد استفسر وكيل المحافظ عمّا اذا كان من الممكن الحاق الشرطة المصريين بقواتنا كرادع ضد المحاولات المحتملة لتوريطنا مع المصريين باطلاق النار على قواتنا. وقد تمت الموافقة على هذا الطلب.

(٣)

حَلّ الاخوان المسلمين

(برقية من السر رالف ستيفنسن الى وزارة الخارجية)[٣]

الرقم: ٥٨

التاريخ ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤

قمت بزيارة مجاملة للرئيس محمد نجيب اليوم.

٢ - تحدثنا عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية ضد الاخوان المسلمين فقال ان هذه الاجراءات في الواقع كان يجب اتخاذها في وقت قبل ذلك، على أنه كان من الصعب القيام بذلك لأن الاخوان كانوا متغلغلين في وزارة الداخلية والشرطة الى حدّ يعيق تسجيل أعضاء المنظمة، ولكن تمت معالجة هذا الوضع منذ ذلك الوقت، والحكومة الآن واثقة من أنها تعرف هوية جميع الأعضاء ذوي النفوذ والخطرين. وقد تمّ تطويق هؤلاء جميعاً، وحلت الحكومة الأعضاء كلياً، ولن يكون هنالك تراخ في موقفها.

٣ - أما فيما يتعلق باحتفالات ٢٣ تموز (يوليو)، فان الخطط لم تتقرر نهائياً لحدّ الآن، ولكن كان يعتقد أنه سيكون هنالك عرض للحرس الوطني والمتطوّعين، مع بعض القوات الممثلة للجيش المصري. وبسبب الاجراء المتخذ ضد الاخوان المسلمين، لا بدّ من اتخاذ احتياطات خاصة، اذ أنّ من الممكن في أي وقت أن يقوم بعض المتطرفين من أعضاء تلك المنظمة باستغلال الفرصة لإحداث الشغب. وكانت كتائب معينة من القوات توضع في حالة الاستعداد لمواجهة أي حدث من هذا القبيل.

(٤)

(برقية من السر رالف ستيفنسن الى وزارة الخارجية)[٤]

الرقم: ٦١

التاريخ ١٩٥٤/١/١٥

أذيعت أخبار حل الاخوان المسلمين في مصر ليلة ١٤/ ١٥ كانون الثاني (يناير).

٢ - صرّح البكباشي زكريا محيي الدين، وزير الداخلية، أن ٤٥٠ من الاخوان المسلمين قد اعتقلوا وأن التحقيقات جارية، ومن لم يكن مذنباً منهم سيطلق سراحه فوراً. وقد أضاف أن الحالة في البلد هادئة، ولكن الحكومة لن ترحم من يحاول خرق حدود القانون.

٣ - أعلن البكباشي أنور السادات أن مجلس قيادة الثورة قد اتخذ القرار التالي في ١٢ يناير: «تعتبر منظمة الاخوان المسلمين حزباً سياسياً ولذلك فانها تخضع لقرار مجلس قيادة الثورة بحل الأحزاب السياسية».

---

(٣) From Cairo to Foreign Office, F.O. 371/108319 (JE 1016/), 14 January 1954.

(٤) From Cairo to Foreign Office, F.O. 371/108319 (JE 1016/4), 15 January 1954.

٤ ـ نُشر بيان طويل صرّح أن الاخوان المسلمين لم يطبَّق عليهم قرار الحل الأول، اذ كان من المعتقد أنه ليس لديهم أي طموح سياسي وأنهم سيؤيدون أهداف الثورة، بينما وجهت المنظمة نشاطها ـ مع الأسف ـ لاسقاط نظام الحكم.

٥ ـ ومضى البيان في سرد تاريخ العداء المستحكم من جانب الاخوان نحو نظام الحكم منذ قيام الثورة. وعلى الرغم من انكار الاخوان المسلمين أن لديهم أي طموح سياسي فانهم طالبوا بمقاعد في الوزارة، وعارضوا في تأسيس هيئة التحرير، وحاولوا أخيراً التسلل الى صفوف الجيش والشرطة لإثارة المعارضة ضد الحكومة. وقد بلغ هذا الموقف العدائي ذروته في الاضطرابات التي وقعت في جامعة القاهرة يوم ١٢ كانون الثاني (يناير) والتي نظمتها جماعة الاخوان اظهاراً لقوّتها.

٦ ـ وكان بين التهم التي وجهت الى الاخوان المسلمين هو أنهم اتصلوا بالمستشار الشرقي في هذه السفارة بينما كانت المحادثات البريطانية ـ المصرية مستمرة في نيسان (أبريل) ١٩٥٣. وقيل إن الاجتماع قد رتب عن طريق المستشار القانوني وإن المحادثة التي أعقبت ذلك ـ على ما جاء في البيان ـ ربّما تكون قد أثرت في موقف الوفد البريطاني بخصوص قضية منطقة القناة. وقد كان من رأي الاخوان المسلمين أن عودة القوات البريطانية الى القاعدة يجب ان تقررها لجنة بريطانية ـ مصرية مشتركة، وأن يترك للأمم المتحدة أن تقرر فيما اذا كان هنالك خطر حرب. وقد ذكر هذا باعتباره السبب المحتمل في الحاح بريطانيا على هذه النقطة. كما ذكر ان هذا الاتصال أعقبته عدّة اجتماعات تالية قابل المستشار الشرقي في احداها المرشد العام. وأنه في ١٠ كانون الثاني (يناير) قد تمت مقابلتان بين ممثل عن الاخوان المسلمين والوزير المفوّض البريطاني.

التعليق

وقد علق الموظف المسؤول عن شؤون مصر في وزارة الخارجية على هذه البرقية بالتعليق التالي قبل تقديمها الى مرجعه:

ربما يمكن التكهّن لماذا اتخذ المصريون هذه الخطوة المحيِّرة فنسبوا الى الاخوان المسلمين الاستعداد للموافقة على شيء هو قريب جداً من الصيغة التي نريدها: وهي صيغة قال عبد الناصر انها تمثل واقع الوضع، ولكن مجلس قيادة الثورة لا يستطيع قبولها لأسباب من السياسة الداخلية.

٢ ـ ان هدف هذه المحاولة هو، بصورة واضحة، تشويه سمعة الاخوان المسلمين باظهار أنهم كانوا يتآمرون مع البريطانيين. ان هذا ـ بمقاييس السياسة المصرية ـ أمر طبيعي حتى مع الافتراض ـ الذي توجد عليه أدلة أخرى ـ بأنهم جادون في الرغبة في الوصول الى اتفاق (والواقع أن مجلس قيادة الثورة إذا كان يفكر في قطع المحادثات بحيث يعقب ذلك «كفاح وطني» فيكون حل الاخوان عملية حمقاء). ان الخطر الرئيسي الذي يهدد النظام بعد التوصل الى اتفاق هو أن تجري محاولة من قبل القوى السياسية المنافسة (الوفد والسياسيون القدماء ـ الاخوان المسلمون ـ الشيوعيون) لكي يضفوا على الاتفاق صبغة خيانة قضية مصر الوطنية. ان الشيوعيين يضطهدون باجراءات تتخذها الشرطة. ومحاكمات محكمة الثورة تهدف الى تفنيد ما يدّعيه الوفد والسياسيون القدماء لأنفسهم

من فضيلة الوطنية. ان قمع الاخوان المسلمين وتلويث سمعتهم بهذه الطريقة ينسجم مع مثل هذه السياسة.

٣ ـ ولكن لماذا اختاروا كدليل شيئاً معيناً وغير مثير بهذه الدرجة وهو هذه الصيغة، مفضلين اياها على ما هو بغيض أكثر بالنسبة لـ «القضية الوطنية». ان المستر ايفانز ـ على ما نعلم ـ لم يبحث الصيغة مع زعماء الاخوان المسلمين، وان كان قد بحث الجوانب الأخرى للعلاقات البريطانية ـ المصرية، وقد نقل الآراء التي أعرب عنها زعماؤهم لنفي ادعاءات عبد الناصر بأن بعض الأمور يستحيل عرضها على الرأي العام المصري. وفيما يلي التفسيرات المحتملة لهذا الاختيار الغريب للأدلة:

(١) رغبة مجلس قيادة الثورة في الاستفادة من الحجة المصرية القديمة التي مفادها: «لا نستطيع قبوله لأننا سبق أن شجبناه علناً». وهذه حيلة مفضلة لأنها تتهرّب من ضرورة مناقشة عرض من العروض على أساس مزاياه.

(٢) رغبة مجلس قيادة الثورة في تهيئة الجوّ لقبول شيء مشابه يستطيعون امراره على اعتبار أنه أفضل. وإذا حاول أحد أن يناقشهم بأنهم باعوا قضية الوطن، فان حجتهم ستكون أنهم حصلوا على ما هو أفضل من الحدّ الأدنى من الشروط التي كان الاخوان المسلمون مستعدّين لقبولها.

(٣) ربما تكون هذه دعاية دبرها ذلك القسم من مجلس قيادة الثورة الذي هو معارض لقبول هذه الصيغة لكي يجعلوا من المستحيل لعبد الناصر قبولها.

٤ ـ ليست هنالك أدلة كافية يمكن الاستناد اليها في ترجيح أحد هذه التفسيرات، ولكن يبدو من المحتمل على الأقل أن هذه الحادثة قد تكون مؤشراً على أن المصريين سيعرضون صيغة متساهلة قريبة من صيغتنا.

التوقيع: موريس

(٥)

خَلْفيّاتُ الأحداث

(تقرير من السر رالف ستيفنسن الى المستر أنطوني ايدن)[٥]

الرقم: ٢٣

التاريخ: ١٩٥٤/١/٢٥

سرّي

سيدي،

سبق أن أبلغت في سلسلة من البرقيات عن أحداث الأسبوع الماضي حيث اعتقلت الحكومة المصرية الزعماء الرئيسيين للاخوان المسلمين. وقد يكون من المفيد أن أسجل في هذا التقرير بعض التعليقات على الخلفية العامة لهذه الأحداث.

٢ ـ أن أقوى تهمة وجهت الى الاخوان المسلمين في البيان الرسميّ الذي صحب الأمر الصادر بحلهم بصفتهم حزباً سياسياً كانت بلا شك هي محاولة التغلغل في صفوف الجيش

(٥) Sir R. Stevenson to Mr. Eden, F.O. 371/108319 (JE 1016/10), 25 January 1954.

والشرطة والقيام بأعمال هدامة بينها، وان ذلك وحده، ضمن ذلك البيان الطويل، كان فيما يبدو يقدم الحجة التي تبرر الاجراء الحاسم بحلّ الاخوان. وكان زعماء الاخوان منذ مدة من الزمن يحاولون زيادة اتباعهم بين أفراد الشرطة والقوات المسلحة، ولكن ليس هنالك دليل قاطع على مدى نجاح هذه المحاولات. وعلى الرغم من أنني أبلغت في برقية سابقة أننا علمنا بوجود مؤامرة تدبرها جماعة ارهابية للاطاحة بنظام الحكم فوراً، فان الأدلة على ذلك أيضاً مشوشة الى حدّ ما. ان اكتشاف مخبأ كبير للأسلحة والمتفجرات في البيت الريفيّ لحسن عشماوي قد استشهدت به الحكومة لدعم مثل هذه التهمة، ولكن حيازة الاخوان المسلمين لمثل هذه المواد كان معروفاً جيداً، ولم يثبت بأي حال من الأحوال أن النية كانت متجهة الى استعمالها ضد نظام الحكم في تلك المرحلة. وقد كان من المقصود بنفس الدرجة من الاحتمال على الأقل استعمالها في أعمال العصابات ضد القوات البريطانية في منطقة القناة. ان السرعة والكفاءة اللتين طوّق بهما نظام الحكم الاخوان يدلان على قدر كبير من الاستعداد من جانب نظام الحكم الذي لم يُثْنِه التغلغل المزعوم، بل يبدو أن تغلغل نظام الحكم بين الاخوان كان أكثر تأثيراً من العكس.

٣ ـ وكان من الواضح منذ عدة شهور طبعاً أن العلاقات بين مجلس قيادة الثورة والاخوان المسلمين قد تدهورت بصورة جدية. وكان الاخوان نشيطين في الجامعات وغيرها. ومع ذلك فليس هنالك ما يدل على أن الحادث الذي وقع في جامعة القاهرة يوم ١٢ كانون الثاني (يناير) كان بتدبير من الاخوان كمقدمة للانقلاب، وان الاحتمال الأكبر هو أن نظام الحكم قد انتهز هذه المناسبة، ان لم يكن قد دبرها فعلاً، من أجل تنفيذ خطة سبق تصميمها لحلّ الاخوان. ولذلك فاذا كانت الفرصة قد انتهزت، وأن الوضع استغلّ من قبل نظام الحكم، كما يبدو محتملاً، فقد يميل المرء الى التكهن بالأسباب التي حملتهم على هذا الاجراء وباختيار الوقت المناسب للقيام به.

٤ ـ ان الرأي القائل بأن الخطوات اتخذت لإعطاء مجلس قيادة الثورة حرية التوصل الى تسوية بشأن منطقة القناة لهو مما يجب استبعاده. والواقع أن من المحتمل أن يكون الاخوان قد قرروا افتعال الأزمة بوجه النظام باتخاذ الاجراء بأنفسهم في منطقة القناة لإحداث صدام مباشر بين نظام الحكم والقوات البريطانية، وان هذا كان جزءاً من النمط التقليدي للدسائس السياسية المصرية، ومع ذلك فليس هنالك دليل مباشر يؤيده، وان ابتداء سلسلة من الهجمات الشديدة على القوات البريطانية في ١١ كانون الثاني (يناير) يمكن أن يعزى الى وكلاء استخبارات الجيش المصري. ولذلك فان التفسير الأرجح هو بصورة عامة اخفاق نظام الحكم (شأن أنظمة الحكم التي سبقته) في ايجاد أساس مرض للتعاون مع الاخوان المسلمين، على الرغم من المحاولات المتكررة للقيام بذلك. وكما جاء في البيان، فان المحاولات التي جرت لكسب التأييد المخلص من الاخوان بادخال ممثلين عنهم في الوزارة ثبت أنها غير مجدية. وبعد قضاء عدة أشهر في البحث عن تسوية مقبولة للطرفين، حينما كان الاحتكاك بين نظام الحكم والاخوان يتزايد، وخاصة حول وحدات «الكوماندو» التابعة للاخوان، وقضية التسليح ودمج الاخوان في هيئة التحرير ـ تغيرت سياسة مجلس قيادة الثورة في حدود منتصف سنة ١٩٥٣ حينما تقرر قص أجنحة الهضيبي ومؤيديه بكسب السيطرة على مجلس الارشاد في انتخابات اكتوبر. وعلى الرغم من أن وضع الهضيبي في مجلس الارشاد قد ضعف، وأن الأهداف المباشرة لمجلس قيادة الثورة قد تحققت، فانّ السيطرة على الاخوان، وخاصة على العناصر الارهابية منهم، ظهر

أنها صعبة التحقيق كأيّ وقت مضى. وقد أصبحت تلك العناصر أكثر خروجاً على السلطة، وسواء أكانت هنالك مؤامرة حقيقية قد اكتشفت أم لا، فان مجلس قيادة الثورة ربما استنتج أنه ليس لديه بديل عن استخدام القوة في أول فرصة مناسبة، فوفّر له حادث الجامعة الفرصة المرتقبة.

٥ ـ ان مستقبل الاخوان يبقى غامضاً. وقد انتهز نظام الحكم فرصة حلّه ليؤكد في خطاب ألقاه الرائد ابراهيم الطحاوي، مساعد السكرتير العام لهيئة التحرير، القوة المتزايدة للمنظمة الأخيرة (أي هيئة التحرير) وسعة نطاق شبكته في الأقاليم، وخططه الاجتماعية وفي الرعاية للمستقبل. وقد أعلن أيضاً، جواباً عن سؤال وجه اليه، أن أعضاء المنظمات السياسية القديمة، سيلقون ترحيباً في صفوفه، بشرط أن يكون مسلكهم السياسي السابق لا غبار عليه. ولذلك فان الاخوان المسلمين، أو على الأقل أغلبية أعضائهم، قد يكونون على وشك أن تمتصهم هيئة التحرير، وقد يقوم الشيخ الباقوري، وزير الأوقاف، ومن أعضاء الاخوان المسلمين السابقين، بدور مهم في هذا. وقد استبقى نظام الحكم نواب صفوي في البلاد ضيفاً على وزارة الأوقاف، ويحتمل أن يكون ذلك بقصد اظهار كون اجراءاته موجهة ضد أولئك الذين لهم طموح سياسي، وليس ضد المؤمنين الحقيقيين. وقد أدلى هو بتصريح نشر على نطاق واسع مؤداه أنه لو كانت في مصر جماعة مثل «فدائيان اسلام» لأسندت النظام الثوري بقوة. وكان ذلك تلميحاً بأنه لم يدرك الوضع الحقيقي في مصر، ولكنه منذ استقباله من قبل الرئيس محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر، أبصر النور. وقد حاول البكباشي أنور السادات جاهداً في (الجمهورية) التفريق بين الزعماء الدساسين والطموحين في الاخوان المسلمين، وبين قاعدته المخلصة والوطنية المغرر بها بدون علمها. وقد أشاد أيضاً بقيمة المثل العليا التي استوحاها الاخوان المسلمون في البداية، واعترف باهتمام نظام الحكم بالحفاظ عليها. ولذلك فمن المحتمل أن يعاد تأسيس الاخوان المسلمين تحت ادارة جديدة وبصورة أكثر انسجاماً مع معتقداته الدينية، بعد تطهيره من آثامه السياسية، وبصورة أخص، من زعمائه. وأنه ليبدو أمراً مفيداً لنظام الحكم بصورة مؤكدة أن يبذل بعض الجهد، وهو في عزلته السياسية الحالية، لكسب أكبر قطاع ممكن من الاخوان لتأييده، إما باقناعهم بالانضمام الى هيئة التحرير، أو باصلاح الاخوان المسلمين على أسس اجتماعية ـ دينية بحتة.

٦ ـ وعلى الرغم من أنني ـ كما سبقت الاشارة أعلاه ـ لا أعتقد أن غرض مجلس قيادة الثورة في حله الاخوان المسلمين كان تسهيل سير مفاوضات منطقة القناة، فان هذا الاجراء قد يكون له ذلك الأثر عملياً. فقد كان الاخوان، بصورة تكاد تكون مؤكدة، سيعارضون أي اتفاق بريطاني ـ مصري، وان قمعهم كمنظمة سياسية قد أزال هذه العقبة. ولا بدّ أن نجاح مجلس قيادة الثورة في معالجة أمر الاخوان سيعطيهم ثقة بالنفس كانوا بحاجة ماسة اليها، وبذلك تجعل التعامل معهم أسهل قليلاً. ولكنهم ـ كما جاء في بيانهم ـ قد يشعرون في الوقت نفسه أنه لا يسعهم أن يظهروا وكأنهم أقل وطنية من الاخوان الذين تمّ حلهم، وان الانفجار الأخير في منطقة القناة يبدو منسجماً مع الافتراض الأخير.

الفصل الثالث

أزمة مارس

لا شكّ أن الأحداث الخطيرة التي شهدتها مصر خلال شهري شباط وآذار (فبراير ومارس) ١٩٥٤، هي التي حددت مصير ثورة ٢٣ تموز (يوليو) بشكل حاسم، بعد أن بقيت خلال السنتين الأوليين من قيامها، تتأرجح بين اتجاهات مختلفة كان استقرار مصر على أيٍ منها، سيعود على مستقبلها بنتائج حاسمة، وتمتد آثارها الى سنوات طويلة مقبلة.

وتتمثل الأزمة التي عرفت باسم «أزمة مارس» في الصراع بين محمد نجيب من جهة، ومجلس قيادة الثورة من جهة أخرى، وبصورة خاصة جمال عبد الناصر، االذي كان أبرز أعضاء المجلس وأهمهم بلا منازع. على أن هذا الصراع لم يكن صراعاً على السلطة بين شخصين فقط، وانما كان الى حدّ كبير صراعاً على المبادىء أيضاً، وعلى أسلوب معالجة مشاكل البلاد، وطريقة السير بالثورة الى أهدافها.. وصراعاً بين جيلين، وعقليتين ومدرستين في التفكير والممارسة.

أراد مجلس قيادة الثورة لمحمد نجيب أن يكون رئيساً صورياً، أشبه بملك دستوري يسود ولا يحكم، بينما تسير الثورة في طريقها، يقودها بصورة فعليّة زعماؤها الذين هم من جيل مختلف، أصغر منه سناً، وأكثر اندفاعاً، ولكنهم بدون شك أقلّ تجربة في الحياة، ولا خبرة سابقة لهم في الحكم. وكان هؤلاء الشبان يريدون أن يقطعوا كل صلة بنظام الحكم السابق، مستأصلين جذوره، مزيحين عن مسرح السياسة كل رجالها القدماء الذين تداولوا الحكم منذ عهد فؤاد الأول، وكانوا الآن يتزاحمون على ذلك المسرح. وقد عبّر محمد حسنين هيكل (أحد محرري «أخبار اليوم» الشبان في ذلك الوقت) عن موقفهم هذا وشعورهم نحو أولئك الساسة بمقالة عنيفة يكفي عنوانها للدلالة على مضمونها، وهو: «أخرجوا أنتم!».

وكان محمد نجيب، بحكم كونه رئيس الضباط الذين قاموا بالثورة، أو الواجهة التي برزت الثورة أمام الشعب باسمها، وحملت بياناتها الأولى توقيعه، قد حصل على شعبية واسعة، كما أن صلاته الشخصية الخاصة بالسودان، حققت له بين السودانيين أيضاً شعبية خاصة. ولذلك كله صار محمد نجيب يتصرّف كرئيس فعلي أو قائد للثورة، ويطالب بسلطات خاصة أوسع من سلطات عضو عادي في مجلس

قيادة الثورة. وكان في تفكيره وشعوره، وبحكم نشأته وسنّه، يميل الى الاعتدال، ويفضل النظام البرلماني، ويعطف على الاخوان المسلمين والعناصر النزيهة من الأحزاب الأخرى.

ولكن محمد نجيب أخذ يشكو تجاهل مجلس قيادة الثورة له، وعقده جلساته بدونه، وأحياناً اجتماع أعضائه في أماكن أخرى، خارج مقرّ المجلس.

وكان هنالك سدّ يقوم بين الوزراء العسكريين (وهم من الشبان المتحمسين الذين لا شك في اخلاصهم، ولكن خبرتهم قليلة وثقافتهم محدودة) وبين الوزراء المدنيين الذين كانوا من خيرة رجالات مصر علماً وثقافة وخبرة، ولكنهم يفتقرون الى تلك القوة التي كانت تسند زملاءهم العسكريين: قوة الجيش. ولم يرتح محمد نجيب لهذا السدّ، وعارض في تأسيس «محكمة الثورة» (وهو الذي درس القانون وحصل فيه على عدة دبلومات عليا) لأنه كان يرى أنها ستجعل من مجلس قيادة الثورة خصماً وحَكماً في وقت واحد، وأنها أشاعت الكراهية له بين الناس. وقد رفض تصديق أحكام الاعدام التي أصدرتها تلك المحكمة، وخاصة على رئيس الوزراء الأسبق ابراهيم عبد الهادي.

ولما عُيّن زكريا محيي الدين وجمال سالم وزيرين - مثلاً - رفضا أداء اليمين الدستورية أمامه، وهو رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس قيادة الثورة، وضابط أقدم منهما بدرجات. وهي في الواقع مسألة لا تقدّم ولا تؤخر في الأمور شيئاً، ولا أهمية عملية لها، ولكنه غرور الشباب واندفاعه. وقد انتقل جمال سالم الى جوار ربه، أما زكريا محيي الدين فلا شكّ أنه نادم على تعنته في هذه المسألة الشكلية البحتة.

ثم حدث أن تنازل مجلس قيادة الثورة عن صلاحياته وسلطاته لجمال عبد الناصر في حالة عدم انعقاده، وأبعد الضابط المؤيدون لمحمد نجيب، بمن فيهم حَرَسه الخاص، وتمّ تشتيتهم في مناصب بعيدة، ومتنوعة.

هذه وغيرها شكاوى محمد نجيب، وبعضها كان معروفاً في حينه، وبعضها الآخر عدّدها في مذكراته التي نشرت بعد وفاة جمال عبد الناصر[١].

وهكذا نشبت الخلافات بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة، وظهرت الانشقاقات بين أعضاء المجلس أنفسهم. وكانت موضوعات الخلافات عديدة، متنوعة، منها الشخصيّ ومنها ما يتعلق بالقضايا العامة، وخاصة موضوع رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ورئاسة مجلس قيادة الثورة، ومسألة السماح بالحياة الحزبية، وعودة الحياة النيابية، ومحاكم الثورة، والساسة القدماء، والطبقة الجديدة في الحكم، وشكل الحكومة الجديدة، ودور العسكريين في الحكم، وسلطات مجلس قيادة الثورة، وهل يجب أن يبقى المجلس قائماً الى أجل غير مسمّى، أم لمدة محدودة، وما هي هذه المدة[٢].

وأخذت هذه الخلافات والانشقاقات تتزايد يوماً، وتزول حيناً، ثم تعود فتشتدّ، حتى تفجّر الموقف أخيراً في آذار (مارس) ١٩٥٤.

(١) صدرت مذكرات محمد نجيب في كتابين أولهما: «**كلمتي للتاريخ**»، القاهرة (دار الطباعة الحديثة) ١٩٨١، والثاني: «**كنت رئيساً لمصر: مذكرات محمد نجيب**» القاهرة (المكتب المصري الحديث) ١٩٨٤.

(٢) انظر في تفاصيل هذه الخلافات: «**مذكرات عبد اللطيف البغدادي**»، القاهرة (المكتب المصري الحديث) ١٩٧٧، ص ٨٥ وما بعدها.

«وقبل هذه الأزمة» كما يقول الدكتور عبد العظيم رمضان «كان الحكم في مصر غير خالص لعبد الناصر، بل كانت المسؤولية موزعة بدرجة كبيرة بينه وبين رفاقه من أعضاء مجلس قيادة الثورة. ولكن بعد الأزمة، انفرد عبد الناصر بالحكم، لا شريك له فيه، وأصبحت المسؤولية واقعة عليه برمّتها في اطار العلاقة الضرورية بالجيش، في نظام يفتقر الى المشاركة الشعبية الفعالة في الحكم»[٣].

ولذلك فان «أزمة آذار (مارس)» هي، من الناحية الفعلية، البداية الحقيقية لعهد جمال عبد الناصر الذي امتدّ ستة عشر عاماً في حياة مصر السياسية، وما زال الكثير من آثار ذلك العهد، الأساسية والفرعية، والايجابية والسلبية، مستمرّاً الى يومنا هذا.

■ (الوثائق)

(١) من السر رالف ستيفنسن الى السر أنطوني أيدن[٤]

السفارة البريطانية

القاهرة

١٥ آذار (مارس) ١٩٥٤

سرّي

الرقم: ٦٨

سيدي،

اتشرّف أن أقدّم، توضيحاً لتقاريري البرقيّة، العرض الآتي، الأكثر تفصيلاً، للتطورات التي حدثت خلال الأسبوعين الماضيين، والتي كان أبرزها استقالة اللواء محمد نجيب من جميع مناصبه، وما أعقب ذلك من اعادته اليها.

٢ ـ ان التسلسل الفعلي للأحداث أصبح الآن واضحاً الى حدّ كبير، ولكن الأسباب الكامنة، مع ذلك، ما تزال غامضة. ان رواية اللواء (محمد نجيب) نفسه للأحداث التي ادت الى استقالته ليست معروفة، ولا تتوافر سوى معلومات محدودة ـ باستثناء تلك التي جاءت من مصادر مجلس قيادة الثورة ـ فيما يتعلق بعملية ضباط سلاح الفرسان التي كانت مسؤولة الى حدّ كبير عن اعادته. وفي هذه الظروف لا بدّ لأيّ تقييم للنتائج التالية، والتطورات التي ستتمّ في المستقبل، أن تكون أوّلية وموقتة.

٣ ـ كان وضع اللواء محمد نجيب شاذاً منذ تعيينه رئيساً للوزراء في ٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٥٢. ومع سلطة لا تزيد عملياً على سلطة أي عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة (باستثناء صوته المرجّح) فانه في الواقع كان رئيساً للوزراء بالاسم فقط. وطالما كانت الأمور تسير بصورة لا بأس بها، فان دوره، وان لم يكن مما يحسد عليه، كان على الأقل محتملاً. ومع تصاعد عدم شعبية نظام الحكم، وعزلته الفعلية تقريباً على أثر حلّ الاخوان المسلمين في كانون الثاني (يناير)، تزايدت صعوبة وضع اللواء محمد نجيب. ولمدة طويلة، كان أولئك الذين يريدون الاصلاح، يتجهون اليه، ولم يكن ثمّ شك كبير في ان آمال قطاع واسع من المعارضة على الأقل، وخاصة أصحاب المصالح، أصبحت متركزة عليه. وفي الوقت نفسه لقي حثّاً وتشجيعاً على تأكيد نفوذه، وكبح جماح عدم الشعور بالمسؤولية لدى الضباط

---

(٣) عبد العظيم رمضان، «**عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤**»، القاهرة، (مطابع دار روز اليوسف) ١٩٧٦، ص ٥.

(٤) Sir R.Stevenson to Sir A, Eden F.O. 371/108316 (JE 1015/12), 15 March 1954.

الشبان الذين كانوا زملاءه في مجلس قيادة الثورة. ان سليمان حافظ، المستشار القانوني لرئيس الجمهورية، قام بصورة تكاد تكون مؤكدة، بدور ما في اقناع اللواء [محمد نجيب] باتباع هذا النهج، وفي احدى مراحل الازمة قدّم استقالته. ولا شكّ أن نصيحة مماثلة قدّمت اليه من جانب أشخاص كثيرين آخرين، ستعرف هويتهم فيما بعد.

٤ - وقد تمّ تشجيع اللواء [محمد نجيب] على اتخاذ المبادرة، ولا شكّ أنه هو الذي ألحّ على الأمر بفعل الأحداث في سوريا، وبصورة أخصّ، في السودان. فالصعوبات التي واجهها العقيد الشيشكلي، أدّت الى تدهور معنويات مجلس قيادة الثورة، ورفع معنويات المعارضة. كما أن الافتتاح الرسميّ للبرلمان السوداني الذي كان اللواء مدعوّاً لحضوره، أتاح له فرصة جيدة - أو أنها بدت كذلك - للضغط على مجلس قيادة الثورة. وربما كانت الشعبية التي يتمتع بها محمد نجيب في السودان شخصياً أقوى ثروة لمصر في السودان. ولم يبد من المعقول أن يجرؤ مجلس قيادة الثورة على التفريط بها بقبول استقالته. ومع ذلك، فان محمد نجيب وأصدقاءه أخطأوا الحساب، فقبلت الاستقالة.

٥ - على أن البكباشي جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة، كما تبين فيما بعد، قد ارتكبوا غلطة خطيرة أيضاً في حساباتهم. وربما كان هنالك ما يبرر ثقتهم بأنه طالما كانت القوات المسلحة موالية لهم، فانهم سيكونون قادرين على الاحتفاظ بسيطرتهم على البلاد. ان الاستياء المحيّر الذي أعقب أفول نجم محمد نجيب كان واسع النطاق، ولكن لم يكن هنالك مدنيّ واحد حرّك ساكناً من أجله. وقد أخفق مجلس قيادة الثورة في أن يقيس بدقّة، الحالة النفسية للقوات المسلحة وخاصة الكتائب المدرّعة في سلاح الفرسان. وعلى الرغم من وجود حوالى ٢٥ ضابطاً من سلاح الفرسان بين المائتين والخمسين ضابطاً الذين أيدوا قرار مجلس قيادة الثورة الاجماعي بقبول استقالة محمد نجيب، وعلى الرغم من اثنين من أعضاء المجلس (اليوزباشي حسين الشافعي، والصاغ خالد محيي الدين) هما من سلاح الفرسان، والأول في الواقع هو قائدهم - فان ترتيبات الاستخبارات والارتباط في هذه الوحدة قد انهارت. وليس من المؤكد هل أخفق اليوزباشي الشافعي والصاغ محيي الدين في حمل بقية اخوانهم الضباط على مسايرتهما، أم أنهما أهملا مثل تلك المحاولة. ان فشل التدخل الشخصي للبكباشي جمال عبد الناصر فيما بعد يدل على أن المحاولة بذلت، ولكن المعارضة كانت أقوى. وكان اليوزباشي الشافعي رئيساً لهيئة التحرير في الوجه القبليّ، ولذلك كان غيابه عن سلاحه يتكرر كثيراً، مما جعله يعتقد أنه فقد الاتصال مع اخوانه الضباط، وربما كان الاعتماد أكثر من اللازم على الصاغ خالد محيي الدين الذي كثيراً ما وجد نفسه في المجلس دون الأكثرية بصوت واحد. وبعد اخفاق البكباشي عبد الناصر علم أن الصاغ محيي الدين انضمّ الى المنشقّين الذين كان دونما شكّ يتعاطف كثيراً مع آرائهم المعارضة للحكم «السلطويّ». ان معتقداته الاشتراكية المتقدمة معروفة جيداً. وهكذا فان اتّهام الضباط المنشقّين فيما بعد يحمل ميول يسارية، قد يكون له أساس من الصحة.

٦ - ان الوحدات الأخرى من القوّات المسلحة، وخاصة المدفعية، (التي أصبحت محل ريبة بعد انشقاق البكباشي مهنّا) وكذلك قوات الشرطة، يبدو أنها لم تنحز الى أي جانب في حادث التمرّد قصير الأمد، أو أنها على الأقل بقيت، لسبب ما، تحت سيطرة الضباط الأحرار. وقد تمكن هؤلاء الأخيرون من تطويق نادي سلاح الفرسان بعد اجتماع ٢٦ شباط (فبراير) واحتجاز قادة الشبكة. وكذلك لم تجد قوات الأمن التي كانت في امرة وزارة الداخلية صعوبة كبيرة في السيطرة على المظاهرة الشعبية التي خرجت في ٢٨ شباط (فبراير) وفي

معالجة أمر عناصر الشعب التي حاولت استغلالها. ومع ذلك فلم يكن ثمّ نقص في الدلائل على أن ثقة معظم الضباط كانت قد تزعزعت. وقد واجه قائد الجناح حسن ابراهيم صعوبات حينما زار الوحدات في الاسكندرية، وقيل ان تصويتاً سرّياً أظهر أن ضباط الجيش كانوا أميل الى تفضيل حكومة مدنية. اما سلاح حرس الحدود الذي يضمّ عدداً كبيراً من السودانيين، فقد كان ـ كما هو المتوقع ـ كبير العطف على محمد نجيب.

٧ ـ ومن الواضح أن اعادة محمد نجيب كانت قرصاً مرّاً تجرّعه البكباشي عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة. ان ابتلاعهم ذلك القرص، وبذلك تفاديهم سفك الدماء في الجيش، لهو موقف مشرّف لهم، خاصة وأن القيام بعملية ضدّ ضباط سلاح الفرسان في ليلة ٢٦/٢٧ شباط (فبراير) ربما لم يكن كبير الصعوبة. ولقد يعتقد أن البكباشي عبد الناصر فقد الشجاعة، ولكن سجلّه الماضي، مع ذلك، يدلّ على أنه لا يفتقر اليها. انه شديد التمسّك بقناعاته، ويبدو أن احداها هي أن أي انشقاق في الجيش أمر يجب تفاديه بأيّ ثمن. صحيح، أن كلا الطرفين قدّما تنازلات، ففي ٢٧ شباط (فبراير) وافق محمد نجيب على ما سبق له أن رفضه، أي الفصل بين منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، كما أن جمال عبد الناصر وافق على اعادة محمد نجيب رئيساً للجمهورية والتعجيل في العودة الى الحياة الدستورية. وفي ٨ آذار (مارس) ظهر أن اللواء محمد نجيب، والبكباشي جمال عبد الناصر قد اتفقا على الأقل على تفادي قطيعة مؤكدة في قضية الصلاحيات، بعودة الأول الى رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس قيادة الثورة، وبعدم إصراره، فيما يبدو، على مطالبه الأخرى، وخاصة حق نقض قرارات مجلس قيادة الثورة.. ويبدو أيضاً أنه ثمّ تحقيق قدر من المصالحة الشخصية. ومع ذلك فان البكباشي عبد الناصر هو الذي تراجع على طول الخط، والنتيجة الخالصة هي أن الأحداث أثبتت أن مجلس قيادة الثورة لا يستطيع الاستمرار بدون اللواء محمد نجيب.

٨ ـ أما كون العكس صحيحاً، فأمر سيظهر فيما بعد. واذا كان الجيش يسند مجلس قيادة الثورة ـ كما يدّعي أنصاره بثقة ـ فان اللواء ـ محمد نجيب قد يضطرّ الى التفاهم مع البكباشي عبد الناصر. واذا فعل، فمن المؤكد أنه سيفقد شيئاً من شعبيته. والواقع أن هناك تقارير تقول إن قبوله بمصالحة مع مجلس قيادة الثورة ككلّ، دونما تمييز بين الأشخاص، يعتبر ضعفاً خطيراً حدّ من سلطته. ومن جهة أخرى، فقد يستمرّ محمد نجيب فيما يعتبر من أساليبه التاكتيكية في الاستحواذ التدريجيّ. وبعد أن تحقق له ما أراد من حيث منصبه الرسميّ، قد يثير مرة أخرى مسألة صلاحياته كقضية مبدأ. وقد تواجه المسألة، بدلاً عن ذلك، في صيغة عملية باستقالة أحد الوزراء أو اقالته مثلاً. وقد تعتمد النتيجة إلى حدّ كبير على اصرار أولئك الذين يدفعون اللواء محمد نجيب بدوافع خاصة، أو لأغراض خلفيّة خفيّة، وعلى نجاح أو فشل أية محاولة يقوم بها البكباشي عبد الناصر لابعاده عن أعوانه الحاليين، وبصورة أعم على تطوّر المشاعر في البلاد، وخاصة في القوات المسلحة. ومن المحتمل أن يكون اتخاذ أي قرار بتأليف جمعية تأسيسية صمام أمان يكفي لتفادي حدوث انفجار في المستقبل القريب. وعلى الأمد الأطول، سيكون من الضروري اما سحق المعارضة ضد مجلس قيادة الثورة كما حدث في الماضي، أو استرضاؤها باعادة نوع من الحياة البرلمانية. أما النيات الحقيقية للبكباشي عبد الناصر فما تزال غير معروفة.

٩ ـ ولقد كان من متناقضات النظام العسكري أن معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، بمن فيهم البكباشي عبد الناصر، وان اضطرّتهم الأحداث الى اتخاذ سلطات دكتاتورية، فانهم جميعاً

يؤمنون بالديموقراطية البرلمانية ايماناً قوياً. وعلى الرغم من أن قضاءهم في السلطة سنة ونصف السنة جعلهم مقتنعين بمساوىء الديموقراطية الكاملة خلال مرحلة التطور الحالية في مصر، فانهم قد يمضون قدماً في تنفيذ اقتراحاتهم بالعودة الى الحياة الدستورية. ومن جهة أخرى، فان كثيراً من الأمور قد يحدث قبل ٢٣ تموز (يوليو) وهو موعد اجتماع الجمعية التأسيسية. ان مجلس قيادة الثورة، على الرغم من الموقف الغامض أحياناً للصاغ خالد محيي الدين، والتأييد الذي حصل عليه بدرجات متفاوتة من اثنين أو ثلاثة من زملائه، فانه بدا حتى الآن متحداً بدرجة غير منتظرة. وقد اثبت الضباط الأحرار خلال الأزمة الأخيرة أنهم منظمون تنظيماً جيداً، ومصممون. وقد علم من مصادر موثوقة أنهم ما يزالون كذلك. ان مجموعة الضباط المعادين لمجلس قيادة الثورة، والذين يأمل اللواء محمد نجيب، أو مؤيدوه على الأقل، أن يجمعوا صفوفهم، فيحتمل أن يكونوا أقل تنظيماً. وقد تبين أن الأعضاء الفعالين في هذه المجموعة هم أقل عدداً من الضباط الأحرار. ان الأغلبية الكبيرة من الضباط، على الرغم من ولائهم الشخصيّ لمحمد نجيب، ونفرتهم وغيرتهم من مجلس قيادة الثورة، يمكن أن يفترض الى حدّ معقول أنهم سيتخذون موقف الحياد. ومع ذلك، فانهم قد يتطلعون اليه لحمايتهم من جماعة الضباط الاحرار، وكرادع عن المحسوبية في شؤون الترقيات والتعيينات.. أما الرئيس محمد نجيب نفسه، فقد كان رئيساً صورياً للثورة، ولعل قوى المعارضة تستخدمه الآن على نحو مشابه. لقد كان إجهاده، من الناحيتين الجسمية والعقلية، قاسياً جداً خلال الشهور الثمانية عشر الماضية أو نحوها. ويقال انه يبدي علائم التدهور في كلتا الناحيتين. وعلى الرغم من أنه محبوب ومحترم بصورة عامة، فمن المحتمل أن يكون الفضل في اعادته الى منصبه يعود الى عدم شعبية مجلس قيادة الثورة، بقدر ما يعود الى شعبيته هو. ولذلك فلا يبعد عن التصور أن الخطة الحالية للعودة الى الحياة الدستورية، تعدل أو تؤجل مثل سابقاتها، ان لم تهمل كلّياً، اذ يبدو أن السياسة الحالية للبكباشي عبد الناصر وزملائه هي كسب الوقت.

١٠ ـ لقد تزعزعت الثقة بنظام الحكم بصورة عنيفة في كل من مصر والخارج، وان عودتها تتطلب وقتاً طويلاً. وهنالك لحسن الحظ، دلائل تدل على أن مجلس قيادة الثورة يدرك هذا، وبصورة خاصة يدرك الحاجة لتحاشي الاستفزازات في منطقة القناة، سواء أكان ذلك بالخطب أم بالأعمال. ولعل مما يبعث على بعض الاطمئنان أيضاً أن التطورات حتى الآن تبشر بشيء من الأمل في الانتقال أخيراً الى شكل بديل من الحكم بدون تلك الفترة من الفوضى وفقدان النظام التي كان يخشاها معظم الناس. أما كون مثل هذا البديل أفضل لمصر أو للغرب، فذلك أمر مشكوك فيه. وقد يكون من مصلحة جميع الجهات التي يهمها الأمر أن لا يرخي مجلس قيادة الثورة، أو يجبر على ارخاء قبضته كلياً، أو بأسرع مما ينبغي. وهذا رأي معظم الأجانب المقيمين الذين يقدّرون الجهود التي بذلها النظام الحالي للحفاظ على الأمن العام، وكذلك رأي المصريين الذين يهمهم التمتع بأملاكهم أكثر من فرص التقدم السياسي. وقد تجددت المخاوف من الاخوان المسلمين، وخاصة بين الأقباط، وبعض أصحاب الأملاك من الأقباط، وعلى الرغم من أن يد النظام كانت قاسية عليهم، يأملون أن يتمّ التوصل الى حل وسط يبقي على سلطة مجلس قيادة الثورة، ولكنه في الوقت نفسه يفرض قيوداً على جموحه.

(انتهى التقرير)

ولما وصل هذا التقرير إلى وزارة الخارجية في لندن، علق عليه الموظف المسؤول عن العلاقات مع مصر في الوزارة (دائرة مصر والسودان) بالتعليق الآتي قبل رفعه إلى مراجعه:

١ - «يتناول هذا التقرير بشيء من التفصيل استقالة اللواء محمد نجيب ثم عودته الى سلطاته. ان الاستنتاجات الرئيسية هي ان الخلافات بين الرئيس والبكباشي عبد الناصر قد طرحت جانباً، وان التاييد الشعبيّ للاول، وخيبة الامل الشعبية بمجلس قيادة الثورة قد تظهر أن المجلس لا يستطيع ان يسير بدونه.

«اما الى أي حدّ سيكون تشكيل الجمعية التاسيسية (اذا لم تؤدّ الاحداث بين الوقت الحاضر وتموز (يوليو) الى التخلي عنها) صمام امان للخلافات بين اللواء محمد نجيب والبكباشي عبد الناصر، فذلك امر سيكشف عنه الزمن.

٢ - «اما فيما يتعلق بالعلاقات البريطانية - المصرية، فان الوضع يبقى كما هو. اي أن من مصلحتنا ومصلحة مجلس قيادة الثورة، ان يتمّ التوصل الى الاتفاق على مستقبل القاعدة في منطقة القناة قبل اجتماع الجمعية التاسيسية».

* * * * *

(٢) من السر رالف ستيفنسن الى السر أنطوني ايدن(٥)

السفارة البريطانية

القاهرة — **سرّي**

١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٤ — **الرقم:** ٩٠

سيدي،

اتشرف بأن أواصل تقريري المرقم ٦٨ والمؤرخ في ١٥ آذار (مارس) عن التطورات الداخلية في مصر خلال الأسابيع الستة الماضية.

٢ - ان التواريخ البارزة في هذه الرواية التي كان اللواء محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر بطليها، هي:

٢٥ شباط (فبراير)	حينما علم العالم للمرة الأولى بالمآخذ المزعومة على اللواء محمد نجيب وازاحته عن منصبه.
٢٧ منه	الذي شهد اعادته رئيساً للجمهورية.
٥ آذار (مارس)	حينما قرر مجلس قيادة الثورة اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية بالاقتراع المباشر لعقد اجتماعه في ٢٣ تموز (يوليو) ورفع الرقابة عن الصحف فوراً.
٩ آذار (مارس)	أعيد اللواء محمد نجيب رئيساً للوزراء ورئيساً لمجلس الوزراء.
٢٥ آذار (مارس)	أعلن مجلس قيادة الثورة عن قراره بحلّ نفسه في ٢٤ تموز (يوليو) وفي الوقت نفسه عن السماح باعادة تشكيل الأحزاب السياسية.
٢٩ آذار (مارس)	أعلن عن تأجيل الاجراءات (الليبرالية) التي سبق أن تقرر اتخاذها في ٥ و٢٥ آذار (مارس)، وكذلك قرار مجلس قيادة الثورة بأخذ الصلاحيات الكاملة لتأسيس مجلس استشاري بدلاً من الجمعية التأسيسية المقترحة.
٥ نيسان (ابريل)	أعلن عن اتخاذ الاجراءات لاعادة النظام الى الجامعات، وتطهير الصحافة، وابعاد السياسيين

(٥) F.O. 371/108316 (JE) 1015/29) 15 April 1954.

الفاسدين عن الحياة العامة وبصورة أعم «حماية الثورة»، وأخيراً:

١٠ ـ ١٥ نيسان (ابريل) وهي الفترة التي أعيد خلالها فتح الجامعات عملياً، وأصبح من الواضح أن مجلس قيادة الثورة سيطر على الوضع بصورة عامة.

٣ ـ منذ كتابة تقريري المشار اليه توافر مزيد من المعلومات عن التطورات التي حدثت بين ٥ و٩ من آذار (مارس). ان ما أفصح عنه البكباشي أنور السادات في جريدة (الجمهورية) هو مثار اهتمام خاص. وعلى ما ذكره البكباشي السادات، لم تكد تمضي ٢٤ ساعة على مقررات ٥ آذار (مارس)، حتى تقدم اللواء محمد نجيب بمطالبه في سلطات تمنح عادة لرئيس الدولة في جمهورية رئاسية. وقد رفضت هذه الطلبات من قبل مجلس قيادة الثورة، بمن فيه الصاغ خالد محيي الدين. وكان الأخير قد أبدى أنها لا تنسجم مع التفاهم الذي تمّ بأن تكون الجمهورية من النوع البرلماني (وقد أكد مصدر موثوق، وثيق الصلة بالصاغ محيي الدين أن هذا كان موقفه فعلاً) وفي مواجهة رفض مجلس قيادة الثورة سحب اللواء محمد نجيب طلباته، ولكنه طلب تعيينه رئيساً للوزراء، فوافق البكباشي جمال عبد الناصر على هذا، كما أنه عرض أيضاً أن يعود اللواء محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة، فلقي هذا العرض قبولاً. وقد أفصح البكباشي أنور السادات في مقالته أيضاً عن أمر جدير بالاهتمام، وهو أن مطالب اللواء محمد نجيب لم يتقدم بها عبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ وحدهما، بل وزير المالية عبد الجليل العمري أيضاً.

٤ ـ ان الاتهامات التي وجهت بكل حرّية الى اللواء محمد نجيب من قبل زملائه في المراحل المختلفة من النزاع، لم يكن من شأنها الا أنها زادت من غموض الحوافز التي جعلته ينهج النهج الذي اتبعه. والواقع أن الاتهامات كانت متناقضة الى حدّ ما، أي أنه أراد لنفسه سلطة مطلقة، انه أراد عودة فورية الى الحكومة الديموقراطية. ويبدو أن الحقيقة هي أنه، على الرغم من أن الاستياء الشخصي لتحديد سلطاته ولجاجة بعض المحيطين به كان لهما دور مهم، فان اللواء [محمد نجيب] كان في الواقع يريد سلطات تمكّنه من كبت أو تصحيح أعمال زملائه الأصغر سنّاً حينما يؤدي بهم اندفاعهم أو قلة تجربتهم الى ما يعتبره هو من الأخطاء. ولا ينكر أن مجلس قيادة الثورة في هجومه المتطرف وغير المقنّع على الاخوان المسلمين في كانون الثاني (يناير) وأسلوب ادارته محكمة الثورة، ضمن أشياء أخرى، ارتكب أخطاء خطيرة، وان هذه جميعاً أقنعت اللواء محمد نجيب بالحاجة الى ضمانة دستورية تراقب أعماله.

٥ ـ ومن المحتمل أن اللواء [محمد نجيب] نفسه لم تكن لديه فكرة واضحة عن نوع السلطات الدستورية الضرورية لتحويل مجلس قيادة الثورة الى حكومة مؤثرة بدرجة معقولة، وانه كان سيكتفي لو كان المجلس مستعداً لأن يأخذ بنظر الاعتبار آراءه في القضايا كلما ظهرت، بدون المضيّ فيها متجاهلاً اعتراضاته. ولو كان الأمر كذلك، فليس من المستغرب أنه قبل على الفور فكرة جمهورية برلمانية وسلطات مقيّدة لنفسه. ومن الواضح، في هذه المرحلة، أن اللواء محمد نجيب لم يحبذ عودة فورية الى الحياة البرلمانية الكاملة وانه كان يفكر في مجلس من نوع معين.

٦ ـ وعلى أثر عودة اللواء [محمد نجيب] من السودان كانت النزعة المتطرفة تفعل فعلها على الجانبين. ففي مجلس قيادة الثورة، كان قائد الجناح جمال سالم وأصدقاؤه مصممين على الحفاظ على السلطة الكاملة للمجلس. أما الساسة القدماء فقد كانوا مصممين بالدرجة نفسها على استغلال الوضع من أجل اعادة الأحزاب بأسرع وقت ممكن. ان المستشارين

الرئيسيين للواء محمد نجيب، وهما القانونيان عبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ، وحتى وزير ماليته المعتدل عبد الجليل العمري، على الرغم من دفاعهم عن منحه السلطات الاضافية التي تمنحها له جمهورية رئاسية، فانهم سقطوا في حبائل السياسيين القدماء. وحالما تمّ اتخاذ القرار لتأليف المجلس التأسيسي بالانتخاب المباشر والغاء الرقابة، فان المسألة الأصلية، وهي سلطات اللواء محمد نجيب، اصبحت ثانوية بالنسبة الى مسألة العودة الى الحياة البرلمانية. ويبدو أن اللواء محمد نجيب نفسه قد جرفته الأحداث ولم يكن في اية مرحلة مستعداً لارجاع عقارب الساعة الى الوراء.

٧ ـ ولدى التأمل، كان من الواضح أن البكباشي جمال عبد الناصر كان يعمل على كسب الوقت. ولعله رحّب باعادة اللواء محمد نجيب أو لم يرحب بها ـ ويحتمل أنه اسف لتنحيته أصلاً ـ ولكنه فور ادراكه أن اللواء محمد نجيب لم يكن مستعداً للتخلي عن كفاحه من أجل الحصول على سلطات اضافية أو التراجع عن الوعود المقطوعة بالعودة الى الحياة البرلمانية، بدأ يعمل بصبر عجيب ومكر شديد لحماية مركزه. وبدلاً من قبول تنازل، كان سيعدّ انتصاراً معنوياً للواء محمد نجيب، فانه سمح، بل شجع، معارضيه على اتخاذ مواقف متطرفة. وفي الوقت نفسه لم ينحز علناً الى الفئة الاكثر عنفاً من مؤيديه هو، وخاصة قائد الجناح جمال سالم، وهكذا امتنع عامداً عن استغلال الأغلبية الكبيرة التي يبدو أنه كان يتمتع بها داخل مجلس قيادة الثورة طيلة الوقت. ان هذه السياسة التي بدأت برفع الرقابة عن الصحافة، تفاقمت في اعادة تأسيس الأحزاب. ويحتمل أن هدفه كان ايجاد وضع مضطرب يجعل التدخل العسكري لا مناص منه، أو على الأقل اثارة رد فعل شعبيّ ضد الساسة القدماء. وقد نجح بالتأكيد في كسب الوقت، وتمكن مؤيدوه من الاستفادة من ذلك باعادة مكانة مجلس قيادة الثورة بين القوات المسلحة وفي اعداد الحرس الوطني، وهيئة التحرير وأخيراً نقابات العمال، للعمل. وهكذا كان مجلس قيادة الثورة قادراً على تثبيت ما كان يدّعيه من تمتعه بتأييد اغلبية الضباط في القوات المسلحة، وكذلك قادراً على تحدي اللواء محمد نجيب في ميدانه نفسه. وقد أثبت البكباشي جمال عبد الناصر انه سياسي داهية، وان كان دون وازع، وتغلب على زعماء الأحزاب السياسية القديمة في لعبتهم.

٨ ـ وكانت نتيجة المنافسة هي أن المتنازعين، اللواء محمد نجيب من جهة، والبكباشي جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة من جهة أخرى، قد عادا الى المواقع التي كانا يحتلانها قبل الأزمة. ولا يزال اللواء محمد نجيب، بصفته رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء، قادراً بمجرّد الامتناع عن التوقيع، على التأثير في مجرى الأحداث الى حدّ ما. وقد علم بصورة موثوقة انه على الرغم من مرضه، والضعف العام في مركزه، كانت لديه الشجاعة الكافية لمقاومة مجلس قيادة الثورة وتخفيف قرارات ٥ نيسان (ابريل). وقد نجح بصورة خاصة في منع مجلس قيادة الثورة من ارتكاب غلطة استدعاء وزير المالية، عبد الجليل العمري، امام محكمة الثورة. ولكن هل سيكون قادراً على الاستمرار في القيام بهذا الدور المفيد، أو هل سيسمح له بذلك، فذلك يتوقف على مدى ضبط النفس والاعتدال من جانبه هو، ومن جانب البكباشي جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة. وحتى في حالة تمكنه من ذلك، فمن المحتمل أن يبقى الوضع متوتراً مدة من الزمن. ان احداث الأسابيع السبعة الماضية قد اوجدت هياجاً لم يقتصر على الجامعات، وان عودة الاخوان المسلمين الى الظهور قد خلقت مشاكل تستطيع بصورة مفهومة ان تؤثر في انسجام مجلس قيادة الثورة، بينما يمكن جداً أن تؤدي الأدلة التي قدمت الى النقابات عن قوتها الى اضطرابات عمالية خطيرة.

٩ ـ ومع ذلك، فقد أظهر البكباشي جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة أنهم مسيطرون على الوضع الحالي طالما كانوا مسيطرين على ولاء الأغلبية الساحقة من القوات المسلحة. اضافة الى ذلك، يبدو أن محمد نجيب، منذ مرضه، لم يعد مركز تجمع مؤثّر للعناصر المنشقة، ولم يظهر حوله من قد تتحد معه تلك العناصر. ومن الواضح أن الوضع لم يعد الى ما كان عليه قبل الأزمة، وأن مجلس قيادة الثورة لم يستعد ما كان يوحي به من ثقة واحترام في الأيام الأولى من الحركة. ولكن مع غياب منافسين مؤثرين، فالظاهر أنهم من المحتمل أن يتمكنوا من الحفاظ على السيطرة على البلاد، للمستقبل القريب على الأقل. وقد يكون مما يساعد مركزهم استئناف المحادثات البريطانية ـ المصرية.

(انتهى التقرير)

ولدى وصول هذا التقرير، علق عليه أيضاً، الموظف المسؤول عن العلاقات مع مصر في وزارة الخارجية البريطانية، بالعبارات الآتية:

«تقرير طريف وجدير بالاهتمام، يصل بالقصة الى نقطة تتوقف قبيل التعديل الوزاري. ان المعلومات المتعلقة بتأييد عبد الجليل العمري لمحمد نجيب في مطالبة الأخير بسلطات شخصية، جديرة بالاهتمام بصورة خاصة، وهي تظهر لماذا وجد عبد الناصر من الضروري أن يبحث عن وزير جديد للمالية».

الفصل الرابع

محاولة اغتيال
جمال عبد الناصر

محاكمة مدبّري العملية وإقصاء محمد نجيب نهائياً

في مساء ٢٦ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٤، بينما كان البكباشي جمال عبد الناصر، رئيس وزراء مصر، يخطب في اجتماع جماهيري في الاسكندرية، وكان الخطاب ينقل بالراديو، سمعت أصوات عدة إطلاقات نارية استهدفت جمال عبد الناصر ولكنها أخطأته. وألقي القبض على أربعة شبان ظهر أنهم ينتمون الى جماعة الاخوان المسلمين الذين سبق أن قرر مجلس قيادة الثورة حل منظمتهم باعتبارها منظمة سياسية ينطبق عليها قرار حل الأحزاب السياسية.

وشكل مجلس قيادة الثورة محكمة خاصة برئاسة قائد الجناح جمال سالم، لمحاكمة «محمد عبد اللطيف» الذي قام بالمحاولة، وغيره من أعضاء الاخوان المسلمين الذين اشتركوا في العملية أو في تدبيرها. وورد خلال المحاكمة ذكر اللواء محمد نجيب، رئيس الجمهورية، فكانت محاولة الاغتيال وسيلة لاتخاذ اجراءات على نطاق أوسع ضد الاخوان المسلمين من جهة، والمبرر الذي كان مجلس قيادة الثورة ينتظره لازاحة اللواء محمد نجيب عن المسرح السياسيّ بصورة نهائية، من جهة أخرى.

وقد أرسلت السفارة البريطانية في القاهرة سلسلة من البرقيات بمناسبة هذه الحادثة، كما أنها زودت حكومتها بتقرير مفصل عن سير المحاكمات التي انتهت باصدار أحكام الاعدام على القائمين بالمحاولة، وعلى زعماء الاخوان المسلمين، بمن فيهم المرشد العام حسن الهضيبي، الذي تقرر فيما بعد تخفيف الحكم الصادر عليه الى السجن المؤبد، مع تعليقاتها عليها:

(١)

(برقيّة)

(من القائم بأعمال السفارة البريطانية في القاهرة الى وزارة الخارجية)[1]

الرقم: ١٦٠٨

التاريخ: ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤

١ ـ نجا البكباشي جمال عبد الناصر من رصاصات مسدس اطلقت عليه حينما كان يخطب في

(١) From Cairo to Foreign Office, F.O. 371/108318 (JE 1015/57), 27 October 1954.

اجتماع جماهيري في الاسكندرية مساء ٢٦ تشرين الاول (أكتوبر). وقد أصيب اثنان من حاشيته، ووزير التجارة السوداني، باصابات طفيفة من شظايا مصباح كهربائي.

٢ - ألقي القبض في مكان الحادث على أربعة شبان قيل انهم من أعضاء الاخوان المسلمين.

(٢)

(برقيّة)

(من القائم بأعمال السفارة البريطانية في القاهرة الى وزارة الخارجية)(٢)

الرقم: ١٦١١

التاريخ: ٢٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٤

برقيتي المرقمة ١٦٠٨ (حول محاولة اغتيال رئيس وزراء مصر)

ليست هنالك دلائل على أن المحاولة زعزعت معنويات نظام الحكم، وان البكباشي جمال عبد الناصر - على ما قاله أحد أعوانه - سيخرج من الأزمة بمزيد من الثقة بالنفس، ومتحصناً بعطف الشعب عليه، وقد يكون ذلك صحيحاً.

٢ - ومع ذلك فان الاجراءات الاحتياطية التي اتخذها نظام الحكم كانت ظاهرة للعيان جداً خلال النهار. وقد اتخذت القوات المسلحة مواقعها في عدد من النقاط المهمة، بما فيها رئاسة مجلس الوزراء، كما أن تنظيمات العمال قد استدعيت لاظهار تأييدها للنظام. ولا يعرف على وجه التحديد حتى الآن مدى توقف سير الأمور، ولكن الترامووايات والباصات في القاهرة كانت متوقفة صباح اليوم. وقد أغلق عدد كبير من المكاتب مبكراً، كما وأرسل أطفال المدارس الى بيوتهم قبل انتهاء الدوام.

٣ - يقال ان نائب المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين التي أعيد تنظيمها قد أرسل برقية الى البكباشي عبد الناصر يهنئه فيها بنجاته. ومع ذلك فان أنصار النظام سُمِح لهم بمهاجمة مقرّ الاخوان المسلمين في القاهرة حيث أشعلوا فيه النار. ويعتقد أن عدداً كبيراً من أعضاء الاخوان المسلمين اعتقلوا. ان الأرقام الرسمية عن الاعتقالات هي ٤٧ في القاهرة و٢٠ في الاسكندرية. ووردت أنباء عن اعتقالات في الاسماعيلية أيضاً.

٤ - عاد البكباشي جمال عبد الناصر الى القاهرة، والوضع في العاصمة هذا المساء يبدو هادئاً.

(٣)

(برقيّة)

(من القائم بأعمال السفارة البريطانية في القاهرة الى وزارة الخارجية)(٣)

الرقم: ١٦٠٩

التاريخ: ٢٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٤

محاولة اغتيال عبد الناصر كما روتها الصحف والاذاعة البريطانية.

قد يتخذ مجلس قيادة الثورة هذه مبرراً للقيام بمزيد من الاعتقالات لأعضاء الاخوان المسلمين.

(٢) From Cairo to Foreign Office, F.O. 371/108318 (JE 1015/59), 27 October 1954.

(٣) From Cairo to Foreign Office, F.O. 371/108318 (JE 1015/58A, 27 October 1954.

أعلنت مصلحة الترامولايات والباصات اليوم اضراباً منظماً تأييداً لعبد الناصر. مفرزات المشاة قائمة في مواقع ستراتيجية ومستعدّة لدخول المدينة عند الضرورة.

(٤)

(برقيّة)

(من القائم بأعمال السفارة البريطانية في القاهرة الى وزارة الخارجية)(٤)

الرقم: ١٦٥٠

التاريخ: ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤

هنالك شعور متزايد بالتوتر خلال الأيام القلائل الماضية. الاشاعات منتشرة على نطاق واسع والتكهنات حول المستقبل كثيرة. ان موقف اللواء نجيب وحملة الحكومة على الاخوان المسلمين أصبحا موضوع تعليقات عديدة.

٢ ـ ان عدم إعراب اللواء محمد نجيب عن أي تأييد لاتفاقية منطقة القناة، وما أعقب ذلك من استبعاده بصورة مطّردة عن أية اشارة في الصحف، الى أن أصبحت فعالياته لا تذكر في حقولها السياسية والاجتماعية، جعل من الواضح للجميع أن الأمور ليست على ما يرام في ذلك المجال. والاعتقاد السائد هو أن رئيس الوزراء يفكر، بل انه قرر، تفجير الأمر مع الرئيس.

٣ ـ أما فيما يتعلق بالاخوان المسلمين فهنالك بين الأوساط المعتدلة والمعقولة نوع من الشعور بالارتياح لتصميم الحكومة على معاملتهم بحزم، وان كان ذلك مصحوباً بتخوّف قائم من أن تكون الحكومة قد أخفقت في القضاء على العناصر الارهابية في الحركة، ومن احتمال وقوع مزيد من أعمال العنف. ولم يخفف من القلق اشارة رئيس الوزراء الى استعداده للقيام بثورة «حمراء» (الاشارة الى الدماء وليست الى الشيوعية)، اذا ثبت أن الثورة البيضاء ليست مجدية. وهنالك شعور بالخيبة من أن فكرة الاستقرار التي كان يؤمل أن تسود بعد اتفاقية منطقة القناة لم تتحقق بعد.

٤ ـ ومع ذلك، فان مجلس قيادة الثورة ما زال محافظاً على وحدته وتصميمه، كما أن سيطرته على الجيش لم تتزعزع فيما يبدو.

(٥)

(تقرير)

من المستر مري، القائم بأعمال السفارة البريطانية في القاهرة، الى المستر أنطوني ايدن(٥)

السفارة البريطانية

القاهرة

١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤

سيدي،

اتشرف أن اقدم في تقريري هذا عرضاً لمحاكمات محمود عبد اللطيف (الذي حاول اغتيال رئيس

(٤) From Cairo to Foreign Office, F.O. 371/108318 (JE 1015/65) 5 November 1954.

(٥) Ralph Murrey, Cairo, to Sir Anthony Eden, F.O. 371/108319 (JE 1016/24), 11 December 1954.

وزراء مصر البكباشي جمال عبد الناصر) وزعماء الاخوان المسلمين، التي جرت بين ٩ نوفمبر و ٣ كانون الأول (ديسمبر).

٢ ـ حالما اكتشفت صلة عبد اللطيف بالاخوان، شرعت الحكومة المصرية باعتقال جميع الارهابيين المعروفين ومن استطاعت أن تقبض عليهم من أعضاء االاخوان البارزين. وقد تبين بنتيجة التحقيق مع عبد اللطيف ـ على ما قيل ـ وجود مؤامرة كانت «المنظمة السرية» للاخوان تأمل أن تنفذ بواسطتها انقلاباً، كما عرفت بنتيجته أيضاً أسماء أعضاء آخرين في المنظمة السريّة. وقد أدى استجواب هؤلاء الى ظهور معلومات أخرى (بما فيها محل اختفاء المرشد العام، الذي اعتقل في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) واتهم على الفور بالايعاز باغتيال البكباشي جمال عبد الناصر، وأعضاء مجلس قيادة الثورة). وقد أعلن عن اعادة تشكيل محكمة الثورة في أول تشرين الثاني (نوفمبر) (برئاسة قائد الجناح جمال سالم بدلاً من قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي، وباسم «محكمة الشعب»، وفيما عدا ذلك لم يحدث فيها تغيير كبير) وذلك للنظر في «أعمال الخيانة ضد الدولة والثورة».

٣ ـ وفي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) صرّح البكباشي عبد الناصر أن ٤٤٧ عضواً من الاخوان قد اعتقلوا منذ ٢٧ تشرين الأول (اكتوبر) (وكان ٢٠٠ منهم محتجزين في ذلك اليوم أساساً) وادّعى أن التحقيق معهم قد كشف أن المنظمة السريّة قد أعيد تنظيمها على نطاق واسع من قبل حسن الهضيبي خلال السنة الماضية. وفي اليوم نفسه قيل أن عرضاً جاء (من السجن) في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) من قبل عبد القادر عودة، وهو نائب مرشد عام سابق، للتعاون مع نظام الحكم اذا منح الاخوان مهلة أسبوعين ليستجمعوا خلالها أعضاءهم وينزعوا أسلحتهم، وقد رفض هذا العرض بجفاف باعتباره«خديعة أخرى»، وقد وجدت جريدة «الجمهورية في اعترافات (عودة) دليلاً على حقيقة التهم القائمة ضد الاخوان. وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) أعلنت «الأهرام» أن عبد اللطيف وهنداوي دوير (رئيس خليته) قد أدليا باعترافات كاملة وطلبا العفو، قائلين ان «المنظمة السريّة» قد غررت بهما وخدعتهما. وفي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، في وصف لرئيس المنظمة يوسف طلعت (الذي لم يعتقل حتى ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ذكر أنه كان مسؤولاً عن نسف جسر «أبو سلطان» في منطقة القناة، في محاولة تخريبية ضد رؤوس الاتفاق المصري ـ البريطاني في ٢٧ تموز (يوليو).

٤ ـ ولما اجتمعت المحكمة، اتضح أن الهجوم، على الرغم من تركيزه على قيادة «المنظمة السريّة» كان سيوجه الى عرقلة الحركة العامة واساءة سمعتها. وأن دفاعاً عن الاتفاق البريطاني ـ المصري سيروّج ـ بصورة موازية لهذا الهجوم ـ اتهام الاخوان المسلمين بالكذب والسير وراء المصلحة الشخصية،. وابراز الدوافع الخفية التي تكمن وراء انتقاداتهم. وفي يوم ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)، وهو اليوم الأول الذي جرت فيه المحاكمة واستغرقت اليوم كله (كان عبد اللطيف قد ظهر ووجه اليه الاتهام واعترف بأنه مذنب في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) وتأجلت المحاكمة لمدة ٤٨ ساعة) دخل عنصر جديد في هجوم الحكومة، بادعاء هنداوي دوير أنه كان هنالك اتصال بين محمد نجيب والاخوان والهضيبي، وأن الاخوان خططوا لاستعمال اللواء (محمد نجيب) من أجل «تهدئة الشعب» بعد أن يتم تنفيذ خطط الاغتيال.

٥ ـ وفي اليوم التالي استدعي عدد من شهود الادعاء الثانويين للادلاء بشهاداتهم في حقائق شتّى تتعلق بـ «الانقلاب» المدبر، والخطط المرسومة لاغتيال رئيس الوزراء وزملائه. وفي ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) بلغت المحاكمة مرحلة أكثر اثارة حينما ظهر على منصة الشهادة

المحامي ابراهيم الطيب الذي زعم أنه رئيس «المنظمة السريّة» لمنطقة القاهرة. ومع شهادة الطيب، تطوّرت القضية بصورة رئيسية ضد اللواء محمد نجيب. وقد زعم الطيب أن «التفاهم» والاتصالات بين الاخوان والجنرال محمد نجيب تعود الى مارس من هذه الفترة. وقد أشار رئيس المحكمة الى ظهور (عودة) على الشرفة نفسها مع اللواء محمد نجيب في ٢٨ شباط (فبراير) خلال الاحتفاء بالأخير، وحينما أطلق عودة وأنصاره هتافات معادية لمجلس قيادة الثورة. وقد ذكر أيضاً أن اطلاق سراح المحتجزين السياسيين (بمن فيهم الاخوان المسلمون) في ٢٥ آذار (مارس)، كان بايعاز من اللواء (محمد نجيب) كجزء من «الاتفاق» مع الاخوان.

٦ ـ ثم سئل الطيب عن كيفية توزيع منشور ينتقد الاتفاقية البريطانية المصرية (بعنوان «اللواء محمد نجيب ينتقد الاتفاقية») فصرّح أن عبد القادر عودة سلّم مسودة وثيقة (ولم تكن بخط عودة نفسه) فاستخرج نسخاً منها ودبّر توزيعها. ويستدل من الوثيقة انها كانت مقابلة لمحمد نجيب مع أحد الصحافيين، وكانت تنتقد الترتيب الذي سيعقب تنفيذه هجوم على تركيا، وكذلك زيادة خطر الحرب الذي قيل أن الاتفاقية ستؤدي اليه بالنسبة لمصر. وقد سلمها الى عودة رجل لا يعرفه هو (أي عودة)، قبل التوقيع على الاتفاقية. وقد اعترف الشاهد أنه لم تسبق له قراءة الاتفاقية.

٧ ـ وخلال ادلاء الطيب بشهادته جاءت أول اشارة في المحكمة الى الاتصالات بين المستشار الشرقي لهذه السفارة والهضيبي، وقد أبدى رئيس المحكمة أن الأخير قد «عقد مع البريطانيين اتفاقاً خدع به ٢٢ مليون مصري».

٨ ـ وقد غطت شهادة الطيب ايضاً اعادة تنظيم الجناح الارهابيّ السرّي بتعليمات من الهضيبي في السنة الماضية، وتضمنت تفاصيل مثيرة عن «حزام الديناميت»، والمؤامرات، والخطط الأخرى للاغتيالات والانقلابات.

٩ ـ أما الدكتور محمد خميس حميدة (نائب المرشد العام الذي فرضت عليه فترات غياب الهضيبي الطويلة في الأقطار العربية واختفاؤه خلال شهور الصيف، درجة لم يرغب فيها من المسؤولية عن الأحداث خلال تلك الفترة» فقد كان شاهداً صعباً ومراوغاً، مع ثروة كبيرة من القدرة على تبرئة النفس، وقد أفصح أن الهضيبي في بداية تسلمه منصبه مرشداً عاماً، كان قد عين لجنة من ثلاثة أعضاء (بضمنهم حميدة) لاعادة تشكيل المنظمة السريّة التي أسسها حسن البنّا وجعلها «منظمة علنية صحية للشباب».. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ كان يوسف طلعت قد عين رئيساً لها بدلاً من السندي الذي ترأسها في عهد حسن البنا. واعترف حميدة أيضاً بمسؤولية الاخوان، وان لم يكن بمسؤولية مكتب المرشد العام ـ الذي لم يخضعوا له ـ عن توزيع المنشورات التي اتهمت رئيس الوزراء بالاتصالات السريّة مع اسرائيل، وهي تهمة اعترف بأنها لم تكن صحيحة (وقد تبودلت تهمة الاتصال باسرائيل بحريّة من قبل كلا الجانبين في أوقات شتى من الخلاف، ولكن المحكمة كان لها الكلمة الأخيرة في الموضوع).

١٠ ـ وفي إحدى أسئلته الاستدراجية البارعة، سأل الرئيس لماذا عارض الاخوان اتفاقية قاعدة السويس «مع أن الهضيبي كان قد اتفق مع المستر ايفانز على عودة القوات البريطانية الى مصر اذا اعترفت الأمم المتحدة بوجود خطر حرب، وأن يسمح لعدد غير محدود من الفنيين البريطانيين بارتداء الملابس العسكرية». فبدا الشاهد «مرتبكاً ولم يجب» وذلك غير

مستغرب. ثم سأل الرئيس: أيّ الاتفاقيتين كانت أفضل؟ فأجاب الشاهد سريعاً «اتفاقية الجلاء طبعاً». وعلى أثر ذلك قال الرئيس للجمهور إن البكباشي عبد الناصر كان قد أخبر الاخوان بأن مجلس قيادة الثورة لن يوافق على النقطتين اللتين وافق عليهما الهضيبي.

١١ ـ وكذلك ادلى الشيخ محمد فرغلي رئيس الاخوان في منطقة القناة بشهادته في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر). وفي موضوع «اصلاح» المنظمة السريّة ادلى بتصريح ذي دلالة مهمة بأن الهضيبي كان قد أراد التخلص منها، ولكنه بعد ذلك «اكتشف أنه لم يكن من السهل التخلص من الارهابيين الذين كانوا يديرونها، وكان لا بدّ له من الابقاء عليها». وكان طلعت قد تمكن من الوصول الى منصبه لأنه كان «أحد أولئك الذين ساعدوا الهضيبي في أن يصبح مرشداً عاماً». واعلن الشيخ فرغلي أيضاً أنه «فهم» أن هناك اتصالات بين اللواء محمد نجيب وعودة، وقد شجب «ضيق عقلية» الهضيبي وانهياره ورضوخه حينما ظن أن حياته في خطر.

١٢ ـ في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ظهر الهضيبي نفسه كشاهد دفاع، ولكنه أظهر من قلة الشجاعة الأدبية مثل ما أظهره حميدة أمام المحكمة التي كان موقفها معادياً. وقد اعتذر بتقدمه في السن واعتلال صحته، عن عدم قدرته على الاجابة عن الأسئلة الموجهة اليه، وكذلك عن عدم سيطرته الظاهرة على الاخوان. فهو لم يرغب قط أن يكون مرشداً عاماً، وانه خلال الشهور الخمسة الماضية لم يتمكن بأي حال من الأحوال من ممارسة سلطة فعلية في الحركة، وانه كان دائماً يعمل على تفادي العنف، ولم يسمح بالمظاهرات العنيفة من جانب يوسف طلعت والمنظمة السريّة التي حاول ـ بدون نجاح كبير ـ أن يعيد تنظيمها منذ البداية. ولم تكن هنالك أعمال عنف خلال وجوده «مرشداً عاماً» حتى ضربة ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر). وقد اعترف بأن طلعت زاره في مكان اختفائه في الاسكندرية قبل المحاولة بيومين، ولكنه نفى أنهما بحثا المؤامرة، أو أنه أحيط علماً بها. وقد أنكر ادعاءات حميده وفرغلي بأنه هو الذي كان يسيطر على المنظمة السرّية. قال انه كان مجرد رئيس صوري، وانهما كانا المسيطرين الفعليين عليها، وانه لم يأمر الطيب ولا دوير باغتيال رئيس الوزراء، واتهم كليهما بالكذب، واذا قال طلعت بوجود خطة مظاهرة مسلحة، فلا بدّ أن يكون هنالك خلل في عقله. انه شخصياً لم يعرف شيئاً عن مخابىء الأسلحة السريّة،، كما أنه لم يقم بأي عمل ماليّ أو اداري تفصيلي يتصل بالاخوان، بل ان ذلك كان متروكاً للآخرين. وكان يقدّر تماماً عدم جدارته بالمنصب الذي يشغله، وقد حاول الاستقالة مراراً ولكن لم يسمح له بذلك.

١٣ ـ وعلى هذا الخنوع والادعاء بالتفاهة بنى الادعاء العام ـ بصورة طبيعية ـ حججه، وقد حشدت هيئة الادعاء في مرافعتها الأخيرة كل طعن وتهمة استطاعت أن تضفيها على الأدلة أو تستخرجها منها. فشجبت انحراف الاخوان عن طريق الاسلام، وقرىء «المحضر الرسمي للاجتماعات بين زعماء الحزب الشيوعي ومنظم دعاية الاخوان (سيد قطب)» لإبراز وحدة الهدف بين المنظمتين، مكررة قصة اتصالات الهضيبي بهذه السفارة، ومتهمة اللواء محمد نجيب بالتعاون مع الاخوان، وشجبت جبن زعماء الحركة لاختفائهم بينما هم يحرّضون الآخرين على ارتكاب جرائمهم نيابة عنهم. أما هيئة الدفاع، فانها بعد أن طلبت الرأفة بحجة أن عبد اللطيف كان أداة بيد من لا ذمة لهم من الذين يستغلون الدين، طلبت أن يؤجل إصدار الحكم الى حين الانتهاء من محاكمة بقية المتهمين لكي تتضح الصورة العامة. وقد أبدت المحكمة أنها توافق على هذا الطلب بسرور.

١٤ ـ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) افتتحت محاكمة الهضيبي، وكانت شهادة حميدة وفرغلي قد سبق أن عرضت بالتفصيل خلال محاكمة عبد اللطيف بحيث أن تكرارها في هذه المناسبة كان ـ بصورة حتمية ـ نوعاً من الهبوط المفاجيء. وقد بذل الرئيس اقصى جهده لازالة الملل باساءة معاملة الشهود، وخاصة حميدة المتقلب الذي وصفه بالكذاب. وقد أنفق كثيراً من الوقت في اثبات أن البكباشي جمال عبد الناصر كان، منذ منتصف صيف سنة ١٩٥٣، يحثّ زعماء الاخوان على الامتناع عن التسلح وتدريب أتباعهم ووقف محاولاتهم لتأسيس خلايا سرّية داخل قوات الشرطة والجيش، ولكنهم لم يستجيبوا لطلباته وتحذيراته. وقدّمت أدلة جديدة ومهمة من قبل ضابط سابق في الجيش، هو الصاغ حسين أحمد حمودة، الذي قيل إنه طرد من الجيش بسبب محاولته تأسيس خلايا للاخوان فيه. وكان قد قابل الهضيبي وآخرين، بمن فيهم طلعت وصلاح شادي (المتهم بتشكيل خلايا في قوات الشرطة) في بداية السنة. وكان الهضيبي قد ذكر أن اللواء محمد نجيب أخبره أنه كان متضجراً وبرماً من حكم مجلس قيادة الثورة الدكتاتوري، وانه يرغب في التعاون مع الاخوان لانهاء ذلك الحكم، واعادة الحياة الدستورية، وان الهضيبي قد أوعز اليهم «بدراسة خطة»، ولكنهم أدركوا انهم بتأييد ١٩ عضواً فقط من الشرطة ليسوا أقوياء بدرجة كافية للمضيّ في العمل. وقد نصح طلعت بالتريث حتى يبلغ عددهم عشرة آلاف شخص. وكان هذا الجانب من تخطيطهم قد انتهى بالنسبة لحمودة باعتقاله في ١٨ كانون الثاني (يناير) من هذه السنة. وبعد ذلك بأربعة أشهر أطلق سراحه، وعلى الرغم من أنه واصل اتصالاته السابقة، فانه لم يشترك بعد ذلك في خطط كهذه. وأعقبه على منصة الشهادة سيد قطب، خبير الاخوان في شؤون الدعاية (الذي وصفه الادعاء العام بأنه واسطة الاتصال بالشيوعيين ـ انظر الفقرة ١٣ أعلاه) فاعترف بشرائه جهاز استنساخ بتعليمات مباشرة من الهضيبي، لطبع كراسات الاخوان. وكان الهضيبي قد قال له، حينما عاد من سوريا (آب (اغسطس) ١٩٥٤) بأن اللواء محمد نجيب سيقود قسماً من الجيش في عملية التخلص من مجلس قيادة الثورة، ونقل الحكم الى أيد مدنية.

١٥ ـ في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) قدم طلعت، لدى ظهوره أمام المحكمة للمرة الأولى، أدلة مدهشة عن مؤامرة أخرى تتضمن اقحام ٤٠ من الارهابيين على رئاسة مجلس قيادة الثورة، متنكرين بملابس الشرطة العسكرية، لاغتيال رئيس الوزراء. وقد أكد أن الهضيبي لم يأمره قط بحلّ المنظمة السريّة (أي بعد أن أصبح مرشداً عاماً في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣) وأن المرشد العام نفسه لم يكن قادراً على حلها، لأن أعضاءها كانوا غير معروفين. وقد أكد أن المرشد العام كان يعارض أية فكرة للاغتيال أو المظاهرات المسلحة، بل أراد مظاهرة سلمية تأييداً للحريات العامة وحريّة الصحافة. وقد اعترف أنه مع ذلك مضى في خططه بدون علم الهضيبي. ولما سأله الرئيس فيما اذا كانت النية متجهة الى اغتيال «الأعضاء السيئين فقط» في مجلس قيادة الثورة، أجاب بروحيّة عالية: «أنت كنت واحداً منهم».

١٦ ـ وقد علق المدعي العام في مرافعته أهمية كبيرة على اعادة الهضيبي لتنظيم الأقسام السريّة وجعلها «جيشاً» بعد تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣، وعلى شهادة الصاغ حمودة بوجود مؤامرة منذ وقت مبكر، وهو كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤. وكان الهضيبي قد أذعن للرأي القائل بأن المنظمة السرية لم تكن قوية بدرجة كافية في يناير، وأنه لذلك استمرّ في زيادة قوّتها. وفي أغسطس كان قد فاتح (سيد قطب) مرة أخرى بخطة لإزاحة مجلس قيادة الثورة، والاستيلاء على السلطة بالتعاون مع اللواء محمد نجيب. وسواء أكان الهضيبي في

النهاية يريد مظاهرة سلمية أم مسلحة فذلك كان غير ذي موضوع، اذ أنه دفع بالقوات في عملية لم يعد قادراً على وقفها. وقد كررت هيئة الدفاع حجة الهضيبي انه بتوسيعه نطاق «المنظمة السرية» كان يغير طابعها من عصابة ارهابية سرية الى منظمة «تحرير» علنية. وقد جلب الانتباه الى شهادة طلعت بتبرئة الهضيبي حالاً من الموافقة على خطة الاغتيال أو العلم بها. وقد أجلت المحكمة إصدار الحكم أيضاً.

١٧ ـ لو استطاعت المحكمة أن تنهي اجراءاتها في هذه المرحلة لفعلت ذلك بسرور. ولكن بقي عليها محاكمة الارهابيين الذين اعترفوا على أنفسهم، وكذلك محاكمة أعضاء مجلس الارشاد للاخوان، ولم تكن هنالك وسيلة لتفادي تدهور الموقف. ولسوء حظ المحكمة، كان الشخص التالي في قائمتها طلعت، وكان رأسه مصاباً بعض الشيء ولكنه بقي مرفوعاً. وقد زال الركود موقتاً بطريقة ليست مستحبة كلياً. ففي يوم الأحد ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ظهر وسيطر على الموقف ساعة أو ساعتين مرّتا سريعاً. وقد رفض أن يتوكل عنه أحد (فهو «لا يحب المحامين») ولا يخشى التهديد، فقد رد بمرح على مرافعة الادعاء الافتتاحية، ولم يخجل من كونه نجاراً ـ حرفة نوح ويوسف ـ وأما عن تحوّله الى جزار فانه لم يطلق الرصاص أو ينسف أولئك الذين أرسلوا لالقاء القبض عليهم، وان كان قادراً على ذلك. وقد اعترف بدوره في شتى المؤامرات، ولكنه رفض أن يؤاخذ عن أكثر من نصيبه العادل من المسؤولية. وفي نداء نهائي بطلب الرأفة ومراعاة زوجته وعائلته استدرّ دموع المجلس، مما حفز رئيس المحكمة على ان يعلق قائلاً أن «من الواضح أنه ليس بصحة جيدة». وأن يأمر بالاستماع اليه بواسطة هيئة الدفاع.

١٨ ـ ومع ذلك، كانت المحكمة قد تلقت درساً. ففي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) أعيد عاجلاً هداوي دوير، رئيس الخلية التي ينتمي اليها عبد اللطيف، وابراهيم الطيب رئيس المنظمة السرية في القاهرة، ولم يستدع شهود آخرون، فقد اكتفى الادعاء بأن يبني مرافعته على الأدلة التي تمّ تسجيلها، ثم عولج موضوع مجلس الارشاد بطريقة مماثلة، في مجموعات من خمسة أشخاص، ثم ستة، ثم ثلاثة، في أيام متتالية. وقد تمكنت المحكمة من اصدار الحكم في القضايا التسع عشرة كلها في يوم السبت ٤ كانون الأول (ديسمبر). وكما سبق أن أبلغت في برقيتي فقد حكم بالاعدام على الشخص الذي قام بمحاولة الاغتيال، والمرشد العام، والارهابيين الثلاثة، واثنين من أعضاء مجلس الارشاد، عودة وفرغلي، اللذين اعتبرا أكثر المشتركين في الجناح الارهابي من الاخوان ـ وحكم على سبعة أشخاص آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى اثنين بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً. ثلاثة أعضاء ـ مرشحون لعضوية مجلس قيادة الثورة في الخلاف الطويل داخل صفوف الاخوان ـ والذين لم يعتقلوا وكانوا آخر من سيحاكمون (بصورة روتينية تقريباً) صدر الحكم ببراءتهم. وقد صادق مجلس قيادة الثورة على جميع الأحكام، باستثناء الحكم الصادر على الهضيبي، فقد خفف الى السجن المؤبد «بسبب سنه وحالته الصحية، ولوقوعه تحت نفوذ الاخوان» (الذين انضمّ اليهم في وقت متأخر من حياته، في حدود سنة ١٩٥٠). وقد نفذت أحكام الاعدام في ٧ كانون الأول (ديسمبر) على الرغم من نداءات طلب الرأفة التي جاءت من الحكومة السورية، ورئيس نقابة المحامين العراقيين، و٤٠ نائباً سودانياً، ووزراء خارجية دول الجامعة العربية الذين كانوا مجتمعين في القاهرة لحضور مجلس الجامعة. وقد حضر عملية التنفيذ ممثلون عن الصحافة بضمنهم بعض الأجانب، وكانوا معجبين بصمود الرجال الستة في لحظاتهم الأخيرة.

١٩ ـ ان القضية ضد الهضيبي ربما لخصت بصورة وافية في ذلك القسم من مرافعة الادعاء النهائية التي طرحت الحجة القائلة بأنه حرك قوات لم يكن من شأنها الاّ أن تؤدي الى العنف والاخلال بالنظام العام، وان عجزه عن السيطرة على هذه القوى لا يزيل بوجه من الوجوه مسؤوليته في وجوب توقّع النتائج الطبيعية لأعماله. ان جواب الدفاع بأنه منع بصورة قاطعة الأساليب الارهابية أو المظاهرات المسلحة، وأن مساعديه (الذين كان مسؤولاً عن تعيينهم) قد مضوا قدماً في تنفيذ خططهم متخطين اياه (ان ذلك الجواب) لم يؤثر في دفع التهمة عنه الاّ جزئياً. ان تخفيف الحكم الصادر عليه من الاعدام الى السجن المؤبد لم يكن انعكاساً غير منصف للتمييز بين القصد الجنائي والاهمال الجنائي الذي يبدو أن الأدلة رجحته. ولا شك أن كون مآخذهم واهية من بعض الوجوه، والشعور نحو القضية في العالم العربي، والخوف من أن يخلقوا من الهضيبي شهيداً، كانت أيضاً من جملة الأسباب التي أثرت على مجلس قيادة الثورة الذي قضى سبع ساعات في النظر في الأحكام.

٢٠ ـ أما القضية ضد اللواء محمد نجيب فانها تقوم على أدلة اوهى كثيراً. ان خيط التعريض الذي ربط به رئيس المحكمة ضلوع اللواء محمد نجيب المزعوم في مؤامرة الاخوان وأرجعه الى أيام اقصائه في شباط (فبراير)، كان واهياً جداً، وقد عززه بصورة رئيسية بمزاعم منقولة عن الآخرين ـ استخلصت من دوير وطيب وسيد قطب وفرغلي ـ عن طريق أسئلة استدراجية مصممة. ان الأدلة على تأليف الكراسة المنسوبة الى اللواء (محمد نجيب) ان وجدت، فانها لم تبرز. ولن يعرف على وجه التأكيد هل كانت هنالك ادلة أفضل، ولكنها لم تبرز، تفادياً للإحراج أمام محاكمة رسمية، كما حدث في قضية اليوزباشي محمد رياض المرافق السابق للواء محمد نجيب. لقد كون الاخوان بعض الاتصالات باللواء محمد نجيب ـ مثل عناصر المعارضة الأخرى ـ وانه لم يحاول كثيراً وقف مبادراتهم. وليس معنى هذا انه كان على علم بخططهم في عمليات الاغتيال والعنف، أو أنه وافق عليها.

٢١ ـ وقد استغل رئيس المحكمة الفرصة كاملة وبصورة متعمدة وهي كون المحكمة في حل من مراعاة القواعد الاعتيادية في الشهادات والاجراءات، وفي ادارته للمحاكمات لم يفعل شيئاً لازالة الانطباع بأن المحكمة كانت في وقت واحد خصماً وحكماً، اذ شعر أن هذا كان دورها الصحيح. ان التحقيقات التي سبقت اجراءات المحكمة كانت قد أجريت من قبل الشرطة بأكثر من شدتها الاعتيادية (وربما كانت المشاعر هائجة بسبب قتل عدة أفراد من الشرطة في اصطدامات ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) وقد ظهر عدة أشخاص من المتهمين يحملون آثار معاملة قاسية. ولم يقرّ أي منهم بهذا الأمر، خلال الفرص المتنوعة التي سنحت لهم لمخاطبة المحكمة، وقد اتخذ هذه الحقيقة (بصيغة عذر يدل على الاعتراف...) أحد الكتاب في مقالة افتتاحية، دليلاً على عدم حدوث أي عنف من هذا النوع. ان ذلك بطبيعة الحال يمكن أن يدل بالدرجة نفسها على مدى تأثير الأساليب التي استعملت.

٢٢ ـ وفي هذه الظروف التي كانت فيها مهمة هيئة الدفاع مما لا تحسد عليه، ولم تكن هنالك حماسة كبيرة بين المحامين المختلفين الذين جرى الاتصال بهم لادائها. ومع ذلك فان أولئك الذين قبلوا أخيراً، قاموا بجهودهم بضمير حيّ وبصورة جديرة بالتقدير في تأدية واجبهم تجاه موكليهم، وبصورة خاصة كانت للمحامي سامي مازن، الذي توكل عن الهضيبي، عدة مواجهات حادة مع الرئيس (لم تذكر في تقارير الصحف عن المحاكمات).

٢٣ ـ لقد خرج مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء المحاكمات، بدرجة معقولة من القوة، على الرغم

من أن خطر الاغتيال لم يقض عليه ولعله قد ازداد. وقد نجح مجلس قيادة الثورة في تحطيم الاخوان وشلهم كقوة سياسية منظمة، كما أنهم، بالاستعانة باعترافات الذين جرى استجوابهم، طوّقوا أكثرية الارهابيين، كما ضبطوا كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد. وقد ادعى وزير الداخلية في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) أن ٧٠ بالمائة من الارهابيين البالغ عددهم ٧٠٠ قد اعتقلوا، وأن الاعتقالات استمرت منذ ذلك الوقت، وبصورة عامة، يبدو أن الرأي العام مؤيد للنهج المصمم الذي اتبعه مجلس قيادة الثورة، واذا كانت هنالك بعض المخاوف من تنفيذ أحكام الاعدام، فانها لم تطرح بصورة مكشوفة. ان ازاحة الاخوان عن المسرح السياسي المباشر لهو حدث لن تذرف عليه دموع كثيرة.

٢٤ ـ اضافة الى ذلك، فان نظام الحكم قد استعمل المحاكمات للدفاع عن الاتفاقية البريطانية ـ المصرية والدعاية لها، ولدحض بعض الانتقادات السخيفة التي كانت تدور حولها.

٢٥ ـ وأخيراً فان مجلس قيادة الثورة قد انتهز الفرصة للتخلص من اللواء محمد نجيب، وكان أعضاء المجلس ينتظرون عذراً مقبولاً لاعفائه. ان الطريقة التي فعلوا بها ذلك ليست فوق الانتقاد، ولكن مهما كانت حقيقة التهم التي أثيرت ضد اللواء (محمد نجيب) فليس هنالك شك في أن موقفه، وموقف مجلس قيادة الثورة، قد أصبحا مما لا يمكن التوفيق بينهما. ان كونه قد أصبح محطّ الآمال، ان لم يكن المؤامرات، من قبل بعض عناصر المعارضة من غير المرغوب فيها، وانه لم يكن ليستطيع أن يأمل تأسيس حكومة مستقرة بديلة لمجلس قيادة الثورة، وانه بالمعنى الأوسع، جعلت ازاحته محتومة، بل ولعلها مرغوباً فيها، وانها كانت في مصلحة البلاد.

مواقف الدول العربية
من العدوان على مصر سنة ١٩٥٦
كما توقعتها بريطانيا

مع اقتراب سنة ١٩٨٧ تطلع المهتمون بالتاريخ الحديث ـ بكثير من الترقب وحب الاستطلاع ـ إلى فتح الوثائق البريطانية لسنة ١٩٥٦ التي ستمضي عليها ثلاثون سنة، وهي المدة الصغرى التي يقررها القانون البريطاني الخاص بفتح وثائقها السرية. فقد شهدت تلك السنة حدثاً من أخطرالأحداث في تاريخ الأمة العربية الحديث، وهو العدوان الثلاثي على مصر الذي كانت بريطانيا أحد أطرافه، مما يجعل وثائقها المتعلقة به ذات أهمية خاصة.

وعلى أثر فتح هذه الوثائق في مطلع ذلك العام، تهافت عليها الصحافيون والمؤرخون والباحثون بعد طول انتظار. ولكن النتيجة، مع ذلك، كانت مخيبة للآمال الى حد ما، اذ تبين أن تلك الوثائق على غزارة كميتها، ووفرة المعلومات التي تضمنتها، لا تحتوي على كثير من المعلومات «الجديدة»، ولا على أسرار أساسية خطيرة ترى النور للمرة الأولى، وان كل ما تضيفه الى ما نعرفه عن أحداث السويس لا يتعدى التفاصيل والجزئيات، وما دار في بعض الاجتماعات، وما تناولته التقارير والمراسلات.

وكان المفروض أن يتوقع المؤرخون ذلك!

فقد كانت قضية تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي الذي أعقبها، من القضايا التي هزت ضمير العالم، وصدرت عنها مؤلفات عديدة، ودارت حولها مناقشات كثيرة طيلة السنوات الثلاثين التي مرت عليها، وكتب عنها معظم الشخصيات البريطانية والفرنسية التي أسهمت فيها أو شهدت أحداثها عن كثب، كما كتب عنها عدد من الصهيونيين بينهم قادة جيش العدوان الاسرائيلي. وبين البريطانيين الذين كتبوا عن تلك الأحداث أنطوني ايدن رئيس الوزراء الذي كان صاحب فكرة شن العدوان ومخططها الرئيسي، وسلوين لويد وزير خارجيته، وأنطوني نتنغ، وزير الدولة للشؤون الخارجية الذي لم يطاوعه ضميره على تحمل مسؤولية تلك المغامرة، فاستقال من منصبه الرفيع احتجاجاً عليها. الى جانب عدد من كبار المسؤولين الآخرين، والمؤرخين والكتاب الذين استقصوا كل شاردة من أمر ذلك الحدث وواردة. وجاء أخيراً، وقبيل موعد فتح الوثائق البريطانية، كتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل «ملفات السويس» الذي احتوى على كثير من المعلومات التي اطلع عليها شخصياً بحكم مركزه، وعلاقاته الشخصية بالرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك على كثير من الوثائق المصرية والأميركية الخاصة بتلك الفترة. على أن

الوثائق البريطانية التي اطلع عليها الأستاذ هيكل، وضمن بعضها كتابه القيم، لم تتجاوز الوثائق سنة ١٩٥٢، وهي وثائق تلقي الضوء على خلفيات احداث السويس، دون ان تبلغ بها الى السنة التي انفجر فيها الموضوع.

ونقدم في هذا الفصل احدى الوثائق البريطانية التي فتحت في مطلع عام ١٩٨٧، وهي وثيقة صغيرة وثانوية، تتضمن مذكرة أعدت في وزارة الخارجية البريطانية لتقدير الموقف الذي يحتمل أن تتخذه دول الشرق الأوسط في حالة نشوب الحرب بين بريطانيا ومصر.

وهذه الوثيقة، على قصرها، ذات دلالة كبيرة، وهي تظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن الحكومة البريطانية كانت تعلم أن الحرب وشيكة الوقوع، أو أنها ـ بالأصح ـ كانت تنوي القيام بعمل ما، مع علمها بأنه قد يؤدي الى نشوب الحرب، وانها اذا ترددت في الأمر، فان ترددها لم يكن ناجماً عن خشيتها من مواجهة مصر وحدها بالعدوان فقط، بل خشيتها أيضاً من مواقف دول الشرق الأوسط الأخرى منه، وما سيؤدي اليه ذلك، في حالة فشل المغامرة، من ضياع نفوذها في المنطقة بأسرها، وحلول النفوذ السوفياتي، أو النفوذ الأميركي على الأقل ـ وهو أهون الشرين بالنسبة لها ـ وان لم يكن تطيرها منه قليلاً.

وقد أعد هذه المذكرة المستر آي. أم. روز الذي كان رئيساً لدائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية. وعلى الرغم من أن عنوان المذكرة تضمن عبارة (الشرق الأوسط)، فانها لم تتطرق الى غير العراق، والأردن، وسوريا، وما توقعه كاتبها من مواقف هذه الدول في حالة نشوب الحرب في مصر.

وهنالك بطبيعة الحال وثائق غيرها يمكن أن يستنتج منها ما كانت بريطانيا تتوقعه من مواقف الدول الأخرى في المنطقة، وخاصة تركيا وايران، ثم اسرائيل التي تقررت دعوتها فيما بعد لتكون طرفاً في العملية، فكان ذلك، في الواقع، القشة التي قصمت ظهر البعير، وغلطة العمر التي دفع ايدن ثمنها غالياً وانتهت بها حياته السياسية.

(الوثيقة) (١)

سري للغاية

وزارة الخارجية

احتمال نشوب القتال مع مصر

١ ـ ارفق بطيه المذكرة التي طلبتم اعدادها عن الموقف الذي يحتمل أن يتخذه كل من العراق والأردن وسوريا ولبنان في حالة نشوب القتال مع مصر. وانني لم اتطرق الى موقف اسرائيل، حيث ستكون ردود الفعل مختلفة تماماً.

٢ ـ ان الاستنتاج العام هو أننا قد نتوقع من أصدقائنا السيطرة على الموقف في العراق ولبنان بشرط أن تكون عملياتنا العسكرية ناجحة خلال مدة قصيرة. وسيكون الوضع مشكوكاً فيه بدرجة أكبر في سوريا والأردن، حيث سيكون هنالك ضغط عام قوي من أجل الانضمام الى جانب مصر حالاً. وأعتقد أن السلطات ستكون مع ذلك مترددة في الإقدام على المغامرة، وانها ستتريث لمدة ٢٤ ساعة أو نحوها، لترى كيفية سير الأمور. وان انتصاراً مبدئياً عاجلاً قد يكون كافياً لحملهم على الإحجام.

٣ - ويبدو أن نوري (السعيد) يعلق أهمية كبيرة على من يكون البادىء بالطلقة الأولى. فاذا كان ناصر هو الذي سيفعل ذلك، فمن الواضح أن السيطرة على الوضع الداخلي في العراق ستكون أسهل عليه كثيراً، وربما يصح الأمر نفسه بالنسبة للبنان. ومن جهة أخرى، لا أعتقد أن ذلك سيغير من الموقف كثيراً في الأردن وسوريا.

آي. أم. روز

(المذكرة)

سري للغاية

موقف دول الشرق الأوسط في حالة نشوب الحرب مع مصر

(أ) العراق

١ - لقد دافع نوري مراراً عن فكرة استخدام القوة ضد عبد الناصر اذا دعت الحاجة لذلك، وهو يعتقد أن من الضروري الحد من موقف عبد الناصر بالقوة، بدون محاولة لانقاذ ماء وجهه. وهو يرى أنه في حالة اللجوء الى القوة، فان ذلك يجب أن يتم القيام به بطريقة يضطر معها عبد الناصر اما الى الاستسلام، أو المبادرة باطلاق الرصاصة الأولى. وقد اقترح الطرق التي تكفل تحقيق مثل هذا الوضع.

٢ - اعرب نوري حينما كان في لندن عن امل كبير بأننا في حالة لجوئنا نحن والفرنسيين الى استخدام القوة، أن يشترك معنا في الأمر قطر واحد على الاقل، أو أكثر من قطر واحد إن امكن (مثلاً: استراليا ونيوزيلندا) وهو يرى من المرغوب فيه - ولكن ليس من الجوهري - أن تشترك معنا الولايات المتحدة أو، على الاقل، أن:

(أ) تعرب (الولايات المتحدة) عن موافقتها القلبية وتأييدها..

أو

(ب) أن تتعهد بابقاء اسرائيل محافظة على هدوئها.

٣ - وفي حديث له مع وزير الخارجية أعرب ولي العهد عن اتفاقه مع نوري في جميع النقاط. إن نوري واثق من قدرته على السيطرة على الوضع الداخلي في العراق خلال معالجة أمر عبد الناصر، وقد قال ان وزراءه يسندونه، وإنه سيكون مستعداً لإعلان الأحكام العرفية عند الضرورة. ومن جهة أخرى، فان نوري يشك في امكان الإبقاء على الوضع الحالي في العراق.

٤ - ان وزير الداخلية (العراقي) على ثقة بأن الوضع في العراق يمكن السيطرة عليه بشرط أن يعالج أمر عبد الناصر خلال مدة معقولة: شهر أو شهرين مثلاً. وقد قال للسفارة (البريطانية في بغداد) انه لو استعملت القوة منذ البداية فقد تكون هنالك فترة قصيرة من الهياج في العراق، ولكنها سرعان ما تمر، وتكون الحالة قد ازدادت قوة. وهو يعتقد أن الأمر نفسه يصح في حالة استخدام القوة بصورة ناجحة خلال الأسابيع الستة القادمة أو نحوها.

(ب) الأردن

٥ - في ٣٠ حزيران (يونيو) نقل عن وزير خارجية الاردن قوله إن الأردن سيفي بالتزاماته نحو

مصر في كل قرار تتخذه في حالة مهاجمتها من قبل أية دولة أو مجموعة من الدول. وعلى الرغم من أنه قال، حينما فاتحه السفير في الموضوع، ان الرواية ليست دقيقة، فان الجنرال (علي أبو) نوار أخبر سفير جلالتها في ١٣ آب (أغسطس) أنه في حالة اتخاذ حكومة جلالتها اجراءات عسكرية ضد مصر، فان الاردن لن يكون لديه خيار غير الانحياز الى جانب مصر. وقد اتفق في أن النتائج قد تكون وخيمة بالنسبة للاردن، ولكنه قال ان الحجج القائمة على المصالح العملية لن تتمكن من صد فيضان المشاعر الشعبية.

٦ ـ قال رئيس الوزراء لسفير جلالتها على انفراد ان الراي العام في الاردن مؤيد لعبد الناصر بشدة في موضوع قناة السويس. ولذلك فان اتخاذ أي اجراء ضد مصر سيؤدي بصورة تكاد تكون مؤكدة الى مظاهرات معادية لبريطانيا في الاردن. وفي مثل هذه الظروف سيكون الجيش والشرطة في الاردن غير قادر، وغير راغب في حماية الأرواح والأموال البريطانية بدرجة كافية.

٧ ـ ومن جهة أخرى، فمن المحتمل أن يكون الحديث عن التأييد العسكري الأردني لمصر ليس أكثر من مجرد كلام، لأن الأردن يحتاج الى جميع قواته لمقابلة خطر هجوم من جانب اسرائيل.

(ج) لبنان

٨ ـ كان الساسة المسلمون عنيفين ومتطرفين في خطبهم المؤيدة لعبد الناصر (مثلاً: رئيس مجلس النواب، المقابلة الصحافية مع عادل ارسلان بتاريخ ٢٣ آب (اغسطس) كما أن البرلمان اللبناني وعد عبد الناصر بالتأييد الكامل).

٩ ـ وقال الرئيس (كميل) شمعون إنه مصمم على الحفاظ على حياد لبنان وانه في الوقت الذي لا يستطيع فيه الانحياز ضد دولة عربية، فانه كذلك لن يسمح للبنان بأن يتورط في معارك ضد دولة غربية. ولا شك أن الرئيس شمعون شخصياً يرغب في رؤية عبد الناصر وقد أطيح به، وقد ألمح الى شركة النفط العراقية (IPC) بصورة سرية أنه يرغب في التخلص من الحكومة اللبنانية المؤيدة لعبد الناصر، مع احتمال المجيء بسامي الصلح (رئيساً للوزراء). وقد أخبر شركة النفط العراقية أيضاً أنه مستعد لأن يطلب الى حكومة جلالتها أن تتدخل عسكرياً، اذا وجد أن الجيش اللبناني لا يمكن الاعتماد عليه في حماية ممتلكات شركة النفط العراقية. ومع ذلك، فان هذه التصريحات القاطعة يجب أن تقيم على ضوء تقرير المستر مدلتون الذي سبقها، ومفادها أنه في حالة وقوع الحرب مع مصر فلعل الرئيس لن يكون قادراً على الوقوف بوجه الهياج المعادي للغرب، وقد يعمد الى الاستقالة.

(د) سوريا

١٠ ـ ان بعض أعضاء الحكومة، وخاصة وزير الخارجية، مؤيدون لمصر بصورة متطرفة. ولكن الخطب التي كانت نارية فعلاً، والتي طالبت بنسف أنابيب النفط وبالدعم العسكري الكامل لمصر، قد صدرت عن الزعماء الوطنيين اليساريين (مثل خالد العظم)، وعن البعثيين، وعن زعماء العمال.

وقد اقتصرت الحكومة ـ كما فعلت في لبنان ـ في التصريحات الرسمية على التأييد العام (مثلاً: خطاب صبري العسلي في ٢٨ تموز (يوليو)).

١١ ـ على الرغم من أن الحكومة والشرطة قد ظهرا قادرين على السيطرة بدرجة معقولة على

المظاهرات التي قامت في ١٦ آب (أغسطس)، فانه يكاد يكون من المؤكد انها لن تستطيع أن تفعل ذلك مرة أخرى مع ردود الفعل الأكثر عنفاً، والتي ستظهر بعد نشوب القتال. وقد اعترف بذلك نائب رئيس الوزراء السوري.

١٢ ـ ربما ستنتظر الحكومة السورية بضعة أيام بعد نشوب القتال لترى أين تتجه الموجة. وإذا ظهر أن عبد الناصر ينجح، فان ذلك سيجلب السوريين الى القتال في جانبه، ولكن النجاح البريطاني السريع قد يجعلهم يقفون على التل، وانهم يخشون من تدخل فرنسي أو عراقي محتمل.

١٣ ـ ومهما يكن من أمر، فان الرعايا البريطانيين، وانابيب النفط، ستكون معرضة لخطر عظيم.

آي. إم. روز

١٠ أيلول ـ (سبتمبر) ١٩٥٦

السـودان

1955

J
AFRICAN DEPARTMENT

EGYPT AND SUDAN

JE 1015/16

SECRET

FROM Sir R. Stevenson
CAIRO

No. 69 (1011/3/55)

Dated Apr 15

Received in Registry Apr 20

Submits brief review of developments during the first three months of 1955

References to former relevant papers
12

MINUTES

Failures in foreign policy led the R.C.C. to resume for the third time its study of domestic affairs and in particular the constitutional issue (consideration of which was first suspended during the Neguib crisis, then during the Moslem Brotherhood crisis, & finally during the Turco-Iraqi crisis). Study of the constitutional problems, however, afforded primarily an opportunity for the re-emergence of the differences of opinion between Col. Nasser & the moderates on the one hand, & W/Cdr Gamal Salem & the authoritarians on the other. The question of even a limited return to constitutional life (due in January 1956) seems to have been shelved again, and some concessions seem to have been made to the "state socialism" of W/Cdr Salem. However, the Ambassador at no point suggests, or even appears to consider, that W/Cdr. Salem challenges the/

(Print) Egypt. Print 28 Apr

(How disposed of)
(Copy) Cairo Chancery
(Ccm) Washington Dsp.
June 17

(Action completed) 9/6

(Index)

References to later relevant papers

الفصل الاول

السّودان على عتَبَة الاستقلال

كانت سنة ١٩٥٣ بالنسبة للسودان من السنوات الحاسمة التي تقرر فيها المستقبل السياسي لذلك القطر العربي الذي بقي أجيالاً طويلة في ظل نظام غريب لا يكاد يكون له مثيل في العالم، لا هو بالاحتلال، ولا هو بالحماية، ولا هو بالانتداب، بل حكم مصري ـ بريـطاني مشترك اسمياً، وبريطاني فعلياً. فـ «السودان المصري ـ الانكليزي» ـ كما كان اسمـه الرسمي ـ كان في الواقـع، ومنـذ الاحتـلال البريطاني الثاني في سنة ١٨٩٦ بقوات مصرية وبريطانية مشتركة، وبقيادة كتشنر، تحت ادارة بريطانية كاملة. أما «الحكم المشترك» فلم يكن سوى تسمية لا تمتّ الى الواقع بسبب، خاصة وأن الطرف الثاني في هذا الحكم المزدوج ـ مصر ـ كان هو أيضاً تحت النفوذ البريطاني بدرجات متفاوتة منذ سنة ١٨٨٢.

ان الاتفاقية المصرية ـ البريطانية المعقودة سنة ١٨٩٩ وضعت أسس نظام الحكم في السودان، وقضت بأن يكون على رأس الادارة في البلاد حاكم عام أنيطت به جميع السلطات المدنية والعسكرية، وكان تعيينه يتمّ بمرسوم يصدر عن الخديوي، ولكن بترشيح من بريطانيا. وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تذكر شيئاً عن جنسية الحاكم العام، فقد كان جميع من شغلوا هذا المنصب بريطانيين وكذلك جميع حكام الأقاليم. وكانت الادارة بريطانية ـ سودانية مختلطة، ولكن المناصب الرئيسية والحساسة كانت محصورة بالبريطانيين أيضاً.

وعلى أثر مقتل السر لي ستاك في القاهرة في سنة ١٩٢٤ (وكان في ذلك الوقت حاكماً عاماً للسودان وقائداً عامـاً للجيش المصري) سحبت جميـع القوات المصرية من السودان، كما سحب الضباط والموظفون المصريون الذين كانوا هناك.

وكانت الادارة حتى ذلك الوقت قائمة على مبدأ الحكم المباشر وتمارس على أسس عسكرية. ولكن المقاومة السودانية لها لم تكن قد توقفت منذ معركة أم درمان، كما أن الانتفاضات في شتى أنحاء السودان استمرت من سنة الى أخرى.

ولم يكن السودانيون مرتاحين لانسحاب القوات المصرية، باستثناء أتباع المهدي. أما الطبقة المتعلمة

التي كانت ـ على صغرها ـ ذات نفوذ لا بأس به، فقد كانت تتعاطف مع المصريين بحكم الرابطة القومية والدينية واللغوية، وكانت تستمد من التحالف والتعاون مع مصر قوة في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني. ولذلك فقد نظمت المظاهرات الصاخبة لاظهار التضامن مع مصر، وتمرّدت إحدى الكتائب السودانية واشتبكت في قتال مع القوات البريطانية. ومع ذلك فقد قمعت هذه الانتفاضة بكل قسوة، ولكن العلاقات بين الادارة البريطانية في السودان، والمتعلمين السودانيين، استمرت في التدهور وسادت البلاد فترة من الشعور القوي بالمرارة ودامت حتى الثلاثينات. وقد زادها حدة الكساد الاقتصادي الذي حدث في تلك الفترة وما ترتب عليه من خفض الرواتب.

وازاء هذا الوضع أدخلت بريطانيا أسلوباً جديداً في الحكم هو «الحكم غير المباشر» الذي يعتمد على رؤساء العشائر، وإحياء قوّة العشائر كبديل للحكومة البيروقراطية التي اتسع في عهدها الاعتماد على طبقة المتعلمين السودانيين، واستخدامهم. وكانت هذه الطبقة، بسبب تعليمها ـ وان كان محدوداً ـ ذات وعي سياسي أكثر من الزعماء العشائريين أو «المؤسسات العشائرية». ومع انتعاش هذا التيار الجديد في الادارة أغلق الكثير من مراكز التدريب والمدارس التي كانت تهيىء السودانيين لوظائف الدولة ومرافقها المختلفة، وكانت الفترة من ١٩٢٤ حتى أواسط الثلاثينات فترة ازدهار الحكم غير المباشر، ولكن حركة التعليم أصيبت خلالها بركود تام، على الرغم من الانتعاش الذي شهدته البلاد في الناحية الاقتصادية بنتيجة تنفيذ «مشروع الجزيرة» الذي حقق لها دخلاً كبيراً.

ومع ادخال «الحكم المحلي» أو «الادارة غير المباشرة» في شمال السودان، دشنت حكومة السودان في الجنوب سياسة جديدة. وكانت السياسة الرسمية في الجنوب حتى ذلك الوقت، الى جانب حفظ النظام وسيادة القانون، قاصرة في معظمها على توفير المساعدات للجمعيات التبشيرية. أما بعد انتفاضة سنة ١٩٢٤ فقد تمّ تبني «سياسة الجنوب» الجديدة التي كان لها هدفان رئيسيان: الحيلولة دون انتشار الروح الوطنية وتسرّبها من الشمال، وعزل الأقاليم الجنوبية الثلاثة عن سائر البلاد بقصد تذويبها في المستقبل في بوتقة المناطق المجاورة للسودان والتي تسيطر عليها بريطانيا. وشرعت الحكومة، تنفيذاً لهذين الهدفين، بإبعاد جميع السكان المسلمين والعرب ـ سواء أكانوا من أصل مصري، أم من شمال السودان، أم من أفريقيا الغربية ـ من تلك الأقاليم، وفرض قيود شديدة لمنع غيرهم من دخول «المناطق المغلقة»، اضافة الى عدم تشجيع أبناء الجنوب على زيارة الشمال أو العمل فيه، واللجوء الى وسائل ادارية لإقناع الذين دخلوا في الاسلام منهم أوكانوا يحملون أسماء عربية، أويرتدون الملابس العربية، بتركها واستبدالها بأخرى مسيحية أو انكليزية أو محلية. وبينما كانت حركة التعليم في الشمال في ركود، فانها في الجنوب أصبحت مهملة تماماً مع كل محاولة ممكنة من جانب الحكومة للقضاء على مظاهر الثقافة العربية والاسلامية، وبذلك قطعت العلاقات بين شمال البلاد وجنوبها بصورة تدريجية.

وقد أخذ الوطنيون في السودان يجندون أنفسهم لاستئناف العمل الوطني، يشجعهم في ذلك، التحدي الذي كانت دول المحور تواجهه به بريطانيا، واستعادة مصر موقعها في السودان في سنة ١٩٣٦ بنتيجة تغير الأوضاع الدولية. وفي أوائل سنة ١٩٣٨ عقد المؤتمر المعروف بمؤتمر «الخريجين» وكان يمثل الطبقة المثقفة في السودان. وقد شجعه وأنعشه نشوب الحرب العالمية الثانية، وإعلان ميثاق الأطلسي، والمنافسة السافرة بين حكومتي مصر والسودان على كسب تأييدهم. وفي سنة ١٩٤٢ قدّم مؤتمر الخريجين الى حكومة السودان مذكرة تضمنت مطالبيه، الوطنية وأهمها الغاء مرسوم المناطق المغلقة،

ووقف المعـونـات المالية للمدارس التبشيرية، وتوحيد برامج التعليم في شطري البلاد، وزيادة نسبة السودانيين في ادارة البلاد، واصدار تصريح بمنح السودان الحكم الذاتي بعد الحرب. وعلى الرغم من أن الحكومة رفضت تسلّم مذكرة «الخريجين» فانها مع ذلك شرعت في الاستجابة لبعض ما جاء فيها من مطالب على المستوى المحلي، وذلك بتحويل الادارة المحلية، بصورة تدريجية، الى نظام عصري. وفي سنة ١٩٤٣ ألفت «لجنـة استشارية» للسودان الشمالي، حل محلها في سنة ١٩٤٨ «المجلس التشريعيّ» للسودان كله. على أن هذا التطور الذي حاولت بريطانيا ادخاله على الحكومة المحلية، كان بطيئاً جداً، ولم يحقق الرغبات الجوهرية للوطنيين. كما أن سلطات «اللجنة الاستشارية» و«المجلس التشريعي» كانت ضئيلة، بل ان الأولى لم تكن لها أية سلطة على الاطلاق، كما أن تأليفهما لم يمثّل الرأي السياسي للبلاد، لأن عضويتهما كانت بطريقة التعيين لا الانتخاب الحر.

ان تأليف هاتين الهيئتين، وما فرض عليهما من قيود، كان من شأنه زيادة الخلافات في صفوف «مؤتمر الخريجين» وأدى بالنتيجة الى انشقاقه الى فئتين متنافستين. وكان بين أعضاء المؤتمر من لا يطمئن الى مطالبـات مصر المستمـرة بالسودان، ويرى أن خير طريقة لتحقيق استقلال البلاد، هي التعاون مع الحكومة، وأن «مؤتمر الخريجين» يجب أن يساهم في «اللجنة الاستشارية» و«الجمعية التشريعية» على الرغم من كل نواقصهما وعيوبهما. وكان يتزعم هذه الجماعة «حزب الأمة» الذي يدعمه المهديون، وكان شعارها: «السودان للسودانيين».

وكان آخرون أقل ثقة ببريطانيا، ويرون أن أفضل طريقة لتحقيق المطالب الوطنية، هي التعاون مع مصر التي يرتبط بها السودان بوشائج القومية والدين واللغة، والتي كانت، مثل السودان، ضحية الاستعمار البريطاني.

وخلال ذلك كله، كانت المفاوضات بين بريطانيا والحكومات المصرية المتعاقبة، تنتقل من طريق مسدود الى آخر. وكانت «قضية السودان» الصخرة التي ارتطمت بها تلك المفاوضات في جميع مراحلها. وكانت الحكومات المصرية قد اتخذت «وحدة وادي النيل» شعاراً أساسياً لها، وفي سنة ١٩٥١ اتخذ الملك فاروق لنفسه لقب «ملك مصر والسودان»، واعترفت بذلك اللقب أكثر من عشرين دولة ـ بينها معظم الدول العربية ـ في مراسلاتها مع الملك فاروق أو في أوراق اعتماد سفرائها الى مصر[١]. وكانت بريطانيا معارضة لهذا الاتجاه، متخوّفة منه، وكانت تحاول أن تثني الدول عن الاعتراف بذلك اللقب[٢]، في حين أن ممثلي مصر في الخارج كانوا يقومون باتصالات مكثّفة للاستحصال على هذا الاعتراف من الدول التي يمثلون مصر لديها.

(١) ومنها: سوريا ولبنان واليمن والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية وليبيا وايران وافغانستان وباكستان والهند وأندونيسيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا والبرتغال والفاتيكان وشيلي وأفريقيا الجنوبية والأرجنتين وغيرها..

(٢) جاء في تقرير للسفير البريطاني في جاكارتا كتبه الى وزير الخارجية في تلك الفترة ـ مثلاً ـ:

«... ان الأندونيسيين يقتربون بصورة مخطرة من الاعتراف بلقب فاروق ملكاً لمصر والسودان، وقد بذلت كل ما أستطيعه من جهد لاقناع وزير الخارجية ورئيس الجمهورية عن طريق مدير مكتبه، بحماقة اتخاذ مثل هذه الخطوة المتهوّرة....».

(F.O. 371/96890, JE 1021/1, 19 December 1951)

ولما قامت في مصر ثورة ٢٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٥٢ بادر النظام الجديد الى إبعاد الملك والساسة القدماء الذين كانت «وحدة وادي النيل تحت التاج المصري» مطلباً رئيسياً في سياستهم. وبذلك فتح الطريق أمام تسوية منفصلة جديدة لقضية السودان. وكانت بريطانيا على الدوام تبرر استمرار وجودها في السودان بحرصها على حماية حق السودانيين في تقرير مصيرهم، والحيلولة دون وحدة مع مصر قد تكون مفروضة عليهم خلافاً لرغبتهم. وقد أعلن قادة الثورة في مصر أنهم راغبون بالدرجة نفسها في أن يتمتع السودانيون بذلك الحق، وهكذا تمّ التوقيع على الاتفاقية البريطانية المصرية في سنة ١٩٥٣، وكانت تقضي، ضمن أمور أخرى، بمنح السودان قدراً من الحكم الذاتي في الداخل (سودنة الشرطة والخدمة المدنية) وجلاء جميع القوات المصرية والبريطانية، ليتسنى للسودانيين خلال فترة انتقال محددة تقرير مصيرهم، سواء أكان ذلك بالاتحاد مع مصر ـ بشكل من الأشكال ـ أم الاستقلال، وذلك عن طريق انتخابات حرة تجرى تحت إشراف لجنة دولية.

وفي هذه الانتخابات التي جرت خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول (نوفمبر وديسمبر) سنة ١٩٥٣ حقق «الحزب الوطني الاتحادي» الذي يرأسه اسماعيل الأزهري، نجاحاً كاسحاً، بعد أن حظي بتأييد عدة أحزاب وفئات كان بعضها (كحزب الأشقّاء) يدعو الى الوحدة الكاملة مع مصر، وبعضها الآخر كان يفضل ارتباطاً غير مباشر معها[٣]. وكان بعض أتباع طائفة (الختمية) قد أيدوا الحزب الوطني الاتحادي أيضاً، لأن خصومهم (المهدية) ـ جماعة الأنصار ـ صوّتوا الى جانب معارضي ذلك الحزب. أما (حزب الأمة) الذي يرأسه (أو يتزعمه) السيد عبد الرحمن المهدي، فقد كان معارضاً للحزب الوطني الاتحادي، وكان يدعو الى استقلال السودان، ولذلك اتهم بموالاة السياسة البريطانية.

وبعد الانتخابات التي حصل فيها الحزب الوطني الاتحادي على أغلبية ساحقة، عانى هذا الحزب من انشقاقات داخلية، ولكن رئيسه اسماعيل الأزهري الذي أصبح أول رئيس للوزراء في السودان (في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤) وافق أخيراً على مبدأ الاستقلال الكامل، كما أن «المهدية» و«الختمية» توصلوا الى قدر من التفاهم حول الوسائل التي يمكن بها تحقيق الحكم الذاتي.

وكانت بريطانيا، بعد اعلان اتفاقية سنة ١٩٥٣، قد قررت أن يكون لها في السودان تمثيل خاص، بمعزل عن نطاق أعمال «الحاكم العام» الذي أوشكت مهمته أن تنتهي على أي حال. ولما كان السودان لا يزال دولة غير مستقلة، فقد تقرر أن يكون ذلك التمثيل ـ في اسمه ـ «مفوضية تجارية» وان كان في الواقع ممثلية دبلوماسية ترتبط بوزارة الخارجية وتوجه مراسلاتها وتقاريرها اليها.

وكانت مهمة هذه المفوضية التجارية حماية التجارة البريطانية، وقد أيدت وزارة التجارة فكرة افتتاحها، لا سيما وان شدة المنافسة التجارية في السودان من جانب الدول الأوروبية والهند واليابان، قد أصبحت مصدر قلق لها.

(٣) على أثر اعلان نتيجة الانتخابات بعث السفير البريطاني في بغداد السر جون تراوتبك ببرقية الى وزارة الخارجية في لندن عن وقعها في العراق جاء فيها:

«... كان من نتيجة ترحيب المصريين بما أسفرت عنه الانتخابات في السودان واعتباره نصراً لهم، أن اعتبرها العراقيون ضربة أخرى للاستعمار البريطاني...».

(F.O. 371/102724 - JE 1026/1, 2 December 1953).

أمـا من النـاحيـة السياسية، فقد كان لتأسيس هذا المكتب مزايا عديدة، لأنها ستقدّم للسودانيين والمصريين دليلاً ملموساً على اعتزام بريطانيا الالتزام بتعهداتها في منح السودان حق تقرير المصير[٤] اضافة الى أنها ستكون نواة للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي بعد أن يتم استقلال السودان.

وقد افتتح مكتب المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم في آذار (مارس) سنة ١٩٥٣ وعيّن لرئاسته المستر دي. ايج. ريتشز، وهو دبلوماسي بريطاني عمل في عدة دول عربية وله معرفة جيدة باللغة العربية[٥].

وفي نهاية سنة ١٩٥٣ بعث المستر ريتشز بتقريره السنوي الى وزارة الخارجية ـ على غرار ما تفعل السفارات البريطانية سنوياً ـ وعرض فيه تطورات الأحداث في السودان خلال تلك السنة.

ويعرض هذا التقرير الوضع السياسي العام في السودان خلال سنة ١٩٥٣ والانتخابات التي جرت في تلك السنة لمجلسي النواب والشيوخ. ويشرح التقرير ـ من وجهة النظر البريطانية على الدوام بطبيعة الحال ـ العوامل والظروف السياسية التي أثرت في تلك الانتخابات، وأدّت الى النتائج التي أسفرت عنها.

وتكمن أهمية هذا التقرير بالدرجة الأولى في أنه يظهر بوضوح تام، كيف كانت بريطانيا تنظر الى الوضع السياسي في السودان في تلك الفترة، وماذا كان رأيها في مستقبله الذي كان على وشك أن يتقرر ويأخذ شكله النهائي، وكيف كانت تنظر الى علاقة السودان بمصر، والى أي حدّ كانت تتخوّف من وحدة البلدين العربيين المتجاورين، وكم كانت تتمنى فشل محاولات الوحدة.

ومما يلفت النظر في هذا التقرير، الصراحة التي كتب بها، والانتقادات التي وجهها هذا الممثل البريطاني الى الادارة البريطانية في السودان وإلى السياسة البريطانية في بعض الأحيان.

فهو يعترف مثلاً إن البريطانيين كانوا يقفون موقف المعارضة الفعالة ضدّ أية محاولة من جانب مصر لتأدية دورها بوصفها أحد طرفي «الحكم المشترك»، وأنهم كانوا لا يرتاحون لاتصال السودانيين بالعالم الخارجي، كما يشير من جهة أخرى الى أن مصر أظهرت ميلاً متزايداً لعدم تشجيع تمثيل السودان دولياً.

وهو ينتقد فقدان السيطرة على الأمور في لندن، وضيق أفق كثير من الانكليز الذين كانوا يعملون في السودان، واستعلاءهم، وانكماشهم، مبدياً أن تصرفاتهم هي التي أدت الى انحسار حسن النية تجاه

(٤) مذكرة كتبها المستر روجر آلن في وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢
(F.O. 371/96965, JE 1155/5, 20 October 1952).

(٥) المستـر دي. ايج. هــ. ريتشز (السر ديريك ريتشز فيما بعد) ولد سنة ١٩١٢، وعين نائب قنصل في هرر (١٩٣٧) ومساعداً للسكرتير الشرقي لدائرة المندوب السامي في القاهرة (١٩٣٩)، ثم عمل في اثيوبيا وكابل وجدة (١٩٥١) قبل أن يعيّن مفوضاً تجارياً في الخرطوم في آذار (مارس) ١٩٥٣. وقد بقي في هذا المنصب حتى بداية سنة ١٩٥٥ حيث نقل بعدها الى مناصب دبلوماسية أخرى فكان سفيراً لبريطانيا في ليبيا والكونغو (ليوبولدفيل)، ثم في بيروت في آب (أغسطس) ١٩٦٣ وبقي سفيراً فيها حتى تقاعده في سنة ١٩٦٧.

أما أول سفير لبريطانيا في الخرطوم فهو السر جايمان ـ آندرون، وقد عيّن فيها في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٦.

البريطانيين واحترامهم، ويوصي حكومته بالخروج من السودان محتفظة بكرامة بريطانيا، وبالطريقة والوقت اللذين يرغب فيهما السودانيون.

ومن أهم ما يلاحظ أيضاً أن المستر ريتشز قد تنبأ بامكانية استقلال السودان، وذلك في الوقت الذي كان فيه الحزب الوطني الاتحادي في أوج قوته.

ويظهر من عبارة «فلتت» من قلم المستر ريتشز، أنه كان ينظر الى وحدة مصر والسودان وكأنها «استعمار مصري» يهدد السودان، وينبغي حمايتها منه لو أمكن. أما «الاستعمار البريطاني» الذي دام أكثر من نصف قرن فالظاهر أنه كان ـ بنظره ـ أمراً لا بأس به، ولا اعتراض له عليه.

ولئن أسفرت الأحداث التالية لهذا التقرير عن اختيار السودانيين للاستقلال، فهو أمر يعود لأبناء ذلك البلد، ولا حقّ لغيرهم في تقرير مصيرهم ومستقبلهم.

وتتجه أنظار العالم اليوم الى السودان، وتتابع ما يجري فيه باهتمام كبير، كما أن الشعب العربي بأسره يتمنى لهذا القطر العربي الطيّب أن يخرج من مشاكله، مصححاً أخطاء الماضي، مستفيداً من عبره، متطلعاً الى مستقبل زاهر يوجّه فيه جهوده لتنمية البلاد ورفع مستوى الشعب ويستأنف دوره الفعال في الوطن العربي، والوقوف الى جنب شقيقاته الدول العربية في وجه التحديات المحيقة بها لاستعادة حقوقها المغتصبة وتحقيق أهدافها السامية.

(من المستر دي. أم. ايج. ريتشز الى المستر أنطوني ايدن)(٦)

مكتب المفوض التجاري للمملكة المتحدة

الخرطوم — **سرّي**

٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ — **رقم التقرير: ١٠**

سيدي،

أتشرف بأن أقدّم عرضاً لأحداث السودان في سنة ١٩٥٣ كما أرفق بطيّه خلاصة لتلك الأحداث.

٢ ـ كانت الأحداث الرئيسية هذه السنة هي التطوّرات الدستورية السريعة في البلاد نحو الحكم الذاتي الداخلي. وفي بداية السنة كان السودان يحكم ـ كما كان منذ عقود من السنين ـ من قبل طبقة من الموظفين البريطانيين على صلة بحكومة جلالتها، أكثر من كونها تابعة لها، وكثيراً ما كانت هذه الطبقة في موقف المعارضة الفعالة ضدّ أية محاولة مصرية للقيام بدور الطرف الآخر في الحكم الثنائي المشترك. وفي نهاية السنة كان قد تألف مجلس شيوخ ومجلس نواب أعضاؤه من السودانيين فقط، وقد جاءوا عن طريق الانتخاب الى حدّ كبير. وكان المجلس الأدنى (مجلس النواب) على وشك أن ينتخب رئيساً للوزراء يؤلف حكومة مسؤولة عن الادارة الداخلية للبلاد. أما أن يكون هذا الرئيس وأعضاء وزارته جميعاً، في كل الاحتمالات، معارضين لبريطانيا والادارة البريطانية، ومؤيدين بدرجات مختلفة لنوع من الوحدة مع مصر (وان لم يكن شكل الوحدة محدداً) فان ذلك يبدو أكثر الاجراءات اثارة للاستغراب في التغيير الذي طرأ خلال أحد عشر شهراً. على أن العلامة

(٦) F.O. 371/108311 (JE 1011/2), 22 January 1954.

البارزة لانتهاء العهد هي في الواقع خروج السلطة المباشرة من أيدي الطبقة الحاكمة البريطانية، أكثر من السياسات المعينة للسودانيين الذين تنتقل اليهم.

٣ ـ أما في الميادين الأخرى، فان أحداث السنة كانت غير مهمّة نسبياً بالقياس الى التطورات الدستورية. فمن الناحية الاقتصادية استمرت البلاد في دفع ما يترتب عليها بموجب الميزانية، وكانت لها أرصدة احتياطية كافية مخصصة لبرنامج التنمية للسنتين أو السنوات الثلاث القادمة. ولكن كان عليها مع ذلك أن تعود الى الوضع الطبيعي بعد الانتعاش الذي حصل خلال سنتي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١. أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فان التطوّر كان مطرداً ولكنه ـ بنظر السودانيين الواعين سياسياً ـ كان بطيئاً أكثر من اللازم في تطوير التسهيلات الطبية والتعليمية. وقد استمرّ هذا التطور ازاء خلفيّة تبقى بالنسبة لـ ٩٠ بالمائة من السكان، بدائية الى حدّ مفرط بالمقاييس الأوروبية.

٤ ـ وكان السودانيون (والبريطانيون في السودان)، حتى وقت قريب، يعيشون في عالم خاص بهم الى حدّ كبير. وكانت العلاقات مع الأقطار الأخرى ـ باستثناء دولتي الحكم الثنائي ـ قليلة الأهمية، ومحدودة في الغالب على الاتصالات الرئيسية مع الارهابيين المجاورين، بشأن قضايا التبادل التجاري والحدود. ولم يتصل السودانيون المتعلمون بالعالم الخارجي الّا بعد التغييرات السريعة المتزايدة التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.. ويجد هؤلاء السودانيون هذه النسمات الجديدة باعثة على الحيوية وجذابة. أما بالنسبة للبريطانيين فانها ـ لسوء الحظ ـ تبدو في أغلب الحالات زائفة ومزعجة.

٥ ـ وقد استمرّ السودانيون والبريطانيون في السودان في توسيع آفاقهم خلال سنة ١٩٥٣، وكسب ضباط الارتباط الفرنسيون والأميركيون أهمية متزايدة، بل سمعة سيئة أيضاً، بسبب الضجة التي صحبت استحداث منصبي هذا. وفي أواخر السنة وصل ضابط ارتباط يوناني. وكان الايثيوبيون والبلجيكيون أيضاً شديدي الرغبة في ارسال ممثلين لهم. وكان وجود شخص هندي على رأس لجنة الانتخابات، وسلوك المستر «سن» الشخصيّ وكفاءته، حقّقا لبلاده سمعة طيبة في السودان. أما الممثلون الباكستانيون في لجنة الحاكم العام فقد نالوا أيضاً اهتماماً عاماً وشعبية كبيرة. وكان من المثير للانتباه ملاحظة أن العمل الجدير بالتقدير الذي قام به العضو الأميركي في لجنة الانتخابات، وفعاليات ضابط الارتباط الأميركي، لم ينجحا في كسب العطف نحو أميركا التي كانت تعتبر مجرّد مزيج من شريكة استعمارية لبريطانيا، ومصدر لمساعدات النقطة الرابعة وغيرها من المساعدات المجانية.

٦ ـ أما في الخارج فان نائب وكيل السودان في لندن هو شخص سودانيّ، كما أن الوكالة السودانية في القاهرة قد تمّت سودنتها باستثناء منصب واحد فقط. وفي أسمرة أظهر ضابط الارتباط السوداني قدراً كبيراً من الذكاء والقدرة على التكيّف. وفي نهاية السنة كان يرسل تقارير سياسية مفيدة وموزونة. وفي جدّة كان للسودان منذ عدة سنوات موظف يشرف على شؤون الحجاج السودانيين، وقد تمّ الاتفاق الآن على أن يقيم هناك بصورة دائمية بصفة ضابط ارتباط سوداني. واستمرّ السودانيون في مرافقة زملائهم البريطانيين الى المؤتمرات الفنيّة الدولية، وبذلك حصلوا على تجربة ثمينة. وقد أظهرت الحكومة المصرية ميلاً متزايداً لعدم تشجيع تمثيل السودان دولياً، ولكن ليس من المحتمل أن تتمكن من التمسك بهذا الموقف ضدّ رغبات السودانيين من جميع الأحزاب، تلك الرغبات التي يجب أن يتزايد الاعراب عنها مع مرور الزمن.

٧ - في خريف سنة ١٩٥٢ كانت التطورات في مصر (حيث أتاح خلع الملك فاروق للحكومة المصرية تبني سياسة أكثر مطاطية) وفي السودان (حيث تصاعد استياء السودانيين المتعلمين من الأساليب البريطانية) قد فتحت الطريق أمام السودانيين للمرة الأولى منذ سنين عديدة لتلك الامكانية الرائعة، وهي التخلص من الحكم الثنائي. وقد انتهزوا تلك الفرصة بمساعدة مصر، وبتوقيت جيد، وبتساهلات مناسبة مع مبادئهم، فنجحوا أخيراً في فرض التوقيع على الاتفاقية البريطانية - المصرية في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٣. وقد نصت هذه الاتفاقية على اجراء الانتخابات لتأليف حكومة ذاتية تحت رقابة لجنة دولية، حالما يمكن الاستعداد لها. ولذلك فقد حددت فترة انتقال يمكن خلالها تصفية الحكم الثنائي. وسيجد السودانيون أنفسهم في نهايتها مستقلين أو متحدين بشكلٍ ما مع مصر. وقد تألفت لجنة الانتخابات من رئيس هندي، وعضو بريطاني واحد، ومصري واحد، وأميركيّ واحد، وثلاثة سودانيين، مع تأخير بسيط جعل من المستحيل مع الأسف إجراء الانتخابات قبل الصيف، حيث تهطل الأمطار على مناطق واسعة من السودان. ولذلك مرّت عدة شهور قبل إجراء الانتخابات - وهو تأخير كان بالتأكيد لمصلحة الأحزاب المؤيدة لمصر في الشمال، وربما - وان كان الى حد أقل - لمصلحة الأحزاب التي تطالب بالاستقلال في الجنوب. وبالنتيجة، فانّ «الحزب الوطني الاتحادي» المؤلف من الأحزاب والجماعات التي تفضل الارتباط بشكل من الأشكال مع مصر، أحرز في المجلس النيابي أغلبية صغيرة على الأحزاب الأخرى والأفراد الذين يفضلون الاستقلال مجتمعين وكذلك على أغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ.

٨ - ان العوامل التي أثرت في نتائج الانتخابات قد سبق تحليلها في تقارير تفصيلية أخرى، ولكن يمكن أن يقال بصورة عامة ان الحزب الوطني الاتحادي كان الرابح لأن زعماءه كانوا سياسيين لهم تجاربهم في ميدان المعارضة، وفي أساليب «ديموقراطية الشرق الأوسط»، ولأنهم حصلوا من مصر على الأموال والنصيحة التي لم تجلب على الذين أخذوها استياء أو شجباً عاماً على نطاق واسع.. ومن جهة أخرى، فان الأحزاب الاستقلالية خسرت لأنها لم تتمكن من الوقوف أمام الاتهامات التي وجهت اليها بالارتباط الوثيق ببريطانيا والادارة البريطانية، ولأن الحزب الاستقلالي الرئيسي - حزب الأمة - كان قد نسبت اليه الرغبة في اقامة فترة ثانية من حكم المهدي، اضافة الى عدم مرونة زعمائه وقلة كفاءتهم بصورة عامة. وكان أولئك قد تعاونوا مع الادارة لبضع سنوات، فوجدوا صعوبة في تكييف أساليبهم حينما أصبحت الادارة غير قادرة على ممارسة نفوذ فعال على الانتخابات بسبب الرقابة الدولية.

٩ - ان الاجراءات المطوّلة في الإعداد للانتخابات العامة اتخّذت في ظل خلفية سياسية لم تكن قد تغيّرت من حيث الأساس، كما أنها في الوقت نفسه اتخذت أشكالاً ذات أهمية سطحية بالنسبة لمصائر الأحزاب.. فقد كان كل من يدّعي أية معرفة بالسودان يستطيع، حتى شهر حزيران (يونيو)، أن يقول واثقاً أنه اذا جرت الانتخابات، فان الأحزاب التي تدعو الى الاستقلال، و(حزب الأمة) بالتحديد، سينجح فيها بسهولة. وقد جاء التغيير بعد ذلك بمدة قصيرة حينما قرر السيد علي الميرغني أن يتحوّل بقوّته الى الحزب الوطني الاتحادي، وعلم (الختميّة) أن زعيمهم الروحي أرادهم أن يصوّتوا لذلك الحزب.. وكان المتوقع حتى ذلك الوقت أن الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي يمثل في وقت واحد كلًّا من الزعماء العشائريين المهديين، والعشائر والأفكار السياسية - أكثر منها الطائفية - التي تدعو الى

سودان مستقل، سيجتذب كثيراً من الأصوات الختمية. ولكن نفوذ الحزب الجمهوري الاشتراكي قد تدهور بعد ذلك بسرعة، وأصبحت الانتخابات قضية طائفية، وبقي حزب الأمة مقتصراً على الأنصار، وفشل في اجتذاب غيرهم من مؤيدي الاستقلال، وكانت القوة العددية للختمية حاسمة.

١٠ ـ ان العامل الذي أدى الى التغيير السريع في مصائر الحزب كان في حدّ ذاته أهم الملامح الثابتة في الخلفية السياسية وهو الخلاف بين زعيمي الطائفتين الدينيتين الرئيسيتين، السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني: فأحدهما رئيس ديني أعلى وبمثابة (بابا)، وفي الوقت نفسه رجل أعمال مفرط الثراء، ويلتذ ببهرجة السلطة السياسية بصورة واضحة. والآخر يعيش عيشة بسيطة ومتقشفة، ويعترف بأنه لا يعرف شيئاً عن السياسة بعد، ولكنه ـ كما أثبتت الأحداث ـ اكتسب قوة تفوق قوة منافسه ذي المظهر الجليل. وقد كان من المعروف منذ سنوات عديدة، ان هذين الشيخين، كانا أقوى المسيطرين القديرين على القوى السياسية في البلاد، وان ازالة التنافر بينهما لم يكن ممكناً. ففي سنة ١٨٩٨ أعادت القوّات البريطانية السيد علي وشجعته في ممارسة نفوذ ديني مضادٍ لنفوذ خلفاء المهدي الذي أزيل اعتباره مع أتباعه الخليفيين. ومع ذلك، فبمضيّ الوقت فان نزعته الدنيوية العالية، ورغبته في التعاون مع الحكومة في الشؤون العصرية رفعت السيد عبد الرحمن من وهدة العوز وفقدان الاعتبار الى الثراء والى مستوى من النفوذ يفوق نفوذ السيد علي الميرغني بصورة واضحة. وقد أظهرت الانتخابات بما لا يدع مجالاً للشك أن السيد عبد الرحمن لا يزال يتمتع بتأييد أعوانه العشائريين الأشداء، وأنه لا يزال يكره السيد علي الميرغني، كما أن الأخير لا يزال يخشى عبد الرحمن ويكرهه أيضاً.

١١ ـ وهنالك عامل سياسي أساسي ثان أصبح خلال السنة مصدر قوّة كبيرة بل كان مبعث شرّ وخبث، وهو موقف السودانيين المتعلمين من الادارة. فهم لا يزالون يكرهون الموظفين البريطانيين الذين كانوا ـ في قناعتهم ـ يحولون دون تقدم البلاد، ويتعمدون إبعاد الأشخاص من نوعيتهم عن تسلّم دور القيادة الذي كان حقهم الطبيعي. ويبدو أن هذا الأمر أكّده موقف الموظفين البريطانيين أنفسهم (وهو عامل ثالث يمكن أن يقال انه لم يتغيّر). ان الحكم الذاتي للسودان أمر قد اعترفت به الادارة البريطانية دائماً كهدف للمدى البعيد، ولكنها كانت تدرك مخاطر السير في ذلك بأسرع مما ينبغي، أكثر من ادراكها لاستحالة التحرك (في منتصف القرن العشرين) بالحذر الذي يبدو أمراً مرغوباً فيه نظرياً. ان التجربة، أو الطبيعة، جعلتهم أكثر محبة للاقطاعيين والعشائريين الجهلة، وأقل ارتياحاً لسكان المدن الذين هم أكثر تحضراً وتأثراً بتعقيدات المدنية، وخاصة طبقة «الأفندية». وانهم، لذلك، عن وعي أو دون وعي منهم، حاولوا الإبقاء على مواقعهم القديمة بالاعتماد على تأييد العشائر في كل من الشمال والجنوب، وقد ترجمت هذه السياسة في السنوات الأخيرة بأنها اهتمام خاص بالجنوب الوثني أو المسيحي، مما أثار عداء لا مناص منه في معظم أنحاء الشمال الذي هو عربي. ومهما كانت القوة النسبية لكل من القوى السياسية المختلفة في السودان حتى الوقت الأخير، فلا بدّ من الاعتراف بأن السودانيين أبناء المدن ومن وادي النيل، هم الذين سيقررون من الآن فصاعداً من يتسنم السلطة السياسية، على الاقل حتى تتحقق الامكانية لقيام ثورة عشائرية، وهذا أمر يبدو غير محتمل في الوقت الحاضر.

١٢ ـ ان السياسة البريطانية في السودان كان يصعب فهمها على السودانيين. وحينما أظهرت

أول المنظمات التي تمثل بصورة رئيسية رجال العشائر العربية ويسيطر عليهم السيد عبد الرحمن المهدي ـ حزب الأمة ـ علائم اتّباع سياسة مستقلة حقاً، بدت الادارة وكأنها تشجع تأليف حزب أسهل قياداً، في شكل حزب جمهوري اشتراكي. ومع ذلك، فقد بدت السياسة البريطانية مؤخراً وكأنها تتحوّل عن تأييد الادارة البريطانية للحزب الجمهوري الاشتراكي، وان حكومة جلالتها صارت تؤيد حزب الأمة مرة أخرى. وكانت نتيجة كل هذه المظاهر التي زادتها حدة الفورات التي حدثت في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى التي كانت تحت الحكم الأجنبي، وما تمتلكه مصر وغيرها من الأقطار التي لا تعطف على بريطانيا من وسائل التأثير في الجماهير ـ كانت جميعاً ترسّخ في عقول السودانيين شكاً عميقاً في أهداف بريطانيا. وكانت بريطانيا ـ فيما يبدو ـ تستغل موقعها الاداري ـ وخاصة في الجنوب وفي الأقاليم ـ كحجة لتأخير الحكم الذاتي الداخلي، كما تستغل مشاكلها مع مصر ـ بوصفها الطرف الآخر في الحكم الثنائي ـ كعذر لعرقلة أي تطوّر دستوري حقيقي. أما أن هذه المظاهر خدّاعة، وهذه المتناقضات والظروف الانتهازية للسياسة البريطانية ناجمة في حقيقتها عن فقدان السيطرة في لندن وعن ضيق أفق كثير من الانكليز اللامعين الذين يعملون لدى الادارة السودانية، فهو أمر لا يمكن للسودانيين أن يقبلوا به قط حتى وان كانوا يشعرون به. انهم اعتبروا اتفاقية شباط (فبراير) نصراً دبلوماسياً مصرياً في معركة استعملت فيها بريطانيا السودان كبيدقة في مفاوضات الدفاع عن القناة. وقد صرّحوا بأنهم يعتقدون أن بريطانيا مهتمة فقط بموقفها في السودان، واذا شعرت أن ذلك الموقف أخذ يضعف فانها ستطرح جانباً أي تقدم يحققه السودانيون نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير، وتنتهز أول فرصة لنقض الاتفاقية ومحاولة تسلم السيطرة الكاملة على البلاد. ولما توالت الشهور، وبدت بريطانيا وهي لا تعمل شيئاً لحماية هذه المصالح المفترضة، فان عدم فعاليتها فسّر بصورة غير منطقية بأنه ضعف وعجز عن اتخاذ القرار (على الرغم من أن لديها طبعاً شيئاً تخفيه في أكمامها، وذلك الشيء لن يكون في مصلحة السودانيين حتماً). وقد ظهرت نتيجة الانتخابات كانتصار مصري آخر، خاصة كما أعلنتها الصحافة البريطانية على أنها كذلك، كما أن شعبة العلاقات العامة لحكومة السودان نشرت كل مادة استطاعت الحصول عليها، حتى في أصغر الجرائد وأقلها أهمية، اذا كانت تسير في هذا الخط[٧].

١٣ ـ ان الفرد السوداني الشمالي معاد للبريطانيين وللادارة البريطانية، ولكنه يعترف بأنهم قاموا بأعمال ممتازة في السودان. وهو مغال في محبته لمصر وتأثره بها، وان كان قد يشجبها في مجالسه الخاصة. وليس هنالك تمييز لوني في السودان، ولا مستوطنون بيض. ولكن السودانيين يستطيعون أن يجدوا سبباً للتذمر في الاستعلاء المنكمش من جانب بعض الموظفين البريطانيين من الصفوة، وخاصة في المواقف والتصرفات الصادرة عن بعض الانكليز في المناصب الثانوية ممن جاءوا مؤخراً بعقود، وليس لهم كبير اهتمام بالبلاد أو بأهلها. ان هؤلاء الأخيرين لا يشكلون وسيلة مريحة للتهجم فقط، بل انهم في الواقع أسهموا الى حدّ ما في الانحسار البطيء لحسن النية والاحترام الذي بني عبر سنين عديدة من قبل هيئة صغيرة من الانكليز الممتازين الذين كانوا يؤلفون كل ما تدعو اليه الحاجة لادارة السودان. ان ما يساور جميع الموظفين من مخاوف حتمية تتعلق بوضعهم المالي في اطار التغييرات الحالية والمستقبلة، قد أثر في احترام السودانيين لبريطانيا. ولكن هذه

---

(٧) كتب وزير الخارجية أنطوني ايدن في هامش الصفحة الى جانب هذه الجملة بخط يده التعليق التالي: «ما معنى هذا؟».

الصعوبات ستتلاشى بنفسها في النهاية بلا ريب، وستكون بريطانيا قادرة على الاستفادة من الخلفية الأساسية من حسن النية التي لا أشك في أنها ما تزال باقية. اننا لم نرتكب في السودان شيئاً من أعمال الاستبداد التي لا بدّ لنا أن نعترف بأننا قمنا بها في مصر. ان الحادث الوحيد الذي يمكن مقارنته بحادث دانشواي وقع قبيل وفاة خليفة حينما أطلق الرصاص بصورة آنية ومتهورة على اثنين من أبنائه وخلفية محمد الشريفي (ان ابن الأخير هو واحد من أكثر الشخصيات المؤيدة لبريطانيا في السودان). ان حكومة السودان لم تلجأ قط الى التجنيد الاجباري أو الى مصادرة المواشي أو تخويل العمد بجمع التبرعات للصليب الأحمر. ان الخطأ الذي ارتكب كان يعود الى الجهل بالعالم، والى انعدام القدرة على التصوّر، أكثر منه الى الميل للشر. انه يعود الى وجوب التمسّك بمبادىء صارمة في التصرفات، والى الروحية الجماعية في العمل، اذا كان الاداريون البيض يريدون أن يحافظوا على أي مستوى في الظروف المادية المتدهورة بصورة عامة في السودان، أكثر من رغبتهم في التلذذ بالسلطة من أجل السلطة. وسيذكر السودانيون بالامتنان، أنه كانت هنالك ادارة بريطانية حسنة النية بل محبة للخير. ولكنهم سيفعلون هذا فقط اذا خرجنا بصورة محترمة، وبالطريقة والوقت اللذين يريد منا السودانيون أن نخرج بهما.

١٤ ـ ان أحداث سنة ١٩٥٣ كانت تصوّر وكأنها ليست سوى تراجع بريطانيّ عن ما كان موقعاً حصيناً لها. انني أعتبر ذلك فهماً مغلوطاً للوضع. ان موقف بريطانيا وان كان منيعاً في ظاهره، فقد كان ضعيفاً في حقيقته، وان أغلبية السودانيين المتعلمين كانوا قد انحازوا ضدنا. ومع مرور كل شهر مزعج تزايد الميل الى الحصول على ما تعرضه مصر من مساعدة، وذلك رغبة في التخلص منا. ولا أريد أن أقول الوضع كان على وشك الانفجار، ولكن الاحتمال كان قائماً، وان امكانات خروج بريطانيا والادارة من الوضع الشاذ الذي وجدت نفسها فيه، وخروجها بطريقة وديّة وهي بحالة جيدة، وبدون إفساح مجال كبير لمصر ـ لم تكن كبيرة. وانه لمن الصحيح طبعاً أن اتفاقية شباط (فبراير) قد عملت لحد الآن لصالح مصر، وان التغلغل المصري قد يمكنها من أن تسيطر على السودان بيد قوية وهو غير راغب في ذلك. وانني مع ذلك أقول ان من الممكن بالدرجة نفسها على الأقل أن يصبح السودان في النهاية مستقلاً. وقد بدأت سنة ١٩٥٤ بتحوّل سلميّ ومنظم للسلطة الداخلية من أيادٍ بريطانية الى أياد سودانية، والى حكومة متعاطفة مع مصر، ولكنها مؤلفة من فئات لم توحد بينها المبادىء الايجابية بل جمعت بينها مبادىء سلبية ومبددة من قبيل المعارضة للادارة البريطانية وللمهدية. ومع معارضة استجمعت قوتها بعد صدمة الاندحار المبدئية، وأصبحت قادرة على أن تشير الى احراز الأحزاب الاستقلالية في الانتخابات أصواتاً أكثر من تلك التي أحرزها مرشحو الحكومة، ومع تقدير السودانيين من جميع الأحزاب للمسؤوليات التي أصبحت بأيديهم الآن. وفي الأمد الطويل ستؤدي هذه العوامل وغيرها الى تقوية المقاومة السودانية للاستعمار المصري. والقضية هي هل ستأتي هذه المقاومة بوقتها المناسب في النتيجة، وهل ستكون كافية.

وتفضلوا الخ...

د. م. هـ. ريتشز

(انتهى)

رسالة من السيد عبد الرحمن المهدي الى سلوين لويد، وزير الخارجية البريطاني، يشكو فيها تدخل الحكومة المصرية في الانتخابات السودانية

مرفق بتقرير المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم المرقم (١٠) والمؤرخ في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤

خلاصة الأحداث في سنة ١٩٥٣

١٠ كانون الثاني (يناير)	وقعت الاتفاقية بين الاحزاب السودانية والصاغ صلاح سالم بشأن التعديلات على مذكرة الحكومة المصرية الى حكومة جلالتها المؤرخ في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢.
١٢ كانون الثاني (يناير)	سفير جلالتها في القاهرة يقدم مسودة اتفاقية الى الحكومة المصرية.
٢٠ ـ ٢٧ آذار (مارس)	وزير الدولة البريطاني يزور السودان.
٢٥ آذار (مارس)	أسس مكتب المفوض التجاري البريطاني.
٥ ايار (مايو)	لجنة الانتخابات تعلن تأجيل الانتخابات الى الخريف.
١٩ ايار(مايو)	نشر الامر المبدئي حول انهاء خدمات الموظفين البريطانيين.
١٠ تموز (يوليو)	السيد علي الميرغني يتسلم رئاسة الجمعية العامة للحزب الوطني الاتحادي.
٨ آب (اغسطس)	حزب الأمة يعلن تأييده لنظام جمهوري في المستقبل.
٢ ـ ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر)	أجريت الانتخابات الأولية في المناطق الانتخابية غير المباشرة.
١٠ تشرين الثاني (نوفمبر)	أعلن عن تعيين مدير معارف سوداني (أول سوداني يكون رئيس ادارة في الوزارة).
١٥ ـ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر)	اجراء الانتخابات الثانوية في المناطق الانتخابية غير المباشرة، واجراء الانتخابات المباشرة.
٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)	عيّن ستة «نواب محافظين» سودانيين وتمّ التصديق على ثلاثة تعيينات بالنيابة.
١٠ كانون الأول (ديسمبر)	اعلان نتائج الانتخابات في منطقة الخريجين وفي انتخابات مجلس الشيوخ.
١٤ كانون الأول (ديسمبر)	لجنة الانتخابات تقدّم تقريرها.
١ كانون الثاني (يناير)	اجتمع البرلمان.

العراق

الفصل الاول

قصّة الخلاف بين نوري السّعيد وعبد الاله

سيطر على الحياة السياسية في العراق خلال الخمسينات شخصيتان رئيسيتان هما الأمير عبد الاله، الوصيّ على العرش وولي العهد، والسياسي المخضرم الداهية نوري السعيد. وكان نوري أقوى أعمدة البيت الهاشمي في العراق، اشترك في ثورة الشريف حسين في سنة ١٩١٦، وأصبح من أقرب رجال الملك فيصل اليه، واحتفظ بقوّته ومكانته السياسية في عهد الملك غازي، ثم في عهد الملك فيصل الثاني ـ الذي كان في حقيقته عهد عبد الاله، نظراً لصغر سنّ فيصل عند وفاة أبيه الملك غازي في حادث سيارة غامض ما يزال، بعد مرور أكثر من خمسة وأربعين عاماً عليه، شاغل الناس في العراق، ومحل حيرتهم وتساؤلهم.

ولا شكّ أن نوري السعيد كان من العناصر الرئيسية التي حققت انتخاب الأمير عبد الاله وصيّاً على الملك الطفل فيصل الثاني، وتفضيله على عمّه الأمير زيد الذي كان أكبر منه سنّاً، وأكثر تجربة ونضجاً ومعرفة. ولعلّ نوري السعيد فكّر حين فضّل الأمير عبد الاله على الأمير زيد لوصاية العرش، أنه ما يزال شاباً صغير السنّ قليل التجربة، ولذلك فانه سيكون قادراً على السيطرة عليه وتوجيهه، وبالتالي السيطرة على مقدّرات البلاد وتوجيهها حسب سياسته وآرائه. وقد أثبتت الأيام خطأ هذا الاختيار، الذي ندم عليه نوري السعيد نفسه. وبعد أن عجمت التجارب عود عبد الاله، أصبح هو المسيطر على نوري السعيد في كثير من المواقف، وسبب له متاعب عديدة، وظهر أنه لم يكن ذلك الشاب الساذج الذي كان نوري يعتقد أنه سيسيّره حسب مشيئته طيلة مدة وصايته. ويروي طه الهاشمي، أحد رؤساء الوزارات السابقين ومن أصدقاء نوري السعيد القدماء، في مذكراته، أن نوري السعيد صارحه مرّة بما يشعر به من ندم لانتخاب عبد الاله وصياً على العرش، قائلاً: «اننا أخطأنا بانتخابه» (وصياً) وكمن أراد أن يقول بأنه يا ليتنا انتخبنا الأمير زيد، ثم قال: «انه (أي عبد الاله) راح يتلاعب بحقوقه الدستورية...»[1].

والواقع أن علاقة نوري السعيد بالبلاط الملكي العراقي لم تكن على الدوام عبارة عن شهر عسل مستمر، بل إن تلك العلاقات شهدت كثيراً من الخلافات منذ عهد الملك فيصل الأول، وكذلك في عهد الملك غازي،

---

(١) **مذكرات طه الهاشمي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ١٣٥.

واستمـرّت في عهد عبد الاله أيضاً. وقد درس تاريخ هذا الخلاف وأسبابه وتطوراته المؤرخ العراقي القدير الأستاذ خيري العمري في كتابه القيّم «الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد»[٢].

ولما فُتحت الوثائق البريطانية الخاصة بسنة ١٩٥٤.

بعد مرور ثلاثين عاماً عليها، أمكن الاطلاع على مزيد من الوثائق والتقارير التي كان يبعث بها السفير البريطاني في بغداد الى حكومته في لندن، والتي تلقي أضواء جديدة على هذه المرحلة من قصة الخلاف بين نوري السعيد والقصر.

ولا شك أن الخلافات التي كانت تنشب بين نوري السعيد ـ الذي كان الشخصية المهيمنة على السياسة العراقية طيلة العهد الملكي في العراق ـ وبين البلاط الملكي، وبصورة خاصة خلافاته مع عبد الاله، لم تكن لتعكس صراعاً بين سياستين مختلفتين، وانما هو في جوهره، كما ذكر الأستاذ خيري العمري «صراع حول السلطة، يستشبث كل طرف من أطرافه بدعم نفوذه وتعزيز مركزه.. ولعلّ نوري السعيد كان يشعر بأن المركز السياسي الذي أحرزه عبر تاريخه السياسي الطويل.. أتاح له نفوذاً خاصاً يتمتع به سواء أكان في الحكم أم خارجه، يتعرّض الآن الى محاولات من قبل الوصيّ تستهدف تجاهله أو التقليل من أهميته. ولعلّ عبد الاله بدوره كان يشعر بأن المركز الخاص الذي يتمتع به نوري السعيد لا يتيح له الفرصة لإشباع رغبته في ممارسة النفوذ الذي يتطلع اليه كوصيّ على العرش يميل الى السيطرة. ومن هنا كان محـور الصراع بينهما يدور في هذا الاطار، بحيث يبدو أحياناً واضحاً، ويلوح في أحيان أخرى غامضاً، ويختفي تماماً في ظروف أخرى، ويأخذ تارة شكل خلاف حول تشكيل الوزارة... ويبرز مرة في المنافسة خلال الانتخابات لكسب الأكثرية في البرلمان التي تدين بالولاء لكل منهما...»[٣].

أما الخلاف الذي نشب واستفحل في سنة ١٩٥٤ فقد بدأ مع تشكيل وزارة الدكتور فاضل الجمالي في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣. فقد تجاهل عبد الاله نوري السعيد حين عهد الى الجمالي بتأليفها على الرغم من أن حزب نوري السعيد ـ حزب الاتحاد الدستوري ـ كان يملك الأكثرية في المجلس النيابي، مما أزعج نوري السعيد، فوقف حزبه في البرلمان موقفاً سلبياً من الوزارة، وشنّت المعارضة عليها حملات قويـة، فاضـطرّ الجمالي الى الاستقالة. وحاول الوصي بعد ذلك تكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة، ولكن قيل انه كان في الوقت نفسه يعمل على وضع العقبات في طريق نوري السعيد، ويوعز سرّاً الى من يدعوهم الى الاشتراك في الوزارة بالاعتذار بشتّى المعاذير. ولما كلّف نوري السعيد الجمالي بدخول الوزارة اعتـذر هو أيضاً قائلاً إن أكثرية نوري السعيد لم تؤازر وزارته في البرلمان، ولذلك لا يسعه التعاون مع برلمان لم يؤيده. فغضب نوري، واعتذر عن تأليف الوزارة، وحسب أن هناك مؤامرة عليه، ثم حزم حقائبه وسافر الى لندن.

ومع ذلك، فقد كتب الدكتور الجمالي مؤخراً قائلاً: «.. فلم يشكّل نوري الوزارة ظانّاً أن عدم مشاركتنا كان بإيعاز من البلاط الملكي. وفي الحقيقة لم يكن للبلاط أي دخل في اعتذارنا...»[٤] والله أعلم.

(٢) خيري أمين العمري، **الخلاف بين ا لبلاط الملكي ونوري السعيد**، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٠.

(٤) الدكتور محمد فاضل الجمالي في مقالة في جريدة «**الشرق الأوسط**»، لندن، ٢/٤/١٩٨٥ ص ٧.

وعلى أي حال، فقد قرر الوصيّ ازاء هذا الوضع أن يمارس سلطته الدستورية في حلّ المجلس النيابي الذي كانت أكثريته من حزب نوري السعيد أو من مؤيديه، وأن يسعى الى انتخاب مجلس جديد يضمّ أكثرية مستقلة ترتبط بالبلاط، وتتيح له اختيار رئيس الوزراء الذي يحظى بتأييد المجلس، ويتمتع بثقته بعيداً عن مناورات نوري السعيد، فكلّف أرشد العمري بتأليف وزارة تتولى حلّ المجلس وإجراء الانتخابات. ان هذه الوزارة ـ التي وافق الجمالي على الاشتراك فيها وزيراً للخارجية ـ كان معظم أعضائها من وزراء الجمالي السابقين، أو من أصدقائه المقرّبين، بل كان بينهم أشخاص لم تسبق لأرشد العمري معرفة شخصية بهم، مثل علي الصافي، وربما آخرين أيضاً، وقد وصف القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد، المستر هوبر، الوضع السياسي في العراق في تلك الفترة في تقريره التالي:

من القائم بالأعمال البريطاني في بغداد
الى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية ـ لندن(٥)

السفارة البريطانية

بغداد

سرّي

٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٤

عزيزي بول،

كان السفير قد توقع، في تقرير سابق له، فترة صعبة من حكم ضعيف، تدوم على الأقل الى أن يتمكن وليّ العهد من استشارة نوري السعيد حول تأليف وزارة جديدة تعتمد على نتائج الانتخابات. وقد بدأت الأحداث الآن بتأييد هذا التوقع.. ان ولي العهد لا يزال يتصوّر نوري السعيد كالرئيس المقبل للوزارة. ومع ذلك، فان تاريخ عودة نوري السعيد غير مؤكد الى أبعد الحدود، وقد بلغ البلاط أنه سيتمكن من مغادرة انكلترا في منتصف تموز (يوليو). ولكن نوري نفسه، في رسالة بعث بها الى السفير، لم يبد أنه يفكر في العودة قبل أوائل الخريف. وخلال ذاك يستمرّ العراق ـ مثل فرنسا ـ بأن يدار، الى حدّ ما، ولا يحكم. وقد غادر الدكتور الجمالي الى الأمم المتحدة ولعله سيغيب لمدة شهرين أو أكثر. ورئيس الوزراء [أرشد العمري] شديد الرغبة في السفر الى الخارج، ويحاول جاهداً أن يجد نائباً لرئيس الوزراء «يحمي القلعة» خلال غيابه. الشخص المثالي هو، بطبيعة الحال، سعيد قزاز، ولكنه استقال من منصبه كوزير للداخلية في ١٤ تموز (يوليو) ويرفض العودة الى الوزارة. أمّا سائر أعضاء الوزارة فهم أشخاص تافهون تماماً، وليست لهم خبرة كافية لتسنّم رئاسة الوزارة حتى وكالة. ان وزير الداخلية بالنيابة شخص ضعيف، وغير محبوب، ولا يتصف بالنزاهة. ان الشخصية القوية الوحيدة في الوزارة هو رئيس الوزراء نفسه، وهو (كما وصفه وزير داخليته السابق) يتخذ خمسة قرارات خلال دقيقة واحدة، وكلها خاطئة. ولذلك فان وضع الحكومة مرتبك جداً. وعلى الرغم من أن هذا أمر لا يعدّ غير اعتيادي في العراق خلال شهور الصيف الحارة، وانه قد لا يؤدي الى مخاوف كبيرة عادة، فانه في هذه السنة يسبب بعض القلق، بسبب نجاح الأحزاب المتطرفة في تأليف الجبهة الوطنية، والنجاح الذي حققته الجبهة في دعاياتها خلال الانتخابات الأخيرة. وكانت هنالك مظاهرة قبيحة في بغداد مساء ٢٠ حزيران (يونيو) حيث اضطرّت الشرطة الى فتح النار على رؤوس المتظاهرين الذين كانوا

(٥) Mr. R.W.J. Hooper, Baghdad, to Mr. P.S. Falla, Levant Department, Foreign Office, F.O. 371/110989 (VQ 1015/41), June 23, 1954.

مسلحين بالقضبان وغيرها من الأسلحة. وتشير الأدلة الى أن هذه المظاهرة كانت بتدبير من الشيوعيين. ومما يجلب الاهتمام أن شعار «تعيش غواتيمالا» كان أحد الهتافات التي ترددت خلال المظاهرة على ما جاء في الصحف. أما كون الشرطة قد حاولت كبت هتافات «تعيش الجبهة الموحدة» فذلك أمر أقل تأكيداً. وسيكشف المستقبل هل كانت المظاهرة نتيجة للانتخابات، وعملية تحدّ من قبل أحد مرشّحي الجبهة الوطنية المندحرين، أم كانت «خطة لجسّ النبض» للتعرّف فيما اذا كان ضعف الحكومة سينعكس على سلوك الشرطة، بأمل القيام بمظاهرات أقوى وأكبر في المستقبل. ومهما يكن من أمر، فانها فيما يبدو قد أظهرت أن معنويات رجال الشرطة، التي دعمها سعيد قزّاز، لم تتراجع بعد.

٢ ـ ولما زار السفير رئيس الوزراء وولي العهد للاستئذان بالسفر، أكّد على الحاجة الى حكومة تكون قوية وراغبة في الاصلاح معاً. وقد أيد رئيس الوزراء ذلك قائلاً انه لا فائدة في حكومة تريد الاصلاح بدون أن تكون قوية، كما كانت حكومة الدكتور الجمالي التي تركت زمام الشيوعية يفلت من اليد. ولكنه بينما كان يعتقد أن نوري السعيد سيكون رئيس الوزراء المقبل، فانه لم يعد كبير الثقة في أن يقوم نوري أو صالح جبر بأية اصلاحات. وكان الدكتور الجمالي قد أخبر السفير سابقاً أن التعليمات التي أرسلها نوري السعيد الى حزبه هنا منذ بدء الانتخابات، تدل على رغبته في التعاون مع أكثر العناصر رجعية بين السياسيين القدماء. وقد اتفق وليّ العهد أيضاً في ضرورة الاصلاح، وبخلاف ذلك فسيزداد نفوذ المتطرفين وقوّتهم. ولكنه، مع ذلك، لم يلزم نفسه بشأن استعداد نوري أو قدرته على الشروع بالاصلاحات. وفي قضية الجبهة المعادية للشيوعية، قال ولي العهد إن صعوبات معينة قد ظهرت، ولكنه في هذه الأثناء نصح المستقلين الذين يثق بهم بعدم تأليف تكتلات فيما بينهم، بل البقاء غير ملتزمين. وكان يبدو وكأنه لا يزال يأمل أن يستطيع جمع أهم الزعماء المناهضين للشيوعية، ولسوء الحظ ليست الخلافات بين الزعماء السياسيين هي التي تقوم دون هذا فقط، بل ان عدداً كبيراً من الرجعيين القدماء غير مدركين تماماً لطبيعة الشيوعية على حقيقتها. وقد ساعدوا في الانتخابات أولئك الذين يسايرون الشيوعيين ممن كانوا في السابق أصدقاء عائليين لهم. فحكمت سليمان، مثلاً، ساعد كامل الجادرجي، وقيل لي إن الجنرال اسماعيل صفوة، المدير العام لسكك حديد الحكومة العراقية، قد أعار عربة خاصة لنقل أنصاره. ولذلك فان اقامة جبهة موحدة ضد الشيوعية ليست أمراً يسهل تحقيقه.

٣ ـ ان هذا الشعور بعدم الارتياح للوضع يشترك فيه شتى العراقيين المعتدلين الذين كانوا في السابق راضين عن الوضع الأمني. نديم الباجه جي، وزير الاعمار السابق، تحدث مؤخراً مع السفير بتشاؤم كبير، وكذلك وزير الشؤون الاجتماعية السابق أركان عبادي. وقد اخبرنا أيضاً أن لديه أدلة على تغلغل الشيوعية في الجيش. ووكيل وزارة الخارجية الذي لا يقحم نفسه عادة بالاعراب عن آرائه في الوضع الداخلي، تكلم بطريقة مقلقة مع كل من «هاميش مكنزي» الذي كان صديقاً له الى حدّ ما، وكذلك معي في حفلة عشاء أقمتها عشية مغادرة الأخير. ولكن الى متى ستدوم هذه البلبلة؟ ذلك ما لا أريد أن أبدي رأياً فيه، ولكن يظهر أنني سأقضي وقتاً مثيراً للاهتمام خلال قيامي بأعمال السفارة! ان عدم الوضوح والبلبلة ليسا أمرين غريبين في العراق، ولكن من المحتمل دائماً أن شرارة تصيب هذا الوضع قد تؤدي الى الانفجار، طالما كانت الجبهة الوطنية على هذا القدر من الهياج والغليان. ويبدو أن القصر يدرك هذا، لأن ولي العهد أخبر السر جون تراوتبك بصورة سرّية

أنه اذا لم يتمكن نوري من العودة الى العراق سريعاً، فانه سيرسل رئيس الوزراء لمقابلته سرّاً في لندن.

المخلص

ر. هوبر

* * * * *

وعلى الرغم من أن وزارة أرشد العمري تمكنت من إجراء الانتخابات التي شاركت فيها معظم القوى السياسية، وأسفرت عن هبوط أكثرية نوري السعيد وظهور أكثرية نسبية من العناصر المستقلة المتصلة بالبلاط تفوق أكثرية نوري السعيد بعدد قليل، فان هذه الوزارة واجهت صعوبات داخلية كاسحة، وتكتلت ضدها مختلف القوى المعارضة، مما جعل الوصي يتوجس خيفة من الوضع حقاً ولا يجد مناصاً من الرضوخ لنوري السعيد، ويضطرّ الى السفر الى باريس لاسترضائه.

وكان نوري السعيد خلال هذه الفترة في لندن، يشكو في رسائله الى خليل كنّه من ضعف ثقة البلاط به، وتوسّع الشقّة بينه وبين الأمير.

وفي مذكرة داخلية كتبها المستر ميتلاند في وزارة الخارجية الى الدائرة الشرقية[6] قال:

«طلب اليّ المستر بيلي في الليلة الماضية أن أخبركم أنه أجرى حديثاً مثيراً للاهتمام في وقت سابق من هذا اليوم مع السفير العراقي. وقد أخبره الأمير زيد (السفير) ان ولي العهد الآن في باريس التي سافر اليها مخفياً هويته (أعتقد أنه يتخذ لنفسه اسم «العميد الهاشمي»).

«لقد استدعى ولي العهد نوري السعيد الى باريس، وقال الأمير زيد للمستر بيلي ان العلاقات بين ولي العهد ونوري السعيد متأزمة في الوقت الحاضر، وانه (أي زيد) عرض أن يقترح على ولي العهد ونوري أن يحضرا الى لندن، ليطلبا مشورة وزارة الخارجية حول أفضل الطرق لمعالجة الوضع المحلي الراهن في العراق.

«وقال المستر بيلي أيضاً أن السفير العراقي كان بصورة عامة متشائماً من الوضع في العراق، وضمن أمور أخرى أن أرشد العمري كان يتحرّق للسفر الى خارج العراق».

دي. جي. ميتلاند

١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٤

وعلق مدير الدائرة الشرقية على هذه العبارة قائلاً:

«لقد طلب نوري الآن موعداً لمقابلة وزير الدولة للشؤون الخارجية».

م. برويز

* * * * *

قلنا إن نوري السعيد كان قد غادر العراق غاضباً من تجاهل الوصيّ ووَلي العهد الأمير عبد الاله اياه عند تكليف الدكتور فاضل الجمالي بتأليف الوزارة الجديدة في العراق، على الرغم من أن حزبه كان يؤلف الأغلبية في المجلس النيابي. ولذلك فان الوزارة الجديدة لم تتمكن من البقاء في الحكم طويلاً، وبعد شهور قلائل فكّر الوصي بحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، ومحاولة التأثير فيها بطريقة تؤمن

(٦) F.O. 371/110989 (VQ 1015/43), 10 July 1954.

انتخاب أغلبية من المستقلين ظاهرياً، وممن هم في الواقع يتلقون توجيههم من البلاط. ولكن هذه الانتخابات، مع ذلك، لم تسفر عن فقدان حزب نوري السعيد الأغلبية التي كان يتمتع بها، وان أدت الى خفض نسبتها قليلاً، ولذلك أصبح من المتعذر تأليف وزارة من المستقلين تصمد أمام معارضة المجلس، مما أوقع الأمير عبد الاله في وضع محرج، واضطرّه الى استرضاء نوري السعيد.

ولكن كيف تمّ هذا الاسترضاء؟

جاء في كتاب (ماذا جرى في الشرق الأوسط)[٧] للأستاذ ناصر الدين النشاشيبي أن السفير البريطاني في بغداد قابل عبد الاله وطلب اليه ـ بطريقة تشبه الأمر ـ أن يزيل خلافه مع نوري السعيد. فسأله عبد الاله ـ على رواية النشاشيبي ـ «وماذا تريد أن أفعل؟».

«فقال السفير: تستدعيه الى بغداد وتطلب منه أن يشكل الوزارة.

وصاح عبد الاله: أنا لا أستدعيه.. فاذا جاء من نفسه كان بها، والّا فلن أرضخ له ولا لغيره.

وقال السفير: ولكن مصلحة العراق تتطلب منك أن تضحيّ يا سموّ الأمير.

وقال عبد الاله: وكيف؟

وأجاب السفير في هدوء: تركب غداً أول طائرة مسافرة الى أوروبا وتقابل نوري السعيد وتسترضيه وتعود معه الى بغداد.. و..

وقاطعه عبد الاله قائلاً: وأكلفه بتشكيل الوزارة أليس كذلك؟.

وأجاب السفير البريطاني بما يشبه الحزم: نعم يا سيدي، هذا بالضبط هو المطلوب... الخ».

ويمضي الكاتب في نقل الحوار الذي دار بين الوصي و«السفير البريطاني» وكأنه كان حاضراً هذا اللقاء، وهو ما لم يحدث بطبيعة الحال. وكذلك لم يشر الكاتب الى المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات، ولكن هذا المصدر لا يمكن أن يكون السفير البريطاني نفسه، اذ ليس من المعقول أن يفضي بمثل هذه المعلومات الى أحد في ذلك الوقت، وخاصة الى صحافي، فيعطي على نفسه وعلى حكومته ممسكاً بالتدخل في شؤون العراق الداخلية بهذه الدرجة. وليس من المعقول أيضاً أن يروي عبد الاله له أو لغيره تفاصيل هذا اللقاء الذي دار بينه وبين «السفير» بهذه الطريقة المهينة.

ومن الواضح جداً أن هذه المحاورة المزعومة كانت من بنات خيال الكاتب، وأن الوثائق البريطانية التي فتحت في مطلع عام ١٩٨٥ تلقي مزيداً من الضوء على حقيقة الأمر.

ويجب أن نذكر، قبل الرجوع الى تلك الوثائق، أن «السفير البريطاني» لم يكن موجوداً في بغداد في الفترة التي يشير اليها الكاتب، وانما كان غائباً عنها بإجازة (وهو أمر لم يخطر لناصر الدين النشاشيبي أن يتأكد منه قبل تدبيج قصته الخيالية). ولذلك فليس من الممكن أن تكون هنالك مقابلة جرت بين السفير والوصي.

---

(٧) ناصر الدين النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط**، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦١، ص ٢٥٢.

وكان يقوم بأعمال السفارة في ذلك الوقت المستر آر. دبليو. جي. هوبر، وهو موظف بدرجة سكرتير أول.

ومع ذلك، وحتى لو كان السفير موجوداً في بغداد، فانه لم يكن ليخاطب الوصي على العرش وولي العهد بهذه اللهجة وهذا الأسلوب، وهو أمر يعرفه كل السياسيين الذين عاصروا ذلك العهد.

فهل كان القائم بالأعمال هو الذي أجرى هذه المحادثة؟ واذا كان قد أجراها فعلاً (وهو أمر مستبعد كلياً) فلماذا لم يذكر شيئاً عنها في تقاريره الى حكومته، مما كان سيدعم مركزه لديها ويعطيها فكرة عن مدى نفوذه بل وسيطرته في البلاد، فضلاً عن واجبه في إبلاغ حكومته بالمقابلات المهمة التي يجريها، خاصة مع رئيس الدولة.

الواقع أن المقابلة التي يشير اليها الكاتب لا أساس لها من الصحة، ولا شكّ أنه قد سمع في حينه بوجود خلاف بين نوري السعيد وعبد الاله، وأن الانكليز راغبون في ازالة هذا الخلاف، وعودة نوري السعيد الى الحكم، ليضمنوا بذلك قيام حكومة تكون أكثر قوة واستقراراً، وانهم ربما أعربوا عن رغبتهم هذه الى الوصيّ في بغداد من جهة، والى نوري السعيد الذي كان موجوداً في لندن، من جهة أخرى، فبنى على ذلك هذا الحوار الخيالي الذي نقله عنه بعض المؤرخين مع الأسف، دون تساؤل عن المصدر الذي استقى منه الكاتب معلوماته[٨].

والآن نعود الى الوثائق.

جاء في تقرير كتبه القائم بالأعمال البريطاني (المستر هوبر) الى وزير الخارجية المستر ايدن بتاريخ ٧ تموز (يوليو)[٩] ما يأتي:

«.. ان الوضع العام للحكومة العراقية لا يزال، مع ذلك، غير مستقرّ. ويبدو من المحتمل أنه سيستمرّ كذلك في غياب نوري السعيد الذي لا ينتظر أن يعود حتى نهاية شهور الصيف. ان رئيس الوزراء (أرشد العمري) شديد الرغبة في السفر الى خارج العراق هو أيضاً، ولا يمنعه عن ذلك سوى استحالة ايجاد نائب رئيس وزراء مناسب يحل محله. وهو مثل اجرائه تغييرات كثيرة بين الوزراء، يقوم كذلك بتغييرات كثيرة بين كبار الموظفين أيضاً، ولا يبدو أنها تكون لأسباب وجيهة دائماً، بل ان تلك التنقلات تتم في كثير من الحالات ارضاء لمحسوبياته، وقد كان لذلك أثر سيىء على الادارة والأمن الداخلي. ويرأس وزارة الداخلية الآن بصورة موقتة وزير العدلية، فخري الطبقجلي، الذي لا يمتاز بشيء سوى (....) وقد ينحى عن الوزارة، هو أيضاً، في احدى الأزمات. ومدير الشرطة العام شخص سيىء، وهنالك ما يدل على أن معنويات القوات التي يرأسها ما تزال تقوم على ما كانت تستند اليه خلال الادارة الكفوءة والدعم المخلص الذي كانت تلقاه من وزير الداخلية السابق سعيد قزاز. وكذلك فان المتصرفين لا يخلصون في أعمالهم، لأنهم مهددون بالنقل في أي وقت.

«وفي هذه الأثناء غادر ولي العهد (عبد الاله) الى باريس في ٣ تموز لزيارة والدته واختيه الموجودات في فرنسا. والمعتقد بصورة عامة هنا أن الأمير عبد الاله سينتهز فرصة زيارته الى أوروبا للتشاور

---

(٨) انظر مثلاً: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء ٩ (الطبعة السادسة) بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٣، وخيري العمري، **الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد**، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٩، ص ٩١.

(٩) Mr. R.W.J. Hooper to Sir A. Eden, July 7, 1954, F.O. 371/110999 (VQ 1015/45).

مع نوري باشا حول تأليف الحكومة الجديدة وتكوين المجلس. ان الحكومة الحالية مترددة ـ بصورة مفهومة ـ في مواجهة المجلس بدون الحصول على تأكيد من حزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد) الذي اتخذ موقفاً مبتعداً حتى الآن، وليس من المحتمل أن يتغير هذا الموقف الا بأمر صريح من نوري السعيد، ويمكن الحكومة من عقد اجتماع المجلس قبل يوم ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٥٤ الذي هو اليوم الأخير لاجتماعه بموجب الدستور. ان عقد المجلس سيقتضي انتخاب رئيس، والتصويت في هذه الحالة هو تصويت سياسي دائماً، وذلك ما يجب الاتفاق عليه مع نوري باشا قبل دعوة المجلس الى الاجتماع...».

هذا ما كتبه القائم بالأعمال البريطاني في بغداد عن سفر عبد الاله خلال غياب السفير عن بغداد، فمتى عقد الاجتماع الذي أشير اليه في كتاب (ماذا جرى في الشرق الأوسط)؟ وكيف يمكن أن نوفق بين ما جاء فيه وبين قول القائم بالأعمال: «.. والمعتقد بصورة عامة هنا أن الأمير عبد الاله سينتهز فرصة زيارته الى أوروبا للتشاور مع نوري باشا حول تأليف الحكومة الجديدة... الخ»؟

وفي هذه الأثناء كان نوري السعيد في لندن، يراجع أطباءه، ويتابع تطورات الأمور في بغداد بواسطة أعوانه ومؤيديه الذين كان يراسلهم بصورة مستمرة، وخاصة السيد خليل كنه. فلما وصل عبد الاله الى باريس استدعى نوري السعيد الى باريس لمقابلته، فذهب السعيد وقضى معه بضعة أيام عاد بعدها الى لندن. وبعد عودته طلب موعداً لمقابلة المستر سلوين لويد، وزير الدولة للشؤون الخارجية، فحدد يوم ١٥ تموز (يوليو) موعداً للمقابلة. ويبدو أن الحديث كان طويلاً لم تتسع له المقابلة الأولى، فعاد نوري السعيد وقابل الوزير مرة أخرى في اليوم التالي. وقد أحاط نوري السعيد وزير الدولة بما دار بينه وبين الوصيّ في باريس، وأرسلت وزارة الخارجية، بعد هاتين المقابلتين تقريراً معنوناً الى المستر هوبر، القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد، مؤرخاً في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥٤، تحيطه فيه علماً بما دار خلال اجتماع المستر سلوين لويد بنوري السعيد[١٠]. وقد جاء في هذا التقرير ما يأتي:

«١ ـ أكتب اليكم لإبلاغكم أن نوري السعيد قد زار وزير الدولة بطلب منه يوم ١٥ تموز (يوليو)، كما أنه عاد في اليوم التالي لمواصلة الحديث معه.

٢ ـ قال انه كان مؤخراً في باريس حيث أجرى محادثات مع وليّ العهد لبضعة أيام، فوقع عليه ضغط شديد للعودة الى بغداد لتأليف الوزارة. وانه على الرغم من نصيحة الأطباء له بقضاء شهرين آخرين في انكلترا، شعر أنه مضطر الى الموافقة على العودة الى بغداد في نهاية الشهر الحالي، وهو يتوقع أن يصل في يوم ٢٩ تموز (يوليو).

٣ ـ قال إن ولي العهد قد أعطاه ـ باسم الملك ـ حرية كاملة تقريباً في اختيار ما يجب أن يفعله في المجال السياسي. وانه كان ينوي أن لا يلزم نفسه بشيء حتى يتحقق من إمكان حصوله على تأييد كاف في البرلمان الجديد، وانه لا يعتبر الحصول على أكثرية ضئيلة مما يكفي لتبرير تأليفه الوزارة. ان ما يحتاجه العراق بصورة ماسة هو الاستقرار السياسي، وان أية حكومة يؤلفها يجب أن تكون قادرة على الدوام ومتأكدة من إسناد القصر. ان حل البرلمان السابق كان في رأيه عملاً غير دستوري، وقد أخبر ولي العهد بذلك. واذا توصل نوري الى عدم امكان الحصول على أكثرية كافية في البرلمان الجديد فان له فيه عدداً أكبر من الاتباع الحزبيين. وبخلاف ذلك فلا مانع لديه من اجراء انتخابات جديدة.

٤ ـ ووجه وزير الدولة الى نوري باشا عدداً من الأسئلة التي استهدف منها التعرف على ما اذا

(١٠) وثائق وزارة الخارجية: الوثيقة رقم (VQ 1015/46) المحفوظة في الاضبارة رقم: (F.O. 371/110999).

> كان ينوي الاستناد الى حزبه كلياً، الى جانب من يستطيع أن يجمعهم حوله من المستقلين، أم أنه سيتعاون مع العناصر الأخرى المعارضة للشيوعية. قال نوري أنه لا ينوي تأليف حكومة تضم «عناصر هزيلة». وكان يعني بهذا، بصورة رئيسية، صالح جبر ومؤيديه. وقال انه يعلم جيداً أن سفير جلالتها كان يدافع عن فكرة التعاون بينه وبين صالح جبر وان ذلك قد عزز ثقة صالح جبر بنفسه. ان نوري لم يكن مستعداً للتعاون معه الآ اذا أعرب علناً عن تخليه عن السياسات الغوغائية التي سبق أن أيدها علناً، متعهداً بتأييد السياسات التي تكون مقبولة لدى نوري. ولما الحّ عليه وزير الدولة في هذا الشأن قال نوري باشا إنه سيحاول بطبيعة الحال أن يجعل أساس أية حكومة يؤلفها أوسع ما يمكن وأنه سيدخل فيها أي شخص يساعد بصورة بنّاءة في تنفيذ السياسات المقبولة، وان هذا ينطبق على صالح جبر. ولكنه كان يشك في موافقة صالح جبر على الانصياع بدرجة كافية والعمل بمعيته الآ اذا جعلنا من الواضح له من هو الرئيس... الخ».

ولما عاد عبد الاله من باريس الى بغداد، استقبل القائم بالأعمال البريطاني في أول تموز (يوليو)، وأبلغه بجانب مما دار بينه وبين نوري السعيد خلال اجتماعاتهما في باريس. وكتب القائم بالأعمال بدوره تقريراً الى وزارته عن مقابلته مع عبد الاله جاء فيه:

> «ان ولي العهد، الذي استقبلني أمس، كان قد قابل نوري باشا في باريس. وان البرلمان الذي يجب اجتماعه، بموجب الدستور، قبل ٢٩ تموز (يوليو) سيجتمع في ٢٦ منه، والمنتظر أن تكون الجلسة مختصرة وربما سيقتصر عملها على انتخاب الموظفين وبعض القضايا المالية المستعجلة، ثم يعطل حتى الخريف. ان اهتمام الاجتماع الذي سيعقد يوم الاثنين القادم يحتمل أن يركز على انتخاب رئيسه، ويتوقع أن يعيد المجلس انتخاب رئيسه السابق عبد الوهاب مرجان، وهو من مؤيدي نوري باشا. وعلى ما قاله ولي العهد ان نوري قد طالب بأن تكون الانتخابات «بالتصويت الحرّ» وأن لا يمارس أي ضغط لتضخيم الاكثرية التي ينتظر أن يحصل عليها عبد الوهاب مرجان. ومن سير الانتخابات يريد نوري أن يقيس درجة التأييد الذي يحتمل أن يحصل عليه في المجلس اذا عاد الى العراق، كما ينوي أن يفعل الآن، في حدود نهاية الشهر الحالي، حيث يتسنم رئاسة الوزارة. وكانت هنالك تقارير بأن نوري قبل الموافقة على قبول منصبه يلح على أن يسمح له اما بحلّ المجلس وإجراء انتخابات جديدة، أو على الاقل أن يمنح تخويلاً مفتوحاً بحل المجلس اذا شاء ومتى ما شاء ذلك. ان سموّه الملكي لم يؤيد هذا، ولكن يبدو من المحتمل بأن نوري لن يوافق على قبول المسؤولية الآ اذا كان في وضع يستطيع الاعتماد فيه على تأييد كاف في المجلس الحالي، أو أن يكون قادراً على تكوين مجلس يكون أقرب الى رغباته. واضافة الى ذلك فان هذا سيكون أكثر انسجاماً مع الطريقة التي تحدث بها نوري باشا مع وزير الدولة. وقد سألت ولي العهد فيما اذا كان نوري يستطيع الاعتماد على تأييد البرلمان في المجلس الحالي طالما كان القصر قادراً على ضمانه له. قال سموه الملكي إن الأمر كان كذلك ـ مع شيء من الحرج ـ مما يدل على أن مقابلته مع نوري (في باريس) كانت صعبة».

واجتمع المجلس النيابي يوم ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٤، وانتخب عبد الوهاب مرجان، مرشح نوري السعيد، رئيساً للمجلس فحصل على ٨٠ صوتاً من ١٣٥ صوتاً، وامتنع عن التصويت ٣٢ نائباً، وكان ٢٢ منهم ينتمون الى حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر، و١٠ منهم ينتمون الى الجبهة الوطنية الموحدة. وبذلك كان انتصار نوري السعيد في المجلس كاسحاً. وعلى أثر ذلك عاد الى بغداد يوم

٢٩ تموز، وألف وزارته الثانية عشرة في ٣ آب (أغسطس) ١٩٥٤، وفي اليوم نفسه استصدر ارادة ملكية بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة.

وبذلك انتهت احدى الأزمات المهمة في تاريخ العلاقات بين نوري السعيد وعبد الاله، وكانت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة من أطول الوزارات العراقية في العهد الملكي عمراً.

نوري السعيد يعود الى الحكم للمرة الثانية عشرة

انتصر نوري السعيد أخيراً في الخلاف الذي نشب بينه وبين الأمير عبد الاله، ولي العهد، في صيف سنة ١٩٥٤، ووافق نوري، بعد تدلل وتمنع، وشروط صعبة، وإلحاح بريطاني، على العودة الى العراق وتأليف الوزارة الجديدة. وكانت أهم شروطه حل المجلس النيابي الذي لم يمض على انتخابه شهران، وإطلاق يده في انتخاب وزرائه بدون تدخل من أي جانب، أي من البلاط. ولما أجيب الى طلباته جميعاً، عاد الى بغداد في ٢٩ تموز (يوليو)، وألف وزارته الثانية عشرة في ٤ آب (أغسطس)، وفي اليوم نفسه استصدر ارادة ملكية بحل المجلس النيابي، وإجراء انتخابات جديدة. كما أنه بادر الى حل حزبه المسمى (حزب الاتحاد الدستوري) بحجة الرغبة في توحيد جميع القوى المعارضة للشيوعية. وكان من أثر هذه المناورة من جانب نوري السعيد أن أحدث انشقاقاً في حزب خصمه السياسي ومناوئه صالح جبر، حزب الأمة الاشتراكي الذي قاطع الانتخابات، كما أدى إلى انهيار «الجبهة الوطنية» التي كانت قد حققت بعض النجاح في الانتخابات الماضية، وانقسامها مرة أخرى الى الفئات التي تألفت منها.

وتألفت الوزارة على الوجه الآتي:

(١) **نوري السعيد**: رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، (٢) **محمد علي محمود**: وزيراً للعدلية، (٣) **شاكر الوادي**: وزيراً للشؤون الاجتماعية، (٤) **ضياء جعفر**: وزيراً للمالية، (٥) **عبد الوهاب مرجان**: وزيراً للزراعة، (٦) **عبد المجيد محمود**: وزيراً للاعمار، (٧) **سعيد قزاز**: وزيراً للداخلية، (٨) **نديم الباجه جي**:: وزيراً للاقتصاد، (٩) **موسى الشابندر**: وزيراً للخارجية، (١٠) **محمد حسن سلمان**: وزيراً للصحة، (١١) **خليل كنّه**: وزيراً للمعارف، (١٢) **صالح صائب الجبوري**: وزيراً للمواصلات والأشغال، (١٣) **علي الشرقي**: وزيراً بلا وزارة، (١٤) **أحمد مختار بابان**: وزيراً بلا وزارة، (١٥) **برهان الدين باش أعيان**: وزيراً بلا وزارة، (١٦) **رشدي الجلبي**: وزيراً بلا وزارة.

وكانت العادة المتبعة حتى ذلك الوقت عند تأليف وزارة جديدة، أن تعلن الوزارة، بعد تأليفها بمدة قصيرة، منهاجاً وزارياً يتضمن السياسة التي تنوي السير عليها، والمشروعات التي تعتزم تحقيقها. أما ما يتم تنفيذه فعلاً من تلك النيّات، والمشروعات، فأمر كان يتعلق عادة، بطول بقاء الوزارة في الحكم،

وتعاون الجهات المختلفة (البلاط - الانكليز - البرلمان - وزارة المالية... الخ) معها. أما في هذه المرة، فلم يعلن نوري السعيد منهاج وزارته بالصيغة المعتادة، وانما بخطاب شخصي وجهه الى الملك فيصل الثاني، ونشره في الصحف.

وكتبت السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ١١ آب (اغسطس)، (أي بعد تأليف الوزارة بأسبوع واحد تقريباً) تقريراً مفصلاً ضمّنته ملاحظاتها عن الوزارة الجديدة، وتعليقاتها على البيان الوزاري الذي جاء في كتاب نوري السعيد الى الملك.

(من القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد الى المستر أنطوني ايدن)(١)

السفارة البريطانية

سرّي

بغداد

الرقم: ١٦٨

١١ آب (اغسطس) ١٩٥٤

سيدي،

ابلغت في تقرير سابق عن تأليف حكومة عراقية جديدة من قبل نوري السعيد، وقدمت قائمة بأسماء أعضاء الوزارة الجديدة. وأبديت في برقية سابقة أيضاً أن المجلس النيابي الذي انتخب في ٩ حزيران (يونيو) قد تمّ حله وأن انتخابات جديدة ستجرى.. وأتشرف الآن أن أقدم تعليقاتي على الحكومة الجديدة وبيانها الوزاري الذي تضمن عرضاً للسياسة التي تعتزم السير عليها كما قدمت الى الناخبين.

٢ - يؤمل أن تكون وزارة نوري السعيد مؤثرة أكثر من سابقاتها، فان ثمانية من أعضائها الستة عشر ينتمون الى حزب الاتحاد الدستوري، وليس لأي حزب آخر ممثلون في الوزارة، في حين أن أغلب الأعضاء المستقلين هم من أصدقاء نوري الشخصيين ومؤيديه القدماء. وهكذا يفترض أن يكون التعاون بين الوزراء أوثق مما كان عليه في عهد الدكتور الجمالي. وكذلك فان أعضاء الوزارة، بصورة عامة، هم من مستوى أعلى من مستوى أعضاء الوزارة السابقة. ومما يلاحظ أن الوزارة تضم عدداً من انصار نوري ممن هم أصغر عمراً وأكثر كفاءة، مثل نديم الباجه جي، وزير الاقتصاد، وضياء جعفر، وزير المالية، بينما بقي بعض أعمدة الجماعة القديمة الأقوياء، مثل السيد توفيق السويدي، بعيدين عنها. وكذلك فان وجود أشخاص مثل خليل كنّه، وزير المعارف، وعبد الوهاب مرجان، وزير الزراعة، وكلاهما من أعضاء حزب الاتحاد الدستوري البارزين، لا بدّ أنه سيساعد الحكومة في الحصول على التأييد البرلماني اللازم. وليس من المحتمل أن تعرقل سياسات وزارة نوري السعيد في المجلس النيابي، كما عرقلت سياسات وزارة الدكتور الجمالي الأولى. ومن جهة أخرى، ربما سيتحقق الانسجام بين البرلمان والوزارة على حساب تقليص قضايا الاصلاحات الحيوية التي بسببها أثارت وزارة الجمالي المعارضة التي كانت مصالحها ممثلة في البرلمان.

٣ - ان البيان الذي أصدرته الوزارة الجديدة عن سياستها سيعرض الآن على الشعب في شكل استفتاء عام تقريباً، وقد صيغ في شكل رسالة موجهة الى الملك في ٣ آب (اغسطس)، ونشر في وقت واحد مع الارادة الملكية الصادرة بتأليف الوزارة. ان القسم الذي يتناول السياسة الخارجية يجلب الانتباه من ناحية اشارته الى انهاء المعاهدة البريطانية - العراقية وباقتراحه ترتيبات دفاعية بديلة. وقد أدى هذا الى ظهور بعض التكهنات عما اذا كان

---

(١) Mr. Hooper to Sir A. Eden, August 11, 1954, F.O. 371/110999 (VQ 1015/54).

نوري باشا ينوي الغاء المعاهدة البريطانية ـ العراقية من جانب واحد. واستناداً الى تصريحات قاطعة من بعض المصادر جيدة الاطلاع، انه كان يفكر في ذلك. وعلى الرغم من أن هذا كان احتمالاً بعيداً، فقد وجدت من المفيد أن ازوره في يوم ٨ آب (اغسطس)، حيث أكد لي أن الغاء المعاهدة من جانب واحد لم يكن موضوع بحث قط. ان صياغة المنهاج الوزاري فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية البديلة التي تتحدث عن «العمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني» ينسجم مع المقترحات الخاصة بالتدابير الدفاعية مع باكستان، والدول الأخرى التي ذكرها نوري باشا لوزير الدولة حينما كان في لندن.

٤ ـ أما السياسة الداخلية للحكومة فهي أقل اثارة للاهتمام، باستثناء تأكيدها على الصرامة في معاملة العناصر الهدّامة. وقد وردت اشارات عديدة الى الاصلاحات الداخلية، ولكنها كانت في صيغٍ غامضة، ولا شك أن المقصود بها استعمالها خلال الحملة الانتخابية القادمة أكثر من تنفيذها عملياً. وقد يكون الاستثناء المحتمل هو الاقتراح المتعلق بتوزيع الأراضي الأميرية (الحكومية) بملكيات صغيرة على المستحقين، لأن نوري قد يعتبر هذا نزولاً أمام طلبات الاصلاح الزراعي، مما سيمكنه من مقاومة الضغط من أجل هجوم أعنف على المشكلة، مما قد يسيء الى مصالح الشيوخ (أي شيوخ العشائر). ان نيته في اتباع سياسة صارمة يستدل عليها من قرار نوري بحل حزبه (الاتحاد الدستوري) ومن النداء الذي وجه في الوقت نفسه الى جميع الأحزاب للعمل معاً ضد العناصر الهدامة. ان النواحي الواردة في منهاج نوري السعيد تنسجم أيضاً مع الآراء التي أعرب عنها نوري لوزير الدولة في لندن بأن أكثر ما يحتاجه العراق هو الاستقرار الداخلي، وحكومة قادرة على الدوام. ومن الواضح أن نوري باشا لا ينوي السماح لحكومته أن تكون تحت رحمة حفنة من السياسيين الغوغائيين والانتهازيين الذين يطمحون الى السلطة عن طريق العنف الغوغائي. وقد وجد نوري في سعيد قزاز وزيراً للداخلية لا يحجم بأي وجه من الوجوه عن ضرب أمثال هؤلاء الناس. وان تذمر سعيد قزاز سابقاً، خلال الاضراب في البصرة في كانون الأول (ديسمبر) الماضي مثلاً، كان أن رئيس الوزراء لا يمنحه التأييد الكافي لتمكينه من أن يكون حازماً حقاً تجاه الشيوعيين ومؤيديهم.

٥ ـ وقد غيّر نوري، خلال أسبوعين بعد عودته من أوروبا، الوضع السياسي في العراق كليّاً. وعلى الرغم من صحته المتردية، فانه تجاهل نصيحة أطبائه وصار يتردد بين بغداد ومصيف سرسنك في الشمال، بالقطار والهليكوبتر خلال أشد شهور الصيف حرارة. انه ـ بلا منازع ـ أقوى شخصية في الميدان السياسي، وهو في الوقت الحاضر المصدر الرئيسي للسلطات. ان القصر، باستدعائه اياه، وطلبه اليه أن يتسنم المسؤولية، قد كشف عن ضعفه، وان ولي العهد بصورة خاصة، أصبح في موقف ذليل باضطراره الى الموافقة على حل مجلس النواب، الذي قام هو بتكوينه قبل وقت قصير. ان صالح جبر، الذي يعتبر السياسي الثاني في العراق، قد هُزم تماماً، بمناورة بارعة من جانب نوري باشا بحلّه حزب الاتحاد الدستوري. وقد ترتب على صالح جبرا اما أن يحل حزبه هو أيضاً، في سبيل الوحدة الوطنية ضد المعارضة المتطرفة، او أن يتم حل الحزب على الرغم منه. وفي كلتا الحالتين فان نفوذه السياسي وكيانه، اللذين كانا متدهورين منذ مدة، لا بدّ أن يتلاشيا الى حدّ كبير. وليس هنالك ما يمنع نوري باشا من إصدار أمر بحل الأحزاب السياسية المتبقية. والمعتقد على نطاق واسع أنه سيفعل ذلك اذا لم تقم الأحزاب بحل أنفسها تلقائياً. ان حزب صالح جبر «حزب الأمة الاشتراكي» منشق على نفسه، وبعض أعضائه راغبون في التعاون مع

نوري باشا بأمل الحصول على نصيب في السلطة. في حين أن آخرين يميلون الى جانب المعارضة القوية لحزب الاستقلال. وقد كان انموذجاً لطابع الضعف لدى صالح جبر، أن وجد من الأفضل، في مفترق الطرق هذا، الذهاب الى لبنان، وتأجيل الموضوع. أما الجبهة الوطنية التي تشجعت منذ وقت قريب بنجاحها في المدن في انتخابات حزيران (يونيو)، وكانت تعرض استعدادها للتعاون في البرلمان، فانها تجد نفسها معرضة للسقوط في الوضع المتغير. وعلى الرغم من أن أعضاء الجبهة ترتفع أصواتهم في الاحتجاج على ما يجري، فليس هنالك الكثير مما يستطيعون أن يفعلوه بأنفسهم اذا اتخذت الحكومة موقفاً حازماً تجاه أعمال العنف.

٦ ـ أما موعد الانتخابات فانه لم يحدد حتى الآن، ولكن ينتظر أن تجرى في شهر أيلول (سبتمبر). ان نوري باشا ومؤيديه في موقف قوي، وهم ليسوا واثقين فقط من حصولهم على تأييد شعبي كبير، وخاصة في المناطق الريفية، بل كذلك من دعم القصر، ومن السيطرة المؤثرة على الجهاز الانتخابي، خلال الانتخابات. ولذلك فلديهم كل أمل بأن تسفر الانتخابات الجديدة عن أغلبية واضحة لهم، وأن يتمّ ارساء الحكومة الجديدة على أساس متين في الخريف المقبل.

٧ ـ ان هذا الوضع، هو في الأمد القصير، في جانب المصالح البريطانية. واننا قد نستطيع بصورة خاصة أن نتخذ ترتيبات دفاعية مناسبة مع الحكومة الجديدة لتحل محل المعاهدة الحالية. والحكومة لديها أيضاً المعرفة والقدرة التي تمكنها من أن تنظر نظرة ذكية الى مشاكل النفط، لأن عدداً من الوزراء الحاليين كانوا مهتمين باتفاقية سنة ١٩٥٢. أما من ناحية الأمد الطويل، مع ذلك، فان الكثير سيعتمد على مدى استفادة نوري باشا من فترة الاستقرار الداخلي الذي يرغب في ايجاده. فاذا استعملت لمجرد ادامة الوضع الراهن، ومنع أي اصلاح رئيسي، فليس من المحتمل أن يتم الحصول على أكثر من فترة تنفس محدودة. ان اجراءات نوري باشا تعد بتأجيل مشاكل العراق الداخلية، ولا تشير الى حلّ دائم حتى الآن.

* * * * *

وفي مذكرة داخلية أعدت في وزارة الخارجية البريطانية بمناسبة زيارة نوري السعيد الى لندن، ومقابلته وزير الدولة (سلوين لويد) جاءت الملاحظة التالية عن نوري السعيد وحكومته الجديدة[(٢)]:

«.. ان حكومة نوري لا تقوم على قاعدة واسعة بالدرجة التي نرغب فيها، ولكنها ربما ستوفر لنا أفضل فرصة لاتخاذ ترتيبات دفاعية تحل محل المعاهدة البريطانية ـ العراقية. ان الضعف في موقف نوري هو أنه يبدو الرجل القوي الوحيد في العراق وانه ليس هنالك شخص واحد يستطيع أن يحل محله من وقت لآخر اذا أصبحت أعباء المنصب أكبر مما ينبغي. ان ولي العهد قد أعرب لسفير جلالته عن الأمل بأن نوري سيُدخل في وزارته عدداً من الشخصيات القوية: وقد يكون من الممكن تقديم نصيحة لنوري بهذا الاتجاه، وكذلك عن الرغبة في الاصلاحات الداخلية، إذا أُريد للعراق أن يبقى مستقرّاً».

Confidential memorandum by P.S. Falla dated September 20, 1954, F.O. 371/111000 (VQ 1051/10). (٢)

صلاح سالم في سرسنك

بعد تأليف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة (في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٥٤) بأسبوع واحد، أعلن في مصر أن الصاغ صلاح سالم، وزير الارشاد القومي المصري، سيقوم بزيارة الى العراق. وكان الصاغ صلاح سالم قد قام قبل ذلك بمدة قصيرة بزيارة الى المملكة العربية السعودية أحيطت بدعاية واسعة وتغطية صحافية كبيرة..

ومن بغداد كتب القائم بالأعمال البريطاني رسالة الى مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية حول ما سمعه عن الزيارة وردّ الفعل العراقي تجاهها:

(من المستر هوبر الى المستر بول فاللا)(١)

«عزيزي بول،

أخبرني الوكيل الدائم لوزارة الخارجية [العراقية] أمس أن الحكومة العراقية تسلمت من الحكومة المصرية طلباً بالسماح بزيارة يرغب الصاغ صلاح سالم في القيام بها الى العراق.

٢ - قال يوسف الكيلاني ان الحكومة العراقية لم تكن في شوق كبير الى استقبال «الصاغ الراقص» وانها أبدت للمصريين أن جوّ العراق الحار في هذا الموسم غير مناسب للزيارة. ومع ذلك، فلم يكن لهذا الجواب من اثر، فأبدت بعد ذلك أن عدداً كبيراً من الشخصيات المهمة سيكونون خارج بغداد في ذلك الوقت (أي بعد أسبوعين أو ثلاثة من الآن) وفي الوقت الذي يقترح الصاغ صلاح سالم أن يحضر فيه الى بغداد، وان الأفضل له أن يطير مباشرة الى الموصل ويقضي مدة زيارته في العراق في مقابلة السياسيين الذين يصطافون في سرسنك، وحاج عمران، وغيرهما. وقد جعلوا من الواضح جداً أنهم لا يريدونه في بغداد.

٣ - انني مرسل نسخة من هذه الرسالة الى القاهرة».

المخلص

ر. د. ج. هوبر

ومن القاهرة أرسل السفير البريطاني، السر رالف ستيفنسن، في ١٠ آب (أغسطس) برقية أبلغ فيها

---

(١) R.W.J. Hooper to P. S. Falla, F.O. 371/110996 (VQ 10316/2) July 28, 1954.

وزارة الخارجية بما حصل عليه من معلومات عن أسباب هذه الزيارة وأهدافها، جاء فيها[٢]:

«ان أهداف الزيارة ثلاثة:

(أ) أن يقنع العراقيين بأن زيارته السابقة الى الملك سعود لم تكن موجهة ضد مصالح العراق (وكان صلاح سالم سيحمل معه جميع الوثائق المتعلقة بتلك الزيارة، وانه سيطلع السلطات العراقية عليها).

(ب) أن يزيل ـ اذا أمكن ـ أي سوء تفاهم بين مصر والعراق.

(جـ) أن يبحث مع الحكومة العراقية صياغة سياسة عامة تشمل العلاقات بين الدول العربية والغرب، بما فيها قضايا الدفاع.

٢ ـ علمت من السفير العراقي هنا أن حكومته والحكومة المصرية تعتبران ما جاء في الفقرة (جـ) أعلاه أهم أغراض الزيارة، وأن مجلس الوزراء منح صلاح سالم صلاحيات كاملة للتوصل الى اتفاق، مكتوب أو غير مكتوب، حول هذه الشؤون، وأن تأجيل اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الى ٧ أيلول (سبتمبر) القادم كان بأمل التوصل الى سياسة مشتركة.

٣ ـ وستكون لصلاح سالم أيضاً مهمة اضافية كلف بها من الملك سعود، وهي أن يبذل أقصى جهده لتحسين العلاقات بين البيتين الهاشمي والسعودي. وكان زميلي العراقي يعتقد أن الملك سعود كان مخلصاً في رغبته بتحسين العلاقات على الرغم من عدم ثقة السعوديين بالأمير عبد الاله.

٤ ـ ويرى زميلي العراقي أيضاً أن الوضع العام في الشرق الأوسط، وخاصة موقف الدول العربية من الغرب، قد تغيّر تغيّراً كبيراً نحو الأحسن، كنتيجة للتوصل الى اتفاق مبدئي بشأن قاعدة قناة السويس. وهو يعتقد أن أثر ذلك سيظهر سريعاً في صور متعددة، وخاصة في موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط».

(انتهت برقية السفير)

ولما وصلت هذه البرقية الى وزارة الخارجية في لندن، علّق عليها أحد مسؤولي «الدائرة الشرقية» بالعبارات الآتية وهو يرفعها الى مراجعه:

«كان العراقيون يحاولون تأجيل زيارة صلاح سالم، والظاهر أنهم لم ينجحوا في ذلك. ويعلم العراقيون جيداً أن السعوديين والمصريين كانوا يبذلون جهوداً كبيرة ضد قيام مزيد من التقارب بين العراق وسوريا. وفي هذه الظروف لا يحتمل أن تحقق الزيارة نجاحاً كبيراً.

٢ ـ ان صلاح سالم، بلا شك، سيحث العراقيين على أن يحذوا حذو مصر، ويعقدوا معنا اتفاقية تضمن انسحاب القوات البريطانية، والتخلي عن مسؤولية القواعد الى العراقيين».

ومع ذلك، فقد تمت الزيارة في موعدها المقرر، ووصل صلاح سالم يصحبه رهط كبير من الموظفين والمراسلين والمصوّرين، فنزل في مطار الموصل ومنه سافر الى مصيف سرسنك في شمال العراق، حيث كان الملك وولي العهد يصطافان، فقابلهما، كما قابل رئيس الوزراء نوري السعيد، وشرع في اليوم التالي لوصوله في إجراء مباحثاته مع الجانب العراقي في المهمة التي جاء من أجلها.

وأصدرت الحكومة العراقية بياناً مقتضباً عن اجتماعات (سرسنك) جاء فيه أن الوفدين العراقي

(٢) Sir R. Stevenson to Sir A. Eden, F.O. 371/110996 (VQ 10316/3) August 10, 1954.

والمصري تبادلا وجهات النظر «في المشاكل التي تحيط ببلديهما بصورة خاصة، والبلاد العربية بصورة عامة، واستعرض الوفدان المشاكل التي أعاقت في الماضي التعاون الكامل بين الدول العربية. وقد أدت المحادثات الى تفاهم تام بين الطرفين، والى اتفاقهما في كافة المواضيع التي جرى البحث حولها».

أمـا المحضر الذي اتفق عليه بين الوفدين، وتمّ التوقيع عليه في سرسنك، فانه لم ينشر في حينه، وكان يتضمن النقاط الآتية:

١ ـ ضرورة اعادة النظر في ميثاق الضمان الجماعي لجامعة الدول العربية، والعمل على تقويته وجعله اداة فعالة تمكن البلاد العربية من مواجهة أي خطر يهددها، على أن يقوم كل طرف بدراسة هذا الموضوع والقيام بالاتصالات اللازمة مع أميركا وانكلترا بهذا الشأن. وسيعقد في النصف الثاني من شهر أيلول (سبتمبر) اجتماع آخر في القاهرة بين مصر والعراق لعرض نتيجة الاتصالات، ويقوم الطرفان بعد ذلك مجتمعين بالاتصال مع ممثلي أميركا وانكلترا لبحث الموضوع تمهيداً لعرضه على باقي الدول العربية بغية الوصول الى اتفاق شامل.

٢ ـ التعاون على مكافحة المبادىء الهدامة والقضاء عليها في مصر والعراق وبقية البلاد العربية.

٣ ـ ضرورة اعادة النظر في جهاز أمانة الجامعة العربية لتقويته وجعله قادراً على تأدية الغرض السامي الذي تأسست الجامعة لأجله.

٤ ـ تبادل دعوة رؤساء اركان حرب الجيشين العراقي والمصري للتعرف على الأحوال العسكرية وتحقيق التعاون الكامل.

٥ ـ التعاون وتبادل المعلومات في النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للافادة من الأبحاث التي تمّت فعلاً في مصر والعراق، وذلك عن طريق تبادل الزيارات بين المختصين.

* * * * *

وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية حاولت عدم تشجيع الصاغ صلاح سالم على زيارة بغداد، فانه قرر أن تكون عودته الى القاهرة عن طريقها. ولما علم المعارضون للحكومة بقدومه قرروا الاحتفاء به، نكاية بالحكومة واحراجاً لها، متخذين من الزيارة وسيلة لمهاجمة الحكومة وسياستها.

ولما كان مرور صلاح سالم ببغداد غير متوقع، فان الحكومة لم تكن قد هيأت أي برنامج لليوم الذي سيقضيه فيها. وانتهز السيد حكمت سليمان (رئيس الوزراء الأسبق) هذه الفرصة، فوزّع على عدد من الشخصيات الوطنية والمعارضة رقاع الدعوة الى حفلة عشاء يقيمها في داره تكريماً لصلاح سالم، بعد أن اتصل به بواسطة عديله الأستاذ نجيب الراوي سفير العراق في القاهرة الذي كان موجوداً في العراق لحضور مباحثات صلاح سالم، وكان نجيب الراوي يعمل جاهداً على تحقيق التقارب بين العراق ومصر، ومعارضاً لسياسة نوري السعيد المناوئة لجمال عبد الناصر. فلما سمع بذلك شاكر الوادي الذي كان وزيراً للدفاع ووكيلاً لوزير الخارجية، ومن المندفعين في تأييد سياسة نوري السعيد والمعادين لمصر، فضلاً عن أن علاقاته الشخصية مع حكمت سليمان ونجيب الراوي لم تكن وديّة، قرر على الفور اقامة دعوة عشاء صغيرة لصلاح سالم باسم وزارة الخارجية، ووزع في اليوم نفسه بطاقات الدعوة، ليحول دون تلبية دعوة حكمت سليمان، وطلب الى دائرة التشريفات (المراسم) ابلاغ حكمت سليمان بذلك. ولكن

حكمت سليمان الذي امتعض لهذا التصرّف من جانب شاكر الوادي، لم يلغ دعوته، على الرغم من عدم تمكن صلاح سالم من حضورها[٣].

* * * * *

وبعد أن غادر صلاح سالم عائداً الى القاهرة، رجع نوري السعيد الى بغداد، واستدعى القائم بأعمال السفارة البريطانية لمقابلته. وأرسل القائم بالأعمال البرقية الآتية على أثر تلك المقابلة:

(من المستر هوبر الى وزارة الخارجية)[٤]

بغداد في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٥٤

سرّي

الرقم: ٤٧٦

١ ـ استدعاني رئيس الوزراء لمقابلته على أثر عودته الى بغداد.

٢ ـ طلب نوري أن أبلغكم أنه خلال المحادثات التي جرت في سرسنك، كان صلاح سالم قد وافق على مسودة ميثاق شامل للدفاع الاقليميّ على أساس ميثاق الضمان الجماعي لجامعة الدول العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وسيرسل النص في أقرب وقت ممكن الى هذه السفارة وسفارة جلالتها في القاهرة، وكذلك، حسبما علمت، الى ممثلي الولايات المتحدة في كلتا العاصمتين. وقد طلب الينا، وكذلك الى الأميركيين، أن نبدي ملاحظاتنا. والمزمع أن ترتبط المملكة المتحدة بالميثاق إما باعتبارها أحد الموقعين الأصليين، أو بالانضمام اليه في مرحلة قريبة. أما الولايات المتحدة وتركيا وباكستان، وربما فرنسا، فانها ستدعى أيضاً الى الانضمام فيما بعد، وان كان المصريون لا يعتبرون انضمامهم جوهرياً بقدر انضمامنا نحن. ان الدول العربية لن تدخل في أية التزامات عسكرية خارج العالم العربي. وقد قال نوري، مع ذلك، انه فيما اذا عقد الميثاق، فانه واثق من أن المصريين سيوافقون على اعادة قاعدة منطقة القناة الى العمل في حالة وقوع هجوم على ايران.

٣ ـ وحينما نبدي، نحن والأميركيون، آراءنا، وبعد أن تتم الانتخابات العراقية (في ١٢ أيلول(سبتمبر))، فسيعقد اجتماع آخر بين المصريين والعراقيين في القاهرة لاستعراض التقدم الذي أحرز، واتخاذ قرار بشأن مفاتحة الدول العربية الأخرى التي لم تفاتح بشيء حتى الآن.

٤ ـ قلت لرئيس الوزراء اننا نرغب في اجراء محادثات عسكرية سرّية حول القواعد الموجودة هنا، فاتفق معي في أنها ضرورية، ولكنه اقترح أن تجرى في اطار التدابير الاقليمية الشاملة التي يفكر فيها الآن.

٥ ـ قال نوري أنه حصل لديه انطباع جيد جداً عن كفاءة صلاح سالم واخلاصه (وان كان ذلك

(٣) معلومات شخصية للمؤلف، وكان في ذلك الوقت يعمل في ديوان وزارة الخارجية (الدائرة العربية).

(٤) From Baghdad to Froreign Office, F.O. 371/111000, August 20, 1954.

لم يمنعه من أن يأمر بتسجيل جميع المحادثات بدون علم المصريين). ان المبادرة كانت قد جاءت من المصريين كلياً.

٦ - أضاف رئيس الوزراء أن المصريين عارضوا بشدة فكرة ميثاق عراقي - باكستاني التي كان قد عرضها على وزير الدولة البريطاني، وقد أثّر فيه كثيراً ما لمسه من غيرة المصريين من الباكستانيين وعدم ثقتهم بهم. ويبدو أنهم كانوا يرتابون في كونهم يحاولون سلب مكانتهم المشروعة باعتبارهم الدولة الرئيسية في الشرق الأوسط. وكان يعتقد أن الزيارة الرسمية التي قام بها الملك الى باكستان في الشتاء الماضي، كان لها أثر جيد في تصحيح موقف المصريين بما أوحت به اليهم من الشعور بالعزلة.

٧ - أما فيما يتعلق بالاسرائيليين فقد قال رئيس الوزراء انه لا هو، ولا المصريون، يعارضون في احتلالهم الأراضي التي منحتها لهم الأمم المتحدة. أما الباقي فقد كان موضوع أخذ وعطاء. ان فكرته الشخصية هي أن مصر يجب أن تحصل على ممرّ يوفر لها اتصالاً مباشراً مع الاردن، ويمكن تعويض اسرائيل في مكان آخر.

* * * * *

وبعد أيام قلائل بعث القائم بالأعمال البريطاني الى حكومته بتقرير آخر تأريخه ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٥٤ عن زيارة الصاغ صلاح سالم الى العراق تضمّن وصفاً لتنقلاته واتصالاته، ووردت فيه الفقرات التالية عن محادثاته مع المسؤولين العراقيين(٥):

«٤ - يبدو أن نوري باشا، والحكومة، والأوساط السياسية بصورة عامة - وكلهم ممن لم يحملوا في السابق شعوراً كبيراً بالمودة نحو مصر - قد كوّنوا انطباعاً جيداً عن اخلاص صلاح سالم وكفاءاته. وهم يرون أنه اذا كان صلاح سالم يتكلم نيابة عن حكومته بتخويل كامل، وأن تلك الحكومة اذا كانت مستقرّة بدرجة معقولة، فان الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه في سرسنك يكون خطوة نحو السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. ان أحد الأهداف الرئيسية لزيارة نوري باشا الى مصر سيكون التأكد من درجة الدعم الذي يتمتع به صلاح سالم من الوزارة في مصر.

٥ - على الرغم من أن نوري باشا متفائل تفاؤلاً حذراً بشأن امكانيات عقد ميثاق دفاعي اقليميّ في الشرق الأوسط، بمشاركة مصر، فانه لم يفضّل حماية موقفه في حالة عدم تنفيذ الوعود الخاصة بالترتيبات المقترحة في سرسنك. وبناء على تعليماته لفتت وزارة الخارجية العراقية نظري بصورة خاصة الى التحفظ الذي وضعه عند توقيع ميثاق الضمان الجماعي. وبموجب هذا التحفظ يحق للعراق أن يتخذ التدابير الدفاعية بصورة مستقلة عن الدول العربية الأخرى. ولذلك، اذا لم تسفر زيارة نوري باشا الى القاهرة عن تأكيد التفاهم المصري - العراقي الحالي، فان الحكومة العراقية ستحتفظ مع ذلك بحريّة العمل، لاتخاذ مثل تلك التدابير مع الدول الأخرى بما تراه مناسباً».

* * * * *

(٥) F.O. 371/110791 (VQ 1076/) August 27, 1954.

وبعد ان عاد السفير البريطاني إلى بغداد، وقام باتصالاته مع نوري السعيد وعبد الاله، بعث إلى حكومته بتقريرين برقيين هما:

(من السر جون تراوتبك الى وزارة الخارجية)(٦)

بغداد في ١/ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤

سرّي

الرقم: ٤٩٦

زرت نوري السعيد بتاريخ ٣٠ آب (اغسطس). دارت محادثاتنا كلها تقريباً حول الدفاع عن الشرق الأوسط. يبدو انه لم تعدّ اية مذكرة خلال زيارة صلاح سالم، بل كان هنالك مجرد اتفاق على أن تفاتح كل من الحكومتين العراقية والمصرية الحكومة البريطانية والحكومة الأميركية، طالبتين أن تبديا آراءهما في التعديلات المطلوب اجراؤها على ميثاق الضمان الجماعي من أجل توسيعه ليصبح أداة اقليمية بموجب المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، بحيث تستطيع أن تنضمّ اليها الأقطار المجاورة (تركيا وايران وباكستان) فضلاً عن المملكة المتحدة، وأيضاً ـ واذا ما رغبت في ذلك ـ الولايات المتحدة. يرغب نوري في أن يحصل من الحكومة البريطانية والحكومة الأميركية على اقتراحاتهما في هذا الشأن. واذا ما تسلّم جواباً مرضياً في الوقت المناسب فانه سيزور القاهرة في منتصف أيلول (سبتمبر) ويرتب مع المصريين تقديم اقتراحات (لن يفصح عن منشئها الحقيقيّ) الى الأقطار العربية الأخرى.

٢ ـ وواصل نوري حديثه فكرر ما أبلغه المستر حول اسرائيل وأضاف أنه مستعد لعقد صلح على أساس قرار الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧، كما أنه فكر في دمج المعاهدة البريطانية ـ العراقية في منظمة جديدة، وقال ان اللجنة العسكرية المنصوص عليها في منظمة الدفاع هي التي تقرّر أموراً مثل مكان القواعد والمطارات والمخازن... الخ في المنطقة.

٣ ـ قلت انني لا أعلم كيف يستطيع أن يحصل على جواب من حكومة جلالتها في منتصف أيلول (سبتمبر) (الاّ اذا كان الجواب بالرفض) ـ وحينما عرضت الفكرة نفسها قبل ذلك على حكومة جلالتها فان رأيها فيها لم يكن حسناً. ثم ان كل توجيه تلقيته من لندن حتى الآن هو أنه من غير العملي تماماً الرجوع الى قرار الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ حول اسرائيل. وقد بدت لي نقطتان أخريان. هل كان المزمع استبعاد فرنسا من الترتيب المقترح؟ أجاب نوري أنه لا يرى هدفاً يحقق في ادخال فرنسا التي لا تستطيع أن تقدّم أية مساهمة في الدفاع عن الشرق الأوسط. قلت ان ذلك بالتأكيد سيحرج حكومة جلالتها. وأخيراً تساءلت فيما اذا كان اتخاذ القرارات بشأن القواعد وغيرها يمكن أن يترك للجنة العسكرية بصورة مأمونة؟ وخاصة اذا كانت قراراتها يجب أن تتخذ بالاجماع. ان ذلك سيتركنا بالتأكيد تحت رحمة سوريا مثلاً. أجاب نوري ان هذه الصعوبة يمكن التغلب عليها بلا شك، بتغيير نظام اتخاذ القرارات، وجعله بالأغلبية.

٤ ـ زرت وليّ العهد في اليوم التالي وأثرت النقاط نفسها معه. قال انه لا يعتقد أنه ستكون هنالك صعوبة في ادخال فرنسا اذا كنا نلح على ذلك. أما بشأن القواعد فقد قلت انني أعتقد أنه

(٦) From Baghdad to Foreign Office, F.O. 371/111000, No. 496, September 1, 1954.

بمجرّد اتخاذ قرار بانشاء قاعدة ما، فان التدابير الفعلية تترك للحكومة التي يعنيها الأمر مباشرة.

* * * * *

وأعقب السفير برقيته ببرقية ثانية قال فيها(٧):

«اشارة الى برقيتي السابقة. أعتقد اننا نستطيع أن نستنتج أن هذه الصيغة من أفكار نوري هي الصحيحة، وان كانت تختلف نوعاً ما عمّا قاله للمستر هوبر. ولكنني الآن حصلت على تأييد وليّ العهد.

٢ ـ ولدى تأمل موقفنا، فانني أقترح أن تكون النقاط التالية ماثلة في أذهاننا:

(أ) ان نوري يعود الى فكرة قديمة سبق له أن عرضها عليّ قبل مدة طويلة، وذلك في سنة ١٩٥١، وهو يبدو الآن وكأنه نجح في كسب صلاح سالم الى جانب وجهة نظره. انني واثق أن هدفه ليس نسف العلاقات البريطانية ـ العراقية أو العلاقات البريطانية ـ العربية، بل اعادة توجيهها على أساس يعتقد أنه سيكون مقبولاً لدى الرأي العام. ان الترتيبات الحالية في العراق ليست مقبولة لديه.

(ب) ان نوري يتقدم في السن. ومن المحتمل جداً أن تكون هذه جولته الأخيرة كرئيس للوزراء. ويبدو أنه، في الوقت الحاضر، قد تمكن من تشتيت معارضيه ويكاد يكون متأكداً من قيام برلمان خاضع لارادته.. ومع جميع نواقصه وأخطائه، فانه رئيس الوزراء العراقي الوحيد الذي يحقّ له أن يدّعي أنه رجل دولة. ليس هنالك شخص آخر في مستواه في هذا البلد. وقد يظهر أن هذه هي آخر فرصة لنا للاتفاق مع العراقيين على ترتيب دفاعي معقول.

(جـ) إن الاعتراضات على اتخاذ ميثاق الضمان الجماعي أساساً لدفاع اقليميّ، واضحة. ولكن يبدو لي أن الصعوبة الحقيقية لا تنجم عن بنود الميثاق (التي دعينا الآن الى اقتراح أية تعديلات نرغب في ادخالها عليه) بقدر ما تنجم عن صعوبات التعاون مع العرب بصورة عامة. واننا لسوء الحظ مجبرون على أن نفعل ذلك إذا كنا راغبين في أية ترتيبات دفاعية عن هذه المنطقة. وقد تكون هنالك بعض المزايا في محاولة ربطهم بترتيب يقوم على أساس أفكارهم هم، بدلاً من اجبارهم على الدخول في خطة من صنع الغرب. ان محاولاتنا للقيام بهذا قد أخفقت حتى الآن بصورة محزنة.

(د) ولذلك فانني أقترح أن نستجيب لطلب نوري بأكثر روح بنّاءة نستطيع أن نستجيب بها. ويبدو من برقية القاهرة المرقمة ١١٣٩ وكذلك من تصريح أدلى به البكباشي جمال عبد الناصر مؤخراً، أن الخطّة قد ينسفها المصريون. وستكون تلك نتيجة أفضل بكثير من أن نقوم نحن برفضها، وهي ستترك نوري حرّاً للمضيّ بأفضل طريقة بديلة ممكنة قد نفضّلها».

* * * * *

ويبدو أن صلاح سالم كان قد تخطّى صلاحياته فعلاً، أو أن حكومته تراجعت عمّا خوّلته به، بعد أن

(٧) F.O. 371/111000, No. 496, September 1, 1954.

أبلغها بما تمّ الاتفاق عليه في سرسنك. ومن القاهرة أرسل السر رالف ستيفنسن البرقية الآتية الى حكومته:

(من السر رالف ستيفنسن الى وزارة الخارجية)(٨):

القاهرة في ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٤ سرّي

الرقم: ١٢٣٤

أعلمتنا سفارة الولايات المتحدة ان اجتماعاً عقد مؤخراً وحضره عبد الناصر، والسفير العراقي، وجمال سالم، وصلاح سالم. وأن جمال عبد الناصر (وربما السفير العراقي أيضاً) علم للمرة الأولى الى أيّ مدى تخطى صلاح سالم صلاحياته في سرسنك. وبصورة خاصة فان عبد الناصر لم يكن يعلم سابقاً أن الحكومة المصرية قد التزمت بمفاتحة الحكومة البريطانية، على أن تعقبها زيارة نوري السعيد الى القاهرة. وقد ذهب عبد الناصر الى أنه لا يمكن الادلاء بأية تصريحات أو تلميحات سياسية من شأنها أن تربط مصر مع الغرب قبل التوقيع على الاتفاقية البريطانية - المصرية.

٢ - وقد بحث في الاجتماع موضوع استقالة الصاغ صلاح سالم، ولكن يبدو أن عبد الناصر قد تساهل الى حدّ الموافقة على منحه «اجازة».

٣ - ويبدو أن ردود فعل عبد الناصر على ما أبداه صلاح سالم في المناسبة التي وصفتها في برقية سابقة كانت سيئة، بدرجة أخافت صلاح سالم وجعلته يحجم عن تقديم عرض كامل في ذلك الوقت. ان قلة التجربة، وعدم الاتزان، قد كشفاه وذهبا بمكانته. ومما زاد في حدّة انزعاج عبد الناصر بلا شك كان ادراكه الأثر السيىء الذي تركه كل هذا لدى نوري. ومع ذلك فلن أستغرب اذا كانت النتيجة استبعاد صلاح سالم من المسرح السياسي كلّياً.

* * * * *

وبعد بضعة أيام، سافر نوري السعيد الى القاهرة، فوصلها في ١٤ أيلول (سبتمبر) حسب الاتفاق السابق، واجتمع بالمسؤولين المصريين. وقد أشار الى ذلك الاجتماع في خطاب ألقاه في بغداد بعد ذلك بسنتين تقريباً (في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦) فقال انه شرح لهم «**موقع العراق الجغرافي والسوقي، ومشاكله الخاصة، والأخطار التي تهدد المنطقة برمّتها من جرّاء المطامع الشيوعية التوسعية، فضلاً عن الأعمال التي يقوم بها الشيوعيون داخل البلاد، كما أوضح لهم الفوائد العظيمة التي تجنيها البلاد من جرّاء انضمام البلاد الاسلامية اليها، والوقوف معهم لمجابهة الخطر الصهيوني، وحل قضية فلسطين حلاً عادلاً يضمن للعرب حقوقهم المشروعة... الخ**». ثم قال نوري السعيد: «**ان جمال عبد الناصر آمن بكل ما طلبه وعرضه عليه، الّا أنه التمسه تأجيل البحث في هذا الموضوع حتى تنهي مصر مشاكلها الخاصة، وذلك لأن المصريين لا يثقون بالبريطانيين، على الرغم من التوقيع على الاتفاق الذي تمّ حول الجلاء**». ولما سأله نوري عن مدة الانتظار، أجابه أنه لا يستطيع تحديدها، فردّ عليه: «**ان الشعب العراقي يعتبر انهاء معاهدة ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٣٠ مطلباً وطنياً يجب أن ينفذ بأسرع ما يمكن**» فردّ الرئيس المصري بقوله: «**انك أعرف ببلادك ومشاكلها، وأنت حرّ فيما تتخذه لصيانتها من الأخطار**»(٩).

---

(٨) From Cairo to Foreign Office, F.O. 371/111000 (VQ 1234/) September 10, 1954.

(٩) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (الطبعة السادسة) بيروت ١٩٨٢، ج ٩، ص ٢١٥.

وبعد ذلك سافر نوري السعيد الى لندن، وقضى فيها بضعة أيام للاستشفاء، ثم عاد الى تركيا فأجرى اتصالاته مع المسؤولين الأتراك، وكانت هذه الزيارة، والبيان المشترك الذي صدر على أثرها، الخطوة الأولى في عقد الاتفاقات التي انتهت بعقد «ميثاق بغداد»، وما صحبه من خلافات بين نوري السعيد وجمال عبد الناصر.

*****

ومن ردود الفعل الجانبية لزيارة صلاح سالم الى سرسنك، ما حدث في سوريا بسبب الزيارة. ففي المؤتمر الذي عقده صلاح سالم في بغداد ـ بعد انتهاء محادثاته في سرسنك ـ سأله أحد الصحافيين أن يحدد موقف مصر تجاه الاتحادات الثنائية بين الدول العربية، وماذا سيكون موقف حكومة الثورة الجديدة في مصر منها. فأجاب صلاح سالم: «**ان مصر لا تعارض أي نوع من الوحدة، فاذا رغب شعبان أو أكثر في الاتحاد، فان مصر لن تعارض في ذلك، ومن المحتمل أن نتفق نحن العرب جميعاً على الدفاع عن بلادنا والمحافظة على كياننا**».

وكان لهذا التصريح وقع خطير في سوريا، وخاصة في صفوف الجيش، مما حمل رئيس وزراء سوريا، سعيد الغـزّي، على السفر الى القاهرة فجأة، ومعه رئيس أركان الجيش السوري. وبعثت السفارة البريطانية في دمشق الى وزارة الخارجية بكتاب سرّي مؤرخ في ٢٢ أيلول (سبتمبر)، عن أسباب هذه الزيارة المفاجئة، جاء فيه:

> «لقد سمعنا الآن ان هذه الزيارة غير المنتظرة كانت بسبب الهياج الذي حصل بين كبار ضباط الجيش السوري الذين ارتابوا في أن تكون الوحدة بين سوريا والعراق قد بحثت في سرسنك وفي القاهرة خلال زيارة نوري باشا الأخيرة اليها. ان الجيش معارض بشدة لمثل هذه الوحدة، وأراد أن يجعل ذلك واضحاً للمصريين. وقد وافق رئيس الوزراء في الحال على الذهاب الى القاهرة مصطحباً رئيس أركان الجيش»[١٠].

ولما عاد الغزّي من القاهرة الى دمشق، يبدو أن السفير البريطاني، السر جون غاردنر، حاول مقابلته للحصول على بعض المعلومات عن نتائج زيارته الى القاهرة، ولكن رئيس الوزراء كان يتهرّب من مقابلته. وفي ٢٦ أيلول (سبتمبر) أرسل السفير الى حكومته البرقية الآتية عن الموضوع[١١]:

> «كان رئيس الوزراء يتهرّب من مقابلتي، ولكن القائم بالأعمال التركيّ تمكن من استحصال المعلومات التالية عن زيارته الى القاهرة مؤخراً. وقد طلب رئيس الوزراء الى القائم بالأعمال التركي أن لا يذكرها لأي شخص، حتى وزير خارجية سوريا:
>
> (أ) أكد له جمال عبد الناصر أن صلاح سالم لم يوافق في سرسنك على الوحدة بين العراق وسوريا، بل إن مصر كانت معارضة لها.
>
> (ب) ادّعى عبد الناصر أنه قال لنوري في القاهرة إن هدف مصر هو أن تقوم الولايات المتحدة بتجهيز ما بين (١٠) و(١٢) فرقة، بدون شروط، وما لم يتمّ ذلك فان مصر لن تعقد اتفاقية دفاعية مع الغرب ولن توافق على قيام أية دولة عربية بذلك. ان اتفاقية الدفاع عن الغرب يجب أن تعقد من قبل الدول العربية ككتلة واحدة.

(١٠) From Damascus to Foreign Office, F. O. 371/110791 (V 1076/42) September 22, 1954.

(١١) From Sir J. Gardener to Foreign Office, F. O. 371/110791 (V 1066/39) September 26, 1954.

(جـ) أكّد عبد الناصر لرئيس الوزراء أن الروايات عن قبول مصر لاتفاق مع اسرائيل مزوّرة وكاذبة.

(د) كان عبد الناصر قد ذكر أن سياسة بريطانيا هي الترويج للوحدة بين العراق وسوريا، واذا لم يمكن ذلك فتتويج أحد أعضاء الأسرة الهاشمية على عرش سوريا.

ويبدو أن القائم بالأعمال التركي كان يعتقد بصحة ما جاء في الفقرة (جـ)، وأن سياستنا قد تكون عرقلة خطط الدفاع. لقد أوضحت له وجهة نظرنا، وقد يكون من المفيد اعلام الحكومة التركية بذلك أيضاً».

(انتهى)

الفصل الرابع

العراق في طريق الثورة

تقرير شامل للسفير البريطاني عن أحداث عام ١٩٥٣ في العراق

في نهاية عام ١٩٥٣ كتب السفير البريطاني في بغداد، السر جون تراوتبك، تقريره السنوي الذي لخّص فيه أحداث العراق خلال العام المنصرم، على عادة السفراء البريطانيين في العواصم التي يمثلون بلادهم فيها. وقد فتح ذلك التقرير في عام ١٩٨٥.

وكان من رأي السفير أن عام ١٩٥٣ سيذكر في العراق لسببين اثنين، أولهما ارتقاء الملك فيصل الثاني عرش العـراق، وتسلمه سلطاته الدستورية، بعد وصاية دامت أربعة عشر عاماً، والثاني تأليف أول حكومة في العراق ذات طراز جديد، وخلفية جديدة، ويريد بها الحكومة التي ألفها الدكتور محمد فاضل الجمالي. كما سجل السفير في تقريره أن تلك السنة شهدت تصاعداً يلفت النظر في النزعات اليسارية والشيوعية في العراق.

فهل كانت رؤية السر جون تراوتبك ـ أو بالأصح رؤية السفارة البريطانية بأجهزتها المختلفة ـ لأحداث تلك السنة مطابقة لما يبدو لنا اليوم، بعد أن ابتعدت تلك الأحداث ثلاثين عاماً، وأصبح من الممكن الآن الحكم عليها بمزيد من الموضوعية والرؤية الصحيحة لأبعادها، وآثارها، ونتائجها؟ وهل يجب أن تذكر تلك السنة من تاريخ العراق القريب مقرونة حقاً بهذين الحدثين اللذين اعتبرهما التقرير أخطر أحداثها وأبعدها أثراً؟ ذلك ما سنحاول القاء نظرة عليه، في ضوء االأحداث التي شهدتها تلك السنة والسنوات التالية على الصعيد الدولي، والعربي، والعراقي، قبل تقديم ترجمة دقيقة للتقرير.

أما على الصعيد الدولي، فقد كان العالم في سنة ١٩٥٣ يجتاز مرحلة خفت فيها حدة التوتر الدولي نسبياً، وظاهرياً على الأقل. ففي مطلع ذلك العام تسلم الجنرال آيزنهاور مسؤولياته كرئيس للولايات المتحدة خلفاً للرئيس ترومان. وكان قد نال شعبية واسعة خلال الحرب العالمية الثانية حينما كان قائداً عاماً لقوات الحلفاء التي خرجت من الحرب منتصرة. وكان نيكسون نائبه. وبعد ثلاثة أشهر من انتخابه توفي الماريشال ستالين الذي كان يحكم الاتحاد السوفياتي بيد من حديد منذ ثلاثين عاماً تقريباً. وقد استبشر المتفائلون أن هذين الحدثين سيؤديان الى زيادة امكانيات التفاهم بين الشرق والغرب، وتحسن العلاقات بين الدولتين اللتين أصبحتا القوتين الرئيسيتين في العالم، بعد أن بدأ نفوذ بريطانيا وفرنسا يصبح ثانوياً، ومستعمراتهما تنفصل عنهما، وتنال استقلالها واحدة بعد أخرى.

وفي بداية عهد آيزنهاور قوي الاتجاه في الولايات المتحدة بعض الشيء نحو «التعايش السلمي»، وزاد استعداد الأميركيين للتفاوض في موضوع نزع السلاح. وكان خطاب التنصيب الذي ألقاه آيزنهاور يحمل نفحة عالمية. ومع ذلك، فلم يشهد ذلك العام تغييراً كبيراً في السياسة الخارجية الأميركية، ولم يحدث تغيير مهم في موقف الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي، بل بقي هنالك موقف من عدم الثقة، مع شيء من الخفة التدريجية في التوتر.

على أن مجيء مالينكوف الى الحكم بعد شخصية قوية مثل ستالين، لم يكن مما يدل على احتمال حدوث تغيير ملموس في العلاقات مع الغرب. وحدث فعلاً أن حكمه لم يدم أكثر من سنتين أقصي بعدهما، ثم طرد من الحزب، واتهم بالتآمر عليه.

وبعد وفاة ستالين بثلاثة أيام فقط انتخب السويدي «داغ همر شولد» سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة خلفاً للنرويجي «تريغفي لي» الذي أظهر في عهده تحيزاً معيباً لاسرائيل، وخرج عن واجب الحياد والنزاهة اللذين يفترض الالتزام بهما في مَن يحتل هذا المنصب، وجلب على المنظمة أول مطعن في حياد أجهزتها، وعدم خضوعها لأية ضغوط خارجية تخل بمبادئها، واستن في الأمم المتحدة سنة لم تتمكن من القضاء على آثارها نزاهة خلفه همر شولد، ومثاليته، وحسن نيته، ورغبته الحقيقية في أن يسود جميع مناطق العالم سلام عادل يقوم على رغبات شعوبها، ويستند الى حقها في تقرير مصيرها. والواقع أن «تريغفي لي» كان أول من زعزع الثقة بالأمم المتحدة وجدواها، وهي في بداية تأسيسها، وأفقدها كثيراً من هيبتها، وخاصة في أقطار العالم الثالث.

أما على الصعيد العربي، فقد شهد عام ١٩٥٣ وفاة الملك عبد العزيز بن سعود، عاهل المملكة العربية السعودية (في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر)). وكانت لوفاته آثار بعيدة في العلاقات العربية، وفي موازين التكتلات بين الدول العربية، وهي تكتلات لم تكن في مجموعها لخير الأمة العربية.

أمـا مصر، ففي مطلع عام ١٩٥٣ كانت قد مضت على ثورتها خمسة أشهر فقط، وكانت من الناحية الشكلية فقط ما تزال دولة ملكية. وفي ١٨ حزيران (يونيو) أعلن مجلس قيادة الثورة قيام النظام الجمهوري والغاء الملكية التي أسسها محمد علي في سنة ١٨٠٥، ودامت ١٤٨ عاماً. وقد انتخب اللواء محمد نجيب أول رئيس للجمهورية كما أنه أصبح في الوقت نفسه رئيساً للوزراء.. أما البكباشي جمال عبد الناصر، المدبر الحقيقي للثورة، فلم يكن قد ظهر على المسرح السياسي بصورة مكشوفة، وقد أصبح في ذلك الوقت نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. وقد بدأ الصراع على السلطة يظهر على السطح أحياناً ويختفي أخرى، بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا أصغر منه سناً، وأكثر اندفاعاً، ويختلفون عنه في أفكارهم وتطلعاتهم وتصوراتهم لمستقبل مصر. وكان هذا الصراع سيدوم حتى أواخر السنة التالية، وينتهي بإقصاء اللواء محمد نجيب نهائياً وتسلم جمال عبد الناصر قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية بصورة رسمية.

وأما الأردن، فكان قد تولى العرش فيها ملك جديد، نشيط، ووطني، ويبشر بالخير. وقد أدى تتويج الملك حسين الى تغيير حكومة توفيق أبو الهدى، وتسلم فوزي الملقي رئاسة الوزراء. وبدأت العلاقات بين الملك حسين والجنرال (غلوب باشا) ــ الرئيس البريطاني لأركان «الجيش العربي» ــ تتوتر خلالها، حيث تم

إخراجه من الأردن في السنة التالية، بعد أن مارس في البلاد نفوذاً كبيراً منذ تأسيس «امارة شرق الأردن».

وقد بقيت علاقات المملكة الأردنية الهاشمية مع الدول العربية الأخرى خلال هذه السنة ودية بصورة عامة، وتبنت الحكومة الأردنية سياسة عامة تقوم على الحفاظ على تلك العلاقات، مع مقاومة أي اتجاه للاتحاد في جانب ولي عهد العراق أو الحكومة العراقية، أو المطالبة بأي موقع ممتاز أو خاص في شؤون الأردن. على أن هذا الوضع كان سيتغير بعد خمس سنوات فقط، فيدخل الأردن في وحدة مع العراق (الاتحاد الهاشمي) الذي لم يكتب له أن يدوم أكثر من شهر واحد..

واذا ساد الصفاء علاقات الأردن بالدول العربية، فان الوضع الاقتصادي فيه كان لا يزال يعاني صعوبات كبيرة، ولم يكن هنالك حل منظور لمشاكله. وكذلك فان الوضع على الحدود مع اسرائيل كان ملتهباً طيلة تلك السنة، حيث شهدت القرى الأردنية أو الفلسطينية على الحدود سلسلة من الاعتداءات الاسرائيلية التي كان أفظعها الجريمة النكراء التي ارتكبتها في قرية (قبية)، حيث قامت في شهر تشرين الأول (أكتوبر) بغارة أثيمة على تلك القرية العربية، فنسفتها وقتلت ٧٥ شخصاً من رجالها ونسائها وأطفالها. وقد وصف السفير البريطاني في عمان جي. فورلونغ ذلك الاعتداء في تقريره الى حكومته بأنه كان «عملية وحشية..»(١)، وكتب السفير البريطاني في تل أبيب، السر فرانسيس ايفنز في تقريره عن الحادث:

> «ان الهجوم الاجرامي في أواسط تشرين الأول (أكتوبر) على قرية قبية كان ضرباً في محاولة يائسة لحل العقدة المستعصية مع العرب، وذلك بأن تفرض على ضمير الأمم المتحدة الطابع المتفجر للعلاقات الاسرائيلية العربية، على أن تمارس نفوذاً، وربما ضغطاً، على الأردن، لحمله على التفاهم في بعض النقاط على الأقل. ومع ذلك فان الشجب العالمي الذي أثاره هذا العمل من جانب اسرائيل، والفشل في تحقيق النجاح في محاولاتها لاستغلال الحادث لصالحها، كان مبعث خيبة عظيمة لها...»(٢).

وعلى أثر هذه الجريمة تنادت الدول العربية الى اجتماع عاجل، وعقدت اللجنة السياسية اجتماعاً طارئاً لها في عمان وقررت أن تكون جيوش الدول العربية على أتم الاستعداد، وأن تمد حكومات هذه الدول القرى الأمامية في فلسطين بالمال والسلاح.

وفي ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) اجتمع مجلس الأمن بطلب من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا للنظر فيما أسماه «التوتر العربي ـ الاسرائيلي» مع اهتمام خاص بحادثة (قبية). وفي ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) تبنى مجلس الأمن توصية تتضمن أقوى شجب لاسرائيل حتى ذلك الوقت. ولم يكن أحد ليستطيع أن يتصور عدد القرارات والتوصيات التي ستصدرها الأمم المتحدة في شجب جرائم اسرائيل خلال السنوات الثلاثين التالية، وعدد المرات التي سيستعمل فيها حق (الفيتو) ـ أو يساء استعماله ـ تغطية لتلك الجرائم.

والى جانب هذه الأحداث، شهد عام ١٩٥٣ هزة كبيرة في العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي،

(١) S.F. Furlonge to Sir A. Eden, F.O. 371/110873 (VJ 1011/1).

(٢) Sir F. Evens to Sir A. Eden, F.O. 371/111057 (VR 1011/1), 8 December 1953.

ففي ٩ شباط (فبراير) انفجرت قنبلة في السفارة السوفياتية في تل أبيب، فاحتجت الحكومة السوفياتية على ذلك، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل وطردت أعضاء سفارتها في موسكو في ١٢ من الشهر المذكور. ولكن هذه القطيعة لم تدم أكثر من خمسة أشهر، أعيدت بعدها العلاقات في ٢١ تموز (يوليو) من السنة نفسها.

وكذلك أصيبت العلاقات البريطانية ـ العربية بانتكاسة قوية على أثر خطاب مطول ألقاه ونستن تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، في مجلس العموم، شرح فيه سياسة حكومته في الأمور الخارجية، وقال فيه عن اسرائيل:

> «.. ومن العوامل المهمة في الشرق الأوسط وجود اسرائيل. وكان من سوء الحظ الشديد انه لم يعقد صلح بينها وبين الدول العربية».

ثم أضاف بأنه كان على الدوام مؤيداً لفكرة اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين منذ صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧، وانه ما زال نصيراً للصهيونية، وان الجيش الاسرائيلي هو الآن أقوى الجيوش في الشرق الأوسط، وان بريطانيا لن تزود الدول العربية بالطائرات لكي لا تكون اسرائيل في وضع غير عادل وغير متكافىء. وأكد أخيراً أنه يعمل لتحقيق أهداف الصهيونية وفكرتها.

وكان من الطبيعي أن يترك هذا الخطاب الأحمق أسوأ الوقع في البلاد العربية، وبينها دول ترتبط ببريطانيا بأوثق العلاقات وبمعاهدات صداقة وتحالف، فأرسل رئيس مجلس النواب العراقي برقية احتجاج شديدة اللهجة الى رئيس مجلس العموم، وقدم السفير العراقي في لندن الى وزير الخارجية مذكرة احتجاج شديدة أيضاً.. وفي الوقت نفسه قدمت الحكومة السورية احتجاجاً الى الحكومة البريطانية، بسبب تصريحات تشرشل، وشنت الصحف الأردنية حملة قوية على تلك التصريحات، واستدعى وزير الخارجية اللبناني (جورج حكيم) السفير البريطاني (جابمان أندروز)، وشرح له الوقع السيىء لهذا التصريح في البلاد العربية كلها، وما عاد به على العلاقات العربية ـ البريطانية من آثار سيئة لا لزوم لها. كما قدمت الحكومة السعودية مذكرة احتجاج أيضاً بعد ذلك بمدة[٣].

والى جانب الأوضاع التي كانت تجتازها المملكة الأردنية الهاشمية في بداية عهد الملك حسين، كانت «البقعة الساخنة» الأخرى في الوطن العربي هي سوريا، حيث كان نظام حكم العقيد أديب الشيشكلي قائماً، وكانت الأمور قد تغيرت كثيراً منذ توليه السلطة، وأصبح الحكم الذي كان قوياً يوماً ما، مهتزاً وضعيفاً في بداية ١٩٥٣. وفي ١٠ تموز (يوليو) أُجري في سوريا استفتاء شكلي (لم يشترك فيه في الواقع سوى ٥ بالمائة من الناخبين)[٤] للموافقة على مسودة دستور جديد، على أن يتم في اليوم نفسه انتخاب

---

(٣) كرر تشرشل هذه الآراء في خطاب القاه في حفلة غداء صحافية أقيمت له في واشنطن في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٤ حين قال:

«**إنني صهيوني، وكنت صهيونياً دائماً.. فلأجعل ذلك واضحاً...**» وقد نشرت الصحف الأميركية هذه التصريحات بعناوين بارزة، وهللت لها المنظمات الصهيونية (**نيويورك تايمس** ٢٩ (يونيو) حزيران ١٩٥٤، **نيويورك هيرالد تريبيون**، ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٤).

(٤) من حديث لصلاح الدين البيطار مع باتريك سيل، انظر:

Seale, Patrick, **The Struggle for Syria** (Oxford University Press, London, 1965) p. 130.

رئيس للجمهورية، وكان الشيشكلي المرشح الوحيد بطبيعة الحال. وعلى أثر انتخابه اختفى من المسرح اللواء فوزي سلو الذي كان الشيشكلي قد عينه رئيساً صورياً للنظام.. وذهب الى المملكة العربية السعودية وأصبح مستشاراً فيها. والواقع أن الشيشكلي كان يحكم سوريا منذ سنة ١٩٥٠ حكماً فعلياً، والتغيير كان في الشكل فقط، تدعيماً لمركزه المتدهور.

وقبل إجراء الاستفتاء في سوريا ببضعة أيام اجتمع في حمص، بصورة سرية، ممثلون عن جميع الأحزاب والجماعات المناهضة للشيشكلي، ووقعوا على ميثاق وطني، كان تمهيداً لإسقاطه.

ولا شك أن الحكومة العراقية كان لها دور مهم في إسقاط الشيشكلي. فقد كان من الطبيعي أن يجد أعداؤه الداخليون دعماً من العراق، لأن الأمير عبد الاله، وقد أوشكت وصايته في العراق على الانتهاء، كان يتطلع الى نوع من الوحدة مع سوريا قد تتيح له بالتالي فرصة لتحقيق آماله في عرش سوريا[٥]. وقد أنفقت الحكومة مبالغ طائلة لاسقاط نظام الشيشكلي، وكانت بعد محاولة انقلاب سابقة ضد الشيشكلي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ قد وافقت على منح العقيد محمد صفا، اللجوء السياسي. وكان الشيشكلي يعتقد أن العراقيين، بموافقة بريطانيا، يشجعون محمد صفا، ويتبنون «حركة سوريا الحرة» برئاسته.

والواقع أنه كانت هنالك خطة مفصلة وضعت للاطاحة بحكم الشيشكلي، مع استعمال القوة العسكرية اذا لزم الأمر، وقد اعترف بوجود تلك الخطة اللواء غازي الداغستاني، معاون رئيس أركان الجيش العراقي السابق خلال محاكمته أمام محكمة الثورة بعد ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق[٦].

ولا شك أن بريطانيا كانت على علم بما يجري تخطيطه في هذا الشأن، نظراً لنفوذها في العراق في ذلك الوقت، ولكن صدور المبادرة أو التشجيع عنها أمر لا يمكن التأكد منه، ولا تلقي الوثائق البريطانية ضوءاً عليه.

وقد هبت الصحافة الفرنسية للدفاع عن الشيشكلي، لأن فرنسا كانت قد استعادت في ظل نظامه بعض نفوذها في المنطقة التي كانت تحت انتدابها سابقاً. وكتبت جريدة (لو موند) قائلة:

> «اننا نشهد مناورات أغلب الظن أنها بوحي من بريطانيا، لاثارة شركائها العرب ضد سوريا.. انها ليست المرة الأولى التي تهدد بها المؤامرات الخارجية أمن سوريا الداخلي، أو تحاول بريطانيا جر هذه الدولة التي تعتبر مفتاحاً لرقعة شطرنج الشرق الأوسط الى داخل مناطق نفوذها»[٧].

---

(٥) بعث السر جون تراوتبك، السفير البريطاني في بغداد، بمناسبة انتهاء مهامه في العراق، بتقرير شامل استعرض فيه الأوضاع في العراق خلال فترة عمله فيه، وقد جاء في هذا التقرير: «.. يبدو أن ولي العهد لا ينظر الى ما هو أبعد من مصالح البيت الهاشمي، فهو تارة يحاول تعزيز مكانتها في الأردن، وأخرى أن يستعيد لها عرش سوريا الذي كان للملك فيصل الأول».

Sir J. Troutbeck to Sir A. Eden, F.O. (371/110991) (VQ 1015/83) 9 December 1954.

(٦) انظر: «محكمة الشعب ـ محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة» ـ وزارة الدفاع العراقية، بغداد، الجزء الأول، ص ٢٧٦ وما بعدها.

(٧) «لو موند» ـ باريس، ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٥٣.

ويرى الكاتب باتريك سيل أن مثل هذه العمليات تدل على تناقض السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، لأن مصلحة بريطانيا الأولى كانت تتمثل في المحافظة على صداقة سوريا واستقرارها، لتأمين سلامة أنابيب نفط العراق التي تذهب الى البحر المتوسط عبر سوريا، بعد أن ارتفع انتاج النفط العراقي ارتفاعاً كبيراً في أوائل الخمسينات، وان بريطانيا لم تكن لها أية مصلحة في وحدة سورية - عراقية، وتصدير مشكلات سوريا الى العراق، ولكن التزامات الصداقة التي تربطها بالهاشميين، كانت تحول دون معاداتها لمخططات العراق في سوريا بشكل علني[٨].

وأخيراً لا بد لنا، استكمالاً للصورة، من القاء نظرة عاجلة على الأقل، على الوطن العربي في أفريقيا الشمالية، حيث كانت السياسة الفرنسية ما تزال تتجاهل رغبات شعوب المنطقة وحقها في تقرير مصيرها. وكانت شرارة الثورة في الجزائر ستندلع بعد عام واحد. وقد اقترحت الجامعة العربية في ذلك الوقت فرض عقوبات اقتصادية على فرنسا، بقصد الضغط عليها - وهو أضعف الايمان - ولكن سوريا اعترضت بقوة على تنفيذ هذا الاجراء في اجتماعات الجامعة، ففشلت الفكرة.

وفي هذا الجو الدولي والعربي، استقبل العراق عام ١٩٥٣ الذي استعرض السفير البريطاني في بغداد أحداثه في تقريره، من وجهة النظر البريطانية بطبيعة الحال.

وكان المتوقع في العراق أن يكون عام ١٩٥٣ مرحلة تحول خطيرة في تاريخه. ففي ذلك العام كان الملك فيصل الثاني سيبلغ سن الرشد، ويتولى سلطاته الدستورية، وبذلك ينتهي عهد الوصاية الذي دام أربعة عشر عاماً، ويزول نفوذ الوصي على العرش الأمير عبد الاله الذي كانت تعزى اليه مساوىء الوضع السياسي، والذي كان الاعتقاد السائد أن سيطرته على الحياة السياسية في العراق، ونزواته، وأحقاده، من أهم الأسباب التي تعرقل كل حركة اصلاحية في البلاد.

وبعد أن يئس الساسة، وعجزت الأحزاب، عن الحد من نفوذ الوصي الذي تزايد من يوم لآخر، تركزت آمالهم في انتهاء عهد الوصاية الذي بات قريباً، وصاروا ينتظرون تسلم الملك الشاب فيصل الثاني سلطاته الدستورية بعقلية جديدة، وروح جديدة، عسى أن يفتح ذلك في تاريخ العراق صفحة جديدة تكون خالية من ترسبات عهد عبد الاله، وعلاقاته، ومطامحه، ومعتمديه. ولكن ذلك الأمل صار يضعف، بل تبدد بعد تسلم فيصل الثاني سلطاته، وظهر أن الأمير عبد الاله - الذي كان ولياً للعهد أيضاً - لا ينوي الانسحاب من المسرح السياسي بعد انتهاء دوره، وأن تأثيره على الملك الذي تولى تربيته ورعايته منذ طفولته، وكان له بمثابة الأب بعد مقتل أبيه وهو في سن الطفولة - كان كبيراً بدرجة لم يكن في مقدور الملك الشاب، قليل الخبرة، الخجول، التخلص منها.

وكان فيصل الثاني شاباً أنيس الطبع، رقيق الحاشية، ولكنه كان يفتقر الى قوة الشخصية، وصفات الزعامة التي كانت لدى ابن عمه الملك حسين، وكان في مثل سنه حين اعتلى عرش المملكة الاردنية الهاشمية في الوقت نفسه تقريباً، وفي ظروف أكثر صعوبة، فأظهر جدارة وشجاعة ونضجاً يفوق سنه كثيراً.

وإذا نظرنا الى الأمور نظرة موضوعية، وقد ابتعدت الاحداث اكثر من ثلاثين عاماً، نجد أن تصرف الملك

(٨) باتريك سيل، المرجع سالف الذكر، ص ١٣٨.

فيصل لم يكن خاطئاً من حيث المبدأ، فقد كان لا يزال صغير السن، عديم التجربة، ولا يعرف الكثير عن سياسة البلاد ولا شخصيات رجاله، وقد نشأ وهو ينظر الى خاله كمرشده ومربيه، وكان عبد الاله على رأس الدولة فعلياً لمدة أربعة عشر عاماً، ومرت به تجارب متنوعة، وقد خبر الرجال والأحداث، فكان من الطبيعي أن يفيد الملك من خبرته، ويستشيره في الأمور، الى أن يستطيع الاعتماد على نفسه ويمارس مسؤولياته بما تكون لديه من خبرة، وما يحمله من أفكار جديدة، وينسحب الوصي تدريجياً.

ولكن العـراقيين كانوا قد ملوا حكم عبد الاله وبرموا بسياساته، ولذلك صاروا ينتظرون انتهاء عهد الوصاية بفارغ الصبر، وجعلهم شعورهم هذا يتصورون أن الوصي سيختفي من الميدان في اليوم التالي لتتويج الملك، ولذلك كان استمرار نفوذه مبعث خيبة كبيرة لهم.

والواقع ان الأمير عبد الاله لم يظهر منه ما يدل على أنه ينوي الانسحاب من الميدان، والتخلي عن التدخل في شؤون الحكم، حتى بصورة تدريجية. وكان بعد أن أصبحت صفته «ولي العهد» فقط ـ حيث لا يحمله الدستور أية مسؤولية، ولا ينيط به أي واجب ـ يداوم في البلاط يومياً مع الملك. وكان مكتبه في غرفة مقابلة لمكتب الملك. وكانت تعرض عليه كل قضية تعرض على الملك، ولا يجرؤ سياسي ولا مسؤول أن يقابل الملك دون مقابلته أيضاً. بل كثيراً ما كانوا يستأذنونه في مفاتحة الملك في أمر من الأمور، أو عرض اقتراح ما عليه، وكأنه لا يزال وصياً عليه. ولم يكن الملك ليحضر مناسبة رسمية، أو يفتتح البرلمان (مرتدياً بزته الرسمية)، أو يدشن مشروعاً جديداً، أو يقوم بزيارة، أو يعقد اجتماعاً بوزرائه وبغيرهم، إلا كان ولي العهد الى جانبه (مرتدياً مثل بزته)، لا يفارقه وكأنه ظله. كما أن الملك نفسه لم يكن يبت في أمر من الأمور، ولا يوقع مرسوماً، ولا يتخذ قراراً مهماً أو تافهاً، إلا بعد استشارة خاله، حتى أصبح ذلك قاعدة عامة، تراعى بدقة، ولا يمكن الخروج عليها، وإن لم يكن لها أي مبرر في الدستور.

ومن الانصاف أن يقال أيضاً، ان المنافقين والمتزلفين من ساسة ذلك العهد، ومن الذين كانوا يعتمدون على دعم عبد الاله ويستمدون منه نفوذهم، يتحملون قدراً من المسؤولية في ذلك الموقف. فقد أخذ بعضهم بقصد التقرب من الأمير، واظهاراً لولائهم له، يسمعونه ما يرتاح لسماعه ـ وذلك شأن كل بطانة لا تحرص على المصلحة العامة ـ ويحسنون اليه الاستمرار في الاشراف على أمور المملكة من وراء ستار، لئلا يغرر بالملك اليافع مغرر، أو تحاول جهة ما توجيهه وفق أهوائها، حتى أدخلوا في روعه أنه لو ترك الملك وشـأنه لاضطربت أمور البلاد، ولتقاذفت الأمواج سفينة الدولة في تلك الظروف الحرجة التي يجتازها العراق والعالم العربي. وكانت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر قريبة العهد، ومصير فاروق ماثلاً للعيان، والعرش بحاجة الى «حكمة» الأمير وتجربته الطويلة في الحكم.

وقد حاول بعض العقلاء من رجال السياسة وزعماء الأحزاب أكثر من مرة، انتهاز فرصة غياب الأمير عبد الاله عن العراق، فاجتمعوا بالملك بمفرده، ونصحوا له أن يمسك بزمام الأمور بيديه، وأوضحوا له ما يؤدي اليه استمرار سياسة الأمير عبد الاله من نتائج قد تكون وخيمة، فلم يجدوا من الملك أذناً صاغية، ورأوا أنه لم يكن قادراً على التخلص من نفوذ خاله بسهولة، أو لم تكن لديه الشجاعة الكافية لذلك.

وكان نوري السعيد نفسه غير مرتاح لسياسة عبد الاله في السنوات الأخيرة، وكان بينهما صراع خفي على السلطة، وحـرب باردة تفـاقمت حتى ترك نوري السعيد العراق ـ في إحدى مناوراته السياسية

البارعة ـ وسافر الى لندن، فاضطر عبد الاله ـ وقد شعر أن أمور البلاد، ستفلت من اليد ـ الى السفر الى باريس، واستدعى نوري السعيد اليها واسترضاه، وأقنعه بالعودة الى الحكم، فعاد نوري السعيد الى بغداد بعد أن فرض شروطه(٩).

والآن نعود فنتساءل هل كان تتويج الملك فيصل الثاني، وتأليف وزارة الدكتور الجمالي الحدثين الرئيسيين اللذين سيذكر بهما عام ١٩٥٣ في العراق، كما جاء في مفتتح تقرير السفير؟ لقد أظهرت الأحداث التالية أن تتويج الملك فيصل لم يغير من الأوضاع في العراق كثيراً ولا قليلاً، ولم يكن له أثر يذكر، بل سارت الأمور مسيرتها السابقة. أما وزارة الجمالي، فقد كان من المعروف منذ الاعلان عنها أنها لن تستطيع إحداث تغيير أساسي في الأوضاع السائدة في العراق، أو انجاز اصلاحات كبيرة. وعلى الرغم من أنها ضمت عدداً من العناصر الشابة والمثقفة، فان معظم أعضائها، مع ذلك كانوا قليلي التجربة في الحياة العامة، ولم يكونوا من مستوى يصلح لتسنم مسؤوليات وزارية في حكومة لها أهداف طموحة. بل ان إدخال بعضهم في الوزارة قد قلل من هيبتها. ولم يكن خافياً على أحد في العراق في ذلك الوقت انها كانت «وزارة البلاط»، وان اختيار معظم أعضائها لم يكن بسبب كفاءتهم العالية، بل ارضاء لمن ينتسبون اليهم من الساسة القدماء، أو بحكم النزعات الطائفية، وقد تخلى بعضهم عن الحزب الذي كان ينتمي اليه من أجل الدخول في الوزارة. وكان أحد أعضائها شيوعياً قديماً، انقلب نازياً في بعض العهود واعتقل خلال الحرب العالمية الثانية بسبب ذلك. ثم ساير الانكليز والبلاط فيما بعد لأجل المناصب، وترددت الاشاعات التي تطعن في نزاهته، وهاجمته الصحف هجوماً عنيفاً وصريحاً. بل ان احداها نشرت صورة كاريكاتورية له يسوق أمامه حماراً يحمل على جنبيه «خرجين» (كيسين) مليئين عليهما علامة الدولار ($)، وكتبت تحتها عبارة «حرامي بغداد»(١٠).

ولا شك أن إلغاء الرقابة على الصحف وإطلاق حرية الصحافة الى حد لم يشهده العراق في أي عهد آخر، يعد من مزايا تلك الوزارة. ومن الانصاف أن يقال انها تحملت الكثير من هجوم الصحافة وانتقاداتها، بصدر رحب، ولكن الى حين، وأعيد فرض الرقابة على الصحف بعد أسبوعين من رفعها. ومن الطبيعي ان الحكومة التي تمنح مثل تلك الحريات تكون عادة أولى ضحاياها. وكان وزير الدولة المسؤول عن شؤون الاعلام في تلك الوزارة، صحافياً قديماً وقديراً، هو رفائيل بطّي الذي قضى عمره في المطالبة بحريّة الصحافة والدفاع عنها. ولكن الوزارة اضطرّت، إزاء قسوة الهجمات عليها الى اعادة فرض الرقابة، ولعلها كانت معذورة في ذلك.

والواقع ان سنة ١٩٥٣ في العراق مرت كسابقتها ولاحقتها، حيث كانت الأوضاع تتدهور، والشكوك في كيان الدولة تتسع، والبلاد تسير نحو الثورة المحتومة التي كانت على مبعدة خمس سنوات فقط من كتابة هذا التقرير.

---

(٩) للاطلاع على تفاصيل الخلاف بين نوري السعيد وعبد الاله انظر: خيري العمري، **الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد**، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٩، ص ٦٩ ـ ١٠١.

(١٠) انظر جريدة «**الجريدة**»، العدد ٤٢ الصادر بتاريخ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣، الصفحة الأولى.

الوثيقة

(من السر جون تراوتبك الى السر أنطوني ايدن) (١١)

السفارة البريطانية **الرقم: ١١**

بغداد

١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ سرّي

سيدي،

١ - عملاً بالتعليمات الواردة في منشور اللورد سالزبوري المرقم ٧٨ والمؤرخ في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣. أتشرف بأن اقدم لكم، ملحقاً بهذا التقرير، خلاصة بأحداث السنة في العراق.

٢ - ستذكر سنة ١٩٥٣ في العراق بحدثين اثنين، أولهما ارتقاء الملك فيصل الثاني العرش، والثاني تأليفه أول حكومة في العراق من نوع جديد، وخلفية جديدة. وقد شهدت السنة أيضاً زيادة تلفت النظر في المشاعر اليسارية والشيوعية.

القصر

٣ - بعد أن أكمل الملك فيصل الثاني دراسته في (هارو) في ربيع سنة ١٩٥٢، قضى بضعة شهور متجولاً في الولايات المتحدة وغيرها، وأخيراً استقر في بغداد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤. وخلال الشهور القلائل التالية تجول في القطر، وفي أيار (مايو) احتفل ببلوغه سن الرشد وارتقائه العرش. وقد بذلت جهود كبيرة لابراز اهمية المناسبة، وحضرت الوفود من اثنين وثلاثين قطراً على الأقل، ومثل الملكة صاحب السمو الملكي دوق غلوستر الذي قوبل بصورة خاصة بترحيب حار.

٤ - افتتح الملك فيصل عهده بصورة تبشر بالخير. ان اسلوب تصرفه بسيط واسر، وثقافته العربية جيدة على الرغم من دراسته الانكليزية. وكانت البلاد مسرورة ايضاً بأن تشهد انتهاء عهد الوصاية، لأن شعبية الأمير عبد الاله كانت في اندحار. وكان مما يبعث على الارتياح أن الملك كان يبدو، كلما تقدمت السنة، انه يكسب الثقة ويحتفظ بشعبيته، كما أن المخاوف على صحته لم تسفر عن شيء، ولكن لا بد من الاعتراف أن هناك ظلالا تعترض طريقه. أولها ما يبدو من أن الامير عبد الاله لا يزال يمارس القدر نفسه من السلطة التي كان يمارسها وهو وصي على العرش. وقد لا يكون ذلك في حد ذاته أمراً سيئاً، لأن الامير ربما يقدم نصيحة سياسية خالية من الغرض أكثر من مستشاري الملك الاخرين. ولكن معنى ذلك انه لن يكون هنالك تغيير كبير في القصر، خاصة وانه لم تحدث أية تغييرات كبيرة بين رجال القصر، وهم لا يتصفون بالنزاهة ولا بالكفاءة، وأهم من ذلك ايضاً، ما يبدو من أن مستشاري الملك يتجهون الى وضعه في مكانة تعلو على رعاياه، بدلاً من تركه يختلط بهم على الطريقة العربية التقليدية، كما انهم يحاولون الحد من اتصالاته بالاجانب الى اقل درجة ممكنة. فمثلاً، انه كان - فيما أظن - الملك الوحيد في العالم (باستثناء الملك ابن سعود الطاعن في السن) الذي ترك الاحتفال بتتويج جلالة الملكة [ملكة بريطانيا] يمر بدون أن يثير انتباهاً في بغداد. وربما كان الشعور السائد هو انه لا يجوز له - بأي حال - أن يظهر وكأنه في جيب الانكليز. ولكن النتيجة العامة. مهما كان الأمر، كانت باعثة على الأسف.

(١١) Sir J. Troutbeck to Sir A. Eden, F.O. 371/110986 (VQ 1011/1), 11 January 1954.

الشؤون الداخلية

٥ - دخلت السنة والأحكام العرفية قائمة بنتيجة الانتفاضات في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، واللواء نور الدين محمود في منصب رئيس الوزراء. وتحت إشرافه أجريت الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني (يناير) وأسفرت عن نجاح كاسح لأنصار نوري السعيد. وكان مما سهل ذلك هو التدخل الصارخ من جانب البلاط، ومقاطعة الانتخابات من قبل جميع الذين كانوا معارضين لنوري [السعيد] تقريباً. وبعد أن نفذ الجنرال واجبه الضروري، استقال بشيء من التردد، وعهد الوصي برئاسة الوزارة الى جميل المدفعي. وهو واحد من أقدم رجال الجوقة القديمة، وأقلهم كفاءة. وكان من سوء الحظ أن استقالة اللواء نور الدين محمود تركت شعوراً بالمرارة في صفوف الجيش، حيث ساد الاعتقاد بأنه [اي نور الدين محمود] عومل بطريقة غير مناسبة.

٦ - وكان مما يلاحظ في وزارة جميل المدفعي بالدرجة الأولى أنها تضم أربعة من رؤساء الوزارات السابقين، وتمثل أكثر القوى رجعية في البلاد. وخلال الشهور الستة التي قضتها في الحكم لم تحقق أية اصلاحات اجتماعية جديرة بالذكر، باستثناء خفض سعر الخبز. اضافة الى ذلك فقد أدخل نوري السعيد، بوصفه وزيراً للدفاع، عدداً من الاجراءات لتحسين أحوال الضباط والمراتب الأخرى، ووضع الخطط لتوسيع القوات المسلحة، ومن أجل ذلك طلبت المساعدة البريطانية والاميركية، واكتسبت مع مرور الوقت، سمعة غير حميدة بسبب اساءات الاستعمال، وزاد الاعراب عن الاستياء العام.

٧ - ويبدو أنه كان من المزمع إجراء تغيير بعد ارتقاء الملك العرش مباشرة، ولكن التغيير لم يتم حتى أيلول (سبتمبر). وبعد عدد من المؤشرات الكاذبة، عهد الى الدكتور فاضل الجمالي أخيراً بمهمة تأليف الوزارة. ولما كان الجمالي نفسه رجلاً تعلم في الغرب، فقد اختار زملاءه من جيل الشبان وممن لديهم خلفية غربية، وليس من الأغلبية البرلمانية، واستبعد للمرة الأولى العراقيون الذين تدربوا في العهد العثماني. وعلى الرغم من أن وزارة الجمالي كانت قصيرة العمر، فان تأليفها يسجل بداية عهد جديد نوعاً ما في تاريخ العراق. ولا بد لكل تغيير أن يؤدي الى مكاسب وخسائر. فالشبان أكثر حرصاً وأكثر جداً في العمل (حتى الآن على الأقل). وهم أقل فساداً، ويهتمون بالاصلاح اهتماماً حقيقياً يفوق اهتمام اولئك الذين أكبر منهم سناً. ومن جهة أخرى، فانهم أضيق أفقاً في نظرتهم، وأكثر مغالاة وتعصباً في وطنيتهم. وهم على نحو ما رجال أقل وزناً.

٨ - لم تنشر الوزارة الجديدة منهاجاً لها حتى اجتماع البرلمان في كانون الأول (ديسمبر) حيث عرض منهاجها في خطاب العرش. ولكن الوزارة لم تضيّع وقتاً كثيراً في إظهار نيتها في إجراء الاصلاحات في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فألغيت الاحكام العرفية سريعاً (ولكن أعيد فرضها بعد ذلك بشهرين في لواء البصرة على أثر الاضراب الذي حصل في شركة النفط، وكان من الواضح انه اضراب سياسي)، وأظهر الوزراء و«مجلس الاعمار»، بوادر منعشة من النشاط. وكان احد الاجراءات الايجابية لحكومة جميل المدفعي إعادة تكوين «مجلس الاعمار». واحداث وزارة للاعمار الى جانبه. وهذا ترتيب مضطرب، وأغلب الظن أنه أدخل بصورة رئيسية لزعزعة مكانة نائب رئيس المجلس في ذلك الوقت، وقد نجحت الوزارة في غرضها. ومع ذلك، فيجب ان يقال ان الوزير الحالي رجل دؤوب في العمل ونزيه، ويبدو أن المجلس يعمل بسهولة أكثر من السابق، وتحت تصرفه الآن مزيد من الأموال مع

زيادة تدفق عائدات النفط. ولم تجر خلال السنة محاولة لشجب الاتفاقية مع شركة نفط العراق (.I.P.C) وان كانت المحادثات قد اجريت بهدف تعديلها لصالح العراق.

٩ - ان منهاج الحكومة الاصلاحي، الذي يغطي ميادين واسعة، لا يزال حتى الآن في مرحلته «الورقية» الى حد كبير، وان قطعه مرحلة اخرى أمر يدخل في نطاق التكهنات وحدها. ومن الواضح أن الجماعة القديمة، وانصارهم الأصغر سناً، ينتظرون الآن ويتربصون زلة أقدام المستجدين الذين هم الآن في الحكم. أما الجهاز الاداري فهو أيضاً ليس في وضع يستطيع معه إقامة «دولة الرفاهة» وتسييرها، وان الدكتور الجمالي، على الرغم من ادراكه لذلك، وما لديه من خطط لتقوية الادارة، قليل الفهم للمشاكل ذات العلاقة، وهكذا فان طريق الاصلاح لن يكون لاحباً على وجه التأكيد. ومع ذلك فان الدكتور الجمالي، على حماقته، وغروره، وضعف سجيته، لديه فكرة صحيحة من حيث الأساس. وقد يكون صحيحاً كما يدعي ولي العهد، ان الحكومات السابقة لم تكن سيئة بالدرجة التي توصف بها الآن. ولكن الحقيقة هي ان الاستياء من الاوضاع السائدة كان ينمو باطراد، حيث ازداد عدد اولئك الذين يدركون مدى قلة الفائدة التي يجنونها من ثروة البلاد المتزايدة. وإذا تركت الأمور تسير على مجراها السابق خلال هذه المدة الطويلة، فان حدوث انفجار يبدو أمراً لا مناص منه. وقد أظهر الشيوعيون والمتعاطفون معهم زيادة ملحوظة في النشاط خلال السنة الماضية، ويبدو أنهم أصبحت لهم الآن سيطرة قوية على الطلاب والمحامين وبعض العمال الصناعيين، كما أنهم يوسعون نشاطهم بحيث يمتد الى المناطق الريفية. ومن الجدير بالملاحظة ان هذه القوى الثورية ليست موجهة ضد نوري السعيد وأصدقائه فقط، بل إنها موجهة بالدرجة نفسها ضد المصلحين الجدد. أما إذا كانت لدى الأخيرين القوة الكافية لاحتوائهم، فذلك إحدى علامات الاستفهام الكبيرة القائمة في نهاية السنة، ولكن ليس هنالك سبب للاعتقاد بأن العودة الى حكم الجماعة القديمة ستنجح لمدة طويلة في حفظ النظام، ناهيك عن ادخال الاصلاحات، فقد انسحب اولئك خلال ساعات حينما واجههم التحدي في الشوارع في خريف سنة ١٩٥٢.

الشؤون الخارجية

١٠ - في مجال الشؤون الخارجية ظلت فلسطين القضية التي تتضاءل الى جانبها جميع القضايا الأخرى. وقد افتتحت السنة في ظل خطاب اللورد لويلين في اجتماع الأمم المتحدة. وانتهت في ظل (قبية)، وقد حركها خلال هذا وذاك تأكيد السر وينستن تشرتشل المندفع لاخلاصه وعطفه، طيلة حياته، للصهيونية، وزيارة المستر اريك جونستن الى الشرق الأوسط التي احاق بها النحس، في محاولة لحل قضية مياه نهر الأردن. ان جميع الوزارات العراقية الثلاث التي تولت الحكم خلال السنة احتفظت بالموقف نفسه من الشك، والكراهية، والتصلب، كلما أثيرت قضية فلسطين. وقد استغل الدكتور الجمالي الدعاية الشيوعية المحلية التي كانت تدعو الى الصداقة مع الشعب الاسرائيلي لتلطيخ الشيوعية بفرشاة الصهيونية.

١١ - ان وزارة الجمالي التي تلقى أعضاؤها أفكارهم القومية من المصادر الغربية، ليسوا سوى أشخاص متحمسين لعروبتهم. ان فكرة الوحدة العربية بالنسبة لهم تحمل معنى أعمق مما كانت تحمله لمعظم أسلافهم. ذلك هو المبدأ. ولكن التطبيق لا يختلف عن السابق كثيراً. والعلاقات العراقية مع الدول العربية لا يمكن أن يقال انها تغيرت كثيراً. وان كان هنالك

شيء من التحسن في حالة العلاقات مع الاردن، وذلك يعود الى تغيير الحكومة في الاردن أكثر منه الى أي إجراء من جانب العراق. ولكن التحسن لم يذهب الى الحد الذي يحمل العراقيين على الاستجابة لطلب الاردن الخاص بالحصول على قرض من العراق. ان الدكتور الجمالي نفسه في الواقع عقبة دون أي تحسن جوهري في علاقات العراق مع الأقطار العربية الأخرى بسبب طموحه غير المخفي لتحقيق نوع من الاتحاد مع الاردن وسوريا. وهذا أمر غير مرغوب فيه من جانب الحكومتين الاردنية والسورية، وتعارضه المملكة العربية السعودية أكثر من أي قطر آخر. وقد بقيت العلاقات العراقية ـ السعودية فاترة لذلك السبب ولأسباب أخرى، وبدأ المصريون مؤخراً ببث أخبار مغرضة ذات نزعة معينة صممت فيما يبدو لاضعاف موقف العراق. وربما كان ذلك بدافع الخوف المزمن من محاولة العراق أن يسلب مصر زعامتها للعالم العربي. ان هذا لا يخدم المحبة الأخوية، ولكن الحالة المألوفة للدول العربية هي أن تكون متناحرة. ومع ذلك، فانها تتمكن من توحيد صفوفها حينما تواجه ما تعتبره قضية تتعلق «بالاستعمار». فعلى الرغم من الفتور في العلاقات العراقية ـ السعودية ـ مثلاً ـ فان الفكرة العربية، مشفوعة بالأموال السعودية، كانت كافية لمنع أية جريدة عراقية من عرض وجهة النظر البريطانية في النزاع حول (البريمي). ان موقفنا في الخليج الفارسي[١٢] يعتبر هنا من بقايا آثار الاستعمار، وان العراقيين يرغبون كثيراً في إضافة الكويت الى اقليمهم، ولم يسجل أي تقدم في تحديد الحدود بين العراق والكويت.

١٢ ـ اما العلاقات مع الدول الغربية، فان قضية فلسطين تبقى سبباً في الاساءة اليها. وقد أضيف الى ذلك قضية افريقيا الشمالية الفرنسية التي ازدادت نحوها المشاعر قوة. ان العراقيين كانوا على الدوام لا يحبون الفرنسيين، وهم أكثر كرهاً لهم اليوم. وانه لما يثير شيئاً من الاستغراب أنهم يمنحون كثيراً من المقاولات الكبيرة لمشروعات التنمية الى الشركات الفرنسية. لقد كان الفرنسيون نشيطين جداً في تقديم العروض لأمثال هذه المقاولات (التي كان من المحتمل أن تعرضهم لخسائر مالية كبيرة) وقد يكون أحد اهدافهم الرئيسية هو استبعاد الالمان. ومن الناحية السياسية كان الالمان يتمتعون بامتياز خاص، وهو أنهم كانوا محبوبين في العراق دائماً، كما أن شعبيتهم لم تتأثر بموافقتهم على دفع تعويضات ضخمة لاسرائيل. وقد عزي ذلك الى الضغط الاميركي. وشركاتهم الآن تدخل سوق التنمية في العراق بشكل واسع.

١٣ ـ وكان الاميركيون أيضاً نشيطين جداً خلال السنة الماضية. وقد قام المستر دالاس بزيارة خاطفة الى بغداد خلال جولته في الشرق الأوسط في أيار (مايو). وقد ازداد عدد موظفي النقطة الرابعة، كما أن العضو الاميركي في «مجلس الاعمار» كانت تطلب مشورته في كل مشكلة، وكان المستشارون الاميركيون يتمتعون بمكانة خاصة في مجال التنمية الزراعية. وتخطط حكومة الولايات المتحدة الآن لتقديم معونة عسكرية مجانية. والعراقيون شديدو الرغبة في الحصول عليها، وقد كانوا حتى الآن يشترون جميع تجهيزاتهم من المملكة المتحدة، ولكنهم أصبحوا يعتقدون أنهم لا يستطيعون مع مواردهم الحالية الجمع بين تنفيذ برنامج التنمية، وتحقيق خطتهم لتعزيز القوات المسلحة. ان العراق يخضع لدبلوماسية الدولار، ولا يأنف من قبول أية هدية، ولكنه لن يبيع نفسه كلياً، ولا يمكن لأية كمية من الدولارات أن تؤثر في موقف العراق من قضايا عاطفية كقضية فلسطين. والواقع

(١٢) كذا جاءت في الأصل، ومن الواضح أن المقصود هو «الخليج العربي» (ن. ص. ف).

أن زميلي الاميركي كان قلقاً بصورة جدية لتدهور موقف الولايات المتحدة الذي يعود الى حد كبير الى فلسطين، وأساليب الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة. وهنالك خطر كبير في ان تكون اميركا بهباتها المجانية السخية، ودبلوماسيتها الخاطئة إذا اجتمعتا، سبباً في إضعاف موقفنا بشكل جدي، بدون أن تحقق من وراء ذلك شيئاً لنفسها ولا للعالم الحر بصورة عامة.

١٤ ـ أما فيما يتعلق بنا، فيجدر القول بأننا يجب أن ننظر الى أعمالنا وما نجحنا فيه. وعلى الرغم من اننا كنا ناجحين في التجارة المنظورة في سنة ١٩٥٣ حيث كانت صادراتنا الى العراق أكثر من ضعف صادرات الولايات المتحدة ـ التي هي أقرب منافسينا الينا ـ وأكثر من ستة أضعاف صادرات المانيا، فاننا لسنا بمنجى من التحدي. ففي المجال الاقتصادي نواجه منافسين مستثمرين ونشيطين، وخاصة في الولايات المتحدة، والمانيا، وفرنسا ـ وقد حصل هؤلاء جميعاً على مقاولات كبيرة، في حين أن شركاتنا لم تهتم بتقديم العروض، أو ان عروضها فشلت. ومع ذلك فاننا لم نكن خاملين خلال السنة الماضية، فقد عقد في لندن خلال الصيف أول اجتماع للجنة الاقتصادية البريطانية ـ العراقية، وكان اجتماعاً ناجحاً. وفي الخريف قام وفد من الخزينة البريطانية برئاسة وزير الاقتصاد بزيارة مفيدة الى العراق. وقد أعقب هذا قدوم بعثة ذات صلاحيات واسعة من رجال الأعمال البريطانيين، والترتيبات جارية لإقامة معرض تجاري بريطاني مهم في بغداد في الخريف القادم. وعلى الرغم من وجود «النقطة الرابعة»، فان عدد الخبراء البريطانيين العاملين في الحكومة العراقية استمر في الزيادة خلال السنة. وفي الجانب الثقافي يقوم «المجلس الثقافي البريطاني» بعمل ممتاز، ولرئيسه أوثق العلاقات مع رئيس الوزراء، والسلطات التعليمية في العراق. أما من الناحية العسكرية، فقد أعير الضباط البريطانيون الى وزارة الدفاع من أجل وضع الخطط اللازمة لتوسيع القوات المسلحة العراقية. وقد بقيت علاقاتنا الشخصية مع العراقيين جيدة، كما كانت عليه، وعلى الرغم من أن البلاط يبدو أكثر انكماشاً مما كان عليه في السابق، فان كلا من الملك وولي العهد على أكثر ما يمكن من الدماثة حينما نقابلهما.

١٥ ـ ولكن صعوبتنا الرئيسية تكمن في الميدان السياسي. إنها يمكن أن تبحث من ناحيتين: علاقاتنا بموجب المعاهدة، وموقفنا من المشاكل العربية. ان رغبتنا الصادقة هي الحفاظ على المزايا التي نتمتع بها بموجب معاهدة التحالف الحالية. ولكن نظرة العراقيين الى الأمر مختلفة. وعلى الرغم من أنهم تلقوا صدمة مفيدة حينما بدا أن ايران ستقع تحت سيطرة (تودة)، فانهم يبحثون عن ترتيب يمكنهم من التمتع بمزايا الحالتين. فهم يريدون ان يحصلوا على حمايتنا، بشرط أن تكون حماية حقاً. ولكنهم يريدون أن ينالوها بدون أن نحتفظ بقواعد في بلادهم، لأنهم يعتبرون وجودها نقيصة. ولكن المسألة لم تثر بصورة رسمية خلال السنة الماضية، وربما كان ذلك لأن العراقيين كانوا ينتظرون نتيجة مفاوضاتنا مع مصر، ولكننا سنواجهها حتماً، عاجلاً كان ذلك أم آجلاً.

١٦ ـ أما فيما يتعلق بـ «المشاكل العربية» فاننا في موقف ليس في صالحنا. ان مصالحنا هي على نطاق عالمي، واننا لا نستطيع أن نضحي بعلاقاتنا مع فرنسا، مثلاً، من أجل العرب. ولكن نظرة العراقيين هي ذات أفق ضيق. فهم يرون ما يرونه بوضوح (أو في الواقع أوضح من رؤيتنا) ولكنهم يعيشون بين غمامتين[١٣]. فهم يشعرون، مثلاً، حول فلسطين بشعور

(١٣) (الغِمامة) ـ بكسر الغين ـ قطعة من الجلد توضع الى جانب عيني الحصان كي لا يرى الا أمامه.

عاطفي عميق، في حين أننا نجد الموضوع كله مملاً، وأنه يحول الاهتمام عن أمور أكثر خطورة، واننا غير قادرين على أن نفهم لماذا يكون العرب غير مستعدين للتفاهم مع اليهود، ولتركهم في حيازة بقعة صغيرة من العالم العربي الواسع. وليس هنالك حل قريب لهذه المشكلة، وليس من المبالغة القول انه طالما كانت اسرائيل موجودة، فان مجرد وجودها سيكون سبباً في تعكير علاقاتنا مع العراق في المستقبل المنظور.
وتفضلوا... الخ.

التوقيع: (جون تراوتبك)

ملحق بالتقرير
خلاصة بالتسلسل التاريخي للأحداث في العراق
في سنة ١٩٥٣

١٧ كانون الثاني (يناير)	الانتخابات البرلمانية. أنصار نوري السعيد حصلوا على أغلبية الأصوات.
٢٢ كانون الثاني (يناير)	استقالة اللواء نور الدين محمود (قبلت في ٢٣ منه).
٢٤ كانون الثاني (يناير)	افتتاح البرلمان من قبل الوصي.
٢٤ ـ ٢٨ كانون الثاني (يناير)	محاولة غير موفقة من نصرت الفارسي لتأليف وزارة.
٢٩ كانون الثاني (يناير)	جميل المدفعي ألف الوزارة.
شباط (فبراير)	عقد انشاء المرحلة الثانية من مشروع وادي الثرثار أنيط بشركة ألمانية.
٦ ـ ١٩ آذار (مارس)	انتفاضة طلابية في بغداد.
١٤ آذار (مارس)	جولة ملكية في المنتفك والكوت.
٢١ آذار (مارس)	اتصال قام به توفيق السويدي، وزير الخارجية، مع السفيرين البريطاني والأميركي طالباً المساعدة في توسيع القوات العراقية المسلحة.
٢٤ ـ٢٩ آذار (مارس)	زيارة كميل شمعون، رئيس جمهورية لبنان.
٢٩ آذار (مارس)	ابرام معاهدة الصداقة بين العراق والهند (وقعت في بغداد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢).
٥ ـ ١٥ نيسان (أبريل)	زار الملك فيصل البصرة والخليج العربي يصحبه الوصي.
٢ أيار (مايو)	ارتقاء الملك فيصل العرش. زيارة صاحبة السمو الملكي دوق غلوستر.
١٧ ـ ١٨ أيار (مايو)	زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة.
١٩ أيار (مايو)	قرار البرلمان العراقي بالاحتجاج على اشارات ودية للصهيونية وردت في خطاب السر ونستن تشرشل في ١١ أيار (مايو).
٢ حزيران (يونيو)	الغاء الرقابة على الصحف.
١٨ حزيران (يونيو)	تمرد السجناء الشيوعيين في سجن بغداد المركزي.
١٩ حزيران (يونيو)	اعادة فرض الرقابة على الصحف.
٢٧ حزيران (يونيو) ـ ١ تموز (يوليو)	زيارة الملك حسين، ملك الأردن.
١ تموز (يوليو)	خفض أسعار الخبز.
٥ تموز (يوليو)	مجلس الاعمار يمنح عقدين لانشاء جسرين جديدين في بغداد الى شركة ألمانية.
١٣ تموز (يوليو) ـ ٢١ تموز (يوليو)	قانون باحداث وزارة للاعمار ينشر في الجريدة الرسمية.
١٠ آب (اغسطس)	اللجنة الاقتصادية البريطانية ـ العراقية تزور بغداد.
٢٣ تموز(يوليو)	تعطيل المجلس النيابي.
١٢ ـ ١٦ آب (اغسطس)	زيارة الملك فيصل بصحبة ولي العهد الى الأردن.

١٦ آب (اغسطس) وصل الشاه من ايران.

٢٢ آب (اغسطس) عودة الشاه الى طهران.

٢٩ آب (اغسطس) استقالة وزارة جميل المدفعي.

٢ ايلول (سبتمبر) تمرد في سجن الكوت.

٣ ايلول (سبتمبر) زيارة ضباط من الولايات المتحدة بشأن المعونة العسكرية الاميركية للعراق.

١٧ ايلول (سبتمبر) الدكتور محمد فاضل الجمالي يؤلف الوزارة.

١٩ ايلول (سبتمبر) ٢١ ايلول (سبتمبر) وزير ألمانيا المفوض يقدم أوراق اعتماده.

١ تشرين الأول (اكتوبر) زيارة الوفد الاقتصادي الأردني.

٥ تشرين الأول (اكتوبر) ـ الغيت الأحكام العرفية (بعد أن كانت مفروضة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢).

ـ ألغيت الرقابة على الصحف وسمح للأحزاب باستئناف نشاطها.

١ ـ ٥ تشرين الأول (اكتوبر) زيارة المستر مولدينغ، السكرتير الاقتصادي للخزانة، يصحبه السر لزلي روان.

٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) سنّ قانون مراقبة الايجارات.

٢١ تشرين الأول (اكتوبر) زيارة رئيس وزراء العراق الى الأردن لبحث موضوع (قبية).

تشرين الأول (اكتوبر) تشرين الثاني (نوفمبر) البروفسور ايفرسن زار بغداد في النصف الأخير من تشرين الأول (أكتوبر) وأوائل تشرين الثاني (نوفمبر) حيث تمت الموافقة على مسودة تقرير عن السياسة النقدية للعراق.

تشرين الثاني (نوفمبر) احالة عقد مهم بانشاء طريق الى شركة فرنسية.

١٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) زيارة الوفد التجاري البريطاني.

١ كانون الاول (ديسمبر) افتتاح البرلمان، أول خطاب عرش يلقيه الملك فيصل الثاني.

٥ ـ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) اضراب عمال شركة نفط البصرة في البصرة.

١٥ كانون الأول (ديسمبر) اعلان الأحكام العرفية في لواء البصرة.

١٦ كانون الأول (ديسمبر) تعطيل ٩ جرائد لمدة سنة واحدة بسبب طريقة معالجتها لأحداث البصرة.

١٧ كانون الأول (ديسمبر) عودة نوري السعيد الى بغداد بعد غياب شهرين.

(انتهى)

المملكة الأردنية الهاشمية

الفصل الاول

الوضع الداخلي في الأردن

العلاقات الأردنية ـ البريطانية

في سنة ١٩٥٤ كان الوضع الداخلي في المملكة الأردنية الهاشمية، يمر بفترة انتقال مهمة، والعلاقات الأردنية ـ البريطانية تشهد تحوّلاً خطيراً، بعد اغتيال الملك عبد الله، وتنحي الملك طلال، وبداية عهد الملك الشاب حسين الذي تولى العرش بدلاً من والده وهو في التاسعة عشرة من عمره.

وكان السفير البريطاني في عمان هو المستر فورلونغ، وكان قبل ذلك يشغل منصب مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية. وبعد أن قضى في عمان سنتين وتقرر نقله الى منصب آخر، عين المستر جارلز ديوك خَلَفاً له.

وقد كتب المستر فورلونغ قبيل مغادرته عمان تقريراً مفصلاً ضمّنه خلاصة ملاحظاته وتقييمه لموقف بريطانيا في المملكة الأردنية الهاشمية، والعلاقات البريطانية ـ الأردنية خلال فترة تمثيله بريطانيا في عمان. وبعد أن تسلم السفير الجديد عمله في عمان بثلاثة أشهر، بعث هو أيضاً بتقرير مفصل سجل فيه الانطباعات الرئيسية التي تكوّنت لديه، وخاصة فيما يتعلق بموقف بريطانيا في الأردن، وأثر قيام اسرائيل على الوضع الداخلي في الأردن وكذلك على علاقاته الدولية، وخاصة مع بريطانيا.

ولا شك أن هذين التقريرين اللذين كتبا من وجهة نظر بريطانية خالصة، يتضمنان معلومات واضحة عن العلاقات البريطانية ـ الأردنية في تلك الفترة الحساسة من بداية عهد جلالة الملك حسين، وعن نظرة بريطانيا الى الأردن ومشاكله الداخلية وسياسته، وعلاقات الأردنيين بالفلسطينيين الذين كانوا قد أصبحوا منذ مدة ليست بعيدة، جزءاً من سكان المملكة الأردنية الهاشمية، بعد ضمّ الضفة الغربية.

(١)
(من المستر فورلونغ الى المستر أنطوني ايدن)[1]

السفارة البريطانية
عمان

سرّي

٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٥٤

سيدي،

بعد أن قضيت في هذا المنصب مدة تزيد على سنتين، فانني لدى تقييمي الأمور قبيل مغادرتي، لا أجد تغييراً أساسياً كبيراً في وضع الأردن. ففي الكفة الايجابية، استبدل الأردن ملكاً ضعيفاً ومضطرباً بآخر نشيط وذي صحة جيدة، وقد حقق الأردن شيئاً من التقدم في وضعه الاقتصادي، وكان ذلك، بصورة تكاد تكون كلية، بمساعدتنا. أما في الكفة السلبية، فان الوضع على الحدود مع اسرائيل قد تدهور بصورة سيئة، وان بقاء حكومة ضعيفة في الحكم لمدة سنة كاملة قد أتاح للعناصر المخربة فرصة للحصول على مزيد من النفوذ، ولكن الوضع بصورة عامة يبقى الى حدّ كبير على ما كان عليه حينما وصلت في سنة ١٩٥٢: كيان مصطنع يتألف من شقين مندمجين اندماجاً غير كامل، يفتقر افتقاراً شديداً الى الموارد الطبيعية، ويحمل عبأً مضنياً من لاجئين لا يمكن امتصاصهم، شعور في البلد بعضويته في الجامعة العربية مع غيرة على استقلاله، وقبول العلاقة مع بريطانيا لما تجلبه من حماية وفوائد، مع تصميم عنيد، لا يقبل النقاش، على عدم التعامل مع اسرائيل.

٢ - ان المهمات الرئيسية للممثل البريطاني في هذا البلد، كما أفهمها، يجب أن تكون، أولاً: الحفاظ على وضع بريطانيا. ثانياً: محاولة اقناع الحكومة الأردنية على التزام خطّ بنّاء معقول، خاصة فيما يتعلق بالأمور المستقلة، ولكن ذات العلاقة بالعلاقات مع اسرائيل وحل مشكلة اللاجئين. ثالثاً: تطوير التنمية الاقتصادية بأمل التقرب من الاكتفاء الذاتي، وبذلك تخفيف العبء عن دافع الضريبة البريطاني.

٣ - ان وضع بريطانيا الذي بدأ ينحرف حينما اختفى للمرة الأولى نظام حكم الملك عبد الله - كيركبرايد بإدخال الحكم الدستوري، ثم باغتيال الملك، واستمرّ بالانحراف، ولكن بصورة تدريجية جداً. ان امتيازاتنا بموجب المعاهدة لم تتأثر. وقد اعتبرتنا جميع الحكومات الأردنية حتى الآن أصدقاء لها ومستشارين، ووضعت فينا ثقتها، وطلبت نصيحتنا، وان لم تأخذ بها دائماً. ان الرأي العام، بصورة عامة، وعلى قدر ما يمكن الحكم عليه، يوافق على هذا الموقف، وعلى الرغم من أنه مقتنع بأن لنا في السياسة الداخلية رأياً يفوق ما هو لدينا في الواقع، فانه يجد هذا طبيعياً.

٤ - ومن جهة أخرى، فان التحريض ضد بريطانيا وضد المعاهدة قد تزايد على الرغم من أنه كان بوحي من أقلية صغيرة. وقد شُنّت منذ قدومي أربع هجمات صحافية عنيفة ضد بريطانيا، أثارتها على التوالي دعوة اللورد لويلن الى المفاوضات المباشرة مع اسرائيل في اللجنة السياسية للأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، ثم الاشارات الودية الى اسرائيل في خطاب رئيس الوزراء في ١١ أيار (مايو) ١٩٥٣، ثم الفشل المزعوم للجيش العربي في حادثة (قبية) في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وأخيراً جوابك عن سؤال وجّه في

---

(١) Mr. Geoffrey Furlong to Sir A. Eden, F.O. 371/110875 (VJ 1015/6) April 27, 1954.

البرلمان حول المعاهدة البريطانية ـ الأردنية في ٣٠ آذار (مارس) من هذه السنة. وهكذا كانت كل حالة من تلك الحالات ذات صلة بقضية فلسطين، وفي كل حالة هدأت المشاعر حالما ـ ولكن ليس قبل أن ـ اتخذ اجراء ما أو صدر تصريح من جانبنا يؤكد للرأي العام اننا لا نفضّل اسرائيل ولا نقف معها ضد الأردن. ولذلك يصحّ القول ان الفرق بين فكرتنا وفكرة الأردن عن كيفية وجوب تصرف الأردن تجاه اسرائيل هو العقبة الرئيسية هنا.

٥ ـ ولكن يصح بالدرجة نفسها أن يقال ان وجود اسرائيل، والخطر الدائم الذي يعتقد أنها تشكله ضد الأردن، هما في الوقت الحاضر من الأمور الرئيسية التي هي رصيدنا في هذا البلد. وقد اختفى الآن معظم الموظفين البريطانيين الذين ـ بفضل اقامتهم الطويلة ومعرفتهم الجيدة بالسكان ـ قد فعلوا الكثير من أجل بناء وضعنا هنا، في حين أن رجال الدولة والموظفين الذين هم أكبر سنّاً وكانوا قد تعوّدوا على العمل مع البريطانيين، وكانوا معجبين بأسلوب حياتنا وادارتنا ـ مهما كانوا لا يحبون سياستنا ـ أصبحوا بصورة تدريجية يتخلون عن أماكنهم الى شبان يفتقدون هذه التقاليد، ونشأوا منذ طفولتهم وهم لا يسمعون شيئاً سوى اساءة تصوير «الاستعمار» و«الامبريالية»، والذين يفتقدون، اضافة الى ذلك، الاحترام المغروس لدى من هم أكبر منهم سناً، تجاه قوة بريطانيا، لأنهم عاصروا انسحابات بريطانيا المتتالية من الهند، ومن فلسطين، والآن من السودان. ان الصداقة مع بريطانيا بالنسبة لهؤلاء الشبان (وأقل من ذلك الصداقة مع الدول الغربية) ليست لها الّا جاذبية ضعيفة بالقياس الى أفكار الوحدة العربية التي تسيطر على خيالهم. ويعتقد معظمهم أن المعونة المادية التي يدركون حاجة الأردن اليها يجب أن تأتي من مصادر عربية، وليس من مصادر بريطانية أو أميركية، وان محاولات الحكومة الحالية لفضح زيف هذه الفكرة، بطلبها المعونة من العراق والمملكة العربية السعودية، وتلقي الرفض، لم تتمكن من تبديد تلك الأفكار. ومن جهة أخرى، فانه لما يعترف به على نطاق أوسع كثيراً، هو أن المعاهدة البريطانية ـ الأردنية توفر الحماية الحقيقية الوحيدة للأردن.

٦ ـ ومع ذلك، فيجب أن يؤكد فيما يتعلق بهذه الناحية، أنه لا يكاد يكون في هذا البلد، عند التحدث عن الحماية، من يفكر في شيء سوى الحماية من اسرائيل. ان روسيا أبعد كثيراً من أن تؤلف خطراً جديّاً في أذهان هؤلاء الناس محدودي العقلية من حيث الأساس، وانه لمن المستحيل في رأيي، وسيبقى من المستحيل، ما لم تقدم روسيا على تحرّك ايجابيّ ضد الشرق الأوسط، أن تفتح أعينهم الى حقيقة الخطر الروسي.

٧ ـ وأخيراً، فاننا لا نتذكر كثيراً ان حوالي ثلث سكان الأردن، بمن في ذلك نصف أعضاء الوزارة تقريباً ونصف أعضاء مجلس النواب، قد فقدوا شيئاً، وكثيرون منهم كل شيء، على يد اسرائيل. ولا يمكن أن يلام هؤلاء الناس اذا تناسوا الفوائد العديدة التي حصلوا عليها من يد البريطانيين أو تناسوا نواقصهم السابقة. ان السهولة التي باع بها العرب الأراضي لليهود في فلسطين وبذلك ساعدوا في خلق اسرائيل، وقصر النظر العربي والتعنت الزائد في المفاوضات في اللحظات الحرجة، وعدم تنظيمهم أنفسهم وتهيئتها للنزاع حينما يكون من الواضح أن تصلبهم سيحول دون أي حل آخر لمشاكلهم مع اليهود ـ لا يمكن أن يلام هؤلاء الناس اذا تذكروا فقط أنه لولا وعد بلفور، وما قمنا به بعد ذلك من تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين، فان السكان العرب، كانوا لا يزالون يمارسون أسلوب حياتهم في مواطن أسلافهم. وليس مما يستغرب له في هذه الظروف أن يكون أي تطور جديد في الوضع مع اسرائيل هو في غير صالح العرب، مما يحمل الينا من جانب هؤلاء الفلسطينيين السابقين

مزيداً من انفجار المرارة والكراهية ضدنا وضد جميع أعمالنا. بل انه، على العكس من ذلك، لما يدعو الى الاستغراب ـ كما يشهد جميع البريطانيين الذين يعملون في هذا البلد ـ أن المرء لا يقابل كثيراً من العدوان السافر وأن يلقى كثيراً من اللطف والمودة الشخصية.

٨ ـ وبالنسبة للهدف الثاني الذي أشير اليه أعلاه، أي اقناع الحكومة الأردنية باتخاذ موقف عقلاني من العلاقات مع اسرائيل ومن مشكلة اللاجئين، فلم يكن هنالك أي تقدم مطلقاً، بل حدث انتكاس فيما يتعلق بالاول منهما. وذلك يعود بالدرجة الأولى الى لجوء اسرائيل بصورة متكررة الى العنف الذي بلغ ذروته في (قبية)، مما اثر أكثر من اي شيء آخر في إبقاء موقف الأردن العدواني من اسرائيل بل وتصاعده. وكان لهاتين القضيتين ايضاً أثر عكسي بزيادتهما في ميل الحكومة الأردنية الى الانحياز الى الجامعة العربية. ان هذا الميل، الذي بدأ على أثر وفاة الملك عبد الله، والتحول عن سياسته، قد سنّ الآن تقليداً ستجد الحكومات المقبلة من الصعب الخروج عليه، لانه ينسجم مع المثل الأعلى العام والعميق الجذور، وهو الوحدة العربية. وان احالة هذه القضية (أو أية قضية أخرى) الى الجامعة العربية تؤدي ـ كما ثبت في معظم الحالات ـ الى مجرّد تبني أقل السياسات فائدة. وعلى الرغم من أن هذا الرأي يبدو متشائماً، فانني لا أستطيع أن أتصور أي حل لأي من القضيتين الّا اذا كانت الدول الغربية مستعدة لأن تجازف فتفرض حلّاً بالقوة. وانني مقتنع بأنه ليس هنالك ما يجدي غير القوة، لأن الدول الغربية لن تقدم على وسائل الضغط اللازمة على أية دولة، باستثناء الأردن، لحملها على تبني نهج تكون هي معارضة له بشدة. وان استعمال العصا الغليظة مع الأردن سيسيء اما الى البلد، أو الى مكانتنا فيه، أو الى كليهما معاً. ومن جهة أخرى، فانني أعتقد أن الموقف الحالي يمكن الابقاء عليه ـ في حالة العلاقات الأردنية ـ الاسرائيلية ـ اذا أمكن اقناع اسرائيل بأنها لا تستطيع أن تعتدي دون أن تتحمل نتائج عدوانها. وفي حالة اللاجئين العرب ـ اذا كنا نحن والأميركيون مستعدين للاستمرار في الدفع.

٩ ـ أما في مجال التنمية الاقتصادية فان الصورة تبدو أكثر اشراقاً. وحينما وصلت الى عمان، كان القرض البريطاني الثاني قد منح لتوّه. وكانت مهمتي الأولى هي اقناع الحكومة الأردنية بتأليف مجلس التنمية الذي يمكن ادارة القرض بواسطته. ومنذ ذلك الوقت تمّ تحقيق تقدّم لا شكّ فيه. وقد أنجز مجلس التنمية الكثير حتى الآن، ونشاطه في ازدياد. وتشمل انجازاته بناء الطرق والمطارين المدنيين في القدس وعمان، وأعمال المسح المعدني ودراسة موضوع الموانىء، وأخيراً وليس آخراً، تنظيم القروض للقرى التي اقترحها ونظمها المستر (آير) من مكتب الشرق الأوسط البريطاني، والتي صنعت الكثير ـ في أقل من سنتين ـ من أجل رفع المعنويات في المناطق المتأخرة على حدود اسرائيل (وبالمناسبة للحد من التسلل بتوفير العمل للعاطلين) أكثر من أية تنمية أخرى منذ سنة ١٩٤٨.

١٠ ـ ان القروض البريطانية للتنمية هي بطبيعة الحال أحد جوانب المعونة البريطانية للاردن. ان مطار عمان الذي سيكون واحداً من أحسن المطارات في الشرق الأوسط قد أنجز في هذه السنة من قبل وزارة الطيران، وبالاضافة الى المعونة التي يتلقاها الجيش العربي، والتي أصبح بواسطتها الآن جيشاً قوياً وجيد التجهيز، فان حكومة جلالتها قد تعهدت أيضاً بتزويد الأردن لمدة خمس سنوات بمعونة مالية لمواجهة العجز في ميزانيته.

١١ ـ ان التنبؤ بالأمور في الشرق الأوسط هو دائماً محاولة حمقاء. وفي الأردن يعتمد المستقبل

على عدد من العوامل التي لا يحلها الّا الزمن. ولكنني سأجازف بالتنبؤ التالي. اذا أصبح من الممكن الحيلولة دون وقوع الملك حسين تحت نفوذ المصادر السيئة، واذا وجّه نشاطه وشعوره الجيد بالمسؤولية في الوجهة الصحيحة، فانه لا بدّ أن يكون «عامل توحيد» بين الضفتين الغربية والشرقية، ذلك العامل الذي تفتقر اليه البلاد في الوقت الحاضر. واذا أمكن إبقاء الجيش العربي بعيداً عن السياسة ـ وهو ممكن طالما بقي على رأسه (غلوب) بنفوذه الفريد وبرؤيته الواضحة ـ فانه يمكن ضمان التماسك الداخلي في البلاد. واذا تمكنت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فيما بينهما من الاستمرار في تزويد المعونة المالية الأساسية وتطور التنمية الاقتصادية، واذا استطاعت الامم المتحدة أن تستمرّ في رعاية اللاجئين، فليس هنالك سبب في عدم ابقاء مستوى المعيشة للبلاد فوق الحد الادنى وتحقيقها تقدماً مطرداً ـ وان كان بالضرورة بطيئاً ـ نحو قدرتها على البقاء. وعلى الرغم من احتمال استمرار التدهور في وضع بريطانيا ببطء مع السنين، فليس من الضروري أن يكون هذا التدهور سريعاً أو خطيراً بدرجة تؤلف تهديداً لمصالحنا الاساسية، وخاصة على قواعدنا، اذا (وهذه هي النقطة الحيوية أو الحاسمة) استطعنا أن نتوصل الى موقف نتخذه من النزاع الأردني ـ الاسرائيلي لا يقع بعيداً عما يعتبره الأردن كحليف أن من حقه أن يتوقعه منا.

(انتهى)

ولما وصل هذا التقرير الى وزارة الخارجية في لندن، علق عليه المستر ماليت، في الدائرة الشرقية، بالتعليق الآتي قبل تقديمه الى مراجعه:

«مع انتهاء الانتداب على فلسطين ووفاة الملك عبد الله، كان لا بدّ من توقع تدهور نفوذ بريطانيا ومكانتها الى حدّ ما في الأردن. ولكن الأمر المقلق هو أن الجيل الجديد من الأردنين تجتذبهم الافكار الخيالية للوحدة العربية وأنهم يتجهون أكثر فأكثر نحو الجامعة العربية وسياساتها.

٢ ـ ان وجود اسرائيل لا يزال يطغي على جميع المشاكل السياسية والاقتصادية الأخرى. ان الأردنيين، مثل جميع العرب الآخرين، يلومون بريطانيا على سماحها بتأسيس اسرائيل. ومع ذلك فانهم يدركون أن وجودنا في الأردن هو حماية ضرورية لهم ضد أي اعتداء اسرائيلي محتمل. ويشير المستر فورلونغ أن ادامة مصالحنا الأساسية في الأردن تعتمد على ما اذا كنا نستطيع أن نجد موقفاً في النزاع العربي ـ الاسرائيلي لا يكون أقل كثيراً مما يعتقد الأردن أن من حقه أن يتوقعه منا كدولة حليفة».

كما علق عليه مدير الدائرة الشرقية قائلاً:

«تقرير طريف ومعتدل، وجدير بالقراءة بأجمعه. انني سأعرضه على المستر ديوك (السفير الجديد المعيّن في عمان)، وقد كتبت مسودة رسالة شكر».

(٢)
من المستر جارلز ديوك الى المستر أنطوني ايدن[٢]

السفارة البريطانية

عمان

سرّي

٢٧ آب (أغسطس) ١٩٥٤

سيدي،

الآن وقد مضت مدة تزيد على ثلاثة أشهر على تسلمي هذه السفارة، ومع الركود الحالي في الوضع السياسي قبل الانتخابات الأردنية في تشرين الأول (أكتوبر)، قد يكون من المفيد أن أسجل بعض الانطباعات الرئيسية التي تكوّنت لديّ، وخاصة فيما يتعلق بموقف بريطانيا في هذا البلد.

٢ ـ ان أكثر ما يثير الاهتمام في الأردن بالنسبة لشخص بريطاني، فيما أظن، هو الجوّ المؤيد لبريطانيا بصورة عامة. وهنالك نكهة بريطانية قوية في المكان، ومن الواضح أن بريطانيا تقدم، في النظام الاداري والسياسي، أكثر النماذج التي يعجب بها الاردن ويطمح اليها. وقد حصل الانطباع نفسه لدى رجل أعمال بريطاني كان يزور الأردن مؤخراً، وقد انتقد كثيراً عدم انشاء الشركات البريطانية وكالات لها للاستفادة من الفرص الاستثنائية التي يخلقها الموقف الودي العام تجاه معظم ما هو بريطاني مما شاهده في هذا البلد.

٣ ـ ان حسن النية هذا ليس ناجماً عن مجرد توقع حيوي للفوائد المرتقبة، وأقل من ذلك، عن تلك التي جاءت. بل انه يصدر عن اعجاب حقيقي بالنظام البريطاني، والموقف الودّي نحو عدد كبير من الموظفين البريطانيين الأفراد الذين خدموا في هذا البلد. ومما يزيد في العجب أنه طالما كان هنالك وراء تفكير جميع الأردنيين اعتقاد بأن جذور جميع مصاعبهم ومشاكلهم تكمن في اسرائيل، والشعور بأن البريطانيين كانوا المسببين والمؤسسين لاسرائيل على الرغم من أن الولايات المتحدة قد قامت بدور الأم الحنون في القصص الخيالية ـ من أجل رعاية الطفل المعجزة: اسرائيل ـ اضافة الى ذلك فان كل شخص من بين ثلاثة أشخاص في الأردن هو «لاجىء» من نوع ما، حتى وان كان ذلك في صورة اخراجه من البلد الذي عاشت فيه أسرته منذ مدة طويلة، وخسارته الكثير خلال عملية الهجرة. ويبدو لي أن ما يثير الاعجاب والاستغراب انه ليست هنالك ضد بريطانيا مرارة اكثر مما يبدو انه موجود فعلاً. أما بالنسبة للفرد البريطاني فان الشعور العام على العكس من ذلك تماماً، فالمرء يقابل بالمجاملة وبترحيب بشوش وبالضيافة الكريمة من كل جانب.

٤ ـ ومع كل النية الحسنة نحو البريطانيين، فهنالك روح قومية قوية وواسعة تسيطر على جميع الطبقات المثقفة في المجتمع، وهي ليست قاصرة بأي وجه من الوجوه على المتطرفين أو الطلاب غير المتّزنين، وجديرة بالاعتبار الجدّي والاحترام. ان العطف العام نحو البريطانيين، وكذلك على دعمنا الأساسي لقوة البلاد الاقتصادية والعسكرية، تتيح فرصاً واضحة لممارسة النفوذ البريطاني في الأردن. والنفوذ معترف به من الأردنيين ومن غيرهم أيضاً. وهو بصورة عامة يرحب به. ولكننا يجب أن لا نذهب أبعد مما ينبغي في اعتبار ذلك أمراً مفروغاً منه وعلينا أن نحسب حساب حساسيات الروح القومية. واذا أردنا لنفوذنا أن يستمر في تأثيره فلا بدّ لنا من ممارسة هذا النفوذ بصورة أكثر دقة وأقل ظهوراً للعيان،

(٢) Mr. C. Duke to Sir A. Eden, F.O. 371/110876 (VJ 1015/29) 27 August 1954.

وذلك ضروري أكثر مما كان قبل بضع سنوات في ظل نظام اجتماعي أبوي بسيط. انها الآن قضية اقتراح، ونصيحة، أكثر منها أمراً، أو الحاحاً على الطاعة.

٥ ـ وقد أشرت في أعلاه الى حسن النية الذي لا نزال نتمتع به في هذه البلاد على الرغم من المسؤولية التي تعزى الينا بصورة عامة عن قيام اسرائيل وكل العواقب المحزنة ـ من وجهة النظر الأردنية ـ التي نجمت عن ذلك الأمر. ولكن النزاع مع اسرائيل هو موضوع يصعب جداً حمل الأردنيين على الاصغاء الى النصح بشأنه وعلى أن يتكلموا بصورة منطقية. وحتى أولئك الذين لديهم من الذكاء ما يجعلهم يرون أن موقفهم السلبي المتصلب من اليهود هو خاطىء، لا يستطيعون أن يقنعوا أيّ قسم منهم، من الرأي العام المحلي بل انهم لا يستطيعون أن يحاولوا ذلك ـ ان كراهية اسرائيل في الأردن والخوف منها هو عميقان ومريران وواسعا النطاق الى هذا الحد. وطالما بقيت هذه المشاعر قائمة، فليس بوسع أية حكومة أردنية التعامل مع اسرائيل، مهما بدا هذا الموقف قصير النظر أو غير منطقيّ. انه لموقف يستطيع الاسرائيليون أنفسهم أن يخففوا منه أكثر من غيرهم اذا تعاونوا تعاوناً حقيقياً على إبقاء الحدود هادئة لمدة ستة أشهر أو نحوها لكي يتيحوا الفرصة لتخفيف شيء من التوتر، ودعم التقدم نحو السلام.

٦ ـ ومما يكاد يشابه مرارة المشاعر ضد اسرائيل هو التنافس في داخل الأردن نفسه بين «الاردنيين» الأصليين من الضفة الشرقية، و«الفلسطينيين» من الضفة الغربية لنهر الأردن. فالأوّلون يعتبرون أنفسهم أولئك البسطاء الشجعان الذين أسسوا البلد وحاربوا لأجله بسيوفهم (اضافة الى اسلحة اللورد اللنبي التي هي أثقل منها ـ ولكنهم لا يدخلون في هذه المناقشة) ولذلك فانهم الحكام الطبيعيون للشعب. أما الفلسطينيون، فانهم ينظرون اليهم بارتياب عظيم ويعتبرونهم طارئين حديثاً ومتعالين. سكان مدن، وعناصر هدّامة. وعدم الارتياح متبادل بين الطرفين. فالفلسطينيون يعتبرون الأردنيين متخلفين أميين، وينتقدون بمرارة حكومة عمان وادارتها باعتبارها متأخرة كثيراً بالقياس الى ما تعودوا عليه في ظل نظام الانتداب القديم في فلسطين. ومن أسباب التذمر من البريطانيين في الضفة الغربية هو أننا لا نؤيد بدرجة كافية أولئك الذين رفعناهم نحن الى مستوى أعلى من المعرفة والتعود على أمور أفضل، والذين يمثلون قوى التقدم في مجتمع بدائي رجعيّ. ومما يثير الدهشة مدى شمول هذا التنافس.

٧ ـ ان موقف العائلة المالكة مهم ولكنه دقيق نوعاً ما. والملك الشاب حسين يبدو بصورة عامة محبوباً وهو شخصياً شاب لطيف حسن المظهر ويبدو حريصاً حقاً على أن يقوم نحو بلاده بما هو صحيح، ولكن له ١٩ عاماً من العمر فقط، ويجد صعوبة في اتخاذ قراراته، وهو أمر يؤسف له لأن الملك لا يزال يمتلك سلطات كبيرة ونفوذاً مباشراً جداً في السياسة اليومية. ولكي تتمكن أية حكومة أردنية من أن تكون مؤثرة وأن تدوم فلا بدّ لها أن تتمتع بثقة الملك وتأييده. ان الملك حسين في بعض الحالات قد أخل بالتوازن كثيراً نتيجة نصائح خاصة أو غير مسؤولة، وكلها خالية من المصلحة العامة، وبدون الرجوع الى وزرائه وان تردده يعود بآثار ضارة على الحكومة. ومع ذلك، وعلى ما يظهر في الوقت الحاضر، فهنالك أسباب جيدة تدعو الى الأمل بأن تقدير جلالته للأمور سيتحسن مع التجربة المتزايدة، لأنه ذكي، وشعوره جيد.

٨ ـ ان المكانة الممتازة للجيش العربي في البلد، والاحترام الذي يتمتع به الضباط البريطانيون، أمران لا يخفيان حتى على المراقب السطحيّ. وقد كانت سيطرة الجيش قوية دائماً في

القسم الشرقي، أو «الأردني» من البلاد، والذي هو المصدر الرئيسي للمجندين في المنطقة. ان الريبة التي كان ينظر بها اليه في وقت من الأوقات في الضفة الغربية باعتباره «قوة مرتزقة استعمارية» تزول الآن بصورة مطردة بنتيجة الاتصال الوثيق مع الفلسطينيين الذي نجم عن وضع وحدات من الجيش العربي على الضفة الغربية خلال السنة الماضية وبتدريب الحرس الوطني في قرى الحدود.

٩ ـ ان الضباط البريطانيين في الجيش العربي يلفتون النظر بكونهم بصورة عامة من مستوى عال جداً، وفي معظم الحالات من ذوي السجلات الممتازة في الشجاعة في الميدان وكذلك في مؤهلاتهم كأركان حرب، ويبدو أنهم يتسجمون جيداً مع اخوانهم في السلاح من العرب ومع رجالهم. ان هذا الاتجاه قد وضع أسسه بطبيعة الحال الجنرال غلوب الذي يتمتع ليس فقط بالاحترام والمحبة بل بما يكاد يكون تبجيلاً. وان نفوذه داخل الجيش العربي وفي الأردن بصورة عامة لا يثمن. وأخشى أنه لن يمكن ملء المكان الذي يشغله حينما يحين الوقت لذهابه.

١٠ ـ ان أي تهديد لمكانة الضباط البريطانيين يبدو أنه يأتي من جانب اسرائيل أكثر منه من القوميين العرب. ان الأخيرين يهاجمون في الصحافة هؤلاء الضباط ومبدأ استخدامهم في الأردن من وقت لآخر بصورة فردية، ولم يكن لهذه الهجمات أثر كبير لولا الاعتداءات الاسرائيلية على القرى الأردنية والسكان الأردنيين على الحدود. ان هذه الاعتداءات، وخاصة حينما تكون ـ كما هي في كثير من الحالات ـ جيدة التنظيم بصورة واضحة وتقوم بها قوات عسكرية أو شبه عسكرية تخترق الحدود الأردنية، تثير كراهية كبيرة في صفوف الجيش العربي. ان سياسة الحكومة الأردنية كانت حتى الآن ضبط النفس، ولدى الجيش العربي أوامر بعدم الهجوم أو القيام بأعمال انتقامية عبر الحدود، وبأن لا تقوم بأكثر من الحد الأدنى الضروري للدفاع عن النفس. ان هذه الأوامر كثيراً ما تعتبر موحى بها من بريطانيا وتعرض الضباط البريطانيين للاستياء بصورة متزايدة وتجعل موقفهم صعباً حتى تجاه اخوانهم الضباط من الجنسية الأردنية. واذا كان وضع الضباط البريطانيين في الجيش العربي قد ضعف، فان ذلك في رأيي يعود الى الاستفزازات الاسرائيلية أكثر من التحريض الوطني الأردني. ومع ذلك، فان هؤلاء الضباط في الوقت الحاضر يبدو أنهم يسيطرون على الولاء الكامل والطاعة من قبل رجالهم.

١١ ـ ولا أستطيع أن أسقط حتى من عرض مختصر كهذا، تعليقاً على موقف الأمم المتحدة في الأردن. فعن طريق وكالة الاغاثة والتشغيل قامت الأمم المتحدة بخدمات انسانية عظيمة بتخفيفها عن الأردنيين الى حد كبير عبء إطعام مئات الألوف من اللاجئين، ولكن أثر هذا في أعين الناس المحليين ليس كبيراً، فالأمم المتحدة تعتبر وكأنها تجاه التزام نحو اللاجئين الذين كان وجودهم بهذه الصورة يعود ـ حسب ما يناقش ـ الى سياسات الأمم المتحدة. ان أداء هذا الالتزام ليس له أثر مضاد تجاه الأثر السيىء في الرأي العام لما يعتبر عدم تأثير الأمم المتحدة وترددها في معالجة قضية اسرائيل بصورة عامة. وان هذا بطبيعة الحال يُعزى بصورة رئيسية الى النفوذ اليهودي الزائد في الأمم المتحدة، ولكنه يستعمل أيضاً كعصا لضرب الحكومة البريطانية لعدم استعمالها نفوذها الكبير لاقناع الأمم المتحدة على اتخاذ سياسة أكثر ايجابية وفعالية في هذا الأمر. وهكذا فان قلّة الاحترام التي تنالها الأمم المتحدة هنا تنعكس الى حدّ ما على وضعنا.

١٢ ـ هنالك موضوعات عديدة لم أتطرق اليها: الظروف الاقتصادية، والمعونة البريطانية،

مستوى الادارة، العلاقات مع الجامعة العربية، موقف ونفوذ الولايات المتحدة الأميركية في الأردن. ان هذه جميعاً، وكثيراً غيرها، موضوعات تهم أحوال البلد وتؤثر فيها بصورة واضحة.

١٣ - ان من التهوّر التنبؤ بالأمور، وخاصة استناداً الى تجربة تعود الى ثلاثة أشهر فقط. ولكنني أستطيع أن أجازف فأعرب في النهاية عن رأيي بأن امكانيات ادامة نفوذنا المسيطر في الأردن هي جيدة بدرجة معقولة لعدة سنوات مقبلة، بشرط استخدام النفوذ بخبرة ومراعاة نقاط الضعف في البلد. ولست أقلل من شأن الروح الوطنية في البلاد، تلك التي يمكن أن تتحول بسهولة الى نوبات جنونية، وتكاد مقاومتها تكون غير ممكنة بل مدمرة لنفسها. ولكنني أعتقد أن التهديد لوضع بريطانيا في الأردن بصورة عامة، كما هي الحالة مع الضباط البريطانيين في الجيش العربي، يأتي من اسرائيل أكثرمن الوطنيين الأردنيين. أن معالجتنا للوضع بين الأردن واسرائيل تعتبر الامتحان الأكبر لإخلاصنا وسلطتنا وقوتنا. وعلى حكومة جلالتها بدون شك أن تحاول أن تكون غير متحيزة، على الرغم من تحالفنا مع الأردن، وأن تحافظ على التوازن بين الأردن واسرائيل. ولكننا يجب أن لا ندع عدم الفعالية، وعدم القدرة على التصميم، يظهران بمظهر عدم التحيّز، فالعدالة تحمل سيفاً كما تحمل ميزاناً. واننا لن نفقد موقعنا ومكانتنا في الأردن كثيراً اذا اتخذنا الاجراءات ضد الأردن اذا وجدنا أنها تعبث بالأساليب التي ساعدنا كثيراً في ترسيخها، ولكن نفوذنا هنا قد لا يكون بمنجى من الزوال لمدة طويلة اذا لم نتخذ اجراء ضد اسرائيل حينما يظهر أنها مذنبة. اننا نهدف الى ترسيخ السلام في هذه المنطقة، وقد لا يمكن تحقيق ذلك في رأيي الاّ بعد فترة من الهدوء على الحدود. ولذلك فمن المهم أن لا يسمح لأي من الطرفين أن يعكر السلم ويبقى بمنجى من العقوبة.

أما التعليقات التي دونت في وزارة الخارجية على هذا التقرير فكانت تعليق المستر برويز مساعد مدير الدائرة الشرقية الذي كتب قائلاً:

«١ - ان النقاط الرئيسية التي تضمنها هذا التقرير هي:

(أ) المكانة الممتازة التي تتمتع بها بريطانيا في جميع انحاء الأردن.
(ب) نمو الروح الوطنية في الأردن على الرغم من التنافس الحاد بين الضفتين الشرقية والغربية.
(ج) مكانة الجيش العربي وقائده وضباطه البريطانيين، على الرغم من الاتجاه الذي يعزو انكماش الجيش العربي تجاه الاستفزاز الاسرائيلي الى النفوذ البريطاني.
(د) الموقف الذي يكاد يكون مَرَضياً (نسبة الى المرض) الذي يتخذه الاردنيون تجاه اسرائيل.

٢ - يستنتج المستر ديوك ان المملكة المتحدة يجب ان تكون قادرة على ادامة نفوذها السائد في الأردن لعدة سنوات قادمة بشرط:
(أ) ممارسة هذا النفوذ بحكمة.
(ب) أن نظهر اننا مستعدون لاتخاذ الاجراء اللازم حينما تعكر اسرائيل السلام، حتى وان اتخذنا أيضاً اجراءات ضد الأردن حينما تكون هي المخطئة

٣ - لا يمكن تحقيق السلام الاّ بعد مرور فترة من الهدوء على الحدود».

كما علق مدير الدائرة الشرقية قائلاً:

«عرض مفيد لخلفية الوضع. ان المشكلة فيما يتعلق بالفقرة ٢ (ب) هي انه ليس هنالك الكثير مما نستطيع ان نفعله بصورة مؤثرة ضد اسرائيل الاّ بتقوية الجيش العربي وانتهاز الفرص لعرض قوتنا في المنطقة. بامكان الاميركيين ان يفعلوا في هذا الشان اكثر منا لو لم تتدخل اعتبارات السياسة الداخلية».

علاقات الأردن الخارجيّة سنة ١٩٤٩

تقرير سرّي أعدّته «غلوب باشا»

قضى غلوب (باشا) في البلاد العربية ستة وثلاثين عاماً تقريباً، وكان لمدة عشرين عاماً منها قائداً للجيش العربي الاردني، ورئيساً لأركانه. فقد عين في هذا المنصب في سنة ١٩٣٩ خلفاً لفريدريك بيك (باشا)، وطرد منه بقرار حاسم وجريء أصدره الملك حسين ـ الذي كان في ذلك الوقت في التاسعة عشرة من عمره ـ في سنة ١٩٥٦[١].

كان غلوب موظفاً في خدمة الحكومة الاردنية، وعسكرياً لا شأن له بالسياسة من الناحية الرسمية أو الظاهرية. ولكنه، مع ذلك، كان وثيق الصلة بدار الاعتماد البريطاني في عهد الانتداب، والمفوضية البريطانية بعده. وكان المعتمد البريطاني (الذي أصبح فيما بعد وزيراً مفوضاً) السر «الك كيركبرايد» الذي قضى، هو أيضاً، زهاء ثلاثين عاماً في الأردن، ونقل الى منصب آخر بناء على طلبه في سنة ١٩٥١، على أثر اغتيال الملك عبد الله[٢]. أما غلوب فقد بقي في الأردن خمس سنوات أخرى بعده. وكانت العلاقة بين الرجلين وثيقة والتعاون كاملاً. وعلى الرغم من أن «غلوب باشا» كان شخصية عسكرية في خدمة الحكومة الأردنية، فانه، بطبيعة الحال، كان مواطناً بريطانياً قبل كل شيء. وتحتوي الوثائق البريطانية التي تفتح من عام لآخر على بعض التقارير السرية التي كان يقدمها غلوب الى الحكومة البريطانية بواسطة المعتمد البريطاني (والوزير المفوض فيما بعد). وهي تقارير ليست دورية، وانما كانت تقدم من وقت لآخر، كلما جدت مناسبة، أو طرأ حادث، أو كان له رأي في قضية من القضايا، أو توافرت لديه معلومات يرى أنها جديرة باطلاع الحكومة البريطانية عليها، أو مفيدة لها.

وبين أيدينا وثيقة مهمة تحتوي على تقرير سري كتبه غلوب باشا في سنة ١٩٤٩ بعنوان «علاقات الأردن الخارجية» وقدم فيه صورة للاوضاع التي كانت تحيط بالمملكة الأردنية الهاشمية بعد قيام اسرائيل بسنة واحدة، وفي أواخر أيام الملك عبد الله، وعلاقات الأردن باسرائيل من جهة، والدول العربية من جهة

(١) عاد غلوب باشا الى انكلترا في آذار (مارس) سنة ١٩٥٦، ومارس الكتابة والقاء المحاضرات في بريطانيا والولايات المتحدة، وتوفي في ١٨ آذار (مارس) ١٩٨٦ عن ٨٨ عاماً، وبعد ثلاثين عاماً من مغادرته الأردن.

(٢) انظر ما رواه عن عمله وحياته في الأردن في مذكراته المنشورة في سنة ١٩٥٦:

Sir Alec Kirkbride, **A Crackle ofThorns,** (John Murray), London, 1956.

أخرى. وقد أرسل السر الك كيركبرايد هذا التقرير مع كتاب سري شبه رسمي الى المستر «برنارد باروز» (السر برنارد باروز الان) الذي كان رئيساً للدائرة الشرقية في وزارة الخارجية، وصفه فيه بأنه تقرير «جدير بالاهتمام». وأضاف السر الك كيركبرايد أنه «بصورة عامة يتفق مع الآراء التي يعرب عنها غلوب» فيه(٣).

ولا يحتوي التقرير على حقائق تاريخية مذهلة، ولا على معلومات جديدة غير معروفة، ولكنه يقدم صورة للأوضاع التي كانت قائمة في المملكة الأردنية الهاشمية في أعقاب حرب فلسطين، ويظهر طرفاً مما يعانيه العرب الفلسطينيون منذ سبعة وثلاثين عاماً. كما أنه يذكرنا (ان كنا بحاجة الى مزيد من التذكير) بأن سياسة اسرائيل العدوانية، وتحديها لقرارات الامم المتحدة، وجرائمها الوحشية، قد بدأت منذ بداية قيام كيانها الدخيل على الأرض العربية بوسائل العنف والارهاب والخروج على جميع القواعد القانونية الدولية والقيم الانسانية، كما يظهر بصورة واضحة جداً ان اسرائيل دأبت منذ قيامها على تحدي قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها، على الرغم من قبولها عضواً في المنظمة، وما يفترض من التزامها بميثاقها واحترامها لمقرراتها.

ويعطي التقرير، أخيراً، فكرة عن رأي غلوب باشا الحقيقي في الأردنيين والمصريين والعراقيين والسوريين، ذلك الرأي الذي لم يكن ليفصح عنه الا في تقرير على أعلى درجة من السرية كالذي نترجمه حرفياً في أدناه.

سرّي للغاية

علاقات الأردن الخارجية(٤)

٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩

القسم الأول ـ اسرائيل

ان العلاقات مع الأردن في الوقت الحاضر معلقة، تنتظر نتيجة اجتماع منظمة الامم المتحدة المنعقد في «ليك سكسس»، والاحوال في الجبهة هادئة بصورة عامة. وهنالك نزاعان يثوران من وقت لآخر في «لجنة الهدنة المشتركة» بدون اي مظهر لتحسن:

تقع قرية «وادي فقين» وراء الحدود اليهودية جنوبي القدس، بموجب خط حدود الهدنة. ومع ذلك فقد قررت «لجنة الهدنة المشتركة» قبل شهرين أن سكان هذه القرية (الذين كان اليهود قد أجلوهم عنها) يجب أن يسمح لهم بالعودة الى وطنهم وراء الخطوط اليهودية. وقد عادوا فعلاً، ولكن القوات اليهودية طردتهم منها مرة أخرى وقتلت خمسة منهم، ونهبت جميع ممتلكاتهم، على الرغم من ان «لجنة الهدنة المشتركة» هي التي أوعزت الى السكان بالعودة الى القرية. وكالعادة، طأطأ ممثلو الأمم المتحدة، وأعضاء «لجنة الهدنة المشتركة» رؤوسهم صامتين إزاء هذا التحدي لسلطتهم.

وهم منذ ذلك الوقت يحاولون إيجاد وسيلة لانقاذ «ماء وجوههم» بحيث يسمح اليهود للسكان

---

(٣) من السر الك كيركبرايد الى المستر برنارد باروز في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ (Public Record Office, F.O. 371/74948)

(٤) من غلوب الى السر الك كيركبرايد في ٢٥ تشريت الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ (Public Record Office, F.O. 371/74948)

بالعودة الى «وادي فقين» مقابل تسليم ارض مماثلة لليهود في مكان آخر. ولم يتم الوصول الى اتفاق في هذا الشأن حتى الآن.

ان الحادث بأجمعه كان مثالاً آخر للتجاهل الصارخ من جانب اليهود للاوامر الصادرة من «لجنة الهدنة المشتركة» او أية هيئة محلية اخرى تابعة للأمم المتحدة. ويتباهى الاسرئيليون صراحة باستهانتهم بممثلي منظمة الامم المتحدة المحليين، ويدعون أن الأمم المتحدة هي في جيب اسرائيل في «ليك سكسس»، ولذلك فانهم واثقون من أن الشكاوى التي يقدمها موظفو منظمة الأمم المتحدة المحليون في فلسطين الى مجلس الامن ستهمل في نيويورك.

دار الحكومة

أما النزاع الثاني والأهم الذي تواجهه «لجنة الهدنة المشتركة» ولا يزال بدون حل، فيتعلق بدار الحكومة. ان هذا المبنى، والتل الذي يقوم عليه، يسيطران على نصف القدس، وكذلك على الطريق من القدس الى بيثاني وأريحا والأردن.

وقد احتل المبنى. على الرغم من التعاقب، كل من الصليب الأحمر، ثم منظمة الأمم المتحدة، منذ بدء المعارك. ولما عقدت الهدنة بين اسرائيل وشرق الاردن، أعلن أن المبنى، مع أرض كبيرة محيطة به، منطقة محرمة لا تعود لاحد. ولو شطرت هذه المنطقة الى قسمين لوقعت دار الحكومة في النصف العربي. وقبل ثلاثة أشهر، احتل اليهود بصورة مفاجئة، النصف العربي من هذه المنطقة المحرمة خرقاً لشروط الهدنة ولاوامر «لجنة الهدنة المشتركة»، وكان من حق الجيش العربي، في مقابل ذلك، أن يحتل دار الحكومة.

وبدلاً من ذلك، ركزت الحكومة الأردنية و«لجنة الهدنة المشتركة» جهودهما على محاولة حمل اليهود على الجلاء عن النصف الذي احتلوه من المنطقة المحرمة. وقد فشلت المحاولة، ولا يزال اليهود فيها. ويقيم في تلك الدار، في هذه الأثناء، الجنرال رايلي، وهو لا يرغب في مغادرتها. ويخشى أن يحاول اليهود، حينما يرسخون وسائل الدفاع في النصف الذي يعود لهم من المنطقة المحرمة، الاستيلاء على دار الحكومة أيضاً.

تدويل القدس

تجمع الدبلوماسية أحياناً شركاء غريبين على صعيد واحد. ويبدو أن اسرائيل والأردن متفقان على مقاومة تدويل القدس. ومن الطريف أن الأردن يقاوم التدويل اعتقاداً منه بأنه يحابي اليهود، على الرغم من أن الأخيرين يرفضونه.

ان اسوأ حالة محتملة الظهور ستكون بوصول حاكم للقدس تعينه منظمة الأمم المتحدة. ويحتمل أنه سيأمر كلاً من الجيش الاسرائيلي والجيش العربي بالجلاء عن المنطقة الدولية. واذا نفذ الجيش الاسرائيلي ذلك الأمر (على سبيل التظاهر) فقد يضطر الجيش العربي الى أن يحذو حذوه، على الرغم من أن الأمر لن يتعدى مجرد تحول ١٥,٠٠٠ يهودي الذين يعيشون في القدس الى مدنيين، ومن الواضح أن منظمة الامم المتحدة لا تستطيع تفتيش الأحياء اليهودية، ونزع أسلحة اليهود. وهكذا ستصبح القدس في جميع الأحوال معرضة (لانقلاب) يهودي.

وحتى لو تردد اليهود في الاستيلاء على القدس بالقوة (وهي نتيجة غير محتملة) فالظاهر أنه لن تكون هنالك عقبة كبيرة تحول دون شرائهم معظم المناطق (التاكتيكية) في المنطقة الدولية، مثل جبل الزيتون. وعلى فرض أن العرب في القدس امتنعوا عن بيع أراضيهم لليهود، فهنالك مناطق

كثيرة في المدينة تعود لغير العرب، كاليونانيين، والأرمن، والأوروبيين الغربيين. وهكذا يبدو أن التدويل، في جميع الحالات، سينتهي بذهاب القدس الى اليهود. والظاهر أن اليهود ـ كما حدث في فلسطين في السابق بكثرة ـ يرفضون الحل الذي هو أفضل الحلول بالنسبة لهم.

وكان هنالك، في وقت من الأوقات، قدر معين من الحماسة بين السكان العرب في القدس تأييداً للتدويل. وكانت تدعم هذه الحركة الكنيسة الكاثوليكية من جهة، والسكان العرب الأغنياء الذين يمتلكون دوراً تقع الآن وراء الخطوط اليهودية، من جهة أخرى. ومع ذلك فان مزيداً من التفكير الناضج في الأخطار التي تكمن في الأمر، حملت كثيراً من الموافقين على التدويل، على تغيير آرائهم.

واذا أوعزت منظمة الأمم المتحدة بالتدويل الكامل، فاما أن يرفض الانصياع لذلك الأردن واسرائيل كلاهما، أو يستأنف القتال.

القسم الثاني ـ العرب

الجامعة العربية

لدى عودتي من اجازتي، قابلت وزير الداخلية الأردني. ولغرض الدخول في محادثة معه، سألته ماذا ستكون الخطوة التالية للجامعة العربية. فنظر الي وفي عينيه بريق ابتسامة، وقال: «لم يبق الا أن يعلن بعضها الحرب على بعض» (ان روح الفكاهة هي صفة لا بد منها لوزير من الشرق الأوسط).

ولما كانت الجامعة العربية تعقد اجتماعها الآن، فان أي شيء يكتب عنها ربما سيصبح قديماً قبل أن يقرأ. ويبدو في الوقت الحاضر أن هذا الاجتماع سيكون حاسماً بين مصر والعرب. ان السياسة المصرية كانت خلال السنوات الثلاث الماضية موجهة نحو الحيلولة دون أي تقارب فيما بين الدول العربية الأخرى لكي تبقى مصر زعيمة في الشرق الأوسط، وكان يمكن تلخيص سياستها. بمقولة: «فرق تسد».

وقد استهدفت السياسة المصرية مؤخراً هدفين:

(أ) تحقيق «نزع السلاح» وتدويل القدس، تحدياً للملك عبد الله.
(ب) الحيلولة دون اتحاد أوثق بين سوريا والعراق، أو بين سوريا وشرق الأردن.
لقد كانت مصر الروح الشريرة الموجهة للجامعة العربية منذ قيامها، ونأمل مخلصين أن تكون الدورة الحالية آخر دورة للجامعة العربية.

الهلال الخصيب

ان أكثر القضايا اشتعالاً في الاقطار العربية اليوم هي قضية مستقبل سوريا. ويكاد جميع المراقبين المطلعين يتفقون في أن الجمهورية السورية قد أدركت نهايتها. فالجيش في فوضى، والشعب في دمشق يتوقع في كل ليلة حدوث انقلاب جديد.

لقد كانت سوريا منذ عدة سنوات مخلب القط بالنسبة لمصر، وذلك بابقاء أعضاء الجامعة العربية متناحرين. واذا استطاعت سوريا أن تتحرر من النفوذ المصري، لكان ذلك تحقيقاً لخطوة عظيمة الى أمام. ولكن ماذا يمكن عمله مع سوريا؟ تلك هي مشكلة أكثر صعوبة.

وتسيطر على الساحة في الوقت الحاضر قضية الوحدة السورية ـ العراقية. وهذه الفكرة لها مساوىء عديدة بالنسبة لكل من المصالح العربية والبريطانية، وهذه بعضها:

المصالح العربية

(أ) ان العراقيين والسوريين مختلفون بعضهم عن بعض كثيراً. فالعراقيون يتصفون بالجفاف والخشونة والتعنت، ولكنهم أكثر نشاطاً وحزماً من السوريين الذين هم أكثر ثقافة ودماثة. وقد حقق العراق انطلاقة سريعة بأن كان لديه جيش أفضل بكثير. ولذلك فانه يستطيع السيطرة على السوريين بالقوة اذا ما تمت «الوحدة». ومع عائدات النفط المتزايدة بصورة مطردة، سيصبح العراق الطرف الأغنى بين الاثنين، ولكن ليس من المحتمل أن يرضى السوريون بنظام حكم كهذا لمدة طويلة على الرغم من ان العراقيين، الذين هم أغنى منهم وأكثر نشاطاً وحيوية، قد يستمرون في قمعهم بنجاح.

(ب) ان العراق نفسه غير مستقر الى حد بعيد، وإن إلحاق سوريا به قد يزيده أو لا يزيده استقراراً.

المصالح البريطانية

(أ) ان قيام وحدة بين العراق وسوريا يبدو، من وجهة النظر البريطانية، غير مرض بدرجة اكبر. وقليلون فقط يدركون أن بريطانيا، بجلائها عن فلسطين، سددت الى حليفتها شرق الأردن ضربة تكاد تكون قاضية. ان قدرة الأردن على البقاء لا تزال أمراً مشكوكاً فيه، والسبب في الطابع المزعزع لكيانها انها مقطوعة عن ميناءيها الطبيعيين: حيفا ويافا، وان عقدها معاهدة مع اسرائيل لفتح هذين الميناءين أمامها سيضعها تحت سيطرة اليهود الاقتصادية. ولكن بدون هذين الميناءين ستكون صلاتها التجارية مع العالم عبر دمشق وبيروت. ان هذا الطريق الطويل سيؤدي من الناحية التجارية الى ارتفاع أجور النقل، وزيادة تكاليف المعيشة. ومن الناحية السياسية سيضعها تحت رحمة سوريا ولبنان، ويجعلهما قادرين على خنقها في أي وقت.

ان قيام وحدة بين سوريا والعراق سيضع هذا الشريان في يد بغداد. وليس من المحتمل أن يتمكن الأردن من المقاومة لمدة طويلة، حتى وان مكنه العراق من البقاء حتى وفاة الملك عبد الله. ان زوال الأردن من الوجود سيكون معناه نهاية نظام حكم الجيش العربي المؤيد لبريطانيا والمستند الى المعاهدة البريطانية ـ الأردنية. وسيصبح هذا القطر اقليماً غير مهم في حكومة عربية شمالية واسعة.

(ب) أما قيام وحدة بين سوريا والأردن، فهو من جهة أخرى، قد يؤدي الى امتداد المعاهدة البريطانية ـ الأردنية وشمولها المنطقة بأجمعها، ويضمن ابقاء توازن سوريا الكبرى، مع منفذ الى البحر المتوسط وخليج العقبة، ويجعل من الجيش العربي أداة نافعة. وقد دافع الملك عبد الله، منذ سنوات عديدة، عن فكرة قيام كتلة تتألف من تركيا وايران وسوريا الكبرى والعراق، ولعلها ممكنة التحقيق جداً، في حالة قيام سوريا الكبرى.

ان جلالته، ستراتيجي سياسي جيد، ولكنه لسوء الحظ، تاكتيكي سيىء، ومخططاته ممتازة، ولكنها قلما تكون ممكنة التحقيق.

وتبدو سوريا ـ خلال هذا كله ـ موشكة على التفكك والانهيار، وتوجد محاولات لاقامة وحدة عراقية ـ سورية، ولكن من المشكوك فيه أن تتحقق (أو أن لا تتفتت اذا تحققت). واذا كانت «سوريا الكبرى» غير قابلة التحقيق، فان اتحاداً فدرالياً من الهلال الخصيب مؤلفاً من العراق وسوريا والأردن، سيكون مقبولاً أكثر من وحدة عراقية ـ سورية يستبعد منها الأردن.

جامعة عربية مصغرة

ان قيام اتحاد فدرالي ثلاثي فضفاض مؤلف من العراق وسوريا والأردن سيكون خطة حذرة في

اتجاه يحتمل أن يكون مفيداً، وفي نطاق الامكانات السياسية العملية. وبعبارة أخرى، فانه يمكن ان يوصف بجامعة عربية مصغرة يستبعد منها نفوذ مصر الشرير والأناني، ان أضعف ناحية في حل كهذا هي الفوضى الداخلية في سوريا، والشك الذي يعرب عنه كثير من السوريين في قدرة البلاد على المقاومة لمدة أطول. إن انهياراً داخلياً، أو انقلاباً آخر، سيثير مرة أخرى قضية التدخل الأردني العراقي في المسرح. ومع ذلك، فاذا أمكن تحقيق الاستقرار في سوريا، واستبعاد الدسائس المصرية، فان جامعة عملية مؤلفة من العراق وسوريا والأردن ولبنان (ربما مع تخفيف قيود الجمارك وجوازات السفر) قد تؤدي الى مجتمع أقل اضطراباً في القسم الشمالي من البلاد العربية.

سوريا ولبنان

British Embassy,
DAMASCUS.
February 15, 1955.

CONFIDENTIAL.
(10211/2/55)

V 1015/3

My dear Rose.

It may be of interest to report that Fadhil Jamali the former Iraqi Prime Minister told Moose, my U.S. colleague (who is a friend of Jamali of 20 years' standing) that he had learnt a lesson from Nuri Pasha about how to handle Communists. Previously he had always held that the correct technique for fighting Communism was not repression but the gentle persuasion of a democratic régime. This policy he had followed during his recent term of office as Prime Minister but he admitted that it has failed. Communism in Iraq had increased and not decreased. On the other hand, Nuri Pasha's policy of repressing Communists had succeeded, Jamali declared, because it was based on a knowledge of Arab nature.

Jamali went on to state, that it was not Communism or any internal Iraqi organisation which had caused the Treaty of Portsmouth to be rejected in 1948. It was, he declared, Saudi Arabian activies of which he claimed to have documentary proof. This statement was doubtless prompted by his present day belief in Saudi Arabian activity in Syria.

I am sending copies of this letter to Baghdad, Jedda, and the British Middle East Office.

Yours ever.

John Gardener.

E.M. Rose Esq.,
Levant Department,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

الفصل الاول

كمال جنبلاط والشيشكلي

مع حلول عام ١٩٥٤، كان الوضع السياسي في سوريا قد بلغ حدّه الأقصى من التوتر، وكان الاستياء من الشيشكلي وحكمه الدكتاتوري قد ساد أوساط المدنيين وانتشر في صفوف الجيش كما ينتشر السوس في بناء ضخم، وينخره من الداخل، فلا يبقى من البناء سوى هيكل خارجي تكفي لتقويضه صدمة بسيطة.

وكان العقيد الشيشكلي، القائد الذي قام بالانقلاب العسكري الثالث في سوريا خلال تسعة أشهر، قد امتدّ حكمه أكثر من سلفيه، قائدي الانقلابين السابقين، حسني الزعيم وسامي الحناوي، اذ سيطر على السياسة السورية خلال السنوات الأربع التالية وحَكَمها بيدٍ من حديد، حكماً عسكرياً فردياً، وكان على قدر كبير من الحنكة والدهاء، ذا قدرة مشهودة في المناورة والمداورة ومغالبة خصومه. ولكن المعارضة التي تجمعت ضده تدريجياً من جهات مختلفة، خلال عهده الطويل نسبياً، كانت قد بلغت أوجها في مطلع هذه السنة، فأصبح سقوطه مسألة وقت فقط.

وكان الشيشكلي يقول من وقت لآخر:

«ان أعدائي يشبهون الافعى، رأسها في جبل الدروز، ومعدتها حمص، وذنبها حلب. فاذا سحقت الرأس ماتت الأفعى»[1].

وحينما انتفض رأس أعداء الشيشكلي في جبل الدروز، أدرك أنها الخطوة الأولى في سبيل الإطاحة به، فكان رد فعله عنيفاً، وقرر إخماد التمرّد بقسوة، وأرسل وحدات مدرعة الى جبل الدروز لاحتلال (السويداء). وهناك اصطدمت قواته بالمتظاهرين، وبدأت مذبحة كبيرة استعملت فيها الأسلحة الثقيلة، وانتهت باحتلال الجبل.

وكان الدروز في لبنان يرقبون هذه الأحداث باهتمام بالغ بطبيعة الحال، حتى أن الزعيم الدرزي اللبناني كمال جنبلاط فكر في تدبير حملة عسكرية لنجدة الدروز في سوريا.

وكانت هنالك، اضافة الى المعارضة الداخلية القوية، قوى خارجية تعمل على إسقاط الشيشكلي بلا هوادة

(١) Seale, Patrick, **The Struggle for Syria,** London, 1965, p. 132.

وفي مقدمتها الحكومة العراقية في ذلك الوقت بعد أن ساءت علاقاتها مع حكومة الشيشكلي الى حد كبير بسبب رفضها محاولات التقرّب ومشروعات الوحدة التي تقدّم بها العراق. وكان خصوم الشيشكلي الذين وحّدتهم تلك الخصومة في الداخل لهم أصدقاؤهم خارج سوريا، وكان الكثيرون منهم على صلة بحكومة العراق التي كانت تشجعهم وتمدهم بالمال، لإسقاط الشيشكلي. ولم يكن سرّاً، حتى في تلك الأيام، ان الوصيّ على عرش العراق، الأمير عبد الاله الذي كانت وصايته قد اقتربت من نهايتها، كان يتطلع الى عرش سوريا. وقد ظهر بعد سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ أنه كانت هنالك خطة مفصلة للقيام بحملة عسكرية على سوريا، وقيل في حينه إن الملحق العسكري العراقي في دمشق، العقيد عبد المطلب أمين، هو الذي وضع هذه الخطة في سنة ١٩٥٣.

ولما تفاقمت الأمور في سوريا، واشتدّ فيها التوتر، على أثر أحداث جبل الدروز وغيرها، طالب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب العراقي ـ صادق البصام ـ رئيس الوزراء بالدعوة الى عقد جلسة طارئة لجامعة الدول العربية لبحث موضوع سوريا «لأن قضية سوريا ليست مسألة داخلية فحسب، بل هي مسألة تهم العرب جميعاً». وبعد يومين من ذلك، وقبل سقوط الشيشكلي بعشرين يوماً فقط، طلبت سوريا سحب الملحق العسكري العراقي «لقيامه بأعمال تخرج عن نطاق واجباته الرسمية». وفي اليوم نفسه عقد زعماء الطائفة الدرزية في لبنان مؤتمراً في بيروت ليطلعوا الرأي العام العالمي والصليب الأحمر على مذبحة اخوانهم الدروز في سوريا، والقى كمال جنبلاط كلمة هاجم فيها الشيشكلي هجوماً عنيفاً.

وهكذا انقسمت الدول العربية في موقفها من الشيشكلي. فالعراق ولبنان ـ أوطوائف عديدة منه ـ ضده، ومصر ـ في عهد محمد نجيب ـ والمملكة العربية السعودية، مؤيدة له. وكانت السعودية أقوى مؤيديه، خاصة وان الشيخ يوسف ياسين كان الموجّه الرئيسي لسياستها العربية في ذلك الوقت، وللشيخ يوسف موقفه العدائي المعروف من العراق ومن نوري السعيد.

وفي غمرة هذه الأحداث قام الزعيم الدرزي اللبناني بزيارة الى السفارة البريطانية في بيروت، وقابل المستر سكوت السكرتير الأول والقائم بالأعمال فيها. ويبدو أن المستر سكوت كان قد زار جنبلاط قبل ذلك بمدة قصيرة. وكان من الطبيعي أن يتناول الحديث الأوضاع السياسية التي تمرّ بها المنطقة، وخاصة أحداث سوريا الملتهبة التي كان نظام الحكم فيها قد أدرك شفا الهاوية، وكذلك موقف اسرائيل، بؤرة مشاكل المنطقة، واللعنة التي أنزلها الله عليها.

ومما يلفت النظر أن هذه الزيارة تمت في يوم ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤، وان كمال جنبلاط قال خلال حديثه مع القائم بالأعمال إنه يفكر في القيام بعمل عسكري ضد سوريا بسبب تفاقم الأوضاع فيها، والمذبحة التي حدثت في جبل الدروز. وفي اليوم التالي لتلك الزيارة، أي يوم ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤، أذاع النقيب مصطفى حمدون، من حامية حلب، أول نداء للانتفاضة على الشيشكلي، مطالباً اياه بمغادرة البلاد تجنباً لسفك الدماء، وبعد ذلك بدقائق أيدت حامية دير الزور هذا النداء، وكان قائد هذه الحامية، العقيد أمين أبو عساف قائد اللواء الثالث، يمثل جبل الدروز الذي تحمّل من اضطهاد الشيشكلي ما تحمّل.

فهل كان جنبلاط على صلة بالمتآمرين على الشيشكلي؟ وهل جاء توقيت زيارته الى السفارة البريطانية عفواً، وعلى سبيل المصادفة، أم كان مقصوداً لجسّ نبض الانكليز الذين لم يكونوا مرتاحين للنفوذ

الفرنسي المتزايد مرة أخرى في عهد الشيشكلي، حتى أن الصحافة البريطانية كانت قد وصفت الدكتاتور السوري بأنه «أداة في يد الامبريالية الفرنسية» وطالبت الدول العربية الأخرى بالتدخل.

تلك أسئلة تحتاج الاجابة عنها الى مزيد من الدراسة والبحث ليكون الحكم الصادر فيها منصفاً ودقيقاً. وقد كشفت الوثائق البريطانية التي فتحت في مطلع هذا العام عن تلك الزيارة وما دار خلالها من حديث. وفيما يلي ترجمة التقرير الذي بعثت به السفارة البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية في لندن، والتعليقات التي دوّنها عليها المسؤولون في الوزارة:(٢)

السفارة البريطانية

بيروت

١ آذار (مارس) ١٩٥٤

الى وزارة الخارجية

«١ ـ قام كمال جنبلاط بزيارة للمستر سكوت في ٢٤ شباط (فبراير) إعادة لزيارته اليه قبل ذلك بأسبوعين. وقد يهمكم الاطلاع على آرائه حول سوريا وفلسطين.

٢ ـ قال كمال جنبلاط متحدثاً عن سوريا ـ قبل انفجار الوضع فيها ـ انه هو وغيره من الدروز يفكرون في القيام بمغامرة عسكرية. وقال ان الشيشكلي لديه قوة تقدر بـ ١٥,٠٠٠ في دمشق وحواليها، وهم ليسوا مخلصين له جميعاً بأي حال من الأحوال. وكان جنبلاط يعتقد أنه اذا تقدّمت قوتان قوام كل منهما حوالي ١,٠٠٠ شخص، من كل من الاردن ولبنان، وتمكنتا من قطع الطريق والاتصالات مع حمص وحلب، فان كل شيء يمكن أن ينتهي خلال أربع وعشرين ساعة. وقال ان كل هذا يمكن أن يصبح مؤكداً تماماً اذا دخل رتل ثالث من العراق. وكان يعتقد بوجود استياء كبير من الشيشكلي لدى عامة الناس وفي صفوف الجيش على السواء. وقد أثبتت الأحداث سريعاً أنه كان مصيباً.

٣ ـ أما بشأن اسرائيل فقد قال جنبلاط ان على الاقطار العربية أن تقبل بوجودها كحقيقة واقعة. ولكن نظراً لأن بعضها يحكمها حكام دكتاتوريون يحتاجون الى شيء خارجي يقدمونه لشعوبهم، لكي يحوّلوا اهتمامهم عن مساوىء حالتهم، فان اسرائيل تستعمل كنقطة تركيز للاستياء. وكان الحل الذي يقترحه جنبلاط هو أن الدول العربية جميعاً يجب أن توجد نوعاً من النظام الديموقراطي الذي يتوصل سريعاً الى تفاهم مع اسرائيل، طالما كانت الأقطار العربية بحاجة الى تعاون اسرائيل لتطوير حالتها وتحسينها.

٤ ـ انني مرسل نسخة من هذه الرسالة الى دمشق وتل أبيب».

السفارة

ولما وصل هذا التقرير الى وزارة الخارجية في لندن، علق عليه المستر ماليت، من موظفي الدائرة الشرقية والمسؤول عن شؤون سوريا، بما يأتي:

«الفقرة ٢ ـ ان كمال جنبلاط، الى حد ما، عديم الشعور بالمسؤولية، ولكنه كان مصيباً في اعتقاده أنه لن يكون من الصعب الاطاحة بالشيشكلي.

---

(٢) Chancery, Beirut, to Foreign Office, F.O. 371/110959 (VL 10221/1) 1 March 1954.

الفقرة ٣ ـ ان كثيرين من العرب يقولون (في احاديثهم الخاصة) ان وجود اسرائيل يجب قبوله كحقيقة واقعة، ولكن قلة منهم يوافقون على التفاهم معها.

ب. ماليت»

ثم رفع التقرير الى مدير الدائرة الشرقية، المستر بروين، فعلق عليه بالعبارات الآتية:

«ان هذا يكاد يؤكد الافتراض بان الشيشكلي قد أطيح به ليس كنتيجة للدسائس العراقية، ولكن لمجرّد ان الجيش قد ملّه. ولكننا لا نعلم حتى الآن ماذا كانت الأسباب بالضبط.

جي. اف. بروين»

(انتهـــى)

الفصل الثاني

سياسة لبنان الخارجية

كان وضع لبنان العربي والدولي، منذ استقلاله، وضعاً خاصاً بحكم الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تتحكم فيه، والتي يختلف فيها عن غيره من الدول العربية. وعلى الرغم من أنه كان هنالك في لبنان على الدوام شعور قوي بعروبته، وبعضويته الفعالة في الجامعة العربية، فانه كان في الوقت نفسه يتمتع بوضعه الفريد بين الدول العربية بسبب تركيبه السكاني، وموقعه الجغرافي، وحجمه، والنظام السياسي الذي اختاره لنفسه، وعلاقاته الثقافية ـ وربما الروحية ـ مع الغرب.

وكانت العلاقات بين الدول العربية في الخمسينات تسودها سياسة (المحاور)، أو نوع من سياسة التوازن بين القوى التي تتحكم فيها وتتجاذبها المصالح المصرية والسعودية والهاشمية والسورية. وكان على لبنان في خضم هذه التكتلات والمحاور التي تختلف علاقاتها الدولية من وقت لآخر باختلاف الظروف، وخاصة منذ ثورة مصر في سنة ١٩٥٢، حيث كان من جملة آثارها ونتائجها المتنوعة، تغير شكل علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي بصورة عامة، وموقفها بين الشرق والغرب.

وكان على لبنان أن يقرر علاقاته العربية، وموقفه الدولي، على ضوء اعتباراته الخاصة ومصالحه المختلفة، مع عدم الخروج على الصف العربي بقدر الامكان، من جهة، وعدم تعريض نظامه الخاص، ومصالحه المختلفة، وارتباطاته السياسية والثقافية، وتجارته الحرة، الى الخطر في ذلك العالم المضطرب الذي كان يحيط به، من جهة أخرى. وكانت الأحزاب السياسية في لبنان، بحكم النظام الحر الذي اختاره لنفسه، تتراوح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وكانت لكل من هذه الأحزاب والفئات ارتباطاتها العربية والدولية.

وصادف في أيار (مايو) ١٩٥٤ أن أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني في لبنان إجازة استيراد لشراء ناقلتين للنفط من السويد، ومن ثم إعادة تصديرهما الى بولندا. فأثار هذا القرار ضجة كبرى في الأوساط السياسية وفي الصحافة اللبنانية، كما أنه أثار اهتمام الدول الغربية لأنها اعتبرته اخلالاً بالحظر المفروض على تصدير المواد الستراتيجية الى الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، و«حيلة شرعية» للخروج على ذلك القرار بدافع المصالح المادية أو الانتهازية. وثارت التساؤلات بهذه المناسبة حول موقف

لبنان من العلاقات بين الشرق والغرب، ومن الحرب الباردة التي كانت ما تزال في أوجها في تلك الفترة، وجعلت أقطاب السياسة في لبنان يعيدون تقييم موقف لبنان الدولي، ويتدارسون علاقاته مع الكتلتين، ويتساءلون أين تكمن مصالح لبنان الحقيقية.

وكان السفير البريطاني في لبنان هو السر جابمان آندروز الذي كان من أكفأ الدبلوماسيين البريطانيين وأكثرهم خبرة في القضايا العربية والشرقية. بدأ حياته الدبلوماسية في مصر، حيث عين فيها في سنة ١٩٢٦ وقضى فيها ثلاث سنوات، ثم عمل في (الحبشة)، ثم في العراق (قنصلاً في كركوك وراوندوز)، وعاد بعد ذلك الى الحبشة، ثم الى القاهرة مرة أخرى سنة ١٩٣٧، حيث عمل مع السر والتر سمارت، المستشار الشرقي للمندوب السامي، وأفاد من خبرته ومعرفته الواسعة بالشؤون المصرية. ثم أعيد تعيينه في القاهرة، للمرة الثالثة، في سنة ١٩٤٧، فكان وزيراً مفوضاً في السفارة البريطانية، وعمل مع السر مايلز لامبسون (لورد كيلرن) لمدة أربع سنوات، عُيّن بعدها سفيراً في بيروت في سنة ١٩٥١ وبقي فيها لمدة خمس سنوات نقل بعدها الى الخرطوم، وكان سفيراً لبريطانيا فيها حتى تقاعده في سنة ١٩٦١. وكان «جابمان آندروز» يجيد اللغة العربية إجادة تكاد تكون تامة، ويحظى باحترام الحكومات اللبنانية والسودانية المختلفة ومحبتها، بسبب تفهمه لمشاكلها وعطفه على قضاياها. وقد توفي في سنة ١٩٨١ عن ٧٦ عاماً.

وفيما يلي تقريران كتبهما السر جابمان آندروز عن سياسة لبنان الخارجية، وموقفها الدولي الذي أثارت البحث فيه مجدداً قضية شراء الناقلتين السويديتين واعادة تصديرهما الى بولندا. وهذان التقريران هما من آخر ما فتح من وثائق وزارة الخارجية البريطانية في مطلع هذا العام، ولم يسبق نشرهما، حتى باللغة الانكليزية:

(١)

(من السر جابمان آندروز إلى السر انطوني ايدن)[١]

السفارة البريطانية

بيروت — **الرقم ٩٢**

٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٤ — **سـرّي**

سيدي،

اتشرف بابلاغكم انه ظهرت في الشهور الأخيرة بوادر سارة تدل على اتجاه أكثر واقعية في الشؤون الخارجية من جانب عدد من السياسيين اللبنانيين الرئيسيين. وفي كانون الثاني (يناير) كانت فكرة المعونة العسكرية والاقتصادية الأميركية الى الدول العربية قد رحّب بها عدة معلقين كانوا حتى الآن معروفين بآرائهم القومية، وبالتالي المعادية للغرب. وفي الشهر التالي قوبل الحلف التركي ـ الباكستاني مقابلة حسنة، حتى أن بعض الزعماء اللبنانيين كانوا يدعون الى انضمام لبنان اليه. ان الهدنة في الشؤون الخارجية، التي روعيت خلال غياب رئيس الجمهورية في أميركا الجنوبية في أيار (مايو)، أتاحت الفرصة لتركيز الاهتمام بالشؤون الخارجية وكذلك أظهرت مدى أهمية العلاقات الخارجية بالنسبة للبنان. كما حدث أيضاً، خلال شهر أيار (مايو)، أن أصبحت فكرة شراء بعض المصالح اللبنانية لناقلتي نفط سويديتين ثم اعادة بيعهما الى بولندا، موضوع

(١) Sir Chapman Andrews to Sir A. Eden, F.O. 371/110959 (VL 1022/4), 9 June 1954.

خلاف علني حاد، ووجد الناس أنفسهم مضطرين الى تقرير موقفهم من القضية. ففي أي جانب كان لبنان يقف في الحرب الباردة؟ وهل يستطيع ان يدّعي انه عضو جيد في الجامعة العربية وأنه يخوض معاركها في مجلس الأمن، ثم لا يكون قد قرر موقفه من القضايا التي هي أوسع من ذلك؟

٢ ــ في نهاية نيسان (ابريل) عقد مجلس النواب جلسة سرّية لبحث الشؤون الخارجية دافع خلالها عدد من النواب عن التحالف مع المغرب في شكل ما، وكان هنالك بطبيعة الحال شيء من المعارضة المعتادة من الجناح اليساري ومن القوميين المتطرفين، ولكن قوة الرأي المؤيد لقيام علاقة مكشوفة مع الغرب كانت أكثر من المتوقع. ان وزير الخارجية (آلفريد نقاش)، في حديثه معي بعد ذلك، ادّعى لنفسه كثيراً من الفضل في ذلك قائلاً انه كان نتيجة للمحاولات التي كان يبذلها منذ مدة طويلة. وصرّح أميل البستاني، أحد المتحدثين الرئيسيين في هذه الجلسة السرّية، للصحافة بعد ذلك، أنه دافع عن الاتفاق مع الدول الغربية الثلاث، ولكن ليس مع بريطانيا وحدها. وقد أردف ذلك بعد ايام قلائل بمؤتمر صحافيّ نصح خلاله العرب بأن يطلبوا المعونة العسكرية من الدول الغربية. وكان لهذه النصيحة صداها في الجرائد، وبصورة خاصة من قبل نصري معلوف في «الجهاد»، اذ انه حثّ لبنان على قبول المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة كما فعل العراق، مع عدم الالتزام بدعم سياسة الغرب بصورة عامة الاّ اذا حصل لقاء ذلك على تعويض مناسب.

٣ ــ وفي منتصف أيار (مايو)، أصبح من المعروف ان وزارة الاقتصاد الوطني أصدرت الاجازة اللازمة لاستيراد ناقلتين للنفط من السويد، ثم اعادة تصديرهما الى بولندا. وقد طغى هذا الموضوع على السياسة والصحافة خلال الأسبوعين التاليين. ويبدو أن الخلاف حول جواز منح الاجازة أصلاً، أو عدم جواز منحها، وضرورة الغائها، لم تتمّ تسويته لحدّ الآن. وقد تمّ الاتفاق أخيراً على ترك القضية لرئيس الجمهورية ليقوم بمعالجتها لدى عودته. ولكن الحادثة كشفت للعيان عن التأييد الواسع الذي يحظى به الغرب في سياسته تجاه روسيا والدول الدائرة في فلكها، وبصورة خاصة في محاولاتها للسيطرة على تصدير البضائع الستراتيجية اليها. وقد حملت عدة صحف رئيسية على صفقة الناقلتين بوصفها «احتيالاً رسمياً» و«عملية تهريب فاشلة»، ودارت مناوشات حادة في المجلس، بما فيها الاشارة الى وجود مصلحة شخصية في الموضوع لدى جهات عليا. ومرة اخرى اخذ أميل البستاني المبادرة بأن أرسل (ثم نشر) رسالة مطوّلة الى رئيس المجلس تناول فيها التصريح الثلاثي وموضوع الناقلتين. وفيما يتعلق بالرسالة، فقد طالب فيها أميل البستاني أن يعرف هل تعتبر الحكومة نفسها مرتبطة بأي التزام؟ وانتقد بقسوة السياسة السلبية للزعماء السياسيين في لبنان، كما أيّد المفاوضة مع الغرب من أجل معونة عسكرية مؤثرة في حالة تلبية شروط معينة، وسيكون معنى هذه، بنظره، تأمين التزامات محددة وملزمة بصورة أكيدة، ومن النوع الذي ورد في التصريح الثلاثي.

٤ ــ انني لست متأكداً ماذا ستكون حصيلة هذه الحركة، ولا أريد أن أقول ان سياسة لبنان الخارجية قد اتخذت اتجاهاً جديداً، ولكن البيع المقترح للناقلتين قد أثار قضية «الحياد»، واجبر الحكومة والشعب على اعادة تقييم موقفهما، وأين تكمن مصالح لبنان الحقيقية. الصحافة اليسارية اثارت ــ كما هو المنتظر ــ حملة عنيفة من الاتهامات بشأن «اتفاقات سرّية» تهدد استقلال البلاد. ولكن الصحف التي لديها مزيد من الشعور بالمسؤولية أيدت قرار الوزارة بعدم السماح بامرار الناقلتين، ورحبت بالاتجاه القاطع نحو سياسة مؤيدة للغرب بشكل اكثر وضوحاً. وكان هذا يعود الى أسباب مختلفة. وقد تمّ الاعتراف مبدئياً أن

من مصلحة لبنان أن يرتبط بالغرب. وبصورة أخص من أجل مصلحة الطائفة المسيحية فيه. وهذا صحيح ليس من وجهة النظر التجارية وحدها، بل كذلك بسبب العلاقات الوثيقة القائمة بين لبنان والعدد الكبير من المهاجرين اللبنانيين في الغرب. ولا شك أن المصلحة الذاتية يمكن تحقيقها وبصورة مؤثرة بالحصول على معونة أميركية واسعة. وهنالك في الوقت نفسه تفهم واسع بين الطبقة المثقفة أن لبنان يجب أن «يغرق أو يسبح» مع الدول الغربية. وهنالك أيضاً بعض الخوف من التوسع الاسرائيلي. ومع ذلك، فانه ليس من شيمة لبنان أن يعرض تعاوناً بدون مقابل، وان بعض أصدقائنا ذهبوا الى أن التعاون العربي هو في الواقع متوافر، ولكن مقابل ثمن فقط، وهو «تلبية المطالب العادلة». ولذلك فان هنالك مزيجاً من الدوافع، بعضها شخصيّ، وبعضها خسيس، وبعضها قائم على فكرة مثالية. ومع ذلك، فان لبنان - في رأيي - يبقى أميل الى التعامل مع الغرب بصورة مكشوفة في الشؤون الدفاعية، أكثر من أي وقت مضى في السنوات الأخيرة.

وأتشرف...

جابمان آندروز

ولما وصل هذا التقرير الى وزارة الخارجية علق عليه المستر ماليت، من كبار مسؤولي دائرة شرق البحر المتوسط في الوزارة، قائلاً:

«ان لبنان بالمزيج الذي يضمّه من القوميات والاديان، كان دائماً أكثر «عالمية» في نظرته من غيره من أعضاء الجامعة العربية، وان سياسته الخارجية كانت تنظر الى كلتا الجهتين: فهو في وقت واحد ينتمي الى الشرق الأوسط والى حوض البحر المتوسط.

٢ - ومن المشجع أن اللبنانيين أخذوا يفكرون في موقفهم من الحرب الباردة، وان هناك اتجاهاً مؤكداً الى مزيد من السياسة المؤيدة للغرب بصورة مكشوفة. ومع ذلك، فانه لمن المحتمل أن يكون هذا الاتجاه نتيجة الحساب التجاري الحاذق. ان أمل الحصول على ستة ملايين دولار من المساعدة الاميركية مُغر جداً، ويجعل التعاون مع الولايات المتحدة في أمور مثل الرقابة على تصدير المواد الستراتيجية، أمراً مجدياً. وكذلك فان اللبنانيين كانوا يتصيدون المعونة العسكرية المجانية، وقد عرضوا علينا تقديم تسهيلات مقابل أسلحة رخيصة الثمن، ولعلهم قاموا باتصال مماثل مع حكومة الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه قد تكون هنالك بواعث مبدئية ومثالية تحملهم على التعاون مع الغرب فانني أخشى أن تكون البواعث الأنانية والخسيسة طاغية عليها.

٣ - وسيستمرّ اللبنانيون في الحصول على أية فائدة يتمكنون من الحصول عليها من دول الستار الحديدي، وقد وقعوا مؤخراً اتفاقية تجارية يأملون بنتيجتها أن يبيعوا حمضياتهم الى روسيا. وتقضي الاتفاقية بتأسيس بعثة تجارية كبيرة في بيروت.

(٢)
(من السر جايمان آندروز الى السر أنطوني ايدن)(٢)

السفارة البريطانية

بيروت

الرقم: ١٠٥

٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٤

سرّي

سيدي،

في تقريري المرقم ٩٢ والمؤرخ في ٩ حزيران (يونيو) تشرفت بابلاغكم عن بوادر اتجاه ظهر مؤخراً في الأوساط السياسية المسؤولة هنا (وبصورة ملحوظة في البرلمان) نحو اتخاذ المبادرة في تبني سياسة أكثر واقعية تجاه الغرب. ويعود بعض الفضل في هذا الاتجاه الى الاتفاق الذي تمّ مؤخراً بين العراق وأميركا بشأن المعونة الاقتصادية والعسكرية، وهو اتفاق دخلت فيه حكومة الدكتور الجمالي، وقد كان من حقها أن تفعل ذلك دون الحصول على موافقة الجامعة العربية.

٢ ـ وفي برقيتي المرقمة ٣٤٨ والمؤرخة في ١٤ حزيران (يونيو) ابلغت أن رئيس الوزراء اللبناني كان قد طار الى عمان لغرض الاتصال بالملك سعود (الذي كان يقوم بزيارة رسمية اليها). وكان رأيي أن زيارة رئيس الوزراء العاجلة قد أملاها الخوف من أن يؤدي التفاهم العسكري المصري ـ السعودي الذي أعلن عنه مؤخراً إلى تدخل أكثر فعالية لدعم حركة عسكرية في سوريا يمكن الاعتماد عليها في اتباع سياسة وطنية سوريّة، دون أن تتيه بحثاً عن الطرق والوسائل لتحقيق الوحدة العربية.

٣ ـ قال الرئيس اللبناني الذي قابلته بعد ذلك بمدة قصيرة انه أرسل رئيس وزرائه الى عمان للتصدي لآثار ما وصفه بـ «التقارير المشوّهة» التي نشرت في الصحف العربية عن ميل جديد في سياسة لبنان الخارجية. وقال فخامته إن الأمور قد أفلتت قليلاً خلال غيابه في أميركا الجنوبية وعلى لبنان أن لا ينسى انه أولاً وقبل كل شيء عضو في الجامعة العربية، وله حدود برية طويلة مع سوريا، وانه محادد لاسرائيل، وان نصف سكانه مسلمون. اضافة الى أن أغلبية النصف الآخر تدّعي انها من أصل عربي. ولا بدّ للبنان من أن تكون له علاقات ودّية مع الغرب، ولكن لا يجوز أن تكون هذه العلاقات على حساب علاقاته مع العالم العربي. ومضى فخامته قائلاً ان دور لبنان التقليدي، كمفسّر، ووسيط، يمكن أن يفسح له المجال بصورة مفيدة في الوقت الحاضر لمعالجة الخلافات بين الدول العربية نفسها من جهة وبين العالم العربي ككل، والغرب، من جهة أخرى. وقال انه مستعد للوساطة اذا وجدنا أن فيها فائدة لنا فيما يتعلق بخلافنا مع الملك سعود بشأن البريمي، وكذلك ـ كما سبق له أن أكد لي مراراً في السابق ـ فيما يتعلق بالنزاع البريطاني ـ المصري أيضاً. وقد شكرت فخامته وقلت انني واثق من أن حكومة جلالته تدرك تماماً استعداده للمساعدة، واننا ممتنون على الدوام لأي شيء يشعر لبنان انه قادر على القيام به في تقديم النصح الى أعضاء الجامعة بضبط النفس في الحالات التي تكون فيها بلادي غير متفقة تماماً معها. ولكنني لا أعتقد بامكان تحقيق فائدة ما في الوقت الحاضر من فكرة الاستعانة بالوساطة اللبنانية سواء أكان ذلك حول البريمي أم حول مصر. وقد تقبّل الرئيس قولي هذا تقبلاً حسناً. ولكن التقارير الصحافية التي ظهرت عن مقابلتي فيما بعد (وهي تقارير لا

(٢) F.O. 371/110785 (VL 11011/43).

يمكن أن تكون صادرة الاّ عن الرئاسة) أكدت على الاستعداد الذي أعرب عنه الرئيس للتوسط في هاتين القضيتين.

٤ - ولذلك فانني استمعت ببعض الاهتمام لما اخبرني به رئيس الوزراء من تلقاء نفسه خلال حديث طويل أجريته معه في ٢٤ حزيران (يونيو). قال عبد الله بك اليافي انه تحدث الى الملك سعود كما يأتي: ان لبنان يبقى مخلصاً لارتباطاته العربية ولسياسة الجامعة العربية، ولكنه في الوقت نفسه ليس أصغر من الدول العربية الأخرى في حجمه فقط، بل هو أيضاً ذو طابع عربي أكثر منها. ان لبنان لا يستطيع أن ينحاز الى جانب أو آخر في الخلافات بين أعضاء الجامعة العربية. ان دوره هناك هو الوساطة، ومعنى هذا أن مصلحته تكمن في الحفاظ على وحدة الصف العربي. وفي الوقت نفسه فان مصلحته تقتضي أن تكون علاقاته مع الغرب ودّية. أما فيما يتعلق بالكتلة الشيوعية الشرقية، فان لبنان كان ضدها دائماً وأبداً. ان موقف لبنان من أي نزاع بين الكتلتين الشرقية والغربية هو مع المغرب بصورة مطلقة. وقد رحب الملك سعود بهذا التصريح بحرارة، وبدأ الحديث بعده قائلاً انه سيقطع رأس أي شيوعي في المملكة العربية السعودية. انه هو أيضاً كان يريد علاقات ودية مع الغرب، ولكن هذه العلاقات لا يمكن أن تقوم بصورة راسخة إلا في حالة حلّ الخلافات بين الدول العربية وبين الدول الغربية، كالخلاف على البريمي أو الخلاف مع مصر مثلاً، ان التفاهم يجب أن يتمّ بين الدول العربية ككل، والغرب ككل. وانه لذلك يتفق مع عبد الله بك (اليافي) بشأن ضرورة قيام جبهة عربية موحدة، وقد أبدى تأييده لما أسماه «الوضع القائم» في العالم العربي. وكان يرى أن وضع الجامعة العربية مهزوز في الوقت الحاضر (وهنا كان عبد الله بك قد قال ان أسلوب الدكتور فاضل الجمالي كان خالياً من الدبلوماسية في تعامله مع الجامعة العربية بشأن كل من الوحدة العربية والمعونة الأميركية) وانه لا بدّ من القيام بمبادرة قوية لتعزيز الوضع. وعندئذ طرح الاقتراح بأن يعقد جميع رؤساء الدول العربية اجتماعاً بينهم، وقد تمّ الاتفاق على جسّ النبض في شتى العواصم بهذا الشأن.

٥ - وكان رئيس الوزراء مسروراً جداً لنتيجة محادثاته، وكان من الواضح أنه يتوقع مشاركتي اياه في مشاعره. ومع ذلك فانني أظهرت شيئاً من التردد في أن أفعل ذلك، اذ أشرت الى أن لبنان بانحيازه بقوة الى سياسة الجبهة المتحدة، ودعمه «للوضع القائم» وللجامعة العربية (بزعامة المملكة العربية السعودية ومصر) انما يتخذ بذلك موقفاً ضد الوحدة العربية. وقلت أن رأينا كان دائماً هو أن الوحدة العربية أمر يعود الى الشعوب نفسها. وكان مفهوماً لدى الجميع أنها نوع من الاتحاد بين سوريا والعراق وربما الأردن. ولم يكن هنالك في العالم العربي من يعتقد أنها تدل على أكثر من ذلك. ولذلك فان الوحدة العربية كانت بالدرجة الأولى أمراً يعود الى حكومات وشعوب هذه الدول الثلاث التي يعنيها الأمرمباشرة، وانني أعتقد اننا جميعاً يجب أن نكون حذرين حينما يقوم أي شخص لا يعنيه الأمر مباشرة، سواء أكان عربياً أم غير ذلك، بابداء آراء معها أو عليها. ان تصريح الملك سعود ضد الشيوعية كان أمراً جديراً بالترحيب، ولكنك لا تستطيع أن تستأصل الشيوعية بقطع رؤوس الشيوعيين، فماذا فعل جلالته في سبيل تطعيم المجتمع العربي ضدّ الشيوعية؟ ان المجتمع السعودي لا يمكن أن يبقى ساكناً أو جامداً الى الأبد. فهل كانت هنالك خطة للتطور من نظام «الأبوة المطلقة» الى نوع من حكومة أكثر عصرية. هل هنالك خطة للاصلاح الاجتماعي؟ وماذا عن اعادة توزيع الثروة؟ اذا أريد انقاذ الشعوب العربية من الشيوعية أو أي نوع آخر من التطرّف السياسي، فلا بد من أن تنتشر في البلاد العربية الافكار

الاجتماعية والسياسية المعقولة بحريّة. ان التصلب الزائد يدل على الضعف، وليس على القوة، لا بالنسبة الى دولة معينة فقط، بل بالنسبة للعالم العربي بأجمعه. وليس معنى هذا انني أنحاز الى الوحدة أو أكون ضدها. ولكن معناه اعتقادي بأنه لن يكون من الحكمة للبنان أن ينحاز الى المملكة العربية السعودية او مصر اللتين يأتي اسنادهما لـ «الوضع القائم» ـ كما يسمونه ـ من خوفهما أن يقوم في شمالهما ابن عمّ قوي وصحيح وغنيّ.

٦ ـ أجاب رئيس الوزراء أنه كان يعلم أن دوافع الملك سعود يمليها مفهوم ضيق لمصالحه ومصالح اسرته، وان الأموال السرّية والوكلاء السرّيين من السعودية ومصر، نشيطة في سوريا. وانه بنفسه قد قام بأقصى جهد في خلال نظام حكم الشيشكلي لتحقيق اتفاق اقتصادي مع سوريا، ولكن الوطنية، وخاصة حينما تكون مغلفة بالدكتاتورية العسكرية، هي مردية بطابعها. وانه لم يؤمن قط بامكان قيام اتفاق مع دمشق اذا كانت نتيجة الوضع المشوّش الحالي في سوريا هي قيام حكومة عسكرية او قومية أخرى. ولم يكن في وسعه أن يتصوّر حلاً. ان سوريا منقسمة على نفسها الى حدّ كبير، وأهل دمشق يحملون العقلية الانعزالية لسكان واحة. والصحراء تفصلهم عن غيرهم. ومع ذلك، فان سكان سوريا الشمالية، متفتحون على الشرق والغرب، وكانت للبنان مع هؤلاء ارتباطات طبيعية. ولكن هذا لم يكن الوقت المناسب لشقّ العالم العربي الى قسمين. ان مواطن الاتفاق، وليس مواطن الاختلاف، هي التي يجب التركيز عليها، في البداية بين العرب أنفسهم، ومن ثمّ بين العرب بأجمعهم والغرب. ولذلك فانه كان يعتقد أن الخطة المثلى هي أن يجتمع رؤساء الدول العربية، حسب الاقتراح السابق، وأن يتفقوا على أن يضعوا جانباً قضايا مثل الوحدة العربية لمدة من الزمن، خمس سنوات أو عشر سنوات مثلاً، وأن يتخذوا المبادرة في وضع اساس راسخ للتفاهم المستقبل مع الغرب من جهة، ودحر الشيوعية في بلادهم، من جهة اخرى. وكان يعتقد أيضاً أن الأمير عبد الاله، ولي عهد العراق، يستطيع أن ينجح، اذا عالج الأمر بصورة صحيحة، في اقناع الملك سعود بأنه ليس هنالك ما تخشاه المملكة العربية السعودية من العراق. ان الملك سعود شخص عاطفي، ويمكن التأثير عليه بسهولة اذا خوطب بصراحة واخلاص. وكان رئيس الوزراء يعتقد انه حالما تزال مخاوف الملك سعود من العراق فلن تبقى هنالك عقبة لا يمكن التغلب عليها في طريق الوحدة العربية الشمالية وان رئيس الوزراء لا يعتقد انه سيكون من السهولة جلب الأردن الى هذه الخطّة.

المملكة العربية السعودية

No. 108
(1013/16/54)

CONFIDENTIAL

ES1017/7

British Embassy,
Jedda

September 18, 1954

Sir,

I briefly reported the news of the resignation of Sheikh Abdullah Sulaiman, until recently Minister of Finance, in my telegram No. 236 of the 31st of August. I have now the honour to offer my views on the significance of this, the latest and perhaps the most far-reaching development in Saudi Arabia since King Saud succeeded his father.

2. Sheikh Abdullah's fall from power came as no surprise: it had in fact already been forecast in Mr. Pelham's despatch No. 42 of the 14th of March, in which also was mentioned the growing influence of Sheikh Mohammed Surur who is now the new Minister of Finance. Nevertheless, even if these changes were not unexpected, the drama of the past few weeks with its arrests and scandals and rumours has been an engrossing affair to watch.

3. There was perhaps always the feeling that this was not only the finale of one man's long, brilliant and roguish career, but also the end of an era. For Abdullah Sulaiman has for as long as most people can remember held in his hands the essential reins of government. It is largely he who, with the late King Ibn Saud, his friend and protector, has been responsible for transforming Saudi Arabia's simple, patriarchal rule into one which, if still an autocracy, is more suited to coping with the wealth which has been suddenly thrust upon it by the activities of the American oil men. And if in the process of that he has managed to gather together a vast personal fortune, and if too

/during

The Right Honourable,
Anthony Eden, M.C., M.P.,
Etc., etc., etc.,
Foreign Office,
London, S.W.1.

الفصل الاول

وفاة الملك عبد العزيز بن سعود

السفير البريطاني يصف الساعات الأولى بعد الوفاة
(من المستر كلينتن بلهام الى السر أنطوني ايدن)

السفارة البريطانية
جدة
٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣

سرّي
الرقم ١٥٣

سيّدي،

كنت ـ منذ ارسال برقيتي التي انبأتكم فيها بوفاة الملك عبد العزيز بن سعود ـ أراقب الوضع هنا عن كثب. وأتشرف الآن أن أحيطكم علماً بالأحداث التي رافقت ارتقاء الملك سعود العرش، مع بعض الانطباعات التي تكوّنت لديّ عنها.

٢ ـ كان ابن سعود قد أقعده المرض في الطائف منذ بداية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣. وعلى الرغم من أنه بدا في نهاية ذلك الشهر وكأنّه اجتاز الأزمة، فقد كان من الواضح أنه لا يزال واهناً جداً، ولم يكن من المحتمل أن يمتدّ به الأجل طويلاً. وفي ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) وصل ولي العهد بالطائرة الى جدّة، حيث كان في استقباله جوق موسيقيّ وعرض عسكري كبير. وفي صباح اليوم التالي، وعلى أثر إخباره بأن والده في ساعاته الأخيرة، غادر الى الطائف بالطائرة فوراً. وحينما هبط فيها وجد المطار يخيّم عليه الوجوم والأسى. ولا شكّ أنه، وهو يسرع نحو القصر، كان يتوجّس خيفة من نوع الاستقبال الذي سيلقاه. وخلال ذاك، كان ابن سعود قد توفي بين يدي الأمير فيصل في الساعة ١٠,٣٠ قبل الظهر (وليس في الساعة الرابعة والنصف في الرياض، كما ورد في «التايمس» وجميع الصحف الأخرى التي رأيتها). ولما وصل الأمير سعود الى القصر استقبله فيصل ونادى به ملكاً. ثم اجتمعت العائلة المالكة التي كانت كلها في الطائف حول جثمان ابن سعود. ولابدّ أنه كان اجتماعاً نادراً وخطيراً. حضره الأمراء على اختلاف أشكالهم وقيافاتهم. ومع ذلك فقد كان كل واحد منهم سليل آخر ملك محارب عظيم. وكان مستقبل كل واحد منهم يعتمد على صفات ومطامح اثنين أو ثلاثة من جماعتهم. وعلى الرغم من أنهم جميعاً كانوا يعلمون بلا ريب أن تأسيس مجلس للوزراء قبل ذلك بأقل من شهر واحد، وتعيين سعود رئيساً له، وفيصل نائباً للرئيس، هو دلالة على اتفاق على الأسبقية، فانها كانت لحظة دراماتيكية. وقد روي لي أن فيصلاً

تقدّم الى الامام، وأخذ خاتماً من اصبع الملك الراحل، وقدّمه الى سعود. وعلى أثر ذلك أعاده سعود الى فيصل معلناً بذلك أنه خليفته وولّي عهده. ثم أعربت العائلة كلها عن اعترافها بهذا الترتيب.

٣ ـ وطار فيصل على الفور الى الرياض صحبة جثمان الملك الراحل، ولم تكن هنالك مراسيم كثيرة، ووضع الجثمان على سيارة نقل اعتيادية، واختفت من مسرح التاريخ. وهكذا عاد ابن سعود الى وطن آبائه وأجداده.

٤ ـ وفي هذه الأثناء كان مكتب البرقيات في جدة يغرق في طوفان من البرقيات. وقد أعلن مؤخراً أن الملك الجديد تلقى أكثر من عشرة آلاف برقية من مصر وحدها. وفيما عدا ذلك، فقد قضت جدة يوماً يكاد يكون اعتيادياً، ولم تغلق المخازن الاّ تدريجياً، ولم تلغ العاب كرة القدم المقررة بعد ظهر ذلك اليوم كلها. وأصبح المطار مهجوراً بعد الظهر لمدة قصيرة بعد أن اكتظت كل طائرة فيه بالأمراء والوجوه الذين طاروا الى الطائف. ولكن لم تكن هنالك فرصة كبيرة للاصطياد في الماء العكر بحيث عاد الكثيرون منهم الى جدة في مساء اليوم نفسه. وعلى اثر تلقّيه تعزية أحد أعضاء سفارتي، علّق الجنرال ابراهيم الطاسان بقوله: «انّه لأمره».

٥ ـ كان هذا هو الموقف السائد. وكان هنالك حزن يسوده ضبط النفس. ولكن الأمر لم يأت مفاجأة، ولم يكن ثمّ هياج أكثر مما ينبغي بنتيجة الأحداث التي أذيعت من راديو مكة ظهراً. وكان علم سفارتنا أول علم ينكّس، وقد أعربت عن تعازيّ الشخصية وتعازي حكومة جلالتها، وكذلك بصفتي عميداً للهيئة الدبلوماسية، الى الشيخ خالد القرقني الذي كان قد تسنّم ادارة وزارة الخارجية. وترك الشيخ جميع أمور البروتوكول لي، ونجحت الهيئة الدبلوماسية في التصرف بشكل موحّد وبضبط النفس. وحالما وصل الملك الى جدة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) دعيت لأكون على رأس الهيئة الدبلوماسية بأسرها في مقابلة مع جلالته. ان الكلمة القصيرة التي ألقيتها بهذه المناسبة أذيعت بعد ذلك باللغة العربية من راديو مكة. وقد تعمّد الملك أن يضع الأمير فيصل في مكانة متقدمة بين الحاضرين.

٦ ـ وبعد مغادرتي مباشرة بدأ الملك سلسلة طويلة من المقابلات مع وفود خاصة من الأقطار العربية. لا الوفد البحريني، ولا الوفد القطري حضرا لزيارتي، ولم يمهدا لي سبيل لقائهما بأية طريقة كانت. وكان الوفد الأخير محل ترحيب خاص من السعوديين لأنه كان برئاسة الحاكم نفسه. وقد علمت أن الترتيبات لزيارة الوفد البحريني قامت بها شركة النفط العربية الأميركية (آرامكو) بناء على طلب وجّه اليها. وأرسل ملك اليمن أحد أبنائه. وحضر من لبنان وفدان، وكان أحدهما برئاسة رئيس الوزراء والآخر مؤلفاً من واحد وعشرين شخصاً من المعارضة. وقد قيل لي إن الأردن أرسل أحد أعضاء العائلة المالكة، ولكن الوفد السوري كان مخيّباً للآمال، اذ لم يرأسه غير وزير الزراعة. ونظراً للمساعدات التي تلقاها العقيد الشيشكلي اعتبر عدم حضوره شخصياً نكراناً للجميل. ومع ذلك فان الوفد العراقي كان أقرب الى الاهانة، خاصة وأن الملك سعود نفسه ذهب الى بغداد لحضور حفلات التتويج في أيار (مايو)، فقد اكتفى العراق بارسال سفيره في المملكة العربية السعودية، وهو يقيم في القاهرة عادة. ولم تذكر الصحافة المحلية شيئاً عن الوفد العراقي. وعلى العكس من ذلك كان الوفد المصري ـ برئاسة البكباشي جمال عبد الناصر ـ مبعث اغتباط.

٧ ـ ومع ذلك، فقد كان هنالك زائر واحد قد يكون أهم من هؤلاء جميعاً، وهو المستر دافيد

دانكان، أحد مصوّري مجلة «لايف» الذي وصل في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) بدون تأشيرة دخول، ومع ذلك فانه، بمساعدة شركة (آرامكو)، كان في شقّة الملك الخاصة خلال أقل من ساعتين. والنتيجة هي احتمال ظهور صورة الملك سعود قريباً على غلاف أحد أعداد مجلة «لايف». ومن سوء حظ كتّاب السير في المستقبل ان دانكان لم يتمكن من التقاط صورة لأبناء الملك عبد العزيز كلهم مجتمعين. ان مدى الحرية التي افسحت لدانكان (الذي سبق له أن أعد ريبورتاجاً مقبولاً عن آرامكو) هو اشارة الى تصميم الأميركيين والسعوديين على التفاهم الجيد فيما بينهم. ولا شكّ ان احتمال الوصول الى مشاهدين أو قرّاء يبلغ عددهم ١٥ مليوناً في لقطة واحدة لما يبعث السرور في نفس الملك سعود.

٨ ـ وفي يوم الجمعة الماضي كان هنالك اجتماع جدير بالاهتمام خلال صلاة الظهر في أحد الجوامع في مركز مدينة جدة. مفرزة من حوالي مائتي جندي اصطفّت على أحد جانبي الشارع الضيق الذي كان قد مهّد بصورة خاصة باضافة الرمل والحصى، وجلس وليّ العهد في المقعد الأمامي لسيارة الملك، وكان من الواضح مرة أخرى أن سعود يحرص على اظهار مدى الارتباط الوثيق بينه وبين أخيه. والى جانب الحرس المدجج بالسلاح، كان في الاستقبال جمع من الوجهاء ينتمون الى عدّة أجيال. وكان من الطريف بصورة خاصة مشاهدة عبد الله السعدون، وهو صديق قديم لابن سعود، وأحد زعماء عشيرة السعدون في المنتفك على الحدود العراقية، وكذلك الشيخ الجليل سعود بن جلوى الذي عاد مؤخراً من معالجة في اوروبا. وكان كلاهما يحتل مكاناً بارزاً. وقد يكون ذلك من قبيل الصدفة، ولكن كليهما كانا يظهران أقوى شخصية وأكبر ثقة بالنفس في عهد ابن سعود من أولئك الوجهاء الضجرين الأصغر منهم سناً الذين يقلّدون المصريين. وهذا يرمز الى اتجاه يلاحظ في الحجاز بصورة خاصة، ولكنه قد يرمز أيضاً الى تصميم الملك على عدم التفريط بأنصار العرش القدماء.

٩ ـ وعلى الرغم من جميع التكهنات والتمنيات، لم تتمّ حتى الآن اقالة اي من رجال العهد القديم، ولم يعيّن أحد في منصب جديد مهم، مع استثناء واحد، وهو تعيين أحد الأشخاص من الجماعة القديمة، محمد سرور الصبّان (هو ابن عبد، ويعتقد أنه حاول اغتيال ابن سعود في سنة ١٩٢٥) الذي عيّن وزيراً للدولة، وعضواً في مجلس الوزراء ومستشاراً مالياً للملك. وقد تغلّب محمد سرور منذ مدة طويلة على بدايته السيئة، وكان لمدة عشرين عاماً أحد شخصين أو ثلاثة أشخاص رئيسيين في وزارة المالية بعد الوزير. وخلال الشهور القلائل الماضية عني بصورة خاصة بالتقرب الى الملك الحالي. والمتوقع أن يكون نفوذه معادياً للوزير ـ عبد الله السليمان المخاتل ـ الذي حصر بيديه في وقت أو آخر كل فرع من الحكومة، باستثناء الشؤون الخارجية. اضافة الى ذلك، فقد كان من المعروف منذ مدة طويلة ان «سعود» كان يكره وزير المالية وهو ولي للعهد. وفي صلاة الجمعة كان غياب عبد الله السليمان أمراً ملفتاً للنظر، وقلما شوهد في المناسبات العامة منذ رجوعه الى جدّة. ان سقوطه الذي سيؤدي بلا ريب الى سقوط عائلته ايضاً، سيلقى ارتياحاً يكاد يكون مؤكداً، وذلك أمر لا بدّ من حدوثه في النهاية، ولكنني أعتقد أن «سعود» لن يتعجل الأمور، وان الموظفين الذين لا يحبهم قلماً سيفصلون، بل سيجدون أن مهماتهم الرئيسية تنتقل الى أياد أخرى. وهذه فيما أظن ستكون السياسة العامة التي سيسير عليها سعود، سواء أصحّت أم لم تصحّ الرواية التي تقول ان ابن سعود، خلال مرضه الأخير، أوصى أولاده خيراً باثنين هما عبد الله السليمان ورئيس حاشيته عبد الرحمن الطبيشي.

١٠ ـ ان وضع سعود قوي بدرجة تجعله في غنى عن منح تنازلات صارخة أو القيام بتطويرات جديدة واسعة. وهو لم يدل الاّ بتصريحين أو ثلاثة كانت حافلة بالدعاء لدوام الازدهار في المستقبل. وقد اعلن عن عفو عام سياسي يشمل ايضاً المسجونين بسبب الديون الحكومية فقط.

١١ ـ ولما كانت الاحداث حتى الآن قد أيدت الآراء المتعلقة بقضية انتقال العرش التي وردت في كتابي المرقم ١٩٤٢/٢/٥٢ والمؤرخ في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ الى السر جيمس بوكر، وكتاب المستر ريتشز المرقم ١٩٤٢/٥/٥٢ والمؤرخ في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٥٢ الى المستر روز، وتقريري المرقم ١٤٢ والمؤرخ في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢، وفي الفقرتين ١٦ و١٧ من تقريري المرقم ٢٨ والمؤرخ في ٣ آذار (مارس) ـ فانني لا ارى سبباً لتعديل تقييمي لسعود وموقعه الذي اوضح في تلك المراسلات. وانه لمن المبكر جداً التكهن بدقة بالتغيرات التي ستحدث نتيجة لتولي الملك سعود العرش، ولكنني لا أزال أعتقد أن طابعها سيكون «التطور» وليس الثورة أو الفوضى. ان أخطر مشكلة تواجه الحكومة السعودية تكمن في تعقّد اعمالها بصورة متزايدة. وان معظم الاعضاء الرئيسيين في الحكومة هم دون مستوى مناصبهم كفاءة، ولكنهم لن يعترفوا بذلك. ان هذا الوضع قد يفرض على البلاد درجة أكبر من اللامركزية، وهو امر قد لا يكون مفيداً بالضرورة. ان الحكومة المركزية لن تحارب التفكك بقدر محاربتها عدم الكفاءة، بما في ذلك عدم كفاءتها هي. ومع ذلك فان الأسباب المتنوعة التي قد تؤدي الى الاضطراب، والتي بحثتها في تقريري المرقم ١١٤ بتاريخ ٥ ايلول (سبتمبر) لا تزال بعيدة الى حدّ ما.

١٢ ـ ان آثار انتقال العرش الى الملك سعود على العلاقات السعودية ـ البريطانية وعلى وضعنا في المملكة العربية السعودية لا ينتظر أن تكون صارخة، وان الملك عبد العزيز ـ كما سبق أن ابديت في مناسبات عديدة ـ ربما كان أفضل أصدقائنا في هذا البلد. ولم اتمكن حتى الآن من اكتشاف الشخص الذي أدلى اليه الملك سعود بتصريحه المنشور في جريدة «التايمس» الصادرة بتاريخ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣، وفي رايي انه لم يقل شيئاً محدداً أو واضحاً، ولم يكن لهذا التصريح اي وقع محلّي. ولكنني لا اشك، مع ذلك، في أن الملك سعود يرغب في تسوية نزاع الحدود، ويودّ أن تكون علاقاته معنا طيبة. ولكنني لا أظن أنه سيقوم بمجهود خاص لتحقيق أي من هذين الأمرين الاّ إذا كان هنالك من يحثّه على ذلك بشدة. وفي رايي أن الأمير فيصل يشاركه في هذه الفكرة.

ولما كان سعود مفتقراً الى صفات القوة المسيطرة التي كانت لدى والده فانه (وكذلك الأمير فيصل ايضاً) سيكون أكثر حساسية تجاه الآراء المعارضة في هذا البلد وفي الدول العربية والاسلامية الأخرى، وانهما سيتحاشيان الظهور بمظهر الضعف، وقد يكونان مستعدين ـ على العكس من الملك عبد العزيز ـ للمجاهرة بشجب المؤامرات الغربية والمسيحية والاستعمار.

١٣ ـ واذا كان سعود مستعداً لتفضيل دولة غربية فستكون تلك الدولة هي اميركا. وانني واثق أن الأميركيين سيقومون بكل ما في وسعهم لتعزيز هذا الموقف والحفاظ عليه. وإذا اردنا تحاشي ما قد يصيبنا من ضرر خلال هذه العملية، فعلينا أن نكون متيقظين جداً، ومستعدين للتكلم بصراحة وبساطة مع كل من الأميركيين والسعوديين.

١٤ ـ وبصورة عامة فان استنتاجي المبدئي هو أن المملكة العربية السعودية في عهد ملكها الجديد، ستستمر في اتباع التيارات التي كانت تشاهد في أواخر العهد السابق. ومع

تعقيدات العصر الحديث، فان لقوّة الشخصية دوراً أقل مما كان لها حينما احتلّ ابن سعود مملكته وأسسها. ولا يزيد سعود على أن يكون ظلاً لوالده، وأشك أن تكون الأحداث التالية ناجمة عن ارادته بقدر ما ستكون نتيجة للظروف السائدة.

١٥ ـ انني مرسل نسخاً من هذا التقرير الى ممثلي جلالتها في عمان وبيروت وبغداد والقاهرة ودمشق والبحرين وتعز وواشنطن والى مكتب الشرق الأوسط البريطاني في فايد.

وتفضلوا.... الخ

سي. بلهام

الفصل الثاني

الأوضاع العامة في المملكة العربية السعودية

توفي الملك عبد العزيز بن سعود، عاهل المكلة العربية السعودية في اكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٥٣، فخلفه على العرش ابنه الأكبر الأمير سعود الذي كان ولياً للعهد. وكان ارتقاء الملك سعود عرش أبيه أول انتقال في العرش يتمّ في المملكة العربية السعودية منذ قيامها كدولة بشكلها الجديد الذي أسسه الملك عبد العزيز.

وننشر في هذا الفصل تقريرين كتبهما السفير البريطاني في جدة الى حكومته عن الأوضاع العامة في المملكة العربية السعودية في الفترة التي أعقبت وفاة الملك عبد العزيز، وفي بداية عهد الملك سعود، مع تحليله لتلك الأوضاع وتكهناته للمستقبل.

وكان السفير البريطاني في جدة في ذلك الوقت، هو المستر كلينتن بلهام (الذي منح لقب «سر» فيما بعد) وهو من قدامى موظفي وزارة الخارجية، اشترك في الحرب العالمية الأولى، ثم انتمى الى الخدمة الخارجية في سنة ١٩٢٠ وهو في العشرين من عمره، وخدم لمدة طويلة في القنصليات البريطانية في الصين حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، ثم نُقل الى مدغشقر بصفة قنصل عام، ثم الى بغداد فمدريد، مستشاراً تجارياً للسفارة البريطانية فيهما. وفي سنة ١٩٥١ عين سفيراً لبريطانيا في المملكة العربية السعودية فبقي فيها حتى سنة ١٩٥٥ ونقل بعدها الى براغ. وقد توفي المستر بلهام في تموز (يوليو) سنة ١٩٨٤ عن ستة وثمانين عاماً.

ان استعراض الخدمات السابقة لهذا السفير والأقطار التي عمل فيها، قد يساعد في اعطاء فكرة عن خلفيته وتجاربه وربما عقليته التي تكونت أو تأثرت بأحوال المناطق التي قضى فيها معظم سني خدمته. وليست بنا حاجة، بعد، الى تذكير القارىء بأن الآراء الواردة في هذين التقريرين لا تؤلف دراسة تاريخية للممكلة العربية السعودية في تلك الفترة، ولكنها تبين كيف كانت السفارة البريطانية تنظر الى أحداث ذلك القطر العربي وكيف تحلل شؤونه وتقيّم رجاله. وعلى الرغم من أن التقريرين قد يحتويان على اشارات لا نرضى عنها، ولا نوافق عليها، فانهما أنموذجان للتقارير التي كان يبعث بها ممثلو الدول الأجنبية الى حكوماتهم عن أحوال البلاد العربية وأحداثها، وقد يحتويان على بعض النقاط المهمة التي تلفت نظر الأجنبي وتفوت أبناء البلاد.

ويتضمن التقـريـر الأول عرضاً لأول اجتماع يعقده مجلس الوزراء السعودي في عهد الملك سعود، وخلاصة لما جاء في خطاب العرش الذي ألقي فيه، مع تعليقات السفير عليه وتحليله لمحتوياته الرئيسية.

أما التقرير الثاني فيحتوي على تقييم السفير للوضع العام في المملكة العربية السعودية وعرض لبعض التيـارات التي تسـود سياستها الداخلية والخارجية، كما يحتوي على بعض التكهنات ـ الصحيحة والمغلوطة ـ عن مستقبل البلاد.

(١)
(من المستر بلهام الى المستر أنطوني ايدن)(١)

السفارة البريطانية

جدّة — **سرّي**

١٤ (آذار) مارس ١٩٥٤ — **الرقم:٤٢**

سيدي،

في ٧ (آذار) مارس ١٩٥٤ عقد في الرياض أول اجتماع لمجلس الوزراء في العهد الجديد. وقد سبق الاجتماع عرض عسكري، ورقصات عشائرية اشترك فيها كل من الملك وولي العهد (الأمير فيصل). وبعد ذلك توجه الركب الملكي الى قاعة الاجتماع التي كان حاضراً فيها أيضاً ـ الى جانب الوزراء والمستشارين كافة ـ السفير المصري والوزيران المفوضان الايطالي والتركي (وكانوا قد حضروا ـ الى الرياض ـ لتقديم أوراق اعتمادهم)، والوفد الصحافي العراقي الذي صادف أن كان موجوداً في الرياض في ذلك الوقت. وبعد تلاوة مطولة من القرآن الكريم من قبل القاضي الأكبر، ألقي خطاب العرش، وقد ألقاه الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير الخارجية. وأتشرف بتقديم فحواه مجرداً عن عبارات الدعاء والتمنيات في الفقرات التالية:

٢ ـ كان الموضوع الأول (الذي تناوله الخطاب) هو السياسة الخارجية. وقد أكد الملك سعود نيته في اقتفاء خطوات والده، وصرّح أن همّه الأول سيكون العمل على تحقيق وحدة العرب بواسطة جامعة الدول العربية وبما يتفق وميثاقها. وقد أكد أيضاً على العلاقات الودية القائمة حالياً بين الدول الاسلامية، وأفرد الأردن وباكستان باشارة خاصة. ومضى يقول اننا نعرف جميعاً ذلك «النموّ السرطاني الذي زرع في الشرق الأوسط «والذي ارتكب» أبشع الجرائم في تاريخ العالم». فاسرائيل لم تكن خطراً يهدد جاراتها فقط، بل يهدد الاسلام نفسه (مما يتضمن بطبيعة الحال تلميحاً بأن محاربة اسرائيل ستكون «جهاداً»)، وفيما عدا ذلك، فان سياسة المملكة العربية السعودية ستكون العمل على تحسين علاقاتها السياسية مع جميع الاقطار. ثم جاءت الاشارة الى نزاع الحدود مع الحكومة البريطانية فأعرب جلالته عن أمله في التوصل الى تسوية عاجلة.

٣ ـ وانتقل الخطاب فأشار الى الميزانية التي كان اعدادها المهمّة الرئيسية للاجتماع الحالي لمجلس الوزراء. وسيكون البند الرئيسي في النفقات مخصصاً للجيش، وخاصة التدريب الفنّي وشراء الأسلحة العصرية. وستكون هنالك أيضاً زيادة في القوة البشرية. ووردت أيضاً إشارة مختصرة الى أعمال الوزارات الأخرى. فالتعليم سيركز بالدرجة الأولى على التعليم الديني، الزراعة لن تهمل امكانيات التصدير، وفي مجال المواصلات سيوجه

(١) Mr. C Pelham to Sir A. Eden, F.O. 371/110098 (Es 1017/1) 14 March 1954.

الاهتمام الى السكك الحديد المخططة. وكان مما يدعو الى الانتباه في اطار البند الأخير هو اعطاء الأولوية الى الخط المقترح الذي سيربط بين الرياض وجدة ومكة، أما سكة حديد الحجاز التي سبق أن أحيطت بدعاية واسعة، فلم ترد عنها سوى اشارة عابرة. اضافة الى ذلك، كانت النية متجهة الى تأجيل أعمال تحسين الطرق واعمارها الى وقت تال.

٤ ـ كان المتصور أن تتخذ مشروعات تنمية البلاد بالنتيجة صيغة خطة خماسية، ولا شك أن الخطاب أكد على أن رعاية الشعب كانت تحتل مكاناً مهماً في قلب الملك. وقد أشار الى الترتيبات التي اتخذها جلالته لنقل عدد من رجال العشائر الى المدن بعد انقطاع الأمطار في الصحراء. وقد يكون هذا عملاً خيرياً: ولكن أشيع أيضاً أن معظم العشائر المعنية هي عشائر نجدية يأمل الملك أن يدعم بها مركزه في مدن الحجاز. وليس هنالك شك في الأثر الطيب الذي تركه لدى جماهير العشائر في الرياض اشتراكه معهم في رقصة السيف، على نحو ما كان يفعله والده امامه في عهد يفاعته.

٥ ـ وربما كان أكثر اقسام الخطاب أهمية هو الذي تناول أعمال الحكومة المالية، والتغييرات المقترحة فيها. ان التعقيد المتزايد في الجهاز الحكومي تطلب شيئاً من التقليص في النطاق السابق لوزارة المالية. ان مثل هذا العبء سيكون أكبر مما تستطيع النهوض به مؤسسة لديها جهاز كامل من الموظفين، دع عنك شخصاً واحداً، أو مجموعة صغيرة من الأفراد. ان الوزارة ستعمل في المستقبل ضمن قيود الميزانية لكي «تضمن سير أعمال هذه الوزارة بصورة دقيقة» ـ وسيحتوي مجلس الوزراء على شعبة للحسابات، وسيقوم مراقب هذه الشعبة بمراقبة جميع واردات الدولة ومصروفاتها. ان استحداث هذا المنصب الجديد يفسر الآن بصورة عامة كخطوة أخرى نحو تجريد الشيخ عبد الله السليمان من بعض سلطاته، لصالح محمد سرور، المستشار المالي للملك والذي يحتمل جداً أن يعهد اليه بمنصب المراقب العام للحسابات.

٦ ـ وانه ليصعب في الوقت الحاضر أن نستنتج من هذا الخطاب الشيء الكثير عن نيات الملك. وقد تعودنا منه في السابق كثيراً من التعابير المهدئة، بحيث يصعب أن ننسب اليه اخلاصاً زائداً في القول، كما أن سياسات القصر، ومناورات الوزراء تحجب القضية بصورة لا مفرّ منها. ولكن وراء المقترحات المالية الجديدة ـ كما يظهر لي على الأقل ـ يكمن الادراك المتزايد لوجوب القيام بشيء ما بشأن الفوضى التي تسود البلاد اذا أريد تنفيذ أي مشروع كبير. وستتمثل الخطوة التالية في الميزانية الجديدة التي يعلق عليها كثير من الآمال. ويقول شاهدو العيان ان العمل في اعدادها ماض بصورة حقيقية في الرياض. وستكون خيبة أمل مريرة لوزير المالية اذا لم يفسح له المجال لتكون له اليد الرئيسية في هذه الطبخة. وقد قيل إنه كان يبدو مغموماً خائر العزيمة تماماً في الرياض، وقد يكون هذا بداية النهاية بالنسبة له. ومع ذلك يبدو أن ما يعترف به الجميع هو أنه برصيده الضخم من التجارب، لا يزال شخصاً يمكن الاستفادة منه.

وأتشرف... الخ

ك. بلهام

(٢)

(من المستر بلهام الى المستر انطوني ايدن)[٢]

السفارة البريطانية
جدّة
٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٤

سرّي
الرقم: ٥٠

سيدي،

مع زيارة الملك سعود الى القاهرة، وافتتاح مجلس الوزراء مؤخراً، وانتهاء دورة من مفاوضات معنا بشأن الحدود، قد يكون من المفيد أن أحاول تقييم الوضع العام لهذه البلاد، وأن أشير، اذا أمكن، الى بعض التيارات التي تسود سياسة حكامها. وقد قيل ان السعوديين ليست لهم نيّات ثابتة، بل مجرد شكوك وتحيزات وكراهيات فقط. وهذا مما لا يمكن اثبات بطلانه: ولكنني أعتقد ـ في أفضل الحالات ـ أنه جزء من الحقيقة، وهو لا يعكس نواقص السعوديين بقدر ما يعكس جهلنا بالطريقة التي تعمل بها عقولهم. وآمل أن يكون من شأن النقاط التالية أن تجعل تكهناتنا في هذا الاتجاه أكثر تأكداً.

٢ ـ لقد مضت الآن أربعة أشهر على ارتقاء الملك سعود عرش أبيه. وعلى الرغم من أن العاهل الجديد لم يأت بكثير من التغييرات الملحوظة. فقد كانت فترة حفلت بكثير من التكهنات بشأن مستقبل البلاد وشؤونها. ولعل أهم حقيقة تتعلق بهذه الشهور القلائل الماضية هي أن وراثة العرش لم يصحبها أي نزاع علني، وليس من المعروف هل كان ذلك يعود الى سلوك الملك المتّسم بالحكمة والاعتدال، أم الى مساومة معينة بينه وبين أخيه الأمير فيصل وليّ العهد. ولكن أغلب الاحتمال أنه الآن يشعر بالثقة والاطمئنان، وأن أية مخاوف قد تنتابه تتعلق على الأرجح بولاء بعض رعاياه أكثر من أفراد أسرته، على الرغم من أن احتمالات التحدي من جانب بعض أعضاء أسرته لا يمكن استبعادها كلياً. ان الملك سعود يعتزم بصورة كلية الاحتفاظ بالسلطة المطلقة التي كانت لدى والده، ولكن مع الفرق التالي: وهو أنه في دولة يزداد فيها تعقيد الجهاز الحكومي يومياً، يقتضي مثل هذا التصميم اعتماده على وزرائه بدرجة متزايدة، وليس من الواضح في الوقت الحاضر مدى تأثير مستشاريه الكثيرين عليه. ولذلك فان المخاطر المعينة التي على الملك أن يواجهها هي أن يساء ابلاغه بالأمور، أو تساء نصيحته. ان البلاط الملكي يضم الآن كلا من مستشاري الملك السابق ومستشاري العهد الجديد. وقد نقل عن عبد الله بلخير، السكرتير الخاص الرئيسي للملك، قوله ان حوالي ثماني مجموعات أو تسعاً قد تكوّنت الآن في حاشية الملك، وكل منها يناضل لأجل السلطة. ومع ذلك فكل مجموعة منها تدرك أن الآخرين لا بدّ منهم إذا أريد الاحتفاظ بالتوازن الحالي. ويقال ان الملك مصمم على اقتلاع جذور الجماعة القديمة، عاجلاً كان ذلك أم آجلاً. وفي الأسبوع الماضي فقط سرت في جدة الاشاعات عن تغيير وزاري بما في ذلك اعفاء وزير المالية عبد الله سليمان، واناطة بعض المناصب الوزارية ببعض اخوان الملك وبأكبر أبنائه، الأمير فهد. وسرعان ما تبين أن الاشاعات كانت كاذبة، ولكن مجرد انتشارها كان مؤشراً الى الوضع المائع لشؤون البلد الداخلية. ان سقوط وزير المالية كان متوقعاً منذ مدة طويلة، وقد سبق أن سحبت منه بعض صلاحياته ووزعت على آخرين، ولكن سيكون من المستغرب أن يقوم الملك بتغييرات كاسحة في الدائرة المحيطة به من المستشارين، لمدة

(٢) F.O. 371/110098 (Es 1017/2).

ما على الأقل. ان رجالاً من أمثال عبد الله سليمان ويوسف ياسين ـ تاليران المملكة ـ لا يمكن ايجاد من يحل محلهم بسهولة، كما أن من قد يستفيدون من اخراجهم لن يرغبوا في استعجال الأمر اذا كانوا بذلك سيهددون سلاسة اشتغال جهاز يضع بصورة مريحة جنيها في جيوب من يديرونه، مقابل أية منفعة قيمتها فلس واحد يقدمونها للبلاد.

٣ـ ومع ذلك، فمهما كانت الجماعة التي ستفوز في النهاية، فليس من المحتمل أن يحدث ذلك تغييراً مهما في البلاد: فان الاعتبار الأول الذي سيراعونه هو ذاتهم، ومن الواضح أنه ليس هنالك بينهم قلق على مصلحة البلاد، ولا يؤرقهم شيء من المحن التي تعاني منها الدول العربية المجاورة. ومع بقاء المصلحة الذاتية القانون السائد، فلا شك أنه سيكون من مصلحة الطبقات الحاكمة أن تضمن بقاء مثل هذا الوضع القائم. وأعتقد أن هذا سيبقى العامل الذي يؤثر في طبيعة سياسات هذا البلد الداخلية والخارجية لمدة من الزمن.

٤ ـ وعلى ذلك الأساس فلا بدّ للطبقات الحاكمة أن تخشى أي تحدّ للنظام الاجتماعي السائد في الداخل. فهنا في المملكة العربية السعودية تقوم هذه الطبقة في موقع محظوظ. وفي التاريخ المؤلم للدول الأخرى في الشرق الأوسط كانت الطبقات المتوسطة هي العنصر المشاكس دائماً. ولكن المملكة العربية السعودية لا توجد فيها طبقة متوسطة محلية ـ وان هذه الطيور العابرة، أي التجار القادمين من سواحل البحر المتوسط ـ مشغولون باثراء أنفسهم عن الاهتمام بالسياسة. ومع ذلك، فهنالك تغييرات يحتمل كثيراً أن تنتج مجتمعاً أقل رضى عن الطريقة التي تنفق بها ثروة البلاد. ان مثل هذه التغييرات صغيرة نسبياً في الوقت الحاضر، ولا تزال هنالك فرص كافية لكسب المال بسهولة لارضاء مثل هذه النزعات التي بدأت بالظهور حديثاً. ولكن هذا أمر لا يمكن دوامه، وإذا حدث بنتيجة اكتشاف آبار جديدة للنفط أن ارتفعت العائدات، فقد يؤدي ذلك الى ظهور طبقة «أفندية»، ويضع نهاية سريعة لشهر العسل الحالي. ومع ذلك، فلا يكاد يكون من المحتمل أن يؤثر أي إدراك لمثل هذا التيار في سياسة الحكام الحاليين: بل على العكس من ذلك، فانه سيؤدي الى استفحال الفساد، ويرسخ عقيدة انتهاز الفرصة طالما هي سانحة. ولذلك فانني أشعر على الرغم من التصريحات الأخيرة عن التغييرات المزمعة في ادارة مالية البلاد، وعلى الرغم من اخلاص الملك سعود ونياته الطيبة لتحسين حالة المملكة، بأن واقع أية سياسة داخلية قد تنتهجها الحكومة لن يكون كبير الاختلاف عما رأيناه في السنوات القلائل الماضية.

٥ ـ ونأتي الآن الى سياسة الحكومة الخارجية والقليل الذي يمكن أن يعرف عنها. وهي تبدو مجموعة متناقضة من المشاعر العملية والتمنيات. وتظهر الأولى نفسها، مثلاً، فيما كان حتى الآن تسخيراً ناجحاً للأميركيين، أما الثانية، ففي العبارات اللطيفة والمطنطنة التي توجه بها الملك سعود الى دول الشرق الأوسط ومشكلة اسرائيل. وهنالك تناقض ظاهري، فمن جهة يقوم عدم ثقة بالنفوذ الأجنبي (الذي قد يهدد التوازن الحالي في البلاد)، ومن جهة أخرى مباهاة تتوق بشدة الى ثمرات ومعارف التكنولوجية الغربية. ومن حسن حظ المملكة العربية السعودية أن سياسة «التهدئة» التي تتبعها اميركا في الشرق الأوسط توفر مخرجاً سهلاً مما كان يمكن، بخلاف ذلك، أن يكون مأزقاً مزعجاً. وهكذا فان عائدات النفط تأتي ومعها شحنة مشكورة من المساعدة الفنية والعسكرية، كلها بدون «تدخل» ولا «شروط»، وكلها تكاد تكون بدون محاولة لاحداث تغييرات في الشكل المعقد للحكومة السعودية. واضافة الى ذلك، فان الهيمنة الأميركية ستكون أيضاً ضماناً ضد تدخل أية دولة أخرى. وربما يعتقد السعوديون أن مثل هذا الوضع يمكن الاحتفاظ به الى ما لا نهاية

بشرط أن يقوموا في فترات معينة باجراء تعديل في التوازن، ويضمنوا، بصورة مناسبة، الحد من نفوذ أية دولة منفردة مهما كان وديّاً وغير خطر. وقد يكون ما حدث في بداية هذه السنة من استبدال شركة من المصرفيين الأميركيين واحلال مجموعة المانية محلها بوصفهم المقاولين الرسميين للحكومة، مما يهدف الى هذه الغاية. وكانت القصة التي دارت محلياً هي أن الألمان يسعون لتوسيع دائرة نفوذهم، ولكنني لم أجد حتى الآن أية دلائل سياسية في هذه العملية. ومع ذلك فان ما هو واضح هو أن السعوديين أثبتوا بهذه الحركة أنهم متنبهون الى وجوب تقييد اليد التي تطعمهم ـ ولكن عض تلك اليد هو أمر بعيد عن أفكارهم.

٦ ـ وعلى الرغم من بعض المخاوف التي تساورهم أحياناً، فان الأميركيين، فيما أظن، مرتاحون لمثل هذا الترتيب. ولكن ما هي حوافزهم الحقيقية؟ في الحالة الراهنة من انعدام التلاحم بين سياستهم الخارجية وسياستنا، فان ما سيرد في أدناه لا بدّ له أن يكون في معظمه عبارة عن تكهنات. ان الأحداث الأخيرة تركتني حائراً في الدور الذي يراد بالمملكة العربية السعودية أن تقوم به في الترتيب الرائع الذي يبدو أن الأميركيين يعملون على بنائه وراء الواجهة البالية لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. ان المملكة العربية السعودية ليست بطبيعة الحال في الخطوط الأمامية مثل تركيا وباكستان، وان المرء ليميل الى الظن بأن أهميتها في مجال الدفاع التاكتيكي عن الشرق الأوسط ضئيلة. ولكنها من ناحية كونها قابلة لأن تهيّأ للقيام بدور في هذا المخطط الدفاعي الجديد فان لديها ما تمتاز به على مصر ودول الهلال الخصيب، وهو أنها تتمتع باستقرار نسبيّ بالقياس اليها. وقد قدرت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتان ذلك طبعاً. ولذلك أخذت المشورة تنهال على البلاد، الى جانب أية مساعدة يطلبها السعوديون بحذر. وقد أخبرني زميلي السفير الأميركي قبل أيام قلائل أنه هو والجنرال غروفر، رئيس البعثة العسكرية الأميركية في المملكة، كانا يعدّان الميزانية العسكرية للسنتين القادمتين. ان المبلغ الذي تتضمنه هذه الميزانية كان ٦٥ مليون دولار، وكان المستر ودزورث (السفير الأميركي) يعتبر المبلغ غير كاف: وإذا كان للسعودية أن تتسنم دورها الصحيح في الدفاع عن أراضي النفط فانها ستحتاج الى انفاق مبلغ أكبر من ذلك. وقد اتفق معي في أن ذلك الدور سيكون صغيراً، ولكن «أي قليل سينفع أيضاً».

٧ ـ ان الملك سعود (ربما بدون حثّ من الأميركيين) قد أظهر أنه ذو عقلية دفاعية جداً، وقد أبدى في محادثاته الأخيرة مع الزعماء المصريين شيئاً من القلق بشأن حماية الشرق الأوسط وحقول نفطه من أي اعتداء سوفياتي محتمل. ولكن إذا كانت لدى أميركا أية نية لجعل المملكة العربية السعودية تنضمّ في النهاية الى أية منظمة دفاعية كالتي تتكون الآن في الشمال والشرق، فمن الواضح أنها كانت ستثني الملك سعود عن مسايرة مصر باذعان، وما يتبع ذلك من حياد وحيرة، لأن الملك قد أظهر نفسه ـ حتى في وقت قريب حينما رفض المعونة الأميركية ـ بأنه متردد في تشويه سمعته الممتازة في الجامعة العربية. ولذلك فمن المحتمل أن يكمن الظل المهيمن لوزارة الخارجية الأميركية وراء موقف الملك الذي أفصح عنه مؤخراً في الملاحظات التي أبداها للواء محمد نجيب. وهذا جدير بالاعجاب، ولكن الملك سعود ومستشاريه السياسيين مغازلون مراوغون، ولا أستطيع أن أمنع نفسي عن الشعور بأن المملكة العربية السعودية ـ شأن معظم الدول العربية الأخرى ـ تولي الخطر الشيوعي اهتماماً أقل من الخطر الصهيوني.

٨ ـ أما فيما يتعلق بجيرانه، فان سياسة الملك سعود (حتى بصرف النظر عن النفوذ الأميركي

المحتمل) ربما ستبقى غير مستقرة، وانه سيرقب الصراع بين مصر والعراق على زعامة العالم العربي واضعاً نصب عينيه اغتنام أفضل الفرص، ولعله قد وجد حتى الآن أن العراق هو المرشح لأن يكون المنتصر بسبب ثروته الفعلية والمنتظرة، ولكونه بمنجى عن الضغط السكاني الذي تعاني منه مصر. انه وان كان الآن قد قطع شوطاً بعيداً في سبيل نسيان الحزازات القديمة مع الهاشميين، فان مجاملته الزائدة للملك حسين مؤخراً، وتأييده النظام السوري السابق الذي كان ضد أي نوع من الاتحاد مع العراق، يدلان على ضغينة باقية على العراق. ومع ذلك، أعتقد أن حوافز الملك سعود تستند بصورة أكثر صلابة على الثأر، وهو ينفق وسيستمر على انفاق هذه المبالغ الكبيرة من المال على الدسائس في سبيل قضايا جيدة. لأنه طالما كانت أقطار الهلال الخصيب منقسمة فانه قد يكون له فرصة النفوذ هناك، ولكنها إذا اتحدت، قلّ أمله في الحصول على مداراتها في سبيل الحصول على تأييده، وزادت مخاوفه. وفي هذه الأثناء فانه سيواصل سياسته نحو الدول الصغرى الواقعة على حدود مملكته لاسيما وأنه ورث كثيراً من (ولكن ليس كل) نزعة والده في اتباع سياسة توسعية في الجنوب الشرقي. وبنتيجة ذلك فإن موقفه من المملكة المتحدة هو مزيج من المشاكسة والنقمة المحقّة. وعلى الرغم من ان نزاع الحدود يستمر في تعكير علاقاتنا، فقد يكون من الممكن منذ بدء العهد الجديد (وقد أجازف فأقول منذ ان اكتشفت مؤخراً منابع نفط جديدة في المملكة العربية السعودية) ان يفقد النزاع شيئاً من أهميته بنظر السعوديين، وقد يكون هنالك من جانبهم، بنتيجة ذلك، استعداد أكبر من أجل تسويته. ان مفتاح كثير من مواقف الملك في سياسته الخارجية هو الغرور والاعتزاز بالنفس. ان أردية العظمة المستعارة تجلس غريبة نوعاً ما في الوقت الحاضر على أكتاف بلاد يعلم جيرانها بأنها موطن زبائن نواديها الليلية المسرفين، ولا شك أن نظرة الملك الى بلاده على أنها الدولة الاسلامية العظيمة هي ما يبدو له شخصياً أكثر مما يبدو لأي من الحكام العرب. ومع ذلك فان المملكة العربية السعودية تكتسب أهمية متزايدة في العالم العربي، وإذا أصبح اقتصادها أقل فوضى، فمن الممكن جداً ان تقوم بدور له أثر غير قليل في سياسات الشرق الأوسط.

٩ ـ على الرغم مما صببته على السعوديين من جام التشكك في الفقرات السابقة، فإن لديهم أيضاً قدراً من الايثار والاهتمام بالآخرين، فالملك نفسه، فيما أشعر، مهتم اهتماماً صادقاً بمصلحة شعبه ورفاهه، وان كان مفهومه لذلك يحتوي على نكهة تعود إلى القرون الوسطى. ولكن نياته الحسنة في كثير من الحالات، تقضي عليها المصالح الشخصية لمستشاريه. إن إخلاصه الآن ينعكس على ما يسود البلاد من تفاؤل. وكان كل شخص، منذ مدة من الزمن، يتحدث عن الفوائد التي ستعود بها الميزانية القادمة، وكيف ان كل شيء سيصحح، وكيف ستكون للوزراء تخصيصات معينة، ولمشروعات التنمية مبالغ كافية. ولكن التفاؤل لا يمكن ان يغير من الحقيقة الواقعة عن دخل قومي صرف بتبذير كبير، ولا هو يستطيع ان يضمن الادارة الحكيمة والكفوءة لجهاز عصري معقد من قبل مرتزقة من سواحل البحر المتوسط أو الأمراء المدللين وغير المتعلمين. ولا بد من الانتظار لنرى هل سيكون الملك متفتحاً على (أو ربما راغباً في) شراء المشورة الجيدة، وهل ستكون لديه الشجاعة الكافية للأخذ بها.

وتفضلوا ... الخ.

كلنتن بلهام

ولما وصل هذا التقرير الى وزارة الخارجية، علق عليه المستر بلاكهام، الموظف المسؤول عن شؤون المملكة العربية السعودية في الوزارة، بالتعليق الآتي:

«١ ـ ان هذا التقرير مطوّل اكثر مما هو حافل بالمعلومات، ولكننا نستطيع ان نستخلص منه الاستنتاجات التالية:

أ ـ ان سلطة الملك محدودة بسبب اعتماده على مستشاريه الذين هم منقسمون فيما بينهم الى مدارس مختلفة من التفكير.

ب ـ ان الاميركيين مهتمون بقدرات الدفاع السعودية بصورة جدية.

جـ ـ ان السعوديين يحاولون التوفيق بين الاعتماد على المعونة الاميركية مع الولاء للجامعة العربية.

د ـ ان السعوديين لا يزالون مهتمين بالعراق (وبصورة ضمنية بسوريا والاردن ولبنان ايضاً) تحقيقاً لغاياتهم هم.

٢ ـ لا اعتقد ان شيئاً مما ورد في هذا التقرير كان مفاجاة.

بلاكهام»

وعلق عليه موظف آخر في الوزارة قائلاً:

«يحتوي هذا التقرير على كمية كبيرة من المعلومات ولكنه كتب بصورة سيئة بحيث تصعب قراءته بامعان.

سام»

الفصل الثالث

العام الأول من عهد الملك سعود

تضمن الفصل السابق تقريرين كتبهما المستر بلهام، السفير البريطاني في جدة، عن الأوضاع العامة في المملكة العربية السعودية في الفترة التي أعقبت وفاة الملك عبد العزيز بن سعود، والتيارات التي كانت تسود سياسة المملكة الداخلية والخارجية، كما كان يراها ويحللها السفير على ضوء اتصالاته واستنتاجاته.

ويحتوي هذا الفصل على تقريرين آخرين كتبهما المستر فيليبس، مستشار السفارة البريطانية في جدة (الذي كان قائماً بأعمالها خلال غياب السفير).

أولهما يتضمن تحليلاً للظروف التي أدت الى استقالة الشيخ عبد الله السليمان، الذي شغل منصب وزير المالية في المملكة العربية السعودية طيلة عهد الملك عبد العزيز بن سعود، وكان من أقوى رجال الدولة فيها ومن أقرب أصدقاء الملك الراحل، ويعرض التقرير أيضاً دور الأمير فيصل (ولي العهد ورئيس الوزراء) في أحداث تلك الفترة. وربما كانت تنحية الشيخ عبد الله السليمان من أهم الأحداث الداخلية التي شغلت المملكة حيناً، وكانت بداية تحوّل مهم في سياستها وادارتها. أما التقرير الثاني فيستعرض أحداث السنة الأولى من عهد الملك سعود وما شهدته تلك السنة من تغييرات وتحوّلات.

ولا يسعنا هنا الاّ أن نكرر ما ذكرناه في بداية الفصل السابق، من أن هذه التقارير تعبر عن وجهة نظر السفارة البريطانية من الأحداث، وتجلل ظروفها وتقيّم رجالها بموازينها وعلى ضوء مصالحها هي. والواقع أن هذه التقارير، في كثير من الحالات، تكون أنفع في تفهم مواقف بريطانيا، منها في عرض الأحداث نفسها، تلك الأحداث التي أصبحت أسرارها وخلفياتها معروفة من مصادرها الأصلية، ولم يعد فيها من جديد يكتشف، أو غامض يستجلي، وخاصة فيما يتعلق بشؤون البلاد العربية التي نحَن أدرى بشعابها.

(١)

من المستر فيليبس، القائم بالأعمال البريطاني في جدة الى المستر انطوني ايدن وزير الخارجية(١)

السفارة البريطانية
جدّة
١٨ ايلول (سبتمر) ١٩٥٤

الرقم: ١٠٨
سرّي

سيدي،

سبق لي أن ابلغت بصورة مختصرة أخبار استقالة الشيخ عبد الله السليمان الذي كان الى وقت قريب وزيراً للمالية. وأتشرف الآن بتقديم ملاحظاتي عن اهمية هذا الحدث الذي هو آخر تطورات التي حدثت في المملكة العربية السعودية منذ أن خلف الملك سعود أباه في الحكم، وربما ا حدها اثراً.

٢ ـ لم يكن سقوط الشيخ عبد الله عن السلطة مفاجأة: والواقع أن تقرير المستر بلهام المرقم ٤٢ والمؤرخ في ١٤ آذار (مارس) قد تنبّأ به (راجع الفصل السابق)، وقد اشار في ذلك التقرير ايضاً الى النفوذ المتزايد للشيخ محمد سرور الذي هو الآن الوزير الجديد للمالية. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن هذه الأحداث لم تكن غير متوقعة، فان ما شهدته الأسابيع القلائل الماضية مع ما صحبها من حوادث الاعتقال والفضائح والشائعات كانت اموراً تستحوذ على الانتباه.

٣ ـ وربما كان هنالك دائماً الشعور بأن هذا لم يكن نهاية المسلك الطويل، اللامع، الخبيث، لرجل واحد، بل ايضاً نهاية عهد بأسره، لأن عبد الله السليمان كان يقبض بيديه على زمام أهم الأمور في الحكومة. وانه هو الى حد كبير، مع الملك الراحل ابن سعود ـ صديقه وحاميه ـ كان مسؤولاً عن تحويل حكم المملكة العربية السعودية البسيط المطلق، الى حكم، وان كان لا يزال فردياً، فانه أكثر انسجاماً مع الثروة التي تدفقت عليها فجأة بنتيجة فعاليات رجال النفط الأميركيين. وانه اذا كان خلال تلك العملية قد جمع لنفسه ثروة شخصية واسعة، واذا وصلت الشؤون المالية للبلاد خلال تلك المدة ـ على الأقل ـ الى الوضع الذي وصلت اليه، فهل لنا أن نفترض أن استقالته ستؤدي الى زوال الفساد، وتحسّن أوضاع المكلة؟ من المحتمل ان شخصاً واحداً على الاقل يظن ذلك، وهو الأمير فيصل رئيس الوزراء وولي العهد.

٤ ـ ان السبب المباشر لاستقالة الشيخ عبد الله، كما هو المعتقد على نطاق واسع، مشادّة جرت بينه وبين فيصل خلال أحد اجتماعات مجلس الوزراء. ولكن مهما كانت حقيقة الأمر، فمن المؤكد أن سقوطه كان قد اصبح امراً لا بدّ منه بعد اعتقال (محمد علي موصلي) و(بدر الفاهوم)، وهما من رجال عبد الله السليمان، وكانا متورطين في فضيحة «غوفينكو». وعندما علم، في الوقت نفسه، أنه لن يسمح لأي عضو من عائلة السليمان بمغادرة البلاد، ساد الاعتقاد بان هناك عملية انتقام خاصة قيد الإعداد. وبدلاً من ذلك فان استقالة الشيخ عبد الله المهينة قد أظهرت وكأنها من أجل المصلحة العامة وبوصفها تقاعداً عن العمل «لأسباب صحية» لرجل دولة كبير (وقد كان بالمعايير السعودية كذلك فعلاً)، اذ أعرب الملك

---

(١) Mr. H.H. Phillips to Sir A. Eden, F.O. 371/110098, (ES 1017/7) 18 September 1954.

علنا، وبصورة مطوّلة عن امتنانه لخدماته، وأمر بأن يستمر على تقاضي رواتبه (وهي التفاتة لطيفة): وحتى أن خلفه، محمد سرور، الذي كان يوماً ما من رجاله، أصبح عدوّه، قد ذرف عليه دمعة أو دمعتين من دموع التماسيح في الصحافة المحلية.

٥ - وربما كانت العواطف هي التي أنقذت عبد الله السليمان من مهزلة اجراء محاكمة له بتهمة اساءة استعمال الأموال العامة. ولا بدّ أن الملك، وبصورة أخص الأمير فيصل، كانا يتذكران على الدوام المكانة التي كان يحتلها من قلب والدهما، ولا بدّ أنهما كانا منذ عهد بعيد يعتبرانه أحد أعضاء العائلة. ومع ذلك فاذا كان واجب الوفاء تجاه الأب هو الذي حال دون وقوع الهراوة على رأسه، فمن المحتمل أن يكون ردّ الفعل الناجم عن قسوة الواجبات العديدة التي كان يتطلبها أب صارم مثل ابن سعود من أولاده، هو الذي سبّب الاحتكاك بين عبد الله السليمان والبلاط ابتداء. ولا بدّ أن الأمير فيصل واخوانه كانوا مغتاظين منذ أمد بعيد من السلطة التي اكتسبها الشيخ عبد الله، وخاصة خلال السنوات الأخيرة من حكم (عبد العزيز) ابن السعود: أما الآن، والسلطة المطلقة بيد الأمير فيصل (ان أخاه يسود، ولكنه هو الذي يحكم)، فلا بدّ انه رأى في وجود عبد الله السليمان في القصر وفي مجلس الوزراء أمراً أكثر من المزعج. ان الحكام المطلقين لا يحبون نصيحة الأعمام.

٦ - كل هذا يلقي ضوءاً جديداً على خصال ولي العهد. فقد عرف فيصل منذ عهد بعيد بأنه واحد من أكفأ الرجال في البلاد، ولكن لم تكن لديه حتى الآن فرصة كبيرة لاثبات وجوده. ومع ذلك، فان نظام الحكم الجديد بعد أن استقرّ على أسس راسخة تحت رئاسته للوزراء، مع عدد من الوزارات بأيدي بعض اخوانه الأكثر حكمة، وفوق كل شيء، بقطع آخر صلة «بالأيام الماضية السيئة» باستقالة عبد الله السليمان، فان فيصل الآن في وضع يستطيع معه أن يمضي في الاصلاحات التي ينتظرها الجميع منه.

٧ - وعلى الرغم من شعبيته العظيمة جداً في هذا الوقت، فلا يمكن أن يكون هناك شك في توجيهه عينيه الطامحتين الى العرش. انه فضلاً عن تظاهره بقدر كبير من انكار الذات حينما يظهر أمام الناس مع أخيه، فلا يبدو من غير المحتمل أن تقسيماً مريحاً لأعباء الحكم قد تمّ التوصل اليه بينهما. ويبدو أن الأدوار يجب أن تقلب لمدة ما على الأقل: الأمير فيصل الذي عهد اليه رسمياً بأن يكون الناطق بلسان المملكة العربية السعودية في الخارج، ينوي الآن بصورة ظاهرة تخصيص مزيد من الوقت لشؤون البلاد الداخلية، في الوقت الذي يقوم فيه الملك بالدور الذي اتخذه لنفسه في رفع مكانة المملكة العربية السعودية في الخارج، بخطبه الورعة عن الوحدة الاسلامية، وسلسلة الزيارات التي قام وسيقوم بها الى الأقطار المجاورة (يشاع أن ايران وأفغانستان هما الدولتان التاليتان في القائمة).

٨ - وعلى الرغم من أن يد عبد الله السليمان القوية الخبيرة لم تعد توجّه شؤون المملكة العربية السعودية بين ثنايا الاستياء الشعبي من بذخ العائلة المالكة، وامتعاض بعض الأمراء لعدم حصولهم على قصر أو قصرين اضافيين، يبدو أننا، مع ذلك، نستطيع أن نتطلع الى فترة من الاستقرار النسبي، وكذلك (اذا لم يتراجع ولي العهد عن الوعد الذي قطعه في السابق) الى فترة من التحسن التدريجي في الوضع المالي الذي كانت تسوده الفوضى.

وتفضلوا ... الخ.

جي. أي. فيليبس

(٢)
(من المستر فيليبس الى المستر أنطوني ايدن)[٢]

السفارة البريطانية
جدّة
١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤

الرقم: ١١٦
سرّي

سيدي،

في نهاية الشهر الحالي سيكون الملك سعود في طريق عودته الى الرياض التي غادرها في تموز (يوليو) لأداء فريضة الحج، وقضاء بعض الوقت في جدّة، ورفع علمه في بعض الأقسام النائية من المملكة. وعلى ضوء ما شاهدته وقرأته عن استقباله هنا وفي الأماكن الأخرى لا يمكن أن يكون هنالك شك في شعبيته بين العشائر وسكان المدن على السواء. صحيح، ان الهستيريا التي هي العلامة الظاهرية للشعبية قد تنقلب ضده بالسهولة نفسها اذا دفعت في ذلك الاتجاه، ولكن ليس هنالك ما يدل على وجود مثل هذا الخطر. وقد يكون من المفيد ـ بدون استباق تقرير المستر بلهام السنوي عن الأحداث ـ أن أستعرض السنة الأولى من الحكم الجديد.

٢ ـ ولا يمكن أن يقال أنها كانت سنة صعبة أكثر من المعتاد، فوراثة (الملك الجديد) للعرش لم تقابل بأي تحدٍ ولا تشكل حتى الآن موضوعاً للنزاع. ولا بدّ أن تكون مهمته الكبرى أن يحوّل الى نفسه المحبة التي كان يحملها شعبه تجاه والده العظيم، ويبدو أنه حقق ذلك بما كان لا بدّ له أن يكون جهوداً شخصية. وربما كانت أسس هذه الجهود هي الجمع التقليدي بين الاستعراضات من الدرجة الثالثة، والولائم الباذخة، والوعود الجوفاء، وترميمات الجوامع، وصدقات للفقراء، وصكوك بألف جنيه لقضية خيرية أو أخرى. ولكن الأغلبية الساحقة من شعب هذه البلاد ليسوا منظمين ولا منسقين ليطالبوا بما هو أفضل من ذلك مع الثروة التي تتدفق على حكامهم من النفط، كما أن الحكام يحرصون على أن لا يتعلم الناس ما هو أفضل من ذلك.

٣ ـ ولعل سعوداً قد وجد من السهل أن يحتل مكان أبيه من محبة البلاد، ولكنه، وهو يفتقر الى كفاءة والده، لم يكن قادراً على أن يعالج بنفسه سوى أبسط مشاكل الحكومة الداخلية أو الشؤون الخارجية. ولا بدّ أنه في هذه الشؤون قد التمس العون والتوجيه من أخيه الكفوء الذي يتمتع بالقدرة على اخفاء دهائه، أي الأمير فيصل، ولي العهد، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية. وقد اتسمت هذه السنة الأولى من حكم سعود بتركيز السلطات بيد فيصل بصورة تدريجية. ان ولي العهد لم يطمح الى العرش، ولم يحمل لأخيه غير الولاء، ولكنه علم أن أساس السلطة في هذه البلاد هو السيطرة على ثروتها النفطية، وطالما بقي عبد الله السليمان، رفيق عمر الملك ابن سعود ووزير ماليته، في منصبه في عهد الملك الجديد فانه سيكون هو القوة الحقيقية. ان ازاحته مؤخراً بدون المساس بكرامته، واحلال أحد رجال فيصل بمكانه، كانت عملية دقيقة أتاحت لفيصل الموقع الذي كان يصبو اليه. وقد أعقبت ذلك سريعاً اتفاقية مع شركة النفط العربية ـ الأميركية (آرامكو) لتحقق زيادة في دخل البلاد من العائدات. والآن في نهاية السنة الأولى من عهد الملك سعود، أصبح بامكان المملكة العربية السعودية، فيما أظن، أن تتطلع الى استعمال ثروتها بطريقة أكثر حكمة، ولكن ليس

(٢) F.O. 371/110097 (ES 1016/3) 19 October 1954.

أكثر ديموقراطية، بتوجيه فيصل، وربما الى محاولة من جانبه أيضاً، لتنظيم الادارة والحدّ من الفساد.

٤ ـ أما في الشؤون الخارجية فان توجيه فيصل كان متوافراً لسعود منذ بداية حكمه، وسرعان ما أصبح من الواضح أن الملك الجديد سيعير هذه الشؤون ـ وخاصة فيما يتعلق بالعالم الاسلامي ـ اهتماماً أكثر مما كان يعيره اياه والده. ان دورة الزيارات التي قام بها الى رؤساء الدول المجاورة كانت مفيدة في وضع المملكة العربية السعودية على الخارطة، ووضع بذور فكرة تسنم سعود للخلافة ـ وهو مطمح قد يتحقق فيما بعد. وقد تمّ التوصل الى تفاهم وثيق مع مصر بصورة خاصة، وكذلك (وربما بما هو يتعلق بهذا وبالمفاوضات البريطانية ـ المصرية حول السويس) ثم جاء الاتفاق مع الحكومة البريطانية على شروط التحكيم في قضيتي البريمي وحدود أبو ظبي، فوضع نهاية لنزاع عمره عشرون عاماً كان حلّه يبدو من المستحيل طالما بقي الملك القديم على قيد الحياة.

٥ ـ اضافة الى التعهدات الأخرى مع الحكومات الأجنبية، فان العقدين الرئيسيين اللذين أبرمتهما المملكة في عهد سعود كانا مع (أوناسيس) ـ صاحب البواخر ـ لتأسيس أسطول ناقلات سعودي، وبمجموعة من الشركات الألمانية لتنفيذ بعض الأشغال العامة في جميع أنحاء البلاد.. وكان كلا العقدين يحمل ختم وزير المالية السابق، ولم يسفر أي منهما عن شيء. وقد ألقى سعود بالألمان خارجاً بكل اذعان، لأن وجودهم على أي حال كان يكذّب الادعاء السعودي المغرور بأنهم قادرون على القيام بكل شيء بأنفسهم. ولأسباب مماثلة جعل (النقطة الرابعة) تنسحب. أما تنفيذ عقد أوناسيس، من جهة أخرى، فانه سيثبت للعالم أن السعوديين قادرون على القيام بالأمور بأنفسهم: ومن هنا جاءت كراهية سعود المريرة لمناورات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لابعاد أوناسيس.

٦ ـ وكان من السهل في أي عرض لهذه السنة الأولى من حكم سعود التركيز على نواقص الملك وما عليه من مآخذ والغرور الذي يحمله هو وكثيرون من أعضاء حكومته على الافتراض بأن ثروة المملكة العربية السعودية من النفط تضعها في مصاف أكثر بلاد العالم استقلالاً وتقدمية. ولكن الصورة لن تكون كاملة. وسيكون من المستغرب أن لا يكون رجل في مستوى (الأمير) فيصل مدركاً للوضع الحقيقي للبلاد، وحريصاً على تحسينه طالما كان ذلك لا يؤثر في اذعان الشعب وقبوله لنوع الحكم الحالي. ومع شيء من الاصلاح الداخلي، وتوافر دخل متزايد من النفط، ومكانة سعود المتنامية في العالم الاسلامي، فقد لا يمرّ وقت طويل حتى تصبح أهمية المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ أن قام (الملك عبد العزيز) بن سعود ببناء المملكة. وفي الوقت نفسه يجب أن لا يغرب عن البال أن السعوديين أنفسهم اذا كانوا مغرورين، فانهم يحترمون القوة في غيرهم أيضاً. وانني لواثق أن حكومة جلالتها باستمرارها في العمل على جعل علاقاتها ودية مع حكام هذه البلد، ومع ذلك عدم اظهار أي ضعف تحقيقاً لهذه الغاية، فانها تتبع السياسة التي من شأنها اثارة أقل عداوة سعودية ممكنة لموقف المملكة المتحدة الستراتيجي في شبه الجزيرة العربية.

وتفضلوا.....

هـ. هـ. فيلبس

العلاقات السعودية ـ الأميركية

بعد وفاة الملك عبد العزيز بن سعود وانتقال العرش الى ولي عهده الأمير سعود بمدة قصيرة، عيّنت الولايات المتحدة سفيراً جديداً لها في المملكة العربية السعودية. وكان السفير الجديد، المستر جورج ودزورث، شخصية معروفة في البلاد العربية، وله اهتمام خاص وخبرة سابقة بشؤونها، وقد سبق له أن كان سفيراً للولايات المتحدة في بغداد.

وكـان السفير البريطاني في جدة، المستر بلهام، تربطه صلة قديمة من الصداقة الشخصية بالسفير الأميركي الجديد ترجع الى أيام عملهما في بغداد، حيث كان المستر بلهام مستشاراً اقتصادياً للسفارة البريطانية.

وقد وصل المستر ودزورث الى جدّة في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤، وكان أول من اتصل به من السفراء هو السفير البريطاني المستر بلهام، وذلك خلافاً للتقاليد البروتوكولية التي تقضي بعدم اتصال السفير المعين حديثاً بأية جهة رسمية ـ غير وزير الخارجية ـ وعدم قيامه بأية زيارة رسمية، قبل تقديمه أوراق اعتماده الى رئيس الدولة.

ومـع ذلك، فقـد زار المستر ودزورث زميله البريطاني وتناول العشاء معه متخطياً ذلك التقليد بحكم الصداقة الشخصية التي تربط بينهما. وقد دارت بين السفيرين بطبيعة الحال أحاديث طويلة أفضى المستر ودزورث خلالها بآرائه في العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتصوّراته لما يمكن أن تتطور اليه، وما ينوي القيام به لتحقيق المزيد من التقارب بين البلدين. وكان المستر ودزورث في منصبه الجديد يبدو متحمساً ويحمل افكاراً جديدة، ويعتزم القيام بنشاط خاص في العهد الجديد الذي صادف وصوله الى المملكة مع بدايته.

وكان السفير البريطاني ينقل الى حكومته المعلومات التي يدلي بها زميله الأميركي في تقارير متتالية، ننقل في هذا الفصل اثنين منها يروي فيهما ما دار بينهما خلال مقابلتين جرت بينهما، أولاهما في زيارة السفير الأميركي له على اثر وصوله، والثانية بعد مقابلته الملك سعود وتقديمه أوراق اعتماده اليه في الظهران، حيث كان الملك في جولة تفقدية للمملكة، وفضل أن يتمّ تقديم أوراق الاعتماد فيها، بدلاً من تأخير ذلك الى حين عودته الى الرياض. ويتناول هذا التقرير ما أخبره به السفير الأميركي عمّا دار بينه وبين الملك

سعود من حديث، وما اطلع عليه من خطط المملكة العربية السعودية لتوسيع الجيش السعودي وتطويره وتزويده بالأسلحة والمعدات الحديثة، وما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات في هذا الشأن، كما يتناول التقرير الشؤون الاقتصادية والمشروعات التي يفكر الملك سعود في تنفيذها، وخاصة فيما يتعلق بفتح الطرق ومدّ خطوط السكك الحديد، وكذلك امكانيات انضمام المملكة العربية السعودية الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(١)
(من المستر بلهام الى المستر انطوني ايدن)[(١)]

السفارة البريطانية
جدّة
٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤

سرّي
الرقم: ١١

سيدي،

أتشرف باعلامكم أن المستر جورج ودزورث قد وصل الى جدة في ٣ كانون الثاني (يناير) وتسلم سفارة الولايات المتحدة الأميركية. وقد زار وزارة الخارجية في اليوم التالي، وهو الآن ينتظر مشيئة الملك فيما يتعلق بموعد تقديم أوراق اعتماده.

٢ ـ ان المستر ودزورث الذي كانت تربطني به علاقات ودية جداً حينما كان سفيراً في بغداد في سنة ١٩٤٦، زارني بصورة غير رسمية، بصفتي عميداً للهيئة الدبلوماسية، مساء ٥ كانون الثاني (يناير)، وبقي لتناول العشاء معي. وقد أخبرني أن من أوائل واجباته النظر في الاقتراح السعودي بأن تقوم البعثة العسكرية الأميركية بتدريب الوحدات المتنقلة الصغيرة أكثر من الوحدات الكبيرة، وكذلك النظر في امكانية انضمام المملكة العربية السعودية الى البنك الدولي. وقد كان حريصاً على دراسة أية خطط سعودية للتنمية، مثل بناء سكة حديد الرياض ـ جدة، أو احياء مشروع سكة حديد الحجاز. وكان يدرك أن أيّا من هذه المشروعات ليس اقتصادياً في حد ذاته، ولكنه كان قد علم من السفير السعودي في واشنطن أن لدى الملك خططاً للحدّ من التبذير الحالي للثروة، وأخرى لتنمية البلاد. وكانت هنالك امكانية لمرور ذلك الخط الحديدي بمناطق المعادن، مع احتمال ايجاد الماء وتوسيع الواحات. ان الولايات المتحدة لديها خبرة واسعة في بناء شبكات الطرق مع تنمية المناطق التي تمر بها. وتقوم ادارة العمليات الأجنبية بتحري هذه الامكانيات. وكان السفير الأميركي يعتقد أن المملكة العربية السعودية اذا انضمّت الى البنك الدولي، وأصلحت شؤونها المالية، فقد تكون هنالك امكانية لمساعدة البلاد بمزيد من التسهيلات المالية والمساعدات الفنيّة.

٣ ـ ومهما حسبنا لمبالغات المستر ودزورث المعتادة من حساب، فليس هنالك شك، مع ذلك، في أن السياسة الحالية لحكومة الولايات المتحدة هي ادامة اهتمامها ومصالحها في هذا البلد وزيادتها، لأسباب ستراتيجية، وكذلك لحماية انتاج النفط.

٤ ـ وقال المستر ودزورث انه فيما يتعلق بالنزاع القائم بيننا وبين المملكة العربية السعودية

(١) Mr. C. Pelham to Sir A. Eden, F.O. 371/110100 (E S 10345/1), 9 January 1954.

حول البريمي وحول الحدود، فانه يقترح، في حالة اثارة الموضوع، أن يقول انه فهم بأن المحادثات جارية، وانه يأمل التوصل الى اتفاق عاجل.

وتفضلوا... الخ.

بلهام

(٢)
(من المستر بلهام الى المستر انطوني ايدن)[٢]

السفارة البريطانية
جدة
٣ شباط (فبراير) ١٩٥٤

سرّي
الرقم: ٢٤

سيدي،

قدّم المستر جورج ودزورث، السفير الأميركي المعيّن حديثاً لدى المملكة العربية السعودية، أوراق اعتماده الى الملك سعود في الظهران، مقرّ شركة النفط العربية ـ الأميركية (آرامكو) في هذه البلاد، وذلك في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤، وبدلاً من تأجيل المراسم الى حين عودته الى الرياض، العاصمة، فقد استقبل الملك السفير الأميركي خلال جولته الواسعة في المنطقة الشمالية ـ الشرقية من المملكة. وقد انتهز المستر وردزورث هذه المناسبة ليقوم هو أيضاً بجولة قصيرة في المنطقة، وساعده في ذلك القنصل الأميركي العام في الظهران والبعثة العسكرية الأميركية في (الخرج).

٢ ـ عاد المستر ودزورث الى جدة بعد حوالي أسبوعين وزارني في اليوم التالي لعودته. وخلال الحديث تناولنا بمزيد من التفصيل الأمور المتعلقة بتنمية هذا البلد عسكرياً واقتصادياً.

٣ ـ وعلى ما قاله السفير، كانت الخطة العامة لتأسيس الجيش السعودي حتى الآن هي أن يتضمن ثلاثة ألوية قوام كل منها ٥٠٠٠ رجل. وعلى هذا الأساس كان هنالك في الوقت الحاضر ٥٠٠٠ شخص تحت التدريب في الطائف، وحوالي ١,٥٠٠ في المركز العسكري الكبير في (الخرج)، ولكن الحكومة السعودية قد طرحت الآن فكرة جديدة، وهي أن تكون هنالك ثلاث عشرة وحدة لا يزيد عدد أفراد كل منها على ٢٥٠٠ شخص (وربما يكون بعضها أصغر من ذلك). والظاهر أن تعيين مقرّ الوحدات لم يتقرر بعد، ولكن الفكرة العامة كانت أنها يجب أن توزّع على مناطق مختلفة. والى جانب الثكنات الموجودة في الطائف والخرج، تمّ اعداد ثكنات أخرى في الدمّام تتسع لألف شخص (تكون مفيدة في حالة وقوع مزيد من الاضطرابات بين عمال النفط) وكذلك ثكنات على وشك أن يكمل بناؤها في الرياض، تتسع لألف آخرين.

٤ ـ ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الزيادة في أماكن الاقامة، فلن تكون هنالك أماكن تكفي لمجموع الجيش الذي تفكر فيه الحكومة السعودية، والذي يبلغ ٢٥,٠٠٠ ضمن خطة خماسية أولى للتوسع، على أن يبلغ فيما بعد الى ٥٠,٠٠٠، ولذلك فقد اتخذت الترتيبات مع شركة (كوفنكو) ـ وهي شركة مقاولات للأشغال العامة موجودة حالياً في هذه البلاد، لتوسيع المركز العسكري الموجود في الخرج. وقد وضعت هذه الخطة في الأصل من قبل شركة (بكتل)، ثم تولتها شركة (مايكل بيكر)، وسيكلف المشروع الجديد بمجموعه ٣٥ مليون

(٢) F.O. 371/110100 (E S 10345/2), 3 February 1954.

دولار اميركي تمّ حتى الآن صرف مليونين ونصف منها على التصاميم والمواد. وسيستغرق انجاز المشروع ثلاث سنوات على الأقل، كما أن جمع القوّات الجديدة وتدريبها يجب أن ينسق مع سير اعمال البناء. وكان يبدو، مع ذلك، أنه سيتمّ قريباً تجنيد ألف شخص للتدريب.

٥ ـ وقد زودني المستر ودزورث ببعض التفاصيل عن التوسع في المباني العسكرية في جهات أخرى. قال ان مصنع الأسلحة والعتاد الذي شيّده الفرنسيون في الخرج سيكون جاهزاً وقادراً على الانتاج خلال شهرين، حيث سيأتي ١٦٨ فرنسياً لتشغيله. وسيبلغ الانتاج السنوي ٥ ملايين من عتاد البنادق بحجم ٠,٣٠ ومليونين من حجم ٠,٥٠، الى جانب نصف مليون من قذائف الهاون. كما سيتمّ انتاج العتاد المستعمل في الرياضة (الصيد). وكان هنالك في الرياض مستشفى عسكري جاهز، يعمل فيه أطباء ألمان وباكستانيون، ويحتوي، ضمن أمور أخرى، على أجنحة فخمة خاصة بالعائلة المالكة، وفيها أيضاً أكاديمية عسكرية تتسع لتدريب ستمائة ضابط، وان لم تتخذ الترتيبات اللازمة بعد لتدريب الضباط، وكان المفروض أن يستخدم مدربون أجانب لهذا الغرض.

٦ ـ وقد حصل لديّ الانطباع بأن الملك، والأمير مشعل وزير الدفاع، متحمسان كثيراً للتنظيم العسكري الجديد المقترح للبلاد. وقال المستر ودزورث إنه يعتقد أن البعثة العسكرية الأميركية بدورها كانت تقوم بمهام التدريب بصورة جيدة: وكان الأمير متعاوناً، وان كان يشكو من عدم حصوله على المال الكافي لجميع هذه المشروعات من الشيخ عبد الله السليمان، وزير المالية، وقد اضطرّ الى تسديد كثير من النفقات من جيبه الخاص. ولكنه كان صبوراً، وقد امتدّ اهتمامه أيضاً الى القوة الجوية السعودية التي كانت ستطوّر فتصبح مؤلفة من ثلاثة أجنحة: التدريب، والقاصفات الخفيفة، والنقل. وكذلك الى الأسطول الذي كان المفروض أن يصبح عبارة عن حرس سواحل.

٧ ـ وقال السفير منتقلاً الى الشؤون الاقتصادية ان الملك أعرب له عن اهتمامه بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولكن الحديث تناول هذا الموضوع بصورة عرضية ولا تخلو من الغموض. وعلى الرغم من أن المستر ودزورث، كما قال، سينظر في الموضوع بطبيعة الحال، ليرى ما يمكن عمله، فلن يقدم أيّ من المنظمتين على اتخاذ أية خطوات بمبادرة منها لمساعدة الحكومة السعودية. والظاهر أنه كان قد اقترح أن يوجه السعوديون الدعوة الى أحد المسؤولين في صندوق النقد الدولي للحضور الى المملكة ومباحثتهم في قضية ائتمائهم. ولكنني استشعرت أن هناك احتمالاً بأن يكون السفير مستعداً للذهاب الى أبعد من ذلك، بأن يقوم بنفسه بدعوة الممثل الاقليمي للصندوق في بيروت للمجيء الى هذه البلاد واجراء محادثات مع الحكومة السعودية. وكان المستر ودزورث يرى أن السعوديين اذا تمكنوا من وضع الطلب في صيغة جيدة مقبولة، فان البنك الدولي قد يساهم في مشروعات التنمية التي تقوم على أسس صحيحة، ولكنه قد لا يساهم بالقدرالكافي. ولكن هل هنالك ما هو أفضل من أن يستعمل السعوديون ثروتهم النفطية في تطوير بلادهم؟ لقد فهم أن الشركات الرئيسية التي تتفرع عنها شركة النفط العربية ـ الأميركية (آرامكو) قد ضمنت انتاج قدر معين من النفط لمدة ثمانية عشر عاماً. والظاهر أنه كان يعتقد أن هذه فترة مريحة تكفي للعمل، دون التفكير بما هو أبعد منها.

٨ ـ لقد كان الملك حريصاً جداً على جميع مشروعات التنمية الاقتصادية الممكنة، وكان يريد، ضمن أمور أخرى، أن يبني سكة حديد من الرياض الى المدينة وجدّة، وأن يعيد بناء سكة حديد الحجاز القديمة، على الرغم من أن المشروع الأول كان يحتل الأولوية في تفكيره، لأنه

كان مشروعاً داخلياً محضاً. وكان زميلي الأميركي يرى أنه حتى وان كانت السكة الحديدية نفسها غير مجزية اقتصادياً، فانها قد تكون عنصراً مهماً في تطوير بلد متأخر ذي ثروة نفطية متزايدة. وقد يمكن العثور على الماء والاستفادة منه في تنمية الزراعة حيثما كان ذلك ممكناً، كما أن الثروة المعدنية يمكن استغلالها جيداً. وقد خصصت مبالغ كبيرة من المال لتشييد أبنية من كل نوع في الرياض وفي القسم الساحلي من المملكة، ولكن كان لا يزال هنالك ميل لدى الأفراد باستثمار أموالهم في خارج البلاد. وسيكون بالامكان الحد من ذلك الميل مع المجال الذي سيوفّره انشاء السكة الحديد.

٩ ـ وجواباً عن سؤال ألقيته عليه بعد هذه «المحاضرة» التي ألقاها علي، قال المستر ودزورث ان الملك لم يثر موضوع البريمي معه، وأن الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير الخارجية، كان قد أشار اليه فقط ليبدي كم كان تصرف البريطانيين سيئاً، وكم كانت الحكومة السعودية تعتزّ بالصداقة مع اميركا، وهي قصة ـ كما قلت لزميلي الأميركي ـ تروى معكوسة نوعاً ما حينما يتحدث الشيخ يوسف ياسين معي بدلاً منه. ولا يزال الوقت مبكراً لأن يتمكن المستر ودزورث من تكوين رأيه الخاص عن السعوديين وعن موقفهم من نزاع الحدود بصورة خاصة. ولكنه، بصورة مبدئية، أظهر تقديراً وحماسة كبيرة نحو ذكاء السعوديين الذين قابلهم، وكان انطباعي انه أصغى كثيراً وشاهد قليلاً، وأنه كان متحمساً للتنمية الاقتصادية وان كانت حماسته غامضة. ولكن خيّل اليّ أنه ربما كان قد ركّز اهتمامه على شركة (آرامكو) باعتبارها مصلحة أميركية رئيسية وعنصراً منتجاً للثروة (وقد أجرى محادثات مع جميع الشخصيات الرئيسية في الشركة ولكنه لم يذكر لي الكثير عن ذلك) كما ركّز اهتمامه أيضاً على مصلحة الولايات المتحدة في تطوير المملكة العربية السعودية عسكرياً، وذلك ـ بلا شك ـ كجزء من التصورات الأميركية للدفاع عن الشرق الأوسط..

وتفضلوا....

بلهام

ولما وصل هذا التقرير الى وزارة الخارجية في لندن، علق عليه المستر بلاكهام المسؤول عن العلاقات مع المملكة العربية السعودية في الوزارة بما يأتي:

«يحتوي هذا التقرير على اشارات مثيرة للاهتمام عن الفكرة الأميركية الحالية حول المملكة العربية السعودية، وهي لا تتميز بكثرة محتواها بقدر الحماس الذي جلبه المستر ودزورث الى مركز عمله الجديد. وانني لأخشى انه اذا زادت تجربته في الأساليب السعودية والعقلية السعودية فان ذلك قد يغيّر نوعاً ما من تفاؤله الحالي، ولكن هذا التفاؤل يشاركه فيه بشكل واضح الموظفون الأميركيون والشخصيات الكبيرة في (آرامكو).

٢ ـ ان المشروعات المذكورة في الفقرات ٢ ـ ٦ قد يعرقلها الى حدّ ما قرار الحكومة السعودية برفض المعونة العسكرية الأميركية ـ اذا صحّت الرواية. ولكن المفروض ان السعوديين أغنياء بدرجة تمكنهم من المضي قدماً على أساس «النقد القابل للاعادة» الحالي، في الوقت الحاضر. ومما هو جدير بالاهتمام في هذا التقرير هو التاكيد الذي يسود معظمه على الخطط العسكرية أكثر من تاكيده على الخطط الاقتصادية والمالية، وهي نقطة قد يكون من شانها تعزيز الافتراض النهائي الوارد في الفقرة الأخيرة من تقرير المستر بلهام».

وعلق موظف آخر في الوزارة (توقيعه غير مقروء مع الأسف) قائلاً:

«انني اعتبر المستر ودزورث غير قابل للشفاء، ولا يوثق به على الاطلاق».

الفصل الخامس

تدهور العلاقات السعودية ـ الأميركية

حينما وصل السفير الأميركي الجديد المستر جورج ودزورث الى المملكة العربية السعودية، في أعقاب تولي الملك سعود العرش بعد وفاة والده الملك عبد العزيز، أعرب لصديقه السفير البريطاني عن آرائه في العلاقات الأميركية ـ السعودية، وتصوراته لما يمكن أن تتطور اليه، وكانت حماسته شديدة لجعل هذه العلاقات في عهد سفارته أكثر تقارباً، بما يستتبع ذلك، بطبيعة الحال، من زيادة النفوذ الأميركي.

وكان الملك سعود في أيام حكمه الأولى، قد أعرب عن نيته في القيام باصلاحات شاملة، ومشروعات عديدة للتنمية، بينها شق طرق جديدة، وبناء خطوط للسكك الحديد، وتطوير الجيش السعودي وتجهيزه بأحدث المعدات العسكرية، وتدريب الضباط السعوديين.

وكان السفير البريطاني، المستر بلهام، الذي ينقل الى حكومته ما يدلي به اليه زميله الأميركي، قد علّق في ختام تقريره على ذلك قائلاً:

> «ومهما حسبنا لمبالغات المستر ودزورث المعتادة من حساب، فليس هنالك شك، مع ذلك، في أن السياسة الحالية لحكومة الولايات المتحدة هي ادامة اهتمامها ومصالحها في هذا البلد، وزيادتها، لأسباب ستراتيجية، وحرصاً على حماية انتاج النفط».

ولكن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن أحياناً. وقد اتجهت الرياح بعد مدة قصيرة معاكسة لأحلام المستر ودزورث، فشهدت العلاقات الأميركية ـ السعودية مرحلة من أسوأ ما مرّت به في تاريخها.

وكان ذلك التحوّل ـ الذي ربما لم يكن منتظراً ـ يعود الى أسباب عديدة. فقد كانت بريطانيا في ذلك الوقت في غمرة نزاعها مع المملكة العربية السعودية على واحة البريمي، والحدود مع أبو ظبي، وان كانت المفاوضات قد اقتربت من نهاية مرحلتها الأولى وأوشك الاتفاق على اللجوء الى التحكيم أن يوقّع. وقد بقيت أميركا مكتوفة الأيدي خلال هذا النزاع، محاولة البقاء على الحياد في نزاع بين دولتين تروم الحفاظ على علاقاتها الطيبة مع كلتيهما، في حين أن الحكومة السعودية كانت تتوقع من الولايات المتحدة التي فتحت لها صدرها في البداية، وأتاحت لشركاتها امتيازات استخراج النفط في حقولها مفضلة اياها على الشركات البريطانية، أن تقف الى جانبها وتتخذ موقفاً ايجابياً من هذا النزاع الذي كانت ترى نفسها محقة فيه.

وكان الملك سعود قد قام بزيارة الى مصر وأجرى محادثات طويلة مع الرئيس محمد نجيب ومع «رئيس الوزراء» جمال عبد الناصر، وسمع منهما للمرة الأولى، كلاماً لم يسمعه من حاكم عربي قبل ذلك عن فكرة «الحياد»، وعن مواقف الاستعمار وأهدافه المعلنة والخفية، وعاد موطداً العزم على اتباع سياسة التقارب التام مع مصر. كما أن تسنمه المسؤولية الفعلية وضعه ـ للمرة الأولى أيضاً ـ وجهاً لوجه مع قضية فلسطين، ومأساة أبنائها التي كانت أكبر ضربة تلقتها الأمة العربية في تاريخها الحديث على الأقل. وكانت مسؤولية أميركا في قيام اسرائيل أكبر مما يمكن تجاهله.

وذلك كله، الى جانب أسباب داخلية لعبت فيها المصالح الشخصية أدواراً متفاوتة، جعل السياسة السعودية تنحرف عن مسيرتها السابقة في التقارب مع الولايات المتحدة. وهكذا بدأت أحلام المستر ودزورث وسفينته تصطدم بصخرات الواقع قبل أن يبتعد عن الشاطيء كثيراً.

وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت الى المملكة العربية السعودية في عهد الملك الراحل عبد العزيز بن سعود بعثة لتنفيذ مشروعات التنمية التي تتفق على انجازها مع الحكومة السعودية بموجب مشروع «النقطة الرابعة». وكان فشل هذه البعثة في مهمتها، أو عدم اتاحة المجال لها لتنفيذ ما جاءت لأجله، نقطة البداية في تدهور العلاقات السعودية ـ الأميركية في أوائل عهد الملك سعود، وقد تتابعت الأحداث بعدها بصورة سريعة.

وفي ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٤ أدلى الأمير فيصل آل سعود، وليّ العهد ورئيس الوزراء، بتصريح لجريدة «البلاد السعودية» التي تصدر في جدّة، تضمن بعض التلميحات إلى موقف الحكومة السعودية من «النقطة الرابعة» والمساعدات الأميركية بصورة عامة. وكان فحوى تصريح الأمير أن عمل النقطة الرابعة يعتمد الى حدّ بعيد على خطط الحكومات التي وقعت على اتفاقيات مع هذه المنظمة.

«واننا لا نشاهد في بلادنا أية أعمال كبيرة، ذات نتائج عملية، قامت بها».

وأضاف الأمير أن الحكومة السعودية كانت تفضل دائماً أن تسدّ بنفسها احتياجات البلاد ومتطلباتها، كما أن المساعدة المعروضة اذا لم تكن على نطاق يجعل من الجدير قبوله، فان الحكومة السعودية في غنى عنها.

وقد بعث السفير البريطاني في جدة، المستر بلهام، بتقرير الى وزارة الخارجية[1] علق فيه على هذه التصريحات، وقال السفير، بعد تلخيصه لأقوال الأمير فيصل:

«٣ ـ ان اخفاق النقطة الرابعة في الحصول على أية مشروعات تستطيع أن توقع مع الحكومة السعودية على اتفاقيات لتنفيذها واستعمال المبالغ التي خصصها الكونغرس الأميركي للسنة المالية ١٩٥٣ / ١٩٥٤، وعدم الاهتمام الواضح الذي أبداه الوزراء بالمساعدات التي تقدمها اميركا بواسطة النقطة الرابعة، كانت منذ مدة ما مبعث تكهنات عديدة حول مستقبل النقطة الرابعة هنا. ان الملاحظات الختامية لولي العهد، والتي لمّح فيها الى أن المملكة العربية السعودية قد تستغني كلياً عن مساعدات النقطة الرابعة، قد شجعت انتشار اشاعات قوية بأن مغادرة البعثة كان أمراً محتوماً.

(١) F.O. 371/110109 (ES 11345/1) 11 July 1954.

٤ ـ وقد علق المستر كورسن (رئيس بعثة النقطة الرابعة) على تصريح الأمير فيصل قائلاً انه على الرغم من أن بعثته لم تحقق نتائج عملية كثيرة في المملكة العربية السعودية حقاً، فان ذلك كان بالضبط لأن النقطة الرابعة ـ كما قال الأمير فيصل ـ تعتمد على الخطط التي تضعها الدولة المضيفة. ولم يقتصر الأمر على عدم توقيع الحكومة السعودية على اتفاقيات المشروعات التي أعدتها النقطة الرابعة بكل عناية، بل ان خطط العمل التي وضعها المستر كورسن للمباشرة في تنفيذ بعض المشروعات على أساس الأمد القصير، لم تعدها الحكومة اليه حتى الآن. ان محاولات النقطة الرابعة لاستحصال خطط مناسبة من الحكومة اسفرت عن اقتراحات غير مناسبة، أو ـ في أحسن الأحوال ـ عن خطط تقتضي أن تدفع الحكومة الأميركية بموجبها مبالغ تزيد عما سبق أن خصصته للحكومة السعودية، وبدون أية ضمانات بعدم تحويل تلك المبالغ الى أغراض أخرى، أو بطلب مساعدتها الفنية بشأنها. وقد كوّن المستر كورسن انطباعاً بأن النقطة الرابعة ينظر اليها كبقرة حلوب، وهو يفسر القول بأن الحكومة السعودية قد تستغني عن خدماتها كلياً الّا إذا كانت المساعدة المعروضة «على نطاق جدير بالقبول» كمحاولة لاجبار الكونغرس على ان يخصص للمملكة العربية السعودية مبالغ أكبر من مساعدات النقطة الرابعة مخافة ان يرفض السعوديون المساعدة الأميركية كلياً.

٥ ـ وكان المستر كورسن قد زار العاصمة الرياض، وبقي فيها عدة أسابيع في شهر أيار (مايو) وكان انطباعه في ذلك الوقت أن المشروعات الضرورية ربما يتمّ التوقيع عليها في وقت يسمح بصرف المبالغ قبل انتهاء السنة المالية في الولايات المتحدة، في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٤، ولكنه لاحظ خلال مفاوضاته فتوراً مفاجئاً في اهتمام الحكومة السعودية، وفهم (من تلميحات صدرت عن الجانب السعودي) انها ذات علاقة بالوضع في «البريمي». وهو يفترض أن ذلك يمكن أن يعزى الى عدم منح الولايات المتحدة السعوديين الدعم السياسي الذي كانوا يريدونه ضد الحكومة البريطانية (ومما يذكر أن سفير الولايات المتحدة هنا أورد لي الحجة نفسها خلال بحث المقترحات الراهنة التي عرضت على السعوديين بشأن النزاع على الحدود). ومنذ ذلك الوقت لم تحقق النقطة الرابعة أي تقدم مع السلطات السعودية، وان المبالغ التي خصصها الكونغرس للمملكة العربية السعودية لسنة ١٩٥٣/ ١٩٥٤ قد أصبحت ملغاة كلها تقريباً........»

وقد أرسلت السفارة البريطانية في جدة نسخة من هذا التقرير الى السفارة البريطانية في واشنطن لاطلاعها، عملاً بالقاعدة المتبعة في تزويد السفارات المعنية بنسخ من التقارير التي تتناول القضايا المتعلقة بمنطقة أعمالها.

وعلى أثر وصول تقرير المستر بلهام الى واشنطن بعث المستر رونالد بيلي مستشار السفارة البريطانية في واشنطن بكتاب شخصي، أو شبه رسمي، الى مساعد مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية، ضمّنه ما حصل عليه في واشنطن من معلومات عن الموضوع، ونقل فيه ما أخبره به اثنان من كبار موظفي دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية عن علاقات بلادهما مع المملكة العربية السعودية، وهما المستر «سانغر» والمستر «باركر هارت».

قال المستر «بيلي» في كتابه(٢):

(٢) Mr. R.W. Baily to Mr. A.C.I. Samuel, F.O. 371/110100 (ES 10345/3) 13 August 1954.

«في تقريره المرقم ٨٧ والمؤرخ في ١١ تموز (يوليو) قدّم سفير جلالتها وصفاً للعلاقات بين حكومة المملكة العربية السعودية وبعثة النقطة الرابعة للولايات المتحدة.

٢ ـ وكان من الواضح منذ مدة من الزمن أن وزارة الخارجية (الأميركية) لم تكن مرتاحة للاتجاه الذي اخذت الأمور تجري فيه في المملكة العربية السعودية منذ تولّي الملك الجديد. ولما ذكرت موضوع توقيع الاتفاقية بشأن التحكيم في قضية البريمي والمتنازع عليها للمستر بايرود (مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط) مؤخراً، فانه لم يظهر حماسة كبيرة، بل قال ان ذلك ربما كان يسرّه كثيراً لو جاء قبل بضعة شهور، أما الآن فانه لم يشعر بالحماسة نفسها لأنه لم يكن راضياً عن كيفية تطوّر الأمور في المملكة العربية السعودية.

٣ ـ وبعد ذلك انتهزت الفرصة لبحث موضوع العلاقات الأميركية ـ السعودية بمزيد من التفصيل مع كل من «سانغر» و«هارت».

ان «سانغر» هو المسؤول الصحافي لدائرة الشؤون الآسيوية والافريقية، ومؤلف كتاب «شبه الجزيرة العربية» الذي صدر حديثاً. وقد قضى سانغر بعض الوقت في جدة، كما كان عضواً في أول بعثة دبلوماسية أميركية في اليمن في سنة ١٩٤٦، وكان فيما بعد مسؤولاً عن الشؤون العربية في وزارة الخارجية قبل أن يذهب الى بيروت في سنة ١٩٤٩ ـ ولذلك كان من الطبيعي أن يتابع تطور العلاقات الأميركية ـ السعودية. لقد أخبرني أمس أن وزارة الخارجية كانت غير مرتاحة لها كلياً. وكانت هنالك دلائل واضحة على أن الحكومة السعودية تتباعد عن الولايات المتحدة. فهنالك أولاً رفض المساعدة العسكرية، والموقف السلبي من النقطة الرابعة، وقضية واحة «البريمي»، والاتفاقية العسكرية مع مصر، وعدم الارتياح لعمل البعثة العسكرية الأميركية. لقد تعوّد السعوديون على أن يحصلوا على كل ما يريدونه وكأنه رزق ينزل من السماء، بحيث أنهم لا يقومون بشيء في مقابل ذلك. وهكذا، فعلى الرغم من أنه كان المفروض أن يرسل السعوديون مائة ضابط سنوياً للتدريب في الظهران، فانهم قلما أرسلوا أكثر من ثلاثين، وبعد ذلك كانوا يلومون البعثة العسكرية على عجزها عن تدريب العدد المطلوب من الطيارين».

وبعد ذلك انتقل المستر بيلي الى ما سمعه من المستر باركر هارت قائلاً:

«٥ ـ أما «هارت» الذي بحثت معه مشكلة العلاقات الأميركية ـ السعودية، فهو كما تعلم مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وكان سابقاً قنصلاً عاماً للولايات المتحدة في الظهران. قال انه مقتنع بأن الملك يتخذ موقفاً معادياً لأميركا بصورة متزايدة. وقد تذمر السعوديون كثيراً من أن الأميركيين قد «خذلوهم» في قضية البريمي، على الرغم من أنهم أوضحوا موقفهم تماماً، وقد تكون لذلك علاقة بالأمر. ثم كانت هنالك قضية فلسطين. كان الأمير فيصل ينتهز كل فرصة للتعبير عن آرائه في الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في قيام اسرائيل، ولكن سعود لم يذكر هذا الموضوع حتى الشهور الأخيرة، ولكنه أصبح النغمة التي يرددها الآن. وقد تفاقم هذا الأمر بطبيعة الحال في الظروف الراهنة ازاء الموقف العام الذي اتخذته حكومة الجمهوريين من العرب. وقد كرر «هارت» مرة أخرى الأمثلة التي استشهد بها «سانغر» وقال ان بعض الموظفين السعوديين الجيدين كانوا يشعرون تماماً بالتوتر الذي أصبح سائداً. فالشيخ أسعد الفقيه، السفير السعودي هنا (وهو درزي من جبل لبنان) قال للمستر هارت بصورة سرّية قبل ذهابه الى السعودية باجازة، ان هناك احتمالاً ـ بسبب هذا الموقف ـ بأن لا يسمح له بالعودة الى واشنطن. وأضاف «هارت» أن

الأمر لم يقتصر على هذا التطور المعادي لأميركا في أوساط القصر، وبوادر الغزل مع فكرة «الحياد»، بل كان يبدو أنه لم يكن ثمة شخص مسيطر على البلاد سيطرة تامة. وكانت الأمور تنجرف وتزداد فوضى كلما زادت المشاكل الادارية التي كانت معالجتها أكبر من قدرات الملك ومستشاريه. ولم يكن مما يسهل الأمور الضرر الذي ولّده التدفق الفجائي للثروة التي جاءت بدون مجهود. ان الأشخاص الذين تعرّف عليهم «هارت» في الثلاثينات، من أمثال تركي بن عطيشان، كانوا محترمين ولطيفي المعشر ورجالاً بسطاء يرغبون في الاصغاء. ولكن تركي، حينما جاءته الثروة، ازداد صعوبة في معاملاته مع شركات النفط وحتى قبل مغادرته الى البريمي، كان قد بدأ باتخاذ موقف معاد لأميركا. وكان هارت يتوقع أنه بعد أن بقي هناك فيما هو أشبه بسجن لمدة عامين تقريباً، فإنه أصبح أكثر كراهية للأجانب من أي وقت مضى. أما الآن وقد تبنى السعوديون الفكرة القائلة بأن الأميركيين قد «خذلوهم» في قضية البريمي فلعل كراهيته للأميركيين ستكون قد ازدادت حدة.

٦ ـ وفي الختام، قال هارت أنه لا يرى مخرجاً سهلاً من هذه المشكلة في العلاقات الاميركية ـ السعودية. ان الولايات المتحدة قد مدّت يد الصداقة وعرضت الكثير، ولكن المصافحة تتطلب يدين اثنتين. وكان يعتقد أن أفضل ما يمكن عمله هو الانتظار، وربما سيعرف السعوديون تدريجياً أين تكمن مصالحهم الحقيقية».

وفي ١٨» أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ بعث المستر فيليبس، القائم بأعمال السفارة البريطانية في جدة في غياب السفير، بتقرير الى وزارة الخارجية يبلغها فيه أن الحكومة السعودية قد أنهت بصورة رسمية مهمة بعثة النقطة الرابعة الأميركية في المملكة العربية السعودية، ويحلل العلاقات السعودية ـ الأميركية وأسباب تدهورها، كما يتطرق باقتضاب الى امكانية استفادة بريطانيا من ذلك الوضع:

(من المستر فيليبس الى المستر أنطوني ايدن)(٣)

السفارة البريطانية

جدة **سرّي**

١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ **الرقم:** ١٠٦

سيدي،

في تقريره المرقم ٨٧ والمؤرخ في ١١ تموز (يوليو) أبدى سفير جلالتها أن وضع بعثة النقطة الرابعة الأميركية في المملكة العربية السعودية أصبح مزعزعاً بصورة متزايدة. وفي ذلك الوقت كان لا يزال هنالك بعض الأمل بالسماح للبعثة بمواصلة أعمالها. ومع ذلك، فان الحكومة أبلغت السفير الأميركي بعد ذلك بمدة قصيرة أنها لم تعد بحاجة الى خدمات البعثة، وبدأت عمليات سحبها منذ عدة أسابيع.

٢ ـ ان الكمية الكبيرة من المعدات الثقيلة التي استوردتها البعثة لمشروعاتها العديدة في المملكة العربية السعودية يعاد الآن ارسالها الى بعثات النقطة الرابعة في أقطار أخرى من الشرق الأوسط، كما أن بعض المواد والمعدات التي لا تستحق التصليح سيتم التخلص منها هنا، أما موظفو البعثة فسيعاد تعيينهم، وسيذهب الكثيرون منهم الى أقطار أخرى في الشرق الأوسط أو الى ليبيا أو أفغانستان، وقد تستغرق هذه الأعمال بضعة أسابيع أخرى.

٣ ـ لم ينشر تصريح رسمي عن الأسباب التي حملت الحكومة السعودية على الاستغناء عن

(٣) F.O. 371/110109 (ES 11345) 18 September 1954.

مساعدات البعثة. ان السفير الأميركي هنا، ويؤيده في ذلك الى حدّ ما المستر كورسن، رئيس البعثة، كان يظن في وقت ما أن قرار المملكة العربية السعودية يمكن أن يعزى الى استيائها من عدم منح الولايات المتحدة دعمها الكامل للمطالب السعودية خلال المفاوضات مع حكومة جلالتها حول قضايا البريمي والحدود مع أبو ظبي. ومن المفهوم أن تكون السفارة الأميركية قد رغبت في اظهار انتكاسة النقطة الرابعة وكأنها تضحية قدمتها في سبيل التضامن البريطاني ـ الأميركي. ولكن من المشكوك فيه (وهذا ما اعترف به المستر ودزورث الآن) أن يكون موقف أميركا من نزاع الحدود ـ الذي يقترب الآن من مرحلة التوقيع على اتفاقية التحكيم ـ قد أثّر بصورة جدية في القرار السعودي بالاستغناء عن البعثة.

٤ ـ ان الأسباب الحقيقية ربما كانت ثلاثة، أولها أن الشعب بصورة عامة، وأغلبية موظفي الحكومة لم يسمعوا شيئاً قط عن عمل البعثة، ولم يروا ما يدل على التطور الذي كانت مسؤولة عنه. ان مدرسة التجارة، ومختبر الأمصال، اللذين اكملا في جدة لم ينالا أية دعاية في الصحافة أو غيرها، ومن جهة أخرى كان من المعروف للجميع أن أعضاء البعثة كانوا يجلسون عاطلين في مقرّاتهم في جدة. ان الناس لم يفهموا بطبيعة الحال (وان بعض الوزراء أيضاً يدّعون أنهم لم يفهموا) أن الذنب لم يكن ذنب البعثة، بقدر ما هو ذنب وزارة المالية التي كانت مماطلاتها ومراوغاتها قد أحبطت تنفيذ أهداف البعثة الكبرى. ومع ذلك، كان المعتقد في الأوساط الحكومية أن البعثة لم تكن ذات فائدة بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

٥ ـ أما السبب الثاني فقد كان تردد وزير المالية، وربما الملك أيضاً، في تخصيص الأموال من عائدات النفط للمشروعات المختلفة التي كانت بضمنها مشروعات الري ومشروعات المستوطنات الزراعية الريفية. وبموجب السياسة العامة الحّت البعثة انه طالما كانت المملكة العربية السعودية غير محتاجة الى المال فعلى الحكومة أن تتحمل نسبة عادلة من كلفة المشروعات. ان أموال النقطة الرابعة ستغطي الباقي، كما يتمّ تقديم المساعدة الفنية اللازمة. على أن الحكومة السعودية التي يبدو أنها كانت تظن أن مشروع النقطة الرابعة كان توزيع منحة مجانية، فانها كانت مترددة في دفع حصتها. وقد شعرت الحكومة انها يجب أن تتسلم ما خصصته الولايات المتحدة لمساعدة المملكة العربية السعودية كعربون تتصرف فيه كما تراه مناسباً. وعندئذ قد يستعينون بالبعثة طبعاً من أجل المساعدة الفنية، اذا رغبوا في ذلك. وقد رفضت بعثة النقطة الرابعة، بطبيعة الحال، أن تسمح للمبالغ التي خصصت للتنمية بأن تخرج عن رقابتها لمجرد تبديدها بلا حساب مع الملايين الأخرى التي تجلبها عائدات النفط.

٦ ـ أما السبب الثالث، فلعله في رأيي ـ هو السبب الأساسي لفشل البعثة. ويبدو أن السعوديين قد قرروا الآن أن يقوموا بتنمية المملكة العربية السعودية بأنفسهم ـ حتى وان فعلوا ذلك ببطء، وبلا كفاءة، وبكلفة عالية ـ بدلاً من سلوك الطريق السهل بالسماح للمنظمات الأجنبية بأن تقوم لها بالعمل. وكان من المعترف به أن الحاجة الى الشركات الأجنبية لا تزال قائمة، ولكنها ستعمل كعمال مأجورين، لتنفيذ مشروعات معينة يكون للحكومة السعودية الاشراف الكامل عليها. ويبدو أن بعبع السيطرة الأجنبية الاقتصادية يفزعهم، وربما كانت قد صوّرت لهم بهذا الشكل.

٧ ـ ان التيارات الأخيرة كانت تتجه الى تأكيد شعار «السعودية للسعوديين» أكثر من أي وقت مضى. مشروعان على نطاق واسع ـ مشروع مصائد الأسماك في البحر الأحمر، ومصنع السمنت المخطط في حقول النفط في العقيق ـ قد أصبحا الآن امتيازين شخصيين لاخوان

الملك الذين سيديرونهما كما يرتأون. وفي حالة المشروع الأول، فقد تأسست شركة يمتلك أغلبية أسهمها صاحب الامتياز، الأمير متعب وجماعته، وليس فيها سهم يمتلكه أجنبي. وأما المشروع الثاني فان الأمير طلال هو صاحب الامتياز فيه، ولكن لم تؤسس شركة خاصة لحدّ الآن. ان الشركات الأجنبية ستدعى في النهاية حتماً بموجب عقود لتنصيب المصنع اللازم، وتشغيله لمدة تكفي لتدريب السعوديين ومن ثم تسليمه اليهم. ان رغبة السعوديين في التعويض عن التخلف الذي ساد طيلة عقود ماضية، في سنوات قلائل، يبدو انها أوحت إليهم بفكرة شراء صناعات بأسرها، يفترض أنها ستستورد بقضّها وقضيضها، وتنصب في المملكة العربية السعودية، وفي خلال سنوات قلائل تدار بأيد سعودية.

٨ ـ ان الرغبة نفسها في تأمين وضع مسؤولية التنمية الاقتصادية بأيدي سعودية تظهر بنتيجة الأحداث الراهنة المتعلقة بشركة «كوفنكو»، وهي مجموعة الشركات الألمانية التي كانت الى وقت قريب تعمل هنا كمقاولين للحكومة للأشغال العامة. ان عقد مجموعة «كوفنكو» الألمانية، قد ألغي بمرسوم ملكي في الشهر الماضي بعد سبعة أشهر من مباشرتهم العمل. وقد اتهم المديرون الالمان هنا باساءة استعمال أموال الحكومة، ولا تزال الاجراءات بحقهم مستمرة. ان المستخدمين في المجموعة يشجعون على البقاء ومواصلة العمل بموجب عقود فردية مع الحكومة السعودية، وسيكون مرجعهم «دائرة الأشغال العامة» السعودية التي أسست حديثاً، ومديرها «غالب توفيق» هو مدير شرطة سابق في جدة. ومن سخرية الظروف أنه درس في بعثة في الولايات المتحدة على حساب النقطة الرابعة في السنة الماضية. ويشرف على هذه الدائرة الأمير سلطان، وزير الزراعة، وسيتخذ القرار عندما يحين الأوان فيما اذا ستصبح دائرة مستقلة، أو تصبح وزارة قائمة بذاتها، أو ترتبط بوزارة أخرى موجودة حالياً. وستضطلع هذه المنظمة الآن بمسؤولية التنمية الاقتصادية الوطنية التي كانت حتى الآن في نطاق السلطات الواسعة التي كان يتمتع بها وزير المالية السابق القوي، عبد الله السليمان، الذي يقال أن قضية «كوفنكو» قد عجلت في استقالته قبل بضعة أسابيع. وربما لا يكون من قبيل الصدفة وحدها أنه بعد تأسيس دائرة الأشغال العامة بمدة قصيرة أعلن في الصحف أن المكائن والمعدات التي تستورد «لبناء الصناعة المحلية» ستكون معفاة من الضرائب والرسوم. اضافة الى المساعدة التي سيوفرها هذا الالغاء لمستوردي المكائن هنا، فانه قد يدل أيضاً على مزيد من التصميم في معالجة مشاكل التنمية الوطنية.

٩ ـ ومن سخرية الأحداث أن يتكرر الاعراب عن الرغبة في التنمية الاقتصادية على ألسنة المسؤولين السعوديين بصورة متزايدة، في الوقت الذي يغادر فيه البلاد آخر أعضاء بعثة النقطة الرابعة: وهنالك بعض الأدلة على أن السعوديين لا يزالون يتطلعون الى النصيحة في برامج التنمية. وقد استفسر محمد علي رضا، وزير التجارة، من سكرتيري التجاري مؤخراً، فيما اذا كانت هناك خطة بريطانية لتقديم المشورة الفنية في تنمية الموارد الطبيعية. وقد جرى تذكيره بوجود شعبة التنمية في مكتب الشرق الأوسط البريطاني، وانه أظهر اهتماماً كبيراً بالأمر، معرباً عن أسفه لأن يحول غيابه في أوروبا دون مقابلته مستر كراوفورد، رئيس شعبة التنمية، خلال زيارة الاخير الى جدة في أيار (مايو) الماضي. وقد مضى مؤكداً أن عرضاً من قبل الحكومة البريطانية لارسال بعثة لزيارة المملكة العربية السعودية وتقديم المشورة في مجال تنمية الموارد المعدنية والمائية في المملكة العربية السعودية سيلقى ترحيباً مخلصاً من وزارته على الأقل، وكذلك، في رأيه، من الحكومة السعودية.

١٠ ـ ان وزير التجارة، الى جانب أخيه علي رضا، كان كبير القلق بشأن اتفاقية الحكومة

السعودية مع المستر أوناسيس ـ التي اختلفت فيها الآراء ـ لبناء اسطول ناقلات وطني. وقد قام بزيارة طويلة الى ألمانيا أيضاً في وقت سابق من هذه السنة، وعلى ما قاله المستر كورسن، رئيس بعثة النقطة الرابعة، انه كان مسؤولاً الى حدّ كبير عن مغادرة البعثة. ولذلك فسيكون من المبالغة وصفه كشخص صريح أو مستقيم، وان كان هذا هو الانطباع الذي يحاول جاهداً أن يخلقه. ومع ذلك، فانه قد يكون مؤيداً بصورة صادقة لفكرة الاستفادة من المشورة البريطانية في تنمية الموارد الطبيعية للمملكة العربية السعودية، ان لم يكن لسبب سوى موازنة النفوذ الذي تمارسه أميركا عن طريق شركة النفط العربية ـ الأميركية.

١١ ـ وفي رأيي أنه سيكون من الخطأ تجاهل اقتراح الوزير. إن الاستنتاج الذي توصل اليه رئيس شعبة التنمية بعد زيارته الى جدة في أيار (مايو) كان هو أنه طالما كانت بعثة النقطة الرابعة ومنظمة الامم المتحدة للغذاء والزراعة (فاو) تحاول العمل في البلاد، ولا تستطيع أن تفعل شيئاً، فليس لشعبة التنمية دور تستطيع أن تؤديه هنا. ومع ذلك، فانه بمغادرة بعثة النقطة الرابعة، وحل مجموعة «كوفنكو» الالمانية، وتأسيس دائرة الأشغال العامة، والأدلة المتوافرة عن تبنّي سياسة اقتصادية أكثر فعالية على أثر استقالة وزير المالية المستبد، فان انطباعي عن الوضع في المملكة العربية السعودية هو أنه قد تغيّر بدرجة تبّرر زيارة أخرى يقوم بها المستر كراوفورد حيث قد يستطيع خلالها أن يبحث مع وزير التجارة امكانيات تقديم مساعدة استشارية محضة لهذه البلاد من قبل شعبة التنمية في مكتب الشرق الأوسط البريطاني.

الفصل السادس

محاولات بريطانيا للاستفادة من تدهور العلاقات السعودية ـ الأميركية

أصيبت العلاقات السعودية ـ الأميركية في بداية عهد الملك سعود بانتكاسة شديدة خلافاً للآمال العريضة التي جاء السفير الأميركي الجديد يحملها في مجال توثيق تلك العلاقات في العهد الجديد. وقد أنهت الحكومة السعودية مهمة بعثة النقطة الرابعة الأميركية وطلبت مغادرتها البلاد، بعد أن أدلى الأمير فيصل، ولي العهد، ورئيس الوزراء، بتصريحات لمّح فيها الى ذلك، وأشار الى أن البعثة لم تقدم للمملكة خدمة تذكر.

وكانت الحكومة البريطانية ترقب هذه التطورات باهتمام، والسفارة البريطانية في جدة تواصل إرسال تقاريرها تباعاً، تحيط بها حكومتها علماً بمراحل تدهور تلك العلاقات، وتتبادل الرأي فيما يمكن عمله للاستفادة من هذه التطورات، أو ملء شيء من الفراغ الذي يتركه انسحاب أميركا من الميدان، ولو الى حين، أم هل يجب الانتظار لمدة مناسبة قبل أن تتقدم بأية عروض للمساعدات الفنية التي كانت البلاد ما تزال بحاجة اليها.

وفي هذه الأثناء لمّح وزير التجارة السعودي، الشيخ محمد علي رضا، الى السكرتير التجاري للسفارة البريطانية عن رغبة في الاستعانة بالمشورة البريطانية، واستفسر عن قدرة بريطانيا على تقديم المشورة الفنية في تنمية الموارد الطبيعية، معرباً عن أسفه لعدم تمكنه من مقابلة المستر كراوفورد، رئيس شعبة التنمية في مكتب الشرق الأوسط البريطاني الذي زار البلاد قبل مدة خلال غياب الشيخ محمد علي رضا في أوروبا. كما أنه أعرب عن ترحيبه بزيارة وفد بريطاني الى المملكة العربية السعودية وتقديم المشورة في مجال تنمية الموارد المعدنية والمائية.

وقد أبدت السفارة البريطانية في تقاريرها أن تجاهل هذا العرض من جانب الوزير السعودي سيكون خطأً كبيراً، وانه بمغادرة بعثة النقطة الرابعة الأميركية، وحلّ مجموعة «كوفنكو» الالمانية بعد اتهامها باساءة استعمال أموال الدولة، وباستقالة الشيخ عبد الله السليمان، وزير المالية السابق الذي كان بعقليته القديمة يعرقل برامج التنمية، فقد أصبح المجال مفتوحاً أمام بريطانيا لدخول الميدان، وعرض كل ما تستطيع عرضه على الحكومة السعودية من مساعدة فنية واستشارية، «وان حافزنا في ذلك» كما قال مدير مكتب الشرق الأوسط البريطاني.

«سيكون امكانية بناء حسن النية، من الناحية السياسية، وربما قدر من النفوذ البريطاني في المملكة العربية السعودية، وايجاد أسواق اضافية للبضائع البريطانية فيها».

(١)

(من القائم بأعمال السفارة البريطانية في جدة الى المستر ايدن)[١]

السفارة البريطانية

جدة **سرّي**

٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤ **الرقم**: ١١٧

سيدي،

لقد علمتم من تقرير السر جون ستيرنديل ـ بينيت (مدير مكتب الشرق الأوسط البريطاني في فايد) الذي استعرض فيه تطوّر العلاقات بين الدول العربية، بأن مكانة الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية كانت تميل الى التدهور في أواسط هذه السنة. ان رسالة السفارة البريطانية في واشنطن الى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية تضمنت بعض التفاصيل عن هذا التدهور وأبدت أنه كان مبعث قلق لوزارة الخارجية (الأميركية) ـ أنظر الفصل السابق ـ وقد كنت منذ ذلك الوقت على صلة بالسفير الأميركي هنا، بشأن هذه القضية، وأتشرف الآن بابلاغكم ـ على ما أخبرني به المستر ودزورث، وما لاحظته بنفسي ـ أن العلاقات بين الحكومتين تبدو وكأنها قد تحسنت مؤخراً.

٢ ـ كان التدهور، في رأيي، نتيجة لرغبة السعودية في زعامة العالم الاسلامي برفضها المعونة الأميركية التي قد تخلّ بالسيادة الوطنية، وهكذا فان قبول العراق للمعونة العسكرية الأميركية سبّب نفرة المملكة العربية السعودية من واشنطن، وكذلك من بغداد.

وكذلك، فان الميثاق التركي ـ الباكستاني كان انحداراً لأميركا أمام المبادىء السعودية. ان طلب الحكومة السعودية الذي أعقب ذلك بمدة قصيرة لسحب بعثة النقطة الرابعة هنا، ربما كان بمثابة ضربة للولايات المتحدة، ولكن السعوديين، بعد اثارتهم كل هذه الضجة في الاعلان عن مبادئهم، لم يكن بامكانهم السماح ببقاء البعثة. ومن جهة أخرى، فانهم بعد أن أحدثوا الضجة نفسها في حديثهم عن الدفاع العربي المشترك، فانهم لا يستطيعون أن يرفضوا العرض المصري بارسال مستشارين عسكريين ـ وقد كانت تلك مساعدة اسلامية، ولذلك فلا اعتراض عليها.

٣ ـ ومع ذلك، فان الضباط المصريين موجودون هنا بصورة رئيسية لأجل توحيد الأساليب العسكرية السعودية والمصرية، أما التدريب فلا يزال بيد البعثة العسكرية الاميركية.، وقد أكد لي السفير الاميركي أنه ليس هنالك أي تفكير في سحب البعثة أو الغاء اتفاقية الظهران، بل ان المستر ودزورث أكّد أن التعاون العسكري بين اميركا والمملكة العربية السعودية كان أوثق من أي وقت مضى. ان رئيس البعثة العسكرية هو العضو الثاني في لجنة تخطيط ألفت حديثاً برئاسة وزير الدفاع، وكان للسفير الأميركي الدور الرئيسي في تأليفها، مهمتها دراسة موضوع توسيع القوات المسلحة السعودية وتقديم المشورة للملك في هذا الشأن. وكان سعود حريصاً على المعونة العملية من الولايات ألمتحدة على أن لا يتضارب ذلك مع مظاهر السيادة السعودية وحقيقتها.

٤ ـ هنالك علامة اخرى على تحسن العلاقات، وهي موافقة شركة النفط العربية الأميركية على

(١) Mr. H.H. Phillips to Sir A. Eden, F.O. 371/110100 (ES 10345/4) 20 October 1954.

دفع مبلغ ٧٠ مليون دولار للحكومة السعودية كعائدات اضافية للسنوات الثلاث المنتهية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٣، وينتظر أن يرتفع دخل الحكومة من العائدات التي ستزداد بمقدار ٢٠ مليون الى ٣٠ مليون دولار سنوياً. وفي تقديري ان اتفاقية ناقلات النفط مع اوناسيس هي الآن نقطة الخلاف المهمة الوحيدة بين الرياض وواشنطن في مجال عمليات النفط. على أن تلك الاتفاقية ليست موجهة ضد الولايات المتحدة بصورة خاصة، بل هي رمز للرغبة السعودية في الاستقلال عن الغرب بصورة عامة، الى جانب الاستغناء عن النقطة الرابعة. ومع ذلك فان الملك فيما يبدو أقل اقتناعاً بشأن خطّة اوناسيس، وان اللجنة السعودية ـ الأميركية هنا تدرس الآن المشاكل المتعلقة بها بالنسبة لكلا الطرفين.

٥ ـ ان علاقات الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية تمسّ العلاقات الأميركية ـ البريطانية الى حدّ ما. وقد أبديت في تقرير سابق أن تصلب الموقف الأميركي من الحكومة السعودية في نزاعها على الحدود مع المملكة المتحدة في أوائل هذه السنة لم تكن له علاقة كبيرة بالغاء النقطة الرابعة. وليس من المحتمل أيضاً أن يكون هذا الموقف قد أثرّ في توقيع المملكة العربية السعودية عقدها مع أوناسيس، أو في استقدام الضباط المصريين. وقد لا يكون السفير الأميركي هنا متفقاً تماماً مع هذا الاستنتاج في البداية، ولكنه في وقت تالٍ أصبح يدرك أن الحكومة السعودية ستسلك، بغرور، أي طريق يناسبها، بغض النظر عن المصلحة، أو الضغط، أو التنازلات من جانب أية حكومة غربية، ربما بضع دول اسلامية أيضاً. ولذلك فان نظرة المستر ودزورث الى وضع الولايات المتحدة أصبحت أقل تشاؤماً من نظرة واشنطن اليها. وفي هذه الظروف يلوح لي أن القلق الذي أبدته وزارة الخارجية الأميركية بشأن الانتكاسات الأميركية في المملكة العربية السعودية كان مبالغاً فيه، وان القصد منه كان التأكيد على مدى «نكران الذات» من جانبهم، وذلك بجعلها من الواضح للحكومة السعودية أن الولايات المتحدة لن تدعمها ضد المملكة المتحدة في نزاعها معها بشأن الحدود. ومع ذلك، وازاء رغبة الحكومة السعودية المتزايدة في صيانة سيادتها، واشمئزازها من الاسناد الأميركي المستمرّ لاسرائيل، فانها نجحت في ابقاء موقفها المهيمن في هذه البلاد. ولا أعتقد أن عليهم أن يتباكوا على فشلهم في احتكار جميع آفاق مصالحهم هنا.

وتفضلوا....

(التوقيع)
ايج. ايج. فيليبس

(٢)

(من السر ستيرنديل ـ بينيت، مكتب الشرق الأوسط البريطاني[٢] في فايد، الى السر انطوني ايدن)

مكتب الشرق الأوسط البريطاني

سرّي

فايد

الرقم: ٣٧

٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٤

سيدي،

قرأت باهتمام كبير التقرير المرقم ١٠٦ والمؤرخ في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ من القائم باعمال

---

(٢) Sir J. Sterndale Bennett to Sir A. Eden, F.O. 371/110104 (ES 1106/1) 28 October 1954.

سفارة جلالتها في جدة حول سحب بعثة النقطة الرابعة الأميركية من المملكة العربية السعودية (انظر الفصل السابق). وفي الفقرة (٩) من ذلك التقرير أبلغ المستر فيليبس عن استفسار من جانب وزير التجارة السعودي بشأن امكانية تقديم المشورة البريطانية في مجال تنمية الموارد الطبيعية. وفي الفقرة (١١) اقترح أن الوضع يبرر زيارة أخرى يقوم بها المستر كراوفورد، رئيس شعبة التنمية في مكتب الشرق الأوسط البريطاني، للتحرّي عن امكانية تقديم نوع من المعونة الاستشارية المحضة للمملكة العربية السعودية.

٢ ـ في رسالة مؤرخة في ١٢ اكتوبر موجهة الى المستر فيليبس قال المستر (فالّه) ان المستر كراوفورد سيسرّه أن يقوم بزيارة أخرى الى المملكة العربية عندما يعتبر الوقت مناسباً، ولكنه كان يرغب في تفادي أي انطباع بأن بريطانيا العظمى كانت تتعجل الدخول بأسرع من اللازم على أثر مغادرة الأميركيين. انني أؤيد هذا الموقف تماماً، واننا بكل تأكيد لا نرغب في اتخاذ مواقف متناقضة مع الأميركيين، كما أننا يجب أن لا نسمح للسعوديين أن يلعبوا على الحبلين بيننا وبين الأميركيين.

٣ ـ ومع ذلك، فاننا الآن يجب أن ندرس بدقة امكانية القيام بدور ما في تنمية المملكة العربية السعودية، وهل يكون ذلك أمراً مرغوباً فيه. ولم يكن هنالك حتى الآن احتمال كبير في ذلك كما لم يكن هنالك حافز كبير لبذل أي جهد خاص للقيام به.

٤ ـ على أن التقارير الأخيرة من جدة، مع ذلك، تذهب الى أن عهداً جديداً يبدأ الآن في المملكة العربية السعودية بتوجيه الأمير فيصل، واننا بعد أن نضع في حسابنا نواقص السعوديين، وبذلك نستبعد الآمال المبالغ فيها، فاننا قد نتوقع قدراً معقولاً من التقدم، ليس عن طريق السيطرة الأجنبية، على غرار النموذج الأميركي في منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (فاو) ولكن بواسطة المعدات الأجنبية والمساعدة الفنية التي تتمّ تحت الرقابة السعودية.

٥ ـ ان ما يجب علينا دراسته هو:

(أ) هل يستحق الأمر ان ندخل أنفسنا بطريقة ما في مثل هذه العملية؟ واذا كان الأمر كذلك، فما هي الوسائل التي تمكننا من القيام بذلك عملياً وبافضل الطرق؟

(ب) أم ليس هنالك ما يبرر الثقة في نظام الحكم السعودي ولا كبير أمل في تحقيق نتائج مرضية من تدخلنا، بحيث اننا يجب ان نتجاهل التلميحات المؤقتة لوزير التجارة السعودي ونتخلى عن فكرة أي ارتباط خاص بموضوع التنمية في المملكة العربية السعودية.

٦ ـ ان أحد العوامل المهمة، مع ذلك، هو عدم قدرة الحكومة البريطانية على المساهمة في تمويل مثل هذه التنمية. ويجب أن نجعل ذلك واضحاً تماماً منذ البداية اذا قررنا تقديم مساعدة استشارية بأي شكل من الأشكال. ان السعوديين بما يأتيهم من عائدات النفط، يملكون المال اللازم، والواقع أنه لم يكن من الأمور الصعبة بالنسبة لهم القيام ببادرة رفض معونة النقطة الرابعة، بينما هم في الواقع يحصلون على تلك المساعدة في شكل مدفوعات متزايدة من شركة النفط العربية ـ الأميركية (آرامكو).

٧ ـ ان كل ما نستطيع تزويده سيكون المساعدة الفنية والاستشارية، وان حافزنا في ذلك سيكون إمكانية بناء حسن النية من الناحية السياسية، وربما مع قدر من النفوذ البريطاني في المملكة العربية السعودية وايجاد أسواق جديدة للبضائع البريطانية.

٨ ـ القضية هي هل أن تلك الأهداف تبرر بذل جهد خاص؟ لقد لاحظت أن سفير جلالتها في جدة قد أبدى في تقرير سابق له أنه بنتيجة احتمال اكتشاف مخزونات واسعة جديدة من النفط في أراضي المملكة العربية السعودية، فان الملك الجديد قد يكون أقل اهتماماً

باستغلال نزاعات الحدود مع الحكام الموجودين تحت الحماية البريطانية على حدود المملكة، واذا كان الأمر كذلك، فقد يكون مما يعود علينا بالفائدة أن نذهب الى أبعد من قبول مجرّد علاقات سلبية جيدة، فنحاول بناء علاقاتنا على أسس حسن النية الايجابي. وفيما يتعلق بامكانيات القيام بذلك، وكذلك بالنقطة المادية الخاصة بقدرة الشركات البريطانية على التأكد من الحصول على أثمان الطلبات التي قد تنجم عن تعاونها، فان تعليقات سفير جلالتها في جدّة هي المطلوبة قبل كل شيء.

٩ ـ واذا تقرر أن الأهداف التي قد يمكن تحقيقها تعادل المساعدة الفنية المقدمة، فتبقى هناك دراسة قضية الأساليب. ان المشورة البريطانية يمكن تقديمها إما بواسطة المستشارين التجاريين أو من قبل مكتب الشرق الأوسط البريطاني. ان الامكانيات المتعلقة بالموضوع يجب دراستها. وعلى أي حال، فقد تكون شعبة التنمية في مكتب الشرق الأوسط البريطاني هي التي تتولى المبادرة.

١٠ ـ ولكن اذا كان لتلك الشعبة أن تقوم بدور فعال، فانها بصورة تكاد تكون مؤكدة، ستحتاج الى التعزيز، إما بواسطة توسيع كيانها الحالي أو بالحاق خبراء يتم اختيارهم لأغراض معيّنة. ان شعبة التنمية هي في الوقت الحاضر منظمة صغيرة جداً ولديها التزامات على نطاق واسع. وقد يكون أمراً مشكوكاً في حكمته ـ وان كان عملياً من الناحية المادية ـ لهيئة الموظفين الحاليين أن يأخذوا على عواتقهم عملاً لا يعرف مدى ضخامته ولا الوقت الذي سيستغرقه، بالاضافة الى المهام القديمة التي لا بدّ لهم من الاستمرار فيها في أقطار كالعراق والأردن ومصر. وبالمناسبة، فانه ليس من المحتمل انجاز نتائج عملية، وبذلك تحقيق أهدافنا، بمجرّد زيارات يقوم بها المستشارون من وقت لآخر، فالاقتراحات التي تقدم خلال أمثال هذه الزيارات تحفظ أو تهمل في أغلب الحالات... الخ.

*****

ولما وصل هذا التقرير الذي كتبه السر جون ستيرنديل ـ بينيت، رئيس القسم السياسي في مكتب الشرق الأوسط البريطاني الذي كان مقرّه في فايد (بمصر) كتب المستر كراوفورد، رئيس شعبة التنمية التابع للمكتب نفسه، ومقره بيروت، التقرير التالي الذي أيد فيه فكرة تقديم بريطانيا ما تستطيع تقديمه من مساعدات فنية الى المملكة العربية السعودية، وأن الجهود التي تبذل في هذا الشأن لها ما يبررها من ناحية المصالح البريطانية:

(٣)
(من المستر كراوفورد الى السر جون ستيرنديل ـ بينيت)(٣)

١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ سرّي

الى السر جون ستيرنديل ـ بينيت،

اشارة الى تقريركم المرقم ٣٧ والمؤرخ في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) الى وزارة الخارجية حول الشؤون الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

٢ ـ انني لعلى ثقة بأن من المستحسن لنا أن نساعد المملكة العربية السعودية. ان الملك الحالي لا يستطيع البقاء الى الأبد، ومن الحقائق المعروفة أن هناك كثيراً من المال في المملكة

(٣) Mr. W.P. Crowford to Sir J. Sterndale Bennett, F.O. 371/110104 (ES 51106) 15 November 1954.

العربية السعودية ينفق الآن بطريقة لا فائدة فيها الى حدّ كبير. ولكن الأمر لن يكون كذلك على الدوام. وحتى في ذلك الوقت، علينا أن نحتفظ لنا بموطىء قدم هناك، ولكن يجب أن نتفادى الدخول بالطريقة التي حاول بها الاميركيون والألمان. اننا يجب أن لا نتوقع كثيراً من الفائدة الآنية السريعة من سياسة المساعدة الفنية. ويبدو لي أن أفضل شكل للاتصال الأول هو اقناعهم باستخدام مستشارين بريطانيين. وسيتبع هذا تشجيع من جانبنا في بضعة مشروعات أساسية، وعلى رأسها (الطرق)، وبدونها تذهب جميع خطط التنمية الأخرى سدى. وتستطيع «شعبة التنمية» أن تمهد السبيل للمستشارين، كما فعلت في الأردن وكما آمل أن تفعل في ايران، وذلك بالتعاون مع السكرتارين التجاريين [في السفارات] بطبيعة الحال. وتستطيع الشعبة أن تكون مفيدة للغاية بسبب معرفتها بأعمال المستشارين في معظم اقطار الشرق الأوسط.

٣ ـ ولا أعرف في الوقت الحاضر أي نوع من الخبراء ستطلبهم المملكة العربية السعودية من الشعبة، وسأضطرّ الى القيام بعمل استكشافيّ لما يجب عمله في المستقبل، ولكن النقطة الرئيسية ـ التي أثرتها في تقريرك ـ هي : «هل لدى الشعبة الموظفون اللازمون للعمل في السعودية؟» ـ لا أظن ذلك. ومع أعمالها الجديدة في ايران، فانها مشغولة الى أقصى طاقتها. ولكن في حالة المملكة العربية السعودية، قد يمكن الاستفادة من الخبراء الذين يعينون لهذا الغرض بصورة خاصة. ان ما يؤخذ على هذا النوع من المستشارين هو أنه يصعب جلبهم مرة أخرى في زيارات متكررة. انني أتفق معك في عدم وجود حاجة الى مزيد من التقارير. ولما كانت الأموال المخصصة حالياً للخبراء المعينين لأغراض خاصة لن تكفي لسدّ نفقات اقامة طويلة، وذلك ما سنحتاجه في المملكة العربية السعودية، فلا بدّ من زيادتها بدرجة كبيرة. وفيما يتعلق بهذا فانني أتوقع أيضاً أن الأمر نفسه سيحدث في السودان في مدى سنة واحدة تقريباً، عندما يكون الوطنيون فيها قد تخلصوا من جحودهم الحالي للمساعدات البريطانية السابقة، فيقررون العودة الينا.

٤ ـ ان الخطوة الأولى نحو أية مساعدة من جانب الحكومة البريطانية للمملكة العربية السعودية هي زيارة أخرى أقوم بها في هذا الشتاء للاطلاع على ما يطلبه السعوديون، وأن أقرر، بالتشاور مع السفارة في جدّة، ما هو جدير بالمساعدة. ولا أعتقد أننا يجب أن نخشى أن تبرد «الحديدة» السعودية، ولعلها لم تكن ساخنة قط. ان العروض السابقة للمساعدة قد أخفقت ليس بسبب التأخير في تنفيذها، بل لهذا السبب. أعتقد أن المهم هو أن نظهر الاهتمام، ولكننا يجب أن ندع فترة محترمة تمرّ على انسحاب النقطة الرابعة.

٥ ـ والخلاصة انني واثق أن تقديمنا المساعدات في تنمية المملكة العربية السعودية سيكون أمراً يستحق الاهتمام والجهد، وأن تلك التنمية ستكون بطيئة ومقتصرة على عدد قليل جداً من الأمور. واذا لم تفعل شعبة التنمية شيئاً أكثر من اقناع الحكومة السعودية بطلب معظم مساعداتها الفنية منا، مع اطلاعها على كيفية استخدامها، فانها ستكون قد فعلت الكثير. وانني أشك في امكانية حدوث مشاكل للمقاولين البريطانيين لمدة ما في المستقبل، ولكن تبقى هنالك حقيقة كون المملكة العربية السعودية تحصل على مقادير هائلة من عائدات النفط، وسيأتي الوقت الذي لن تعود فيه الى تبذيرها كما تفعل الآن. ومن الضروري خلال ذاك أن نُظهر اهتمامنا وأن نكوّن نوعاً من الصداقة الاقتصادية التي يمكن تحويلها لمصلحتنا حينما يأتي الوقت. ولكي نتمكن من القيام بهذا قد يكون من الضروري أن نصرف بعض المال على توسيع شعبة التنمية التي استنفدت الآن الى أقصى قدرتها.

وتفضلوا...

التوقيع
كراوفورد

(٤)

(من القائم بالأعمال البريطاني في جدة الى المستر ايدن)(٤)

السفارة البريطانية

جدة

سرّي

الرقم: ١٢٧

٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤

سيدي،

في تقريره المرقم ٣٧ والمؤرخ في ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) الموجه إليكم بحث السر جون ستيرنديل ـ بينيت امكانية تقديم المساعدة الاقتصادية والفنية للمملكة العربية السعودية بعد انسحاب بعثة النقطة الرابعة الاميركية.

٢ ـ وفيما يتعلق بهذا فان آرائي قد نقلها رئيس شعبة التنمية في مكتب الشرق الأوسط البريطاني في رسالته المرقمة ٢٢٧ والمؤرخة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الى السر جون (انظر الوثيقة السابقة). انني مقتنع، مثل المستر كراوفورد، انه على الرغم من جميع الصعوبات، وعلى الرغم من عدم توقّع مردود كبير لما سننفقه من مال، فاننا يجب أن نظهر شيئاً من حسن نيتنا نحو هذه البلاد بأن نقدم لها، حيثما نستطيع، المساعدة الفنية، مهما كانت متواضعة. ولعل المستر كراوفورد كان أكثر تعقلاً وحكمة مما ينبغي حين اقترح أننا يجب أن ننتظر مرور فترة محترمة قبل التقدم بأي عرض. وكما أبديت في تقرير سابق أن الحكومة الباكستانية قد أرسلت بعثة مساعدات فنية الى هنا. ويؤمل في الواقع أن وجود تلك البعثة لن يجعل الحكومة السعودية أقل رغبة في النظر في أي عرض آخر للمساعدة قد تتقدم به حكومة جلالتها فيما بعد.

٣ ـ ان تسديد الحكومة السعودية نفقات أية مساعدة تقدم هي قضية صعبة، فالسجل السابق للحكومة في هذا الشأن سيىء بصورة معروفة. ومع ذلك، فان وزير المالية الجديد، فيما يبدو، يبذل جهوداً مضنية لتعديل أمور البلاد المالية، وهو لا يحمل شعوراً معادياً لبريطانيا. صحيح، ان دفع نفقات الخدمات (باعتبارها أمراً مختلفاً عن أثمان المواد المشتراة) هو أمر يميل السعوديون الى اعتباره اهداراً للمال، وحتى لو أنهم تعهدوا بدفع مثل هذا المال، فقد يصعب الزامهم بتعهدهم هذا. ولكن اذا وقّعت منذ البداية اتفاقية عادلة بالنسبة لكلا الطرفين، فليس هنالك سبب في أن تخسر حكومة جلالتها شيئاً تجاه أية مساعدة أو مشورة تعطيها لهذا البلد. وكذلك ليس ثمّ سبب يجعل الشركات البريطانية التي تبيع منتجاتها تخسر حقوقها. ان معظم المشاكل التي حدثت في الماضي في هذا الشأن كانت ناجمة عن عقود واهية، أو رقابة غير كفوءة للأعمال (في حالة مقاولات البناء). ان الأمر المهم هو عقد اتفاقية واضحة، صحيحة الصياغة، تتضمن تعهداً بالدفع، مع شرط ـ في الحالات التي ستتضمن تأليف شركات بريطانية ـ سعودية مشتركة ـ يخوّل الجانب السعودي باستثمار مجمل رأس المال. ان أنموذجاً لنوعية العقد الذي ينتظر ان يطبق جيداً، هو العقد الذي تحاول احدى الشركات السويدية الحصول عليه للمساعدة في تشغيل امتياز مصائد الأسماك السعودية.

٤ ـ وربما لم يكن وزير التجارة السعودي مداهناً كلياً حينما قال لي في الماضي القريب أن الشركات البريطانية، فيما يبدو، بطيئة في التقدم بعروضها للمساهمة في تنمية المملكة العربية السعودية. وبالمعنى نفسه قال الشيخ محمد علي رضا أيضاً لسكرتيري التجاري

(٤) Mr. H.H. Phillips to Sir A. Eden, F.O. 371/110104, (ES 51106/), 25 November 1954.

قبل مدة قصيرة إن بريطانيا، وهي أقدم أصدقاء المملكة العربية السعودية، لم تقدّم ألم تستطع أن تقدم، لها المساعدات الفنية في حقول التجارة أو الصناعة، ولذلك فان الحكومة السعودية لا يمكن ان تلام على بحثها عن خبراء في جهات أخرى «وحتى في أقطار ليست لدينا محبة خاصة نحوها، ولكنها تقدم لنا شروطاً جيدة»، وهو يعني ـ فيما أظن ـ المانيا. وقد أكد بصورة خاصة على الحاجة الى مسح فنّي لمخزونات الجبس في شمال ينبع على ساحل البحر الأحمر، والتي قال لي المستر كارل تويتشك (أكبر خبراء المعادن السعودية) مؤخراً إنها غنية جداً، وقد يظهر بنتيجة دراسة صحيحة لها، أنها مربحة تجارياً. وكان الوزير يعتقد أن الحكومة السعدوية سيسرها أن تدفع جميع مصاريف خبير يستقدم لهذا الغرض اذا تمكنت المملكة المتحدة من ترشيحه.

٥ ـ وهذا مجرّد مشروع معين واحد أخذ السعوديون يظهرون اهتماماً به مؤخراً. ان امكانياته، واحتمال مشاركة بريطانيا في مشروعات أخرى، يمكن أن تقدرها شعبة التنمية في مكتب الشرق الأوسط البريطاني. ولذلك يبدو لي من المهم أن يقوم المستر كراوفورد بزيارة جدّة مرة أخرى في وقت قريب نسبياً لكي يتمكن من تقدير الموقف. ولعله سيرى أن الوقت الحاضر ليس مناسباً لتقديم عرض بالمساعدة الى هذا البلد، وقد ينصح بتأخير الأمر الى وقتٍ تالٍ. ولكن من الناحية السياسية، هنالك فائدة مؤكدة على الأقل في اظهار الاهتمام من جانب حكومة جلالتها.

توقيع

ايج. ايج. فيليبس».

الخليج العربي

أسلوب التعامل
مع حكام الخليج العربي

تعليمات سرّية ونصائح للموظفين البريطانيين

دخلت بريطانيا منطقة الخليج العربي في أوائل القرن السابع عشر، وحرصت منذ ذلك الوقت على إدامة نفوذها في هذه المنطقة التي كانت حيوية بالنسبة لها بسبب أهميتها التجارية، وكونها جزءاً أساسياً في نظام دفاعها عن الهند. ولذلك كانت بريطانيا، منذ خروج البرتغاليين من المنطقة، تحاول استبعاد أي نفوذ آخر غير نفوذها.

وكانت المشيخات العربية على الساحل الغربي من الخليج حتى استقلالها، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات تعهدت فيها بريطانيا بحمايتها لقاء بعض الامتيازات التي تحصل عليها، ولقاء تعهدات منهم بعدم منح امتيازات لأية دولة غير بريطانيا، الا بموافقتها.

وكـان الاشراف السياسي البريطاني على منطقة الخليج العربي يتم بواسطة «مقيم سياسي» بريطاني يرتبط ادارياً بنائب الملك في الهند، وبحكومة الهند، وكان مقره لمدة طويلة في مدينة «بوشهر» الايرانية، ثم نقل منها الى البحرين.

وكان يتبع المقيم السياسي موظفون سياسيون يقيمون في عواصم أقطار الخليج أو مشيخاته كما كانت تسمى، وكان هؤلاء يسمون «الوكلاء السياسيين».

وكان المقيم السياسي، والوكلاء السياسيون، على صلة مستمرة بحكام الخليج وشيوخه بطبيعة الحال، وكان كثيرون منهم ذوي خبرة طويلة في شؤون المنطقة، عارفين بعادات أهلها وتقاليدهم. ولكن كان بينهم أيضاً موظفون حديثو العهد بالمنطقة، وبحاجة الى كثير من التوجيه والإعداد.

ولذلك كانت حكومة الهند، والمقيمية السياسية في الخليج العربي، تصدر من وقت لآخر تعليمات الى الموظفين السياسيين حول الأسلوب الذي يجب اتباعه في التعامل مع حكام الخليج العربي، وما ينبغي لهم معرفته من عادات السكان وتقاليدهم.

وفي ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٠ وجه المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وكان مقره في البحرين كتاباً الى وزارة الخارجية أبدى لها فيه أن معظم موظفي الخدمة الخارجية الذين يأتون الى منطقة الخليج ليست

لديهم خبرة في التعامل مع حكام الخليج، ويقدم مسودة يقترحها للتعليمات التي يجب أن تصدر الى الموظفين السياسيين في المنطقة[1].

وتظهر في الوثيقة نظرة المقيم السياسي الى حكام الخليج، وكيفية تصوره تقاليدهم وعاداتهم، وتعطي فكرة عن طبيعة الاتصالات التي ترغب الحكومة البريطانية أن تسود بينها وبين حكام الخليج العربي:

(الوثيقة)

صدرت التعليمات التالية لتوجيه الموظفين السياسيين في الخليج الفارسي (كذا)، ومعظمها مستقاة من دليل التعليمات الصادرة لموظفي الدائرة السياسية في حكومة الهند. والمقصود بها هو التوجيه العام، وقد تظهر هنالك حالات لا يمكن فيها اتباعها. وفي هذه الحالات على الموظفين ان يلجأوا الى تقديرهم الشخصي. وتنطبق هذه التعليمات، بصورة خاصة، على العلاقات مع حكام مشيخات الخليج، ولكن فيها ما لا ينطبق على مسقط.

١ ـ ان الواجب الأول للموظف السياسي هو اقامة علاقات مباشرة، ودية، وشخصية مع الحاكم الذي يعمل وتطويرها.

٢ ـ ان الموظف السياسي، بوصفه ممثلاً لحكومة جلالته، لديه وظيفة مزدوجة، فهو ينطق بلسان الحكومة ويرعى سياستها، وهو في الوقت نفسه يترجم مشاعر الحاكم وأمانيه.

٣ ـ يجب الاقلال بقدر الامكان من المراسلات الخطية مع الحكام. وعلى الموظف السياسي ان يكتب مسودات جميع رسائله باسلوب تراعى فيه المجاملة بمنتهى الدقة، وعليه ان يتفادى استخدام الوسطاء، ومن المرغوب فيه بصورة خاصة، حينما يكون هنالك اعتراض على اجراء تبناه أو اقترحه الحاكم، ان يبحث الأمر معه شفوياً، وإذا أمكن فيجب التوصل الى تفاهم مرض قبل مفاتحته تحريرياً. ان المراسلات اللاذعة تبقى محفوظة، وتؤدي الى كراهية دائمة.

٤ ـ على الموظف السياسي دائماً ان يحاول ان يضع نفسه في مكان الحاكم، وان يدرك وجهة نظره.

٥ ـ عليه أن يكون حريصاً على كرامة الحاكم وان لا يتدخل بينه وبين رعاياه، وأن لا يشجع العرائض والطلبات من الأخيرين الى الأول. كما أنه لا يجوز ان يزور او يفتش دوائر الحكومة ومؤسساتها الا بناء على رغبة الحاكم أو دعوة منه. وعليه ان يدرس جميع المعاهدات والالتزامات بين حكومة جلالته والحاكم، وان يتحاشى القيام بأي شيء قد يخل أو يسيء الى تعهد او التزام قطعته الحكومة البريطانية أو أي موظف بريطاني.

٦ ـ عليه أن ينمي روح الصراحة، والمجاملة، والصبر، واللباقة والحذر في شؤون المراسم.

٧ ـ ان السياسة العامة لحكومة جلالته هي عدم التدخل بصورة مباشرة في الشؤون الداخلية للمشيخات، ولكنها لا تستطيع ان تتخلى عن المسؤولية كلياً من أجل الحفاظ على النظام ووجود حكومة كفوءة الى حد ما.. ولذلك يجب:

(أ) معالجة حالات سوء الحكم في جميع المشيخات.

(ب) في حالة المشيخات التي تحصل على عائدات كبيرة من النفط (اتخاذ الاجراءات

---

(١) The British Political Resident, Bahrain to G.W. Eorlonge, Foreign Office, London, 13 May 1950, (F.O. 370/82033-EA 1052/2).

اللازمة) لضمان تخصيص الحاكم قسماً معتدلاً من وارداته لتحسين الادارة في دولته وتنمية مصادر الثروة فيها.

ان الأساليب التي يجب استخدامها لتحقيق هذه الأهداف تتغير مع الظروف ومن المحتمل بصورة عامة ان تكون الطلبات العنيفة لأجل الاصلاحات ضارة أكثر منها نافعة. وحينما يعجز موظف سياسي عن اقناع حاكم بتعديل اساليبه بواسطة نفوذه الشخصي وحججه، عليه ان يطلب التعليمات من مرجع أعلى.

٨ ـ ان صور الكتب التي تصل من وزارة الخارجية أو المقيمية السياسية، او اليهما، يجب ان لا ترسل الى الحكام أو تعرض عليهم في الأحوال الاعتيادية. ولكن فحوى الرسالة التي تحتوي على التعليمات يجب ابلاغها كاملة بقدر الامكان ـ الا اذا كانت هنالك أسباب خاصة وذلك لتمكين الحاكم من فهم الأسباب التي وردت في الرسائل، وباللغة نفسها بقدر الامكان.

٩ ـ حينما يكون أي أمر يمس مصالح أحد الحكام أو مشاعره موضوع مراسلة من جانب سياسي مع جهة أعلى، يجب بيان آراء الحاكم ومشاعره بصورة كاملة. اما المقترحات التي تتعلق بالقضايا المبدئية المهمة التي يرغب الموظف السياسي في طرحها نيابة عن الحاكم، فانها يجب ان لا تبلغ اليه أو تبحث معه قبل موافقة مسبقة في السلطة العليا.

١٠ ـ يجب توجيه التقارير البرقية الى المقيمية السياسية حول الأحداث الشخصية المهمة التي تتعلق بالحاكم اذا كانت المناسبة مما يستدعي ارسال رسالة تهنئة أو تعزية.. الخ.

١١ ـ جميع الرسائل الموجهة الى جلالة الملك، أو أي عضو من أعضاء الاسرة الحاكمة أو الى كبار المسؤولين في انكلترا ـ من أي نوع كانت ـ يجب ابلاغها عن طريق المقيمية السياسية. وإذا وصلت هذه الرسائل في أغلفة مختومة، فانها يجب ان تفض وتتابع من قبل الموظف الذي طلب اليه ايصالها، كما انها يجب ان ترسل مشفوعة بأية ملاحظات قد تبدو له.

١٢ ـ انّ التقارير المرسلة عن وفاة أي شخص يحمل وساماً يجب ان توجه الى المقيمية السياسية مع التفاصيل المتعلقة بالمكان وتاريخ الوفاة. واذا نصّت براءة الوسام على وجوب اعادته لدى وفاة حامله، يجب بذل كل جهد ممكن لاستعادة هذا الوسام بأسرع ما يمكن بعد انتهاء فترة الحداد.

١٣ ـ ليس من الممارسة المحلية ولا من سياسة الحكومة البريطانية في مشيخات الخليج بصورة عامة، الاعتراف بأي شخص ولياً للعهد، أو خليفة للحاكم، وهو لا يزال على قيد الحياة. واضافة الى ذلك فانه يعد فألاً سيئاً بين العرب عادة التحدث الى حاكم عن الشخص الذي يحتمل ان يخلفه. ولذلك، فعلى الموظف السياسي عدم مفاتحة الحاكم بهذا الموضوع بدون تعليمات من سلطة أعلى، ما لم يثر الحاكم هذا الموضوع بنفسه. وعلى الموظف السياسي، مع ذلك، ان يفكر في التطورات المحتملة في الأحداث في حالة وفاة حاكم ما، وحينما تأتي المناسبة، يقدم الى مرجعه «تقديراً للموقف».

١٤ ـ اذا كانت للموظف السياسي قيافة رسمية فعليه ارتداؤها اعتيادياً عند زيارته الأولى للحاكم، وكذلك عند زيارته له بمناسبة العيدين، وحينما يستقبله الموظف السياسي بمناسبة عيد ميلاد جلالته والسنة الجديدة. أما عند اداء الزيارات غير الرسمية أو قبولها، او عند مقابلة الحاكم في الحفلات وغيرها، فيجب ارتداء الملابس الاعتيادية مع رباط العنق. ويجب ارتداء القبعات عند استقبال الحاكم أو توديعه في أماكن مكشوفة. وتعتبر البنطلونات القصيرة غير محتشمة لدى العرب المحترمين، ويجب عدم ارتدائها في حضورالحاكم.

١٥ ـ على الموظف السياسي ان يتأكد من ان قواد البواخر، وخاصة البواخر الأجنبية، على علم

بالبروتوكول الذي يجب مراعاته خلال تبادل الزيارات مع الحاكم، ولا سيما فيما يتعلق بعدد اطلاقات المدافع التي يجب اطلاقها تحية لكل حاكم. وعليهم بصورة عامة تقديم التوجيهات اللازمة الى امثال هؤلاء القواد وغيرهم من الزوار البارزين تفادياً لأي تصرف يؤدي الى انزعاج الحاكم أو يوحي له بأفكار خاطئة عن مكانته.

١٦ ـ يعد يوم الجمعة عطلة في جميع المشيخات، ويجب عدم جعل مواعيد الزيارات الرسمية الى الحاكم او من قبله في ذلك اليوم من الاسبوع. ومع ذلك فيجوز القيام بالزيارات غير الرسمية ذات الطابع الاجتماعي خارج مواعيد صلاة الظهر اذا وافق الحاكم على ذلك، وليس هنالك مانع من الناحية الدينية يحول دون اطلاق المداجب اطلاقها تحية لكل حاكم. وعليهم بصورة عامة تقديم التوجيهات اللازمة الى امثال هؤلاء القواد وغيرهم من الزوار البارزين تفادياً لأي تصرف يؤدي الى انزعاج الحاكم أو يوحي له بأفكار خاطئة عن مكانته.

١٧ ـ ان الزيارات التي يقوم بها حكام الخليج المهمون الى المشيخات الاخرى نادرة، وليس هنالك بروتوكول محدد يجب مراعاته في أمثال هذه المناسبات. وحينما يقترح حاكم (ذو سبع اطلاقات أو اكثر) زيارة حاكم آخر، فيجب اجراء مشاورة بين الموظفين السياسيين المعنيين ومع الحكام أنفسهم اذا لزم الأمر، ويقررون الاجراءات التي ستتبع في تبادل الزيارات بين الحاكم الزائر والموظف السياسي في المشيخة التي يزورها الحاكم.

١٨ ـ ان حكام مشيخات الخليج ورعاياهم يمكن قبولهم ضمن حملة الأوسمة البريطانية بصورة فخرية فقط، والتقديرات التي تمنح لهم تكون حسب المناسبات التي تجدّ، وليس في قوائم التقديرات التي تصدر في رأس السنة وعيد ميلاد الملك، كما أن الاقتراحات بمنحهم تلك التقديرات يمكن توجيهها في أي وقت.

١٩ ـ لقد تعهد حكام الخليج جميعاً بعدم منح امتيازات لاستخراج المعادن بدون موافقة حكومة جلالته. ويجب أن يكون الموظف السياسي ـ ويبقى مرجعه كذلك ـ على علم تام بجميع الاقتراحات الخاصة بمثل هذه الامتيازات، كما أن عليه أن يتأكد من أن جميع المسودات الخاصة بهذه الامتيازات قد أقرنت بموافقة حكومة جلالته قبل توقيعها، وان يشهد على صحة تنفيذها. وعليه الى جانب هذا أن يجعل تدخله في أقل نطاق ممكن، وعليه أن يحاول التأثير على الحاكم لصالح متنافس ضد آخر باستثناء الحالات التي تكون فيها أسباب وجيهة جداً، وبموافقة مرجعه.

٢٠ ـ ان جميع شركات النفط التي حصلت على امتيازات في الخليج مرتبطة باتفاقات سياسية مع حكومة جلالته تقضي بتنظيم علاقاتها مع الحاكم الذي حصلت على الامتياز منه، عن طريق الممثل المحلي الرئيسي للشركة والضابط السياسي المحلي، وذلك باستثناء الشؤون التجارية الروتينية. ان بعض الشركات، وخاصة تلك التي تستخدم الضباط السياسيين السابقين، تميل أكثر من اللازم الى ممارسة علاقاتها الخاصة مع الحكام، ولذلك يجب العناية بمراعاتهم التزاماتهم بدقة. ان كثيراً من المعاملات التجارية لها جانب سياسي، ولا يجب أن يسمح للشركات بالتعامل مع الحكام مباشرة الا في الشؤون ذات الطابع الروتيني البحت.

٢١ ـ فيما يتعلق بالشؤون التجارية العامة على الموظف السياسي أن يبذل اقصى جهده لتشجيع التجارة البريطانية والمصالح البريطانية. ولكن لما كانت الدول الأخرى، بصورة عامة، غير ممثلة في دول الخليج، فعليه أن يقدم مساعدة معقولة للشركات الأجنبية الأخرى. وحينما تدخل احدى الشركات في مفاوضات مع الحاكم لأجل الحصول على امتياز أو احتكار، على الموظف السياسي أن يحرص على رعاية مصالح الحاكم، وأن يتدخل ناصحاً اذا اصبح من الواضح انها ستتأثر بصورة عكسية.

١٣ أيار (مايو) ١٩٥٠

الفصل الثاني

الادعاءات الفارسية بالبحرين

تقرير سرّي لدائرة البحوث في وزارة الخارجية البريطانية حول تاريخ مطالبات ايران بالبحرين ومشروعيتها

البحـرين .. ذلك القـطر العربي شعباً ولغة، وأرضاً وسماء، وبحراً وهواءً، وماضياً وحاضراً، كان منذ أقدم الأزمنة جزءاً عزيزاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، ومع ذلك فإنه في فترات قصيرة معينة من تاريخه لم يسلم من مطامع بعض القوى المجاورة، وكان أكبر تهديد واجهته عروبة البحرين صادراً عن ايران وادعاءاتها بالسيادة على جزرها.

والبحرين موطن حضارات قديمة متعددة، وهي بغزارة مياهها الحلوة، وكثرة نخيلها، وخصوبة أرضها، أشبه بواحة كبيرة. اضافة الى ذلك فانها تقع في موقع ستراتيجي مهم في الخليج العربي، وتشكل طريقاً رئيسياً للمواصلات، ومركزاً تجارياً نشيطاً، تزدهر فيه بصورة خاصة صناعة اللؤلؤ ومصايد الأسماك.

كانت البحرين جزءاً من الدولة العربية الاسلامية منذ عهد الرسول (ص)، كما أنها شاركت جزيرة العرب في تاريخها قبل الاسلام. وكانت عاداتها وتقاليدها وأديانها وحضارتها ولغتها عربية خالصة طيلة تاريخها[1] وقد نبغ في البحرين شعراء كثيرون منهم طرفة بن العبد أحد أصحاب المعلقات السبع، ومن اعلام الشعر الجاهلي.

ولما استنار العالم بالاسلام في أواخر القرن السادس الميلادي، كان أهل البحرين من اوائل من استجابوا لدعـوتـه. وقد أوفد اليها الرسول (ص) في ٦٢٠ أحد قادته، وهو العلاء الحضرمي، ليدعو أهلها الى الاسلام، وتبودلت عدة مراسلات بين الرسول (ص) وأهل البحرين، ثم زاره وفد منهم، وأخذ عنه مبادىء الاسلام وتعاليمه[2]، ومنذ ذلك الوقت توالى الحكام العرب على البحرين، عبر عهد الخلفاء الراشدين، والدولتين الأموية والعباسية.

ويرجع اتصال ايران بالبحرين في العصر الحديث الى القرن السابع عشر الميلادي، وقد تم ذلك على أثر خروج البرتغاليين من البحرين عام ١٦٠٢. وقد تعاونت «شركة الهند الشرقية» مع الفرس لإخراج القوة

---

(١) الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة وعبد الملك يوسف الحمر، **البحرين عبر التاريخ**، المطبعة الحكومية لوزارة الاعلام في دولة البحرين، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، البحرين، ١٩٨٢، ص ١٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٤.

البرتغالية منها، فلما تم اخراجهم ضمت البحرين الى بلاد فارس وبقيت تحت سيادتها بصورة متقطعة مدة مائـة وخمسين عاماً، وحتى خلال تلك الفترة كان حكام البحرين يتم اختيارهم من العرب. وفقد الفرس سيطرتهم على جزر البحرين نهائياً في عام ١٧٨٣ حينما دخلها فرع آل خليفة، من قبائل العتوب، بقيـادة أحمـد بن خليفـة شيخ جزيرة زبارة في الساحل القطري، والملقب بالفاتح. وقد نجح الشيخ أحمد بن خليفة في طرد الوالي الفارسي الشيخ ناصر، العماني الأصل، وتسلم السلطة منه، وبقيت سلالته تحكم البحرين حتى يومنا هذا بلا انقطاع.

ولذلك فان الادعاءات الفارسية بالبحرين، استناداً الى تلك الفترة من السيطرة الفارسية عليها ـ وهي تعد قصيرة في أعمار الأمم ـ اشبه بالادعاءات اليهودية في فلسطين استناداً الى دولة لهم قامت فيها قبل ثلاثة آلاف سنة، ودامت سبعين سنة فقط.

ومع ذلك فقد كانت فارس، من وقت لآخر تدعي بملكية جزر البحرين، وتختلق لذلك الأسباب والمبررات منذ سنة ١٨٤٥ حينما أرسلت أول مذكرة احتجاج الى اللورد ابردين، وزير خارجية بريطانيا آنذاك، رداً على طلب ابردين تقديم حكومة فارس براهين تثبت حقوقها في الجزيرة[٣].

كانت البحرين منذ سنة ١٨٦١ قد ارتبطت بمعاهدة مع بريطانيا التي بسطت سيطرتها عليها منذ خروج البرتغاليين. وعلى الرغم من الحماية التي فرضتها بريطانيا على البحرين، فانها كانت على الدوام تعترف باستقـلال البحـرين وعروبتها طيلة الفترة بين سنة ١٨٦١ التي فرضت فيها الحماية، حتى اعلان استقلال البحرين الكامل في سنة ١٩٧١.

وقد توالت المطالبات الفارسية بالبحرين والاحتجاجات التي قدمتها حكومتها الى بريطانيا في مناسبات عديدة تالية. ففي سنة ١٩٣٠ قدمت حكومة ايران للحكومة البريطانية احتجاجاً أنكرت فيه حقها في منح امتياز استثمار النفط دون استشارة ايران واستحصال موافقتها. وتكرر هذا الاحتجاج حين منح شيخ البحرين امتيازاً مماثلاً لشركة «ستاندارد أويل» الأميركية.

وعمـدت ايـران بعـد الحرب العالمية الثانية الى اتخاذ مواقف واجراءات أخرى، حاولت فيها اعادة ادعاءاتها بالبحرين:

ففي عام ١٩٤٦ استصدرت قراراً من البرلمان بأنها تعتزم ممارسة سيادتها في البحرين.

ولما أممت حكومة مصدق النفط الايراني في عام ١٩٥١ اعتبرت ذلك التأميم سارياً على النفط في البحرين.

وفي عام ١٩٥٤ طالبت ايران بأن يكون هبوط الطائرات في مطار البحرين خاضعاً لموافقة حكومتها وباذن منها.

وفي عام ١٩٥٧ أصدرت الحكومة الايرانية قراراً بضم البحرين الى الأراضي الايرانية باسم «الاقليم الرابع عشر». وهو قرار يذكرنا بقرار البرلمان الفرنسي باعتبار الجزائر جزءاً لا يتجزأ من أراضي فرنسا. وقد عينت ايران نائبين ايرانيين في مجلس النواب الايراني لتمثيل البحرين.

(٣) انظر تفاصيل المراسلات بين الحكومتين البريطانية ـ الفارسية في هذا الشأن في: أمل الزياني، **البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى سنة ١٩٧٣**، مطابع دار الترجمة والنشر لشؤون البترول، بيروت (بلا تاريخ) ص ١٢٣ وما بعدها.

وفي عام ١٩٥٨ احتجت ايران على «اتفاقية الرياض» المعقودة بين البحرين والمملكة العربية السعودية بشأن تحديد المياه الاقليمية بين البلدين.

ثم اتخذت قراراً بعدم الاعتراف بأجوزة السفر البحرينية وتزويد رعايا البحرين القادمين الى ايران بوثائق مرور وأخذها منهم اقرارات بالرعوية الفارسية.

والواقع أن الحكومة الايرانية كانت تعلن عن هذه الاجراءات المثيرة للمشاعر القومية، كلما صادفتها أزمـات في الأوضاع الداخلية، أو كلما اشتدت المعارضة لنظام الحكم، فتثير قضية البحرين بقصد تحويل الأنظار عن الأوضاع الداخلية في البلاد(٤).

وكـانت الحكومة البريطانية طيلة هذه المدة التي كانت البحرين تحت حمايتها، تقابل هذه المحاولات الايرانية بصبر عجيب، وتدحض الادعاءات الفارسية بالحجج التاريخية والقانونية، ويبدو انها لم تكن تحملهـا محمل الجد كثيراً، وخاصة مع وجود قوات كبيرة لها في الخليج العربي لا تستطيع ايران في مواجهتها الا أن تقصر ادعاءاتها على اصدار البيانات والتصريحات.

وكانت آخر مراحل القضية ايفاد الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً شخصياً له في بعثة لتقصي الحقائق والتعرف على رغبات شعب البحرين بشأن مستقبله، بعد أن أعلنت بريطانيا في سنة ١٩٦٨ عن نيتها في الانسحاب من شرق السويس، بما في ذلك منطقة الخليج العربي في مدة أقصاها سنة ١٩٧١. ومن الجدير بالذكر أن ايفاد تلك البعثة جاء تلبية لطلب تقدمت به الحكومة الايرانية نفسها. وقد صرح وزير خارجية ايران في بيان ألقاه في مجلس النواب الايراني يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٠: «ان السكرتير العام قد قبل اقتراح ايران ببذل مساعٍ من أجل استطلاع الميول العميقة والآمال الحقيقية لسكان البحرين على أساس قانوني يرضى به العالم».

وقد سافرت بعثة تقصي الحقائق برئاسة «فيتوريو غويتشيارد» الايطالي الى البحرين، وكانت مؤلفة من أعضاء من جنسيات شتى بينهم عربي واحد (أردني)، واستمرت أعمالها فيها ثمانية عشر يوماً، اتصلت خلالها بأكبر عدد ممكن من سكان البلاد، وعلى أثر عودتها قدمت الى الأمين العام تقريرها الذي جاء فيه أن نتائج الاتصالات التي أجرتها البعثة بسكان البحرين، دلت على أنهم مجمعون في رغبتهم في اقامة دولة عربية ذات سيادة، وفي أن تكون البحرين حرة في تقرير علاقاتها الخارجية. وقد عرض التقرير على مجلس الأمن فأقره في ١١ أيار (مايو) سنة ١٩٧٠، وفي شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٧١ أعلن استقلال البحرين دولة عربية ذات سيادة كاملة، بعد فترة من الحماية البريطانية امتدت نحو قرن من الزمان بين سنتي ١٨٦١ و١٩٧١.

ان الادعاءات الفارسية بالبحرين تعد قضية منتهية في الوقت الحاضر، ولكنها تدرس لقيمتها التاريخية. والتاريخ قبس من الماضي لا بد منه لانارة السبيل للمستقبل، وبين أيدينا وثيقة بريطانية مهمة أعدت في دائرة البحوث بوزارة الخارجية البريطانية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٠ بطلب من دائرة الارتباط في وزارة علاقات الكومنولث. وهي مذكرة تستعرض تاريخ الادعاءات الفارسية بالبحرين، وتحلل باختصار الحجج الفارسية من الناحيتين التاريخية والقانونية، وهي وثيقة لم يسبق نشرها فيما نعلم.

---

(٤) John Marlow, **The Persian Gulf in the Twentieth Century,** (Cresset Press) London, 1963, p. 95.

الوثيقة(*)

وزارة الخارجيّة

دائرة البحوث

البحرين ارخبيل صغير يقع قرب الساحل العربي من الخليج ويكاد يكون محاطاً بمقاطعة الأحساء التابعة لابن سعود، حاكم المملكة العربية السعودية، وبشبه جزيرة قطر التي هي منطقة شيخ قطر العربي المستقل. ويتألف سكان البحرين من العنصر العربي بصورة أساسية على الرغم من تدفق المواطنين الفرس عليها منذ بداية القرن الحالي.

٢ ـ كانت المشيخة لفترة من الزمن، قبل سنة ١٧٨٣، تحت الحكم الفارسي. ولكن الفرس طردوا من الجزر في تلك السنة من قبل عرب الجزيرة العربية بزعامة أجداد الأسرة الحاكمة الحالية الذين بقيت السلطة بأيديهم منذ ذلك التاريخ. ان ادعاءات السيادة على الجزيرة (Sovereignty). وربما السيطرة (Suzerainty) أيضاً في بعض الحالات، جاءت من جانب فارس منذ سنة ١٧٨٣، ثم جاءت من جانب تركيا (التي كانت حتى حرب سنة ١٩١٤ ـ ١٩١٨ مسيطرة على السواحل المجاورة) مع الحاح شديد في عدة مناسبات بين سنتي ١٨٤٧ و١٨٧٠ وفي تلك السنة الأخيرة اعترفت الحكومة التركية باستقلال الجزيرة، كما اعترفت قبلها مسقط ومصر وكذلك أمراء الساحل العربي الوهابيون. وقد دفعت البحرين الاتاوة الى فارس للمرة الأخيرة في سنة ١٧٩٩ بصورة مؤكدة، كما أنها كانت تدفعها أيضاً، في وقت او آخر بين سنتي ١٨٠٠ و١٨٧٠ الى مسقط، والى مصر، والى الأمراء الوهابيين، على الرغم من أنها في حالة الأخيرين ـ في الفترة الأخيرة على أي حال ـ ربما كانت تدفعها عن ممتلكاتها الواقعة على ساحل الجزيرة العربية فقط. وكانت الحكومة البريطانية ـ منذ سنة ١٨٢٠ على الأقل ـ تعد البحرين مستقلة بلا انقطاع، وكانت ترتبط بها بعلاقات خاصة تنظمها معاهدة عقدت مع حكامها على ذلك الأساس. ان هذه العلاقات التعاهدية (التي تضمنت طيلة الوقت مسؤوليات حمايتها لدى الطوارىء) قد تعززت في سنة ١٨٦١، في حين أن الاتفاقات التي عقدت في سنتي ١٨٨٠ و١٨٩٢ تضمنت أيضاً تعهداً من العائلة المالكة باناطة علاقاتها الخارجية بحكومة جلالته، وبالامتناع عن التخلي عن شيء من أراضيها الا لحكومة جلالته، أو بموافقتها.

٣ ـ وفي السنوات ١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٢٩ تبودلت بين الحكومتين البريطانية والفارسية مذكرات مهمة حول ادعاءات الأخيرة في البحرين، وارسلت نسخ منها الى السكرتير العام لعصبة الأمم لغرض تعميمها على الدول أعضاء العصبة. وفي خمس مناسبات أخرى بعد سنة ١٩٢٧ قدمت الحكومة الفارسية الى السكرتير العام لعصبة الأمم احتجاجات، أو زودته بنسخ من الاحتجاجات المقدمة، بسبب الاعتداء المزعوم على السيادة التي تدعي بها على جزيرة البحرين، وفي الحالات الأربع الأولى منها لم تجد الحكومة البريطانية من الضروري الاجابة عنها.

٤ ـ على الرغم من ان الادعاء الفارسي قد طرح بالحاح شديد عبر سنين طويلة، فان الحجج التي طرحت لتبريرها تنوعت من وقت لآخر، ولم تتضمن في اي وقت تفاصيل كثيرة. وكان أوفى تعبير عن الموقف الفارسي هو ذلك الذي ورد في المذكرتين المؤرختين في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٧، وفي ٢٦ آب (اغسطس) سنة ١٩٢٨. ان الحجج المختلفة التي

(*) The Persian Claim to Bahrain, Minute by Research Department, Foreign Office, F.O. 371/82037 (EA 1081/47), 1, November, 1950.

تتقدم بها فارس من وقت لآخر في دعم دعواها، هي كالآتي:

(١) تاريخ الجزر قبل سنة ١٨٨٣: تدّعي فارس ان الرجوع الى التاريخ يظهر ان الجزر كانت تعود اليها وتخضع لها منذ مدة طويلة.

(٢) عدم موافقة فارس على فصل البحرين التي كانت في مرحلة ما قبل سنة ١٧٨٣ جزءاً من ممتلكاتها، وعدم اعتراف فارس باستقلال الجزر قط، ومطالبتها بها على الدوام.

(٣) بعض بنود المعاهدة التي عقدت في سنة ١٨٢٢ بين الكابتن بروس، المقيم السياسي في الخليج العربي، ووزير أمير شيراز، تلك المعاهدة التي لم تبرم وتنصّل منها كلا الطرفين.

(٤) اكتشاف عملة ذهبية يزعم انها سكت في البحرين سنة ١٨١٧.

(٥) دفع البحرين في اوقات مختلفة تبرعات واتاوات الى فارس.

(٦) رفع شيخ البحرين العلم الفارسي.

(٧) رسائل من حكام البحرين السابقين يعترفون فيها بالسيطرة الفارسية.

(٨) مذكرة وجهتها الحكومة البريطانية في نيسان (ابريل) سنة ١٨٦٩ الى الوزير الايراني المفوض في لندن.

(٩) العلاقات الوثيقة القائمة في الوقت الحاضر بين ايران والبحرين.

٥ - ان الحجج التي أشير اليها في الفقرة السابقة وردت باختصار في الفقرات ١٤٧ - ١٥٤ من المذكرة التاريخية (السرية المرقمة ١٧١٨٥)، كما انها عرضت بكامل تفاصيلها في فقراتها السابقة.

٦ - ومن الجدير بالملاحظة لدى دراسة الادعاء الفارسي انه منذ سنة ١٨٤٧، وحتى سنة ١٩١٣، كانت الادعاءات التركية قد سبقت الادعاءات الفارسية، وانها كانت بالدرجة نفسها من الاندفاع، كما انه خلال معظم تلك الفترة، كان للادعاء التركي مبرر أقوى مما يمكن ان تدعيه فارس منذ عهد سابق لسنة ١٧٨٣، لان تركيا كانت مسيطرة على الساحل المجاور من الجزيرة العربية منذ مدة، وقد تقدمت بادعاءاتها في كلا جانبي الخليج المحيطين بالبحرين. اضافة الى ذلك فان مسقط - التي كانت في اوائل القرن التاسع عشر، قد أسست في أكثر من مناسبة، سيطرة موقتة على البحرين، وكانت تتقاضى الاتاوة منها - لم تتوقف عن مواصلة ادعاءاتها بالقوة ابتداء من سنة ١٨٢٩ الاّ بسبب موقف الحكومة البريطانية، في حين أن الأمراء الوهابيين مارسوا ضغطاً مؤثراً على البحرين وحصلوا على الاتاوة منها - وان كان ذلك مقتصراً على الممتلكات البحرينية في الساحل العربي - وذلك في الفترات المبكرة من القرن التاسع عشر، ولم يكفّوا عن ذلك الا بعد خضوعهم لتركيا في سنة ١٨٧٠. وبعبارة أخرى، فان ايران حتى سنة ١٩١٣ كانت واحدة فقط من عدة جهات تطالب بالبحرين، وخلال معظم الفترة بين سنتي ١٨٤٧ و١٩١٣ كانت أقل الحاحاً من تركيا في ادعاءاتها، كما أن ادعاءاتها كانت دون ادعاءات تركيا الى حد ما من حيث كونها مقبولة أو معقولة.

٧ - وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات، فانه بنتيجة استعراض تاريخ البحرين خلال الـ ١٥٠ سنة الأخيرة، وبدراسة الحجج المعينة التي طرحتها فارس، يظهر انه ليس هنالك اساس قويم لادعاء ايران بالسيطرة أو السيادة على الجزر. ان بُعد الجزر عن بلاد فارس جغرافياً، وكون سكانها عرباً، لا يشكلان بطبيعة الحال حججاً حاسمة. ويبدو أن نقطة الضعف الحقيقية في الادعاء الايراني هي انه لم تكن هنالك ممارسة فعلية للسلطة الفارسية في

الجزر منذ طرد الفرس منها على يد اسلاف العائلة الحاكمة الحالية في سنة ١٧٨٣. أما أحداث مثل رفع العلم الفارسي مصادفة أو عرض الولاء الموقت لفارس في السنوات ١٧٩٩ و١٨١٦ ـ ١٨١٧ و١٨٣٩، فيجب ان ينظر اليها على ضوء علاقتها بتاريخ الجزر بصورة عامة في الفترة التي نحن بصددها، وبصورة خاصة الادعاء التركي المستمر بين سنتي ١٨٤٧ و١٩٢٣، وعدم تحقق اية نتائج لأمثال هذه الاعترافات الآنية او النداءات الموجهة الى السلطة الفارسية، فهي خالية من وزن تعامل مستمر يمتد عبر سنين طويلة.

ويمكن ان يضاف الى ذلك انه خلال الفترة التي أعقبت سنة ١٧٨٣ كانت البحرين في وضع تستطيع معه ان تدخل في التزامات تعاهدية او مباحثات مع الدول المجاورة مثل مسقط أو تركيا او نائب الملك في مصر، محمد علي، أو الحكومة البريطانية، على أسس لا تتفق مع كونها في ذلك الوقت خاضعة للسلطة الفارسية. وثم نقطة أخرى على شيء من الأهمية وهي انعدام أية اشارة الى فارس من قبل شيوخ البحرين في أي وقت منذ احتلال البحرين بيد اسلاف حكامها الحاليين في سنة ١٧٨٣ ولا عند توليهم السلطة فيها ـ وذلك على الاقل ما يظهر من السجلات المتوافرة ـ وعدم وجود أي اعتراف رسمي من قبل البحرين بالسلطة او السيادة الايرانية في أية مناسبة من أمثال هذه المناسبات، كما هو المنتظر من شيخ يعتبر نفسه تابعاً لفارس ـ لو صح ذلك ـ كما انه ليس هنالك اي احتجاج قدمته فارس في أي وقت من الأوقات بسبب عدم صدور اعتراف من هذا القبيل.

٨ ـ ان المراسلات التي دارت بين سنتي ١٨٦٩، و١٨٧٠، والتي اعارتها ايران أهمية خاصة في السابق، وقد يظن أنها أقوى الحجج التي تستطيع ايران تقديمها، يمكن في الواقع الاستشهاد بها كدليل على وجهة النظر التي تبنتها الحكومة البريطانية في تلك الفترة من العلاقات بين ايران والبحرين، ولكنها لا يمكن ان تكون واردة ضد الشيوخ، وبينما هي مصوغة باسلوب واه بدرجة لا تكفي لتبرير ما بنته عليها ايران مما يتعلق بالموضوع، كما ان ما بني عليها من قبل سفير جلالته في القسطنطينية، وأيدته حكومة الهند، مرّ بدون تحدٍ في سنة ١٨٧١، وقد طرح له تفسير مماثل مع الحد الادنى من المناقشات المبدئية في سنة ١٨٨٦، وفي الفترات المتكررة بين سنتي ١٨٧٠ و١٨٨٠ حافظت حكومة جلالته على استقلال البحرين ضد تركيا، وانها منذ وقت مبكر مثل كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٧٠ لفتت نظر الحكومة التركية الى المذكرة البريطانية لسنة ١٨٥١، كما ان حكومة جلالته قد حافظت بلا انقطاع على استقلال البحرين ضد فارس وتركيا على السواء منذ تاريخ المراسلات المتعلقة بالموضوع.

٩ ـ أما الشيوخ أنفسهم، فيبدو أنهم ـ وخاصة في الفترة المبكرة من القرن الماضي، وقبل ارساء علاقاتهم مع الحكومة البريطانية على أسس مؤكدة باتفاقيتي سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٩٢ كانوا يتخذون مواقفهم حسب اعتبارات مصالحهم الخاصة المباشرة في السير على الخط السياسي الواجب تبنيه تجاه الحكام الأقوى منهم المحيطين بهم. ومع ذلك فقد مضى الآن أكثر من ثلاثة أرباع قرن منذ صدور أي نداء ـ مهما كان واهياً ـ الى ايران من جانب البحرين. ان الحاكم الحالي، الشيخ سلمان، الذي خلف والده في سنة ١٩٤٢، أشار في خطاب ألقاه بعد توليه الحكم بمدة قصيرة الى: «بلادنا البحرين هذه...»، وقال: «انها لحسن الحظ مستقلة»، مؤكداً أنه سيتمسك بالصداقة القديمة والمجربة مع الحكومة البريطانية. وكان والده وجده متخوفين من أي اعتراف بالادعاءات الفارسية، وليس هنالك سبب للافتراض بانه أقل معارضة لها منهما.

١٠ ـ حينما بدا من المحتمل في سنة ١٩٣٤ ان الحكومة الفارسية ستعرض الموضوع على عصبة الأمم بصورة رسمية، طلب الى الخبراء القانونيين للتاج البريطاني أن يقدموا المشورة فيما اذا كانت لايران ـ في رأيهم ـ أية حقوق تدعى في البحرين. واذا كان الأمر كذلك، فما هي طبيعة تلك الحقوق. وقد أبدى أولئك الخبراء رأيهم بأن ايران ليست لها أية حقوق لا في السيطرة، ولا في السيادة على البحرين.

دائرة البحوث

وزارة الخارجية

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠

العلاقات السعودية ـ الخليجية

حينما تسلم الملك سعود سلطاته على أثر وفاة والده في أواخر سنة ١٩٥٣، بدأ عهده بعدد من الزيارات إلى شتى الأقطار العربية والاسلامية، تعزيزاً لعلاقات المملكة العربية السعودية مع تلك الأقطار، فقام بزيارة القاهرة أولاً، ثم استقبل في الرياض أمير الكويت، ثم قام بزيارات متتالية إلى الكويت والبحرين وباكستان.

وبين أيدينا مجموعة من التقارير التي كتبها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ـ والذي كان مقرّه في البحرين ـ وهي تصف زيارة أمير الكويت الى الرياض، وما دار خلالها بين العاهلين العربيين، ثم الزيارتين اللتين قام بهما الملك سعود نفسه الى الكويت والبحرين، وما أحاط بهما من مظاهر الحفاوة وما صحبهما من حفلات ودعوات واجتماعات استهدفت تعزيز العلاقات الأخوية بين هذه الأقطار العربية المتجاورة. وعلى الرغم من أن هذه التقارير لا تتطرق الى الأمور السياسية بصورة مباشرة، فانها لا تخلو من اشارات وتلميحات ومغاز قد تلقي بعض الأضواء على العلاقات العربية الخليجية في تلك الفترة، وخاصة من وجهة النظر البريطانية التي تُعنى بها هذه الوثائق بطبيعة الحال، وهي من مجموعة الوثائق البريطانية التي فتحت في مطلع عام ١٩٨٥، وتنشر للمرة الأولى.

(١)
من الوكيل السياسي في الكويت
الى المقيم السياسي في الخليج العربي ـ البحرين[١]

الوكالة السياسية

الكويت | **سرّي**

٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ | **الرقم:** ٦

سيدي،

أتشرف باعلامكم أن صاحب السمو حاكم الكويت قد احاطني علماً في ٩ كانون الثاني (يناير)

(١) Mr. C.J. Pelly, Political Agent in Kuwait to Mr. B.A.B. Burrows, Political Resident, Bahrain F.O. 371/109819 (EA 1124/2) 25 January 1954.

١٩٥٤، بالحديث الذي دار بينه وبين جلالة الملك سعود والحكومة السعودية خلال زيارته الى الرياض.

٢ ـ قال لي الحاكم إن الملك سعود كان لطيفاً جداً، وانه أظهر حرصاً كبيراً على توثيق العلاقات التقليدية من المودة والاحترام المتقابل بين المملكة العربية السعودية والكويت. وقد أخبرني عن اتخاذ الترتيبات التالية:

(أ) وافقت الحكومة السعودية على رفع الحظر عن تصدير علف الماشية، والأغنام، من المملكة العربية السعودية.

(ب) وافقت الحكومة السعودية على مرور السيارات التي تحمل الفواكه والمخضرات من سوريا الى الكويت عبر اراضيها.

(جـ) وافقت الحكومة السعودية على اتخاذ التدابير لمنح تاشيرات الدخول للكويتيين عند نزولهم في الظهران بشرط أن يحملوا رسالة توصية من الحاكم.

(د) بعد أن لاحظ الملك والحاكم الاتفاقية التي تمّ التوصل اليها بين «شركة النفط الأميركية المستقلة» و«شركة نفط الباسيفيكي الغربي» بشان تصدير النفط من المنطقة المحايدة عبر الكويت، قررا انه في حالة الضرورة يمكن تعيين موظفين موقتين لهذا الغرض لبحث شؤون المنطقة المحايدة.

٣ ـ ان طريق نقل الفواكه والمخضرات من سوريا الى الكويت عبر المملكة العربية السعودية ربما يسير محاذياً لأنابيب شركة «تابلاين» (شركة أنابيب النفط عبر المملكة العربية السعودية).

٤ ـ لا أظن أن الحاكم ينوي بحث شؤون المنطقة مع السعوديين في المستقبل القريب، ولكن سأكون ممتناً لتلقي تعليماتكم بشأن الموقف الذي يجب أن أتخذه من الترتيبات الخاصة بتعيين الموظفين لذلك الغرض فيما اذا ظهرت ضرورة لذلك. وأعتقد أن الحاكم سيرغب في تعيين كويتيين. وانني لا أجد في هذا الترتيب الاّ ما فيه مصلحة لنا. ومن الناحية النظرية سيكون اجراء سليماً وممكناً من جانبنا أن نلحّ على أن يكون مع الكويتيين موظف بريطاني. أما من الناحية العملية، فاننا لو فعلنا ذلك يحتمل أن يترك لنا مسؤولية اتخاذ الترتيبات مع السعوديين بأجمعها، وفضلاً عن قضية ما اذا سنجد هذا الترتيب موافقاً لنا في نطاق علاقاتنا الحالية معهم، فاننا سنكون قد عززنا فرص اتخاذ التدابير العملية بين العرب أنفسهم من أجل ادارة الأمور التي قد تظهر في المنطقة المحايدة، وأهملنا الاستفادة من أساليب الحاكم ـ التي هي في معظم الحالات أكثر تأثيراً من أساليبنا ـ في التعامل مع السعوديين. واننا بطبيعة الحال نستطيع أن نتدخل في أي وقت اذا وجدنا أن التدابير التي تتخذ هي مما لا يمكن أن نوافق عليه. والواقع أن مثل هذا الاحتمال غير متوقع، وأن الحاكم سيستشيرنا حتماً قبل الموافقة على أي أمر قد يسيء الى مصالحنا.
وتفضلوا...

سي. جي. بيللي

(٢)
من الوكيل السياسي في الكويت
الى المقيم السياسي في الخليج العربي ـ البحرين(٢)

الوكالة السياسية

الكويت

٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٤

سرّي

الرقم: ١٩

سيدي،

أتشرف باعلامكم أن الملك سعود، بعد أن تأخر لمدة أربع وعشرين ساعة بنتيجة بقائه في القاهرة للتوسط بين اللواء محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر، فقد وصل الى الكويت في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الاثنين ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٤، وكان بصحبة جلالته حوالي اثني عشر أميراً وعشرين موظفاً حكومياً. وكان أكبرهم طبيبه الخاص الدكتور مدحة. وكان عدد الجماعة كلها ـ مع الخدم ـ يبلغ حوالي مائة وعشرين شخصاً، وكانوا يسافرون على متن ثلاث طائرات من نوع «كونفير».

٢ ـ استقبل الركب الملكي في مطار الكويت الجديد صاحب السموّ حاكم الكويت، والوكيل السياسي البريطاني والقنصل الأميركي، وكل أعضاء عائلة الصباح المهمين، والجالية السعودية في الكويت، وممثلو الجاليات البريطانية والأميركية المحلية. وقد زوّدت قوات الأمن العامة للشيخ عبد الله المبارك حرس الشرف، وحرس الطرق، وجوقة موسيقية بملابس عسكرية تشابه ملابس فرقة الحرس الخاص لجلالة ملكة بريطانيا. وأطلقت المدافع احدى وعشرين اطلاقة تحية للزائر الملكي. وقد اجتمعت السيارات من أرقى الأنواع المتوافرة في المدينة لنقل الركب الملكي. وجعل الشيخ عبد الله مبارك نفسه «حارساً للملك» طيلة الزيارة، وكانت صفارة تشابه صفارة الانذار من الغارات الجوية تتقدم السيارة الملكية التي يستقلها الملك والحاكم طيلة الوقت. وقد بذل هو ومعظم أعضاء أسرة الصباح جهودهم لاظهار اهتمام يكاد يكون مبالغاً فيه نحو الملك: فمثلاً لم يجلسوا في حضرته قطّ. أما تصرّف جلالته فقد كان، على العكس من ذلك، بسيطاً ولا تكلف فيه. وكانت مدينة الكويت قد زيّنت قبل الزيارة بعدة أيام بأطواق خشبية غير جميلة، مغلفة بالقماش، وقد ربطت بها أغصان من سعف النخيل. وكانت الأعلام السعودية والكويتية ترفرف في كل مكان. أما في الليل فقد كانت الأنوار بديعة حقاً، وكانت القطعة المركزية عبارة عن تاج من الأضواء عرض خارج قصر دسمان، وهي مجموعة من المصابيح تشابه تاج القديس ادوارد كانت ادارة الكهرباء في الكويت قد صنعته كجزء من التزيينات التي اتخذت بمناسبة تتويج صاحبة الجلالة الملكة، بعد أن رفع منه الصليب. وقد رفعت الوكالة السياسية علمها، وكانت بنايتها مضاءة طيلة الزيارة.

٣ ـ كانت مظاهر التكريم الرئيسية، بل الوحيدة، خلال الزيارة هي المآدب العربية. وقد احتفي بالوفد الملكي يومياً بدعوة غداء أو عشاء. وكانت الوجبات التي قدمها آل الصباح والسعوديون على البذخ المعتاد، أما عبد الله المبارك فقد فاق الحدود. ففي مخيّمه في (الشدادية) أقام خيمة من صنع أسواق الأشرعة المحلية، طولها ثمانون قدماً وعرضها خمسة واربعون قدماً. وفي الجلسة الأولى للطعام جلس مائة وعشرون ضيفاً على الكراسي،

F.O. 371/110131 (ES 1941/) 6 April 1954. (٢)

وكانت الكراسي التي جلس عليها الملك والحاكم مطلية بالذهب. وقد قدّم للضيوف ١٢٠ خروفاً وعشرة جمال وستمائة سمكة من نوع (زبيدي) قامت باصطيادها ثلاث سفن لمدة ثلاثة أيام. ان الجماعة الملكية لم تأكل كثيراً في هذه المأدبة ولا في غيرها، بل قيل ان كثيرين منهم، كانوا، بعد هذه الولائم، يتناولون طعاماً أوروبياً في أماكن مختلفة، بما فيها دار الضيافة التابعة لشركة نفط الكويت، حيث كانوا يقيمون. وبعد أن غادر الملك وأتباعه المائدة في دعوة الغداء التي أقامها عبد الله المبارك، قدّر عدد الذين تناولوا الطعام بعدهم بحوالي ستمائة شخص. ومع ذلك فقد كانت هنالك هضبة من اللحم، ارتفاعها خمسة عشر قدماً تقريباً، ألقي بها في الصحراء.

٤ ـ وكان الملك نفسه حذراً ودقيقاً بشأن طعامه. وعند تناوله العشاء في الوكالة السياسية البريطانية طلب دجاجة مسلوقة مع رز بمرق الدجاج مع مخضرات طازجة. وقد أحضرت هذه في اللحظة الأخيرة. ويبدو أن جلالته كان يلتذ بطعامه. وقد وصل الحاكم قبل الوقت المحدد بخمس عشرة دقيقة، وهو احتمال كان متوقعاً لحسن الحظ، وغادر الجميع خلال ساعة.

٥ ـ ان اتصالي بالملك كان خلال العشاء في الوكالة، وفي المقابلة الخاصة التي سبق أن أبلغتكم عنها، ولدى استقباله وتوديعه في المطار. وفي المقابلة الخاصة كان الملك لطيفاً، وقد ذكر الصداقة الطويلة بين والده وبريطانيا العظمى ورغبته هو في توثيق تلك الصداقة. وكذلك ذكر رغبة والده في السماح لنا، وليس للأميركيين، باستخراج نفطه. ولدى التحدث عن مصر والنصيحة التي قدّمها للواء محمد نجيب بأن يبقى البريطانيون في منطقة القناة لمدة سنتين على الأقل، أضاف قوله انه ضد الاستعمار.

وبعد العشاء في الوكالة أبدى بعض الملاحظات عن الوضع بين اسرائيل والأردن قائلاً انه لا يمكن استمرار وقوع الحوادث على الحدود واحدة بعد أخرى، ولا بدّ من أن تعاد للعرب أراضيهم وحدودهم المضمونة دولياً. وقد بدا لي في المقابلات أن جلالته كان يتوقع أن يترك له معظم الكلام، ولما أخبرته أنني ذهبت الى الرياض قبل بضع سنوات، اهتمّ بصورة خاصة أن يقول لي انها تغيّرت الآن كثيراً، وأن فيها الآن عدة مستشفيات.

ولم تتوافر معلومات عن الموضوعات التي بحثها مع الحاكم. وقد قاما بزيارة المنطقة المحايدة معاً، وكما قال الملك، تحدثا طيلة الطريق. ولكن قد لا يكون غريباً عن صفات الحكام العرب أن يتفادوا أية اشارة الى المشاكل التي تحفّ بالمنطقة في نظر الغربيين. وكان يظن ان الزيارة سيكون لها وقع غير مرغوب فيه لدى الشيوخ المحليين. ولكن يبدو ان ذلك لم يحدث. إن الشيوخ والكويتيين كانوا قد تعبوا إلى حدّ ما من السعوديين. إن رفضهم الاقامة في الأماكن المخصصة لهم، وركوب سيارات من غير نوع الكاديلاك (.....) كانت محل تعليقات شتى.

(٣)
الملك سعود في البحرين
(من المقيم السياسي في الخليج العربي الى المستر ايدن)[٣]

المقيمية البريطانية

البحرين **سرّي**

٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٤ **الرقم: ٤٢**

سيدي،

أتشرف باعلامكم أن الملك سعود وصل البحرين بزيارة استغرقت ثلاثة أيام في ١١ نيسان (ابريل)، وكان يصحبه حوالي ٢٣ شخصاً من أعضاء عائلته ـ اخوانه وابناؤه وأبناء عمه ـ وكذلك حاشية كبيرة من الموظفين والعبيد والحرس الخاص.. الخ. وقد بلغ مجموعهم حوالي ١٢٠ شخصاً. ان الشخص الوحيد الذي كانت له أهمية سياسية هو جمال الحسيني الذي بدا ـ على الرغم من ماضيه ـ ميالاً الى المساعدة، وكان موقفه جيداً. وقد وصل الركب من الظهران على متن ثلاث طائرات، وبفضل قائد القوة الجوية الملكية البريطانية في العراق ـ نائب ماريشل الجو جي. جي هوتري ـ أمكن تدبير جناح من طائرات «فامباير» من الحبانية، لكي تصل الى البحرين في اليوم السابق. وقامت هذه الطائرات بمرافقة طائرة الملك سعود في المرحلة الأخيرة من رحلتها الجوية القصيرة، ثم طارت على شكل مجموعات بعد نزوله. ان وجود هذه الطائرات كان له أثر ملحوظ، كما أنها كانت محل تقدير كبير من قبل حاكم البحرين.

وقد استقبل الملك سعود على أثر نزوله، الشيخ سلمان وأنا والوكيل السياسي وكبار أعضاء عائلة الشيخ، والسر تشارلز بلغريف، وقائد القوة الجوية البريطانية في الخليج. ثم سلم الملك على عدد كبير من أعضاء أسرة حاكم البحرين وغيرهم من الوجهاء، وغادر المطار الى قصر القضيبية، حيث جرى استقبال عدد صغير آخر من البحرينيين، وأديرت القهوة التقليدية. وكانت هنالك جموع غفيرة من الناس في المطار، وسار الموكب الى المدينة بسهولة لا بأس بها بالمقاييس العربية.

٢ ـ إن أيام الزيارة الثلاثة قد استغرقها برنامج حافل يتألف في معظمه من دعوات الغداء والشاي وحفلات الاستقبال بعد العشاء. وقد نزل الملك سعود عند هذه السلسلة من الفعاليات ذات التوقيت الدقيق برضى. وكان في مناسبة واحدة فقط قد تأخر أكثر من ساعة واحدة، وان كان في مناسبات أخرى متأخراً مدة أقل من ذلك. وكانت دعوة العشاء في الأمسية الأولى اقيمت من قبل الحاكم في مقرّه الجديد وكانت غرف الاستقبال والطعام فيه قد أكملت حديثاً، وبقية البناية كانت لا تزال غير كاملة. وقد حضر الدعوة حوال ٣٠٠ ضيف، بمن فيهم عدد معيّن من الموظفين البريطانيين في خدمة حكومة البحرين، وأعضاء هيئة موظفي المقيميّة البريطانية التابعين لي، ورؤساء الشركات البريطانية. وقد ناءت الموائد بحمل الخرفان والجمال التي لم يتناول الملك منها الاّ أقل ما يتطلبه واجب المجاملة. وقد أظهر طيلة الزيارة عزوفاً ملحوظاً عن الطعام على الطريقة العربية. وبعد العشاء ذهبنا الى استقبال كبير في الهواء الطلق أقامه عبد الرحمن القصيبي في داره بالروفة. وهو رئيس عائلة نجديّة استقرّت في البحرين منذ مدة، ويعامل أفرادها كممثلين غير رسميين للملكة العربية السعودية. وبعد تناول القهوة والقاء الخطب، جلسنا الى وجبة أخرى من المثلجات والكعك. (ولما سألت الملك، بقصد ايجاد موضوع للحوار، ماذا يسمّى الأول بالعربية، أجاب بكل

(٣) Mr. B.A.B. Burrows to Sir A. Eden, F.O. 371/110131 (ES 1941/14) 20 April 1954.

جدّ: «آيس كريم»، وسألني ماذا يسمّى بالانكليزية؟). وكان المزمع أن يخصص صباح اليوم التالي لزيارة المدارس والمستشفيات، ولكن الملك بسبب طول محادثته معي من جهة، وما يبدو من عدم اهتمامه بمثل هذه المشروعات، من جهة أخرى، لم ينفّذ هذا القسم من البرنامج شخصياً، بل أوفد بعض أفراد عائلته بالنيابة عنه. أما دعوة الغداء فقد أقيمت من قبل الشيخ عبد الله بن عيسى، أحد أعمام الحاكم. وفي وقت متأخر من بعد الظهر قام الملك سعود برحلة قصيرة الى منشآت شركة نفط البحرين، ووصلها متأخراً أكثر من ساعتين، بسبب سلوكه طريقاً مختلفاً عن الطريق المقرر سابقاً. وكانت النتيجة أن بقي المدير العام للشركة جالساً في سيارته لمدة ثلاث ساعات في مفترق احدى طرق الصحراء بانتظار الملك الذي لم يقابله على أي حال. واقيم العشاء من قبل الشيخ محمد بن عيسى، العم الآخر للحاكم، وأقيمت بعد العشاء حفلة استقبال في غرفة تجارة البحرين أعقبها تناول القهوة مع اثنين من كبار التجار. ولما كانت جميع هذه الفعاليات في مركز مدينة (المنامة) فان الجماهير كانت محتشدة جداً، وفي احدى المرّات أحاطت بالسيارة التي كان يستقلها الملك والشيخ سلمان، وحالت دون سيرها. وكان الشيخ سلمان يشاهد واقفاً على ظهر السيارة، ملوّحاً بعصاه، موعزاً الى رعاياه بفتح الطريق، حتى فعلوا أخيراً. وعلى الرغم من الازدحام والارتباك فقد كان الجميع بنفسية لطيفة، وان موقف الملك سعود في مثل هذا الوضع كان مبعث ثناء عليه.

٣ - وفي ١٣ نيسان (ابريل) استقبل الملك بعض أعضاء الجاليات البريطانية والغربية الأخرى الذين رغبوا في زيارته. ثم ذهب في جولة بالسيارة الى المنطقة الريفية المحيطة بالمنامة، بما في ذلك زيارة الى احدى أحواض البحرين المشهورة. وهنا كانت الجماعة بمنأى عن أنظار الغربيين (باستثناء السر سي. بلغريف) فتحررت من التحفظ الذي تلتزم به عادة في الاجتماعات الرسمية، وقامت ببعض ألعاب الخيال اللطيفة، بما في ذلك من محاولات تظاهر فيها الملك بدفع بعض أفراد حاشيته الى الحوض. وقد أعقب ذلك غداء خفيف من الساندويجات والبيبسي كولا تناولته الجماعة في باحة أحد الجوامع القريبة. وبعد الظهر كانت وزارة المعارف في البحرين قد نظمت منهاجاً ممتازاً من الألعاب الرياضية التي يقوم بها طلاب المدارس، شهده الملك سعود باهتمام واعجاب. وبعد ذلك ذهب لتناول القهوة في بستان حسن المضايفي، أحد زعماء الشيعة وتجار اللؤلؤ البارزين. وقد تميّز هذا الاجتماع بالملاحظات الوديّة التي أبداها الحاكم للملك عن رعاياه من الشيعة. وقد قيلت هذه العبارات بصوت عال سمعه الجميع، ولا بدّ أن يكون الحاكم قد تعمّدها بصورة خاصة تأكيداً لعدم تمييزه بين رعاياه من السنيين والشيعة. وقد أعقب الملك هذا ببادرة أخرى فيها مزيد من التحرر والتسامح، بأدائه صلاة العشاء بين هذا الحشد من الناس الذي تتألف أغلبيته من الشيعة، يحيط به وجهاؤهم. كان لهذا كله وقع كبير في البحرين. ومن هناك توجه الملك والحاكم الى داري لحضور حفلة عشاء على الطريقة الغربية. ونظراً لصعوبة اختيار عدد محدود من أفراد عائلة الملك سعود، فقد اتسعت الحفلة وشملت ستين مدعواً. ان تجربة تقديم وجبة غربية بدلاً من طعام عربي بدت ناجحة تماماً، وكان من الواضح أن الملك سعود تمتع بالطعام أكثر من تمتعه بالوجبات العربية التي حضرها سابقاً. وقد انتهزت هذه الفرصة فدبرت للبريغادير بيرد - الذي كانت له معرفة سابقة بالملك سعود في المملكة العربية السعودية قبل أن يصبح ملكاً - ولعدد من كبار موظفي شركة النفط وممثلي الشركات البريطانية، مجال التحدث الى الملك سعود لبضع دقائق. وخلال احدى هذه الأحاديث قدّم الملك عرضاً باعثاً على الدهشة، وهو بناء جسر بين المملكة العربية السعودية والبحرين. ولم

يظهر أدنى تراجع عن الفكرة حين قيل له إن طول مثل هذا الجسر ربما سيكون ضعف أطول جسر موجود في العالم(٤). وبعد العشاء ذهبت الجماعة الى حفلة نظمتها نوادي البحرين (العربية ـ الهندية).

٤ ـ وفي اليوم التالي أجريت مع الملك محادثة أخرى، وبعد مراسم التوديع المختلفة، سافر الملك مع حاشيته الى الباكستان بعد الظهر.

٥ ـ ان الزيارة تعتبر ناجحة، وان تصرّف الملك سعود السهل والودي، مع شيء من هيبة والده، ترك أثراً طيباً لدى معظم البحرينيين. وكان تصرّف الحاشية السعودية هنا أفضل من تصرّفها في الكويت، فلم يصدر عنها ما يشوّه الانطباع الجيد الذي تركه الملك. ومن المحتوم في أمثال هذه الزيارات التي تصاحبها بصورة مستمرة خطب الترحيب الطويلة، أن يؤكد على أواصر العروبة بين البحرين والمملكة العربية السعودية وسائر أنحاء العالم العربي. ولكنني أشك في أن يكون هذا أكثر من تأثير عابر، وانني، بصورة عامة، أميل الى الاعتقاد بأن الزيارة ستكون مفيدة من ناحيتنا، لأنها ستسهل معالجة المشاكل التي تنشب بين البحرين والمملكة العربية السعودية من وقت لآخر.

وتفضلوا...

التوقيع
برنارد باروز

ولما وصل هذا التقرير الى وزارة الخارجية في لندن، كتب عليه الموظف المسؤول عن العلاقات مع المملكة العربية السعودية في الدائرة الشرقية المستر بلاكهام، التعليق الآتي:

« كانت الزيارة، بصورة عامة، ناجحة، وأن العلاقات العامة وآثارها يمكن أن تكون مفيدة من وجهة نظرنا الى حدّ كبير لتسهيلها معالجة المشاكل التي قد تنشب بين البحرين والمملكة العربية السعودية. ان المستر باروز لا يعطي فكرة قاطعة عن الأثر الذي تركه الملك سعود لديه شخصياً، ولكن الزيارة كانت ناجحة من الناحية العامة. أما صفات الملك سعود الشخصية وكفاءته، فلا تزال شيئاً أشبه باللغز، وقد تكون الحقيقة أنه كفوء ولكن عديم اللون».

(٤) ان هذا الاقتراح من جانب الملك سعود، الذي وجده المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في سنة ١٩٥٤، «باعثاً على الدهشة»، وهو اقامة جسر بين المملكة العربية السعودية والبحرين، قد تم تحقيقه فعلاً بعد ذلك بثلاثين عاماً فقط، وكانت له آثاره الاقتصادية والسياسية البالغة.

الفصل الرابع

ماذا حدث في الخليج
خلال العدوان الثلاثي

أحدث العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦، ردود فعل مختلفة في شتى أنحاء الوطن العربي، وكانت له آثاره الدولية الخطيرة المعروفة. وفي تلك الفترة كانت أقطار الخليج العربي ما تزال مرتبطة مع بريطانيا ـ أحد أطراف تلك العملية ـ بمعاهدات تحالف وحماية، ولم يكن أي من تلك الأقطار قد حقق استقلاله بعد.

ان ردود الفعل التي أحدثها العدوان الثلاثي في شتى أقطار الوطن العربي، بل في أقطار العالم بأسره، أصبحت معروفة ولم تبق من تفاصيلها خافية تقريباً. أما في أقطار الخليج العربي، فقد حاولت السلطات البريطانية بطبيعة الحال، اتخاذ ما تستطيع اتخاذه من اجراءات للحيلولة دون وقوع أعمال تخل بالأمن والنظام، وظهور أية دلائل تؤكد اجماع الشعب العربي، على شجب تلك العملية، وما يعبر عن حقيقة مشاعره ازاء ذلك العدوان السافر الصادر عن الدولة التي يرتبطون معها بمعاهدات التحالف والحماية، والذي تعاونت فيه مع دولة هي عدوتهم وعدوة العرب جميعاً، في الاعتداء على دولة عربية كبرى كانوا يتطلعون اليها كمصدر للإشعاع الفكري والوطني.

وكانت بريطانيا ممثلة في الخليج العربي بمقيم سياسي، هو في الوقت نفسه قنصل عام. وكان مقره لمدة طويلة في مدينة (بوشهر) الايرانية، ثم نقل الى البحرين. وكان المقيم السياسي البريطاني يرتبط بحكومة الهند البريطانية من جهة، وبوزارة الهند، من جهة أخرى، وبعد استقلال الهند أصبح مرتبطاً بوزارة الخارجية. وكان يتبع المقيم السياسي في الخليج العربي «وكلاء سياسيون» في كل عاصمة من عواصم أقطار الخليج، يشرفون على المصالح البريطانية وعلاقاتها بحكام كل قطر من تلك الأقطار، ويرفعون تقاريرهم الى «المقيم السياسي».

وبين أيدينا تقرير كتبه المقيم السياسي البريطاني في البحرين، السر برنارد باروز، الى وزير الخارجية سلوين لويد، يعرض فيه ردود الفعل التي أحدثتها أنباء العدوان البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي في أقطار الخليج العربي التي يمثل بريطانيا فيها، ويشرف على سياستها، استناداً الى مشاهداته الشخصية في «البحرين»، وتقارير «الوكلاء السياسيين» في الأقطار الأخرى، المرفوعة اليه.

ويلاحظ في هذا التقرير أمران جديران بالانتباه:

١ ـ القلق الذي انتاب الممثلين البريطانيين من ردود الفعل الشعبية ضد أنباء العدوان الثلاثي، مما حملهم على اتخاذ الاحتياطات واستعانتهم بقوات الجيش البريطاني والأسطول البريطاني في الخليج، للحيلولة دون توسع أية انتفاضات شعبية محتملة تسيء الى سمعة بريطانيا ومكانتها ومصالحها الاقتصادية في أقطار الخليج العربي.

٢ ـ الاشارات السلبية التي وردت في تقرير المقيم السياسي الى «القومية العربية»، وكأنها اتجاه خطير، وفكرة تخشى أضرارها، وكأنّ الشعب العربي في أقطار الخليج، اذا تضامن مع الشعب العربي في مصر، فان ذلك سيؤدي الى الفوضى وأعمال الشغب، ولذلك فان الاتجاهات القومية يجب أن تكبت بقدر المستطاع، وذلك ما حدث فعلاً باعتقال كثير من الوطنيين الذين حاولوا تنظيم المظاهرات وإظهار الشعور الحقيقي للشعب العربي في الخليج، والحث على إلغاء العقود مع الدول التي أسهمت في ذلك العدوان، ومقاطعتها، وهي حركة مفهومة وطبيعية ازاء عملية كالعدوان الثلاثي.

(الوثيقة)

من السر برنارد باروز الى المستر سلوين لويد[1]

١ ـ أتشرف بتقديم عرض لردود الفعل الآنية التي حدثت في دول الخليج العربي نتيجة لعملية حكومة جلالتها في مصر ابتداء من ٣١ تشرين الأول (اكتوبر). ان الأثر الذي أحدثته الأزمة المصرية في الأقطار المختلفة وان كان متبايناً في شدته ابتداء من الاضطرابات في البحرين، الى اشاعات الأسواق والتعليقات المؤيدة جزئياً في مسقط، فانه مع ذلك كان ملحوظاً الى حد ما على الأقل في جميع أنحاء المنطقة، وربما كان أول حدث دولي له مثل هذا التأثير العام منذ سنة ١٩٤٨. على أن الارتباط بين الأحداث في المشيخات كان ضئيلاً، ولذلك فانني سأسردها كما وقعت في كل دولة على حدة.

البحرين

٢ ـ كان رد الفعل الأول في البحرين، كما كان في الكويت، وبين العناصر ذات الوعي السياسي في قطر، عبارة عن صدمة مشوبة بالحيرة. وكان ذلك مصحوباً أيضاً بالارتياب في أن هذه هي المؤامرة الاستعمارية ـ الصهيونية التي طالما تنبأت بها الدعاية المصرية. وقد استمرت فترة الصدمة معظم ساعات الصباح من أول تشرين الثاني (نوفمبر)، وخلال صباح ذلك اليوم مارس عمال شركة النفط أعمالهم بصورة اعتيادية، كما أن معظم المخازن وبيوت الأعمال فتحت أبوابها في أوقاتها المعتادة، ولكنها أغلقت خلال ساعة أو نحوها، حينما أصبحت الأنباء الواردة من مصر معروفة على نطاق واسع. وفي البداية كان المظهر الوحيد البارز للاستياء العام من السياسة البريطانية ـ الفرنسية هو ظهور جماعات من تلامذة المدارس في الشوارع وهم يهتفون هتافات معادية للاستعمار. ومع ذلك فقد شملت مظاهر الاستياء طبقات ومجموعات مختلفة من الأعمار، وقامت مجموعة صغيرة بمهاجمة مجمّع سكني في مشارف (المحرّق) تستأجرها (شركة الطيران البريطانية لما وراء البحار ـ BOAC) وهذه البناية ملفتة للنظر لأنها تكاد تكون مقر السكنى الأوروبي الوحيد في المحرّق خارج معسكر القوة الجوية الملكية (البريطانية). وقد واجهت الشرطة صعوبة في تفريق هؤلاء المتجمهرين واضطرت الى استدعاء مفرزة تفريق المظاهرات الأصلية من المنامة، فكافحت

(١) F.O. 371/120558 (EA 10113/50), 23 November 1956.

هذه لشق طريقها خلال جمهور يقدر عدده بـ ٤٠٠ شخص ممن تجمعوا على زاوية الشارع المرتفع على امتداد طريق المطار. وقد تم تفريق الجماهير باستعمال الغازات المسيلة للدموع، وتم بعد ذلك نقل عائلات شركة الطيران البريطانية الذين أخرجوا من شققهم التي وضعت تحت الحراسة. ولم تطلق الشرطة أية عيارات نارية في ذلك اليوم. أما فيما يتعلق باجراءاتنا الأمنية في البحرين، فقد وصلت مجموعة من قوات (الكاميرون) الى (العوالي) من عدن في ذلك اليوم لتعزيز مجموعتي «غلوستر» المرابطتين في الجزيرة.

٣ ـ كان موقف حاكم البحرين هادئاً حين قمت بزيارته صبيحة ذلك اليوم، وقد وعد بأن يبذل أقصى جهده للحفاظ على النظام، ولكنه وافق أيضاً على تدخل القوات البريطانية لمساعدة شرطته اذا أفلت زمام الأمور وطلبت الشرطة المعونة. وعلى الرغم من أنه سلك الأسلوب التقليدي في شجب العدوان الاسرائيلي وأرسل لي فيما بعد رسالة يستفسر فيها لماذا لم تتخذ حكومة جلالته أي اجراء ضد الجيش الاسرائيلي، فانه لم يذرف أية دموع من أجل مصر. ولا شك أنه أصبح خلال السنوات القلائل الماضية يعتبر النفوذ الخارجي لمصر على البحرين خطراً يهدده بقدر تهديده لنا تقريباً، كما أنه قارن بصورة بالغة الدلالة بين الوضع الداخلي في كل من البحرين ومصر مشيراً الى أن اجراء حاسماً يتخذ في مرحلة مبكرة ضد القوى القومية، كان في رأيه سيحدّ من المشكلة في كلتا الحالتين.

٤ ـ قامت (لجنة الاتحاد القومي) بما كان متوقعاً منها اذ دعت في ذلك المساء الى اضراب يبدأ في فجر اليوم التالي. وذلك بتوزيع كراسة تطالب الحاكم باظهار تعاطفه مع «العروبة» بالانضمام الى الشعب في معارضة بريطانيا. ولكن «الاتحاد» في السر، لمّح بأن الاضراب سيستمر يوماً واحداً فقط لادراكهم بأن الاضراب الشامل سيعود بالضرر على المصالح الاقتصادية لبلادهم، ولن يعود على أنصارهم المصريين بفائدة مادية. ويجب أن يلاحظ أن (الباقر) ـ سكرتير لجنة الاتحاد القومي ـ أبلغنا نيات اللجنة بواسطة «دائرة العلاقات العامة لشركة نفط البحرين» بدلاً من مكتب الاستعلامات البريطاني كما فعل خلال اضطرابات آذار (مارس)، وكان السبب المزعوم لذلك أنه طالما كان النزاع القومي مع بريطانيا وفرنسا، فانه لم يكن لديهم اعتراض من حيث المبدأ على شركة أميركية، على أنني أظن أن هذا الأسلوب في الاتصال قد استخدم لأن «المقيمية» و«الوكالة السياسية» في البحرين كانتا قد تحاشتا بصورة مقصودة أي اتصال بلجنة الاتحاد القومي منذ عدة شهور خلت. وقد اتصل (الباقر) أيضاً بحكومة البحرين مستأذناً في تنظيم مسيرة في اليوم التالي. ولما كانت الحكومة قد سبق لها أن أعادت اصدار نظام قديم يمنع المظاهرات والمسيرات الآنية، ولكنه يسمح بالمظاهرات المصرح بها، والتي تصاحبها الشرطة، وتكون الطرق التي تسلكها متفقاً عليها، فقد سمح للباقر بذلك، مع مراعاة تلك الشروط، وقد سبق للحاكم أن أعرب عن موافقته على هذه التسهيلات.

٥ ـ وخلال صباح ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) أزالت الشرطة الموانع التي وضعت في طريق المطار، ولكن المشاغبين في المحرق أظهروا يقظة مماثلة باعادتها. وبالنتيجة قررت الشرطة أن مهمة ابقاء الطريق مفتوحاً كانت مرهقة بدرجة لا تتناسب مع فائدتها، كما أن لجنة الدفاع المحلية التي اجتمعت في صبيحة ذلك اليوم ارتأت ان ادخال القوات البريطانية كان غير ضروري في هذه المرحلة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه قام جماعته في المحرق بهجوم آخر على شقق شركة الطيران البريطانية وأشعلت النار في «كراجها». وقد علم أن الحرس، وليس الشرطة، قد أطلقوا بضع طلقات على هذه الجموع. وفي هذه الأثناء كانت المظاهرات المصرّح بها، والمؤلفة من بضع مئات من الأشخاص، جرت في نطاق الخطة المقررة تقريباً وان كانت

قد ألحقت بعض الضرر في طريقها، وذلك باشعال النار في عدد من محطات البنزين وفي الدور التي تشغلها شركة (African & Eastern (Near East) Limited) التي هي فرع من شركة (UNILEVER) . وكانت هنالك حرائق أخرى أشعلت هناك، كما ألقيت الحجارة على بعض الممتلكات البريطانية. وقد مرت المسيرة أمام الوكالة [السياسية البريطانية] بطريق عودتها الى المحرق، ولكن الشرطة جعلتها تواصل السير وتم تفريقها بصورة مرضية. وقد انقضى اليوم بدون أية اعمال عنف أخرى او اخلال بالأمن، ولكن أصبح من الواضح فيما بعد أن العناصر المتطرفة قد رُدعت عن القيام بأعمال العنف الآنية، ولكنها لم تمتنع عن أعمال الشغب الأخرى في المستقبل.

٦ ـ والواقع أن الشرطة قامت كنتيجة للاخلال بالنظام في ذلك اليوم باعتقال خمسة أشخاص في المحرق بضمنهم عضو بارز في لجنة الاتحاد القومي، وهو ابراهيم فخرو. وقد اتخذت لجنة الاتحاد القومي ذلك ذريعة للتهديد بمواصلة الاضراب، وأصدرت كراسة بذيئة بصورة غير اعتيادية بهذا المعنى. ومع ذلك كانت لجنة الاتحاد القومي، بوعي منها أو بلا وعي، تقترب من ساعة الحساب. وخلال ذلك اليوم أيد الشيخ دعيج، الشقيق الأصغر للحاكم ـ وهو واحد من أكثر الرجال العمليين، ومن بعض الوجوه من أبرز اعضاء آل خليفة ـ اعتقال رؤساء لجنة الاتحاد القومي لأنهم أخلوا بما تعهدوا به من منع مسيرتهم عن ارتكاب أية أعمال غير قانونية. واضافة الى ذلك، كان من الواضح انه بذلك يعكس الآراء التي يتبناها الحاكم وأسرته منذ مدة طويلة، كما كان من الواضح أيضاً، ان الوقت قد حان لتغيير سياستنا في محاولة اقناع الشيخ سلمان على التساهل مع لجنة الاتحاد القومي التي كانت، بسياستها الخالية من الشعور بالمسؤولية والمتصفة بالفوضوية، قد فقدت حقها في حمايتنا السياسية لها، وجعلتنا نمنح تأييدنا الكامل لأولئك الذين هم، على الرغم من جميع أخطائهم ومواقفهم المغلوطة، أقدم اصدقائنا، كما أنهم، بسبب كونهم مستهدفين، أجدر حلفائنا بالثقة في البحرين.

٧ ـ وقد بدأ صباح اليوم التالي هادئاً، ولكن الوضع تدهور بصورة سريعة، اذ أشعل الغوغاء عدة حرائق كبيرة سببت أضراراً لشركة الطيران البريطانية، والشقق في المحرق، والممر المرتفع التابع لشركة «غري مكنزي» ومقر دائرة الاشغال العامة للبحرين، ومكاتب جريدة (الخليج)، والكنيسة الكاثوليكية ومدرستها في المنامة. وفي الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الظهر طلبت الى حكومة البحرين تخويل القوات البريطانية بالتدخل لاخلاء الشوارع المحيطة بالمنامة لكي تتفرغ الشرطة للأسواق، وقد تم تنفيذ هذا حالاً. وفي الوقت نفسه أعلن منع التجول في بلدات المنامة والمحرق وهد. وفي الساعة الثالثة بعد الظهر نجحت مفرزة من قوات «غلوستر» في اخلاء طريق المحرق وبدأوا بحراسته. وقد انجز الجيش مهمته بدون اطلاق النار، وان كانت الشرطة قد اضطرت الى استعمال البنادق، مما أدى الى جرح عدة اشخاص. وقد اضطرت أيضاً الى اعتقال عدد من الأشخاص، لأن منع التجول لم يراع بصورة جيدة. ومع ذلك، فقد امكن السيطرة العاجلة على وضع قبيح، وكان مما اعاد الثقة بصورة متزايدة وصول طلائع من فوج المشاة الملكي شوربشاير، وقد نقلت كلها جواً على مراحل خلال الاسبوع التالي وانضمت اليها كتيبة المهندسين الملكيين.

٨ ـ وفي صبيحة ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) كان الوضع قد تحسن كثيراً، ولم يجدّ حدث مهم في ذلك اليوم، والشرطة التي ساعدتها دوريات الجيش أدت عملها بصورة جيدة، ووضع حرس من الشرطة على المكاتب التجارية البريطانية. وقد حدثت المشكلة الصغيرة الوحيدة حينما ازدحم الطريق البحري في المحرق مرة أخرى بجموع الناس، واضطرت الشرطة الى تفريقهم

بالغازات المسيلة للدموع والبنادق. كنتيجة لهذه الحادثة فان منع التجول الذي رفع في صباح ذلك اليوم لمدة ساعتين، اعيد فرضه لما تبقى من ذلك اليوم، وقد اقتصرت «لجنة الاتحاد القومي» على اصدار كراستها الثالثة خلال الأزمة، وقد تضمنت النيل المعتاد من المستشار، والدعوة الى مقاطعة البضائع والسفن البريطانية والفرنسية، ولكنها تنصلت من جميع أعمال الشغب التي حدثت.

٩ - ومرّ يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) بدون وقوع أي حادث وكانت هنالك بعض البوادر على الرغبة في العودة الى العمل على الرغم من أن رفض شركة النفط البريطانية (BAPCO) ارسال الباصات جعلت تحقيق ذلك مستحيلاً عملياً، فيما يتعلق بالمحرق على الأقل. واستمرت الخدمات الضرورية الرئيسية في المدينة باستثناء توقف جزئي من تلفونات المحرق.

١٠ - وفي الساعات الباكرة من صباح ٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، نفذت حكومة البحرين القرار المتخذ بتوقيف الأعضاء الرئيسيين في لجنة الاتحاد القومي، ذلك القرار الذي سبق أن بحث في لجنة الدفاع هنا، واقرته وزارة الخارجية [البريطانية]. وكان المعتقلون هم: عبد الرحمن الباقر، عبد العزيز شملان، عبد الله العليوات، كما اوقف في وقت تال من ذلك اليوم ابراهيم الموسى. وفي الوقت نفسه تم تفتيش مقراتهم وبيوتهم بحثاً عما يدينهم من الأوراق. وقد مضى النهار بدون أي رد فعل سياسي لهذه الخطوة، صادر عن فلول اللجنة، على الرغم من أنه ظهرت في وقت متأخر من ذلك اليوم في المحرق بعض المنشورات الغفل عن التوقيع والمطبوعة على الآلة الكاتبة، او بخط اليد، والتي يحتمل ان تكون صادرة عن فلول اللجنة. وقد رفع منع التجول بعد الظهر بأجمعه.

١١ - أما فيما يتعلق «بالمقيمية»، و«الوكالة السياسية» وحكومة البحرين، فأن هذه الاحداث السياسية الداخلية قد أصبحت في الظل في يوم ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) بالنسبة الى الأحداث التي وصلت بواسطة شركة النفط البريطانية - العربية (BAPCO) من شركة النفط العربية الاميركية (آرامكو) بأن حكومة المملكة العربية السعودية قررت اظهار تعاطفها مع مصر، بقطع ضخ النفط الخام من البر السعودي الى مصفى سترة. وقد أحدث هذا وضعاً يمكن أن يكون شديد الخطورة لأن حقول الظهران تزود عادة حوالي ستة أسباع النفط الخام الذي يذهب الى المصفى، وان توقف تزويد النفط كان يهدد بأن يصبح عدد كبير من عمال (بابكو) عاطلين عن العمل في وقت قريب. ان محاولة ايجاد نفط بديل من حقول أخرى، لا تزال عاملة، لا تدخل في نطاق هذا العرض، على الرغم من أن المصفى تمكن بطريقة ما، من تشغيل عماله حتى الآن، ولكن من الجدير بالذكر أن حاكم قطر كان غير مستعد لتزويد (بابكو) بالنفط الخام من شركة نفط قطر لأنه كان يخشى أن يثير ذلك الاحتجاج في قطر، كما قدر انه لو جرى الاتصال بحاكم الكويت فانه سيجيب بالمآل نفسها. وعلى الرغم من كل هذا القلق على المستوى الرسمي، لم يكن هنالك مع ذلك، رد فعل شعبي كبير ضد هذا الخطر الاقتصادي الجديد. والواقع ان العمل في المنامة على الأقل قد استؤنف على نطاق لا بأس به، على الرغم من ان الشعور في المحرق - وان كان أقل هياجاً من السابق حول المسألة الدولية - فإنه قد أثير مرة أخرى بسبب اعتقال زعماء لجنة الاتحاد القومي. وقد تميز يوم ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ايضاً، باصدار الحاكم صيغة معدلة من قانون العقوبات، كان تشريعه قد تأخر لمدة تزيد على سنة واحدة، بسبب الانتقادات العامة، بتحريض من لجنة الاتحاد القومي.

١٢ - ولم يتم اتخاذ خطوة ايجابية لاعادة فتح أسواق المنامة الا في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر)،

وقد تبنت تلك الخطوة غرفة التجارة بايعاز من الشيخ دعيج. وفي ١٠ منه أخذ عمال (بابكو) أيضاً بالعودة الى اعمالهم، وقد حضر ٣٠ بالمائة منهم الى العمل في صباح ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)، على أن عملية اعادة الظروف الطبيعية في صباح ذلك اليوم شهدت انتكاسة مؤقتة حينما قامت جماعة في المحرق ـ باجتياز الطريق المرتفع، في محاولة لاعادة فرض الاضراب في المنامة، ولا شك أن ذلك كان بتحريض من أنصار لجنة الاتحاد القومي الحاقدين. ولكن الشرطة والجيش لحسن الحظ كانا قد تلقيا معلومات عن تلك النية، وبعد شيء من الارتباك الذي اطلقت خلاله الشرطة بعض الطلقات العشوائية وغير المؤذية، تفرق المتجمهرون، ومع ذلك فقد اغلقت الاسواق مع بوادر الاضطراب الأولى، ولم يحضر أي عامل في شركة (بابكو) بعد ظهر ذلك اليوم.

١٣ ـ كانت المشاجرة التي حدثت في السوق يوم ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) آخر الاحداث البارزة في فترة الأزمة، ومنذ ذلك الوقت عادت الحالة الى الوضع الطبيعي بصورة بطيئة ولكنها مطّردة. ولما حل يوم ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) بلغت نسبة الحضور في (بابكو) ٥٠ بالمائة، ومع ذلك فإن الشرطة كانت منذ ١١ سنة تقوم بمزيد من الاعتقالات الادارية بين الاعضاء والأقل أهمية في لجنة الاتحاد القومي، وخاصة بين أولئك الذين يعتقد أنهم كانوا يدعون الى أساليب العنف سواء أكان ذلك قبل الاضطرابات الحالية أم خلالها. وليس ثمة شك في أن هذه الاعتقالات قد أسهمت في تخفيف التوتر وخاصة في المحرق، ولكن بعض أولئك المحتجزين لا يبدون في الوهلة الأولى وكأنهم يقعون في صنف المحرضين، وهنالك بعض الاحتمال أن آل خليفة ينتهزون هذه الفرصة لتصفية حسابات قديمة.

الكويت

١٤ ـ كان شيخ الكويت، والشيوخ والموظفون المسؤولون عن إدارة الشرطة والأمن، واثقين منذ البداية بأن الوضع في الكويت يمكن السيطرة عليه. وقد ألمح الحاكم الى أنه لن يسمح بأية اجتماعات أو مظاهرات. وقد أكد الحاكم هذا الأمر للوكيل السياسي صبيحة اليوم الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) قبل أن يبحر الأخير الى جزيرة (فيلاكة) ظهراً. وكان الشيخ عبد الله، الذي عاد من رحلة صيد على أثر سماع الانباء الأولى للأزمة، قد أعطى تأكيدات مماثلة، وبصورة عامة فإن هذا التخمين المبدئي للوضع الامني كان صائباً. وفي الساعة الثالثة (بتوقيت غرينيج) من أول تشرين الثاني (نوفمبر) كان كل شيء في المدينة وفي حقول النفط طبيعياً تماماً. ومع ذلك فان لجنة الدفاع الوطني قد احتاطت باستدعاء الفرقاطة (لوخ انش) من البصرة، والطرادة «سوبرب» مع مجموعتين من قوات كتيبة غلوسترشير من أقطار الخليج المهادن، وفرقاطة أخرى (لوخ آسنير)، حاملة على ظهرها مقراً تاكتيكياً عسكرياً، من البحرين للتوجه الى الكويت خلال ثلاث ساعات من الابحار.

١٥ ـ وكان من المعروف انه على الرغم من أن الاجراءات الامنية كانت مرضية تماماً، فان الشعور السياسي في الكويت كان يتصاعد بدرجة كبيرة، وان اغلبية الكويتيين المتعلمين، بمن فيهم كثيرون من كبار الموظفين وبعض «الشيوخ» الشبان وكذلك الجالية العربية الواسعة وذات النفوذ، كانوا معارضين لسياسة الحكومة البريطانية في مصر بشدة. وقد بدأت البادرة الأولى لذلك في صبيحة يوم ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) حينما حاولت مجموعة من الناس عقد اجتماع جماهيري في السوق، مما أدى الى اغلاق المخازن. وقد تمكنت الشرطة من تفريق الاجتماع بسهولة، على الرغم من ان بعض الساخطين تجولوا بعد ذلك في المدينة، وقذفوا بالحجارة بعض الأهداف التي يريدونها. وكانت هنالك أيضاً كراسات وزعتها ما تسمى بـ «جمعية النوادي» دعت فيها الى مواصلة إضراب السوق. وفي اليوم نفسه اتصل المدير

العام لشركة نفط الكويت، بالوكيل السياسي وأبدى له ان من المرغوب فيه إجلاء السكان الاوروبيين من الأحمدي بإحدى الناقلات.

١٦ ـ وفي اليوم التالي، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) كانت جميع المدارس، وكافة المخازن تقريباً، مغلقة. وقد تجمهرت مجموعات صغيرة من الناس في مدينة الكويت، وفي الحي العربي من الأحمدي، ولكن تم تفريقها بسرعة. ودعت «جمعية النوادي» الى إنهاء حالة الاضراب، وأعلنت أن حملتها الاحتجاجية ستكون بعد الآن على اسس سلمية تماماً. ومع ذلك فان القوة المعنوية للشعور الشعبي، وأثرها على الحاكم، قد ظهرت في صباح ذلك اليوم حينما استأذنت الجمعية من الحاكم بجمع التبرعات لمصر في الكويت، وفتح المكاتب لتسجيل المتطوعين للدفاع عن مصر، والغاء العقود البريطانية مع الحكومة ومقاطعة البضائع والزبائن من بريطانيا وفرنسا في الأسواق، واصدار الأمر بفصل مستخدمي الدولة البريطانيين. وعلى الرغم من ان الحاكم رفض لتوه فكرة الغاء العقود أوفصل الموظفين، فانه وافق على انشاء مكاتب لجمع التبرعات والمتطوعين، وقال إن التجار لهم ان يقرروا ما يرغبون فيه بشأن المقاطعة. وقد أثبت مدى التأييد الشعبي لهذه الاجراءات أن جمع التبرعات قد نُظِّم على أساس شبه رسمي، وبواسطة استقطاع «اختياري» لأجور عشرة أيام أو أربعة عشر يوماً من رواتب الموظفين، وقد علم أن المبلغ الذي تم جمعه بلغ مليون جنيه استرليني تقريباً، وكذلك تم تسجيل متطوعين يتراوح عددهم بين ألف وألفي متطوع للخدمة في الجيش المصري، وان لم يكن من المحتمل أن يغادر الكويت أحد منهم، كما أن المقاطعة في السوق لا تزال قائمة. وكذلك استقال من وظيفته الكولونيل «قطامي» وهو ضابط في شرطة الكويت، ثم حذا حذوه في يوم ٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٣ ضابطاً آخر في الخدمة الفعلية او المدنية في الشرطة. وقد سحب أربعة منهم استقالاتهم فيما بعد.

١٧ ـ بقيت المدينة متوترة طيلة يومي ٥ و٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ولكنها كانت هادئة، وفي السادس منه ظهرت علائم المقاطعة في المخازن والشوارع. وفي التاسع منه نظمت «جمعية النوادي» وخمسة من التجار البارزين اجتماعاً حضره ستون تاجراً آخرون، واتخذوا فيه قراراً بالغاء العقود البريطانية والفرنسية القائمة، ورفض الجديد منها، وتحويل أموال الحكومة من «البنك البريطاني للشرق الأوسط» الى بنك الكويت الوطني، مقاطعة أربع عشرة شركة تأمين بريطانية. وعلى الرغم من هذه الاقوال الشجاعة، يبدو أن التجار في الواقع كانوا مترددين في التخلي عن وكالاتهم التي تدر عليهم الأرباح الوفيرة.

١٨ ـ لقد اقتصرت في هذا التقرير بصورة رئيسية على سرد الأحداث، لأنه لا يزال من المبكر محاولة تقييم النتائج على المدى الأبعد. ومع ذلك، فمن الواضح، فيما يتعلق بالكويت أنه من وجهة نظر بعض المصالح البريطانية، كان الأثر الفكري والوطني للأزمة على الرأي العام الكويتي المتعلم أو نصف المتعلم، أكثر جوانبه نذيراً بالشؤم. ومن المعلوم أن الجيش والشرطة، على الرغم من الاستقالات، وقفا بحزم وراء الحاكم والشيوخ الكبار الذين أظهروا تفهماً مطلقاً لمصالحهم المشتركة مع حكومة جلالتها في الحفاظ على النظام، ويبدو أن بعض كبار التجار على الأقل، بعد مغازلة مبدئية مع «جمعية الاتحاد القومي» بدأوا ينظرون الى سياسة عبد الله المبارك الحكيمة باحترام معيّن. ومع ذلك علينا أن نتذكر ان مصلحة الأسرة الحاكمة كانت واحدة وليست موزعة، في هذه المناسبة كان ذلك لان الواقع الرئيسي لاعمالهم هو بطبيعة الحال الحفاظ على سلطتهم.. وكان علينا أن نعتمد اعتماداً كبيراً على هذا العنصر الرجعي المحاصر، حتى فقدنا الاتصال بالشيوخ الأحدث سناً، والنوعية الأفضل من الموظفين التقدميين الذين اعتبرناهم جسراً حيوياً بين النظام الحالي

والاصلاحيين. ومن المؤمل أننا لم نفقد بصورة دائمة عطف هذه الطبقات الأخيرة، ولكن من المحزن أن نسمع أن الاجراء الذي اتخذناه في مصر، لم يقض حتى الآن على مكانة جمال عبد الناصر المعنوية وان ظروف اندحاره قد أثارت عواطف المحبة لا الاستياء. والى جانب كل هذا علينا أيضاً أن نفكر في الخطر الذي يهدد مصالحنا الاقتصادية بالمحاولة التي استهدفت الغاء العقود البريطانية عن طريق المقاطعة. ولا شك أن المقاطعة سترفع قريباً. ولكنها ستبقى على الدوام سابقة خطرة.

قطر

١٩ ـ اما في قطر، ففي الساعة ١١،٣٠ من يوم ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) استقبل الوكيل السياسي الشيخ أحمد، نجل الحاكم، واخبره بالوضع الدولي، فأكد له الشيخ احمد أن جميع الاجراءات الضرورية ستتخذ لحماية ارواح الأجانب وممتلكاتهم. وكان الحاكم في ذلك الوقت غائباً في الرياض. وقد تحدث الوكيل السياسي أيضاً مع المستشار، وقائد الشرطة، ومديري شركات النفط، وطلب اليهم اتخاذ الاجراءات الأمنية فيما يتعلق بمستخدميهم ومنشآتهم. وفي الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي وضع حراس الأمن حول المنشآت الرئيسية والوكالة السياسية وفي الساعة السادسة والنصف ذهب الوكيل السياسي لمقابلة الحاكم، وكان الشيخ أحمد، والمستشار وقائد الشرطة حاضرين أيضاً. وكان رد فعل الحاكم على الأزمة المصرية يدل على الانزعاج، وقد اعرب عن عدم رضاه كلياً عن السياسة البريطانية وبدا مقتنعاً ـ وان كان ذلك خلافاً لارادته ـ بوجود تواطؤ بين حكومة جلالته واسرائيل. ومع ذلك، فقد وعد ان يبذل اقصى جهده لحفظ الامن والظروف السلمية في جميع انحاء البلاد. وبدت البوادر الأولى للاستياء بغلق الأسواق في الدوحة وقطع أنبوب النفط على بعد أحد عشر ميلاً شرقي (أم باب)، وقد قامت المفرزات المختصة بتعمير الأنابيب واعادتها الى العمل. وهنالك ادلة على ان هذا العمل التخريبي قام به شخص معين يدعى (حميد العطية) وانه ربما قد تلقى تعليمات، ومواد التفجير خلال الزيارة التي قام بها الى مصر مؤخراً. وفي وقت الظهر أضرب الصناع اللبنانيون الذي يعملون بموجب عقود مع شركة درويش. وكان الاضطراب الآخر الوحيد الذي حدث في ذلك اليوم سببته الهتافات التي صدرت عن التلامذة المتظاهرين.

٢٠ ـ وفي فجر يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) وصلت السفينة (لوخ كيلسبورت) ـ التي كانت قد أرسلت من البحرين ـ وشوهدت في الأفق قرب أم سعيد. وقد طلب الحاكم والشيخ أحمد الى الوكيل السياسي بأن الفرقاطة يجب ان لا تدخل أم سعيد أو الدوحة الا إذا أفلت زمام الأمور من أيديهم. وفي ساعات الصباح الباكر بدأت في السوق مظاهرة يترأسها حميد العطية وأخوه، ولكن الشيخ أحمد قام بتفريقها سريعاً، ولما انتصف النهار كان أنبوب النفط في أم باب قد أنجز اصلاحه، وبعد الظهر احتجز الاخوان «العطية» في منزل أبيهما الذي يبعد ١٨ ميلاً عن الدوحة. وفي الوقت نفسه تقريباً انتشرت اشاعة بأن الصنّاع يعتزمون تخريب مواقع العمل في أم سعيد، فأرسلت من الدوحة جماعة من (الفدويين) التابعين للحاكم بقيادة ضباط بريطانيين، ولكنهم لم يجدوا أية علامة للفوضى. وكذلك حدث بعد ظهر ذلك اليوم، وعلى أثر اعلان سقوط غزة، ان تجمع جمهور من الفلسطينيين في مركز الدوحة، ولكن الشيخ أحمد تمكن مرة أخرى من اخلاء الشوارع. ومع ذلك فقد استمرت مجموعة صغيرة في ايقاف السيارات واطلاق الهتافات. وفي ذلك اليوم أصبح الاضراب عاماً في مواقع شركة نفط قطر، ولكنه بقي مشتتاً في قطر بمجموعها. وخلال الليل سرت اشاعة بأن

الفلسطينيين يدبرون مؤامرة لجعل الاضراب مؤثراً بصورة شاملة في جميع انحاء قطر، فأرسل الشيخ أحمد جماعة الى (دوخان) لتعزيز حامية الشرطة ومحاصرة العمال. وعلى الرغم من الاضراب الجزئي فقد استمرت الخدمات الاساسية تعمل بدون صعوبة، وبعد الظهر عاد الشيخ أحمد من زيارة قصيرة الى دوخان معلناً بأن المضربين سيعودون الى العمل في اليوم التالي. وليس ثمة شك في ان الحاكم والشيخ أحمد أظهرا حرصاً ودقة وشعوراً بالمسؤولية يحمدان عليها في قمع الاضطرابات وقد أعرب الوكيل السياسي عن امتنانه للأول في أمسية ذلك اليوم وللشيخ أحمد صبيحة اليوم التالي.

٢١ ـ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ترددت الاشاعات بوقوع مزيد من الاضرابات احتجاجاً على انزال القوات البريطانية ـ الفرنسية في مصر، ولكنها لم تسفر عن شيء. وفي اليوم السابق كان مائة من الفلسطينيين قد غادروا الى عمان، وأعرب خمسون لبنانياً الان عن رغبتهم في العودة الى بلادهم. وربما كان اطلاق سراح الاخوين «عطية» في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) دليلاً على شيء من العطف الشعبي على اعمالهما، وفي اليوم نفسه رفض الحاكم الموافقة على تصدير النفط الخام القطري الى البحرين. اضافة الى ذلك ففي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) وجد الوكيل السياسي نفسه مضطراً لمفاتحة الحاكم في موضوع المتطوعين القطريين الى مصر، وقد علم عندئذ بأن حوالي مائتي فلسطيني قد سجلوا اسماءهم. وعلى الرغم من مظاهر العطف هذه تجاه قضية مصر، فان مظهر البلاد منذ اعادة فتح المخازن في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) كان هادئاً وطبيعياً.

دول الخليج المتصالح

٢٢ ـ في دول الخليج المتصالح بحث الوكيل السياسي في أول تشرين الثاني (نوفمبر) آثار الأزمة مع حاكمي دبي والشارقة. فقد وعد حاكم دبي بالدعم المطلق. اما حاكم الشارقة فقد كان من الواضح انه أقل ارتياحاً ولكنه تعهد أيضاً ان يبذل اقصى جهده لمنع المدرسين المصريين والاردنيين وغيرهم من المحرضين المحتملين ـ من انتقاد حكومة جلالتها ـ. وفي هذه الأثناء وضع كشافة عمان الساحلية، وشرطة دبي تحت الانذار. وفي هذه المرحلة أيضاً أبلغ الوكيل السياسي انه لا يتوقع أي رد فعل معارض في دول الخليج المتصالح إذا كان التدخل البريطاني في مصر سريعاً ومؤثراً.

ومع ذلك فان الجو العام في دبي كان متوتراً بشكل ملحوظ، نتيجة لحوادث صغيرة مثل سرقة العلم البريطاني من سيارة الوكيل السياسي، وقد وضع الحرس على باب الوكالة.

٢٣ ـ وفي صباح اليوم التالي ورد تقريران عن اضراب في دبي، وقد حث الوكيل السياسي الحاكم بفرض سيطرته على المواطنين. وفي الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء ذلك اليوم جرت محاولة لحرق (كراج) مساعد الوكيل السياسي، ولكن النار سرعان ما اطفئت من قبل الحرس ومعهم جمهور من الناس الذين تقدموا للمساعدة. ولم تقع أية حوادث خلال النهار في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) على قدر تعلق الأمر بدبي، ربما كان هذا نتيجة تأثير الحاكم على التجار والوجهاء، وزيادة دوريات شرطة دبي. وفي مساء ذلك اليوم، مع ذلك، جرت في مطار الشارقة محاولات لإحراق محطة البث الدولية المحدودة، وليس من المعروف لحد الآن من هو المسؤول عن هذه العملية على الرغم من أن اختيار الهدف يوحي بأنه كان من تدبير جماعة مثقفة وواعية نسبياً. وعلى أي حال فهنالك الآن بعض الأمل بان الجو السياسي والوضع الأمني في الشارقة ودبي سيتحسنان قريباً، لأنني تسلمت في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الموافقة على تخويل الوكيل السياسي بصرف مبلغ لا يتجاوز ١٥,٠٠٠ روبية لنفي

المشاغبين المدنيين والباكستانيين والسعوديين الذين صاروا يمارسون مؤخراً نفوذاً شريراً على البسطاء من سكان هذه المدن.

٢٤ ـ أما رد الفعل العام في مسقط فقد كان مناقضاً لجميع المشيخات الأخرى. باستثناء المشيخات التي هي أكثر محافظة وتأخراً في الساحل المتصالح. وعلى الرغم من ان اسرائيل مكروهة هناك، كما هي في جميع الأقطار العربية، فان مسقط بلد يبقى نسبياً غير متأثر بالدعاية القومية العربية. اضافة الى ذلك فان أهل مسقط يدركون ان مصر كانت تتآمر بصورة فعالة للاطاحة بحاكمهم وخلق امارة مستقلة، وان كثيرين منهم لم يأسفوا للاجراء القوي الذي اتخذناه في القناة. والواقع ان المرء يستطيع ان يذهب الى حد القول بأن في مسقط وحدها خرجت مظاهرة في التأييد الايجابي لسياسة حكومة جلالتها. وقد ظهر هذا خلال احتفال نداء (Earl Haig Poppy Day) في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الذي بدأه القنصل العام البريطاني إذ حقق تبرعات قياسية على الرغم من المحاولات اللئيمة نوعاً ما التي قام بها القنصل الهندي لعرقلتها وتخريبها، وقد تجول الحاج علي، أحد وجهاء مسقط البارزين، في كل مكان راداً بكل طريقة ممكنة على الاقتراحات التي تدعو الى عدم التبرع مذكراً أياهم بكل ما قام به الجنود والبحارة والطيارون البريطانيون في الماضي، ولغرض اثبات اخلاصه في مشاعره ـ التي هي ليست مؤيدة لبريطانيا بصورة متميزة ـ فأنه أوعز الى ابن أخيه بمضاعفة تبرع عائلتهم من ٥٠٠ روبية الى ألف ـ وكان السلطان مسروراً بأن النداء حقق مثل هذا النجاح وكلم القنصل العام البريطاني قائلاً: «أظن أنك يجب ان تعلم ان القنصل الهندي استأذنني في القيام بحملة لجمع التبرعات لمصر، وانني قلت له ان مسقط لا يهمها النزاع الحالي في الشرق الأوسط وان مصر لم تكن صديقة لمسقط، ثم سكتت..». وقد سجل رد فعل مماثل بين مؤيدي السلطة في ساحل بطينة، حيث تفاقم الانزعاج من مصر مؤخراً بنتيجة اذاعات صوت العرب من قبل أحد أعوان الامام وهو صالح بن عيسى».

أهمية الخليج بالنسبة لبريطانيا بعد تصفية الامبراطورية الهندية

(تقرير سرّي للسفير البريطاني في طهران)[1]

السفارة البريطانية
طهران
٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦

سرّي
الرقم: ١٤٠

سيدي،

في تقرير سابق لي، عرضت بصيغة عامة، الخطوات التي ينبغي - في تقديري - اتخاذها لاعادة علاقاتنا مع ايران، وتعزيز ميثاق بغداد. وقد ابديت في ذلك التقرير ان الخليج الفارسي (كذا) يبقى نقطة الضعف في علاقاتنا مع ايران، ووعدت بعرض المزيد عن هذه المشكلة في تقرير لاحق. والاقتراحات التي أتشرف بطرحها الآن هي بالضرورة مبدئية أو موقتة في صيغتها. ان مشكلة الخليج هي أوسع من علاقاتنا مع ايران، وان المقيم السياسي لجلالته في البحرين أقدر مني على معالجة هذه المسألة من جوانبها المتعددة.

٢ - ومن وجهة نظر عسكرية - إذا تركنا النفط جانباً في الوقت الحاضر - يبدو الموقف كالآتي: مع تصفية امبراطوريتنا الهندية، أصبح السبب التقليدي لوجودنا في الخليج معدوماً، كما أن موقفنا هناك أصبح عبارة عن محطات على طريق لا يؤدي الى مكان. وقد اكتملت هذه العملية الآن من الجانب الآخر بفقدان مواطىء أقدامنا التقليدية في مصر وفلسطين والأردن والعراق. ولذلك فان طريق الخليج العربي يبدأ الآن من غير مكان أيضاً. لقد أصبح الخليج منطقة مغلقة، ولكنها ذات فتحتين. واذا كانت هذه المنطقة ستؤدي أية وظيفة، أو يكون لها معنى، فانها يجب ان تبحث عن مصادر حيويتها في مكان جديد، وذلك، في رأيي، يمكن ان يكون ميثاق بغداد فقط.

٣ - ان أسباب وجودنا في الخليج العربي، كما تبدو من هذا الجانب منه، يمكن ان تلخص بصورة عامة وتقريبية تحت العناوين التالية: من ناحية الممتلكات: النفط - القاعدة البحرية - المواصلات البحرية. من ناحية الالتزامات: علاقاتنا مع الشيوخ، الخطر الذي يتعرض له الاسترليني اذا قرر شيخ الكويت ان يتحول عن الاسترليني الى الدولار،

---

(١) British Ambassador, Tehran To Mr. Selwyn Llyod, Dec. 8, 1956, (F. O. 371/120571 (EA 1055 3 17).

وأخيراً، في مفهوم القرن التاسع عشر: الهيبة والمكانة.

٤ - وتبدو الصورة مختلفة اذا ما نظرنا اليها بعيون ايرانية. ان وجود بريطانيا في الخليج العربي بالنسبة لهم هو من آثار الماضي الامبراطوري الاستعماري. واننا نبدو لهم وكأننا ندعم حكاماً اقطاعيين ضعفاء في مواجهة مدّ الاستياء الشعبي المتصاعد. ويرى الايرانيون ان النتيجة المحتملة هي ان تتساقط هذه الدول الصغيرة كالفاكهة الناضجة في حضن العرب وعلى «جلابيتهم» المفتوحة.

ان معظم التصرفات الحالية لحكومة ايران حافزها الأمل الضعيف بهبوب بعض الرياح في اتجاههم. انهم يتطلعون الى عائدات نفط متزايدة تأتيهم من الجرف القاري وغيره، والى موقف بحري وتجاري مسيطر، وبصورة عامة الى كسب الاعتبار او المكانة بتأكيد صفة «فارسية» للخليج. ومن هنا تأتي مطالبتهم السخيفة بالبحرين، واستحواذهم المزعج والاعتدائي على الجزر الصغيرة التي تعود للكويت. أما الآن وقد أظهر العالم العربي بأجمعه تقريباً عداءه الصريح للوجود البريطاني في الشرق الأوسط، فقد تحرك الأمل لدى الايرانيين بأننا سنفضل أن نرى مكاننا في الخليج يحتله أصدقاؤنا الايرانيون بدلاً من أعدائنا العرب.

٥ - وهناك عامل مهم آخر جدير بالاعتبار، وهو وجهات نظر أميركا ومطامحها. وكانت هنالك مؤخراً مؤشرات عديدة تدل على ان اسطول الولايات المتحدة يبني لنفسه موقفاً مسيطراً في الخليج. ان تقرير السر برنارد باروز الجدير بالاهتمام (المرقم ١١٨ والمؤرخ في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر)) حول هذا الموضوع يؤيد الانطباعات التي حصلت لدينا. (فمثلاً كانت هنالك دلائل على ان الأميركيين يتحدون ما تبقى من نفوذنا لدى الأسطول الايراني). ولا شك ان الخليج يحتل مكانة متزايدة في تفكير الولايات المتحدة: حماية شحنات النفط - وخطوط المواصلات للأغراض الدفاعية. ولن يثير استغرابي ان اعلم ان الدوائر الأخرى في الولايات المتحدة تنظر الى قواعدنا في الخليج بعين صفراء - وكان ذلك يعود جزئياً الى الجوّ الاستعماري الذي يسودهم الآن، كما انه يعود جزئياً الى اعتقادهم بانها تتلاشى. وعلى أي حال فاننا يجب ان نعلم بوضوح اننا لن نحصل على أية مساعدة من الولايات المتحدة في الحفاظ على موقفنا في الخليج أو تطويره على الأسس الحالية. ومن جهة أخرى، فليس لنا ان نتوقع أي تأييد اميركي للادعاءات الايرانية إذا كانت هذه ستصطدم مع مطالبات المملكة العربية السعودية. اما فيما يتعلق بالدول الساحلية الأخرى، فالعراق ليست له مصالح كبيرة جداً بشرط ان يكون قادراً على الاحتفاظ بسلطته الحالية في شط العرب. كما ان موقف المملكة العربية السعودية معروف بدرجة لا تستوجب التوسع فيه من جانبي.

٦ - ماذا نفعل في الخليج حقاً؟ يبدو هذا السؤال من منظور طهران وكأنه يجيب عن نفسه بأربع نقاط موجزة هي: أولاً، في موضوع النفط - ليس من الواضح عندي فيما إذا كان موقفنا السياسي من الكويت وقطر هو أساسي لأجل ادامة مصالحنا التجارية، كما انني لست متأكداً الى أي مدى يؤثر موقفنا في المدى الطويل في ضمان عدم محاولة حاكم الكويت انفاق موارده الواسعة، خارج المنطقة الإسترلينية. وعلى أي حال، يبدو ان الأحداث الأخيرة أظهرت أن وجودنا العسكري الرمزي في الخليج لا يضمن تدفق النفط.

ثانياً - إذا كانت التزاماتنا للشيخ هي التي تبقينا هناك، فانني أرى ان هذه الالتزامات تحتاج الى اعادة نظر من ناحيتين: (الأولى) تقييم موضوعي للولاء المحلي نحو الصداقة مع بريطانيا، و(الثانية) قدرتنا على تلبية متطلبات ذلك الولاء. ان الجواب عن هذين السؤالين

يقع خارج نطاق اختصاصي. ولكن الاعتبار الثالث الذي يطرح عادة لتبرير وجودنا في الخليج، وهو بالذات ادامة مواصلاتنا البحرية، فهو مما يهم هذه السفارة لأنها في الظروف العصرية لا تكون نافذة الا إذا اعتبرت ملحقاً لميثاق بغداد. وبخلاف ذلك فمع من (عدا المشيخات نفسها) تجرى هذه المواصلات.

وأخيراً هناك قضية «ماء الوجه»، وهنا اعترف انه لا بد لنا من المبادرة الى العمل، ومن الأفضل اقتراح اسلوب بنّاء للخروج من هذا الطريق المسدود وان كان ذلك على حساب فقدان شيء من الهيبة والاعتبار، بدلاً من الانتظار للانجراف في تيار الأحداث، والاضطرار الى اتخاذ الموقف الدفاعي الذي لا مناص منه.

٧ ـ اذا كانت هذه الأسس مقبولة، وإذا تم الاتفاق على أنها تتطلب التحرك، تكون الخطوة التالية اقتراح حل بنّاء. وهنا أجد نفسي في موقف ضعيف لعدم معرفتي بما جرى التفكير فيه بشأنهذه المشكلة خلال الشهور الأخيرة على المستوى الوزاري أو مستوى آخر. هل لا يزال هنالك مخطط لاتحاد فدرالي؟ كان هذا الحل الوحيد الذي سمعت انه بحث حتى الآن، ويبدو أنه يبشر بنتيجة ما، على الرغم من جميع صعوباته.

ان الاتحاد الفدرالي يمكن ان يعني شيئاً حقاً، بل انه يمكن ان يبرر في أعين العالم المفارقة التي تشكلها هذه الدول الاقطاعية الصغيرة تحت الحماية الأجنبية. ولكن اذا استبعد الاتحاد الفدرالي، فما هو البديل الذي يجري التفكير فيه؟ واني أعلم، ان الاعتقاد السائد هو ان المشيخات التي نحميها الآن يجب ان لا يُلقى بها فجأة في خضم الصراع السياسي الدولي بزجّها في الشبكة العسكرية لميثاق بغداد. وانني لا أدري هل ان هذا الحياد الزائف هو امر واقعي في الأوقات الراهنة (الى اي مدى تستطيع دول تضم قواعد بحرية بريطانية ان تكون محايدة؟) أليس من الأفضل ان نحاول بدلاً من ذلك تعزيز موقفنا العسكري والبحري والجوي في مشيخات الخليج وتوسيع نطاقه حيثما امكن ذلك... الى الكويت مثلاً، كمساهمة منا في تقوية ميثاق بغداد، والكيان العام؟ فاذا كان ذلك مقبولاً، فانه لا بد ان يعزز الموقف السياسي أيضاً وبذلك يديم «الوضع الراهن». وإذا انضمت الولايات المتحدة الى الميثاق، فقد يكون من الضروري جعل العملية «بريطانية ـ أميركية» مشتركة. وعلى الرغم مما سينطوي عليه ذلك من عيوب، فانه على الأقل يذهب الى حد يستطيع معه حل مشاكل التنافس البريطاني ـ الأميركي في الخليج، كما انه يساعد على تفادي وقوع اعتداء على موقفنا من الجنوب الغربي، أو مما دون ذلك. ان الالتزام الرسمي للشيوخ ورعاياهم يمكن ـ عند الضرورة ـ تفاديه، أو الاستدارة حوله. وقد يكون لهذا الاقتراح عيوبه، ولكن ما هو الحل البديل له؟ إذا جلسنا في مكاننا خاملين دون ان نفعل شيئاً، وعشنا على الأمل بحدوث الخير، فستظهر في النتيجة حالة يصعب فيها الدفاع عن وضعنا عملياً. وعندئذ سيكون خروجنا ونحن مكرهون، ضربة تطيح بمكانتنا. ولذلك علينا ان نمضي قدماً، أو نجبر على الخروج، والمضي قدما هنا يعني المضي نحو مفهوم أقوى، وأوسع نطاقاً، وأكثر حيوية لميثاق بغداد. ان التطور على هذا الأساس يمكن ان يؤدي الى حل متفق عليه للادعاءات المتضاربة بشأن جزر الخليج (ربما بالاتفاق على اللجوء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي) وكذلك بشأن المياه الاقليمية، والحقوق في المعادن في الجرف القاري.

٨ ـ وإذا كنت في هذا التقرير قد خضت في اعتبارات هي أوسع من مجال اختصاصي نوعاً ما، فان عذري يجب ان يكون هو ان حلها ضروري لأجل الحفاظ على موقفنا في البلد الذي أتشرف بتمثيل حكومة جلالته فيه. وما لم تتطور لنا فلسفة جديدة في الخليج، فان الايرانيين،

مع جميع ادعاءاتهم وطموحاتهم وأفكارهم الحمقاء، سيأخذون المبادرة، واننا سنجد انفسنا في دوامة من المناوشات اللاذعة، الكلامية في البداية، وربما المادية فيما بعد. ولذلك آمل ان اتسلم في وقت قريب ردود فعلكم تجاه الأفكار التي بسطتها أعلاه، مع بعض المعلومات عن سياسة حكومة جلالته في هذه الأمور. وعندئذ قد أكون قادراً على صياغة مقترحات أكثر تحديداً بشأن التعامل مع الجوانب الايرانية من المشكلة.

واتشرف.. الخ.

الجزائر

الفصل الأول

الجزائر في عشيّة الثورة

«الاستقلال يُؤخذ ولا يُعطى»
(فيصل الأول ـ ملك العراق)

يعود آخر ما فتح من الوثائق البريطانية في مطلع عام ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٥٤، وهي السنة التي انطلقت فيها الشرارة الأولى للثورة الجزائرية. فقد أعلنت تلك الثورة في أول تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة، وانطلقت من جبال الأوراس، وكانت لوحة متكاملة نادرة في تاريخ الثورات التي شهدها العالم ونموذجاً رائعاً للحرب الثورية. دامت ست سنوات، ضحى خلالها مليون جزائري بأرواحهم في سبيل استقلال بلادهم، وهو رقم خيالي نادر المثال في سجل الثورات والشهداء، وملحمة خالدة في الوطنية والفداء بأروع صورهما.

وكانت معظم الدول الأجنبية في ذلك الوقت ممثلة في الجزائر بقنصليات أو قنصليات عامة. وكان القنصل العام البريطاني في الجزائر يوافي حكومته بتقارير مفصّلة عن الأحوال السياسية والاقتصادية في الجزائر، ويحيطها علماً بكل تطورات، الموقف بحكم واجبه.

وتغطي تقارير القنصلية البريطانية في الجزائر أحداث البلاد في سنة ١٩٥٤، ويظهر من الوثائق التي فتحت مؤخراً أن الشهور العشرة الأولى من تلك السنة لم تشهد أحداثاً تدل على قرب انفجار الموقف وبدء الثورة التي أعلنت في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة. وكان الانطباع الذي توحي به تلك التقارير، هو أن الوضع في البلاد هادىء، وأن الانتفاضات أو «الاضطرابات» التي تحدث من وقت لآخر، انما هي عمليات ارهابية مشتتة لا تنذر بنتائج مهمة. ولعله كان الهدوء الذي يسبق العاصفة. بل ان التقارير التي كتبت خلال الشهرين الأخيرين من السنة (أو الشهرين الأولين من الثورة) لا تعلق على أحداثها أهمية كبيرة، وتصفها وكأنها عملية أخرى من العمليات التي يقوم بها «المسلمون الجزائريون» ـ كما كان الأوروبيون يسمونهم في ذلك الوقت ـ ضد السلطات الفرنسية من وقت لآخر، ومن الواضح أنه لم يكن يخطر للقنصل البريطاني العام ببال، ولا للسلطات الفرنسية، أن الشرارة التي انطلقت في أول تشرين الثاني (نوفمبر) هي بداية ثورة أصيلة ستستمر ستة أعوام، وستمضي متصاعدة حتى تحقق أهدافها.

والواقع ان الثورة الجزائرية، وان بدأت بصورة رسمية في ذلك التاريخ، فإن كفاح الجزائر كان قد بدأ قبل ذلك بمدة طويلة، بل ان تاريخ الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي في سنة ١٨٣٠، كان سلسلة من

الثورات، وفصولاً متعاقبة من الكفاح في سبيل استقلال البلاد.

كانت الجزائر منذ توسع الدولة العثمانية، جزءاً من تلك الدولة بوصفها ممثلة للخلافة الاسلامية، وكان يحكمها ولاة يخضعون للسلطان العثماني ويلقبون بـ «الباي» أولاً، ثم «الداي». ولكن صلة هؤلاء الولاة بالدولة العثمانية أخذت تضعف تدريجياً حتى أصبحوا مستقلين عملياً، وذلك بسبب ضعف السلطنة العثمانية من جهة، ونتيجة للنزعة الاستقلالية الجزائرية من جهة أخرى.

واستمرت الجزائر في انتهاج سياسة مستقلة، وأقامت علاقات سياسية مع دول أوروبية عديدة، حتى ان القنصل الأميركي في الجزائر قال في أحد تقاريره إلى حكومته في سنة ١٨٢٦: «ان الداي يمارس كامل حقوق السيادة والسلطة عقب انتخابه مباشرة». وفي نيسان (ابريل) من عام ١٨٢٧ نشأ خلاف بين فرنسا والجزائر بسبب بعض الديون المتقابلة المترتبة على الطرفين، وبينما كان الداي يستقبل قناصل الدول الأجنبية بمناسبة عيد الفطر، سأل القنصل الفرنسي (دوفال) عن جواب فرنسا على مطالبته بديون الجزائر، فأجابه القنصل بجواب أثار الداي واستفزّه، فضربه بمروحة كانت بيده وطرده[1]. وكانت فرنسا تتحين مثل هذا المبرر لفرض استعمارها على الجزائر، فاعتبرت هذه الحادثة اهانة لشرفها وطالبت بالمبررات والتعويضات، وأرسلت قطعاً من أسطولها إلى الجزائر، وفرضت حول مدينة الجزائر حصاراً بحرياً دام ثلاثة أعوام. ولكن هذا الحصار الطويل لم يحقق أية نتيجة، فقامت فرنسا بإرسال حملة لمهاجمة الجزائر، وأنزلت قوة مؤلفة من ٣٧ ألف مقاتل على الشاطىء الجزائري بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٨٣٠، فكان ذلك بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر، وأيضاً بداية النضال الجزائري ضد الاستعمار.

ومنذ ذلك اليوم بدأت المقاومة الجزائرية، بصبر نادر وجَلَد عظيم، ولم تنجح فرنسا خلال السنوات الأربع التالية، بجيشها وأسطولها، في السيطرة على أكثر من ثلاث مدن ساحلية منفصلة بعضها عن بعض، بسبب مقاومة الشعب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري، حتى اضطرت أخيراً الى الاعتراف بسلطة الأمير في الداخل، فاتخذ مدينة (معسكر) عاصمة له.

وبعد خمسة أعوام تجدد القتال بين الجزائر وفرنسا، حينما ادعت فرنسا في سنة ١٨٣٥ أن بعض القبائل الجزائرية طلبت حمايتها، ولكن فرنسا اعترفت بسلطة الأمير عبد القادر مرة أخرى في عام ١٨٣٧.

ثم تجدد القتال في عام ١٨٤٠، واستمر سبع سنوات تراجع، خلالها الفرنسيون الى السواحل الشمالية أكثر من مرة، كما تقهقر الأمير عبد القادر أكثر من مرة أيضاً، حتى اضطرّ الى اللجوء الى المغرب أخيراً.

ولكن غياب عبد القادر الجزائري لم يخمد لهيب الثورة، فقد تجددت في عام ١٨٥٧ بقيادة «لا لا فاطمة»، ولم يتمكن الحاكم العام الفرنسي من إخماد الثورة الاّ بعد أن بذل جهوداً كبيرة واستعان بقوات ضخمة.

وفي عام ١٨٦٤ ثار الشعب الجزائري في الجنوب بقيادة «سي سليمان»، وأباد الثوار قوات فرنسية

---

(١) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ـ بداية الاحتلال**، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٤.

ضخمة مع قائدها «راندون»، كما استشهد سي سليمان فخلفه في قيادة الثورة أخوه «سي الأزرق». وبادر نابليون الثالث بارسال قوات كبيرة الى الجزائر، وفتك الثوار بالفرنسيين مرة أخرى، فجرّدت فرنسا جميع جيوشها، واستمرت الاشتباكات عشرين عاماً، وأخيراً نجح الفرنسيون في عام ١٨٨٤ بوقف القتال، ولكن الى حين.

واستمرّ النضال الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي بين مدّ وجزر حتى عام ١٩٣٠، حين طرح الزعيم الوطني خالد الجزائري ـ حفيد الأمير عبد القادر ـ شعار: «الجزائر عربية، ولن تهدأ أو تستكين حتى تتحرر من الاستعمار». وتوفي خالد الجزائري في عام ١٩٣٧ فخلفه الزعيم «مصالي الحاج» الذي أسس حزب الشعب الجزائري، ولكن فرنسا حلت هذا الحزب، وطاردت أعضاءه، وألقت منهم في السجون بمن ألقت، ولكن الجزائر، «لم تهدأ ولم تستكن».

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية، وشهد الفرنسيون أنفسهم ذلّ الاحتلال على أيدي الألمان، وذاقوا مرارة الفتح الأجنبي، اتخذوا الجزائر مقرّاً للحركة الفرنسية الديغولية. ولكن على الرغم من الدعم الذي قدمته الجزائر لفرنسا في أيام محنتها، فان الفرنسيين تنكروا لها بعد الحرب، ولما تحرك الجزائريون مطالبين باستقلال بلادهم، ردت عليهم السلطات الفرنسية بقصف مدينة قسنطينة وسطيفة بالطائرات والمدافع، فسقط في هذا العدوان وحده خمسة وأربعون ألف شهيد.

وكان أسلوب فرنسا في الحكم وحده كافياً لوضع البلاد في موقع الثورة الدائمة. وقد اشتد ساعد الثورة وقويت معنويات المناضلين الجزائريين مع سقوط الاستعمار أو تصفيته في كثير من معاقله وانهياره أمام حركات التحرر التي قام بها كثير من الشعوب المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية، واستقلال معظم الدول العربية وتحررها. وقد ظهرت في الجزائر ثورة بدأت بقوة صغيرة لا يزيد عدد رجالها في البداية على ٨٠٠ محارب، ولكنها لم تلبث ان استقطبت قوى الشعب الجزائري وجماهيره العربية كلها، وانطلقت شرارتها الأولى من جبال الأوراس في أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤. وعلى الرغم من أن فرنسا استخدمت الأسلحة الحديثة وطائرات الهليكوبتر، ولجأت الى وسائل التعذيب للحصول على المعلومات من الوطنيين الذين تقبض عليهم عن مواقع الثوار وخططهم، وعلى الرغم من استخدامها قوات بلغ تعدادها ٤٠٠,٠٠٠ جندي، فانها عجزت عن قمع الثورة التي انتشرت في البلاد.

وبين أيدينا تقريران كتبهما القنصل العام البريطاني في مدينة الجزائر في شهري تشرين الأول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٥٤ يصف فيهما الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر عشية قيام الثورة، دون أن يعلم أو يتوقع أن الثورة التي بدأت صغيرة في أول تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة في جبال الأوراس، ستنمو وتقوى فتشمل الجزائر كلها، ومن ثم تنتهي باستقلال البلاد.

(الوثائق)

(١)

من القنصل العام البريطاني في الجزائر الى وزير الخارجية

القنصلية العامة البريطانية

الجزائر

سرّي

٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٤

سيدي،

ان أحد العوامل المهمة في تقييم التيارات السياسية الراهنة في الجزائر هو فترة خدمة مسيو جاك شيفالييه - الذي هو الآن سكرتير الدولة للشؤون الحربية - رئيساً لبلدية الجزائر. وقد اثبت شيفالييه أنه شخص متين الأخلاق وذو همّة لا تعرف الكلل، وبعيد عن التحيّز(٢). وعلى أثر انتخابه شرع فوراً باصلاح الشؤون الادارية في المدينة ودشّن مشروعات اسكان واسعة يستفيد منها المسلمون والسكان الأوروبيون. وقد أدت فترة بقائه في منصبه الى تحسن حقيقي في العلاقات بين الفرنسيين والمسلمين في الجزائر.

حادث مهم آخر كان نتيجة - غير مباشرة على الأقل - لانتخاب مسيو شيفالييه، هو انقسام حزب الشعب (حركة الانتصار للحريات الديموقراطية MTLD) . ويوجد الآن حزبان منفصلان يحملان الاسم نفسه، ولكل منهما جريدته، وكل منهما يدّعي الاصالة. شقّ يمكن أن يسمّى «الستاليني»، مع «مصالي الحاج» بصفة ستالين في المنفى، ويحتفظ بجميع ما يتصف به حزب شيوعي، من الطراز القديم، من غموض وتكتم، وكيان انفرادي، أما الشقّ الآخر فله طابع اقرب الى «مالينكوف»(٣)، ويتزعمه المسؤولون السابقون في حزب مصالي ممن ينادون بالمركزية الديموقراطية، وحميّة التدرّج. وقد نشب الخلاف بعد أن لمّح مصالي بفصل عدد من المسؤولين الجزائريين من الحزب في الجزائر لأنهم أيدوا مشروعات شيفالييه الاسكانيّة، وصوّتوا لميزانية المدينة لهذا العام، التي تمّت المصادقة عليها بالاجماع. ومن الصعب التنبؤ بالمستقبل الذي ينتظر هذا الشقّ من الحزب، لأن مبرر وجود الحزب كان دائماً يستند الى طابعه الثوري والمتطرف، فاذا تحول الى اليمين، فيستحتّم عليه أن يندمج بالوطنيين المعتدلين. أما فيما يتعلق بجماعة مصالي، فلا يبدو هنالك شك في أنهم سيحتفظون بسيطرتهم على الجزائريين الموجودين في فرنسا

---

(٢) سبق للقنصل العام البريطاني في السنة السابقة (١٩٥٣) أن كتب تقريراً سياسياً عن انتخاب شيفالييه رئيساً لبلدية الجزائر، قال عنه فيه:

«انتخب المسيو جاك شيفالييه رئيسا لبلدية الجزائر، وهو عضو في المجلس الوطني الفرنسي، وله سجل سياسي متنوع. وكان يتمتع بتأييد المسيو بورغو، عضو مجلس الشيوخ، والمسيو بلاشيت، النائب في المجلس الوطني، وهما من الشخصيات التي لها مصالح مهمة في الصحافة وفي تجارة النبيذ. ومسيو شيفالييه رجل يتمتع بجاذبية شخصية عظيمة، وهو شاب، ونشيط، ويجيد الانكليزية. ان علاقاته بالقنصلية العامة (البريطانية) وديّة جدا.. الخ.»

(F.O. 371/102936, July 10, 1953).

(٣) مالينكوف (غريغوري ماكسيمليا نوفيح) هو الزعيم السوفياتي الذي خلف ستالين بعد وفاته، وكان لا يزال في الحكم حين كتابة هذا التقرير. وقد ازيح مالينكوف من مناصبه في السنة التالية وحل محله خروشوف وبولغانين، ثم طرد من اللجنة المركزية في سنة ١٩٥٧ وحوكم مع الجماعة التي سميت «الجماعة المعادية للحزب»، وهي التي عارضت في تركيز السلطات بيد خروشوف وفي تصفية الستالينية.

وغيرها ويجدون مجالاً واسعاً للقيام بأعمال الشغب. ان المستقبل لما يصعب التكهن به، ولكن يبدو من المؤكد أن الانشقاق سيضعف الحركة الوطنية في الجزائر ويسيء الى سمعتها، على الرغم من أنه ـ من جهة أخرى وفي حالة استمراره في تغذية الاضطرابات بهذه الطريقة ـ لا بدّ أن يؤدي الى تفاقم الخلافات الفرنسية ـ الجزائرية، ويجعل سياسة فرنسا الرسمية، وهي سياسة (الدمج)، أصعب تطبيقاً.

وهنالك حادث بارز آخر، وهو جولة مسيو ميتران (وزير الداخلية) في الجزائر. وللمرة الأولى يتمّ القيام بشيء ايجابي لكسر ما يمكن أن يسمّى الطوق المسيطر لجماعة «بورغو ـ بلاشيت» من أصحاب الأراضي الأغنياء والسياسيين، التي كانت منذ سنوات عديدة تحرّك معظم الخيوط في الجزائر. وقد أوضح المسيو ميتران للمجلس الجزائري، بلباقة عظيمة، أن أعمال المجلس لم تكن جيدة بالمستوى المطلوب، وخاصة في موضوع نقل الخدمات العامة الى أيدي المسلمين، واقترح فتح كلية للادارة يقبل فيها جميع المواطنين. وأعتقد أنه ليس هنالك شك في اتخاذ اجراء ما في هذا الشأن. وتبدو هذه وكأنها سياسة حكيمة من وجهة النظر الفرنسية، لأن كل موظف يرتفع متدرجاً في سلّم الوظيفة في الجزائر لا بدّ أن يكون في النهاية سنداً لنظام الحكم.

وعلى الرغم من بقاء البلد خلال الشهور الماضية هادئاً بصورة عامة، مع حدوث الاضطرابات في كلا الجانبين، فقد ظهرت خلال الأسابيع الماضية ظاهرة مقلقة جداً، وأعني بها عمليات الاقتحام المتكررة التي قامت بها العصابات المسلحة في الحدود الشرقية، ليس فقط في الجنوب، بل في أماكن أقرب الى البحر، في منطقة سوق اهراس. وقد سببت هذه الهجمات توتراً وقلقاً كبيرين، وهي تعزى كلياً الى سياسة مقررة لخلق الاضطراب في البلد من الخارج. ويقال بصورة عامة ان هؤلاء «العصاة» قد تمّ تدريبهم في ليبيا، وبأموال مصرية.

ولعل من المفيد أن نذكر شيئاً عن الجانب الأوسع من المشكلة الجزائرية، أي عن المضامين التي تكمن وراء سياسة «الدمج» الرسمية. وطالما كان سكان الجزائر المحليون مسلمين، فان التقدم لا يمكن أن يتمّ الاّ ببطء مؤلم. فهؤلاء الناس لن يرضوا بالتخلي عن لغتهم ومعتقداتهم العميقة في المجتمع والاخلاق، من أجل التمتع بالحقوق السياسية الكاملة أو تحقيق التقدم الاجتماعي.

والوضع في الوقت الحاضر هو أنه لو شاء زوجان مسلمان شابان أن يصبحا أوروبيين فانهما قد يُرجَمان بالحجارة في الحيّ العربي، كما يكونان منبوذين في الحيّ الأوروبي. ولهذا السبب فان مشروع الاسكان الفرنسي ـ المسلم الذي قدمه مسيو شيفالييه كان مساهمة ثمينة في الاصلاح السياسي. ولكن يبدو أن «الدمج»، في الأمد الطويل، ليس عملياً في الواقع، أو على الأقل بالمعنى الجامد الذي يفكر فيه معظم الفرنسيين. فالسكان المسلمون لا يمكن بالتأكيد تغييرهم بحيث يصبحون فرنسيين. ولذلك يبدو أن الطريقة المعقولة هي الالتقاء معهم في منتصف الطريق.

أما من الناحية الاقتصادية فان الوضع يمكن أن يوصف بأنه في ازدهار، ولكن نسبة كبيرة بدرجة مقلقة من الاستثمار الجديد، والبناء الجديد، تتم بالاموال التي تأتي من فرنسا وذلك لا يضيف شيئاً الى ثروة البلاد الانتاجية من الناحية المادية، وأشير بهذا الى مشروعات الاسكان الكبيرة، والى المدارس والابنية العامة. ومع ذلك، فقد تمّ مؤخراً انجاز مشروعات هايدرو ـ كهربائية، وهنا أيضاً فان الطاقة والانارة هما الى حدّ كبير للاستهلاك المحلي والبلدي، وليس للصناعة»[٤].

(٤) F. O. 371/108591, October 28, 1954

(٢)

وكتب القنصل العام البريطاني تقريره الثاني بعد اعلان الثورة بشهر واحد، معنوناً الى السر انطوني إيدن، وزير الخارجية، وفيما يلي ترجمته:

القنصلية العامة البريطانية

الجزائر سرّي

٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤

سيدي،

١ ـ أتشرف بتقديم العرض التالي، وهو ذو طابع شامل، حول الوضع السياسي الراهن في الجزائر.

٢ ـ ان الانتفاضة في وهران، والانتفاضات المدبرة المتفق عليها والتي حدثت في أول تشرين الثاني (نوفمبر) عجلت في حدوث أزمة في نظام الحكم الحالي يبدو أنها ستحلّ في أغلب الاحتمال بما ينقض توقعات أولئك الذين كانوا يتطلعون الى جوّ أكثر حرّية في الجزائر، بعد خطاب المسيو ميتران الصريح في المجلس الجزائري في تشرين الأول (اكتوبر).

«ان هذه هي فرنسا»: ذلك هو الشعار، ولا شكّ أن القمع سيمارس بحزم باعتباره الرد الوحيد على الخيانة. وليس معنى هذا أننا سنشهد تكرر الاعمال الانتقامية واسعة النطاق التي حدثت بعد انتفاضة سنة ١٩٤٥، وان الاجراء العسكري سيرعى النواحي الانسانية في هذا الاطار بقدر الامكان، مع تحاشي أي اقتراح يتعلق بالمسؤولية الجماعية، ولكن اجراءات الشرطة ستكون مكثفة وطويلة الأمد، وسيكون من المستحيل القيام بأية اصلاحات سياسية ذات أهمية تذكر. ولا بدّ لنا أن نعترف بأن هذه هي الطريقة الطبيعية التي تسير بها الأمور بعد الاضطرابات المجهضة في المدن. على أن مما يؤسف له هو عرقلة التطور السياسي للشعب الجزائري الذي لا يكاد له دور يذكر في الاضطرابات.

٣ ـ لقد كان هنالك عنصر من «الاضطراب العصبّي الوظيفي» في رد الفعل الشعبي تجاه الوضع. والدليل على ذلك يبرز بصورة متكررة خلال مناقشات المجلس. ففي احدى المناسبات كان الانتقاد الذي وجهه أحد النواب الى المسيو ليونارد قد جعل جميع ممثلي الحكومة يغادرون القاعة بصورة جماعية، وانضم اليهم عدد كبير من النواب الآخرين. ولم يرتح المسلمون بصورة خاصة لذلك الانتقاد. وكان الخروج الجماعي الثاني كليّاً أيضاً باستثناء نائب أو اثنين من ممثلي (حزب البيان). ومع ذلك، فمن المتوقع أن لا يدع النواب المسلمون فرصة تمرّ دون اثبات ولائهم لنظام الحكم. ولكن اتخاذ موقفهم دليلاً على ارتياح المسلمين في الجزائر يكون تفسيراً مغلوطاً. وكانت هنالك مشاهد متكررة للاخلال بالنظام خلال المناقشات، بما في ذلك المشاجرة التي حدثت في أحد الممرات بين مدير مكتب الحاكم العام وأحد النواب، وتبودلت فيها اللكمات. وأنه لمن الواضح أن عدم وجود أنظمة راسخة لحسن سير العمل وتنظيم اجراءات المجلس يجعل فائدة المجلس محدودة. ان نص الاقتراحين اللذين تمت المصادقة عليهما مرفق طياً، وقد طرح سؤال مفاده هل يحق للمجلس أن يعرب عن ثقته بالحكومة أم لا، كما حدث في الاقتراح الأول. وعلى أي حال فيظهر من التصويت (٦٥ صوتاً مؤيداً و٢٢ معارضاً) كم كان المجلس منقسماً. ان الجوّ السائد في المجلس كان مشحوناً بانتقاد الحكومة، وكانت الاشارات الى ضعفها في افريقيا الشمالية، وخذلها لفرنسا في تونس، تتكرر بكثرة. ومن الواضح أن المجلس لن يحتمل أي اصلاح في الجزائر قد يغير من الوضع الراهن تغييراً أساسياً. ويبدو أن المسيو أورباني نفسه، وهو الممثل الرئيسي للحكومة، يشارك المجلس في مخاوفه، وقد بذل جهداً خاصاً في

الخطاب الذي ألقاه، ليدحض بشيء من التفصيل اتهامات المسيو ميتران في خطابه يوم ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) بأن السلطات في الجزائر كانت تتلكأ في تطبيق شروط القانون.

٤ ـ لم تكن هنالك خطب معارضة سوى خطابين ألقى أحدهما نائب شيوعي، والآخر نائب يمثل حزب البيان. وقد حلل ممثل حزب البيان أسباب الاضطرابات كما يأتي:

(١) **لا توجد في هذا البلد حرية دينية، وهي حق ديموقراطيّ أساسي، بحيث أن رجال الدين المسلمين تعينهم حكومة مسيحية.**

(٢) **لا توجد حرّية استعمال اللغة، والمسلمون محرومون من التعلم بلغتهم الاصلية.**

(٣) **ليس هنالك تمثيل ديموقراطي حقيقيّ، وان الحل الصحيح يكمن في تاسيس جمهورية جزائرية ضمن الاتحاد الفرنسي.**

وكان هذا الخطاب أقصى ما يستطيع المجلس أن يحتمله، وبالنتيجة، فان رئيس المجلس منع «فرحات عباس». زعيم حزب البيان، عن الكلام مدعياً أن مناقشة امكانية قيام جمهورية جزائرية هو خارج الصدد في المجلس. وعلى أثر ذلك غادر ممثلو البيان قاعة المجلس.

٥ ـ أخبر المدير العام المجلس بأن السلطات علمت أنه بعد الانشقاق الذي حصل في صفوف حزب الشعب (حركة الانتصار للحريات الديموقراطية) تبنّى (مكتب المغرب العربي) في القاهرة تأسيس حزب جديد عرف باسم (اللجنة الثورية للوحدة الجزائرية) وانه في يوم ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) وصل الى الجزائر رسول من القاهرة لتنسيق سياسة العنف التي التزم بها هذا الحزب الجديد. ان معظم المشتركين في الحزب (ويقدر عددهم بالعشرات) معروفون لدى الشرطة سابقاً، أو هم من الهاربين من العدالة داخل الجزائر أو خارجها، ويكادون الآن جميعاً يكونون داخل اقليم الجزائر ومعظمهم من الأشخاص الثمانمائة المعتقلين حتى الآن. وقد وصلت من فرنسا تعزيزات كبيرة من قوات الجيش والشرطة، تتألف من ١٥ سريّة من القوات الخاصة، وسريّتي مدرعات، و١٥ فوج مشاة، اضافة الى وحدات شرطة متنوعة.

٦ ـ ان قوة تعادل فرقتين تقريباً، تسندها دبابات ثقيلة وخفيفة، ومدفعية، وطائرات، تقوم الآن بتعقب حفنة من العصاة الذين لا يزالون طليقي السراح في وهران. أما زعيمهم فهو جزائري من وهران، له سجل طويل في أعمال العصيان، ويقال انه قتل الآن، وان عصابته قد أبيدت تقريباً في مصادمة مع المظليين. واحد فقط من الرجال الذين ألقي القبض عليهم أو قتلوا حتى الآن، يعتقد انه تونسي. وبعد ان انجلى الموقف الآن، أصبح من الواضح أن التقارير الأولية عن تنظيم الثائرين وتجهيزهم كانت فيها مبالغة كبيرة، وأن القوات العسكرية التي تستخدم الآن لا تتناسب في حجمها مع المهمة التي تواجهها.

٧ ـ ومما يحتاج الى شيء من التبرير توجيه الانتقاد الى ادارة اقليم يضمّ مدناً أوروبية عصرية، ومساحات واسعة يسكنها أناس بدائيون في مستوى لا يزيد على المستوى العشائري الاّ قليلاً، وحيث أنجز الفرنسيون في الحقول نجاحاً خارقاً. ومع ذلك فان موجة الرجعية الحالية، اذا أفسح لها مجال أكثر من اللازم، فانها لن تساعد في أية تسوية طويلة الأمد للمشكلة التي تواجهها فرنسا هنا (ومما يجب أن لا ينسى أن هذا العنف في ردّ الفعل كان يقوم على أساس الشائعات والمخاوف العصبية التي رسمت صورة بعيدة عما كان يحدث فعلاً). ان هنالك ثمانية ملايين مسلم في الجزائر ممن تحول لغتهم وحضارتهم وعاداتهم الاجتماعية والسياسية دون أن يصبحوا فرنسيين الاّ اذا خانوا أموراً لها في نفوسهم مكانة أعمق مما يمكن تجاهلها. ان الافتراض بأن سياسة «الاندماج» توفر لهؤلاء الناس طريقاً طبيعياً نحو التقدم هو تجاهل للواقع ومطلب يفترض الخروج عن الولاء بصورة عنيدة. ولا شك أنه ستكون هناك أقلية تقبلها، وان التغريب المتزايد للبلاد والفرص التي يوفرها ذلك

للرجال المستثمرين في غياب تمييز اقتصادي مهم، سيخفف من الشعور بالخيبة، وقد يحرم الجماهير من زعامة كفوءة. ولكن التقدم الاقتصادي سيؤدي بلا شك الى تقوية الاندفاع نحو التحرر السياسي. وبالنتيجة فاذا كان لعمل فرنسا هنا أن يتوّج بالنجاح النهائي، فلا أستطيع أن أتصور كيف تستطيع فرنسا في الأمد الطويل أن تمنع استعمال اللغة العربية على نطاق أوسع، وخاصة في التعليم الابتدائي، كما أنها لن تستطيع أن تتهرب من تحمل ـ ولا تشجيع ـ الأحزاب المسلمة التي تعمل من أجل مصالح المسلمين، وتكون عرضة للمعارضة السياسية، دون الشك في ولائها لفرنسا(٥).

* * * * *

ويظهر من هذا التقرير ان القنصلية البريطانية العامة، التي كانت، بطبيعة الحال، على صلة وثيقة بالسلطات الفرنسية في الجزائر، لم تجد في وضع الجزائر في عشية الثورة، ما يدل ولو دلالة بسيطة، على ما ستتمخض عنه، بل كانت ترى ان الوضع هادىء نسبياً ومستقرّ، على الرغم من بعض الأحداث الصغيرة التي تقع في مناطق الحدود البعيدة عن المدن، وهي من قبيل الاضطرابات البسيطة التي تعوّد الفرنسيون على قمعها من وقت لآخر، ولا تتناسب مع القوة التي استعانت بها فرنسا عليها. ولكن الثورة الجزائرية التي أعلنت في أول تشرين الثاني (نوفمبر) كانت ثورة أصيلة، عميقة الجذور، رائعة التنظيم. وقد انتهى ذلك النضال الوطني المجيد أخيراً، وشاهد أبناء الجزائر، بعد انتظار طويل، وتضحيات هائلة، علم بلادهم المستقلة يرفرف خفّاقاً في سمائها.

---

(٥) F. O. 371/108591 (JF 1016/25 December 4, 1954

المغرب

المغرب من الحماية إلى الاستقلال

■ دبلوماسي بريطاني يستعرض في تقرير وداعي أحداث المغرب خلال سني عمله

في أواخر عام ١٩٥١ عينت الحكومة البريطانية المستر فريز ـ بنفاذر قنصلاً عاماً لبريطانيا في الرباط. فقضى فيها خمس سنوات كانت من أهم السنوات في تاريخ المغرب السياسي. وقد وصلها والمغرب محمية تقتسمها فرنسا واسبانيا، وغادرها وهي دولة عربية مستقلة، عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، ولها علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول الأجنبية، بما فيها فرنسا واسبانيا.

وكان المستر هارولد فريز ـ بنفاذر دبلوماسياً بريطانياً تدرج في مناصب السلك السياسي. ولد في سنة ١٩٠٧، ودرس، شأن معظم الدبلوماسيين البريطانيين في كلية ايتن، وجامعة اوكسفورد، وعُيّن بعد تخرجه سكرتيراً ثالثاً في وزارة الخارجية في ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣١، ثم نقل إلى السفارة البريطانية في واشنطن في السنة التالية، ثم إلى بوينس آيرس سكرتيراً ثانياً، ومنها نقل إلى اوسلو قائماً بالأعمال، فسكرتيراً أول في بغداد في (فبراير) سنة ١٩٤٠، وكان عمله في بغداد بداية خبرته في الشؤون العربية، وقد بقي فيها حتى سنة ١٩٤٤، وشهد أحداث أيار (مايو) والحرب العراقية ـ البريطانية في سنة ١٩٤١ (ثورة رشيد عالي الكيلاني). وبعد أن قضى فترة أخرى في وزارة الخارجية بلندن، عين في رانغون بدرجة مستشار، وفي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥١ نقل إلى الرباط بمنصب قنصل عام، إذ لم يكن لبريطانيا لدى المغرب في ذلك الوقت تمثيل دبلوماسي، ولما حقق المغرب استقلاله وحصل على الاعتراف الدولي به كدولة مستقلة، عين المستر فريز ـ بنفاذر أول سفير لبريطانيا في المغرب، ولكن اقامته فيه لم تطل، بل نقل بعد ذلك بمدة وجيزة سفيراً لبلاده في لوكسمبورغ، فقضى فيها أربع سنوات أخرى تقاعد بعدها عن الوظيفة الحكومية، وأقام في سويسرا، وتوفي في لوزان في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٧.

وقد اعتاد معظم السفراء البريطانيين عند نقلهم من مناصبهم، إعداد تقرير يستعرضون فيه أحداث الفترة التي قضوها في مناصبهم، ويدونون ملاحظاتهم عن علاقات بلادهم بالدولة التي مثلوها لديها، ليكون سجلاً شاملاً لتلك الفترة، يحفظ في وزارة الخارجية، ويسترشد به من يخلفهم في منصبهم. وهكذا فعل المستر فريز ـ بنفاذر عند نقله من الرباط إلى لوكسمبرغ، فدون ملاحظاته وانطباعاته عن السنوات الخمس التي قضاها في المغرب في تقريره الوداعيّ الذي نقدم ترجمته في أدناه.

وقد شهد فريز ـ بنفاذر خلال هذه الفترة كفاح المغرب من أجل حريته واستقلاله، وعاصر جهود الملك الراحل محمد الخامس ومواقفه الوطنية وتضحياته في سبيل تحقيق هذا الاستقلال، وخلعه من قبل السلطات الفرنسية في محاولة لقمع التيار الوطني الذي كان يتزعمه، ونفيه الى جزيرة مدغشقر، والمقاومة البطولية التي أبداها الشعب المغربي والأحزاب الوطنية، ثم عودة الملك الى بلاده منتصراً، وخروج الشعب لاستقباله استقبال الأبطال المجاهدين.

ولا حاجة الى الاشارة الى أن تقرير فريز ـ بنفاذر، كتب من وجهة نظر بريطانية بحتة، وهذا أمر طبيعي. ولذلك فان هذا التقرير لا يمكن أن يعد دراسة تاريخية موضوعية لتلك الفترة الحاسمة من تاريخ المغرب، بل هو عرض سطحي وعابر لأحداثها كما رآها وفسرها دبلوماسي بريطاني. ويظهر هذا التقرير موقف بريطانيا من أحداث المغرب في تلك الفترة، ونظرتها الى كفاحها، وأهداف شعبها، ومما يلفت النظر منه مدى تخفيفه من أهمية المشاعر الوطنية وقلة تعاطفه معها، وهو يصف مقاومة الشعب المغربي والأحزاب الوطنية للحكم الأجنبي بالأعمال الارهابية، ويقول ان «السلطان» كان يعارض تنفيذ الاصلاحات التي يريد الفرنسيون إدخالها، وكأنهم أكثر حرصاً منه على مصالح الشعب المغربي، وهو بذلك لا يكاد يختلف عن زميله الفرنسي في تقاريره الى حكومته.

وعلى الرغم من أن هذا التقرير لا يتصف بالتحليل العميق والنظرة النافذة التي تمتاز بها تقارير بعض الدبلوماسيين البريطانيين الآخرين عن مناطق عملهم، فانه مع ذلك يتضمن عرضاً سريعاً وعابراً لأحداث المغرب في تلك الفترة كما كانت تبدو من نافذة السفارة البريطانية، وان كان زجاج تلك النافذة ـ فيما يبدو ـ يعلوه شيء من الغبار، فلا تبدو المشاهد خلاله واضحة كل الوضوح، ولا خالية من الشوائب.

* * * * *

الوثيقة[1]

من المستر فريز ـ بنفاذر ـ السفير البريطاني في الرباط الى المستر سلوين لويد ـ وزير الخارجية

السفارة البريطانية

الرباط **سرّي**

٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ **الرقم: ١٤**

سيدي،

أتشرف أن أقدم في أدناه بعض الملاحظات والانطباعات الشخصية عن السنوات الخمس التي خدمت خلالها في الرباط بصفة قنصل عام لجلالته في المحمية الفرنسية، ثم سفيراً لجلالته لدى دولة المغرب المستقلة حديثاً.

٢ ـ ونظراً للتعاقب السريع في الأحداث التي حفلت بها هذه الفترة القصيرة، وتأثر تطورها بعوامل من خارج المغرب، فلن يكون من الحصافة في شيء الإدعاء بتقديم عرض شامل. وكذلك لن يكون من الممكن محاولة تقديم تحليل انتقادي يكيل المدح أو الذم حيثما وجبا، حتى تفتح وثائق «المحمية» الفرنسية للاطلاع، وأكثر منها وثائق الحكومة الاسبانية. واذا أمكن فيجب ان تضاف اليها المعلومات الموثوقة عن فعاليات الزعماء الوطنيين خلال فترة

(١) Mr. Harold W. A. Freeze – Pennfather To Mr. Selwyn, Lloyde Public Record Office: F. O. 371/125759 (JM 105/13), January 29, 1957.

نفيهم. وانه لمن المهم بالدرجة نفسها عدم اصدار أحكام على السياسات المتعاقبة بانتقادات معاصرة تصدر عن نظرة قريبة، لأن المشاعر كانت هائجة والسياسيين والاداريين كانوا على السواء يميلون الى إلقاء اللوم على اسلافهم، بدافع الرغبة في التبرير الذاتي.

٣ - ان الأسباب التي أدت الى سقوط نظام الحماية كانت متعددة، وهي لا يمكن ان تفهم الا إزاء خلفية تاريخ هذا البلد، وهي خلفية غير اعتيادية، وازاء مكانه في العالم الحديث. ان المغرب - على النقيض من تونس - كانت اتصالاته مع حضارات البحر المتوسط قليلة، وذلك باستثناء اسبانيا، كما أنه لم تتح له الفرصة للتدرب على الادارة على يد الاتراك. وكانت سيادة القانون مفقودة الى حد كبير في الأيام السابقة على الاستقلال. ونظراً لوجود مناطق واسعة تسكنها قبائل البربر، فان سلطة «السلطان» كانت محدودة جداً. ولما تأسست الحماية الفرنسية في سنة ١٩١٢ كان المفروض أن يكون السلطان والمقيم العام الفرنسي على اتفاق تام في السياسات الرامية الى تطور الامبراطورية الشريفية وازدهارها. ولذلك كان جلالة الملك قد أنيطت به سلطات واسعة ظهر أنها كانت محرجة جداً حينما جاءت فيما بعد فترات من عدم الاتفاق. وكذلك لم يكن من المتنبأ به أن يأتي الى هنا زهاء أربعمائة ألف من الفرنسيين وغيرهم ليستقروا ويؤسسوا لانفسهم حقوقاً، ويطالبوا بضمانات تتعلق بأمنهم في المستقبل. وكانت موارد البلاد قد نمت بسرعة ونشاط عظيمين في ظروف يمكن مقارنتها بظروف أميركا. ولما كان المغرب لم يفد من الادارة الغربية الا زهاء أربعين عاماً، فأنه يعدّ من أحدث المناطق المستعمرة أو المحمية. أن ما سمي «بإحلال السلام» لم يتم انجازه الاّ في سنة ١٩٣٤. ومع استبعاد فترتي الحربين العالميتين، فإن المدة التي تيسرت لاقامة المؤسسات التعليمية وغيرها، ولتدريب المغاربة على الادارة، كانت قصيرة للغاية. أما التعقيدات السياسية والاقتصادية التي لا بد أن يحدثها تأسيس المحمية الاسبانية فلم يقدّر حجمها قط.

٤ - ومع الوهن الذي أصاب فرنسا باندحارها في سنة ١٩٤٠، وظهور الأفكار القومية في جميع أنحاء العالم خلال الحرب الأخيرة، فقد تدهورت هيبة فرنسا ومكانتها الى حد كبير، كما أن وصول الأميركيين باعداد كبيرة الى قواعدهم الجوية، وكونهم في كثير من الحالات يحملون مشاعر معادية للاستعمار، لم يساعد سلطات الحماية في تنفيذ مسؤولياتها. وكانت «جامعة الدول العربية» قد ولدت، ولم تتأخر أقطار الشرق الأوسط، والأقطار الآسيوية التي استقلت أخيراً، في ممارسة نفوذها في الأمم المتحدة لمصلحة استقلال المغرب. والواقع أنه كان على المنبر الأوروبي، أكثر منه في المغرب نفسه، أن حقق الزعماء الوطنيون الجانب الأعظم من التأييد الذي حصلوا عليه. وبسبب تأخر الشعب المغربي في المناطق الريفية، قلما كان هنالك رأي عام، وكان الفرد العشائري الاعتيادي مهتماً بصورة رئيسية بالشؤون التي تؤثر في معيشته بصورة مباشرة دون تفهم للسياسة الوطنية، أو الولاءات الثابتة. ولكنه مع ذلك، كان يحمل شعوراً قوياً بالاستقلال المحلي، وحينما يكون زعماؤه معادين للأجنبي، فانه يحارب السيطرة الأجنبية بمرارة، كما ظهر في «حرب الريف».

٥ - وكان الجنرال «جوان» يأمل أن يحدّ من الروح الوطنية بأساليب القمع، وقد حاول أن يجبر السلطان على قبول سياسته باللجوء الى التهديد. وبنتيجة ذلك توترت العلاقات الشخصية مع القصر بشدة، وواجه الجنرال «غيوم» مهمة صعبة. وقد سبق للجنرال غيوم أن خدم في مراكش لمدة سنوات عديدة، ونظراً لانه كان لا يهوى السياسة، فقد ركّز اهتمامه بالادارة والعلاقات العامة، وكذلك عمل على تحسين العلاقات الشخصية مع السلطان الذي كان يعرفه جيداً حينما كان مديراً للشؤون السياسية خلال الحرب. وكان الفرنسيون قد هيأوا

«الظهير»[٢] الخاص بالاصلاحات قبل ذلك بسنوات، ولكن السلطان رفض توقيعه لأنه كان تحت ضغط شديد من الوطنيين المعارضين بقوة لتأسيس هيئات فرنسية ـ مغربية مشتركة يكون فيها النفوذ الفرنسي راجحاً: وإذا ظهر أن هذه كانت تعمل بصورة مرضية، فقد يؤدي ذلك الى بقاء الفرنسيين هنالك الى الأبد. وكان حزب الاستقلال جيد التنظيم والضبط، ولذلك فان السلطان كان يخشاه أكثر مما يخشى الفرنسيين الذين كان يظن انه لا يستطيع أن يسايرهم آمناً والى ما لا نهاية. ولغرض مواجهة هذه المعارضة، كان الفرنسيون بحاجة الى سياسة محددة بوضوح وإن أمكن فذات برنامج زمني يستطيع المغربيون معه أن يعرفوا ما هي المراحل التي سيحققها استقلالهم الوطني خلال فترة معينة من السنوات. وكان تنفيذها يتطلب استمرارية تتوقف بدورها على الاستقرار السياسي في فرنسا. وقد تعاقبت في باريس، لسوء الحظ، سلسلة من الحكومات الضعيفة، وتركت سلطات الحماية بدون دعم من فرنسا، وكانت معرضة لتأثيرات محلية من جميع الأنواع. وقد ظهر أن وزارة الخارجية الفرنسية، مع مشاغلها الأخرى، عاجزة عن التغلب على هاتين المحميتين في أفريقيا الشمالية بصورة مناسبة. ولذلك وقع على عاتق سلطات الحماية أن تصوغ وسائلها الخاصة للحفاظ على الوضع الفرنسي هنا ضد مخططات الوطنيين، وفوق كل شيء، في الحفاظ على النظام العام والأمن. بينما كان الآخرون يحاولون الاخلال بهما. وكان من الممكن سيطرة الشرطة على المدن، ولكن الفرنسيين لم يجرؤوا على المجازفة بمواجهة العصيان في المناطق الريفية التي سيكون من المستحيل السيطرة عليها. ولكن «الكلاّوي» والكثيرين من الباشاوات والسادة من أتباعه تولوا أمر قطاع كبير من السكان الريفيين. وكان رجال القبائل، كالعادة، مستعدين للامتثال لأوامر أية سلطة تؤسس بصورة مشروعة واطاعتها، وقد نال الفرنسيون احترامهم بسبب السجل الذي حصل عليه مكتب شؤون المواطنين في الادارة، وكان السلطان محبوباً في المدن حيث كان الرأي الوطني قد حقق تقدماً كبيراً. ولكن الثروة الكبيرة التي كونها بوسائل غير معروفة تماماً، ومصدر قسم منها رجال القبائل، كانت ـ ضمن أمور أخرى ـ مما أساء الى مركزه في الجبهات الأخرى. وفي الجنوب لم يكن السلطان معروفاً بأكثر من أنه الرئيس الروحي، بينما كان الكلاّوي يتمتع بقوة كبيرة.

٦ ـ ان عدم وجود حكومة فرنسية خلال عدة أسابيع حرجة، والقلق الذي ساد العناصر الأجنبية، ساهما في الهياج الذي أدى الى خلع السلطان. وقد وفرت الاضطرابات التي حدثت في «الدار البيضاء» في كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٢، المبرر لاتخاذ اجراءات صارمة ضد الوطنيين. ومع غلق حزب الاستقلال، وسجن الزعماء المحليين أو نفيهم، بقي الفرنسيون ـ بتأييد من الكلاوي ـ مسيطرين سيطرة فعالة على البلاد. وبقي السلطان العقبة الوحيدة في طريق الاصلاحات، وكان المؤمل أن يوافق عليها في النهاية بعد ان حرم من مصادر تأييده المعتادة، وسمح للحركة ضده أن تقوى. وفي العشرين من آب (اغسطس) تم خلع السلطان.

٧ ـ وبعد هذا الحدث المثير، وتنصيب سيدي محمد بن مولاي عرفة خلفاً له، اتيحت للفرنسيين فرصة أخرى لتدريب المغرب على الاستقلال باعطاء المراكشيين مسؤوليات متزايدة في ادارة شؤونهم. ولكن بدلاً من المضي قدماً في انجاز الاصلاحات، حاول المنتصرون تعزيز وضعهم. ولما كان السلطان الجديد يمكن الاعتماد عليه في تأييد السياسة الفرنسية، فقد

(٢) «الظهير»: مرسوم ملكي.

كانت غلطة «سيكولوجية» لا لزوم لها، حرمانه علناً من سلطاته في السيادة، بتأليف المجلسين المختلطين اللذين أنيطت بهما سلطاته الزمنية تحت النفوذ الفرنسي.

٨ - وفي خارج مراكش كان الاسبان قد شعروا باهانة بالغة لعدم استشارتهم قبل خلع السلطان، وأصبحوا يخشون ان يحاول الفرنسيون جعل المغرب «جزائر» أخرى، دون أية نية في منح الاستقلال، مما سيؤدي الى زوال النفوذ الاسباني. وقد منحوا الوطنيين - في وقت تال - حق اللجوء، واحتضنوا الارهابين وأيدوهم. وقد عمل الوطنيون بنشاط لشق الرأي السياسي في فرنسا والحصول على التأييد في الخارج، وفي الأمم المتحدة بصورة خاصة. وكان لهم هدف بسيط واحد صمموا على تحقيقه، هو الاستقلال، أما الاصلاحات فكانت ستأتي بعده. وفي ذلك الوقت لم تكن لدى الفرنسيين أية سياسة لارضاء أماني المغاربة. وكانت محطات الاذاعة في القاهرة وتطوان تتدفق منها الدعاية المعادية لفرنسا بقوة، في حين أن سلطات الحماية أخفقت في تنظيم أية دعاية مقابلة مؤثرة مطلقاً بين السكان المحليين.

٩ - ومما زاد الأمور صعوبة أن حزب الاستقلال أخذ يمارس أعمال الارهاب. وعلى الرغم من أنها كانت من قبل أعمال الهواة، وعلى نطاق متواضع جداً بالقياس الى الفعاليات الارهابية في أقطار أخرى، مثل فلسطين، فانها كانت ناجحة في الحد من تعاون الكثيرين من المراكشيين مع الفرنسيين. وقد كانت الهجمات على الأبنية ووسائل المواصلات العامة قليلة بدرجة تلفت النظر. وكان الارهاب في معظمه موجهاً الى الفئات الصغيرة تحذيراً لها من قبول الاستخدام في ظل الحماية. وكانت الشرطة المحلية قليلة الكفاءة، وعند القاء القبض على القتلة كان جهاز العدالة الفرنسي البطيء الثقيل الحركة، وما يمنحه من فرص الاستئناف المتعاقبة، يحول دون تنفيذ احكام حاسمة رادعة للآخرين: وكان معظم المتهمين ممن يقومون بأعمال الاغتيالات مأجورين، وكثيراً ما تمنى موظفو الحماية ان لو كان باستطاعتهم أن يتصرفوا بالكفاءة والحزم اللذين عالجنا بهما أمر «الماو ماو». وكانت السجون مليئة بأشخاص ينتظرون المحاكمة على جرائم كانت في كثير من الحالات تسوية لثارات شخصية تحت قناع الارهاب. وكانت هنالك تهم وجهت الى آخرين، وهي مجرد نشر الدعاية المعادية، أو الاعراب عن مشاعر الولاء للسلطان السابق. ولما بدأ الارهابيون بمهاجمة الأوروبيين تزايد سخط الجالية الفرنسية لعدم كفاية الحماية التي أحيطوا بها، وكان ظهور الارهاب المضاد بنتيجة ذلك مصدر مشاكل جديدة للسلطات.

١٠ - ان ما ورد أعلاه هو جزء من الصعوبات التي واجهت الجنرال غيوم والمسيو لاكوست في محاولاتهما للحفاظ على كيان المحمية. وكان الجنرال غيوم، بصفته عسكرياً، يتخوف بصورة خاصة مما سيحدثه العصيان في مراكش من آثار في الجزائر وتونس. أما المسيو لاكوست الذي جاء حاملاً تعليمات لوضع نظام أكثر تحرراً، فانه لم يحقق ما هو أفضل، على الرغم مما بذله من جهد كبير، وما كان يتصف به من اخلاص لأهدافه. وكانت فترة الركود أطول من اللازم مع استمرار الاتهامات المتقابلة بين باريس والرباط بعدم القدرة على التحرك. ولكنني أرى أنه أبعد ما يمكن عن الانصاف جعل المسيو لاكوست كبش الفداء في تدهور الأحوال في البلاد خلال مدة مسؤوليته، كما حاول البعض أن يفعل. وانه لو نال تأييداً من حكومته في باريس، فلعله استطاع أن يضمن للمغرب سنوات من الحكم الذاتي المتطور تكون تدريباً على الاستقلال التام. ولكن ذلك كان مستحيلاً مع الظروف السائدة في ذلك الوقت تحت حكم جلالة سيدي محمد بن يوسف. ان انتزاع الاستقلال بصورة سريعة ومفاجئة وضع الفرنسيين والمراكشيين في طريق مختلف تماماً، ولم يكن من الممكن التنبؤ

به قبلاً. وقد حدث ما لم يكن في الحسبان حين أدى نفي جلالته الى تبوئه المكانة التي كانت ضرورية له لتوحيد البلاد وتبني مسيرة الاستقلال.

١١ ـ ولما عين المسيو غراندفال، كان الوطنيون قد عززوا قوتهم وأفادوا كثيراً من الانشقاقات العلنية بين الوزراء الفرنسيين. ولما وصل الأمر الى مرحلة الطلب الى السلطان السابق في مدغشقر أن يوافق على أسلوب العمل المقترح، كان القدر قد أصبح محتوماً وتضاءلت سريعاً فرص الابقاء على نظام الحماية حتى يصبح المغاربة مستعدين للحكم الذاتي. ان التساهلات والتنازلات التي ربما كانت مقبولة في وقت سابق، كانت تمنح دائماً بعد فوات الأوان. وقد ازالت خطوة الكلاوي بالعودة الى ولائه لجلالته، العقبة الوحيدة المتبقية دون عودة السلطان السابق الى العرش، وضمنت الاعتراف المبكر بالمغرب كدولة مستقلة استقلالاً كاملاً، وذات سيادة.

١٢ ـ لم يتوقع الوطنيون أن يأتي الاستقلال بهذه السرعة، ولم يكن لديهم من الرجال ذوي الخبرة العدد الكافي لملء المناصب ذات المسؤولية في الحكومة والادارة. ان المغرب لم يكن قد مرّ بفترة من الحكم الذاتي المحلي قبل الحصول على الاستقلال التام. وقد نسبت الى سي بكاي وغيره من الشخصيات المسؤولة المقولة الآتية: «**لقد طلبنا كأساً من الماء، فمنحتمونا حوضاً لنغرق فيه**». ولعل هذه المقولة كانت تصف بقدر كبير من الدقة ما كان يجول في أذهانهم. ان السلطان (والأمير مولاي الحسن بصورة أخص) خلال السنتين اللتين قضياهما في المنفى، توفر لهما الوقت للتأمل الجدي. وكانت ضغينتهما نحو فرنسا صغيرة بدرجة تدعو الى التعجب. أن مصالح جلالته كانت تربطه بالغرب، وكان بسبب نفيه قد أصبح رمزاً للروح الوطنية المغربية وزعيماً للأمة، فمكّنه هذا من إعادة ترسيخ مكانته ليس كرئيس للدولة، ورئيس روحي للبلاد فقط، بل كذلك كرجل الدولة الرئيسي فيها. وبدلاً من أن يكون أداة بيد حزب الاستقلال كانت مكانته تفوق مكانة الحزب، وكان مصمماً على إبقاء السلطة بيده. وكانت الحكومة المغربية تستطيع أن تتفاوض في أمر «الاعتماد المقابل» ـ أو التكافل ـ مع الفرنسيين على قدم المساواة من الناحية الرسمية، ولكنها في الواقع كانت أكثر اعتماداً على التأييد الفرنسي من أي وقت مضى. فقد كانت بحاجة الى مساعدتها في الشؤون المالية وشؤون الدفاع، وكذلك الى خبرة فنييها وموظفيها. وكانت اقتصاديات البلاد تتطلب إعادة الثقة الى الاجانب لكي يبقوا هنا مع ممتلكاتهم. ومن الناحية السياسية كان من المهم جداً للمغرب أن يؤسس علاقات مرضية مع الدول الغربية الكبرى. وكان لدى الفرنسيين مع مشاكلهم في الجزائر ومصالحهم الواسعة في هذه البلاد أيضاً، سبب جيد لتقديم التنازلات. وعلى الرغم من الأزمات العديدة التي تعرضت لها العلاقات الفرنسية ـ المغربية، فانه لمما يستحق التقدير أن تبقى هذه العلاقات بالشكل المرضي الذي هي عليه اليوم.

١٣ ـ وكان من الطبيعي جداً أن تكون فترة الانتقال من الحماية الى الاستقلال مناسبة للخروج على القوانين في المناطق الريفية على نطاق واسع، الى أن تم تعيين موظفين جدد يتسلمون مسؤولية ادارتها. وعلى الرغم من دفاع السلطان على شكل الحكومة الديموقراطية الدستورية، فإنه كان يعلم جيداً أن عملية تأسيسها يجب أن تكون تدريجية، وأنه يجب أن يحتفظ بسلطته الشخصية في المناطق الريفية بالأسلوب «الاقطاعي» التقليدي. وكان «حزب الاستقلال» قد قدم عرضاً قوياً أيد فيه القبائل، ولكنه ارتكب غلطة بعدم اعطائها أي دور في ادارة شؤونها. وكان السيد الحسن اليوسي قدم للسلطان مثل الخدمات التي قدمها «الكلاّوي» للفرنسيين ـ ولكن على نطاق أصغر ـ وحينما أصبح الاعتماد على «جيش

التحرير» ـ بامتصاصه في الجيش المغربي الجديد الى حد ما ـ اتسعت سلطة السلطان فشملت ـ ربما للمرة الأولى في التاريخ ـ جميع أنحاء امبراطوريته.

١٤ ـ أما في العلاقات الخارجية فان السلطان وحكومته كانوا يتمنون أن يعاملوا جميع الأقطار، بما فيها فرنسا واسبانيا، على قدم المساواة التامة، مع الأفضليات التي تمليها مصالحهم الخاصة. ويرى السلطان والمسؤولون الآخرون أن المغرب ـ ينتمي تاريخياً وعرقياً وثقافياً الى العالم العربي ـ الاسلامي وان كان بسبب موقعه الجغرافي وحاجاته الاقتصادية ينتمي الى الغرب، وانه لذلك يجب أن يكون حلقة وصل بين الحضارتين اللتين تكمل إحداهما الأخرى. وقد أبدى وزير الخارجية أيضاً أن المغرب بلد «أطلسي» الى جانب كونه من بلدان البحر المتوسط. ولذلك أعارت الحكومة أهمية خاصة الى علاقاتها بالدول الغربية الرئيسية في الوقت الذي تتطلع فيه الى الأقطار العربية الأكثر استقراراً ـ كالعراق ـ في اتصالاتها الأولى مع الشرق. وكانت مصر تعتبر في السابق القطر العربي الرئيسي، وقد كانت في الواقع المركز الأول للنشاط الوطني قبل استقلال المغرب. ولكن انقلاب البكباشي عبد الناصر، وما أعقب ذلك من علاقاته مع الدول الشيوعية، أفقدته ثقة الحكومة المغربية، وهي الآن حريصة على اقامة «كتلة» عربية في أفريقيا الشمالية تعدل بها كفة الميزان مقابل نفوذ مصر والدول الدائرة في فلكها. وقد نجحت الحكومة لحد الآن في تفادي العروض الواردة من الاتحاد السوفياتي وأقطار «الستار الحديدي» لانشاء ممثليات دبلوماسية هنا.

١٥ ـ أما علاقاتنا مع الحكومة المغربية فقد كانت جيدة دائماً، شأنها مع سلطات الحماية خلال فترة عملي. وكان السبب في ذلك يعود بصورة رئيسية الى أنه لم تكن لدينا أية مصالح محلية معينة تسبب النزاع أو تؤدي الى الاحتكاك: واننا في هذا الشأن نتمتع بميزة نفضل بها الفرنسيين والاسبان والاميركيين. إن السلطات المغربية تفهم تماماً موقفنا في أيام الحماية دون أن تكون حاقدة عليها بأي وجه من الوجوه. وقد وصفها أحد الشخصيات المهمة لديها بأنها كانت «علاقات صحيحة». ولدينا رصيدان يحترمهما المغاربة بصورة خاصة، وهما: نظام ملكي دستوري مستقر، وسجل ممتاز في تعاملنا مع محمياتنا الحالية والسابقة. واضافة الى ذلك، يحلو للمغاربة ان يتذكروا ان اتصالاتنا السياسية والتجارية المتقطعة مع بلادهم تعود الى عدة قرون ماضية في التاريخ، وأنها عادت على الشعبين بفوائد كبيرة على الدوام. وقد حققت الزيارة الأخيرة التي قام بها زعماء نقابات العمال المغاربة الى المملكة المتحدة نجاحاً عظيماً، وأظهرت الحكومة المغربية كثيراً من الاهتمام بتنمية العلاقات الثقافية معنا. وتبدأ قريباً المفاوضات لتجديد معاهداتنا التي تعود الى سنة ١٨٥٦، والمغاربة حريصون بصورة خاصة على الغاء سقف تعريفتنا الكمركية البالغة عشرة بالمائة (اضافة الى اثنين ونصف بالمائة الأخرى بموجب اتفاقية الجزيرة).

١٦ ـ ان التكهن بالمستقبل مجازفة غير مأمونة دائماً، وهي كذلك بصورة خاصة في حالة بلد حصل على استقلاله السياسي منذ مدة قصيرة. وقد كان تاريخ المغرب القريب في الواقع حافلاً بالمفاجآت، ولكن المغرب أوجد بعض العوامل الدائمة التي يحتمل أن تمارس تأثيراً مستمراً على سير الأحداث. وأبرز هذه العوامل هو أهمية الشخصيات التي توجه السياسة أو التي تستطيع بسبب نفوذها (وأحياناً بوسائل دونها جدارة بالاحترام) ان تفرض ارادتها على قطاعات واسعة من الشعب المغربي. وعلى رأس هؤلاء السلطان الذي يتمتع بولاء شعبه، وهو سياسي داهية يحترم التقاليد. ولا يمكن التكهن بما سيكون عليه مستقبل البلاد لو حدث أن أغتيل. أما الأمير مولاي الحسن فلا يمتلك حتى الآن النفوذ ولا الخبرة اللذين يمكّنانه من ملء مكان أبيه. وبين السياسيين يبرز «سي بكاي»، بسجله اللامع في الجيش

الفرنسي، وصداقته الشخصية مع السلطان، وقد كان اختياره كأول رئيس للوزراء في المغرب بعد الاستقلال اختياراً موفقاً.

١٧ ـ وهنالك عامل آخر، وهو التناقض الكبير بين الطابع العصري للمدن، وأسلوب المعيشة في المناطق الريفية الذي يعود الى القرون الوسطى. وفي كلتا المنطقتين، يمكن توجيه السكان بسهولة ـ خاصة اذا كانوا جائعين أو عاطلين عن العمل ـ ولذلك فإنهم قد يسقطون بسهولة، ودون قصد، في حبائل الشيوعية أو غيرها من التيارات المتطرفة. وعلى الرغم من أن الشيوعيين كانوا نشيطين في وقت ثورات الدار البيضاء في سنة ١٩٥٢، فليس هنالك ما يدل على وجودهم في المناسبات الأخرى. ان عقيدتهم وأهدافهم لا تتفق مع الديانة أو التقاليد المحلية ولا مع المصالح الشخصية لرؤسائهم المسؤولين الذين يتوقعون أن تكون الأهمية الستراتيجية للبلاد (والقواعد الجوية الأميركية) سبباً لتشجيع الحلفاء على التدخل إذا أصبحت الشيوعية خطراً جديداً. ومع ذلك فهنالك أيضاً مخاطر من مصادر أخرى إذا سيطر على البلاد السياسيون المتطرفون، أمثال علال الفاسي، فالملامح الفاشيّة لحزب الاستقلال، مع قسوتها في كل من لستغلال السلطة السياسية وفرض الانضباط الحزبي، ليست فألاً حسناً للمستقبل. وان حزب الاستقلال القوي قد يصبح بسهولة أداةً بيد مغامرين خطرين. إن الاستقرار السياسي، والأمن الداخلي أمران أساسيان لمستقبل المغرب، وكلاهما يعتمد اليوم على السلطة الشخصية للسلطان.

الوطن المحتلّ

الفصل الأول

الاتحاد السوفياتي وتأسيس اسرائيل (تفسير بريطاني)

مذكرة سرّية أعدت في وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٩٤٩

كانت السياسة الرسمية والمعلنة للاتحاد السوفياتي منذ قيام الحكم السوفياتي فيه، معارضة للفكرة الصهيونية الرامية إلى نشاء دولة يهودية في فلسطين. وكان جميع المسؤولين في الحكومة ابتداء من لينين (رئيساً)، وتروتسكي (اليهودي)، وستالين (مفوّض الشعب لشؤون القوميات)، معارضين للصهيونية، ولهم آراء صريحة معروفة سبق أن عبّروا عنها في كتاباتهم.

فقد شجب لينين الصهيونية مراراً، وخاصة في مساجلاته مع «البونديين»[1]، وأنكر على اليهود صفة «الأمّة»، ووصف فكرة «القومية اليهودية» بأنها خاطئة تماماً، ورجعية من حيث جوهرها «رجعية كلياً، لا عندما يدعو لها دعاتها الصريحون (الصهيونيون) فقط، ولكن كذلك عندما تصدر عن أولئك الذين يحاولون تكييفها مع الأفكار الديموقراطية الاشتراكية (البونديون)»[2].

وعارض تروتسكي على الرغم من يهوديته (أو ربما بسببها) الانفصالية اليهودية، وأكّد على أن من أهداف الاشتراكية القضاء على الحواجز القائمة بين الأجناس والأديان والقوميات، وقد هاجم الحركة الصهيونية، كما هاجم «البوند»، وكان المقال الذي كتبه في «الايسكرا»[3] الصادرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٠٤ يحتوي على هجوم شديد على الصهيونية[4].

وأما ستالين ـ الذي أصبح مفوّضاً (أي وزيراً) لشؤون القوميات ـ فقد خصّ الصهيونية بتعريف

---

(١) «البوند» BUND : التسمية المختصرة لـ «اتحاد العمال اليهود العام في ليتوانيا وبولونيا وروسيا»، وهو أول حزب عمالي اشتراكي ـ ديموقراطي في روسيا، أسس سنة ١٨٩٧، وكانت له شبكة واسعة من العمال اليهود ومنظماتهم. وقد انحاز «البوند» بعد الثورة الى جماعة «المنشفيك» ومنع نشاطه في خلال العشرينات.

(٢) لينين: «مكانة البوند في الحزب»، مقالة في «**الايسكرا**» الصادرة في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٣، **المجموعة الكاملة لمؤلفات لينين**، الطبعة الروسية الرابعة، موسكو، ج ٦ (١٩٤١ ـ ١٩٦٢) ص ٧٦ ـ ٨٦.

(٣) «ايسكرا» (ومعناها «الشرارة») هي المنظمة غير الرسمية التي أسسها لينين ومارتوف وبوتريسوف في داخل حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الروسي في سنة ١٩٠٠، كذلك اسم الجريدة التي أصدروها في الخارج ناطقة بلسانها.

(٤) Deutscher, Isaac, **The Prophet Outcast**, London, 1963, p. 154, 368-9.

واضح في هامش دراسته المشهورة «الماركسية ومسألة القوميات» التي نشرت في سنة ١٩١٣، وهو أنها:

«تيار رجعي قوميّ للبرجوازية اليهودية، كان له أتباع بين المثقفين وبين القطاعات المتخلفة للعمال اليهود. وقد حاول الصهيونيون عزل الطبقة العاملة اليهودية عن الكفاح العام للبروليتاريا»(٥)

ولما كان ستالين قد كتب تلك الدارسة بناء على طلب لينين، وتحت اشرافه المباشر، فان هذا التعريف يمكن أن يعدّ أيضاً، تعبيراً غير مباشر عن رأي لينين في الصهيونية.

وفي المؤتمر الثاني الذي عقدته «الفروع اليهودية» التابعة للحزب الشيوعي في موسكو في سنة ١٩١٩، أصدر المجتمعون توصية أكّدت موقف الحزب من الصهيونية بصورة واضحة ودقيقة، وقد جاء فيها:

يقوم الحزب الصهيوني بدور مناهض للثورة، وهو مسؤول عن تقوية نفوذ طبقة رجال الدين وعن النزاعات العنصرية بين الجماهير اليهودية المتخلفة، وبذلك يعمل على هدم حق تقرير المصير الطبقيّ لتلك الجماهير، ويعرقل الى حدّ كبير انتشار الأفكار الشيوعية بينها. ويعمل الحزب الصهيوني، بسياسته الخاصة بفلسطين، كأداة للامبريالية المتحالفة التي تحارب الثورة البروليتارية... الخ»(٦)

ووافق المؤتمر الثاني للكومنترن في عام ١٩٢٠ على قرار بشجب النشاط الصهيوني في فلسطين، وتضمنت توصيات المؤتمر المتعلقة بالقضايا القومية وقضايا المستعمرات فقرة تشجب بشدة «**المحاولة الصهيونية في فلسطين، والصهيونية بصورة عامة**». وجاء فيها أيضاً أن الصهيونية تعمل «**تحت ستار دولة يهودية في فلسطين، ولكنها في الواقع تجعل من السكان العرب في فلسطين ـ حيث يؤلف العمال اليهود أقلية ضئيلة ـ ضحايا للاستعمار البريطاني**»(٧).

ولم يتغير موقف الحكومة السوفياتية (والحزب الشيوعي السوفياتي) من الصهيونية على الرغم من التغييرات المهمة التي طرأت على أجهزة الحكومة والحزب، وعلى سياستها الداخلية والخارجية خلال نصف القرن الذي مضى على قيامها. فقد كانت هجرة العمال اليهود الى فلسطين تعدّ بنظرها هروباً من ساحة المعركة في الحرب الطبقية. وكان جميع المسؤولين ـ يهوداً وغير يهود ـ متفقين على أنها حركة رجعية، باعتبارها الوسيلة التي ينوي كبار الرأسماليين أن يستغلوا بها اخوانهم في الدين من الطبقة العاملة، ورجعية لأنها تحاول ارجاع عجلة التاريخ الى الوراء، وتأسيس دولة على أساس ديني وعنصري، في حين أن الشيوعية تهدف الى «العالميّة». ورجعية كذلك لأنها أداة بيد الاستعمار البريطاني(٨).

ولعل خير تعبير يلخص النظرة السوفياتية الى الصهيونية بصورة عامة، وكذلك خير دليل على عدم تغير هذه النظرة، هو التعريف الذي جاءت به «دائرة المعارف السوفياتية الكبرى». وتعدّ هذه الموسوعة أهم مرجع سوفياتي يعبّر ـ دائماً ـ عن وجهة النظر السوفياتية، الماركسية، الرسمية.

---

(٥) ستالين، «**الماركسية ومسألة القوميات**»، أعيد طبعها في مجموعة أعماله، موسكو سنة ١٩٥٣، ج ٢، ص ٣٠٠ (الطبعة الروسية).

(٦) Carr, E.H., **A History of Soviet Russia: The Bolshevic Revolution,**

(٧) Baron, Salo W., **The Russian Jew under Tsars and Soviets,** New York, (Macmillan), 1964, 208.

(٨) Laqueur, Walter Z., **The Soviet Union and the Middle East,** London (Routledge & Kegan Paul), 1959, p. 34.

جاء في طبعتها الصادرة في سنة ١٩٥٣ تحت مادة «صهيونية» ما يأتي:

«حركة برجوازية قومية ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر بين يهود الطبقة البرجوازية في النمسا والمانيا وروسيا وغيرها. وفي سنة ١٨٩٧ ظهر الى الوجود في مدينة بازل بسويسرا تنظيم يدعى (المنظمة الصهيونية العالمية) وكان على راس أهداف هذه المنظمة ترحيل اليهود من جميع أنحاء العالم الى فلسطين».

وجاء فيها أيضاً:

«... أما في الاتحاد السوفياتي، وأقطار الديموقراطيات الشعبية، حيث أصبحت مشكلة القوميات محلولة، فلا يوجد أيّ مساند لصهيون ومنظمته...»[٩].

وفي مكان آخر من دائرة المعارف نفسها، جاء تحت مادة «يهود» (يفري):

«... ان الصهيونية هي عميلة للاستعمار الأميركي ـ الانكليزي، وهي عدوّة خبيثة للكادحين اليهود».

واذا كان موقف لينين وستالين الرفض البات الصريح لفكرة كون اليهود أمّة، فلا بدّ أن يؤدي هذا الموقف بالتالي الى رفض قيام دولة يهودية ـ صهيونية في فلسطين، واعتبار هذه الدعوة رجعية، استعمارية، فاشيّة. وهكذا بقي الاتحاد السوفياتي منذ العشرينات حتى سنة ١٩٤٧ معارضاً من حيث المبدأ لفكرة قيام دولة صهيونية.

ولذلك كله فوجىء العالم، واستمع بدهشة واستغراب، حين وقف «آندريه غروميكو» مندوب الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة، في سنة ١٩٤٧، وأيد مشروع تقسيم فلسطين في حماسة واندفاع غريبين ودافع عن فكرة اقامة دولة يهودية صهيونية في فلسطين، في خطب مسهبة، وعبارات صريحة لا لبس فيها.

وبعد أن تباكى المندوب السوفياتي على النكبات والآلام التي مرّت بها «الأمة» اليهودية، وطالب الأمم المتحدة ـ باسم الشعب اليهودي المشرّد ـ بأن تراعي آماله، وتحقق أمانيه، قال:

«ان قرار التقسيم لا يتعارض مع مصالح الجماهير العربية واليهودية.. بل ان الاتحاد السوفياتي ـ على العكس من ذلك ـ واثق من أن التقسيم سيخدم مصالح الجماهير العربية واليهودية..»[١٠].

أي أنه وافق على:

«مناصفة» فلسطين بين اليهود الذين كان عددهم في حدود ٦٠٨,٠٠٠ (ومعظمهم جاءوا اليها قبل سنوات قليلة) وبين العرب الذين كان عددهم يزيد على ١,٣٢٨,٠٠٠[١١] (أي أكثر من ضعف عدد اليهود، وكلهم من أبناء البلد الأصليين).

وكانت حجّة المندوب السوفياتي في ذلك:

«أن قضية فلسطين لا تتعلق بمصالح يهود فلسطين وحدهم، وانما بمصالح اليهود في كل مكان»[١٢].

---

(٩) Bolshaya Sovetskaua Entsiklopedya الجزء (٣٩) ص ١٣٨.

(١٠) الاجتماع ١٢١ من جلسات الأمم المتحدة في الجمعية العمومية يوم ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.

(١١) الأرقام عن تقارير حكومة فلسطين.

(١٢) غروميكو، في جلسة ٢ أيار (مايو) ١٩٤٧ أمام اللجنة التوجيهية، محاضر جلسات الأمم المتحدة (الجلسة الاستثنائية الأولى) المجلد ٢، ص ١٠٨.

وهي حجّة تناقض رأي لينين بأن اضفاء صفة:

«الأمة» على اليهود رجعية من الناحية السياسية، وان فكرة «القومية اليهودية» تناقض مصالح البروليتاريا اليهودية[١٣].

ودافع المندوب السوفياتي أيضاً عن اقتراح باستخلاص حقّ **استثنائي لممثلي «الوكالة اليهودية»** ليسمح لهم بالاشتراك في مناقشات الجمعية العامة[١٤]. وكانت «الوكالة اليهودية» الجهاز الرسمي للصهيونية العالمية، ورئيسها هو بالوقت نفسه رئيس «المنظمة الصهيونية العالمية»، ولذلك فان تأييد الاتحاد السوفياتي لها في حلقات الأمم المتحدة تأييداً صريحاً متواصلاً، كان بمثابة اعتراف رسمي من جانب الحكومة السوفياتية بالمنظمة التي وصفها ستالين (الذي كان في ذلك الوقت رئيساً للوزراء، وسكرتيراً أول للحزب الشيوعي، والحاكم المطلق في البلاد) بأنها «تيار رجعيّ، عنصري، برجوازي».

ومما يزيد في هذا التناقض أن «الوكالة اليهودية» كانت منذ البدء وثيقة الارتباط بالدول الاستعمارية الغربية، تتلقى العون السياسي والمساعدات المالية من دول أوروبا الغربية وأميركا، ومهمتها الرسمية (بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب على فلسطين):

«التعاون مع سلطات الانتداب في جميع الشؤون المتعلقة بانشاء الوطن القومي اليهودي».

ولذلك كان تأييد الاتحاد السوفياتي للوكالة بمثابة تأييد للاستعمار الغربي، بسلطات الاستعمار، وصنيعتها «الوكالة اليهودية».

وبعد أن حصل مشروع التقسيم على أغلبية الأصوات تحت ضغط الولايات المتحدة وتهديداتها للدول الأعضاء[١٥]، أبدى المندوب السوفياتي «تسارابكين» أمام اللجنة السياسية في جلسة ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ أن بلاده «تدعو، وتؤيد، وتعمل، من أجل اقامة الدولة اليهودية، وضمانها»[١٦].

ولما اشتبكت جيوش الدول العربية مع العصابات اليهودية، وحاولت اللجنة الخماسية (التي عهد اليها بتنفيذ قرار التقسيم) أن تعمل على وقف القتال، تراجع الوفد الأميركي عن فكرة التقسيم، واقترح على مجلس الأمن العدول عنها، ووضع فلسطين بأسرها تحت الوصاية الدولية، مع الابقاء على وحدتها[١٧]، ولكن الوفد السوفياتي ألحّ على رفض هذا الاقتراح، وقال «غروميكو» في جلسة مجلس الأمن المنعقدة يوم ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨:

«اني أؤكد وألحّ على أنه ليس من حق مجلس الأمن أن يبدل من قرارات الجمعية العامة. إن قرار

---

(١٣) لينين، «مكانة البوند في الحزب»، مقالة سبقت الاشارة اليها.

(١٤) محاضر جلسات الأمم المتحدة (الجلسة الاستثنائية الأولى)، المجلد ٢، ص ١٠٨.

(١٥) انظر في الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة مذكرات الرئيس الأميركي ترومان، نيويورك، ١٩٥٦، الجزء الثاني، وكذلك مذكرات الجنرال «روميولو» مندوب الفيليبين:

General Carlos P. Romulo, **I Walked with Heroes,** New York, 1961, pp. 285-289.

(١٦) ملخص محاضر جلسات اللجنة السياسية الموقتة، ص ٦٩ ـ ٧١.

(١٧) لقد فسّر هذا الموقف بعدئذ بأنه كان خدعة الغرض منها تحذير العرب من مقاومة التقسيم بالقوة، في حين كانت بريطانيا تعمل على تقوية اليهود باعطائهم السلاح من مستودعاتها ومعسكراتها في فلسطين وتسليمهم الأماكن التي هم أقوياء فيها تمكيناً لهم من تنفيذ التقسيم بالقوة عندما يحين الوقت لذلك (حسين جميل، «**بطلان الأسس التي أقيم عليها وجود اسرائيل**»، بغداد، ١٩٦٨، ص ٦٩).

التقسيم يجب أن يبقى، ولا يمكن استبداله أو اهماله أو العدول عنه..» كما قال في الجلسة نفسها: «لماذا كل هذا الصبر والتلكؤ والتباطؤ في تنفيذ قرار التقسيم؟ ولماذا هذه المماطلة في المشاورات مع العرب واسترضائهم؟ لقد صدر القرار، فعلى الجميع أن يمتثلوا لأمر التقسيم»[١٨].

ولما انتهى كل شيء، وأعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالدولة اليهودية، لم يتأخر عنها الاتحاد السوفياتي[١٩]، بل إن ستالين شجع بعض حكومات أوروبا الشرقية على السماح لليهود الموجودين في بلادها بالهجرة الى اسرائيل، وحتى على تقديم الأسلحة التي حارب بها الصهاينة[٢٠].

ان هذا الموقف السوفياتي المناقض للسياسة التي أعلن الاتحاد السوفياتي تمسكه بها منذ بداية قيامه، أثار استغراب جميع الأوساط الغربية والعربية، وربما كان أكثر من فوجىء به واستغربه هم اليهود أنفسهم.

فماذا كانت أسباب الاندفاع السوفياتي في تأييد مشروع التقسيم، ثم المسارعة الى الاعتراف باسرائيل في سنة ١٩٤٨، بينما كان قيام هذه الدولة تجسيداً للفكرة التي حاربها لينين، وشجبها ستالين الذي كان لا يزال في الحكم؟

ذهب الباحثون والمحللون السياسيون والخبراء في الشؤون السوفياتية في تفسير هذا الموقف مذاهب شتّى. فمنهم من قال ان ذلك الموقف كان جزءاً من سياسة ستالين الرامية الى ازاحة النفوذ البريطاني ـ أو الغربي بصورة عامة ـ عن الشرق الأوسط[٢١]. ومنهم من استنتج أن ستالين أراد أن يتخذ من هذا الموقف وسيلة لرأب العلاقات السوفياتية ـ الأميركية المتردية[٢٢]. ومن الأسباب المحتملة أيضاً هو أن الدول العربية المستقلة أو المنتمية الى الأمم المتحدة كانت ست دول فقط (العراق، سوريا، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن) وكانت هذه الدول جميعاً مؤيدة للغرب أو واقعة تحت نفوذه. فلم ير ستالين في ذلك الوقت سبباً يدعو الى تأييد هذه الدول ضد دولة جديدة قد يستطيع بتأييد قيامها والاعتراف بها أن يكسبها الى جانبه من بين دول الشرق الأوسط.

والى جانب هذه التفسيرات والاستنتاجات التي صدرت على أثر هذه المفاجأة السوفياتية في كتابات المحللين والمعلقين السياسيين والستراتيجيين ـ وهي منشورة جميعاً ـ كانت هنالك دراسات وتحليلات لم تنشر في حينها، قامت بها الحكومات المعنية بمختلف أجهزتها في محاولاتها لفهم البواعث الحقيقية الكامنة وراء هذا الموقف السوفياتي.

ولا شك أن بريطانيا كانت أهم الدول التي يعنيها الأمر لأنها الدولة التي كانت منتدبة على فلسطين حتى اللحظة الأخيرة، وصاحبة وعد بلفور.

---

(١٨) المحاضر الرسمية لمجلس الأمن. السنة الثالثة. ص ١٤٣.

(١٩) ويلاحظ أيضاً أن اعتراف الولايات المتحدة كان على أساس الأمر الواقع **(de facto)** بينما كان اعتراف الاتحاد السوفياتي كاملاً أو قانونياً: **(de jure)**.

(٢٠) Deutscher, I., **Stalin,** London, (Penguin) 1968, p. 591.

(٢١) انظر مثلاً: Dallin, David J., **Soviet Foreign Policy After Stalin,** London (Methuen) 1960. p. 111.

(٢٢) Deutscher, I., **Stalin,** London (Penguin) 1968, p. 591.

وفي الوثائق البريطانية التي فتحت بعد ثلاثين عاماً مرت على هذه الحادثة، نجد وثيقة مهمة ـ لم يسبق نشرها ـ وهي عبارة عن «مذكرة داخلية» أعدتها «دائرة البحوث» في وزارة الخارجية البريطانية استناداً الى المعلومات الرسمية والخاصة المتوافرة لديها، والى تقارير ممثليها في شتى عواصم العالم المهمة، من أجل تفسير موقف الاتحاد السوفياتي والتوصل الى أغراضه الحقيقية.

وفيما يلي ترجمة حرفية للصيغة النهائية لهذه المذكرة المرقمة (E 6282/10338/131) والمحفوظة في مركز حفظ الوثائق البريطانية (الاضبارة المرقمة F.O. 371/75200):

(ترجمة الوثيقة)

Mis/13/49

سرّي

موقف الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه من اسرائيل

حينما أيّد الاتحاد السوفياتي، في سنة ١٩٤٧، تأسيس دولة يهودية في فلسطين، كان ذلك مبعث أمل للصهيونيين بكسب صديق قويّ جديد. ولذلك فان عودة العداء للصهيونية ـ الموحى به رسمياً ـ الى الظهور في أوروبا الشرقية من جديد، منذ سنة ١٩٤٨، كان أمراً مخيباً لآمالهم. وعلى ضوء هذه الأحداث كان من الجدير بالعناية دراسة السجلات الماضية لسياسة الحكومة السوفياتية والدول الدائرة في فلكها، نحو اليهود ونحو الصهيونية. وقد أعدّت سلسلة من المذكرات حول الموضوع. وفيما يلي صيغة معدّلة منها:

وتظهر هذه المذكرات بوضوح أن السياسة السوفياتية هي من حيث الأساس معارضة للصهيونية، وان الموقف الودّي المؤقت، وخاصة في حالة الاتحاد السوفياتي، هو الذي، ربما، يدعوالى الاستغراب، وليس عدم استمرار ذلك الموقف. ومن الواضح على ضوء التصريحات السابقة عن موضوع الصهيونية، أن التأييد السوفياتي لقضية اسرائيل أمام الأمم المتحدة، ومسارعة الاتحاد السوفياتي الى الاعتراف بدولة اسرائيل، وموافقته على تصدير الأسلحة، وهجرة الرجال ممن بلغوا سن الخدمة العسكرية الى اسرائيل خلال الشهور الحاسمة التي سبقت انهاء الانتداب وأعقبته مباشرة، كانت جميعاً مظاهر سياسية معادية لبريطانيا، أكثر منها مؤيدة للصهيونية.

أما في الأقطار الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي، فان شدة الحملات التي شنّت على الصهيونية كانت فيما يبدو تختلف باختلاف أعداد اليهود ونفوذهم في كل قطر من هذه الأقطار، وكذلك باختلاف قوة اليهود المعادين للصهيونية فيها. ففي رومانيا، حيث كان وضع اليهود الصهيونيين أسوأ منه في غيرها من أقطار أوروبا الشرقية، نجد الشيوعيين اليهود أقوياء بصورة خاصة، والمعتقد أن عداءهم للصهيونية كان دائماً أشدّ من عداء سائر اليهود لها.

وقد طرحت أسباب متنوعة في تفسير هذه المعارضة للنشاط الصهيوني. فالصحافة الاسرائيلية، بحكم ارتباطاتها السياسية قدّمت نظريات مختلفة، منها: سوء الادارة من جانب الوكالة اليهودية. فتح باب المفاوضات بين السلطات الاسرائيلية والأردنية في القدس (مما يدل على أن وزارة الخارجية الاسرائيلية كانت مستعدة للتوصل الى تفاهم أو عقد صفقة مع «الامبريالية الأنكلو ـ أميركية»)، وفشل الشيوعيين الاسرائيليين في الاطاحة بالحكومة المؤقتة (وكان ذلك رأي وزير اسرائيل المفوّض في براغ). ومع ذلك فقد ظهرت في الصحافة العبرية قبل اجراء الانتخابات ببضعة أسابيع علامات واضحة تدل على تغيّر الاتجاه.

وليس من المحتمل أن تكون الحكومة السوفياتية قد راودتهاآمال جدّية في أن يسيطر الشيوعيون على الحكومة الاسرائيلية في انتخابات ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، وقد بدأت الفعاليات المعادية للصهيونية في أوروبا الشرقية قبل الانتخابات بعدة أسابيع، بينما كان التأييد السياسي لاسرائيل لا يزال مستمراً. وقد تمكن الشيوعيون من الحصول على ٣ بالمائة فقط من الأصوات، وهي نسبة لا تزيد على أصواتهم في «المجلس اليهودي المنتخب» في سنة ١٩٤٤، في حين أن «مابام» ـ الحزب اليساري الذي تسرب اليه الشيوعيون بصورة خاصة ـ وان كان قد حصل على المكانة الثانية، فانه أخفق في تحقيق الأماني التي كانت تعلّق عليه، كما أخفق في أن يتوصل مع «بن غوريون» الى اتفاق يمكّنه من الاشتراك في الحكومة الموقتة.

ان صغر حجم الأصوات الشيوعية يدل على مقدار تغلغل الوكلاء الشيوعيين، كما أنه يشير أيضاً الى مدى المحبة التي يشعر بها نحو النظام الشيوعي أولئك المهاجرون من أوروبا الشرقية الذين يؤلفون الأغلبية العظمى بين مجموع المهاجرين. وتبدي المصادر اليهودية أن ٢٠٠,٠٠٠ يهودي، من بين ٦٠٠,٠٠٠ يهودي الموجودين هناك، يرغبون في المغادرة حالاً. وعلى الرغم من أن هذا الرقم لا يمكن التأكد منه، فان الأدلة تشير الى أنه ليس بعيداً عن الواقع.

وكانت العلامة الأولى للتأييد السوفياتي للقضية الصهيونية قد جاءت مع توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. وقد استمرّ هذا التأييد قرابة عام واحد، وكان هدفه المتعمّد هو خلق وادامة أكثر ما يمكن من الاضطراب في الشرق الأوسط، وضمان عدم سحق العرب لاسرائيل بمجرّد ثقلهم العددي، كما كان من الممكن أن يفعلوا على ما يظهر من محاولاتهم في مقاومة سلطة الانتداب.

ان المشاكل التي خلقها النزاع بالنسبة للأقطار العربية، والصعوبات التي ستقف دون التوصل الى تسوية نهائية لحدود اسرائيل، وتطبيع العلاقات بين اسرائيل وكل دولة من الدول العربية، تجعل من الصعوبة بمكان توقع نهاية للظروف المضطربة، حتى بدون مزيد من التدخل السوفياتي.

ولا يسهل على أي صهيوني أن يدرك أن الدعم السوفياتي في تأسيس اسرائيل لا يدل على أكثر من تغيير موقت في «التاكتيك» نحو الصهيونية، ولا يتضمن تغييراً في «ستراتيجية» موسكو العامة في الشرق الأوسط. ان تلك الستراتيجية موجهة في النهاية نحو تحويل جميع دول المنطقة الى الشيوعية. ويتبع ذلك (وقد ثبت بدليل التوجه العقائدي للمهاجرين الذين تمّ انتقاؤهم في الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي) ان الجهود المبذولة لكسب اسرائيل الى الشيوعية لن تخفف، وان تحقيق الهدف من المحتمل اظهاره للعرب وكأنه المنقذ الوحيد لهم من الخطط العدوانية لـ «بن غوريون» وحزبه الذي يشك فيه العرب منذ الآن. ان مدى تأثير مثل هذا الأسلوب على كثير من اللاجئين لا يمكن الشك فيه. وفي الوقت نفسه، فان اتجاه العرب المتزايد الى الظن بأن آمالهم تكمن، على أي حال، في التوصل الى اتفاق مع بريطانيا العظمى قد فهمه الاتحاد السوفياتي فهماً دقيقاً. وقد سبقت الاشارة الى المحاولات التي بذلت للحدّ من هذا الاتجاه قبل أن يستفحل أكثر مما ينبغي. ان الأسف الذي أعرب عنه المندوب السوفياتي في ١٣ نيسان (أبريل) في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة «لعدم تأسيس دولة عربية في فلسطين لحدّ الآن» لم تكن له دلالة كبيرة سوى أنه كان تلميحاً الى العطف على قضية العرب.

أزاحت الحكومة السوفياتية في وقت مبكر شتى القيود التي كان يعاني منها اليهود في ظل الامبراطورية القيصرية، وقد فتحت أمامهم جميع المناصب في ميادين الادارة والجيش

والدبلوماسية، كما تمت تلبية جميع احتياجاتهم في مجال التعليم إما بنظام المدارس العامة، أو بالمدارس الخاصة التي تدرّس باللغة «اليبدية»[٢٣] في حالة رغبتهم فيها، أو اقتضاء إعدادهم اياها. وكنتيجة لذلك أصبح اليهود خلال العقد الأول من الثورة يؤلفون نسبة عالية من الطبقة المثقفة السوفياتية. ومن جهة أخرى عانت الديانة اليهودية من المصير نفسه الذي واجهته الديانات الأخرى، وكان الحظر مفروضاً على تعليم اللغة العبرية الى وقت قريب. وقد شجبت معاداة السامية بقسوة من الناحية الرسمية، وكان هذا تحوّلاً كاملاً عن السياسة الروسية القديمة في التساهل مع النشاط المعادي للسامية، ان لم يكن تشجيعه. ويقوم الحل السوفياتي للمشكلة اليهودية على «الاندماج» أو «الذوبان» (Assimilation) والتزاوج (بين اليهود وغير اليهود) في حين أن السوفيات، بصورة عامة، كانوا معادين للصهيونية بسبب تأكيدها على الأماني القومية والانفصالية، في مقابل الأهداف الماركسية التي هي «دولية» أو «عالمية».

ان عدد اليهود في المناصب العليا، وخاصة في وظائف الحزب والدولة الكبرى، قد انخفض بصورة مدهشة. وتظهر هنالك تغييرات كبيرة في الوضع الحالي لليهود في الاتحاد السوفياتي، وخاصة بالقياس الى الدور البارز جداً الذي قام به االيهود ـ من أمثال سفردلوف وتروتسكي وزينوفييف ـ خلال العقد الأول من الثورة.

ويصعب تقدير عدد اليهود في الحزب بصورة عامة، كما سبقت الاشارة، اذ ليست هنالك أرقام متوافرة عن الاتحادات لما بعد سنة ١٩٢٧، ففي تلك السنة كان هنالك ٣٤,٤٢٩ يهودياً من بين عدد يزيد بقليل على المليون من الأعضاء والأعضاء المرشحين في الحزب. ان هذه النسبة، وهي تعادل ٣,٢٧ بالمائة كانت أعلى بكثير من نسبة اليهود الى مجموع سكان الاتحاد السوفياتي التي كانت ١,٨ بالمائة فقط.

ومنذ نشوب الحرب في حزيران (يونيو) ١٩٤١، أشارت التقارير الموثوقة الصادرة عن الاتحاد السوفياتي الى حدوث موجة من «معاداة السامية» في جميع أنحاء البلاد، وكانت هذه الموجة مرتبطة أحياناً بالهرب الجماعي من موسكو وأوكرانيا الذي حدث بنتيجة الرعب الحاصل عن الهجوم الالماني، ولعله كان في أكثر الحالات مجرد انفجار للكراهية الروسية ـ الاوكرانية القديمة لليهود.

وقد سُلطت الأضواء على «القومية اليهودية» و«الصهيونية» مؤخراً بمناسبة التطهير الذي جرى بين النقاد الأدبيين وعلى الميول «الأممية» (Cosmopolitanism) في الفنون والآداب، وشُجبت الصهيونية بعبارات صريحة بوصفها «آيديولوجية دخيلة، عدوانية، لقوى الظلام والرجعية». وقد هوجم كلا التيارين بقسوة من قبل رئيس اتحاد الكتّاب الاوكرانيين، الذي شجب مساوىء «الأمميين» الذين كان معظمهم من اليهود، مثل زملائهم في موسكو ولينينغراد. ان حجج الهجوم الحالي لا تدع مجالاً للشك بأن الحملة على «الأممية» (Cosmoplitanism) تستند، جزئياً على الأقل، الى الشكوك الكبيرة التي تحوم حول ولاء اليهود السوفيات للنظام الشيوعي. وفي جميع الحالات فهم منشقون لأنّ آخر تعريف سوفياتي يصف الأممية والبرجوازية بأنهما «وجهان لعملة

(٢٣) اللغة اليبدية (Yiddish) هي لغة اليهود الالمان التي أصبحت فيما بعد لغة أغلبية اليهود في أوروبا الشرقية من طائفة (آشكنازيم)، وهي في الأصل احدى اللهجات الألمانية التي كانت دارجة في القرون الوسطى. واليهود بصورة عامة يتكلمون بلغة البلاد التي يعيشون فيها مع لهجة خاصة يتخذونها منها. وقد كوّن اليهود هذه اللهجة من الألمانية التي ادخلت عليها أيضاً مفردات عبرية وأجنبية كثيرة أخرى. وهي تكتب بالحروف العبرية.

واحدة». وطالما لم يكن لليهود اقليم قومي في الاتحاد السوفياتي (باستثناء «بيروبيجان» التي كانت، في جميع المقاييس، تجربة فاشلة فشلاً ذريعاً)[٢٤]، وطالما كان اندماجهم أو ذوبانهم هناك أقلّ من ذوبانهم في اقطار أخرى، فسيصعب عليهم أن يحبوا «الوطن السوفياتي الأم» بتلك المحبة العميقة الصادرة عن شعور وطني لا يمكن أن يوجد الاّ لدى من كان لهم اقليم قوميّ ضمن الاتحاد السوفياتي.

عن رسالة من السفارة [البريطانية] في موسكو

بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٩.

* * * * *

ان التفسيرات التي تضمنتها هذه المذكرة البريطانية السرّية، وكذلك التفسيرات الأخرى التي أوردها المعلقون والمحللون، والتي سبقت الاشارة الى بعضها باختصار، ليست أكثر من تخمينات وافتراضات، اذ لم تظهر بعد سنة ١٩٤٩ أية وثائق سوفياتية رسمية أو شبه رسمية، يمكن الاستناد اليها في التعرف على البواعث الحقيقية لموقف الحكومة السوفياتية من انشاء دولة صهيونية في فلسطين، ومسارعتها الى الاعتراف بها، ثم المراحل المختلفة التي مرّت بها سياستها تجاه اسرائيل والبلاد العربية، تلك المواقف التي تبدو محيّرة في بعض الأحيان. وما لم تتوافر هذه الوثائق لا يمكن الجزم بحقيقة الدوافع والأهداف التي كانت تكمن وراء تلك المواقف.

ويبدو بصورة عامة أن سياسة الاتحاد السوفياتي كانت تقوم على مبدأ واحد على الأقل، وهو الفصل التام بين ثلاثة أشياء: يهود الاتحاد السوفياتي، والصهيونية، ودولة اسرائيل. فالحكومة السوفياتية تعامل يهود الاتحاد السوفياتي دونما تمييز (أو ذلك ما تقضي به قوانينها) وهي تشجب الصهيونية وتمنع نشاطها داخل الاتحاد السوفياتي، ولكنها تعترف باسرائيل باعتبارها دولة قائمة، وتدخل معها في علاقات سياسية واقتصادية وثقافية، دون أن يتأثر موقفها من احد هذه الأمور الثلاثة بموقفها من الأمرين الآخرين.

لقد حاول الاتحاد السوفياتي دائماً تبني هذا الموقف، وما زال عملياً يعتمد التفرقة المذكورة أساساً لسياسته. وهنالك أمثلة كثيرة تؤيد ذلك. ففي مؤتمر تضامن شعوب افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية المنعقد في هافانا (كوبا) في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦، عارض الوفد السوفياتي قراراً ينص صراحةً على الطلب الى جميع الدول التقدمية في العالم بسحب اعترافها باسرائيل ومقاطعتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً[٢٥]، ولكن الوفد نفسه أيّد جميع القرارات التي أدانت الحركة الصهيونية، وشجبت أعمال اسرائيل العدوانية، وسياستها القائمة على التوسع، ومساندة الاستعمار، ومحاربة حركات التحرر والاستقلال. وقد أصدر المؤتمر قراراً ينص على ما يأتي:

«يعتبر المؤتمر، الصهيونية، حركة استعمارية بطبيعتها وهويتها، عدوانية توسّعية بأهدافها،

(٢٤) للاطلاع على تفاصيل وافية عن مشروع «بيروبيجان» وظروف تأسيسه، وأسباب فشله، انظر كتابنا: «**بيروبيجان - التجربة السوفياتية لانشاء وطن قومي يهودي**»، منشورات مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٣.

(٢٥) قطع الاتحاد السوفياتي علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل على اثر عدوان حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧، ولكنه لم يسحب اعترافه بها.

عنصرية في تركيبها، وفاشيّة في أساليبها ووسائلها»[٢٦].

على أن هذه الاعتبارات جميعاً تعود بطبيعة الحال الى عهد مختلف تماماً، ولكننا ندرسها للعبرة والتاريخ. وقد يتساءل متسائل ساخر اليوم هل يحق لنا أن نستغرب اتخاذ الاتحاد السوفياتي موقفاً مناقضاً للمبادىء التي طالما نادى بها قبل ذلك، بعد أن رأينا حاكماً عربياً (وليس سوفياتياً) يزور اسرائيل، ويعترف بكيانها الباطل، ويتبادل معها العلاقات الدبلوماسية، وبعد ان اصبحت المناقشات تدور حول ازالة آثار العدوان، والحدود الآمنة، ومبادرات السلام، وتطبيع العلاقات، والجلاء عن لبنان. ولم يعد أحد يتحدث عن مدى صحة الأسس التي قامت عليها اسرائيل ابتداءً، ومشروعية ـ أو عدم مشروعية ـ قيامها على الأرض العربية تاريخياً وقانونياً وأخلاقياً.

لقد صرنا نتحدث عن عدوان سنة ١٩٥٦، وعدوان سنة ١٩٦٧، وعدوان سنة ١٩٧٣ والعدوان على لبنان. أما عدوان سنة ١٩٤٨، وهو أصل الداء وأساس البلاء ونقطة الابتداء، فقد أصبح وكأنه أمر مفروغ منه، لا سبيل الى التحدث فيه أو مناقشته، أو كأنه كان عدواناً حظي بالغفران، وبات في مطاوي النسيان.. فما أضعف ذاكرة الانسان.

(٢٦) قرارات مؤتمر تضامن شعوب افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية المنعقد في هافانا (كوبا) في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦.

ردود الفعل الاسرائيلية
تجاه ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر

الوضع العام في اسرائيل سنة ١٩٥٢

لما قامت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر سنة ١٩٥٢ كانت قد مضت على قيام اسرائيل على الاراضي العربية في فلسطين أربع سنوات فقط. ولذلك كانت اسرائيل لا تزال تحاول تثبيت أقدامها وترسيخ كيانها على الارض التي استولت عليها، وكان وجودها في المنطقة غير مقبول من جاراتها جميعاً، ومازال كذلك بعد ثمانية وثلاثين عاماً من قيام ذلك الكيان الدخيل، على الرغم من محاولات «كامب دافيد»، وما أعقبها من وقت لآخر من اتصالات تالية كانت جميعاً مواقف حكومية لا يمكن ان تعد تعبيراً عن موقف الشعب العربي، ولم تتخذ بأساليب ديموقراطية.

على أن ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ لم تقلب الأوضاع في مصر بين ليلة وضحاها، كما حدث في ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق مثلاً، حيث قضي على النظام الملكي، وأعلنت الجمهورية، واختفى الساسة القدماء من المسرح السياسي في يوم واحد، بل خلال ساعات. وقد أبعد فاروق عن مصر بعد إجباره على التنازل عن العرش لابنه، ولكن عين للملك الطفل وصي من العائلة المالكة، وعهد برئاسة الوزارة الى أحد الساسة القدماء، وهو علي ماهر، وكان بين وزرائه عدد كبير من رجال العهد الملكي. ولم يتم الغاء الملكية واعلان الجمهورية إلا بعد مدة من الزمن، وحل أعضاء مجلس قيادة الثورة محل الساسة القدماء في الوزارات المهمة بصورة تدريجية.

ولذلك كله فان ردود الفعل الاسرائيلية على مثل هذا الحدث الخطير في أكبر دولة عربية، كانت تدريجية أيضاً، كما أنها لم تكن عنيفة، لاسيما وأن أهداف الثورة ومخططاتها لم تتضح إلا بعد مدة من قيامها.

وفي اليوم التالي للثورة، أي ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٥٢ نشرت جريدة «جيروسالم بوست» ـ التي تصدر في القدس باللغة الانكليزية ـ اخبارها في صفحتها الأولى، وكانت عبارة عن تسلم اللواء محمد نجيب القيادة العامة للقوات المسلحة، وتنازل فاروق عن العرش. وتأليف علي ماهر الوزارة الجديدة بدلاً من وزارة نجيب الهلالي[1].

(١) **Jerusalem Post**, 24 July 1952

وعلقت جريدة «هاآرتز» العبرية ـ المستقلة ـ على الثورة بأن جذورها تكمن في سوء إدارة الجيش[٢]. أما جريدة «هاتزوف» فقد زعمت ان ما حدث في مصر كان حلقة جديدة في سلسلة المؤامرات ضد اسرائيل. وفي محاولة لاتخاذ الثورة ذريعة للنيل من الدول العربية وكسب المزيد من عطف الدول الغربية، علقت الجريدة قائلة ان الأزمات والثورات المتتالية في الاقطار العربية، مقابل الاستقرار النسبي الذي تتمتع به اسرائيل على الرغم من صعوباتها الاقتصادية، كفيلة بأن تظهر للغرب أين تكمن «جزيرة السلام» في الشرق الاوسط[٣].

وفي الأيام الاولى للثورة أدلى ناطق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية بتصريح علق فيه على «أحداث مصر» قائلاً ان اسرائيل لا تعتزم القيام بأي عمل يمكن أن يفسر كتدخل في شؤون مصر الداخلية، وقال ان اسرائيل لا تنوي غير المحافظة على خطوط الهدنة ومراقبة الوضع بدقة[٤]. ودعت جميع الصحف الاسرائيلية الى وجوب اتخاذ المزيد من الحيطة واليقظة على الحدود المصرية ـ الاسرائيلية، وأعربت بعض الصحف عن خشيتها بأن يحاول النظام الجديد في مصر كسب مزيد من الشعبية عن طريق حركة جديدة يقوم بها ضد اسرائيل[٥].

وفي واشنطن سئل السفير الاسرائيلي، أبا إيبان، عن رأيه فيما حدث في مصر، فقال ان احداث مصر تجعلنا أكثر تقديراً وتفهماً لمزايا النظام الدستوري. ولما سئل عن الآثار المحتملة للثورة على اسرائيل، قال انها لم تتضح بعد و:

«ان اسم محمد نجيب غير معروف لدينا، ويبدو أنه لم يكن له دور كبير في حرب فلسطين»[٦].

وفي يوم ٢٦ تموز (يوليو) ـ أي بعد الثورة بثلاثة أيام فقط ـ نشرت جريدة «دافار» الناطقة بلسان «الهستردوت» مقالة افتتاحية علقت فيها على الثورة أيضاً قائلة:

«ان الثورة في مصر كان يمكن أن تحدث قبل أربع سنوات. وقد قام الضباط السوريون بقيادة حسني الزعيم بانقلابهم في سنة ١٩٤٩ بعد هزيمة الجيش السوري في فلسطين».

ثم حاولت الجريدة أن تفسر أسباب تأخر الثورة في مصر قائلة ان الدولة والمجتمع في مصر أعمق جذوراً مما يزيد زحزحتهما صعوبة[٧].

وفي اليوم التالي نشرت «جيروسالم بوست» مقالة افتتاحية عن الثورة أيضاً قالت فيها ان آثار الثورة ستمتد الى خارج مصر، وان الضباط المصريين اعتبروا القصر مسؤولاً عن هزيمتهم في فلسطين بسبب القيادة غير الكفوءة، والفساد الذي أدى الى تزويدهم بأسلحة فاسدة وعتاد فاسد. وان الملك برفضه إجراء التطهير الذي طالبت به جماعة الثورة (Jaunta) جعل نقمتهم تتحول عليه. ومضت الجريدة تقول ان الجذور الأساسية للثورة، مع ذلك، أعمق كثيراً، وهي الفقر الشديد، وعدم المساواة التي تجعل أي نظام للحكم في مصر غير آمن. وزعمت الجريدة في افتتاحيتها أيضاً أنه على الرغم من وجود الفساد وقلة

---

(٢) ها آرتز، ١٩٥٢/٧/٢٤

(٣) هاتزوف، ١٩٥٢/٧/٢٤

(٤) **Jewish Chronicle**, London, 1 August 1952

(٥) المصدر نفسه.

(٦) **Jerusalem Post**, 25 July 1952

(٧) دافار، ١٩٥٢/٧/٢٦

الكفاءة في المراكز العليا، فان ذلك لم يكن السبب الرئيسي لهزيمة مصر في فلسطين، كما قالت:
«ان تنازل فاروق لا يحل أية مشكلة»[٨].

وحاولت اسرائيل، كعادتها، استغلال تطورات الوضع في مصر لصالحها. وكانت في تلك الآونة تجري مفاوضات للحصول على معونة اقتصادية قدرها ٧٣ مليون دولار من الولايات المتحدة، وقد وفر قيام الثورة في مصر لاسرائيل ذريعة جديدة لدعم حجتها في المطالبة بتلك المعونة، وقابل «أبا إيبان» في واشنطن مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، هنري بايرود، في اليوم التالي للثورة، للتأكيد على حاجة اسرائيل الى هذه المعونة حفاظاً على كيانها وأمنها.

وأخيراً قررت حكومة اسرائيل، بعد شيء من التردد، أن تقوم بمحاولة للتقرب من النظام الجديد، وجس نبض الحكام الجدد في مصر، فتقدمت بعرض علني لعقد صلح مع الدول العربية، وكررت عرضها هذا مرتين خلال ٢٤ ساعة. فقد ألقى رئيس الوزراء «بن غوريون» في البرلمان الاسرائيلي ـ الكنيست ـ خطاباً يوم ١٨ آب (اغسطس) ١٩٥٢ دعا فيه مصر الى عقد صلح مع اسرائيل. وألقى بن غوريون اللوم في مهاجمة اسرائيل على الملك السابق فاروق، وأعلن انه يوافق على ما ادعاه محمد نجيب بأنه كان معارضاً للحرب. وقال ان اسرائيل لا تريد الانتقام من مصر:

لا من اضطهادها لليهود قبل حوالي ٣,٥٠٠ عام [وكان بن غوريون جاداً في كلامه هذا لا هازلاً] ولا من هجومها الأخير على اسرائيل في سنة ١٩٤٨. وأضاف بن غوريون أنه قد تكون في هذا الانقلاب نواحٍ ايجابية، وان أحداث مصر يجب ان ينظر اليها بمنظار ودي[٩].

والى جانب هذه اللهجة الودية التي أشار بها الى مصر، أجاب بن غوريون بشدة وعنف على التصريحات التي كان العقيد أديب الشيشكلي قد أدلى بها قبل أيام وقال فيها:
«انه لا مكان لليهود والعرب معاً في الشرق الأوسط».

وخلال مناقشة جرت في (الكنيست) في اليوم التالي، قال وزير الخارجية «موشي شاريت» ان اسرائيل مستعدة لعقد الصلح في أي وقت مع الدول العربية منفردة أو مجتمعة، وعقب قائلاً أن اسرائيل وان كانت مستعدة للصلح، فانها أيضاً مستعدة لأن تحارب اذا ما هوجمت[١٠].

وقد أثارت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ـ فيما أثارت ـ تساؤلات لدى الدول الغربية التي أيدت قيام اسرائيل ودعمتها، عن أثر هذه الثورة على مصير اسرائيل، ونياتها تجاهها، لا سيما وان كيفية ادارة الحرب في فلسطين في سنة ١٩٤٨، وقضايا الأسلحة الفاسدة في مصر، كانت من جملة الأسباب التي أثارت استياء الجيش وحفزته على القيام بتلك الثورة. وقد سارعت وزارة الخارجية البريطانية بعد قيام الثورة بأسبوع واحد فقط، بتوجيه استفسار الى السفير البريطاني في القاهرة، السر رالف ستيفنسن، عما اذا كان من المحتمل أن يتبع قادة النظام الجديد في مصر سياسة أكثر مناهضة لاسرائيل من سياسة الحكومات المصرية السابقة. وقد جاء ذلك الاستفسار في صيغة كتاب شبه رسمي وجهه السر جيمس بوكر، رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية، الى السفير، فيما يلي ترجمته[١١]:

---

(٨) **Jerusalem Post**, 27 July 1952

(٩) **Jewish Chronicle,** London, 22 August 1952.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Sir James Bowker to Sir Ralph Stevenson, 30 July 1952, F.O. 371/196898 (JE 10353/1)

وزارة الخارجية

٣٠ تموز (يوليو) ١٩٥٢

سرّي

عزيزي رالف

أعتقد اننا نستطيع أن نفترض أن الحافز الأصلي للانقلاب العسكري في مصر كان استياء الجيش من كيفية ادارة حرب فلسطين. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة مدى بقاء هذا الأمر قائماً في اذهان القادة، وفيما اذا كان من المحتمل أن يتبع هؤلاء سياسة أكثر معاداة لاسرائيل من الحكومات المصرية السابقة. فهل يحتمل أن يكونوا ـ مثلاً ـ أكثر تعنتاً بشأن مرور البضائع «المهربة» من القناة، وأن يعتبروا أية معدات يستطيعون الحصول عليها للقوات المسلحة وسيلة لتقريب اليوم الذي يستطيعون فيه شن حملة جديدة على اسرائيل.

انني مرسل نسخة من هذا الكتاب الى فرانك ايفانز[١٢].

المخلص

جيمس بوكر

ومن القاهرة بعث السر رالف ستيفنسن بالجواب التالي[١٣]:

السفارة البريطانية

القاهرة

١٢ آب اغسطس ١٩٥٢

سرّي

عزيزي جيم،

تذهب في رسالتك المؤرخة في ٣٠ تموز (يوليو) الى القول بأن حافز الانقلاب العسكري كان الاستياء من ادارة حرب فلسطين، وتستفسر عن احتمال اتباع قادة نظام الحكم الحالي في مصر سياسة اكثر فعالية في معاداتها لاسرائيل من الحكومات السابقة.

٢ ـ أرى أن هزيمة فلسطين، والفضيحة المتعلقة بتوريد التجهيزات العسكرية كانتا من أسباب الانقلاب. وقد بدأ استياء الجيش، وعدم ارتياحه لكيفية معاملته من جانب الملك والسياسيين، منذ ذلك الوقت. ولكن الانقلاب نفسه ربما جاء، بصورة مباشرة أكثر، من تزايد الاستياء في داخل الجيش.

٣ ـ قال اللواء محمد نجيب في جواب له عن سؤال وجهه أحد الصحافيين في ٦ آب (أغسطس) ان مسؤولية أخطاء الحرب في فلسطين تقع على عاتق الملك السابق، إذ انه اتخذ قراره بدخول الحرب دون استشارة الجيش والحكومة. وأضاف [محمد نجيب] ان الجيش لم يكن يريد الحرب، ومع ذلك فانه أشار الى اسرائيل مرتين بلهجة معادية الى حد ما. وكانت المناسبة الأولى بعد الانقلاب بمدة قصيرة، اذ روي عن اللواء محمد نجيب أنه قال ـ في خطاب ألقاه على القوات التي أسهمت في الانقلاب ـ: «**ان مصر بحاجة الى جيش قوي وعصري، لان اليهود من أمامنا والانكليز من ورائنا**». كما روي عنه، قبل يوم أو يومين، تصريح مفاده أنه يأمل أن تنتقم الدول العربية من اسرائيل. على أن كلا هذين التصريحين قد حذفتهما الرقابة من تقارير الصحف.

(١٢) فرانك ايفانز هو السفير البريطاني في اسرائيل يومئذ.

(١٣) Sir R. Stevenson to Sir J. Bowker, 12 August 1952, F.O. 371/196898 (JE 10353/2)

ويبدو لي أنه يصح القول أن الهزيمة في اسرائيل لا تزال قائمة بمرارة في اذهان قادة الجيش، وأنهم سيرحبون بفرصة تسنح لشن حملة جديدة على اسرائيل فيما اذا وجدوا أنفسهم أقوياء بدرجة كافية. ومع ذلك، فانهم في الوقت الحاضر منهمكون في اعادة تنظيم القوات المسلحة والحصول على مزيد من الأسلحة والمعدات، مما يشغلهم عن تخطيط أية مغامرة كهذه.

وانني لأشك في أن يسمح لهم بذلك طالما كان علي ماهر على رأس الحكومة. ولكنني أخشى أننا لا نستطيع أن نتوقع موقفاً أقل تعنتاً فيما يتعلق بقضايا من قبيل مرور البضائع المهربة من القناة أو المقاطعة العربية ضد اسرائيل.

المخلص

رالف سكراين ستيفنسن

ولا شك أن هاتين الرسالتين لهما مغاز عديدة ودلالات كثيرة. فهما أولاً تدلان على القلق الذي شعرت به الحكومة البريطانية على مصير اسرائيل بعد الثورة مباشرة، وحرصها على التأكد من موقف الحكومة الجديدة في هذا الأمر، على الرغم من أن قيام الثورة كان يتعلق بقضايا أكثر خطورة، وتمس مصالح بريطانية مباشرة. ولكن الرسالتين، تدلان أكثر من ذلك، على كيفية نظر الدول الغربية الى قضية فلسطين، والى مدى سذاجة جيمس بوكر ورالف ستيفنسن وقلة فهمهما لتلك القضية، على الرغم من أنهما كانا يعدان من خبراء وزارة الخارجية البريطانية بقضايا الشرق الأوسط. فهما ينظران الى تلك القضية وكأنها احدى القضايا السياسية التي قد تواجهها أية حكومة جديدة، أو مسألة علاقة اعتيادية مع دولة مجاورة، قد تسوء وقد تتحسن حسب الظروف السياسية، وليست قضية تتعلق بتاريخ أمة، ومصير وطن، ولا تتأثر بالتقلبات السياسية، ولا بتغير أنظمة الحكم.

لقد كانت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر من أخطر الأحداث التي شهدتها المنطقة في تاريخها الحديث، وبالتالي كانت لها آثار مهمة، مباشرة وغير مباشرة، في اسرائيل نفسها، وفي المنطقة بأسرها. ولعل من أهم الوثائق التي توضح آثارتلك الثورة وردود فعلها في اسرائيل، هو التقرير السنوي الذي بعثت به السفارة البريطانية في تل أبيب الى وزارة الخارجية عن أحداث عام ١٩٥٢ في اسرائيل. ونظراً لأهمية هذا التقرير ـ الذي لم يسبق نشره ـ في التعريف بالأوضاع السائدة في فلسطين خلال عام الثورة، أي في عام ١٩٥٢، ندون في أدناه ترجمته الكاملة مع الكتاب الذي أرسل صحبته:

(من السر فرانك ايفانز الى السر أنطوني ايدن)[١٤]

السفارة البريطانية

تل أبيب — **سرّي**

١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٣ — **الرقم: ٣٣**

سيدي،

أتشرف أن أقدم بطيه تقريراً عن التطورات في اسرائيل خلال عام ١٩٥٢، وانني مدين باعداده الى المستر جون ويلسن، السكرتير الثاني في هذه السفارة.

٢ ـ يظهر التقرير الشعور المزدوج بعدم الاطمئنان الذي تعاني منه الدولة: عدم الاطمئنان

(١٤) Sir Frank Evans to Sir Anthony Eden, 13 February 1953, F.O. 371/104733 (ER 1011/1)

العسكري المنبعث عن ما يكنه جيرانها من عداوة لا هوادة فيها، وعدم الاطمئنان الاقتصادي الناجم عن مواردها التي لا تزال غير كافية ومرهقة. ان بقاء روحية الشعب عالية وغير مهزوزة دليل على ثقتهم العميقة بأنفسهم، وثقتهم بولاء أولئك الذين يدعمونهم في الأقطار الأخرى. وهو كذلك دليل على نزاهة وحكمة المبادىء التي تحكم الدولة بموجبها. وفي الوقت نفسه، فان الشعور السائد بانعدام الأمن يفسر الحساسية، والعنف، والروح الاعتدائية التي تظهرها اسرائيل بكثرة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وحرصها الزائد على كسب التأييد لسياساتها ووجهات نظرها من جانب الدول التي تجد نفسها على شيء من الوفاق الأيديولوجي معها.

واتشرف... الخ.

اف. اي. ايفانز

التقرير السنوي عن الأحداث في اسرائيل سنة ١٩٥٢

كانت سنة ١٩٥٢ في اسرائيل، من حيث العموم، أفضل من سابقتها، فقد كان الشعور بوجود أزمة أقل استمراراً، وفي الشهور الأخيرة من السنة كان الجو أهدأ من السابق كثيراً. وقد بقيت المعنويات العامة عالية، وكان هنالك طيلة السنة جو من التطور والانجازات. ومع ذلك، فان السنة لم تشهد تطوراً أساسياً في موقف البلاد، والعلاقات مع الدول العربية المجاورة تدهورت بدلاً من أن تتطور، ولم يسجل أي تقدم نحو تسوية سلمية. وقد بقي الوضع الاقتصادي للبلاد مهزوزاً للغاية، على الرغم من أن مشروعات التوسع الزراعي التي بدأت قبل ثلاث سنوات عادة بفائدة كبيرة. ومع ذلك فقد كان اليسار الاسرائيلي المؤيد للسوفيات قد انتابه الضعف بدرجة خطرة بسبب محاكمات التطهير الشيوعية التي جرت في براغ وشملت بعض الاسرائيليين، والبوادر التي دلت على أن روسيا السوفياتية كانت قد قررت التخلي عن اسرائيل والتركيز على العرب، وحتى اتباع سياسة معادية للسامية في روسيا والدول الدائرة في فلكها. وفي نهاية السنة تم تأليف ما يكاد يكون حكومة قومية في اسرائيل اشترك فيها زعماء العمال والمحافظين لتكوين ادارة قوية.

٢ ـ وقد بقيت المشكلة الاقتصادية أهم ما واجهته الحكومة من مشاكل عاجلة، لأن موارد اسرائيل الطبيعية قليلة جداً، واستيراداتها تبلغ سبعة أضعاف صادراتها. وقد حدثت عدة أزمات اقتصادية خلال القسم الأول من سنة ١٩٥٢ ولكن الحكومة تمكنت من اجتيازها بنجاح. وفي بداية كانون الثاني (يناير) كان التضخم في أوجه. وقد زادته شدة المطالبات الناجحة من جانب نقابات العمال بزيادة الأجور المرتبطة بنسبة ارتفاع مستوى المعيشة. وفي نيسان (أبريل) كانت ازمة العملة الأجنبية قد أصبحت حادة، واضطرت الحكومة الى اتخاذ الاجراءات لمنح الاعتمادات لأجل المواد الغذائية، وبصورة خاصة لتوفير القطع الأجنبي لتسديد أثمان النفط بالاسترليني، وكان ذلك يكلف اسرائيل مليون باون شهرياً. وقد بذلت الحكومة جهوداً مضنية للحصول على اعتمادات الاسترليني لأجل شراء النفط من حكومة جلالتها، وطلبت اعتماداً بمبلغ ٥ ملايين باون استرليني. وقد رفضت حكومة جلالتها هذا الطلب، مع ذلك، في شهر أيار (مايو) بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها. وبالنتيجة فرضت الحكومة الاسرائيلية القيود على استعمال الوقود وتم توفير الوسائل للحصول على مقادير كافية من النفط لتغطية بقية السنة، وقد أظهرت هذه الحادثة بوضوح مدى صعوبة الوضع بالنسبة للعملات الأجنبية في اسرائيل. وفي شباط (فبراير) خططت الحكومة برنامجاً اقتصادياً جديداً للحد من التضخم ولتشجيع استثمار رؤوس

الأموال وزيادة القدرة الانتاجية. وقد صدرت التعليمات الى البنوك لتحديد الاعتماد، ووضعت ثلاثة أسعار مختلفة لتبادل العملات، وأسس بنك للتصدير وبذلت الجهود لجعل الميزانية كلها متوازنة، بما فيها ميزانية الدفاع، وتم فصل عدد كبير نسبياً من الموظفين. وقد رسمت هذه السياسة لغرض خفض أسعار العملة، فارتفعت الأسعار حالاً، ولكن السياسة الجديدة كانت قد حققت نجاحاً معتدلاً في ابقاء الأسعار ضمن حدود معينة، وان كانت آثارها قد زالت بالمخصصات الزائدة التي دفعت الى العمال. وقد تم تأسيس كثير من المعامل في جميع الصناعات تقريباً. وأصيبت صناعة النسيج بضربة بنتيجة الركود العالمي الشامل. وقد تم خلال السنة تسلم حوالي ٦٥ مليون دولار من المساعدة المالية من حكومة الولايات المتحدة، وجاءت تبرعات كبيرة لميزانية اسرائيل أيضاً من بيع السندات في الولايات المتحدة، ومن التبرعات التي جمعها «النداء اليهودي الموحد»[١٥]. وكانت هنالك مع ذلك علائم تدل على أن استخلاص الأموال من اليهود الأميركيين يزداد صعوبة، كما تم الاعراب عن بعض المخاوف بأن مساعدات حكومة الولايات المتحدة ستنخفض في سنة ١٩٥٣ من قبل حكومة الحزب الجمهوري.

٣ - ان المستقبل الاقتصادي القريب لاسرائيل قد تحسن مع ذلك بعقد اتفاقية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية في أيلول (سبتمبر)، وقد وافقت الحكومة الألمانية بموجب هذه الاتفاقية على أن تدفع لاسرائيل مبلغاً قدره ٣,٤٥٠ مليون مارك كتعويضات عن الاضطهاد النازي لليهود ومساهمة في ثمن امتصاص اللاجئين المعوزين من ألمانيا والمناطق الألمانية السابقة الى اسرائيل. وقد تم الاتفاق على توزيع هذه المدفوعات على مدة اثنتي عشرة سنة، وتخصيص ٤٥٠ مليون مارك منها للمنظمات اليهودية خارج اسرائيل. كما تم الاتفاق أيضاً على أن تدفع ألمانيا لاسرائيل، خلال السنتين الأوليين من نفاذ الاتفاقية، مبلغ ١٥ مليون مارك بالجنيه الاسترليني لغرض شراء النفط. وفي نهاية السنة كانت الاتفاقية، مع ذلك، لا تزال تنتظر الابرام من قبل البرلمان الألماني. ولم تكن قد دخلت موضع التنفيذ بعد. ان المفاوضات التي أجريت مع ألمانيا وأدت الى عقد هذه الاتفاقية كانت قد قوبلت بمعارضة قوية من قطاع كبير من سكان اسرائيل الذين عارضوا مبدأ المفاوضة مع دولة كانت الى وقت قريب مسؤولة عن موت ستة ملايين يهودي، وكانت الأصوات التي حصلت عليها الحكومة لتخويلها باجراء المفاوضات ٦٠ صوتاً ضد ٥٠.

٤ - خلال سنة ١٩٥٢ أصبح من الواضح أن الحكومة السوفياتية وحلفاءها قد تخلوا عن الأمل في جلب اسرائيل الى فلك الشيوعية، وقد شجبت حكومة اسرائيل من روسيا والدول الدائرة في فلكها بوصفها حكومة برجوازية قومية تعمل كأداة بيد تجار الحروب البريطانيين والأميركيين. ان محاكمات التطهير الشيوعية التي جرت في براغ في تشرين الثاني (نوفمبر) والتي شجب فيها الادعاء العام الصهيونية والحكومة الاسرائيلية، وأكد على الأصل اليهودي لأكثرية المتهمين، كانت مبعث رعب ويأس في اسرائيل. وقد أعقب ذلك في أواخر السنة ضغط متزايد على اليهود في الأقطار الشيوعية وأصبحت اسرائيل قلقة على مستقبل المليونين ونصف المليون يهودي الذين يعيشون هناك. وكان من نتيجة الأحداث في جيوسلوفاكيا وروسيا أن تزعزع الى حد كبير وضع حزب (الماباي) المساير للشيوعية، والذي

(١٥) «النداء اليهودي الموحد» (United Jewish Appeal) منظمة أميركية يهودية تضم الجمعيات اليهودية التي تجمع التبرعات لمساعدة النشاط الصهيوني والاستيطاني في فلسطين، ولمساعدة اليهود في العالم، ويبلغ ٤٥٤ هيئة، وبذلك تؤلف أكبر منظمة لجمع التبرعات من اليهود في الولايات المتحدة والعالم. (ن. ص.).

كان منذ الحرب العالمية الثانية يحاول الجمع بين الاشتراكية الثورية والصهيونية، ومما زاد في ذلك أن أحد اعضائه، وهو مستر اورين، كان قد اعتقل في براغ في بداية السنة، واستدعي كشاهد في المحكمة. وقد بدأ الحزب بالانشقاق والتهدم في نهاية السنة، وانجرفت الاقلية من المتطرفين المؤيدين نحو الحزب الشيوعي الصغير، كما أن الأغلبية هوجمت من جميع الجهات وأصبحت في حيرة يائسة. وكان الحزب قد أظهر علائم الضعف في وقت سابق من السنة حينما استقال اثنان من اعضاء الكنيست، وألفا جماعتهما الخاصة احتجاجاً على الميول المؤيدة للسوفيات التي تحملها الأغلبية. وفي نهاية السنة كان من الواضح أن الحزب لم يعد قوة ذات شأن في السياسة الاسرائيلية.

٥ ـ بقيت العلاقات بين اسرائيل والدول العربية المجاورة الأربع سيئة كما كانت عليه دائماً، بل ان العلاقات مع الاردن في الواقع قد تدهورت، ولم يسجل أي تقدم نحو تسوية سلمية على الرغم من ان الاسرائيليين ساورهم الأمل في الصيف بأن مجيء اللواء محمد نجيب الى الحكم قد يساعد في حل العقدة. وفي آب (اغسطس) قام رئيس الوزراء بمبادرة حذرة نحو نظام الحكم الجديد في مصر، ذاكراً أنه لم يكن هنالك سبب للنزاع بين مصر واسرائيل، مرحباً بالأحداث الأخيرة في ذلك القطر وذاكراً ان اسرائيل لم تعد تحمل أية عداوة ضد مصر بسبب احداث سنة ١٩٤٨. على ان هذه المبادرة، مع ذلك، لم تجد أية استجابة، وفي وقت لاحق من السنة أصبح من الواضح ان اللواء محمد نجيب كان مضطراً الى ان يتبنى تجاه فلسطين موقفاً لا يقل تطرفاً عن موقف اسلافه.

٦ ـ استمر تسلل العرب من الاردن الى اسرائيل طيلة السنة، وأدى الى أعمال سلب مستمرة وأحياناً الى جرائم ارتكبها العرب مما وضع عبئاً جسيماً على المستوطنات الزراعية الاسرائيلية قرب الحدود، والى عمليات انتقام متفرقة من قبل الاسرائيليين. وفي النصف الاول من السنة كان هنالك قدر كبير من التعاون بشأن تسوية المنازعات الناجمة عن عمليات التسلل بين الممثلين الاردنيين والاسرائيليين في لجنة الهدنة المشتركة. ولكن في الأشهر الستة الأخيرة، وخاصة بعد تعيين عزمي النشاشيبي في أيلول (سبتمبر) ممثلاً رئيسياً للاردن، زال هذا، وبدا كل من الطرفين وكأنه يتخذ اجراءات لجنة الهدنة المشتركة وسيلة للدعاية الى حد كبير. وقد أدى الاجراء الاسرائيلي بشأن «جبل سكوبس» الى ثلاث منازعات خطيرة خلال السنة، وفي تموز (يوليو) حينما حاول الاسرائيليون أخذ برميل ذي غطاء زائف، ورفضوا التصريح بمحتوياته، في القافلة التي تذهب الى جبل سكوبس مرتين في الشهر، وفي أيلول (سبتمبر) حينما نشأ فجأة نزاع بشأن كوخ مراقبة، وفي كانون الأول (ديسمبر) حينما حاولوا في الظاهر نقل مواد حربية خلال الحامية ليلاً فاشتبكوا في معركة صغيرة مع القوات الاردنية. وكانت إحدى النتائج المؤسفة لهذه الاحداث أن الجنرال رايلي، رئيس منظمة الهدنة للامم المتحدة، ونائبه الجنرال ريدر، تعرضا لانتقاد شديد، الاول من قبل العرب لتحيزه لاسرائيل، والثاني من قبل الاسرائيليين لتحيزه للعرب. أما مع سوريا فقد كانت العلاقات هادئة نسبياً على الرغم من التصريحات العدوانية التي أدلى بها العقيد الشيشكلي. وقد استمر تجفيف مياه الحولة من قبل الاسرائيليين مع بعض الصعوبات.

٧ ـ عرضت قضية فلسطين على الامم المتحدة في كانون الثاني (يناير) ومرة أخرى في نهاية السنة. وكانت توصية الامم المتحدة في بداية السنة بتحديد أجل لجنة التوفيق الفلسطينية قد شجبت في اسرائيل باعتبارها جاءت ترضية للعرب. وفي نهاية السنة كانت الحكومة الاسرائيلية نشيطة في تقديم توصية تدعو الى اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية من أجل عقد معاهدة صلح. وقد وافقت اللجنة السياسية على هذا الاقتراح بتأييد

المثلين البريطاني والاميركي والفرنسي، ولكنه لم يحصل على الاغلبية في الجمعية العمومية نفسها. وقد سبب هذا خيبة لدى الاسرائيليين ولكنه مع ذلك تركهم يشعرون بأن المناقشة حققت تقدماً عظيماً بالنسبة لمناقشات السنوات الماضية، وانه لن يكون من المحتمل أن تحاول الدول العربية إثارة قضية فلسطين في الجمعية العمومية مرة أخرى.

٨ ـ استمرت الحكومة المصرية في رفضها مرور جميع البضائع التي صنفتها كمواد حربية من قناة السويس الى اسرائيل. وفي تموز (يوليو) وجهت الحكومة الاسرائيلية مذكرات الى حكومة الولايات المتحدة وحكومة جلالتها، محتجة على عدم تطبيق مصر قرار مجلس الأمن الذي يقضي بفتح قناة السويس. وقد اشتد الحصار الاقتصادي على اسرائيل من قبل الدول العربية في الشهور الاخيرة من السنة، وقد كانت الخيبة الناجمة من الموقف العدائي المستمر للدول العربية قد انقلبت الى انزعاج، والشعور في داخل اسرائيل أصبح أكثر حدة بصورة ملحوظة في اواخر السنة. وقد زاد في اضطراب اسرائيل قرار حكومة جلالتها بتزويد اعداد من الطائرات النفاثة للدول العربية، وهو اجراء شعرت اسرائيل انه قد يشجع العرب على بناء قواتهم والهجوم عليها. وقد ذهبت الحكومة الاسرائيلية إلى ان الاسلحة العصرية يجب ان لا تزود الى العرب إلا إذا وافقوا على الاشتراك في خطط الدفاع عن الشرق الاوسط، وتسوية خلافاتهم مع اسرائيل بطريقة سلمية، وان أية اسلحة كهذه تزود قبل تحقق هذه الشروط لن تؤدي الا الى سباق تسلح سيكون مضراً بالتطور الاقتصادي للشرق الاوسط بأجمعه، وقد يؤدي بسهولة الى نشوب الحرب في المنطقة. وقد قدمت الاحتجاجات على هذا الاساس الى حكومة جلالتها وحكومة الولايات المتحدة ودشنت حملة موجهة الى الرأي العام في الغرب في كانون الأول (ديسمبر).

٩ ـ قامت اسرائيل خلال سنة ١٩٥٢ بمحاولات لتحسين علاقاتها مع الاقطار الآسيوية، وقد افتتحت لها مفوضية في اليابان، وقام الممثلون الرسميون بزيارة الهند وسيام وجمهورية الفيليبين.

١٠ ـ أعلن في أيار (مايو) ان وزارة الخارجية ستنتقل الى القدس حينما يتوافر البناء المناسب. وفي تموز (يوليو) قدم ممثلو الدول الغربية مذكرات ابدوا فيها ان هذه العملية غير صحيحة. ولكن الاسرائيليين تجاهلوا هذه المقترحات، ومضوا قدماً في تنفيذ خططهم. على ان الوزارة، مع ذلك، لم تكن قد انتقلت بعد حينما انتهت السنة. وفي ايلول (سبتمبر) قدمت والوزير المفوض الفرنسي، أوراق اعتمادنا بوصفنا سفيرين على أثر رفع درجة بعثتينا من مفوضية الى سفارة. وبقيت العلاقات بين المملكة المتحدة واسرائيل ودية على الرغم من الخلاف بشأن تزويد الطائرات النفاثة الى الدول العربية. وكانت الزيارة الرسمية التي قام بها القائد العام لقوات البحر المتوسط في تموز (يوليو) ناجحة للغاية.

١١ ـ في تشرين الثاني (نوفمبر) توفي الدكتور حاييم وايزمان، الاسرائيلي الوحيد الذي له مكانة دولية، بعد مرض طويل. وعلى أثر ذلك دعا رئيس الوزراء الدكتور آلبرت آينشتاين من جامعة برنستن الى الموافقة على وضع اسمه مرشحاً لرئاسة الجمهورية، ولكنه رفض، فانتخب لرئاسة الجمهورية في كانون الأول (ديسمبر) اسحق بن زفاي، وهو من أعضاء حزب (ماباي) القدماء المحترمين. كما توفي في تموز (يوليو) نائب رئيس الوزراء ووزير المالية السابق اليعزر قابلان، وبعده بمدة قصيرة توفي المستر بنكاس، وزير المواصلات.

١٢ ـ استمرت الحكومة الاسرائيلية معظم السنة على شكل ائتلاف بين (ماباي) والاحزاب الدينية. وكان زعماء الماباي يحتلون أهم المناصب، وفي أيلول (سبتمبر) انسحبت الأحزاب المتطرفة من الائتلاف، تاركة اياه مسيطراً على عدد من الأصوات لا يزيد على عدد أصوات

المعارضة. ولكن الائتلاف مع ذلك لم يكن مهدداً بصورة جدية بسبب الانشقاقات داخل المعارضة، على الرغم من أنه لم يكن قادراً على اتخاذ اجراءات غير مرغوب فيها من الشعب. وفي كانون الأول (ديسمبر) كان حزب (مابام) ـ المساير للشيوعية ـ قد ضعف بنتيجة محاكمات براغ بحيث شعر بن غوريون، رئيس الوزراء، انه يمكن تجاهله، وانه يستطيع بسهولة أن يشكل حكومة ائتلافية مع الحزب الصهيوني العام، المحافظ، مما سيمكنه من قيادة حكومة قوية ومؤثرة، قادرة عند الضرورة على تنفيذ اصلاحات جذرية واتباع سياسات مخالفة للرغبات الشعبية العامة. وقد تم تأليف الحكومة الجديدة فعلاً في كانون الأول (ديسمبر)، وبعد شيء من التردد اشتركت فيها الأحزاب الدينية الرئيسية والحزب التقدمي الصغير، ولكن زعماء ماباي احتفظوا بالمناصب الرئيسية في الحكومة الجديدة.

١٣ ـ في كانون الأول (ديسمبر) استقال الجنرال يادين، رئيس أركان الجيش والقائد العام، وكان ذلك فيما يبدو بسبب خلافاته مع الحكومة، فخلفه في منصبه الجنرال ماكليف. ومن المعتقد بصورة عامة انه سيكون أكثر استعداداً لقبول توجيهات رئيس الوزراء ووزير الدفاع، بدون مناقشة. وفي آب (أغسطس) رفعت مدة التجنيد الاجباري من سنتين الى سنتين ونصف السنة، وهو اجراء حتمته الى حد كبير المستويات الواطئة للتعليم والقوى البدنية للمهاجرين القادمين مؤخراً والذين يؤلفون نسبة كبيرة من المجندين.

بريطانيا ترفض زيارة الارهابي مناحيم بيغين

بين عشرات الألوف من الوثائق الجديدة التي أصبحت في متناول الباحثين في سنة ١٩٨٥، وثائق لها دلالتها الخاصة، أو قيمتها التاريخية، ومنها ما يتيح للمؤرخين والباحثين معلومات جديدة لم تكن في متناولهم حتى الآن. ومن الوثائق التي فتحت في هذه السنة الاضبارة الخاصة بطلب «مناحيم بيغين» زيارة بريطانيا، ورفض الحكومة البريطانية دخوله الى بلادها بسبب أعماله الارهابية، والجرائم التي ارتكبها، أو ارتكبت بتوجيهه، حينما كان رئيساً للمنظمة الصهيونية «ايرغون زفاي لومي». وهي اضبارة وزارة الخارجية البريطانية المرقمة: (F.O. 371/111065 - VR 1051/15).

في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٥٤، وجّه المستر آبرامز، رئيس «المنظمة الصهيونية التنقيحية» في بريطانيا وايرلندا، كتاباً الى المستر كليمنت ديفيز، عضو مجلس العموم البريطاني، يبدي له فيه أنه يمثل حزب «حيروت» في بريطانيا، وان «مناحيم بيغين» رئيس الحزب المذكور يرغب في زيارة بريطانيا. ويمضي آبرامز قائلاً:

«لقد طلب اليّ أن أستفسر لدى أعلى المراجع هنا عن ردود الفعل المحتملة لهذه الزيارة، وقبل كل شيء، أن أتحرّى هل سيعتبر المستر بيغين شخصاً مرغوباً فيه في انكلترا. ويرغب الحزب بصورة خاصة أن يحصل على هذه المعلومات قبل المضيّ في تقديم طلب رسمي للحصول على تأشيرة الدخول الى هذه البلاد وبذلك عدم المغامرة بما قد يؤدي الى شيء من قبيل الرفض، أو التأجيل الذي قد يعتبر مساوياً للرفض».

ويواصل آبرامز رسالته شارحاً «النقاط» التي يحاول بها تبرير هذه الزيارة وآثارها:

١ ـ كان المستر مناحيم بيغين قائداً لمنظمة «ايرغون زفاي لومي» في فلسطين حتى تأسيس اسرائيل كدولة مستقلة. ولا حاجة للافاضة في دوره المهم، وبصفته هذه، في دوره مع السلطات البريطانية خلال عهد الادارة البريطانية. ومع ذلك، فان الشعور القائم هو أن الحكومة البريطانية لن تغيّر موقفها التقليدي المعتاد تجاه ما يعتبر من أحداث التاريخ، ولا يختلف عن الأحداث الأخرى في التاريخ البريطاني، والتي كثيراً ما انتهت بنتائج أخوية سعيدة.

٢ ـ قام المستر بيغين منذ تأسيس الدولة اليهودية بزيارة اثنين من الدومنيونات البريطانية ـ

كندا وأفريقيا الجنوبية ـ والشعور الحالي هو أن زيارة يقوم بها الى المملكة المتحدة ستكون مفيدة لأنها ستوفر له أيضاً مجال الاتصال بالزعماء السياسيين وغيرهم في بريطانيا.

٣ ـ كان حزب حيروت البرلماني خلال السنة الماضية قد اتّجه بصورة مطردة نحو الفكرة القائلة بامكان اقامة مزيد من العلاقات الصلبة والثابتة بالنظر الى الظروف الدولية في الشرق الأوسط. وليس هذا مجال التوسع في المشاكل الستراتيجية والاقتصادية المختلفة التي تواجه بريطانيا في الظروف المتطورة تطوراً سريعاً وخاطفاً، ولكن حزب حيروت البرلماني حريص بصورة خاصة على تمكين المستر بيغين من مقابلة الشخصيات البريطانية من مختلف الأوساط لمباحثتهم بصورة صريحة وودية.

٤ ـ ان حزب حيروت البرلماني لديه في الوقت الحاضر ثمانية أعضاء في الكنيست، ولكن المراقبين الخبراء في اسرائيل يعلمون تماماً أنه في فترات الأزمات والصعوبات يكون الحزب قادراً على الحصول على تأييد أوسع بكثير مما تعكسه قوته العددية في الكنيست. ويرغب الحزب في ممارسة خطّه السياسي بطريقة واقعية وتأسيس العلاقات الشخصية الضرورية في هذه البلاد.

٥ ـ وفي حالة الحصول على رد فعل (ايجابي) هنا، فان المستر بيغين سيراجع بطلب الحصول على تأشيرة الدخول البريطانية من اسرائيل بالطريقة الاعتيادية. وهو راغب في اتخاذ زيارته الى المملكة المتحدة وسيلة لمقابلة الشخصيات السياسية، وربما أيضاً للتحدث أمام بعض الاجتماعات اليهودية هنا. ولكن ليست هنالك أية خطة أو برنامج معين.

٦ ـ والمتصّور أن ترتب الزيارة بحيث تتم في أوائل سنة ١٩٥٥، وخاصة خلال رئاسة المستر تشرشل للوزارة، على الرغم من أن مثل هذا الاقتراح لم يذكر في المراسلة الأخيرة التي وصلتني من المستر بيغين. ومع ذلك فانني أخذت على عاتقي الاقتراح بأن عقد اجتماع بين المستر بيغين ورئيس الوزراء قد يخدم غرضاً ثميناً جداً للمستقبل.

وأخيراً أودّ ان أشكرك على عرضك الكريم بالتحري عن الردّ الفعلي المحتمل هنا لهذا الاقتراح. ومن المرغوب فيه في هذه المرحلة أن يعتبر الأمر كلّه سرّياً، ولا يعلن شيء عنه. واذا ظهر أن ردّ الفعل كان ايجابياً، فسأتمكن عندئذ من اقتراح برنامج واجراءات أكثر تفصيلاً.

المخلص

آ.آبرامز

وقد أحال النائب المستر كليمنت ديفيز ـ الذي وجهت اليه هذه الرسالة ـ الموضوع الى المستر «شكبره» مساعد وكيل وزارة الخارجية، فأحالها بدوره الى «دائرة البحوث» في الوزارة، لدراسة الموضوع على ضوء صحيفة سوابق مناحيم بيغين، وقد عرضت المعلومات التي توافرت لديها في المذكرة الآتية:

سرّي

المستر بيغين

١ ـ تؤيد دائرة البحوث أن «ايرغون زفاي لومي» قد اعترفت بأن نسف السفارة البريطانية في روما في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ كان من صنعها، وقد وزعت في روما منشوراً سرياً تتباهى فيه بانجازها هذا. وفي الوقت نفسه صدر تصريح عن «ايرغون زفاي لومي» في فلسطين تدّعي فيه بأنها مسؤولة عن الحادث.

٢ ـ اعتقلت الشرطة الايطالية في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) خمسة أشخاص ادعت أنهم مسؤولون عن الاعتداء على السفارة البريطانية. ان هؤلاء الأشخاص لم تجر محاكمتهم

حتى سنة ١٩٥٢ ثم حكم عليهم غيابياً (مما قد يستنتج منه أنهم تمكنوا من الفرار من الحراسة الايطالية).

٣ ـ تقول دائرة البحوث أيضاً إن كتاب بيغن عن سيرته الذاتية الذي نشر بعنوان «الثورة» في سنة ١٩٥١ يسرد بارتياح واضح تفاصيل الفظائع التي ارتكبتها منظمة «ايرغون زفاي لومي» ضد الضباط البريطانيين.. الخ.. في فلسطين. وفي مقدمة هذا الكتاب ذكر بيغن أنه لو قوبل باستفزاز مماثل، لكرر ما قام به مرة أخرى.

جي. بي. تريب

٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٤

وقد علق المستر «وارد» ـ نائب وكيل وزارة الخارجية على هامش هذه المذكرة بالملاحظات التالية:

١ ـ لقد كنت قائماً بأعمال السفارة في روما.

٢ ـ قتل أحدهم برصاصة أطلقها شرطي ايطالي أثناء محاولته الهرب بواسطة حبل كان مخفياً في علبة طعام تعود لمنظمة (اونرا) ـ وقد كان هؤلاء الستة من الشركاء المحليين التافهين، أما المدبرون الفعليون فقد جاءوا من اسرائيل وهربوا اليها.

جي. جي. وارد

وقدمت دائرة حوض البحر المتوسط في وزارة الخارجية المذكرة التالية عن الموضوع:

سرّي

زيارة المستر م. بيغين المقترحة الى المملكة المتحدة

كتب المستر كليمنت ديفين، عضو مجلس العموم، الى المستر شكبره في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) مرفقاً بكتابه رسالة من رئيس المنظمة الصهيونية التنقيحية التي يطلب فيها من المستر ديفيز أن يتحرّى عن امكانية منح تأشيرة الدخول الى بريطانيا للمستر مناحيم بيغن الذي كان رئيساً لـ «ايرغون زفاي لومي» سابقاً، ورئيس الحزب الوطني المتطرف الاسرائيلي (حيروت) حالياً.

٢ ـ وجه استفسار مماثل الى دائرة جوازات السفر من قبل الدائرة القنصلية في تل أبيب. وبناء على نصيحة دائرة الأمن ودائرة حوض البحر المتوسط، أرسل جواب الى تل أبيب بأن المستر بيغن يجب أن لا يسمح له بدخول المملكة المتحدة. ان هذا القرار كان متفقاً مع القرار الذي اتخذته دائرة جوازات السفر في سنة ١٩٥٢ حينما علقت على الموضوع قائلة:

«يجب اتخاذ كل خطوة ممكنة للحيلولة دون وصول هذا الرجل الى المملكة المتحدة بأي حال من الأحوال».

٣ ـ ان «ايرغون زفاي لومي» كانت مسؤولة باعترافها هي، عن أسوأ الأعمال الارهابية في فلسطين خلال السنوات الأخيرة من الانتداب، وعن نسف السفارة البريطانية في روما.

(أضاف المستر جي. جي. وارد، نائب وكيل وزارة الخارجية هنا على حاشية المذكرة العبارة الآتية: «.. **وكذلك فندق الملك داود مع العدد الكبير من ضحاياه**»).

ان حزب حيروت (الحرية) في اسرائيل ينادي بسياسة اعتدائية نحو العرب. وقد قال السر فرانسيس ايفانز (السفير البريطاني في اسرائيل آنذاك) معلقاً على محاكمة بعض الارهابيين في اسرائيل في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ في تقريره المرقم ١٩٤ ان ثلاثة من الاسرائيليين الشبان كانوا، وفي رسالة نشرت، قد اعترفوا بأن المستر بيغن هو الذي حرّضهم على خرق القانون.

٤ ـ على الرغم من أن سياستنا الحالية هي تطمين اسرائيل وابداء الصداقة لها، فانه ليس مما يحسّن علاقاتنا مع الحكومة الاسرائيلية الحالية أن نسمح للمستر بيغين بزيارة هذا البلد لأن محاولاته في المعارضة لم تكن مما يساعد حكومة المستر شاريت المعتدلة (كذا..). اضافة الى ذلك، فان الرأي العام في هذا البلد سيكون بلا ريب ضد السماح بدخوله بصورة مطلقة.

أقدم بطيه مسودة رسالة أقترح توجيهها الى المستر كليمنت ديفين.

بي. اس. فالللا

(رئيس دائرة حوض البحر المتوسط)

٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٤

ولما رفعت هذه المذكرة الى المستر وارد، مساعد وكيل الوزارة، كتب معلقاً عليها:

«ان هذا هو أوقح طلب من جانب بيغين سيىء الصيت (الذي انغمر في الأعمال الارهابية بعد فراره من الخدمة حينما كان عريفاً في قوات الجنرال آردن البولونية في الشرق الأوسط في سنة ١٩٤٢). لقد مرّت بي عدة تجارب عن «مواهبه» حينما كنت قائماً باعمال سفارة روما حيث قامت منظمة «ايرغون زفاي لومي» بنسفها في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦، والصدفة وحدها هي التي أنقذت حياة الأشخاص الستة الذين كانوا موجودين في البناية.

اتمنى ان ننفض عن صدورنا هذه الافعى السامّة بكل صرامة. ان المرء لا يعيش على الماضي، ولكن للعفو حدوداً»

جي. جي. وارد

وأخيراً صدر الكتاب المقترح، وهذا نصه:

سرّي

٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤

عزيزي كليمنت ديفيز

أجيب بهذا عن رسالتك المؤرخة في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) الى شكبره بشأن طلب المستر آبرامز اليك للتحري عن امكانية منح تأشيرة الدخول للمسيو بيغين، رئيس حزب حيروت البرلماني في اسرائيل، لزيارة هذا البلد.

لقد سبق أن تسلمنا استفساراً مماثلاً بواسطة السفارة في تل ابيب وقررنا أن المسيو بيغين يجب أن لا يسمح له بدخول المملكة المتحدة.

«ان المسيو بيغين هو الرئيس السابق لمنظمة «ايرغون زفاي لومي» التي كانت مسؤولة عن أسوأ الأعمال الارهابية في فلسطين خلال السنوات الأخيرة من الانتداب. وقد ادعت «ايرغون» أيضاً (بتصريح نشر في القدس) مسؤولية نسف السفارة البريطانية في روما في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦. ولا أستطيع ان اعتقد ان الشعب البريطاني سيرحب بوجود المسيو بيغين في هذا البلد، واني لأستغرب محاولته الظهور بيننا. انه الآن رئيس حزب يميني متطرّف في اسرائيل، حزب حيروت، الذي ينادي بسياسة اعتدائية نحو العرب، وانني لا أظن أن زيارته يكون لها أي أثر في تحسين العلاقات مع الحكومة المعتدلة الحاضرة في اسرائيل».

«ولعلك حينما تجيب عن رسالة المستر آبرامز التي اعيدها اليك بطيه، تقول له انك علمت بأن المسيو بيغين لن يمنح تأشيرة لزيارة المملكة المتحدة».

«اللورد جون هوب

وكيل الوزارة البرلماني»

وبذلك انتهت قصة محاولة «الأفعى السامة» ـ حسب تعبير وزارة الخارجية البريطانية ـ دخول بريطانيا في تلك السنة، كما تظهر في الوثائق البريطانية التي فتحت قبل أيام. ولكن هناك سؤالاً حائراً لا يزال قائماً دون جواب:

ان القوانين الجنائية في معظم بلاد العالم، وبينها بريطانيا بالتأكيد، لا تُسقط عن المجرم مسؤوليته الجنائية عملاً بمبدأ «التقادم» أو «مرور الزمن» المعمول به في القضايا المدنية. وإذا كانت اسرائيل تلاحق الموظفين النازيين في شتى أنحاء العالم، وترى من حقها أن تختطفهم وتحاكمهم على ما تدعيه من جرائمهم، أفلا يحقّ لبريطانيا، عملاً بالمبدأ نفسه، وبالمنطق نفسه، أن تطالب بتسليم مناحيم بيغين لمحاكمته على جرائمه النازية الثابتة باعترافه ـ والاعتراف سيد الأدلة ـ طالما كان «مرور الزمان» لا يسقط مسؤولية الجرائم الجنائية، وخاصة في بريطانيا؟ أم هل سيشهد فقهاء القانون الجنائي مولد نظرية جديدة تعفي المجرم عن مسؤوليته الجنائية في حالة تسنمه رئاسة الوزارة عن طريق الأعمال الارهابيّة؟؟

الكلبُ الراقص

سفير بريطاني يصف انطباعاته عن اسرائيل

أربعون عاماً مضت على قيام اسرائيل على الأرض العربية في فلسطين ظلماً، وعدواناً، وبوسائل الارهاب، والخروج على الأعراف الدولية، والقيم الأخلاقية، والاستهانة بميثاق الأمم المتحدة، ومقرراتها، وتوصياتها.

وهي دولة فريدة من نوعها، خلقت بصورة مصطنعة، وعاشت بوسائل «الانعاش» و«التغذية الخارجية» و«التنفس الاصطناعي». وهي الدولة الوحيدة في العالم التي لا يعترف بها أحد من جيرانها، ويستنكر وجودها أكثر من نصف العالم.

وعلى الرغم من مرور أربعين عاماً على قيام هذه الدولة، فان كيانها، ومشروعية وجودها، محل خلاف عنيف، ومع ذلك فانها لا تزال تحمل مزيداً من النوايا العدوانية والتوسعية.

واسرائيل دولة تعيش منذ وجودها في أزمة مستمرة. وتشغل منذ قيامها أرضاً مغتصبة من شعبها. وما زال ذلك الشعب متمسكاً بأرضه وبحقوقه فيها، ولم يتخل يوماً عن المطالبة بها، والكفاح لأجل استعادتها، ومنازعة اسرائيل وجودها غير المشروع على تلك الأرض.

وهي، الى ذلك، تحتل أراضي تعود لثلاث دول من جاراتها، وتزيد مساحة الأراضي التي تحتلها على مساحة أراضيها التي هي مغتصبة أصلاً، وقد اعطيت لها بقرار التقسيم الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بأساليب غير ديموقراطية خرقاً لمبادىء القانون الدولي، وحق تقرير المصير، وحقوق الانسان، ومبادىء الأمم المتحدة.

وفي الوثائق البريطانية التي تفتح سنة بعد أخرى معلومات جديدة تلقي مزيداً من الضوء على حقيقة ذلك الكيان، ومدى قدرته على البقاء، والطابع الذي تميّز به قادته، ومعظمهم كانوا ارهابيين خطرين، لا تقل أعمالهم عمّا ألصقوه بأيخمان وغيره من الذين لاحقوهم من مضطهدي اليهود، وظلوا هم بمنجى عن الحساب والعقاب، واذا قال أحد بضرورة محاسبتهم اتُّهم على الفور «بمعاداة السامية» أو كراهية اليهود والحقد عليهم.

ولا شك أن أحداث فلسطين الأخيرة التي يقوم بها فتيان من الجيل الذي ولد ونشأ في ظل النظام

الاسرائيلي، تدل على أن قضية الأوطان لا يمكن أن يعفّي عليها مرور الزمان، وأن هذه الشعلة التي يتسلمها الأبناء من الآباء، جيلاً بعد جيل، لن تنطفىء ما دامت هي شعلة الحق تقارع الباطل.

وفي مطلع عام ١٩٨٨ فتحت الوثائق التي تعود لسنة ١٩٥٧، وفيها تقارير عديدة عن اسرائيل صادرة عن السفارة البريطانية في تل أبيب، وبينها تقرير طويل، على جانب عظيم من الأهمية، دوّن فيه سفير بريطاني عمل في اسرائيل لمدة ثلاث سنوات ونصف، خلاصة انطباعاته عن هذه الدولة التي كانت بريطانيا ـ على حد قوله ـ مسؤولة عن وجودها أكثر من أية دولة أخرى، والتي قوبلت منها بأكبر نصيب من نكران الجميل. وتعرّض رجالها في فلسطين وروما ولندن لأسوأ عمليات الارهاب والاعتداء. ويصف السفير تجربته مع سكانها الذين «استوردتهم» ـ على حد تعبيره أيضاً ـ من أماكن مختلفة، ومن نوعيات متباينة الخلفيات، ويقيّم امكانيات بقاء هذه الدولة، والأسباب التي قد تؤدي الى زوالها يوماً.

وهذا التقرير خلاصة تجربة طويلة لسفير دولة كانت علاقاتها مع اسرائيل جيدة، أو مرضية على الدوام، ولا شك أنه كان يلقى خلال عمله فيها كل احترام ومجاملة. ولكن هذا السفير أراد ـ وهو يودّع عمله في اسرائيل ـ أن يكون صادقاً مع نفسه، ومع حكومته، فسجل هذه الانطباعات الصريحة التي تكونت لديه بعد خدمة طويلة، ودراسة عميقة، واتصال دائم بشتى الأوساط في اسرائيل.

وكاتب التقرير هو السر جون نيكولز، وهو دبلوماسي مسلكي، تدرج في مناصب وزارة الخارجية من أصغرها، ولم يسبق له العمل في أي بلد عربي، ولم تكن له ارتباطات عربية، ولا عداوات يهودية، ولم يكن ثَمّ سبب يجعله يتحيّز لاسرائيل أو العرب أو لأية جهة غير بلده ودولته.

ولد كاتب هذا التقرير السر جون نيكولز في سنة ١٩٠٩ ودرس في مدرسة «مالفرن»، وتخرج في جامعة كمبردج، وعيّن بعد تخرجه سكرتيراً ثالثاً في وزارة الخارجية سنة ١٩٣٢ وعمل في السفارة البريطانية في أثينا، ثم أعيرت خدماته خلال الحرب العالمية الثانية الى وزارة الاقتصاد الحربي في سنة ١٩٣٩. وفي سنة ١٩٤٣ عيّن مستشاراً تجارياً في لشبونة، ثم عمل في النمسا، ثم في موسكو (١٩٤٩) وأصبح بعد ذلك مساعداً لوكيل وزارة الخارجية في سنة ١٩٥١، ثم عين سفيراً للمرة الأولى في تل أبيب بتاريخ ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤ ومنح لقب «سر» في مطلع عام ١٩٥٦، وبقي في منصبه في اسرائيل حتى أيار (مايو) ١٩٥٧ حيث نقل سفيراً لبريطانيا في بلغراد، وبعد ثلاث سنوات نقل سفيراً في بروكسل في سنة ١٩٦٠، وبعد ثلاث سنوات أخرى عاد الى وزارة الخارجية بمنصب نائب وكيل الوزارة، وفي سنة ١٩٦٦ نقل سفيراً لبريطانيا في أفريقيا الجنوبية وفي ١/٢/١٩٧٠ أحيل الى التقاعد بعدها بسبب بلوغه الستين ـ وهي السن التي يتقاعد فيها السفراء البريطانيون ـ وتوفي السر جون نيكولز في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ بعد تقاعده بتسعة أشهر تقريباً.

كان السر جون نيكولز من الدبلوماسيين البريطانيين المعروفين بكفاءتهم وموضوعيتهم، وكانت تقاريره السياسية تتسم بطابع أدبي وأسلوب رفيع، وتنال اهتمام حكومته وتقديرها.

وكان هذا التقرير «الوداعي» الذي كتبه السر جون نيكولز من تل أبيب من أروع تحليلاته للشخصية اليهودية، وللكيان الصهيوني، ولما وصل هذا التقرير الى وزارة الخارجية رفعه الموظف المسؤول عن الدائرة الشرقية الى مرجعه مع التعليق الآتي:

«هذا التقرير ممتاز وقراءته ممتعة للغاية، وهو يجب أن يعمم على نطاق واسع».

«ان السر جون لن يصل قبل ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٧، ولذلك اقدم مسودة رسالة لشكره».

واكتفى وكيل وزارة الخارجية بالتعليق على التقرير بهذه العبارة:

«تقرير ممتاز!».

(الوثيقة)

من السر جون نيكولز الى المستر سلوين لويد[1]

السفارة البريطانية

تل أبيب

٥ شباط (فبراير) ١٩٥٧

في أكثر من تقرير بعثت به من هذا المركز وجدت من المستحيل أن أفسر أفعال اسرائيل وردود فعلها دون استخدام (أو اساءة استخدام) مصطلحات الأمراض النفسية. وأجد الآن في تقريري الوداعي هذا ما يغريني بتطبيق مثل تلك المصطلحات على نفسي، وان أفسر عدم كفاية الخلاصة التي أقدّمها بأنه نتيجة لحالة خفيفة من «الفصام»[2]. انني أغادر اسرائيل، بعد حوالي سنتين ونصف السنة وأنا أحمل رأيين مختلفين في كل شيء تقريباً: في امكانيات دوام هذه الدولة، في مزايا التجربة الصهيونية، وفي مزايا الشخصية الاسرائيلية - اذا أمكن - القول حقاً بوجود مثل هذه الشخصية.

٢ - ان صعوبة التوصل الى تقييم منصف لا تزيلها الازدواجية التي لا مناص منها في السياسة البريطانية نحو اسرائيل - وهي قطر نحن مسؤولون عن وجوده أكثر من أية دولة أخرى. قطر يمثل مجرد وجوده تهديداً مستمراً لمصالحنا الاقتصادية والستراتيجية في الشرق الأوسط، ومع ذلك فانه يعتزّ برغبته العميقة في أن تكون له معنا علاقات خاصة. والواقع أن أسوأ جوانب الدور الذي يقوم به السفير البريطاني في اسرائيل هو ضرورة الحد بصورة مستمرة، من مغازلات هذه الدولة، ورفض مطالبها، وذلك ليس لأنها غير معقولة في جوهرها (وان كان الكثير منها غير معقول) بل لأن الاستجابة لها بالتأييد قد يسيء الى علاقاتنا مع العرب. ان دور المثبّط ليس محبباً الى النفس في أحسن الأوقات، وهو غير محبب بصورة مضاعفة - كما هو في هذه الحالة - اذا كانت المبادرات التي تقمعها قائمة على أساس من الشعور الحقيقي بالصداقة والاعجاب، فضلاً عن المصلحة الذاتية.

٣ - ولا بد من القول بأن الأسباب التي تجعل هذا الدور غير مريح تنبعث بصورة أساسية عن الموهبة الخاصة التي يتمتع بها الاسرائيليون في اتيان العمل المغلوط، في الوقت المغلوط، وبطريقة مغلوطة، واذا جاز أن أقتبس من أقوال سلفي دون استئذانه، فانني سأكرر، وأؤيد، تصريحه بأنه «**ليس هنالك شعب آخر أظهر مثل قدرته على فقدان عطف الآخرين**». وفي العلاقات الشخصية كثيراً ما كانت تجربتي أنه في اللحظة التي يوازن فيها المرء الصفات الجيدة لشخص اسرائيلي مع صفاته السيئة، ويقرر أن الأولى هي الغالبة، فان ذلك الاسرائيلي سيفعل أو يقول شيئاً على قدر واضح من الحمق والاساءة، وهكذا يزول حالاً الحافز على مودته أو حتى الاعجاب به. وكذلك الحال في الأمور السياسية. فكثيراً ما حدث خلال بقائي هنا أن عملية حمقاء تأتي بعد ساعات أو أيام من اللحظة التي كانت فيها حكومة جلالتها، أو العالم بأسره، قد اعترف بعدالة قضية تعود لاسرائيل أو اعتدال في

(١) F.O. 371/128087 (VR 1015/3), 5 February 1957.

موقفها. وليس هناك مقياس للسلوك الاسرائيلي، فانه طبيعي لمدة مؤقتة، ويتأرجح على الدوام بين الافراط والتفريط.

٤ ـ انني لا أعتذر لاستهلال هذا التقرير بهذه الانطباعات عن صفات اسرائيل، لأنها ذات علاقة بأي تقييم لسياستها. وهي بلا شك انطباعات سطحية، ومضللة من بعض الوجوه، اذ لا يكاد يكون من الممكن وجود «طابع اسرائيلي» في قطر استورد أكثر من نصف سكانه خلال السنوات العشر الماضيات، وكل سكانه تقريباً ـ باستثناء الأقلية العربية ـ خلال السنوات الخمسين الأخيرة، وقد سحبهم جميعاً من مصادر يائسة مثل روسيا ما قبل الثورة، والمانيا ما بعد الحرب، وعدن، والصين، واليمن وافريقيا الجنوبية. ومع ذلك، فانني اعتقد أن انتقاداتي تصح بصفة عامة، وبصرف النظر عن الأصل، في حالة أكثرية أولئك الذين يتولون مقاليد الأمور، ويضطلعون بالادارة، أو يعملون في حقول التجارة أو الصناعة، ويقررون توجيه الأمور بصورة عامة. ان معظمهم أذكياء، وكثيرون منهم مثقفون، ذوو ضمائر حية وصادقون. ومع ذلك، فمن بين الذين قابلتهم، قلما وجدت في وقت أو آخر، شخصاً واحداً لم يستفزني أو يجعلني أستاء بسوء تصرف صارخ، أو يزعجني لعجزه عن أن يدرك أن أقواله أو أفعاله تترك الأثر المعاكس لما يهدف اليه. وأجد من الصعوبة بمكان أن اقرر الى أي حد يعود عجز هؤلاء الناس عن تقدير الأثر الذي يتركونه في الآخرين الى «يهوديتهم» المشتركة، والى أي حد يعود الى معاناتهم الماضية، أو الصعوبات العظيمة التي واجهوها، والتي ساعدت في خلق دولة يهودية. ومهما كان السبب، فانهم ـ أفراداً وجماعات ـ زبائن عجيبون، ومن السهولة أن نشاهد كم أضافت شخصياتهم الغريبة الى اثارة اعصاب جيرانهم العرب، وزعزعت ثقة أصدقائهم. والاسرائيليون على التعاقب قساة وعاطفيون، نهّابون وكرماء، صفيقون وخوّارون، واقعيون وحالمون، والاسرائيلي لا يمتلك حتى الآن الأعصاب المستقرة، ولا القدرة على فهم الآخرين، وهي أمور سيحتاجها إذا أراد ترسيخ موطىء اقدامه المزعزعة على أرض أسلافه.

٥ ـ وتطرح الأرض نفسها الأثر عينه المتوتر الذي يطرحه سكانها، فهي ذات شكل سخيف، طولها أقل من ٣٠٠ ميل من الشمال الى الجنوب، وتكاد تكون مشطورة في منتصفها بالنتوء الاردني. وعاصمتها نصف مدينة، تقع في نهاية نتوء ضيق يمتد عميقاً في أرض معادية. وليست هنالك نقطة في اسرائيل تبعد أكثر من ٣٥ ميلاً عن جار معاد. ويتألف خمسة أسداس سطحها من التلال والجبال، وتحتل فيافي النقب أكثر من نصفها. اما الموارد المائية فانها منحصرة بصورة رئيسة في النصف الشمالي من البلاد، ولكن خطط التنمية تتطلب توافر الماء في الجنوب القاحل. وأما الموارد المعدنية فهي قليلة وضئيلة، وتلك التي يمكن استغلالها منها يوجد معظمها في أصعب الأماكن وصولاً. وفي المناطق الشمالية والوسطى المزدحمة بالسكان يتميّز الطقس برطوبة تبعث الوهن، تتخللها أحياناً رياح حارة مجففة منبعثة من الصحراء. والواقع أن العقبات الجغرافية ـ الطبيعية دون التطور عظيمة، ولذلك فليس من المستغرب أن يلجأ ٧٠٠,٠٠٠ من سكان اسرائيل اليهود البالغ عددهم ١,٦٠٠,٠٠٠ نسمة، الى الراحة التي تؤمنها السكنى في المدن الرئيسة الثلاث ـ تل أبيب، وحيفا، والقدس، حيث يحاولون إعادة تكوين الجو الذي كانوا قد تعودوا عليه في الأقطار المتناقضة التي جاءوا منها، سواء أكان ذلك في عالم التجارة، أم الأسواق أم المقاهي.

٦ ـ وازاء هذه الخلفية يمكن للمرء أن يقول عن التنمية المادية والمعنوية لاسرائيل، ما قاله

---

(٣) الفصام أو انفصال الشخصية: هو المرض المعروف بالشيزوفرينيا (Schizophrenia).

الدكتور جونسن[٣] في «الكلب الراقص»: لا يتساءل المرء هل كان الرقص جيداً، بل ان مجرد أن يرقص الكلب لأمر يبعث على العجب. فقد تم خلق شيء يشابه الأمة والدولة في ثماني سنوات قصار. وهنالك جهاز اداري يعمل، ونظام قضائي يوفر العدالة، والفنون والآداب ليست مهملة، والصناعة والزراعة تتسع بسرعة. وقد تم ايجاد المساكن والأعمال لـ ٨٠٠,٠٠٠ مواطن جديد. ووراء الاضطراب والبؤس الظاهرين على السطح، والتبذير وعدم الكفاءة،واساءات الاستعمال والمظاهر الزائفة، يكمن بلا شك انجاز فريد وجدير بالاعجاب كان نتيجة التصميم القاسي، والعمل الشاق، وروح المغامرة والتفاني من أجل مثل أعلى من جانب القلة الحاكمة.

٧ ـ ومع ذلك، فاذا كان لا يزال هناك تساؤل عن قدرة التجربة الصهيونية على الحياة، فان ذلك، فيما أعتقد، يعود الى ان اليهودي، الذي حافظ على اسلوبه الخاص في الحياة في اجواء غريبة مدة تقارب الالفي سنة، قادر على ان يتعلم كيف لا يكون غريباً في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ان الديانة اليهودية تفقد قدرتها على ان تكون عاملاً في التوحيد، فان التعليم، واللغة المشتركة، والشعور بالانتماء الى أمة تحتل مكانتها. ولكن التغيير نفسه لن يعدّل من «انفصالية» اليهودي التي كانت مصدر قوته في المنفى والتي قد تؤدي الى زواله بعد التجمع. وهذا في رأيي، الى جانب عدم الاستقرار العاطفي للعرب، هو الذي يجعل من الصعب التنبؤ بامكانية التوفيق بين اليهودي والعربي. ان حكام اسرائيل الحاليين مصممون على ان يقيموا هنا حضارة تكنولوجية، على النمط الغربي، وسواء أنجحوا أم لم ينجحوا، فان مجرد اعتزامهم ذلك يجعلهم أكثر تباعداً عن الشعوب المجاورة. انهم يرددون في الظاهر فكرة الاندماج بالشرق الأوسط، ولكن الخوف الذي يسيطر عليهم أنه، تحت تأثير الطقس والهجرة من آسيا وافريقيا، قد تصبح اسرائيل دولة شرقية. ولذلك فانهم، بصورة لا مناص منها، يبذلون الجهد (وهم لا يلامون على محاولتهم هذه)، لكي يميّزوا أنفسهم عن جيرانهم في كل شيء. ونظراً لاقتناعهم بتفوّقهم، وبأنهم على حق، فانهم يرون انفسهم كحملة لواء التطور في الشرق الأوسط، دون أن يكون لهم أي التزام تجاه جيرانهم سوى السماح لهم بالافادة من جهود اسرائيل وقيادتها، إذا رغبوا في ذلك. ان فكرة التساهل أو التنازلات، غريبة على الاسرائيليين، لأنهم لا يعترفون الّا بوجود وجهتين من النظر فقط: وجهة النظر الاسرائيلية، ووجهة النظر المغلوطة. وانني لا أرى لديهم أيّ ميل او استعداد ليعملوا أو يقولوا شيئاً لمعالجة الجروح التي أصابت كرامة العرب في سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨، وهم يتوقعون من سائر العالم ان يثيبوا العرب الى رشدهم. وفي هذه الأثناء يرضون بعزلتهم المحتومة كثمن لا بدّ من دفعه ليكونوا على صواب. ولو أراد مراقب من كوكب آخر ان يصف الوضع لقال محقاً ان الصهيونية لم تنجح الا في مبادلة ألف «غيتّو»[٤] بواحد شامل.

---

(٣) الدكتور صموئيل جونسن (١٧٠٩ ـ ١٧٨٤) أديب ولغوي انكليزي كان محور الحياة الأدبية في انكلترا في زمانه وله قاموس شهير صدر في سنة ١٧٥٥، وكتب أدبية، كما أنه أصدر مجلة أدبية مهمة. ولا تزال أقواله من أكثر ما يستشهد به في الأدب الانكليزي لما فيها من ملاحظات ذكية وتعليقات لاذعة.

(٤) الغيتو Ghetto : كلمة ايطالية الأصل تدل على حي تقيم فيه احدى الأقليات الدينية أو القومية، ولكنها تستخدم بشكل خاص للدلالة على أحياء اليهود في أوروبا. وقد اكتسبت كلمة «غيتو» معنىً سلبياً، ولكن المعروف تاريخياً أن الأحياء التي تركز فيها اليهود قد تمت طواعية بسبب رغبتهم في المعيشة قرب أبناء ديانتهم، وشعورهم بمزيد من الأمان اذا كانوا مجتمعين.

٨ ـ وأنه لأمر لا مناص منه، وأنا أعيد النظر فيما كتبته أعلاه، أن أشعر انني ربما كنت غير منصف مع الاسرائيليين وامكانيات خلاصهم. ان اسرائيل دولة لا تزال في دور التكوين. وليس من العدل ان يصدر حكم عليها قبل ظهور جيل من الاسرائيليين المولودين فيها بمنجى عن التوترات الناجمة عن النشأة في بيئة غريبة، ومن آثار الجروح التي خلفتها معسكرات الاعتقال، والتاريخ الطويل من التمييز والاضطهاد. ولا أجد سبباً يحول دون التغلب على صعوبات الاندماج مع الزمن ـ إذا أتيح الزمن ـ وظهور عنصر أكثر استقراراً وتجانساً. وقد يكون من المحتمل، بتأثير الجو ونمط الهجرة المتغيرة، ان هنالك شيئاً من التحول الى الطابع الشرقي. وسيظهر ان ذلك سيكون نعمة بدلاً من كونه الخطر الذي يتراءى لحكام اسرائيل الحاليين. واعتقد انه مع توافر الزمن، وبقدر من الدعم المستمر من يهود العالم، قد تكون اسرائيل قادرة على الحياة، مع اقتصاد قائم على المهارة العلمية والتكنولوجية. كما أنني أؤمن أن دعم الغرب وتفهمه، إذا أمكن التوفيق بينهما وبين اعتماد الغرب على نفط العرب، سيلطف حدة الزوايا القومية، ويخفف من الحافز الاسرائيلي (أو اليهودي) نحو العزلة والتضحية بالذات. ان الاندماج التدريجي لليهود في الخارج بالبلاد التي اختاروها ـ وهي عملية قد يؤدي وجود دولة اسرائيل الى تسريعها ـ ربما يحمل الاسرائيليين مع الزمن على تقييم أفضل لمكانهم في العالم. وباختصار فان اسرائيل لديها العناصر اللازمة لتكون عضواً مفيداً ومنتجاً في الاسرة الدولية، بشرط أن يتاح لها الدوام مدة كافية تمكّنها من تقدير الظروف التي تحتم عليها ان تتكيف مع الحقائق التاريخية والجغرافية.

٩ ـ وبعد ادخال هذا التعديل على استنتاجاتي في اتجاه من التفاؤل المقبول، فانني أقبل ـ بشيء من التراجع ـ الاحتمال بأن أول اسرائيلي أقابله، سواء أكان سمكرياً أم موظفاً كبيراً، سيقول أو يفعل شيئاً فيه من الحمق أو الاساءة او الخروج على المفاهيم الانسانية، ما يجعلني أغير من افادتي، واتساءل (كما فعل أحد زملائي حين خرج انزعاجه عن حدود التحمل، فسأل سيدة (اسرائيلية): **على أي أساس يحقّ لنا أن نفترض ان غضب الله الذي وقع على شعبه المختار هذه المدة الطويلة، قد زال الآن حقاً؟** ومن جهة أخرى، فان هذا الاسرائيلي قد يستثير عطفي ببادرة من اللطف أو الكرم اللذي لا يبغي من ورائهما نفعاً، أو ان نظرة الى الآثار التي تركتها معسكرات الاعتقال على ساعده أو معصمه تؤجج النار في رأسي. ولعله ايضاً يعترف بأن الانسان غير معصوم من الخطأ، وان كان هذا الاحتمال بعيداً جداً.

١٠ ـ انني اشعر بالراحة لمغادرتي اسرائيل، ولكنني أغادرها بنوع من المحبة والتقدير ـ المشوبين بالسخط ـ نحو شعب مثير للاهتمام.

واتشرف... الخ.

جون نيكولز

(انتهى)

فهرس عام

ب

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

من نافذة السفارة

قال المؤرخ والفيلسوف الفرنسي الشهير (ارنست رينان) قبل مائة عام تقريبا:

الوثائق أداة خرساء بيد من لا يعرف كيف يحييها ويبث من روحه فيها. ويحتوي هذا الكتاب على مجموعة من وثائق الحكومة البريطانية السرية عن البلاد العربية والقضايا العربية، تتضمن تقارير كتبها دبلوماسيون بريطانيون عملوا في الأقطار العربية المختلفة عن الأحداث التي عاصروها وشهدوها من نافذة سفاراتهم، وربما مدوا أيديهم من النافذة أحيانا، وتدخلوا في تلك الأحداث.

وقد ترجم نجدة فتحي صفوة هذه الوثائق ترجمة دقيقة، دون أي حذف أو تغيير في نصوصها، ثم قدم لها أو ألحقها بتمهيدات وتعليقات أو مناقشات حاول فيها إلقاء مزيد من الضوء على بعض جوانب القضايا التي تناولها من وجهة النظر العربية - أو من وجهة نظره على الأقل - بقصد تثبيت الحقائق، وإخراج هذه الوثائق عن صفة (الأداة الخرساء)، وإضفاء شيء من الحياة عليها. ويعود معظم الوثائق التي يتضمنها هذا الكتاب إلى أواسط الخمسينيات من هذا القرن، وكانت في وقت كتابتها محاطة بأعلى درجة من السرية.

وسيجد القارئ في الوثائق التي يتضمنها هذا الكتاب مجموعة مختلفة من التقارير والمراسلات، صادرة عن دبلوماسيين من رتب مختلفة في ظروف مختلفة، وفي الفترة التي بدأت فيها الشمس تغرب عن بعض أجزاء الإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها في السابق. وهي توفر للقارئ المتخصص في التاريخ، وللقارئ العام فكرة عامة عن النظرة الدبلوماسية البريطانية إلى قضايا الوطن العربي، وكيفية تحليل الدبلوماسيين البريطانيين لها في الخمسينات، كما كانت تبدو لهم من نافذة السفارة البريطانية في ذلك الوقت، حيث كان زجاج نوافذها صافيا شفافا في بعض الحالات، ويعلوه الغبار الذي يحجب الرؤية، أو الضوء الذي يشوه المناظر في حالات أخرى.

[redacted]